الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـامعـة محمد خيضر -بسكرة-

كلية العلوم الاقتصادية والتسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مكانة السياسة المالية ضمن برنامج التصحيح الهيكلي في حل أزمة المديونية الخارجية للدول النامية (دراسة حالة الجزائر)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

إعداد الطالبة:
عـزيـزة بن سمينة

إشراف الأستاذ الدكتور:
محمد العـربي سـاكر

لجنة المناقشة:

ا.د. عبـد الحميد غـوفي	جـامعة بـسكـرة	رئيسـا
ا.د. محمد العربي سـاكر	جـامعة بسكـرة	مشرفـا
ا.د. محمد التهـامي طواهر	جـامعة الجـزائر	ممتحنـا
ا.د. أحمـد بـوراس	جـامعة أم البـواقي	ممتحنـا
د. صـالح مفتـاح	جـامعة بسكـرة	ممتحنـا
د. عـيسى مـرازقة	جـامعة باتنـة	ممتحنـا

السنة الجامعية: 2008-2009

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـامعـة محمد خيضر -بسكرة-

كلية العلوم الاقتصادية والتسيير
قسم العلوم الاقتصادية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المكتبة المركزية
جامعة أم البواقي

مكانة السياسة المالية ضمن برنامج التصحيح الهيكلي في حل أزمة المديونية الخارجية للدول النامية (دراسة حالة الجزائر)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

إعداد الطالبة:
عـزيـزة بن سمينة

إشراف الأستاذ الدكتور:
محمد العـربي سـاكر

لجنة المناقشة:

ا.د. عبـد الحميد غـوفي	جـامعة بـسكـرة	رئيسـا
ا.د. محمد العربي سـاكر	جـامعة بسكـرة	مشرفـا
ا.د. محمد التهـامي طواهر	جـامعة الجـزائر	ممتحنـا
ا.د. أحمـد بـوراس	جـامعة أم البـواقي	ممتحنـا
د. صـالح مفتـاح	جـامعة بسكـرة	ممتحنـا
د. عـيسى مـرازقة	جـامعة باتنـة	ممتحنـا

السنة الجامعية: 2008-2009

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو اخطأنا ربنا
ولا تحمل علينا إصرا كما حملته على
الذين من قبلنا ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة
لنا به واعف عنا واغفر لنا وارحمنا أنت
مولانا فانصرنا على القوم الكافرين ﴾

صدق الله العظيم.

(سورة البقرة الآية 286)

﴿ الإهـــــداء ﴾

أهدي عملي هذا خالصا لوجه الله تعالى راجية أن يتقبله مني و يجعل ثوابه في صحيفة أعمالي.

إلى حبيبي الأكرم و قرة عيني رسول الله صلى الله عليه و سلم.

إلى من قال فيهم عز وجل : **"وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا "**

صدق الله العظيم.

إلى أعز ما أملك في الوجود وأبر الناس بصحبتي، إلى اللذين تعجز الكلمات عن الوفاء بحقهما وأقف عاجزة عن رد جميلهما، إلى من تحملا الشقاء يسرا، منبع الحنان والحب ومثلي الأعلى في الحياة.

أمي وأبي الحبيبان حفظهما الله.

إلى توأم روحي وبهجة قلبي، إلى شقي الأيمن الذي لولاه ما إستقام كياني ولا اتضحت معالم حياتي، إلى من لم تحضرني وأنا أكتب هذه الأسطر كلمات توفيه حقه، إلى من أعطى بلا جزاء وأحب بلا رياء.

نصفي وشريك حياتي حمودي.

إلى الذي طالما داعب القلم بأنامله وهو لم يدرك بعد معنى القراءة والكتابة وشاكس للدفاع عن حقه في اللعب، إلى فلذة كبدي وقرة عيني، إلى ثمرة حلمي وشعلة مستقبلي ومهجة أمومتي.

إبني محمد سراج المنير –حفظه الله–

إلى أم ميدو الثانية وسندي في هذا البحث.

زميلتي وشقيقتي الصغرى دلولة.

وإلى عيون رعت وقلوب دعت، إلى من يعيش في ظل وجودهم أملي....

كل أفراد أسرتي الغالية.

إلى كل أفراد أسرة زوجي من دون إستثناء وأخص بالذكر نانا.

إلى من أعتز بصحبتهم : فلفولة، عديلة، مسعودة، دلال، كريمة.

إلى جميع طلبتي الأعزاء خلال مشواري في مهنة التدريس.

إلى كل الذين لا يتسع المقام هنا لذكرهم جميعا، أوجه شكري وتقديري، وإلى كل من بذل معي جهدا ووفر لي وقتا، و نصح لي قولا، أسال الله أن يجزيهم عني خير الجزاء.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة وحصاد هذا الجهد المتواضع

عزيزة

﴿ الشكر والتقدير ﴾

" رب أوزعني أن اشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن اعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين "

(سورة النمل الآية 19)

لايسعني وأنا بصدد وضع اللمسات الأخيرة لهذا العمل، إلا أن "أحمد الله عز وجل حمدا كثيرا، طيبا مباركا فيه، كما يليق بجلال وجهه الكريم وعظيم سلطانه وأشكره على ما أسبغه علياً من نعم وعلى توفيقه لي في إنهاء هذا العمل، فاللّهم لك الحمد حتى ترضى، ولك الحمد إذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضى".

كما أتقدم بخالص الشكر والعرفان وأسمى عبارات التقدير إلى الأستاذ المشرف، الأستاذ الدكتور محمد العربي ساكر، الذي لم يبخل علينا طيلة إنجاز هذا البحث بإرشاداته وتوجيهاته وأفكاره النيّرة وآرائه السديدة.

وأزف كل عبارات الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة الذين قبلوا وتحملوا عناء قراءة هذه الأطروحة وتمحصها ومناقشتها.

ولا يفوتني في هذا الصدد إلا أن أنحني أمام أشياخي في التزكية وأساتذتي في العلم من الابتدائي إلى الجامعة عرفانا بالجميل وردا لبعض الحق لهم.

كما أتوجه بعميق الشكر والامتنان إلى كل المنتمين لكلية العلوم الإقتصادية والتسيير بجامعة محمد خيضر ببسكرة صغيرا وكبيرا، وذلك لما بذلوه من أجل أن يرى هذا البحث النور.

وإلى كل من ساعدني من قريب، أو من بعيد في إعداد هذه الأطروحة.

عزيزة

الملخص:

لجأت الدول النامية بسبب عدم كفاية مواردها المحلية، حاجاتها المتزايدة إلى تمويل مشروعات التنمية الإقتصادية وبالأخص مشروعات البنية الأساسية، تمويل وارداتها من السلع والخدمات الأساسية مثل (الغذاء، السلاح والصحة...)، إضافة إلى رغبتها الملحة في اللحاق بركب الدول المتقدمة، للإقتراض الخارجي المكثف، الذي إنجر عنه مشاكلا إقتصادية ومالية عديدة، لعل أهمها مشكلة "المديونية الخارجية"، هذه الأخيرة التي زادت تأزما وتعقيدا سنة بعد سنة، بما أدى إلى إنفجارها في أوت سنة 1982.

وإزاء تدهور مستوى الآداء الإقتصادي في معظم الدول النامية، كمحصلة طبيعية لتأثير إنفجار أزمة المديونية الخارجية، ظهرت الدعوة إلى إصلاح الإقتصاديات النامية، من خلال إعداد برامج التصحيح الهيكلي، وبهذا برز دور المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين) في إقتراح هذه البرامج وإعدادها، إيمانا منها بأهمية المبادرة المبكرة في تصحيح الإختلالات الهيكلية الداخلية والخارجية للدول المدينة.

ومن هنا، تبرز أهمية الإحاطة بهذا الموضوع، بالتركيز على أحد أوجه برامج التصحيح الهيكلي المتمثلة في السياسة المالية، والتي تتبوأ مكانة مهمة بين سائر السياسات الإقتصادية التي تشملها هذه البرامج، ذلك أن الدول النامية تتصف بعدة خصائص إقتصادية تحد من فاعلية إستخدام السياسات الإقتصادية الأخرى، وهذا في إحداث التأثير المستهدف في المتغيرات الإقتصادية المحددة لعملية التنمية الإقتصادية في هذه الدول.

ومن أجل كل ما سبق ذكره، ارتأينا صياغة إشكالية البحث المتمثلة في السؤال التالي:

كيف يمكن ترشيد دور السياسة المالية المقترحة في إطار برنامج التصحيح الهيكلي للمؤسسات المالية الدولية، على نحو يسهم في التخفيف من حدة آثار المديونية الخارجية على إقتصاديات الدول النامية عامة والجزائر بصفة خاصة ؟

الكلمات المفتاحية: المديونية الخارجية، التصحيح الهيكلي، السياسة المالية، السياسة الضريبية، الخوصصة، ترشيد الإنفاق، إعادة الجدولة، التسديد المسبق للديون.

Résumé:

L´insuffisance des ressources domestiques, les besoins croissants en matière de financement des projets de développement économique notamment les projets d´infrastructure essentielle, le financement des principaux marchandises et services importés tel que (la nourriture, les armes et la santé...), ainsi que le besoin impérieux de joindre le concert des pays développés ont amené les pays en voie de développement à recourir au crédit extérieur intensif qui a engendré nombre de problèmes économiques et financièrs dont le plus important est vraisemblablement «la dette extérieure», Cette dernière ne cessait de s'aggraver et de se compliquer d'une année a une autre jusqu'à son éclatement en Août 1982.

Devant l'aggravation du niveau de la réalisation économique dans la plupart des pays en voie de développement, résultant évidemment de l'impact de la crise de «la dette extérieure», un appel a été lancé pour la réforme des économies en voie de développement a travers l'élaboration de programmes de redressement structurel, D'ou émerge le rôle des institutions financières internationales (le fond monétaire international et la banque mondiale) de proposer et d'élaborer ces programmes, étant convaincues de l'importance d'anticiper une initiative pour redresser le déséquilibre structurel tant au plan interne qu'externe des pays endettés.

A cet effet, il s'avère nécessaire de dominer cette question en mettant l'accent sur un aspect des programmes de redressement structurel, à savoir la politique financière qui jouit d'une grande importance par rapport aux autres politique économique inclues dans les dits programmes , car les pays en voie de développement ont des particularités économiques à même de restreindre l'impact de l'utilisation des autres politiques économiques, en atteignant l'impact escompté sur les variations économiques déterminant le processus de développement économique dans ces pays.

En conséquence, on a cru nécessaire de formuler la problématique de la recherche, en posant la question suivante:

Comment peut-on rationaliser le rôle de la politique financière proposée dans le cadre d'un programme de redressement structurel des institutions financières internationales de sorte à alléger les conséquences de la dette extérieure sur les économies des pays en voie de développement en général et l'Algérie en particulier ?

MOTS clés: dette extérieure, redressement structurel, politique financière, politique fiscale, privatisation, rationalisation des dépenses, rééchelonnement, paiement anticipé des dettes.

Abstract:

Because of lacking domestic resources, the increasing needs for financing the projects of economic development notably the projects of main infrastructure, the financing of the main imported goods and services such as (food , armament and health…) , as well as the urgent need to join the developed countries, the developing countries have resorted to the intensified foreign credit, which caused several economic and financial problems , the most critical one could be « the foreign debt » which has been worsening year after year until it blew up in August 1982.

In front of the deteriorating level of the economic achievement in most of the developing countries, resulting obviously from the crisis of the foreign debt, a call was initiated to reform the developing economies through the elaboration of programs of structural recovery, Subsequently, the role of the international financial institutions (International Monetary Fund and World Bank) emerged to propose and elaborate the aforesaid programs, being confident about the importance of an anticipated initiative to remedy the structural unbalance of the indebted countries both on the domestic and extern plans.

Accordingly, it is important to tackle this matter focusing on an aspect of the programs of structural recovery which is the financial policy , The latter enjoys a significant position with regard to the other economic policies included in the said programs since the developing countries have economic specificities likely to put an end to the impact of using the other economic policies, by reaching the targeted effect on the economic fluctuations which determine the process of economic development in those countries.

Subsequently, we perceived the way of formulating the subject of study as follows:

How could one rationalize the financial policy, proposed in the framework of the structural recovery of the international financial institutions, in a way to reduce the impact of the foreign debt on the economies of the developing countries in general and Algeria in particular ?

Key–words : foreign debt, structural recovery, financial policy, fiscal policy, privatization, rationalization of expenditures, rescheduling, anticipated payment of debts.

المصطلحات الهامة في البحث:

1. **المديونية الخارجية:** تكونت سنة 1984 مجموعة عمل تضم كل من صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وبنك التسويات الدولية، وقد قامت بوضع تعريف موحد للمديونية الخارجية في تقريرها السنوي، وهو التالي:

"إن إجمالي الديون الخارجية في تاريخ معين، يكون مساويا لمبلغ الإلتزامات التعاقدية الجارية التي تؤدي إلى تسديدات مقيمي بلد ما، تجاه غير المقيمين به، ويشمل حتمية تسديد أصل الديون مرفوقا بالفوائد أو من دونها، أو دفع الفوائد مع أو بدون تسديد مبلغ الأصل"، وقد سمي هذا التعريف بالمركزي، لأنه يعرّف العناصر الأساسية المكونة للمديونية الخارجية.

ويعرف البنك الدولي الدين الخارجي بأنه "الدين الذي تبلغ مدة إستحقاقه الأصلية أو المحددة أكثر من سنة واحدة، وهو مستحق لأفراد أو لهيئات من غير المقيمين، ويسدد بعملات أجنبية أو بسلع وخدمات".

2. **التصحيح الهيكلي:** عبارة عن "حزمة من القواعد، الأدوات، الإجراءات والتدابير، التي تتّبعها الحكومة في دولة معينة تعاني من إختلال التوازن الداخلي والخارجي، وبالتحديد تعاني من عجز كبير في الموازنة العامة، عجز في ميزان المدفوعات وتضخم كبير في المديونية الخارجية، ومنبع هذه الحزمة من السياسات، هو التوسع والتطور الذي حدث في النظرية الإقتصادية الكلية، والجهود التي بذلت من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين، والتي تعمل في مجموعها على تثبيت الإقتصاد وإحداث تصحيحات هيكلية، لتحقيق مجموعة من الأهداف الإقتصادية، التي تصب في إعادة التوازن الداخلي والخارجي خلال فترة زمنية معينة".
3. **السياسة المالية:** تعبر عن "إستخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة، لتحريك متغيرات الإقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة، الإدخار، الإستثمار، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل والناتج القوميين ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الإقتصادية".
4. **السياسة الضريبية:** تعني "مجموع البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة، مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة، لإحداث آثار إقتصادية وإجتماعية وسياسية مرغوبة، وتجنب آثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع".
5. **الخوصصة:** هي العملية التي بموجبها، "تحول ملكية مؤسسات القطاع العام، إلى شركات تدار على أسس تجارية، أو تباع الأسهم المملوكة للحكومة، في بعض شركات المساهمة العامة كليا أو جزئيا إلى القطاع الخاص".

6. **ترشيد الإنفاق:** يعبر "عن تحقيق أكبر نفع للمجتمع، عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة، والقضاء على أوجه الإسراف والتبذير، ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة، وأقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة".
7. **إعادة الجدولة:** هي العملية التي يقوم من خلالها البلد المدين "بإعادة ترتيب أو هيكلة جدول السداد الأصلي، بالنسبة لدين معين أو مجموعة من الديون، حيث تتضمن عموما مد أجل السداد، وهي إحدى الخيارات القائمة أمام بلد ما يعاني مصاعبا في خدمة ديونه الخارجية، أي في سداد أقساط الديون والفوائد عند إستحقاقها".
8. **التسديد المسبق للديون الخارجية:** "هو عبارة عن قيام البلد المدين بالإتفاق مع الجهات الدائنة، بتسديد الأقساط المتبقية من ديونه الخارجية وفوائدها، قبل حلول موعد إستحقاقها، وهو ما حصل بالفعل في الجزائر".

فهرس المحتويات:

الإهداء..... I
الشكر..... II
الملخص باللغة العربية III
الملخص باللغة الفرنسية..... IV
الملخص باللغة الإنجليزية..... V
المصطلحات الهامة في البحث VI
فهرس المحتويات VIII
فهرس الجداول XVIII
فهرس الأشكال..... XXIII
فهرس الملاحق..... XXIV
المقدمة العامة.
I. تحديد إشكالية البحث ..... أ
II. فرضيات الدراسة..... د
III. مبررات إختيار الموضوع..... د
IV. أهمية البحث..... ه
V. أهداف الدراسة..... ه
VI. المنهج والأدوات المعتمدة في البحث..... و
VII. موقع البحث بالنسبة للدراسات السابقة..... و
VIII. صعوبات البحث..... ح
IX. هيكل البحث..... ح
الباب الأول : إقتصاديات الإقتراض وتفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية.
مقدمة الباب 2
الفصل الأول : الثوابت التاريخية لظاهرة الإستدانة الخارجية في البلدان النامية.
مقدمة الفصل..... 5
المبحث الأول : المنظار التاريخي لديون الدول النامية من 1780 الى 1914..... 6
المطلب الأول : بدايات نشوء ظاهرة المديونية الخارجية للدول النامية..... 6
المطلب الثاني : تجارب بعض الدول النامية في الإستدانة الخارجية 7
المبحث الثاني : الديون الخارجية للدول النامية في القرن العشرين 16
المطلب الأول : حركة الرساميل الدولية خلال الفترة (1914-1945)..... 16

المطلب الثاني : وضعية ديون الدول النامية بعد الحرب العالمية الثانية وإلى غاية 1970..... **18**

المطلب الثالث : وضعية الديون الخارجية للدول النامية خلال الفترة (1970-1981)..... **20**

خاتمة الفصل..... **24**

الفصل الثاني : المعطيات الدافعة لتفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية.

مقدمة الفصل..... **26**

المبحث الأول: الخصائص الإقتصادية والإجتماعية للدول النامية **27**

المطلب الأول : تدهور مستوى الطاقة الإنتاجية..... **27**

المطلب الثاني : إختلال علاقات النمو بين القطاعات الإقتصادية الرئيسية **28**

المطلب الثالث : تدهور مستوى المعيشة الحقيقي للسكان..... **29**

المطلب الرابع : إستراتيجية التنمية المتبعة **31**

المطلب الخامس : فشل تجارب التصنيع **32**

المطلب السادس : سوء تسيير المديونية الخارجية **34**

المطلب السابع: التضخم الحاد **35**

المطلب الثامن : فشل السياسات المتعلقة بقطاع التجارة الخارجية **36**

المطلب التاسع: زيادة الإنفاق العسكري..... **37**

المطلب العاشر: ظاهرة هروب وتهريب رؤوس الأموال إلى الخارج..... **38**

المطلب الحادي عشر: عدم التعامل مع القروض بإعتبارها مصدرا للمشاكل..... **41**

المبحث الثاني : تحليل أثر الصدمات الخارجية في الإختلالات الاقتصادية للدول النامية.. **43**

المطلب الأول : إرتفاع أسعار الفائدة **43**

المطلب الثاني : نمط تقسيم العمل الدولي وتدهور معدلات التبادل التجاري **46**

المطلب الثالث :الحماية التجارية **47**

المطلب الرابع : تدهور أسعار النفط..... **48**

المطلب الخامس : تدهور سعر صرف الدولار..... **52**

المطلب السادس : تباطؤ معدلات النمو الإقتصادي في الدول الصناعية **53**

خاتمة الفصل..... **56**

الفصل الثالث :آثار المديونية الخارجية على إقتصاديات الدول النامية.

مقدمة الفصل..... **58**

المبحث الأول : الديون الخارجية وتعثر عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية..... **59**

المطلب الأول : إضعاف القدرة على الإستيراد 59
المطلب الثاني : إضعاف معدل الإدخار المحلي 63
المطلب الثالث : تزايد العجز في ميزان المدفوعات..... 64
المطلب الرابع: إرتفاع معدل التضخم 65
المطلب الخامس : تزايد المديونية الخارجية مصدر تحويل معاكس للموارد..... 66
المطلب السادس : الأثر على الإستثمار والنمو والبطالة 70
المبحث الثاني : التأثيرات الخارجية الناتجة عن اللجوء إلى الإستدانة الخارجية 73
المطلب الأول : الديون الخارجية مصدر إضافي لعدم إستقرار النظام النقدي الدولي.... 73
المطلب الثاني : المديونية الخارجية مصدر إضافي للتبعية في العالم النامي..... 74
المطلب الثالث : مظاهر تدخل الدائنين في الشؤون الداخلية للمدينين..... 76
المطلب الرابع : الأثر على الإحتياطات الدولية..... 76
خاتمة الفصل..... 80
الفصل الرابع :البدائل والمقترحات المطروحة لمواجهة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية.
مقدمة الفصل 82
المبحث الأول : المقترحات المقدمة من الدول الرأسمالية المتقدمة الدائنة 83
المطلب الأول : خطة بيكر..... 83
المطلب الثاني : خطة بيل برادلي..... 86
المطلب الثالث : خطة ميازاوا.....87
المطلب الرابع : إتفاق تورنتو 87
المطلب الخامس : إقتراح فرانسوا ميتران..... 89
المطلب السادس : المبادرة السوفياتية 90
المطلب السابع : خطة برادي..... 90
المبحث الثاني : المقترحات المقدمة من الدول النامية المدينة 96
المطلب الأول : مقترح كوبا 96
المطلب الثاني : إعلان قرطاج 97
المطلب الثالث : قمة أكابولكو.....98
المطلب الرابع : مقترحات الدول الإفريقية ودول عدم الإنحياز.....99
المطلب الخامس :إعادة الجدولة 101
المبحث الثالث : الوسائل المستحدثة في إعادة هيكلة الديون الخارجية 104
المطلب الأول: مقايضة الدين الخارجي بالأسهم.....104

المطلب الثاني : مقايضة الدين الخارجي بالسندات.....106
المطلب الثالث : مقايضة الديون الخارجية ببعض الأصول الإنتاجية 106
المطلب الرابع : مقايضة الديون الخارجية ببعض عناصر التنمية.....107
خاتمة الفصل.....109
خاتمة الباب.....110
الباب الثاني : مأزق المديونية الخارجية وحتمية الإصلاح الإقتصادي في الدول النامية.
مقدمة الباب.....112
الفصل الخامس: إنفجار أزمة المديونية الخارجية ودور المؤسسات المالية الدولية في إدارتها.
مقدمة الفصل.....115
المبحث الأول : تطور الديون الخارجية وخدماتها للدول النامية بعد سنة 1982.....117
المطلب الأول : تطور الحجم الإجمالي للديون الخارجية للدول النامية بعد سنة 1982..117
المطلب الثاني : تطور خدمات الديون الخارجية حسب التوزيع الجغرافي للدول النامية بعد سنة 1982 123
المبحث الثاني : تطور الدين الخارجي وخدماته ومؤشراته لبعض البلدان النامية بعد سنة 1982 128
المطلب الأول : تطور حجم الدين الخارجي لبعض الدول النامية بعد سنة 1982.....128
المطلب الثاني : تطور خدمات الدين الخارجي لبعض الدول النامية بعد سنة 1982....131
المطلب الثالث : تطور مؤشرات الدين الخارجي لبعض الدول النامية بعد سنة 1982.....134
المبحث الثالث : دور المؤسسات المالية الدولية في تسيير أزمة المديونية الخارجية للدول النامية.....142
المطلب الأول : دور صندوق النقد الدولي في تسيير أزمة المديونية الخارجية للدول النامية.....142
المطلب الثاني : دور البنك الدولي في تسيير أزمة المديونية الخارجية للدول النامية...145
خاتمة الفصل.....147
الفصل السادس : فلسفة وأسس التصحيح الهيكلي في الدول النامية.
مقدمة الفصل.....149
المبحث الأول : مفهوم التصحيح الهيكلي وأسسه النظرية.....150
المطلب الأول : الأساس النظري لسياسات التصحيح الهيكلي.....150
المطلب الثاني: مفهوم سياسات التصحيح الهيكلي.....158

المبحث الثاني : السياسات التي تتضمنها برامج التصحيح الهيكلي.....165
المطلب الأول : برامج التثبيت أو الإستقرار.....165
المطلب الثاني : برنامج التكييف الهيكلي.....170
المبحث الثالث : آثار التصحيح الهيكلي على إقتصاديات الدول النامية.....172
المطلب الأول : الآثار الإقتصادية لبرامج التصحيح الهيكلي.....172
المطلب الثاني : الآثار الإجتماعية والسياسية والثقافية لبرامج التصحيح الهيكلي.....176
خاتمة الفصل.....178
الفصل السابع : تحليل محاور السياسات المالية المقترحة لعلاج العجز المالي في الدول النامية.
مقدمة الفصل..... 180
المبحث الأول : سياسات الإصلاح الضريبي ودورها في علاج الإختلالات المالية في الدول النامية.....182
المطلب الأول : في مجال إصلاح الهيكل الضريبي.....183
المطلب الثاني : في مجال تطوير كفاءة الإدارة الضريبية.....185
المبحث الثاني : سياسات الخصخصة ودورها في علاج الإختلالات المالية في الدول النامية.....187
المطلب الأول : تعريف الخوصصة.....187
المطلب الثاني : أسباب الخصخصة.....188
المطلب الثالث : أساليب تنفيذ الخصخصة.....191
المطلب الرابع : معوقات الخصخصة.....193
المبحث الثالث : سياسات ترشيد جانب النفقات العامة ودورها في علاج الإختلالات المالية في الدول النامية.....194
المطلب الأول : أوجه القصور في السياسات الإنفاقية وهيكل النفقات العامة في الدول النامية.....195
المطلب الثاني : عناصر إصلاح السياسة الإنفاقية في الدول النامية.....197
خاتمة الفصل.....201
خاتمة الباب.....202
الباب الثالث : واقع المديونية الخارجية للجزائر وإنعكاساتها.
مقدمة الباب.....204
الفصل الثامن : جذور إختلال الإقتصاد الجزائري ومجهودات التنمية.
مقدمة الفصل.....207

المبحث الأول : الملامح الأساسية للإقتصاد الوطني في الفترة (1962-1966).....**208**
المطلب الأول : السمات الأساسية للفترة (1962- 1966).....**208**
المطلب الثاني : إستراتيجية التنمية خلال الفترة (1962- 1966).....**209**
المبحث الثاني : معالم الإقتصاد الجزائري خلال مرحلة التخطيط المركزي (1967-1979).....**211**
المطلب الأول : المخطط الثلاثي (1967-1969).....**211**
المطلب الثاني: المخطط الرباعي الأول (1970 -1973).....**213**
المطلب الثالث: المخطط الرباعي الثاني (1974-1977).....**215**
المطلب الرابع : إتجاهات المرحلة التكميلية (1978- 1979).....**218**
المبحث الثالث : وضعية الإقتصاد الوطني خلال مرحلة التنمية اللامركزية (1980-1989).....**219**
المطلب الأول : المخطط الخماسي الأول (1980-1984).....**219**
المطلب الثاني : المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)..... **223**
خاتمة الفصل.....**227**
الفصل التاسع : إستفحال أزمة المديونية الخارجية للجزائر ومحاولات التسوية.
مقدمة الفصل.....**229**
المبحث الأول : تطور حجم المديونية الخارجية للجزائر وخدماتها ومؤشراتها قبل سنة 1989.....**230**
المطلب الأول : تطور حجم المديونية الخارجية للجزائر وخدماتها خلال الفترة (1962-1989).....**230**
المطلب الثاني : تطور المؤشرات الأساسية للمديونية الخارجية الجزائرية قبل سنة 1989.....**236**
المبحث الثالث : آثار أزمة المديونية الخارجية للجزائر.....**241**
المطلب الأول : أثر المديونية الخارجية على القدرة الذاتية للإستيراد.....**241**
المطلب الثاني : أثر المديونية الخارجية على الإدخار والاستثمار والإنتاج والتشغيل...**242**
المطلب الثالث : أثر المديونية الخارجية على الإحتياطات الدولية والتحويلات الصافية للموارد.....**246**
المطلب الرابع : أثر المديونية الخارجية على المستوى العام للأسعار.....**247**
المطلب الخامس : أثر المديونية الخارجية على المستوى المعيشي للشعب الجزائري...**249**
المبحث الثالث : الإصلاحات الإقتصادية الذاتية نهاية الثمانينات.....**250**

المطلب الأول : إعادة هيكلة المؤسسات العمومية.....250
المطلب الثاني : إستقلالية المؤسسات العمومية.....252
المطلب الثالث : إعادة تنظيم القطاع الفلاحي 254
المطلب الرابع : إصلاح الإسعار.....255
خاتمة الفصل.....257
الفصل العاشر : الإتصالات الجزائرية مع المؤسسات المالية الدولية وتبني سياسات التصحيح الهيكلي.
مقدمة الفصل.....259
المبحث الأول : تصميم سياسات التصحيح الهيكلي في الجزائر.....260
المطلب الأول : إتفاق الإستعداد الإئتماني الأول (30 ماي 1989).....260
المطلب الثاني : إتفاق الإستعداد الإئتماني الثاني (3 جوان 1991).....264
المطلب الثالث : برنامج الإستقرار الإقتصادي (1 أفريل 1994-31 مارس 1995)...269
المطلب الرابع : برنامج التعديل الهيكلي (أفريل 1995 – مارس 1998).....273
المبحث الثاني : الآثار الإقتصادية والإجتماعية لسياسات التصحيح الهيكلي في الجزائر....276
المطلب الأول : الآثار الإقتصادية لسياسات التصحيح الهيكلي في الجزائر.....276
المطلب الثاني : الآثار الإجتماعية لسياسات التصحيح الهيكلي في الجزائر.....284
المبحث الثالث : وضعية الإقتصاد الجزائري بعد 1998 (الإصلاحات من الجيل الثاني)...288
المطلب الأول : الإطار النظري للجيل الثاني من الإصلاحات الإقتصادية.....288
المطلب الثاني : واقع الإقتصاد الجزائري في ظل الجيل الثاني من الإصلاحات الإقتصادية.....296
خاتمة الفصل.....302
خاتمة الباب.....303
الباب الرابع : مسار السياسة المالية في الجزائر ودورها في حل أزمة المديونية الخارجية في ظل تجارب الدول النامية.
مقدمة الباب 305
الفصل الحادي عشر: تحليل تطور السياسة المالية في الجزائر.
مقدمة الفصل.....308
المبحث الأول : السياسة المالية الجزائرية خلال مرحلة التخطيط المركزي وضرورة التصحيح.....309
المطلب الأول : السياسة المالية خلال الفترة (1970-1978) 309

المطلب الثاني : السياسة المالية الجزائرية خلال الفترة (1979-1988) 312
المبحث الثاني : محاولة تصحيح السياسة المالية الجزائرية خلال مرحلة الإنتقال
لإقتصاد السوق.....316
المطلب الأول : تصحيح عجز الميزانية العامة للدولة 316
المطلب الثاني : الإصلاح الضريبي 318
المطلب الثالث : إصلاح القطاع العام 324
المطلب الرابع : إصلاح نظام الأسعار.....327
المطلب الخامس : الشبكة الإجتماعية 329
المبحث الثالث : الإجراءات والتدابير المتخذة لتصحيح السياسة المالية الجزائرية
بعد سنة 1993.....331
المطلب الأول : إجراءات تصحيح السياسة المالية في ظل برنامج الإستقرار الإقتصادي
(1994/04/01- 1995/03/31).....331
المطلب الثاني : إجراءات تصحيح السياسة المالية في ظل برنامج التعديـــل الهيكلي
(أفريل 1995- مارس 1998).....335
خاتمة الفصل.....342
الفصل الثاني عشر: محاولة تقييم نتائج ما بعد التصحيح في السياسة المالية الجزائرية.
مقدمة الفصل.....344
المبحث الأول : تطور معطيات السياسة المالية الجزائرية بعد التصحيح الهيكلي.....345
المطلب الأول : تحليل تطور الرصيد الميزاني للدولة بعد سنة 1998.....345
المطلب الثاني : تحليل تطور الإيرادات العامة للدولة بعد سنة 1998.....347
المطلب الثالث : تحليل تطور النفقات العامة للدولة بعد سنة 1998.....349
المبحث الثاني : تطور المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية للجزائر
بعد التصحيح الهيكلي.....352
المطلب الأول : تحليل تطور بعض المؤشرات الإقتصادية بعد سنة 1998.....352
المطلب الثاني: تحليل تطور بعض المؤشرات الإجتماعية بعد سنة 1998.....361
خاتمة الفصل.....367
الفصل الثالث عشر: دراسة وصفية تحليلية مقارنة لعملية التصحيح في السياسة المالية
في بعض الدول النامية.
مقدمة الفصل.....369
المبحث الأول : موقع السياسة المالية ضمن برنامج التصحيح الهيكلي لمصر.....370

المطلب الأول : نظرة عامة حول برنامج التصحيح الإقتصادي المصري الشامل لسنة 1991.....370
المطلب الثاني : تدابير تصحيح السياسة المالية في إطار برنامج الإصلاح الإقتصادي بمصر.....372
المطلب الثالث : تحليل آثار تصحيح السياسة المالية المصرية على تطور معدلات الآداء الإقتصادي عامة والإجتماعي بصفة خاصة.....376
المبحث الثاني : مكانة السياسة المالية ضمن برنامج التصحيح الهيكلي للمغرب 386
المطلب الأول : لمحة عامة حول برنامج التصحيح الهيكلي المغربي لسنة 1983.....387
المطلب الثاني : تدابير تصحيح السياسة المالية في إطار برنامج الإصلاح الإقتصادي بالمغرب.....388
المطلب الثالث : آثار تصحيح السياسة المالية المغربية على تطور بعض المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية.....392
المبحث الثالث : مقارنة عملية التصحيح في السياسة المالية في كل من الجزائر ومصر والمغرب.....402
المطلب الأول : الدوافع الخارجية والداخلية وراء إشتداد الأزمة في كل من الجزائر ومصر والمغرب.....402
المطلب الثاني : دراسة مقارنة للظروف العامة قبل الشروع في تصحيح السياسة المالية في كل من الجزائر ومصر والمغرب.....403
المطلب الثالث : دراسة مقارنة لنتائج تصحيح السياسة المالية في كل من الجزائر ومصر والمغرب.....407
خاتمة الفصل.....415
خاتمة الباب.....416
الخاتمة العامة.
I. الخلاصة العامة.....419
II. نتائج اختبار الفروض.....421
III. نتائج الدراسة.....423
IV. التوصيات.....427
V. آفاق البحث.....429
الملاحق.
الملحق رقم 01.....431

قائمة المراجع.
المراجع باللغة العربية.....434
المراجع باللغة الأجنبية.....444

فهرس الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	تطور الدين العمومي المصري خلال الفترة (1862– 1873).	08
2	تطور الدين العمومي العثماني خلال الفترة (1858– 1878).	09
3	قروض دول أمريكا اللاتينية من أسواق لندن خلال الفترة (1822– 1825).	11
4	تطور عجز الحساب الجاري لمجموع البلدان النامية ووسائل تمويله خلال الفترة (1970–1981).	21
5	تطور حجم وبنية الديون الخارجية للبلدان النامية خلال الفترة (1970–1981).	22
6	تطور نسبة مساهمة القطاعات الإقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية خلال الفترة (1965–1987).	28
7	تطور بعض المؤشرات الإجتماعية والإقتصادية في الدول المتقدمة (حسب تقديرات سنة 1986).	30
8	حجم رؤوس الأموال الهاربة نحو الخارج خلال الفترة (1977–1990).	39
9	حجم الأموال المهربة للخارج في عدد من البلدان النامية ونسبتها إلى إجمالي تدفقات رأس المال إلى الداخل خلال الفترة (1979–1994).	40
10	سعر الفائدة الإسمي والحقيقي الساري على الديون الخارجية لمجموعة من الدول النامية خلال الفترة (1981– 1988).	44
11	التغير في معدل التبادل التجاري في الدول المتقدمة والدول النامية.	47
12	القيود المفروضة على صادرات الدول النامية.	48
13	تقدير أثر مدفوعات خدمة الديون الخارجية على الطاقة الإستيرادية الذاتية لبعض البلدان النامية المدينة في سنوات مختلفة.	62
14	تطور أعباء الدين الخارجي و التحويلات الصافية للقروض لمجموعة من الدول لنامية خلال الفترة (1970–2000).	68
15	تطور التحويل الصافي للقروض الخارجية في بعض البلدان النامية المدينة خلال الفترة (1980–2000).	69
16	تطور الإحتياطات الدولية للبلدان النامية بحسب المناطق الجغرافية خلال الفترة (1980–2002).	78
17	تطور عدد الشهور من الواردات التي تغطيها الإحتياطات الدولية في البلدان النامية بحسب المناطق الجغرافية خلال الفترة (1980–2002).	79
18	عمليات تخفيض ديون البنوك التجارية وخدماتها خلال الفترة (1988–1991).	93
19	عمليات تخفيض ديون البنوك التجارية وخدماتها خلال الفترة (1992–1995).	95
20	تطور حجم الدين الخارجي ومكوناته للدول النامية خلال الفترة (1982–2000).	118
21	تطور حجم الدين الخارجي ومكوناته للدول النامية بعد سنة 2000.	119

22	تطور حجم الدين الخارجي حسب التوزيع الجغرافي للدول النامية خلال الفتـــرة (1982-2000).	121
23	تطور حجم الدين الخارجي حسب التوزيع الجغرافي للدول النامية بعد سنة 2000.	122
24	تطور خدمات الديون الخارجية حسب التوزيع الجغرافي للدول النامية خلال الفترة (1982-2000).	124
25	تطور خدمات الديون الخارجية حسب التوزيع الجغرافي للدول النامية خلال الفترة (2000-2007).	126
26	تطور حجم الدين الخارجي لبعض الدول النامية خلال الفترة (1982-2000).	129
27	تطور حجم الدين الخارجي لبعض الدول النامية بعد سنة 2000.	130
28	تطور خدمات الدين الخارجي لبعض الدول النامية خلال الفترة (1982-2000).	132
29	تطور خدمات الدين الخارجي لبعض الدول النامية بعد سنة 2000.	133
30	تطور نسبة مخزون الدين الخارجي الى حصيلة الصادرات لبعض الدول النامية بعد سنة 1982.	135
31	تطور نسبة مخزون الدين الخارجي إلى الناتج الوطني الخام لبعض الدول النامية بعد سنة 1982.	137
32	تطور نسبة خدمة الدين الخارجي إلى حصيلة الصادرات لبعض الدول النامية بعد سنة1982.	138
33	تطور نسبة الإحتياطات الدولية الى مخزون الدين الخارجي في بعض الدول النامية بعد 1982.	140
34	هيكل الاستثمارات في الخطة الثلاثية (1967- 1969).	212
35	توزيع الإستثمارات داخل القطاع الصناعي في الخطة الثلاثية (1967- 1969).	213
36	هيكل الإستثمارات في الخطة الرباعية الأولى (1970- 1973).	214
37	توزيع الاستثمارات داخل القطاع الصناعي خلال المرحلة (1970-1973).	215
38	توزيع الإستثمارات في الخطة الرباعية الثانية (1974-1977).	216
39	توزيع الإستثمارات على فروع القطاع الصناعي خلال المرحلة (1974-1977).	217
40	إستثمارات المخطط الخماسي الأول (1980-1984).	220
41	تطور بعض المؤشرات الإقتصادية للجزائر خلال الفترة (1986-1988).	223
42	إستثمارات المخطط الخماسي الثاني (1985- 1989).	226
43	القروض الأجنبية للجزائر بداية الإستقلال.	231
44	تطور حجم المديونية الخارجية الجزائرية وخدماتها خلال الفترة (1971-1979).	232
45	تطور حجم المديونية الخارجية للجزائر وخدماتها خلال الفترة (1980- 1989).	235
46	تطور المؤشرات الأساسية للمديونية الخارجية الجزائرية خلال الفترة (1971-1979).	237
47	تطور المؤشرات الأساسية للمديونية الخارجية الجزائرية خلال الفترة (1980-1989).	239
48	تطور القدرة الذاتية للإستيراد في الجزائر قبل سنة 1989.	241
49	تطور الإنتاج الصناعي والطاقة الإنتاجية قبل سنة 1989.	242
50	تطور نسبة الإستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر قبل سنة 1989.	243
51	العلاقة بين معدل الإدخار ومعدل خدمة الدين الخارجي للجزائر قبل سنة 1989.	244
52	تطور معدل البطالة في الجزائر قبل سنة 1989.	245
53	تطور معدلات النمو الإقتصادي للجزائر قبل 1989.	245

54	تطور الإحتياطات الدولية للجزائر قبل سنة 1989.	246
55	تطور التحويلات الصافية للموارد في الجزائر قبل سنة 1989.	247
56	تطورمعدل التضخم في الجزائر قبل سنة 1989.	248
57	تطور سعر صرف الدينار الجزائري تجاه الدولار الأمريكي قبل سنة 1989.	248
58	وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال سنتي (1990-1991).	268
59	تطور حجم الديون الخارجية والإحتياطات الرسمية للجزائر خلال الفترة (1990-1993).	269
60	تطور الإنتاج الصناعي في الجزائر خلال الفترة (1989- 1998).	277
61	تطور معدل النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1989-1998).	279
62	تطور الموازنة العامة للدولة بالنسبة للناتج المحلي الخام خلال الفترة (1993- 1998).	280
63	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1994-1998).	281
64	تطور إحتياطات الصرف الخارجية للجزائر خلال الفترة (1993- 1998).	281
65	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي.	282
66	تطور الديون الخارجية للجزائر وخدماتها خلال الفترة (1993-1998)	283
67	تطور رصيد الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة (1970-1978)	310
68	تطور الإيرادات العامة للجزائر خلال الفترة (1970-1978).	312
69	تطور النفقات العامة للجزائر خلال الفترة (1970-1978).	311
70	تطور رصيد الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة (1979-1988).	313
71	تطور الإيرادات العامة للجزائر خلال الفترة (1979-1988).	313
72	تطور الإدخار الميزاني للجزائر خلال الفترة (1985-1988).	314
73	تطور الرصيد الميزاني للدولة خلال الفترة (1988-1993).	316
74	تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (1987-1993).	317
75	تطور الجباية البترولية خلال الفترة (1989-1993).	317
76	المبالغ المخصصة من ميزانية الدولة لعملية التطهير المالي للفترة (1991-1993).	325
77	المبالغ المخصصة من ميزانية الدولة لدعم الأسعار خلال للفترة (1988-1993).	328
78	تطور الشبكة الإجتماعية في الجزائر خلال الفترة (1992-1993).	330
79	تطور الرصيد الميزاني للجزائر خلال الفترة (1995-1998).	335
80	المبالغ المخصصة لعملية التطهير المالي خلال الفترة (1994-1997).	337
81	المواد الإستهلاكية المدعمة خلال الفترة (1995-1997).	339
82	المبالغ المخصصة من ميزانية الدولة لدعم الأسعار خلال للفترة (1995-1997).	339
83	تطور بنود الموازنة العامة للدولة بعد سنة 1998.	345
84	تطور الإيرادات العامة للدولة بعد سنة 1998.	347
85	تطور النفقات العامة للدولة بعد سنة 1998.	349

86	تطور الديون الخارجية الجزائرية وخدماتها خلال الفترة (1999-2008).	353
87	التسديد المسبق للديون الخارجية الجزائرية في نادي باريس.	354
88	تطور الناتج الداخلي الخام للجزائر بعد سنة 1998.	355
89	تطور الميزان التجاري للجزائر بعد سنة 1998.	356
90	تطور الإحتياطي الخارجي للصرف للجزائر بعد سنة 1998.	358
91	تطور معدل التضخم في الجزائر بعد سنة 1998.	359
92	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بعد سنة 1998.	360
93	تطور الكتلة النقدية ومعدل سيولة الإقتصاد في الجزائر بعد سنة 1998.	362
94	تطور معدل البطالة في الجزائر بعد سنة 1998.	363
95	تطور عدد المتمدرسين في الجزائر بعد سنة 1998.	365
96	تطور النفقات المخصصة لقطاع التعليم في الجزائر بعد سنة 1998.	365
97	تطور النفقات المخصصة لقطاع الصحة في الجزائر بعد سنة 1998.	365
98	تطور معدل وفيات الأطفال الرضع في الجزائر بعد سنة 1998.	366
99	تطور الإيرادات العامة للدولة في مصر خلال الفترة (1990-2008).	373
100	تطور النفقات العامة للدولة في مصر خلال الفترة (1990-2008).	374
101	تطور الرصيد الميزاني للدولة في مصر خلال الفترة (1990-2008).	375
102	تطور بعض المؤشرات الإقتصادية في مصر خلال الفترة (1994-2008).	377
103	تطور معدل البطالة في مصر خلال الفترة (1994-2008).	379
104	تطور معدل الفقر في المجتمع المصري خلال الفترة (2001-2006).	381
105	تطور معدل الأمية في المجتمع المصري خلال الفترة (1990-2005).	381
106	تطور نسبة النفقات المخصصة لقطاع التعليم بالنسبة لمجموع النفقات العامة في مصر بعد سنة 1990.	382
107	تطور نسبة النفقات المخصصة لقطاع الصحة بالنسبة لمجموع النفقات العامة في مصر بعد سنة 1990.	383
108	تطور معدل وفيات الأطفال الرضع في مصر خلال الفترة (2000-2007).	384
109	تطور بعض المؤشرات الإقتصادية في المغرب قبل سنة 1983.	386
110	تطور الإيرادات العامة للدولة في المغرب خلال الفترة (1982-2008).	389
111	تطور النفقات العامة للدولة في المغرب خلال الفترة (1982-2008).	390
112	تطور الرصيد الميزاني للدولة في المغرب خلال الفترة (1982-2008).	391
113	تطور بعض المؤشرات الإقتصادية في المغرب خلال الفترة (1984-2007).	393
114	تطور معدل البطالة في المغرب خلال الفترة (1982-2008).	395
115	تطور معدل الفقر في المجتمع المغربي خلال الفترة (1984-2008).	397
116	تطور معدل الأمية في المجتمع المغربي خلال الفترة (1980-2007).	398

117	تطور نسبة النفقات المخصصة لقطاع التعليم بالنسبة لمجموع النفقات العامة في المملكة المغربية خلال الفترة (1983-2007).	399
118	تطور نسبة النفقات المخصصة لقطاع الصحة بالنسبة لمجموع النفقات العامة في المملكة المغربية خلال الفترة (1983-2007).	400
119	تطور معدل وفيات الأطفال الرضع في المغرب خلال الفترة (1980-2005).	401
120	تطور بعض المؤشرات الإقتصادية في كل من المغرب ومصر والجزائر قبل الشروع في عملية تصحيح السياسة المالية.	404
121	تطور بنود الموازنة العامة في كل من المغرب ومصر والجزائر بعد عملية تصحيح السياسة المالية.	408
122	تطور بعض المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية في كل من المغرب ومصر والجزائر بعد عملية تصحيح السياسة المالية.	411

فهرس الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	متوسط معدلات نمو القطاعات السلعية والخدمية في الفترة (1965-1986).	29
2	العلاقات الجدلية الوثيقة بين التضخم والمديونية الخارجية.	35
3	آليات تأثير أعباء الديون الخارجية على الخطة الإقتصادية.	72
4	مقايضة الدين الخارجي بالأسهم.	105
5	مقايضة الدين الخارجي بعناصر التنمية.	108
6	علاقة الأسعار النسبية للسلع التبديلية والأهلية في تحديد معدل الصرف الحقيقي.	157
7	السلسلة المنطقية لتخفيض سعر العملة.	168
8	التمثيل البياني لتطور الديون الخارجية الجزائرية وخدماتها خلال فترة السبعينات.	233
9	التمثيل البياني لتطور الديون الخارجية الجزائرية وخدماتها خلال فترة الثمانينات.	235

فهرس الملاحق:

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
1	البرنامج التكميلي الخاص بترقية ولايات الجنوب.	431

المـــقدمة العـــامة

I – تحديد إشكالية البحث:

بعد إجتياز الدول النامية لعقبة الإستعمار وتحقيقها لإستقلالها السياسي، عملت جاهدة لتحقيق إستقلالها الإقتصادي حتى تتخلص من التبعية للخارج، والتي لا يمكن لها الخروج من دائرتها إلا بإنتهاج سياسة تنموية سليمة والإبتعاد عن التدفقات المالية الأجنبية، بإعتبارها أكبر وسيلة لإستنزاف الفائض الإقتصادي بالبلدان النامية، لكن ما واجهته هذه الأخيرة بعد ذلك من أزمات إقتصادية حادة، والتي أدت إلى تزايد نطاق الإختلالات الداخلية والخارجية، على نحو أصبح يمثل تهديدا خطيرا لقدراتها على إنجاز أهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية المنشودة، والتي تتبلور أهم ملامحها في إنهيار أسواق النقد العالمية، ظاهرة الركود التضخمي، تباطؤ معدلات النمو الإقتصادي في الدول المتقدمة، علاوة على ظهور أزمة الطاقة عقب صدمتي البترول الأولى والثانية، والتي سرعان ما مارست تأثيرا سلبيا على إقتصاديات الدول النامية.

كل هذه المعطيات الحديثة في الإقتصاد العالمي أكسبته وجها جديدا، وطرحت أمامنا مشاكل إقتصادية ومالية ذات طبيعة مغايرة لما عرفه الفكر الإقتصادي قبل ذلك، لعل أهمها مشكلة "المديونية الخارجية للدول النامية"، والتي من السهل إدراجها ضمن هذه التطورات وإدراك بعدها المالي، كونها جاءت نتيجة لطريقة تسيير النظام النقدي الدولي منذ السبعينيات، والتطورات التي عرفها هذا النظام وتأثيراته على كتلة الدول النامية، كقطب ضعيف وهش إقتصاديا وبنياويا داخل هذا النسق الإقتصادي الدولي الكبير، الأمر الذي جعل بعض الإقتصاديين يصفون الإقتصاد العالمي بأنه "**إقتصاد مديونية**" "**économie d'endettement**"، وهذا تعبيرا عن أهمية هذه الظاهرة المالية وتأثيراتها في بنية النظام النقدي الحديث، وهو ما دفعنا للإهتمام بها في بحثنا هذا، كونها تعبر عن خلاصة تطورات الإقتصاد العالمي والمفسر الأساسي للآثار السياسية، الإقتصادية والإجتماعية لهذا الوضع الإقتصادي الدولي الجديد على البلدان التي يطلق عليها مصطلح الدول النامية.

وإزاء هذا التدهور في مستوى الآداء الإقتصادي في معظم الدول النامية، كمحصلة طبيعية لتأثير الظواهر الإقتصادية بشقيها الخارجي والداخلي، ظهرت الدعوة إلى إصلاح الإقتصاد، من خلال إعداد برامج التصحيح الهيكلي، وبهذا برز دور المؤسسات المالية الدولية في إقتراح هذه البرامج وإعدادها، إيمانا منها بأهمية المبادرة المبكرة في تصحيح الإختلالات الهيكلية الداخلية والخارجية للدول المدينة.

وقد تطور دور المؤسسات المالية الدولية في إدارة أزمة المديونية العالمية بشكل ملحوظ، سواء من حيث مساهمتها المعتبرة في التمويل الممنوح للبلدان النامية، أو من حيث تأثيرها الكبير على التمويل المنساب من المصادر المتعددة الدولية والجهوية والحكومية الخاصة، أو من حيث مساهمتها القوية في إعادة هيكلة إقتصاديات البلدان النامية شديدة المديونية، وفق برامج تفرضها وتشرف على تنفيذها.

وتجدر بنا الإشارة في هذا المجال، إلى أن برامج المؤسسات المالية الدولية، قد أثارت جدلا واسع النطاق، حول مدى واقعيتها وملاءمتها كإستراتيجية فعّالة، في علاج ما يشوب إقتصاديات الدول النامية من إختلالات، وما تتعرض له من مشاكل إقتصادية، ترتبط إلى حد بعيد بالخصائص الإقتصادية والإجتماعية التي تتسم بها هذه الدول، حيث إنقسمت آراء العديد من الإقتصاديين في هذا الصدد، إلى آراء مؤيدة وأخرى معارضة لهذه البرامج، ذلك أن تجارب بعض الدول النامية في مجال تطبيق هذه البرامج، قد أثبتت نجاحها وفعّاليتها في الحد من الإختلالات الإقتصادية والهيكلية التي تسود إقتصاديات تلك الدول، في حين كشفت تجارب دول أخرى عن إنخفاض درجة فاعلية سياسات تلك البرامج في تحقيق الإصلاح الإقتصادي المنشود، نظرا لإعتمادها على سياسات إنكماشية أدت في كثير من الأحيان إلى تحقيق التوازن والإستقرار الإقتصادي عند مستوى منخفض من النمو.

ومن هنا، تبرز أهمية الإحاطة بهذا الموضوع، بالتركيز على أحد أوجه برامج التصحيح الهيكلي المتمثلة في السياسة المالية، والتي تتبوأ مكانة مهمة بين سائر السياسات الإقتصادية التي تشملها برامج التصحيح الهيكلي، ذلك أن الدول النامية تتصف بعدة خصائص إقتصادية تحد من فاعلية إستخدام السياسات الإقتصادية الأخرى، وذلك في إحداث التأثير المستهدف في المتغيرات الإقتصادية المحددة لعملية التنمية الإقتصادية.

فالمكانة التي تحتلها السياسة المالية في الفكر الحديث لم تحدث طفرة واحدة، فقد كان دورها باهتا في العصور القديمة، أما في الفكر التقليدي، فقد كان مطلوبا منها أن تكون محايدة تماما إتساقا وطبيعة الفكر السائد آنذاك.

وبقي حال السياسة المالية على هذا الوضع إلى أن ظهرت في الأفق الأزمات الإقتصادية العالمية، وبصفة خاصة الأزمة العالمية التي إجتاحت العالم سنة 1929، أين يمكن القول بأن التطور الأعظم الذي لحق بالسياسة المالية، قد نبع من الإسهام الكبير للإقتصادي الكبير "**جون ماينرد كينز**"، الذي أكد على فشل آليات السوق وحدها في علاج المشاكل الإقتصادية وخاصة مشكلة الكساد العظيم، وما ترتب عليه في الواقع العملي من ضرورة تبني آراء كينز، الخاصة بتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي والإنتقال من نطاق الدولة الحارسة إلى نطاق الدولة المتدخلة بسياسات مالية مناسبة.

ومنذ ذلك الحين إكتسبت السياسة المالية دورا أكثر أهمية، وأصبحت بالتالي آداة رئيسية من أدوات السياسة الإقتصادية في توجيه مسار الكيان الإقتصادي، ومعالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات، فضلا عن ما لها من أثر في التنمية الإقتصادية وخاصة في الدول النامية.

وبفضل ذلك التطور الذي لحق بالسياسة المالية في النظم المعاصرة، أصبح من واجب الدولة ولزاما عليها أن تتدخل في توجيه الإقتصاد الوطني في كافة نواحيه، وأصبحت السياسة المالية بذلك تلعب دورا جوهريا في تحقيق الأهداف التي ينشدها الإقتصاد الوطني لأي دولة كانت.

وإذا كانت قضايا السياسة المالية تطرح نفسها وبشدة منذ بداية الثلاثينات من القرن الماضي في الدول المتقدمة، فهي في الدول النامية تعتبر أكثر تعقيدا، فالموارد محدودة والضغوط الإنفاقية متزايدة لتقديم الخدمات الأساسية، والجزائر إحدى الدول النامية الذي يأخذ فيها تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية مأخذه العميق من التعقد، وينعكس ذلك في سياساتها الإيرادية والإنفاقية، لأنه ومن الملاحظ أن تزايد حجم النفقات العامة الجزائرية هو ظاهرة مستمرة بسبب توسع الوظائف العامة للدولة، هذا بالإضافة إلى إنخفاض قيمة الدينار الجزائري وزيادة عدد السكان.

وقد قامت الجزائر– مثل بقية الدول النامية – بتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي المدعوم من طرف المؤسسات المالية الدولية بسياساته المختلفة، هذه الأخيرة التي سنركز على شق مهم فيها من خلال بحثنا هذا، ألا وهو السياسة المالية ومدى مساهمتها في علاج الإختلالات الإقتصادية، والتي من أهمها مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية، ومن خلالها الجزائر.

ومن أجل كل ما سبق ذكره، إرتأينا صياغة إشكالية البحث المتمثلة في السؤال الرئيسي التالي:

كيف يمكن ترشيد دور السياسة المالية المقترحة في إطار برنامج التصحيح الهيكلي للمؤسسات المالية الدولية، على نحو يسهم في التخفيف من حدة آثار المديونية الخارجية على إقتصاديات الدول النامية عامة والجزائر بصفة خاصة؟

ويندرج ضمن هذا التساؤل الرئيسي جملة من الأسئلة الفرعية، والتي سنحاول الإجابة عنها من خلال تناولنا لهذا البحث تتمثل فيما يلي:

1. هل فرض برنامج التصحيح الهيكلي على الإقتصاد الجزائري، أم أنه كان خيارا لابد منه؟
2. هل إنتعش الإقتصاد الجزائري بعد تطبيق السياسة المالية المقترحة ضمن برنامج التصحيح الهيكلي؟
3. لماذا نجحت سياسات تلك البرامج في تحقيق أهدافها المنشودة في بعض الدول النامية، بينما فشلت في بعضها الآخر؟

4. ماهي التحديات الإجتماعية التي واجهتها الجزائر بعد تطبيق السياسة المالية لبرنامج التصحيح الهيكلي، خاصة الجانب الإنفاقي منها؟
5. ماهي إمكانية إعتماد الجزائر على ذاتها في تمويل مسيرتها الإنمائية، والخروج من مأزق المديونية الخارجية؟

II – فرضيات الدراسة:

لكي نستطيع الإجابة على التساؤلات السابقة، إنطلقنا من الفرضيات التالية:

1. تلعب الضغوط والعوامل الدولية دورا أساسيا في تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية.
2. تختلف التأثيرات الإنحرافية للديون الخارجية من دولة لأخرى.
3. تتسم السياسات المقترحة ضمن برامج المؤسسات المالية الدولية بطابع إنكماشي، يؤدي إلى علاج بعض مظاهر الإختلالات المالية على حساب تدهور معدلات النمو الإقتصادي.
4. ساهمت البرامج التنموية المعتمدة في الجزائر خلال فترة السبعينات في تضخيم حجم المديونية الخارجية.
5. تعتبر برامج التصحيح الهيكلي إلى حد كبير ملائمة للإقتصاد الوطني.
6. ساهمت الإجراءات التصحيحية للسياسة المالية الجزائرية في التخفيض من حجم الديون الخارجية.
7. إهمال البعد الإجتماعي في برنامج التصحيح الهيكلي للإقتصاد الوطني – ومن خلاله تصحيح السياسة المالية – بمعنى ضعف فاعلية السياسات المستخدمة في التخفيف من حدة الآثار الجانبية على الطبقات الفقيرة ومحدودة الدخل.

III – مبررات إختيار الموضوع:

لم يكن إختيارنا لهذا الموضوع بمحض الصدفة، وإنما كان نتيجة عدة إعتبارات موضوعية وأخرى ذاتية، حيث تتمثل الإعتبارية الموضوعية في التالي:

1. يعد هذا البحث موضوع الساعة، لأن سياسات التصحيح الهيكلي المقترحة من المؤسسات المالية الدولية هي المسيطرة فكريا وواقعيا، كوصفات لتسيير أزمة الدفع الدولي للدول النامية.
2. إن أزمة المديونية الخارجية الحادة التي إنعكست آثارها السلبية على البلدان النامية، أصبحت تلتهم الحصة الكبرى من مواردها سنويا، من أجل الإستمرار في الوفاء بدفع أعباء الديون المستحقة في آجالها المحددة، والتي تفوق أحيانا مستوى الدين الأصلي نفسه.
3. معرفة سبب نجاح السياسة المالية المقترحة من طرف المؤسسات المالية الدولية في بلدان وفشلها في بلدان أخرى، وهذا بالإسقاط على الجزائر، ومن ثم، الوصول إلى إيجاد تفسير لهذا الخلل، إستنادا إلى معطيات على البلد نفسه.

أما عن المبررات الذاتية، فهي كالتالي:

1. الإهتمام الخاص والشخصي بمواضيع المالية الدولية، والولوع بالآليات التي تسمح بتفسير مختلف ظواهرها المعقدة، خاصة تلك التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الدول النامية.
2. محاولة البحث والغوص في المواضيع المستجدة.
3. إمكانية مواصلة البحث في الموضوع.

IV – أهمية البحث:

تكمن أهمية الموضوع في تسليط الضوء عن موضوع يعبر عن جوهر ولب المالية الدولية ألا وهو المديونية الخارجية للدول النامية بما فيها الجزائر، مما يجعل التفكير فيها وفي الحلول الكفيلة بالحد من ضراوتها مطلبا ضخما وضرورة ملحة، ولهذا جاءت الفكرة لضرورة التعرف على السياسات المقترحة من المؤسسات المالية الدولية ومدى فعاليتها في علاج الإختلالات المختلفة في الدول النامية، وهذا بالتركيز على دور السياسة المالية ومكانتها ضمن مجموع هذه البرامج، خاصة وأن تجارب الدول النامية في تطبيقها، قد كشف عن وجود نقاط التوافق أو التعارض بين هذه السياسات وكثير من الأهداف والمتغيرات الإجتماعية، السياسية والإقتصادية، الأمر الذي يبرز أهمية الإختيار الدقيق للأدوات والمقاييس الواجب إستخدامها، لإنجاز أهداف تلك السياسات خاصة المالية منها وبأقل نسبة آثار جانبية ممكنة.

V – أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الوقوف على عدة نقاط، لعل أهمها مايلي:

1. توقع الإقتصاديين والمسيرين وأصحاب القرار حول فاعلية مقترحات المؤسسات المالية الدولية في حل مأزق المديونية الخارجية للدول النامية، مما يتطلب تفكيك هذه السياسات ثم إعادة تركيبها من جديد، وفق نظرة تحليلية لا تنطلق من رفضها، وإنما تحليل علمي يقوم على توجيهها، بما يخدم الأهداف الإستراتيجية للتنمية في الدول النامية.
2. محاولة متواضعة لتحديد بعض عناصر الحل للمشكلة، لا عن طريق وضع إستراتيجية متكاملة، بل من خلال تحديد عناصر آلية التصحيح، المتمثلة في محاور السياسة المالية، ومحاولة تبيان ما يجب إستثماره منها، وحدود هذه الآلية، فيما يتعلق بالأهداف التنموية.
3. فهم ميكانيزمات الإقتصاد الدولي، الذي يعتبر نافذة على مشكلة المديونية الخارجية، كأحد القيود الخارجية التي يجب تسييرها بالنسبة للدول النامية.

VI – المنهج والأدوات المعتمدة في البحث:

بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده والإجابة على الإشكاليات المطروحة وإختبار صحة الفرضيات المتبناة، إتبعنا المنهج التاريخي، وهذا بغية رصد وإستعراض تاريخ المديونية الخارجية في الدول النامية، بالإضافة إلى المنهج التحليلي الوصفي، وذلك بهدف وصف الظواهر والآليات الإقتصادية المختلفة وتحليل البيانات والمعلومات التي تتوافر عن مشكلة البحث، ومن ثم، الإعتماد على المنهج الإستقرائي، وهذا بتحليلنا لمختلف الجداول الواردة في البحث، خاصة المتعلقة بمستويات المديونية الخارجية والمقاييس الإقتصادية الأخرى، وذلك قبل وبعد البدء في تطبيق محاور السياسة المالية ضمن برامج التصحيح الهيكلي المقترحة من طرف المؤسسات المالية الدولية للدول النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، من خلال إعتماد بعض التجارب كنماذج محاكاة، ولو كان ذلك في إطار محدود، وهذا راجع لصعوبة ضبط المتغيرات وقيمتها الدقيقة في البلدان النامية.

وتستمد هذه الدراسة بياناتها من إحصائيات وتقارير البنك وصندوق النقد الدوليين، إضافة إلى بيانات وإحصائيات صندوق النقد العربي، هيأة الأمم المتحدة، المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، ووزارة المالية والنشرات التي يصدرها الديوان الوطني للإحصائيات، البنوك المركزية للجزائر، مصر والمغرب وبعض القوانين والمراسيم والتعليمات.

VII – موقع البحث بالنسبة للدراسات السابقة:

يعد بحثنا هذا تكملة لسلسلة من البحوث السابقة، وفي نفس الوقت إمتدادا لبحوث لاحقة، لكن ما ينبغي الإشارة إليه في هذا المجال، أن الأبحاث التي تتعلق بالمديونية الخارجية في الدول النامية كثيرة، كما أن الدراسات الخاصة ببرامج التصحيح الهيكلي المطبقة في ذات الدول موجودة، وهو نفس ما ينطبق على الكتابات التي تخص السياسة المالية، ولكن قلّما نجد بحثا يجمع كل ما يتعلق بالسياسة المالية المسطرة ضمن برامج التصحيح الهيكلي المدعومة من قبل المؤسسات المالية الدولية من أجل الخروج من مأزق المديونية الخارجية للدول النامية.

أما من الناحية التطبيقية، وخاصة ما يتعلق بمسار السياسة المالية في الجزائر (الذاتية منها والمدعومة) فقد تعددت الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، لعل أهمها ما يلي:

1. محمود حميدات، **دور السياسة الميزانية في تمويل التنمية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، معهد العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر، 1996.

2. دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق الإستقرار الإقتصادي** – حالة الجزائر– أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.
3. علياء نبيل بسيوني خضير، **هيكل السوق وفعالية السياسة المالية** –حالة مصر– أطروحة دكتوراه في فلسفة الإقتصاد، كلية التجارة والتجارة الخارجية، جامعة حلوان، 2007.

وهي دراسات تناولت في معظمها دور السياسة المالية في إعادة التوازن للإقتصاد، ومعالجة الإختلالات الإقتصادية، من دون التركيز على جانب الديون الخارجية (موضوع بحثنا هذا)، كما نجد في جانب آخر، بعض البحوث التي إهتمت بأزمة المديونية الخارجية وبرامج التصحيح الهيكلي في الدول النامية، من غير التركيز على جانب السياسة المالية بالذات، ومن بينها:

1. راتول محمد، **سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للإختلال الخارجي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999–2000.
2. محمود عبد الحافظ محمد عبد الله، **منهج مقترح للسياسات الإقتصادية تجاه إدارة الدين العام الداخلي بمصر في إطار برنامج الإصلاح الإقتصادي**، أطروحة دكتوراه في الإقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2001.
3. بوجعدار الهاشمي، **أزمة المديونية الخارجية وبرامج التصحيح الهيكلي في البلدان المتخلفة** – دراسة حالة الجزائر– أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2002–2003.
4. روابح عبد الباقي، **المديونية الخارجية والإصلاحات الإقتصادية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2005– 2006.
5. أرميص، علي سالم، **أزمة المديونية الخارجية للأقطار العربية** – دراسة مقارنة لمصر والجزائر (1985–2002)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006–2007.

ونتيجة لكل ما سبق ذكره، يحتل هذا البحث موقعا مهما ضمن حقول الدراسات السابقة، من حيث جمعه لكل هذه العناصر في نفس الدراسة، إعتمادا وبالأساس على توضيح مكانة السياسة المالية كأحد السياسات الإقتصادية المهمة، المشمولة ببرامج التصحيح الهيكلي للمؤسسات المالية الدولية، بغية الخروج من مأزق المديونية الخارجية للدول النامية.

VIII – صعوبات البحث:

ككل البحوث التي أنجزت وستنجز، عانيت خلال إعداد هذه الدراسة من العديد من الصعوبات والعوائق، التي تتمثل في الأساس في تباين وتضارب الإحصائيات والبيانات الواردة عن الهيئات المحلية، الإقليمية والدولية، فيما يخص المديونية الخارجية وبعض المؤشرات الإقتصادية الأخرى.

يضاف إلى ما تقدم، المشكلة العامة التي يعاني منها جل الباحثين، والتي تتمثل في قلة المراجع التي ترتبط بصفة مباشرة بموضوع بحثنا، إضافة إلى رفض معظم الهيئات الرسمية تقديم البيانات والإحصاءات الضرورية لإتمام البحث بحجة سريتها.

IX – هيكل البحث:

من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة من هذا العمل، قمنا بتقسيم بحثنا هذا إلى أربع أبواب، سبقتها مقدمة عامة للإحاطة بالموضوع، وتلتها خاتمة عامة ضمت كافة النتائج والتوصيات وآفاق البحث، حيث قسم الباب الأول المعنون بإقتصاديات الإقتراض وتفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية إلى أربع فصول، تناول الفصل الأول معطيات تاريخية حول ظاهرة الإستدانة الخارجية خلال الفترة (1780–1981)، فيما خُصّص الفصل الثاني للأسباب المؤدية إليها، وتُركت آثارها على إقتصاديات الدول النامية للفصل الثالث، أما الفصل الرابع، فقد تناول البدائل والمقترحات المطروحة لمواجهة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية.

وقد إحتوى الباب الثاني المعنون بمأزق المديونية الخارجية وحتمية الإصلاح الإقتصادي في الدول النامية على ثلاث فصول، أين خصص الفصل الأول منه لدراسة إنفجار أزمة المديونية الخارجية للدول النامية سنة 1982 ودور المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين) في إدارتها، بينما تناول الفصل الثاني فلسفة وأسس التصحيح الهيكلي في الدول النامية، فيما إختص الفصل الثالث في تحليل محاور السياسات المالية المقترحة لعلاج العجز المالي في الدول النامية.

وفيما يخص الباب الثالث والمعنون بواقع المديونية الخارجية للجزائر وإنعكاساتها، فقد ضم كذلك ثلاث فصول، فضّلنا أن نستهله بالتعرف على جذور إختلال الإقتصاد الجزائري ومجهودات التنمية، وهذا من خلال الفصل الأول، ليُتبع بالفصل الثاني، الذي خُصص لدراسة إستفحال أزمة المديونية الخارجية للجزائر ومحاولات التسوية الذاتية، هذه الأخيرة التي لم تؤت أكلها، فقامت السلطات الجزائرية آنذاك بالإتصال بالمؤسسات المالية الدولية، من أجل تبني سياسات التصحيح الهيكلي، وهو ما تم إدراجه من خلال الفصل الثالث من هذا الباب.

أما الباب الأخير، فقد خصص لمسار السياسة المالية في الجزائر ودورها في حل أزمة المديونية الخارجية في ظل تجربتي دولتين ناميتين، أين قسم هذا الباب إلى ثلاث فصول، حيث تناول الفصل الأول تحليلا لتطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (1970–1998)، ليتبع بتقييم نتائج ما بعد التصحيح في السياسة المالية الجزائرية، وهذا في خضم الفصل الثاني، هذا الأخير الذي تلاه الفصل الثالث، من أجل دراسة وصفية تحليلية مقارنة لعملية التصحيح في السياسة المالية في كل من الجزائر، مصر والمغرب، بغية معرفة أوجه التشابه والإختلاف بين التجارب الثلاث، فيما يخص عملية ونتائج تصحيح السياسة المالية في البلدان الثلاث.

وفي الأخير، نحن لا ندعي التميز، فهذا البحث لا يعدو أن يكون إمتدادا لبحوث كثيرة سابقة وبذرة أساسية –إنشاء الله– لبحوث لاحقة، لكننا نرجو فقط أن نكون قد وفقنا في إختيار مشكلة البحث ومعالجتها، سائلين المولى عز وجل التوفيق والنجاح.

الطالبة الباحثة: عزيزة بن سمينة.

الباب الأول:

إقتصاديات الإقتراض وتفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية.

مقدمة الباب:

إن أزمة الديون الخارجية للدول النامية ليست حديثة النشأة، بل تعود جذورها إلى القرن الثامن عشر، وهذا عندما لجأت بعض البلدان النامية إلى الإقتراض الخارجي لأجل القيام بمهام التنمية الإقتصادية والإجتماعية، ثم تبعتها فيما بعد باقي البلدان الأخرى.

ويشير التاريخ إلى أن البلدان النامية قد أفرطت في إعتمادها على الإقتراض الخارجي خلال القرن التاسع عشر في ظل غياب سياسة إقتراض كفؤة، وذلك رغبة منها في التحديث على النمط الأوروبي، وهو ما أدى إلى ظهور حالات التوقف عن السداد عند بعضها، والذي كان السبب المباشر في إحتلالها عسكريا.

وقد تميزت فترة منتصف القرن العشرين، وبصورة خاصة فترة ما بين الحربين العالميتين بتراجع كبير في حركة القروض الدولية، بسبب الظروف والأزمات التي عاشها الإقتصاد العالمي خلال تلك الفترة، كما ساهمت السوق الثانوية للسندات المصدرة من قبل البلدان المدينة في التخفيف من أزمة المديونية الخارجية التي عرفها العالم آنذاك.

وبعد الحرب العالمية الثانية، إستعادت الأسواق الدولية لرؤوس الأموال نشاطها، وذلك بعد التراجع الكبير الذي سجلته خلال الحربين العالميتين، إلا أن هذا النشاط وإلى غاية سنة 1955 كان محصورا في صورة تدفقات لرؤوس الأموال من الولايات المتحدة الأمريكية نحو أوروبا الغربية، وذلك لأجل إعادة إعمار ما دمرته الحرب هناك، إلا أنه وإبتداء من عام 1956 حدث تحول هام في مجال تدفقات رؤوس الأموال الدولية، وعرفت الديون الخارجية للبلدان النامية تزايدا واضحا، خاصة وأن هذه الفترة قد شهدت إزدياد عدد البلدان التي حصلت على الإستقلال السياسي، وبالتالي زيادة حاجتها إلى الإقتراض الخارجي لتمويل جهود التنمية فيها.

وقد شهد النصف الثاني من خمسينات القرن العشرين ظهور حالات العجز عن السداد في بعض البلدان النامية، وأنشئ بذلك نادي باريس عام 1956، وكانت الأرجنتين أول بلد يقوم بإعادة جدولة ديونه الخارجية، تم تلتها البرازيل والشيلي والبيرو وتركيا وغيرها.

كما إتسمت فترة السبعينات بظروف ملائمة شجعت البلدان النامية على زيادة إقتراضها الخارجي لمواجهة متطلبات التنمية الإقتصادية، وهو ما أدى إلى تنامي مديونيتها الخارجية بصورة كبيرة، حيث سجلت نموا بلغ 23% في المتوسط سنويا خلال تلك الفترة.

فسهولة الحصول على القروض من المصادر الخاصة الأجنبية خلال فترة السبعينات، قد شجع البلدان النامية على زيادة إقتراضها من تلك المصادر، وذلك بالرغم من أن شروطها كانت أصعب نسبيا من شروط القروض العامة، وهكذا إرتفع نصيبها النسبي من إجمالي المديونية الخارجية من 45% عام 1970 إلى 64% عام 1980، ولا يخف أن ذلك كان يمثل إتجاها واضحا في تشويه هيكل المديونية الخارجية لتلك البلدان وتحملها بالتالي لأعباء مديونية ثقيلة.

إن النمو المتزايد في حجم الديون الخارجية وأعبائها والذي إرتبط بنمو إقتصادي ضعيف في معظم البلدان النامية منذ عام 1980، قد شكل مقدمة لإنفجار أزمة الديون عام 1982، لتتسع فيما بعد دائرة الأزمة وتشمل عددا آخرا من الدول النامية المدينة وعلى رأسها الجزائر.

وقد كان لتلك الأزمة التي عاشتها البلدان النامية منذ عام 1982 آثارا وخيمة على الناحية الإقتصادية والإجتماعية بها، حيث تدهورت معدلات الإدخار والإستثمار وزادت معدلات التضخم والبطالة بشكل لم يسبق له مثيل ، ومن أجل إحتواء آثار أزمة الديون الخارجية على إقتصاديات البلدان النامية ، سارعت البلدان الدائنة والهيئات الدولية وغيرها إلى تقديم حلول وإقتراحات عاجلة ، كما قامت البلدان النامية من جهتها بتطبيق حلول وخيارات، لكن الواقع أثبت فشل تلك الحلول في محاصرة الأزمة، وهو ما دفعها في النهاية إلى تبني خيار إعادة الجدولة، وتطبيق برامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

إن جملة هذه النقاط هي ما سنتطرق إليه بالدراسة والتحليل في هذا الباب، وذلك من خلال أربع فصول كالتالي:

الفصل الأول: الثوابت التاريخية لظاهرة الإستدانة الخارجية في البلدان النامية.
الفصل الثاني: المعطيات الدافعة لتفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية.
الفصل الثالث: آثار المديونية الخارجية على إقتصاديات الدول النامية.
الفصل الرابع: البدائل والمقترحات المطروحة لمواجهة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية.

الفصل الأول:

الثوابت التاريخية لظاهرة الإستدانة الخارجية في البلدان النامية.

مقدمة الفصل:

تفاقمت في الآونة الأخيرة مشكلة الديون الخارجية للدول النامية بشكل ملفت للإنتباه، ويتأكد بذلك ومع مرور الوقت حقيقة هامة مفادها عدم إمكانية تسديد الجانب الأكبر منها، وهذا ما دفع المفكرين وذوي الاختصاص في الدول الدائنة إلى ضرورة معالجتها في ضوء المصالح الإستراتيجية العليا للنظام الرأسمالي العالمي وعدم تركها للمعالجات المالية للإقتصاديين، وهذا بالطبع تجنبا للآثار المدمرة لكل من الدول المدينة والدائنة على حد سواء.

وفي الواقع لا يكف تفسير الأزمة من خلال النظريات الإقتصادية التقليدية (حركة رؤوس الأموال الدولية، نظريات الفائض والعجز وآليات تسويتها، علاقة الإختلال الداخلي بالإختلال الخارجي ...إلخ) حيث أنها تفترض أن العالم يتكون من وحدات (دول) متجانسة ، أوعلى قدر كبير من التجانس، وتهمل علاقات التبعية والنمو اللامتكافئ، ولا تأخذ في إعتبارها الدور الذي لعبه ولا زال تصدير رأس المال، بالإضافة إلى ما طرأ على الإقتصاد العالمي في بنيته في ظل نمو الشركات العابرة للقارات، وحدوث نوع من التآلف بين وحدات الإنتاج على المستوى العالمي وبين المؤسسات المصرفية العالمية.

وبالنظر لهذه الأهمية المتزايدة التي تكتسيها ظاهرة المديونية الخارجية للدول النامية على مستوى النظام النقدي الدولي، كان لابد من التطرق إلى الإستعراض التاريخي لها، وذلك ابتداءا من القرن الثامن عشر وحتى القرن العشرين، أين إنفجرت الأزمة وبدت واضحة بشكل جلي للعيان، وذلك إعتمادا على مبحثين أساسيين هما:

المبحث الأول: المنظار التاريخي لديون الدول النامية من سنة 1780 إلى سنة 1914.

المبحث الثاني: الديون الخارجية للدول النامية في القرن العشرين.

المبحث الأول: المنظار التاريخي لديون الدول النامية من سنة 1780 إلى سنة 1914.

إن ظاهرة الديون الخارجية للدول النامية ليست وليدة اللحظة أو حتى هذا القرن، بل جاءت نتيجة تداعيات عدة تظافرت لتولد هذه الظاهرة التي أثقلت كاهل ذات الدول بالخصوص، ثم توالت تواريخ الإستدانة مفرزة المديونية الخارجية للدول النامية بالشكل والحجم المتعارف عليه في وقتنا الحالي.

ومن أجل هذا، نحاول فيما يلي من أسطر، إستعراض بدايات ظاهرة المديونية الخارجية للدول النامية، إستنادا إلى بعض الأمثلة الحية لتجارب بعض هذه الدول في الإستدانة الخارجية.

المطلب الأول: بدايات نشوء ظاهرة المديونية الخارجية للدول النامية.

من خلال إستعراض العديد من المصادر التي تكلمت عن المديونية الخارجية للدول النامية، تمكّنا من التوصل إلى أن هذه الديون تعود جذورها إلى القرن الثامن عشر، كما أن هذه المصادر حاولت التدقيق في هذه الفكرة، وإعطاء سنة 1780، كتقريب عن تاريخ نشوء ظاهرة الدين الخارجي، حيث "تمكنت الدول الرأسمالية إبتداءا من هذا التاريخ من التغلب على تناقضاتها الداخلية ، بمعنى تناقضات تراكم رأس المال وتصريفه وإعادة الإنتاج، وقد تميزت هذه الفترة بالمبادلات السلعية في إستيراد الدول الرأسمالية للمواد الخام والزراعية وتصدير منتجات إستهلاكية ومصنعة، وبالنظر للنمو اللامتكافئ بين هاتين المجموعتين من الدول وإنخفاض مستويات الأجور في الدول الأقل تقدما، تمكنت الدول الرأسمالية من إستنزاف جزء هام من الفائض الإقتصادي للدول النامية، وفي ذات الوقت من تصريف الإنتاج الذي عجزت الأسواق المحلية في الدول الرأسمالية عن إستيعابه"[1].

والجدير بالإشارة، أن هذا الوصف للعلاقات القائمة بين الدول المتقدمة والنامية، إستمر حتى سنة 1880، حيث لم تشهد هذه الفترة أي إختلالات هيكلية في موازين مدفوعات الدول النامية، نظرا لما كانت توفره آليات قاعدة الذهب وثبات سعر الصرف من ضمان لتحويل الموارد بين هاتين المجموعتين بسهولة و بكميات محدودة.

كما أن ظاهرة اللجوء إلى الإقتراض الخارجي لم تقتصر على البلدان النامية لوحدها، فتاريخ المديونية، يذكرنا بأن الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، أستراليا، نيوزيلندا، اليابان وغيرهم، قد لجؤوا بدورهم إلى الإقتراض الخارجي في القرن التاسع عشر[2]، كما أصبحت ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية مقترضا هاما في الأسواق المالية الدولية.

---

[1] الاتحاد العام لنقابات عمال مصر،" **تطور الأزمة الاقتصادية والنقدية في النظام الإقتصادي العالمي ونشوء ظاهرة المديونية**"، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، الجزائر، 1992، ص.103.

[2] George corm , **L'endettement des pays ou voie de développement** – Mécanismes et conséquences de l'endettemnt des tiers – monde – o.p.u, 1982, p.58 .

إلا أنه وبعد هذا التاريخ ومع "إرتفاع أحجام رؤوس الأموال الباحثة عن الربح والتراكم، وفي الوقت الذي إنخفضت فيه إمكانات إستثمارها بالداخل وإنخفض بالتالي معدل الربح، إتجه تصدير رؤوس الأموال إلى الدول النامية في شكل إستثمار لإنتاج المواد الخام، خاصة مع الظروف المواتية للمناخ الإستثماري، من حيث توافر الثروات الطبيعية، الأيدي العاملة الرخيصة و إنخفاض أسعار الأراضي، بالإضافة إلى فتح أسواق إستهلاكية واسعة "[1].

وعموما، شهدت الفترة (1820-1914) حركة تصدير واسعة لرؤوس الأموال من قبل بعض دول أوروبا الغربية، وبصورة خاصة من فرنسا وبريطانيا[2]، وقد إتجه قسط كبير من هذه الرساميل نحو البلدان التي تعرف آنذاك " بالبلدان الجديدة "، كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وجزء آخر من تلك الرساميل إتجه نحو البلدان التي تسمى اليوم بالدول النامية، والتي كانت في معظمها خاضعة للإمبراطوريات الإستعمارية.

وكانت معظم الرساميل البريطانية المصدرة آنذاك للعالم الخارجي، قد أخذت شكل الإكتتاب في صورة أوراق مالية (60% في صورة أسهم و20% في صورة سندات) تعود للدول المحلية أو لشركات السكك الحديدية التي قامت بإنشائها البنوك الأوربية الكبرى[3]، على أن ثقل أعباء الديون في تلك الفترة، لم يكن يسبب مشكلات حادة، نظرا لوجود فائض في الميزان التجاري لهذه الدول (بإستثناء حالات نادرة)، وذلك بسبب تعاظم قطاع الصادرات وإقتصاد الواردات على عدد محدود من السلع الإستهلاكية والغذائية، مما خلق التنافس الإحتكاري بين الدول الرأسمالية على مناطق الإستثمار والسيطرة عبر البحار، الأمر الذي أدى إلى قيام حربين عالميتين.

المطلب الثاني: تجارب بعض الدول النامية في الإستدانة الخارجية.

من أجل فهم آليات وميكانيزمات نشوء ظاهرة المديونية الخارجية في الدول النامية، نتناول فيما يلي بعض الأمثلة التي تبرز بوضوح تسبب الأيدي الداخلية والخارجية على حد سواء في تفاقم أزمة الديون، التي كانت في كثير من الأحيان سببا جوهريا في الإكتساح العسكري للعديد من الدول آنذاك.

فبالنسبة للدول العربية سنأخذ تجربة مصر والإمبراطورية العثمانية، والتي كانت العديد من الدول العربية بتسمياتها في الوقت الحالي لاتزال تحت سيادتها ، وتبعا لذلك، وإن كان محمد علي قد إستطاع مقاومة إغراء الإستدانة الخارجية، فإن حلفاؤه وخاصة الخديوي إسماعيل على العكس من ذلك، هذا

---

[1] الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، مرجع سابق ، ص. 104.

[2] بلغت الرساميل المصدرة من قبل بريطانيا خلال الفترة (1816- 1913) ما قيمته 878 مليون جنيه إسترليني ، أنظر في ذلك:
- Mark raffinot , **dette exterieurs et ajustement structurel** , édition C.E.F,1991, p. 25.

[3] J.C.Berthélemy , **Dette des tiers-monde**, AFAQ , 2eme édition , Alger , sans date , p.10.

الأخير الذي كان يشيد بالتطور والتنمية على النمط الأوروبي، ويعتبر بلده جزءا من أوروبا[1]، ولذلك فقد إنجرفوا منذ عام 1854 وبصورة خاصة عام 1864 في سلسلة من الإستدانات، التي تجاوزت بكثير قدرة الإقتصاد المصري وهو في الحالة التي كان عليها آنذاك.

وقد أخذت الديون المبرمة في مصر – إعتبارا من سنة 1854 – تتضخم بتواتر سريع، إلى غاية سنة 1876، أين توقفت مصر عن تسديد ديونها الخارجية، ثم أجرت عمليات لإعادة جدولة ديونها، وأشئت بذلك لجنة الدين العمومي لمراقبة مالية مصر، وهذا كمرحلة أولى لإستيلاب السيادة المصرية، ثم تلتها عملية إحتلال بريطانيا لمصر سنة 1882[2].

وقد توقفت مصر عن سداد ديونها، حين إرتفع الدين المصري إلى مبلغ مقداره 68.5 مليون جنيه إسترليني عام 1874 مقابل 3 ملايين جنيه عام 1863، وقد تراوحت نسبة الفائدة الفعلية على هذه الديون من 9 إلى 11%، بينما كانت نسبة الفوائد المتعمدة في سوق رؤوس الأموال الأوروبية لاتتجاوز6% (أنظر الجدول رقم**1**)، وبالتالي فقد كانت خدمة الديون الخارجية تستنزف في مثل هذه الظروف ثلثي إيرادات الدولة ونصف قيمة صادراتها.

الجدول رقم(1) : تطور الدين العمومي المصري خلال الفترة (1862 – 1873).

الوحدة: ألف جنيه إسترليني

سنة القرض	الدين الإسمي	سعر الإصدار(%)	المحصول الفعلي للدين	النسبة الفعلية للمحصول (%)	الفائدة الإسمية (%)	الفائدة الحقيقية(%)	نهاية الإهتلاك	القسط السنوي
1862	3293	83	2500	76	7	9	1892	265
1864	5704	93	4864	85	7	8.2	1879	620
1865	3387	90	2750	81	7	8.6	1881	368
1866	3000	92	2640	88	7	8	1874	710
1867	2080	90	1700	82	9	11	1881	258
1868	11890	75	7193	61	7	11.5	1898	953
1870	7143	75	5000	70	7	10	1890	669
1873	3200	70	19974	63	7	11	1903	2566
المجموع	**68497**	–	**46621**	–	–	–	–	**6409**

Source : J.Ducruet , **les capitaux européennes au proche- orient** , P.U.F, paris, 1964, P.26.

[1] لقد كان الخديوي إسماعيل يردد دائما عبارة:

"mon pays n'est pas plus en afrique , nous faisons actuellment partie de l'europe"

أنظر في ذلك:

- **Documents diplomatique française** , AFFaire de l'egypt, 1880, p.115

[2] **جورج قرم، التبعية الإقتصادية** – مأزق الإستدانة في العالم الثالث في المنظار التاريخي – دار الطليعة للطباعة والنشر، الطبعة الثالثة، بيروت، 1986، ص.48.

أما الدين العثماني فقد توافقت بدايته مع الحقبة التي صدر فيها ثاني مراسيم إعادة تنظيم الإمبراطورية على أسس حديثة وأوربية، وقد كان ذلك عام 1856[1]، فبدأت بإقامة مشاريع متطورة في مجالات عدة ، كالسكك الحديدية، البرق والهاتف، ومشاريع الري والطرق...إلخ، وقد تطلبت عملية إقامة هذه المشاريع أموالا ضخمة ، تم الحصول عليها من خلال الإستدانة الخارجية، وبمعدلات فائدة تراوحت مابين 6 إلى 9%، كما تم تنفيذها من قبل شركات أجنبية، وبإضافات هامة في الأسعار ناتجة عن جشع المعهدين، وعن فساد الإدارة المحلية وعدم كفاءتها[2].

وما إن حل عام 1875، حتى وجدت الإمبراطورية العثمانية نفسها غير قادرة على سداد ديونها الخارجية التي تراكمت بسرعة، إذ إنتقلت من 5.5 مليون ليرة تركية عام 1858 إلى 218 مليون ليرة تركية عام 1875 (أنظر الجدول رقم 2) ، وفي عام 1880، أنشىء مجلس إدارة الدين العام العثماني وأصبح بذلك جهاز وصاية إقتصادية ومالية بيد السلطات الأوروبية، الأمر الذي أفقد الإمبراطورية العثمانية إستقلالها الإقتصادي.

الجدول رقم(2): تطور الدين العمومي العثماني خلال الفترة (1858– 1874).

الوحدة: ألف ليرة تركية

السنة	الدين الإسمي	سعر الإصدار (%)	المحصول الفعلي للدين	نهاية الإهتلاك	معدل الفائدة (%)	القسط السنوي
1858	5500	76	4180	1893	6	385
1860	2241	62.5	1401	1896	6	152
1862	8800	68	5984	1886	6	704
1863	8800	71	6248	1887	6	704
1865 أ	6600	66	4356	1887	6	557
1865 ب	40000	50	20000	1898	5	1960
1869	24444	61	14911	1902	6	1711
1870	34848	32.125	11915	1969	3	1232
1872	30555	98.5	12055	1878	9	1101
1873	12239	59.5	18180	1903	6	2139
1874	44000	43.5	19140	—	5	2200
المجموع	**218027**	**—**	**117650**	**—**	**—**	**12845**

Source : J.Ducruet, op.cit, p.94 .

---

[1] لقد جاء في إحدى فقرات المرسوم الثاني الصادر عام 1856، والمتعلق بإعادة تنظيم الإمبراطورية العثمانية على أسس حديثة على النمط الأوروبي مايلي :" سوف تتخذ الإجراءات لإنشاء المصارف وسائر المؤسسات المشابهة، بغية تحقيق إصلاح في النظامين المالي والنقدي، وكذا تكوين رؤوس أموال تستعمل في إنماء مصادر الثروة المالية للإمبراطورية، وسوف تتخذ الإجراءات بإنشاء الطرق والقنوات، بغية تسهيل المواصلات، وإنماء مصادر الثروة في البلاد" ، **أنظر في ذلك** :جورج قرم ، مرجع سابق ، ص.49.

[2] **أنظرفي ذلك** : – نفس المصدر السابق، ص.50.

- Marc Rafinot, op.cit, p.26.

ويمكننا الإقرار أن قسما من الديون المصرية، وكذا الديون العثمانية أستفيد منه لتمويل مشاريع تحديثية هامة كالسدود، الطرق، السكك الحديدية ومشاريع الري، إلا أن جميعها قد تم تنفيذها كليا من قبل الشركات الأجنبية، بما يعني أن سيرورة التحديث لم تدمج فيها التكنولوجيا المستوردة في سياق داخلي لتنمية تكنولوجيا محلية، بل بقيت التكنولوجيا المستوردة جسما غريبا بعيدا عن السيطرة المحلية، كما يتجلى لنا بوضوح أن النخب الحاكمة في كل من الإمبراطورية العثمانية ومصر، كانت ترغب مؤكدا في التحديث، والسبب في ذلك محاولة الوصول إلى تحقيق قوة صناعية مستقلة، والتي نجم عنها تغييرات إقتصادية سريعة، بينما بقي التطور الإجتماعي الشامل منعدما، وقد أدى ذلك إلى إثارة معارضات شعبية تزعمتها النخب التي لم ينالها التحديث.

وعلى غرار ما جرى في الشرق الأوسط، نعجب أن نرى سيرورة الإستدانة في أمريكا اللاتينية تباشر بها النخب الحاكمة، في ظروف كانت تتمتع فيها هذه النخب بحرية تصرف نسبية، نظرا لأن توجه الإقتصاد إلى الخارج، وإن كان على درجة من الأهمية، فإنه لم يصل إلى حد يصبح معه الهرب قدما إليه هو الحل الوحيد، ويمكننا أن نذكر هنا -على سبيل المثال لا الحصر- سياسة "بورفيروديياز" (Porfiro Diaz) في المكسيك، الذي فتح أبواب بلده في وجه رؤوس الأموال الأجنبية، فأدت تجربته إلى الحرب الأهلية وإلى كره كل ما هو أجنبي في المكسيك.

فبعد أن تحررت دول أمريكا اللاتينية من الإستعمار الإسباني مطلع القرن التاسع عشر، عادت النخب بسياستها الإقتصادية، فأقحمتها بالتالي في الحلقة المفرغة لتبعية الإستعمار الجديد.

وترد بشأن هذه الدول أمثلة عدة، حيث لم يمارس أي ضغط عسكري فيها، وهذا عند عدم سلوك دولة ما من دول أمريكا اللاتينية سياسة تضر بالمصالح الإقتصادية لبريطانيا العظمى، بل يمكننا التأكيد – على هذا الصعيد بالذات – أن أمريكا اللاتينية كانت في وضع محاباة قياسا إلى سائر بقاع العالم، فلم يلجأ معها إلى سياسة المدفع إلا نادرا، خاصة فيما يتعلق ببريطانيا العظمى، التي لم تدخل بقوة السلاح إلا مرة واحدة عام 1920، وكان ذلك ضد فنزويلا[1].

وقد بدأت الإستدانة الخارجية لدول أمريكا اللاتينية مع حروب التحرير، التي حظيت بتعاطف الرأي العام البريطاني، وإعتبارا من عام 1820 باشرت كل من كولومبيا، الشيلي، البيرو، بيونس أيرس، المكسيك وغواتيمالا الإستدانة من أسواق لندن، حيث بلغ مجموع الديون عام 1825 ما مقداره 21 مليون جنيه إسترليني، بمعدل فائدة حقيقي يتراوح بين 5.9 و10%، وقد كانت موزعة حسبما يوضحه الجدول رقم (3) أدناه.

[1] جورج قرم، مرجع سابق، ص ص.58 .67.

الجدول رقم (3): قروض دول أمريكا اللاتينية من أسواق لندن خلال الفترة (1822- 1825).

الوحدة : ألف جنيه إسترليني

السنة و البلد المدين		القيمة الاسمية للقرض	سعرالإصدار (%)	معدل الفائدة الإسمي (%)	معدل الفائدة الحقيقي (%)	المحصول الفعلي للقرض*
1822	كولومبيا	2000	84	6	7,5	1680
	الشيلي	1000	70	6	8,6	700
	بوايبه	200	80	6	7,5	160
	البيرو	450	88	6	6,7	396
1824	البيرو	750	82	6	7,3	615
	بيونس إرس	1000	85	6	7	850
	كولومبيا	4750	88.5	6	6,8	4203.75
	البرازيل	1200	75	5	6,7	900
	المكسيك	3200	58	5	8,6	1856
1825	البرازيل	2000	85	5	5,9	1700
	المكسيك	3200	89.75	6	6,7	2872
	البيرو	616	78	6	7,7	480
	غوادا لاخارا	600	60	6	1	360
	أمريكاالوسطى	163	73	6	8,2	118.99
المجمـــوع		**21123**	–	–	–	**16891.74**

Source: R.Rosa. Rodriguez, **les problémes structurel des relations économiques internationales de L'Amérique Latine**, Dross, Genéve, 1963, p p.33.34.

وبالرغم من حالات العجز عن الدفع التي عرفتها معظم دول أمريكا اللاتينية (المكسيك، البيرو، فنزويلا، بوليفيا والأرجنتين...إلخ) آنذاك، إلا أن ذلك لم يمنع من حصولها علـى قـروض جديـدة، وظهور أزمات مالية جديدة، من الخمسينات إلى نهاية ثمانينات القرن التاسع عشر.

وقد بلغت الإستثمارات البريطانية في أمريكا اللاتينية عام 1880 مايعادل 179.5 مليون جنيـه إسترليني، لترتفع سنة 1913 إلى 395.3 مليون جنيه إسترليني، أما الإستثمارات الفرنسية، فقد بلغت عام 1913 ما مقداره 8.4 مليار فرنك فرنسي، منها 2.6 مليار فرنك فرنسي موظفـة فـي صـورة إكتتابات في سندات الدولة[1].

---

* عادة ماتتم التفرقة مابين **القرض الإسمي والقرض الفعلي** (المحصول الفعلي للقرض) ، فالأول يمثل القرض المتفق عليه في العقد بين الدائن والمدين ، أي القيمة التي صدر بها القرض، أما القرض الفعلي أو مايسمى بالمحصول الفعلي للقرض ، فهو يمثل ما تبقى من قيمة القرض **الإسمي** بعد حذف العمولات والحسومات التي يفرضها البنك المسؤول عن تجهيز القرض.

[1] R.Rosa.Rodriguez, op.cit , p p.33.34

أما الإستثمارات الأمريكية، فقد بلغت عام 1914 ما مقداره 1.6 مليار دولار، منها 368 مليون دولار فقط موظفة في صورة أسهم وسندات[1].

وضمن إطار بلدان المغرب العربي، تعتبر التجربة التونسية في مجال الإستدانة في القرن التاسع عشر من الأمثلة البارزة التي خاضتها الدول النامية، حيث يعود تاريخها إلى بداية عام 1830، أين كانت السوق المالية الفرنسية آنذاك مصدرا رئيسيا لحصولها على رؤوس الأموال، وظلت ديونها الخارجية حتى عام 1859، ضمن الحدود المقبولة ، إذ لم تتجاوز 12 مليون فرنك فرنسي، وقد كانت خدمة الدين تمثل نسبة 100% من دخلها الوطني آنذاك[2]، إلا أنه وبعد عام 1859، شهدت المديونية التونسية تزايدا كبيرا، بسبب رغبتها في التحديث وتقليد النمط الإستهلاكي الأوروبي، ومع حلول عام 1867، وجدت تونس نفسها غير قادرة على مواجهة أعباء ديونها الخارجية التي تفاقمت بقوة، وبلغت 160 مليون فرنك فرنسي، الأمر الذي إضطرها للتوقف عن السداد، وهو ما أدى إلى تكوين لجنة تضم مندوبين فرنسيين وإيطاليين وإنجليز، مهمتها مراقبة مالية الدولة التونسية التي فقدت إستقلالها الإقتصادي، وإنتهى الحال بها إلى إحتلالها عسكريا من قبل فرنسا عام 1881[3].

كما نشير إلى أن التجربة المغربية في الإستدانة الخارجية، قد جاءت متأخرة مقارنة بالتجربة التونسية وغيرها من تجارب الدول الأخرى، فالنظام المغربي لم ينجرف في تيار التحديث الإقتصادي على النمط الأوروبي، كما حصل في تونس ومصر وغيرهما، وبقي محافظا على الموقف العدائي تجاهه، وقد إستمر هذا الموقف حتى وصول السلطان عبد العزيز إلى العرش عام 1894، عندها بدأت الإستدانة المغربية تعرف بعض التزايد، وقد ظهرت أولى صعوبات التسديد سنة 1902[4].

أما ضمن إطار البلدان الآسياوية، فيطرح المثل الياباني مسألة من نوع خاص، بإعتبارأننا بصدد بلد إستطاع – رغم لجوئه للإستدانة لتحقيق التحديث – ألاّ يجعل من التدفق المالي الخارجي محورا لأولويات هدامة، والتي سبق وأن وضحنا تأثيراتها في الأمثلة السابقة، وهكذا تكون اليابان قد حققت تحديثا ذاتي المركز، لم يتعثر بفعل الأولويات الكلاسيكية المتفتحة بإفراط نحو الخارج.

وقد يدعي البعض أن نجاح التجربة اليابانية يعود الفضل فيه إلى توسع اليابان الخارجي وغزواتها الإستعمارية، والصواب هنا على ما يبدو، أن الإنتصارات الإمبريالية اليابانية يعود الفضل فيها إلى حصيلة سيرورة ناجحة من التكنولوجيا الذاتية ، ومما لا شك فيه أن اليابان لم يكن بمقدورها أن تؤسس إمبراطورية، أو أن تحافظ حتى على إستقلالها إزاء الدول الأوربية الكبرى – في ظروف

---

[1] Ibid, p.34 .
[2] George Corme, op.cit , p.46 .
[3] Ibid, p.46 .
[4] Ibid, p.46 .

التنافس الإمبريالي الحاد الذي تميزت به آسيا – لو لم تنجح في بناء قوة صناعية ذاتية وإستقلالية تكنولوجية مكنتها من بناء قوة عسكرية كبرى.

ونذكر في هذا الصدد، أن اليابان قد أخضعت في الحقبة (1840–1870) إلى سياسة المدفع، وأنها إضطرت إلى توقيع إتفاقيات تجارية، فتحت بموجبها موانئها أمام السلع الغربية، ضمن نظام الإعفاءات الجمركية.

وخلال الحقبة (1868–1897) ورغم العروض العديدة الصادرة عن المصارف الأوروبية، لم تبرم الحكومة اليابانية إلا قرضين متواضعين، الأول منهما عام 1870، وقيمته مليون جنيه إسترليني بفائدة نسبتها 9%، وهذا للمساهمة في تمويل السكك الحديدية، والثاني عام 1873 وقيمته 2.3 مليون جنيه إسترليني بفائدة نسبتها 7%، ومن ثمّ، لم تلجأ اليابان إلى الإستدانة الخارجية إلا إعتبارا من عام 1897، وقد إستعملت لتمويل حروب التوسع اليابانية، غير أن هذه القروض والتي بلغت 1.6 مليار ين عام 1913، كانت متوازنة مع حجم الإقتصاد الياباني وقدرته"[1].

وقد كان للبلدان الآسياوية الأخرى، تجربة في مجال الإستدانة الخارجية لا تقل أهمية عن تجارب الدول النامية الأخرى التي عرضناها سابقا، ففيما يتعلق بالتجربة الصينية في مجال الإستدانة الخارجية، فقد جاءت متأخرة نسبيا، حيث كانت النخبة الصينية الحاكمة في مطلع القرن التاسع عشر، قليلة الإهتمام بالتقدم التكنولوجي والتطور الذي حدث في أوروبا، ولم تكن لها الرغبة في التحديث، ولم يتغير هذا الوضع إلا مع ظهور برجوازية محلية ، كانت نتيجة لتوسع المصالح الغربية في الصين، فإرتبطت مصالح هذه البرجوازية مع مبادلات الرأسمالية الغربية، وعندها ظهرت عقائد داعية إلى التحديث على النمط الأوروبي، فلجأت الصين إلى الإستدانة الخارجية لتمويل مشاريع إقامة السكك الحديدية وغيرها، كما أستخدم جزء منها لتسديد مبالغ التعويضات المفروضة عليها نتيجة الهزائم التي منيت بها (الحرب الصينية – اليابانية سنتي 1894 و1895)، وبالخصوص حرب البوكسرز (Boxers)، وقد حصلت الصين على قسم كبير من ديونها من الحكومة الروسية، التي كانت بدورها تحصل عليها من السوق المالية الأوروبية، لا سيما السوق المالية الفرنسية[2].

وقد شهدت الإستدانة الخارجية للصين تزايدا ملحوظا، حيث بلغت 279.7 مليون دولار عام 1902، ثم إرتفعت إلى 496.31 مليون دولار عام 1914، وحينها واجهت الصين صعوبات كبيرة في تسديد ديونها الخارجية، مما إضطرها إلى رهن مداخيلها الجمركية والضريبية لخدمة ديونها الخارجية[3].

---

[1] جورج قرم، مرجع سابق، ص ص.70 .73.

[2] George Corme, op.cit, p.56.

[3] Ibid, p.56.

ومن أجل أكثر إيضاح، نضرب فيما يلي مثال التجربة الهندية في الإستدانة الخارجية، إذ أن شركة الهند قد ساهمت منذ مطلع القرن التاسع عشر في دعم سيطرة الإستعمار الإنجليزي بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على القسم الأكبر من شبه الجزيرة الهندية، ذلك أن المنشأ الأساسي للإستدانة الهندية كان في إنشاء شبكة السكك الحديدية منتصف القرن التاسع عشر، وذلك بتشجيع من القوة الإستعمارية من أجل تسهيل سيطرتها العسكرية على شبه الجزيرة الهندية، وكذا لأهمية هذه الشبكة في نقل الأغذية بسرعة إلى المناطق المتضررة من المجاعة، وهكذا فقد تم إستثمار رؤوس الأموال في مشاريع مد خطوط السكك الحديدية بفائدة مضمونة من الحكومة الإنجليزية بلغت 5%سنويا.

وخلال الفترة (1858- 1869)، أنفق على السكك الحديدية وحدها مبلغ 70 مليون جنيه إسترليني، وحسب التقديرات، فقد كانت كلفة أشغال السكك الحديدية تفوق قيمتها المتوقعة بكثير، إذ بلغت 18000 جنيه إسترليني للميل الواحد بدلا من 8000 جنيه إسترليني، وعلى الرغم من أن الفحم والحديد متوفرين في الهند بكثرة، إلا أن الشركات الأجنبية، ومنها الإنجليزية بالخصوص، فضلت إستيراده من إنجلترا، ولم تعمل على تطور هذه الصناعة في الهند، مما أدى إلى إنفاق ما يزيد عن ثلث رأس المال المستثمر في السكك الحديدية الهندية حتى الثمانينات من القرن التاسع عشر على الحديد المستورد من إنجلترا[1]، وهو ما أدى إلى زيادة المديونية الخارجية الهندية وأعبائها.

ويعترف كل من عاصر هذه التجربة أن بناء شبكة السكك الحديدية في فرنسا أو انجلترا لم يكن لينّفذ بالسرعة التي نّفذ بها في الهند، وأن التنفيذ لو تم في الهند على يد السلطات المحلية، لكان من الممكن أن تنخفض تكاليفه، إنما الأشغال كانت ستمتد لفترة أطول، إذ ليس من المؤكد أن الحكومة الهندية كانت لتسلك سياسة مختلفة، فيما لو كانت حرة في تصرفاتها، فنحن قد رأينا سابقا كيف أن حكومات حرة نسبيا سلكت سياسة مشابهة[2].

وخلاصة كل ما سبق أننا في غنى عن مضاعفة الأمثلة، لأننا نلاحظ دائما تكرار السيرورات نفسها، إنما يجدر بنا أن نشير إلى حالات الإستدانة التي لم يتأت عنها إعادة تكوين التخلف، فبالإضافة إلى مثل اليابان الذي أتينا على ذكره، كانت الولايات المتحدة الأمريكية، كندا وأستراليا من كبار المستدينين من أسواق رؤوس الأموال البريطانية في القرن التاسع عشر، وهذه الأمثلة تبرز أهميتها بإعتبار أن هذه البلدان كانت جميعها في وقت ما من المستعمرات، وقد ظلت لمدة طويلة مختصة في الإنتاج الأولي في إطار التقسيم الدولي للعمل الذي فرضته بريطانيا منذ أوائل القرن التاسع عشر.

---

[1] George Corme, op.Cit, p.57.

[2] جورج قرم، مرجع سابق، ص.77.

وفي الإتجاه المعاكس، يجب ألا نستخف بأهمية العوامل الداخلية التي جعلت من اللجوء للإستدانة الخارجية سببا إضافيا في تقييد الإقتصاد وتوسيع تبعيته، فتجربة اليابان وأخرى عديدة، لبرهان أكيد على ضرورة حيازة حد أدنى من الأهلية التكنولوجية المحلية، لئلا تتحول الإستدانة الخارجية إلى محور مركزي للتبعية للخارج، وسوف نرى أن الإتجاهات الإجتماعية والإقتصادية للدول النامية في القرن العشرين، ليست إلا إستمرارا للإتجاهات المعهودة في القرن التاسع عشر، إذ أن الماضي يحتوي حتما على توضيح أفضل للحاضر، ولا مجال للعجب في أن يظل اللجوء للإستدانة الخارجية محورا أساسيا في تبعية كثير من البلدان للخارج.

المبحث الثاني:الديون الخارجية للدول النامية في القرن العشرين.

سنحاول من خلال هذا المبحث إستقراء تاريخ الديون الخارجية للفترة الممتدة بين قيام الحرب العالمية الأولى وإنفجار أزمة المديونية العالمية في الثمانينات، حيث ظهرت أنماط جديدة للمديونية الخارجية –في الفترة مابين الحربين العالميتين– مصدرها القروض الحكومية الثنائية، وكذلك القروض التي تدفقت من المنظمات والهيئات الدولية المتعددة الأطراف، مثل البنك الدولي والبنوك الإقليمية، وهي منظمات تسيطر عليها أساسا حكومات الدول الرأسمالية، وأصبح بالتالي تصدير رأس المال الحكومي يهدف إلى تأمين المصالح العامة السياسية، الإقتصادية والعسكرية، بالإضافة إلى تأمين المناخ المضمون للإستثمارات ، وبعدها نتابع بالأرقام والتحليل تنامي ديون الدول النامية حتى إنفجار أزمة الديون الخارجية في الثمانينات.

المطلب الأول: حركة الرساميل الدولية خلال الفترة (1914-1945) (مابين الحربين العالميتين).

تميزت الفترة الممتدة بين بداية ونهاية الحرب العالمية الأولى بتراجع كبير في حركة الرساميل الدولية، ثم تجددت هذه الحركة في العشرينات، وقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك البلد الدائن الأساسي بالنسبة لبقية العالم، وبالخصوص لكندا، أمريكا اللاتينية والكاريبي وأوروبا، حيث حصلت الأولى على ما نسبته 40% من إجمالي القروض الأمريكية، والثانية على ما نسبته 30% والثالثة على ما نسبته 20%[1].

وبالرجوع إلى تاريخ المديونية الخارجية، نجد أن البلدان النامية، التي كانت مقترضة هامة من الإمبراطورية البريطانية بعد الحرب العالمية الأولى، هي الهند ودول أمريكا اللاتينية، وبالخصوص الأرجنتين والبرازيل، كما نجد أيضا بعض الدول التي تصنف الآن من بين الدول المتقدمة، وهي ألمانيا، كندا وأستراليا[2].

وتشير المصادر إلى أنه وفي عام 1929، قد تراجعت تدفقات رؤوس الأموال نحو الدول النامية بنسبة 38%، أما في عام 1930 فقد تراجعت بنسبة 72%[3]، ويرجع السبب في ذلك للظروف والأزمات التي عاشها الإقتصاد العالمي خلال هذه الفترة، والتي كان من نتائجها حدوث تغيير كبير في القوى على المستوى الدولي وبروز الكتلتين ، الشرقية بزعامة الإتحاد السوفياتي (سابقا)، والغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

---

[1] J. C. Berthèlemy, op.cit p.16.
[2] Ibid, p.16.
[3] Marc Rafinot, op.cit , p.27.

وفي أوائل الثلاثينات من القرن العشرين، وبسبب أزمة الكساد العالمية (1929-1933)، والتي كان من نتائجها تراجع مداخيل صادرات الدول النامية المدينة بنسبة تزيد عن 60%، بسبب الركود الإقتصادي الذي أصاب إقتصاديات الدول الصناعية، وتزايد نزعة الحماية من قبل الدول المتقدمة، وإنهيار أسعار المواد الأولية التي تصدرها الدول النامية[1]، هذه الأخيرة التي عمدت - في مرحلة أولى- لتجاوز أزمة السيولة، خاصة بمحاولة الحصول على إعتمادات لأجل قصير من المصارف الغربية لتأمين خدمة ديونها، وبسبب عدم حصولها على تلك الإعتمادات دخلت معظمها (أمريكا اللاتينية ، معظم بلدان شرق أوروبا، تركيا والصين) في مرحلة العجز عن الدفع منذ عام 1931، مما أدى بها إلى التوقف عن السداد، وحينها توقف تصدير الرساميل إلى البلدان المتوقفة عن الدفع، كما إلى البلدان التي إحترمت التزاماتها على حد سواء.

ويعتبر المؤرخون أن أزمة ديون الثلاثينات هي الأهم في المرحلة المعاصرة، وهي تماثل إلى حد كبير أزمة الثمانينات من حيث طبيعتها وآثارها، وحتى الحلول المطروحة لمعالجتها، مع فارق هو أن تلك الحلول المطروحة لم تجد طريقها نحو التطبيق، بسبب غياب التنسيق وتوحيد السياسات بين الجهات المعنية آنذاك[2].

ومن بين أهم الإقتراحات التي قدمت آنذاك لمعالجة أزمة الثلاثينات ما يلي:[3]

1. إقتراح هيوبرت هندرسون، ويكمن في تدخل بنك التسويات الدولية الذي أقيم عام 1930، في إطار خطة يانغ لتسوية مسألة التعويضات الألمانية ، وكان هذا البنك قد أصدر قروضا ميسرة لمساعدة البلدان المدينة في التغلب على الصعوبات المالية التي تواجهها ، فلعب بذلك دورا يماثل الدور الذي يلعبه حاليا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.
2. إقتراح (خطة) حاكم بنك إنجلترا، الذي يهدف إلى إنشاء وكالة متخصصة متعددة الأطراف، مهمتها تقديم قروضا ميسرة للبلدان التي تواجه صعوبات كبيرة في تسديد ديونها الخارجية، هذه الوكالة هي شبيهة بصندوق النقد الدولي في الوقت الراهن الذي يقوم بتلك المهمة، من خلال إصداره لقروض ميسرة للسلطات العامة، من أجل توفير التمويل اللازم للبلدان المدينة غير القادرة على الحصول عليها من السوق المالية بصورة مباشرة، لكن بشروط يلتزم البلد المستفيد من تلك التسهيلات بتطبيقها، وهذا ما يسمى بسياسات التصحيح الهيكلي.

---

[1] تشير الدراسات إلى أنه خلال الفترة (1929- 1933) إرتفع متوسط معدل التعريفة الجمركية المفروضة على صادرات الدل النامية من 10 إلى 60%، وإنخفضت أسعار الصوف والنحاس خلال نفس الفترة بنسبة 63 و65% على التوالي، أنظر في ذلك:

- Marc Raffinot, op.cit , p.27.

[2] J.C berthélemy, op.cit, p.15.

[3] Ibid, p p.15.16.

وإلى جانب هذه الصور الأولية للحلول المستندة إلى إنشاء مؤسسات عامة متعـددة الأطـراف، قامت السوق نفسها بدورها في إمتصاص الأزمة، لا سيما بواسطة السوق الثانوية للسندات الصـادرة من قبل البلدان المدينة، حيث إستطاعت بعض البلدان المدينة – عام 1930 – شراء جزء من ديونهـا الخارجية بسعر أقل من قيمتها الأصلية، فعلى سبيل المثال إشترت البيرو ما نسبته 31% من ديونهـا بسعر يعادل 21%من قيمتها الأصلية، وإشترت كولومبيا ما نسبته 22% من ديونها بسعر يعادل 21% من قيمتها الأصلية، كما إشترت الشيلي ما نسبته 18% بسعر يعادل 50% من قيمتها الأصلية.

فعملية توظيف الرساميل خلال فترة الحربين العالميتين، كانت تتم على شكل سندات خزينة أمريكية ، بريطانية وفرنسية، صادرة عن حكومات الدول النامية، وقد كان عائد هذه السندات عاليا، فعلى سبيل المثال كان عائد السندات الصادرة عن حكومة الأرجنتين يصل إلى ضعف عائد هذه التوظيفات غير الخطرة، أو أن درجة الخطر فيها أقل، إلا أن عائد هذه السندات كان يختلف بحسب نوع العملة التي حررت بها والجهة التي تنسب إليها، فقد كانت السندات الأجنبية المحررة بالجنيه الإسترليني أعلى من عائد التوظيف في سندات بريطانية عامة، في حين نجد العكس بالنسبة للسندات المحررة بالدولار الأمريكي، كما أن هناك فرقاكبيرا من حيث عائد السندات الأمريكية والبريطانية.

والواقع أن تجربة أزمة الثلاثينات قد أدت إلى تعديل هام في شكل التمويل الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، إذ تراجع التمويل من خلال إصدار سندات من قبل الدول النامية، لصالح التمويل من خلال الإستثمارات المباشرة والقروض العامة والخاصة.

المطلب الثاني: وضعية ديون الدول النامية بعد الحرب العالمية الثانية وإلى غاية سنة 1970.

بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، إستعادت الأسواق الدولية لرؤوس الأموال نشاطها، وذلك بعد التراجع الكبير الذي سجلته خلال فترة الحربين العالميتين، إلا أن هذا النشاط وإلى غاية عـام 1955، كان محصورا في صورة تدفقات لرؤوس الأموال من الولايات المتحدة الأمريكية نحو أوروبا الغربية، وذلك لأجل إعادة إعمار ما دمرته الحرب هناك، وقد كان ذلك على حساب تراجـع تـدفقات رؤوس الأموال نحو الدول النامية، كما كانت القروض والمساعدات التي إستفادت منها الـدول الناميـة مـن الهيئات الدولية، محدودة جدا مقارنة بتلك التي إستفادت منها أوروبا.

إلا أنه وإبتداءا من عام 1955، قد حدثت تحولات هامة في مجال تدفقات رؤوس الأموال الدولية، وعرفت الديون الخارجية للدول النامية تزايدا كبيرا، حيث إنتقلت من 8 مليار دولار عام 1955 إلى 66 مليار دولار عام 1970[1]، أي أنها تضاعفت بأكثر من ثماني (08) مرات خلال نفس الفترة، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها:[2]

- أنه بنهاية إعادة إعمار دول أوروبا الغربية وتحقيق الإنطلاقة الإقتصادية بها، قد قامت الدول الغربية (بريطانيا وفرنسا بصورة خاصة) بتحرير إستثماراتها الخاصة والعامة، وزيادة قروضها للدول النامية ، وذلك رغبة منها في إستعادة مكانتها المفقودة على الساحة المالية الدولية؛
- تزايد عدد الدول النامية التي حصلت على إستقلالها السياسي، والتي تزايدت حاجتها بالتالي للقروض والمساعدات الدولية لتمويل جهود التنمية التي تقوم بها في جميع المجالات، حيث تعجز مدخراتها المحلية لوحدها على تمويلها؛
- التنافس القائم آنذاك بين المعسكرين، الإشتراكي بقيادة الإتحاد السوفياتي (سابقا)، والرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث عمل كل معسكر على كسب عدد أكبر من الدول النامية من خلال منح قروض ومساعدات مغرية؛
- تزايد إهتمام المنظمات الدولية بظروف البلدان النامية، فزادت بالتالي من مساعداتها الإنمائية لها.

وبالرغم من أن مديونية البلدان النامية التي تشكلت خلال هذه الفترة، تتكون بالأساس من قروض ومساعدات عامة للتنمية، مُنحت بشروط ميسرة، حيث كان معدل الفائدة لايتجاوز 2.75%، مع مدة إستحقاق لا تقل عن 20 سنة[3]، إلا أن خدمات المديونية قد عرفت تزايدا ملحوظا، حيث إنتقلت من 0.77 مليار دولار عام 1957 إلى 6.1 مليار دولار مع بداية عام 1970[4].

وظهرت حالات العجز عن السداد في بعض البلدان النامية المدينة، وأنشىء بالتالي نادي باريس (Club de Paris) عام 1956، لإعادة جدولة ديون الدول النامية، وقد كانت الأرجنتين أول من قام بإعادة جدولة ديونه الخارجية عدة مرات مع هذا النادي، ثم تلتها البرازيل، الشيلي، البيرو، تركيا، الهند، غانا وأندونيسيا، حيث كانت عمليات إعادة الجدولة من جانب نادي باريس وحتى عام 1969، تتعلق بمبالغ لا تتجاوز قيمتها 500 مليون دولار[5].

---

[1] كانت الديون الرسمية هي الغالبة في هيكل المديونية الخارجية للدول النامية آنذاك، حيث تصل نسبتها إلى 99%، أنظر في ذلك:
- فؤاد مرسي، **الرأسمالية تجدد نفسها**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1990، ص.294.

[2] الهاشمي بوجعدار، "**أزمة المديونية الخارجية وبرامج التصحيح الهيكلي في البلدان المتخلفة مع دراسة حالة الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2002-2003، ص.124.

[3] Marc Rafinot, op.cit, p.36 .

[4] World Bank, **Developments and Perspect for External Debt of the Developing countries** : 1970-1980, Washington, D.C, 1981, p.8 .

[5] J.C.berthèlemy, op.cit, p.18 .

وتأسيسا على كل ما سبق، يمكننا الإقرار أنه خلال هذه الفترة، قد تكونت أول حلقة لمشكل جدي لا زالت تعاني منه إلى غاية اليوم معظم الدول النامية، ألا وهو أزمة المديونية الخارجية، التي أصبحت تهدد ليس فقط إستقلالها الإقتصادي بل وحتى إستقلالها السياسي.

المطلب الثالث: وضعية الديون الخارجية للدول النامية خلال الفترة (1970-1981).

مع بداية عقد السبعينات تبلورت ملامح أزمة إقتصادية عالمية طويلة المدى، تتميز بسمات جديدة مثل إنهيار نظام النقد الدولي – وهذا من خلال إنهيار إتفاقية بريتون وودز، إثر القرار المنفرد الذي إتخذته الولايات المتحدة الأمريكية بوقف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب في 15 أوت 1971 وتعويم الدولار، دون أن تتشاور مع صندوق النقد الدولي– وبالتالي إنتهاء عصر إنخفاض أسعار مواد الطاقة وتزايد نزعة التدويل التي قادتها الشركات الدولية النشطة، وبروز صراع واضح بين المراكز الرأسمالية العالمية (الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان ودول غرب أوربا).

وقد تولد المصدر الأول في عرض الرساميل، إثر الزيادة التي حصلت في أسعار النفط العالمية عام 1973، حيث تكونت لدى بعض الدول النامية النفطية فوائضا مالية معتبرة، عجزت إقتصادياتها عن إستيعابها، وإستطاع النظام المصرفي الدولي آنذاك عبر آلياته من إعادة تدويرها، ومع الركود الإقتصادي الذي ضرب إقتصاديات البلدان الرأسمالية الصناعية بداية السبعينات، والذي كان من بين آثاره حدوث تراجع كبير في الإستثمار والنمو بتلك البلدان، فقد تولدت بأسواق رؤوس الأموال الدولية سيولة مفرطة، هذا وقد تزامن ذلك مع تزايد حاجة البلدان النامية لمزيد من الإقتراض الخارجي، بسبب تزايد عجز موازين مدفوعاتها (أنظر الجدول رقم **4**)، الناجم أساسا عن تدهور شروط التبادل التجاري بسبب الإنخفاض الكبير في أسعار صادراتها من المواد الأولية غير النفطية، نتيجة لتراجع الطلب العالمي عليها، جراء موجة الكساد التي إجتاحت البلدان الصناعية آنذاك، وبسبب الإرتفاع الكبير الذي طرأ على أسعار وارداتها، إثر موجة التضخم التي ضربت البلدان الرأسمالية الصناعية آنذاك.

وعليه فإن عجز الحساب الجاري لمجموع البلدان النامية، قد إنتقل من 12.6 مليار دولار عام 1970، ليصل إلى 67.8 مليار دولار عام 1980، ثم يقفز إلى 105.6 مليار دولار عام 1981.

الجدول رقم (4): تطور عجز الحساب الجاري لمجموع البلدان النامية ووسائل تمويله خلال الفترة (1970-1981).

الوحدة: مليار دولار

البيان / السنوات	1970	1973	1980	1981
صافي ميزان السلع والخدمات*	9.7 –	6.8 –	53.6 –	78.6 –
صافي دخول عوامل الإنتاج	5.5 –	9.4 –	39.3 –	51.8 –
مدفوعات الفوائد على القروض متوسطة الأجل	2.6	5.1	32.9	41.2
عجز الحساب الجاري	12.6 –	9.1 –	67.8 –	105.6 –
وسائل التمويل منها : التحويلات الرسمية	2.4	4.8	11.6	12.2
قروض متوسطة الأجل منها :	8.2	16.3	58.4	71.8
- رسميـــــة	3.6	5.9	21.6	21.8
- خاصـــــة	4.6	10.4	36.8	50.0
الإستثمارات الأجنبية	2.3	4.4	10.6	14.9
صافي التغير في التحويلات	1.5 –	10.8 –	13.2 –	6.3

*لا يشمل دخول العوامل.

المصدر : الهاشمي بوجعدار، مرجع سابق، ص.127.

وإزاء هذا النمو الكبير في عجز موازين مدفوعات البلدان النامية، لجأت هذه الأخيرة إلى طلب المزيد من القروض الخارجية لسد ذلك العجز المتزايد، وهو ما يبينه الجدول السابق، حيث يلاحظ أن القروض الخارجية على مختلف أنواعها (قروض رسمية وقروض خاصة) قد ساهمت بنسبة كبيرة في سد عجز الحساب الجاري خلال هذه الفترة.

وقد وجدت البنوك التجارية بالبلدان الرأسمالية الصناعية في توسيع إقراضها للبلدان النامية الخيار الملائم للتخلص من الأموال التي تراكمت لديها، حيث تم ذلك بشروط سهلة ودون ضوابط أو مراعاة لقواعد الإحتراس والضمانات التقليدية المصرفية، ودون أن تراع قدرة هذه البلدان على السداد في المستقبل.

وبهذا، كانت الفترة (1970-1981) بحق فترة التنامي القوي للديون الخارجية للبلدان النامية، والجدول التالي يعطينا صورة أوضح عن ذلك:

الجدول رقم (5): تطور حجم وبنية الديون الخارجية للبلدان النامية خلال الفترة (1970-1981).

الوحدة: مليار دولار

البيان / السنوات	1970	1972	1974	1976	1978	1980	1981
حجم الديون الخارجية منها:	63.6	92.0	143.3	212.9	3255	423.3	592.5
1- قروض عامة مضمونة:	52.6	72.8	111.0	167.1	261.1	304.7	498.7
- قروض ثنائية ميسرة	22.6	30.1	40.2	51.6	67.5	78.3	146.1
- قروض من مصادر رسمية	4.3	5.3	8.0	11.5	18.3	23.4	–
- قروض متعددة الأطراف	8.0	10.8	15.7	23.4	36.4	51.8	113.2
- قروض خارجية مضمونة	17.7	26.6	47.2	80.5	138.9	187.3	239.4
2- ديون من مصادر خاصة غير مضمونة	11.0	19.3	32.2	35.7	64.4	82.5	93.8

Source: - World Bank , **World Debts tables**, External Debt of Developing countries, Washington, D.C, 1986.
- World Bank, **Developments and Perspect for External Debt of the Developing countries**: 1970-1980,Washington, D.C, 1982.

يلاحظ من الجدول السابق أن الديون الخارجية للبلدان النامية، قد عرفت تزايدا قويا خلال الفترة (1970-1981)، حيث إنتقلت من 63.5 مليار دولار عام 1970 إلى 592.5 مليار دولار عام 1981، مسجلة بذلك نموا قدره 23% في المتوسط سنويا، وقد كان هذا النمو أعلى بكثير من النمو الإقتصادي المسجل في مجموع البلدان النامية الذي لم يتجاوز 5.5% في المتوسط سنويا خلال نفس الفترة[1].

كما يتضح من الجدول السابق، أن الديون العامة المضمونة من قبل الحكومات كانت تمثل نسبة كبيرة من إجمالي هذه الديون، حيث تراوحت نسبتها ما بين 77 إلى 83% خلال نفس الفترة ، كما كان متوسط معدل نموها السنوي يقدر بحوالي 22%، حيث قفزت من 52.6 مليار دولار عام 1970 إلى 498.7 مليار دولار عام 1981، كما عرفت الديون الخاصة غير المضمونة هي الأخرى تزايدا كبيرا، حيث إنتقلت من 11 مليار دولار عام 1970 إلى 93.8 مليار دولار عام 1981، وهو ما يدل على أنها إزدادت بمعدل متوسط سنوي قدره 21% خلال نفس الفترة، كما إرتفع نصيبها النسبي من 17.3% عام 1970 إلى 19.5% عام 1981.

[1] راجع في ذلك: تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم، واشنطن، 1982.

إن هذا التطور السريع الذي عرفته المديونية الخارجية للبلدان النامية خلال الفترة (1970-1981) قد أدى إلى زيادة هشاشة وضعها الإقتصادي والمالي، فقد حدث تشوه كبير في هيكل أو بنية الديون الخارجية، لأن سهولة الحصول على القروض من المصادر الأجنبية قد شجع الدول النامية على زيادة إقتراضها من هذه المصادر، بالرغم من أن شروطها أصعب نسبيا من القروض العامة، سواءا من حيث معدل الفائدة، مدة القرض، مدة السماح أو عنصر المنحة.

خاتمة الفصل:

يتضح لنا مما سبق الظروف العالمية التي نشأت وتضخمت فيها أزمة الديون الخارجية للدول النامية حتى نهاية السبعينات من القرن العشرين، ويتبين لنا من خلال ذلك أن الأزمة هيكلية، لأنها ذات علاقة وثيقة بطريقة آداء الإقتصاد الرأسمالي العالمي، وهو موقف خطير معرض للإنفجار على نحو أشد فداحة مما حدث في فترة الكساد العظيم خلال الفترة (1929-1933)، لأن أسلوب التوازن الذي يقره رأس المال العالمي هو توازن هش، فليس من المعقول الإستمرار في تقديم الحجوم الكافية من القروض الجديدة، التي تمكّن البلدان النامية من تمويل أعباء خدمة ديونها الخارجية، وتموّل بها عجز موازين مدفوعاتها بشكل لا نهائي، لهذا لم يكن غريبا في السنوات الأخيرة أن يتزايد القلق والخوف والإضطراب بين صفوف الدائنين والمدينين على حد سواء مع إستمرار تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية.

الفصل الثاني:

المعطيات الدافعة لتفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية.

مقدمة الفصل:

تعد مشكلة المديونية الخارجية من أهم المشاكل الإقتصادية المعاصرة، لذا فقد حظيت بإهتمام كبير من قبل الحكومات في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، فضلا عن إهتمام المنظمات والهيئات الدولية بها، خاصة بعد إعلان العديد من الدول المدينة عدم إمكانيتها سداد ديونها بسبب عجزها.

وقد بدأت هذه المشكلة – كما تعرفنا على ذلك سابقا – منذ القدم، إلا أن خطرها بدأ في الإستفحال منذ الخمسينات، ومن ثم تفاقم في الستينات والسبعينات، إلى أن إنفجرت الأزمة أوائل الثمانينات.

فقد لجأت الدول النامية إلى الإقتراض الخارجي لتلبية متطلبات التنمية، وللتخلص من حالة التخلف الذي تعاني منه، ولتعزيز نموها ورفع مستوى معيشتها، لكن الذي حدث هو وقوعها في مشكلة إقتصادية أعمق عرقلت مسيرة التنمية، وزادت من عجز موازين مدفوعاتها، وأخيرا وقوعها في فخ المديونية الخارجية، التي عمقت بدورها أواصر التبعية للخارج، إذ لم تقتصر بوصفها مشكلة إقتصادية أو مالية فحسب، لكن ما فتئت أن تمس الخيارات الإجتماعية والسياسية على حد سواء، ذلك أن الديون تتعلق مباشرة بمدى إمكانية هذه الدول على النهوض بإقتصادياتها، وفي نفس الوقت، فهي تعكس نمط العلاقات الإقتصادية الدولية بينها وبين الجهات الدائنة، ومن هنا يتجلى لنا الهدف الرئيسي من وراء هذا الفصل في توضيح الأسباب والعوامل الدافعة لتفاقم مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية من خلال مبحثين أساسيين هما على التوالي:

المبحث الأول: الخصائص الإقتصادية والإجتماعية للدول النامية.

المبحث الثاني: تحليل أثر الصدمات الخارجية في الإختلالات الاقتصادية للدول النامية.

المبحث الأول: الخصائص الإقتصادية والإجتماعية للدول النامية.

إن مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية ليست بالجديدة على الساحة الإقتصادية الدولية، فقد يعود أصلها إلى فكرة أثبتت الأيام صحتها، كونها بنيت على فرضية بعيدة عن الواقع، فحواها أنه بالإمكان رفع مستوى المعيشة لسكان هذه الدول في الأجل القصير، وتمويل التنمية من خلال الإعتماد المتزايد على الموارد المقترضة من الخارج، دون أن يتبع هذا الإقتراض مشاكلا في الأجل المتوسط والطويل.

وبناءا على هذه الفكرة، قامت العديد من الدول التي تعاني من عجز في رؤوس أموالها بالإقتراض من الأسواق الدولية وحكومات الدول الصناعية، وإستمرت بالإستيراد والإستثمار والإستهلاك بشكل يفوق ما تنتجه أو تصدره، مما أدى إلى زيادة العجز في موازين مدفوعاتها، وبالتالي زيادة الإقتراض من الخارج لسد هذا العجز.

ومن هذا المنطلق، فإن تحليل مبررات لجوء الدول النامية إلى الإقتراض الخارجي، يستوجب التعرض في بداية الأمر إلى طبيعة الخصائص والمشاكل الإقتصادية التي تعانيها تلك الدول، وهذا من أجل فهم الحاجات والأولويات الداخلية الدافعة للإستدانة الخارجية، والتي تسهم بصورة مباشرة في خلق الإختلالات الإقتصادية وتزايدها في هذه الدول، وذلك بالرغم من وجود قدر كبير من عدم التجانس بين مجموعات الدول النامية، من حيث هياكلها الإقتصادية ودرجة تعقدها وتشابكها، وكذا إختلاف الفلسفات الإقتصادية والعقائد الدينية والثقافية، ومستوى إنتاجية عنصر العمل ومستوى التنمية البشرية، حيث يمكن إيجاز البعض من تلك الخصائص فيما يلي:[1]

المطلب الأول: تدهور مستوى الطاقة الإنتاجية.

يرجع هذا التدهور إلى عوامل عديدة، من أهمها الإنخفاض النسبي في مستوى إنتاجية عناصر الإنتاج، خاصة منها عنصر العمل، وهو ما يعزى إلى أن مدخلات عنصر العمل لا يواكبها -بدرجة مناسبة – مدخلات عناصر الإنتاج الأخرى من رأس المال أوالخبرة الإدارية والتنظيمية ...إلخ.

ويرتبط بذلك التدهور أيضا إنخفاض المستوى الصحي والتعليمي -كما سنوضح لاحقا- ويضاف إلى ما سبق تخلف الفن التقني المستخدم في الإنتاج، وتواضع معدلات الإستثمارات الموجهة لهذا المجال، فضلا عن غياب فئة المنظمين القادرين على المبادرة، في ولوج مجالات النشاط

---

[1] سميرة إبراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الإقتصادي والمالي، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2000، ص ص.24 .30.

الإقتصادي الجديدة لتطوير الفن الإنتاجي وتحديثه، كما يسهم إنخفاض المخصصات المالية الموجهة لعمليات الإحلال والصيانة والتجديد في تدهور الطاقة الإنتاجية القائمة.

المطلب الثاني: إختلال علاقات النمو بين القطاعات الإقتصادية الرئيسية.

تتسم الهياكل الإقتصادية في أغلب الدول النامية بتراجع الوزن النسبي لقطاعي الزراعة والصناعة، و ذلك لحساب تزايد الأهمية النسبية لقطاع الخدمات، وهو ما تؤكده بيانات الجدول التالي:

الجدول رقم (6): تطور نسبة مساهمة القطاعات الإقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية خلال الفترة (1965 -1987).

الوحدة: نسبة من الناتج المحلي الإجمالي

السنوات / البيان	الإنتاج الزراعي	الإنتاج الصناعي	إنتاج قطاع الخدمات
1965	20	29	51
1973	24	32	44
1980	19	37	44
1984	20	35	45
1987	19	25	56

المصدر: سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سابق، ص.25.

من بيانات الجدول السابق، يتضح أن نسبة الناتج الزراعي إلى إجمالي الناتج المحلي، قد تراوحت بين 19 و 24% خلال الفترة (1965-1987)، كما كانت النسب المناظرة في القطاع الصناعي 25 و37%، في حيت تراوحت نسبة مساهمة إنتاج قطاع الخدمات بين 44 و 56% من إجمالي الناتج المحلي خلال نفس الفترة.

والجدير بالذكر، أن إنحراف الهيكل الإقتصادي في غالبية الدول النامية، قد إرتبط بإنحراف هيكل تخصيص الإستثمارات بين القطاعات السلعية والخدمية، حيث لم تحض القطاعات السلعية بالإستثمارات الكافية لتجديد الطاقات الإنتاجية، بهدف رفع مستوى إنتاجيتها ، علاوة على إستمرارية الحاجة للتوسع في الأصول الثابتة والتطوير الفني والتقني، وهو ما إنعكس على تدني معدلات نمو القطاعات السلعية (الزراعية والصناعية) مقارنة بالقطاعات الخدمية، الأمر الذي يوضحه الشكل أدناه:

الشكل رقم (1) : متوسط معدلات نمو القطاعات السلعية والخدمية في الفترة (1965-1986).

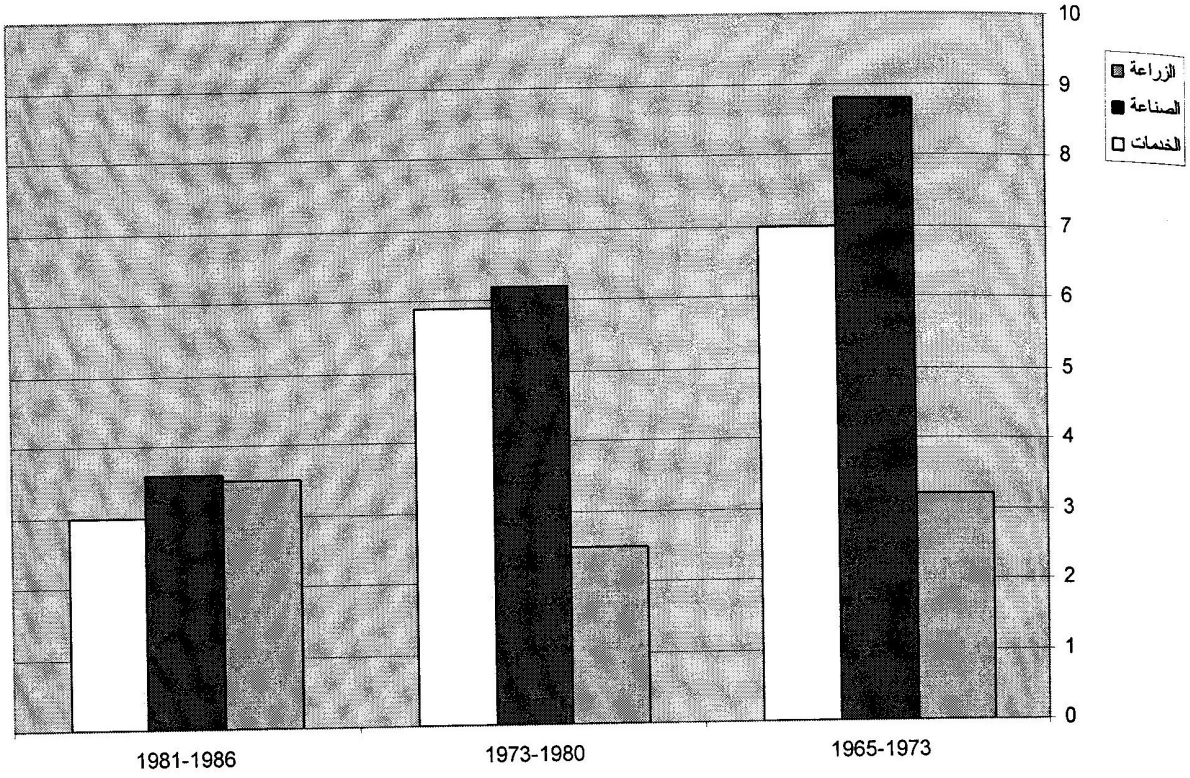

المصدر: سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سابق، ص.26.

ولا يخف، أن إنخفاض معدلات نمو القطاعات السلعية، فضلا عن إنخفاض نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، قد تمخض عنه نقص المعروض من المنتجات الأساسية (الغذائية والإستثمارية الوسيطة)، ومن ثم تزايد الإعتماد على واردات المدخلات الصناعية والزراعية من ناحية، وكذا الواردات من السلع الإستهلاكية والغذائية، وما يترتب على ذلك من ضغط على الميزان التجاري، وتزايد رصيد المديونية الخارجية من ناحية ، وكذلك تسارع معدلات التضخم من ناحية أخرى.

المطلب الثالث: تدهور مستوى المعيشة الحقيقي للسكان.

يتجه مستوى المعيشة الحقيقي للإنخفاض في غالبية الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، وينعكس تدهور معيشة السكان كما ونوعا على عديد من المؤشرات، يتمثل أهمها في إنخفاض مستوى نصيب الفرد من الدخل القومي، إنتشار ظاهرة الفقر، علاوة على تدهور المستوى الصحي والتعليمي، وهو ما توضحه بيانات الجدول التالي:

الجدول رقم (7): تطور بعض المؤشرات الإجتماعية والإقتصادية في الدول النامية والدول الصناعية المتقدمة (حسب تقديرات سنة 1986).

المؤشرات / الدولـــة	الدول النامية	الدول الصناعية المتقدمة
متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي سنويا(دولار)	1045	12960
معدل النمو السنوي لدخل الفرد(%)	0.3	3.7
معدل نمو السكان سنويا(%)	2.1	0.7-0.4
معدل الإعالة (%)	50	25
معدل الوفيات	(69-124) لكل ألف مولود	15 لكل ألف مولود
معدل نمو المواليد	30- 50 في الألف	أقل من 20 في الألف
العمر المتوقع عند الميلاد	49-57 سنة	70-73 سنة
نسبة الأفراد الملمين بالقراءة والكتابة (%)	34	65-99

المصدر: سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سابق، ص.28.

تعكس بيانات الجدول السابق، إنخفاض متوسط الدخل السنوي للفرد، ومعدلات نموه في معظم الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، فقد قدرت نسبة دخل الفرد في تلك الدول إلى نظيره في الدول الصناعية المتقدمة بحوالي 12/1، وهو ما يؤكد إتساع الفجوة الداخلية القائمة وإستمرارها فيما بين المجموعتين من الدول.

وإلى جانب ما سبق، سجل مستوى الخدمات التعليمية والصحية تدهورا ملموسا، إنعكس في إنخفاض العمر المتوقع للفرد في الدول النامية (49-57 سنة) مقارنة بالدول المتقدمة (70-73 سنة)، ضف إلى ذلك إرتفاع معدلات الوفيات بين الأطفال إلى حوالي (69-124 في الألف)، في حين يصل هذا المعدل إلى حوالي (15 لكل ألف مولود) في الدول المتقدمة، كما تؤكد الإحصائيات أن أكثر من بليون نسمة من سكان الدول النامية لا يحصلون على السعرات الحرارية اللازمة، وتبلغ نسبة الأطفال منهم حوالي 30%، بالرغم من أن إحتياجات هؤلاء الأفراد من تلك السعرات تقدر بأقل من 2% من الإنتاج العالمي للحبوب، هذا بالإضافة إلى تلوث مياه الشرب، والتي تعد من أهم الأسباب التي أدت إلى وفاة أكثر من 35% من الأطفال في إفريقيا، آسيا وأمريكا اللاتينية، وعلاوة على ذلك، فإن معظم الخدمات والتسهيلات الطبية في الدول النامية غالبا ما تتركز في المناطق الحضرية التي يعيش بها حوالي 25% فقط من إجمالي عدد السكان، مما يعكس مدى إنخفاض الرعاية الصحية للغالبية العظمى منهم في تلك الدول.

وفيما يتعلق بتدهور المستوى العام للتعليم، فبالرغم من أن نفقات التعليم في مراحله الأولى تستحوذ على نسبة كبيرة من الموازنة العامة في تلك الدول، إلا أن نسبة الأفراد الملمين بالقراءة والكتابة ظلت منخفضة بدرجة كبيرة مقارنة بالدول المتقدمة، إذ بلغت تلك النسبة 34% في الدول النامية، مقارنة بنسبة (65-99%) في الدول المتقدمة، ضف إلى ذلك إنخفاض كفاءة السياسات التعليمية في الدول النامية ، وإبتعادها عن متطلبات التنمية الحقيقية الشاملة.

ويعزى تدهور مستوى الخدمات التعليمية والصحية في تلك الدول إلى إنخفاض نسبة الإنفاق العام الجاري والإستثماري الموجه لتلك القطاعات، إذ تشير الإحصائيات إلى إنخفاض متوسط نسبة الإنفاق العام على التعليم والصحة إلى إجمالي الإنفاق العام من 15% و5.2% عام 1975 إلى 11.4% و4.4% عام 1986 على الترتيب.

كما إنخفض متوسط نسبة الإنفاق العام على خدمات الإسكان والضمان الإجتماعي من 18.8 إلى 12% فيما بين عامي 1972 و1986.

المطلب الرابع: إستراتيجية التنمية المتبعة[1].

قامت كثير من البلدان النامية المدينة، منذ حصولها على الإستقلال السياسي بتبني إستراتيجية للتنمية، تهدف إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة، وتجاوز مرحلة التخلف التي تعيشها بأسرع ما يمكن، وقد تم ذلك تحت تأثير نظريات التنمية ونماذج النمو الإقتصادي التي ظهرت في الخمسينيات والستينات من القرن العشرين*، حيث نظرت إلى مشكلة التخلف، على أنها مشكلة نقص في الموارد المالية المحلية اللازمة لتمويل التنمية، وأن التغلب على حالة التخلف يبقى في النهاية مرهونا بإرتفاع معدل تراكم رأس المال، إذ كلما كان هذا المعدل مرتفعا، كلما أمكن ذلك من تحقيق معدلات نمو أكبر في الدخل، وكانت فرص النجاح أكبر في تحقيق التنمية وتجاوز مرحلة التخلف.

وقد أدت هذه النظرة بالمسؤولين عن إدارة الإقتصاد الوطني في كثير من البلدان النامية إلى وضع خطط تنموية طموحة، لم تكن في الحقيقة سوى خططا للإستثمار، تضمنت إقامة مشاريع إستثمارية ضخمة عجزت مدخراتها المحلية عن تمويلها، الأمر الذي زاد من إتساع فجوة الموارد المحلية بها، وهي الفجوة القائمة ما بين الإستثمارات المطلوب تنفيذها والمدخرات المحلية، وقد وجدت البلدان النامية في الإقتراض الخارجي الوسيلة السهلة لسد تلك الفجوة، خاصة وأن الظروف التي سادت

---

* من بين هذه النظريات: نظرية الدفعة القوية (Big push) لروزنشتين رودان، ونظرية الحد الأدنى للجهد التنموي (minimum Effort) لهارفي بنشتين، ونظرية نقطة الإنطلاق (Take off) لروستو، وهناك العديد من نماذج النمو الإقتصادي أشهرها نموذج هارود – دومار الذي يعتبر أن معدل النمو في متوسط دخل الفرد (y)، ما هو إلاّ ناتج قسمة معدل التراكم (C)على معامل رأس المال للدخل (k) مطروحا منه معدل نمو السكان (p)، وهذا كالتالي : $Y = C/K - p$.

[1] الهاشمي بوجعدار، مرجع سابق، ص ص.156 .167.

سوق الإقراض الدولي خلال السبعينات، من وجود فائض كبير في الأموال المعدة للإقراض والإنخفاض في معدلات الفائدة الحقيقية على القروض، قد أغرت المسؤولين عن إدارة الإقتصاد الوطني بالبلدان النامية آنذاك، على طلب المزيد من القروض الخارجية لتحقيق معدلات التراكم المطلوبة، وهكذا فقد أدت تلك النظرة الخاطئة، التي أولت إهتماما كبيرا لمعدلات التراكم[1]، وأهملت دور العوامل الأخرى من إقتصادية، إجتماعية وسياسية، في تعثر عملية التنمية في معظم البلدان النامية، الأمر الذي زاد من تفاقم مديونيتها الخارجية.

ولا ينكر أحدا ما للإقتراض الخارجي من أهمية كبيرة بالنسبة للبلدان النامية، التي تعاني من نقص في مدخراتها المحلية، خاصة في المراحل الأولى من عملية التنمية بها، إذ أن تحقيق معدلات نمو مستهدفة يتطلب تدبير قدر كاف من الموارد المالية الأجنبية، إذا أراد البلد المعني تحقيق ذلك، إلا أن الخطأ الذي وقعت فيه كثير من البلدان النامية عند إستعانتها بالإقتراض الخارجي، هو أنها إعتبرته بديلا عن الإدخار المحلي بها، وليس عنصرا مكملا له، ووقوعها في وهم إمكانية الإستمرار في الإعتماد على الإقتراض الخارجي، لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ، وزيادة الإستهلاك الجاري، دون أن يؤدي ذلك إلى خلق صعوبات في السداد، في الأجل المتوسط والطويل، وهذا ما لم يحدث في معظم البلدان المدينة التي إستمرت حاجتها للإقتراض الخارجي قائمة ومتزايدة عبر الزمن، إلى أن أصبح رأس المال الخارجي يمثل نسباً هامة في إجمالي إستثماراتها.

المطلب الخامس: فشل تجارب التصنيع.

يعتبر الفشل الذي منيت به تجارب التصنيع في البلدان النامية، أحد العوامل البارزة في تفاقم مديونيتها الخارجية، فعلى الرغم من جهود التنمية والتصنيع التي عرفتها هذه البلدان، لمدة طويلة زادت عن أربع عقود، إلا أنها لم تتخط بعد مرحلة التخلف والتبعية التي تعيشها، ولم تتهيأ لها بالتالي الشروط الملائمة لتحقيق تنمية إقتصادية وإجتماعية مستقلة.

فأنماط التصنيع في الكثير من البلدان المدينة، إتجهت إلى التركيز على الصناعات التي توفر السلع الإستهلاكية ومنها الكمالية، وذلك للرفع من مستوى معيشة شعوبها، حيث إعتقد الكثير من المسؤولين بهذه البلدان، أنه كلما كانت المستويات الإستهلاكية مرتفعة ومتقاربة مع مثيلتها بالبلدان المتقدمة، كلما دل ذلك على نجاح عملية التنمية والتصنيع بها، وقد ترتب عن هذا الإعتقاد الخاطئ تزايدا مفرطا في واردات البلدان النامية من السلع الإستهلاكية، مما تسبب في تزايد عجز موازين مدفوعاتها، وهو ما أدى إلى تفاقم مشكلة مديونيتها الخارجية، بل أن بعض هذه الدول قد ذهب إلى أبعد

---

[1] أنظر تعليق الدكتور محبوب الحق حول الدور المبالغ فيه لتراكم رأس المال في البلدان النامية في كتابه: **ستار الفقر**، خيارات أمـــام العـــالم الثالث، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1977، ص.43.

من ذلك، حين قام بإنتهاج ما يسمى بسياسة الإنفتاح الإقتصادي، التي أدت إلى تدمير جانب كبير من الصناعات الناشئة بهذه البلدان، بسبب المنافسة الشديدة التي واجهتها من قبل السلع الأجنبية.

إن إستراتيجية التصنيع القائمة على إحلال الواردات، والتي طبقتها الكثير من البلدان النامية قد ساهمت بدورها في تفاقم مشكلة المديونية الخارجية، بسبب الفشل الذي عرفته في معظم هذه البلدان، ولا يتسع المقام هنا لتقييم إستراتيجية إحلال الواردات بالبلدان النامية، لأن ذلك ليس من صميم بحثنا هذا، لكن ما نود الإشارة إليه هو أنه بالرغم من ميزات إستراتيجية إحلال الواردات، بما تؤدي إليه من تقليل هذه الأخيرة، من خلال إقامة صناعات محلية تنتج سلعا بديلة للسلع المستوردة، وإمكانية تصدير الفائض من تلك السلع إلى الخارج، الأمر الذي يؤدي إلى إحداث تحسن مستمر في وضع ميزان المدفوعات، إلا أن التطبيق العملي لتلك الإستراتيجية في البلدان النامية قد أعطى نتائجا عكسية، فبدلا من أن تكون تلك الصناعات عاملا مساعدا على تحسين وضع ميزان المدفوعات، فقد شكلت عامل ضغط عليه ، وبصورة مستمرة، ذلك أن قيام الصناعات وتشغيل الجهاز الإنتاجي بها، إنما يتوقف على زيادة الواردات من المواد الأولية والسلع الوسيطة وقطع الغيار وغيرها، وهو ما يتطلب رصد مبالغ مالية ضخمة بالعملات الصعبة لتمويل تلك الواردات من خلال اللجوء المكثف للإقتراض الخارجي، هذا إلى جانب أن منتجات الصناعات المقامة في هذه البلدان لم تقدر على المنافسة في السوق العالمي، بسبب إرتفاع تكاليف إنتاجها، وهو ما يفسر ضعف الطلب الخارجي عليها، وكانت النتيجة النهائية لتلك السياسة، أن عرفت المديونية الخارجية وخدماتها لتلك البلدان دفعا قويا، إلى أن بلغت مستويات خطيرة جعلتها غير قادرة على سدادها.

أما ما يتعلق بنمط التصنيع القائم على الصناعات التصديرية، والذي يعتمد على العمالة الرخيصة، وبتشجيع من الشركات المتعددة الجنسية، فعلى الرغم من النجاح النسبي الذي حققه هذا النمط من التصنيع في الدول الآسيوية بالخصوص (كوريا الجنوبية، سنغفورة، تايوان، هونغ كونغ...إلخ) وذلك في السنوات الماضية، إلا أنه أصبح يواجه تحدياتا كبيرة في السنوات الأخيرة، بسبب الحماية الجمركية الشديدة، التي تفرضها الدول الرأسمالية المتقدمة، ولا يخف أن قيام مثل هذه الصناعات في الدول النامية، قد ساهم في زيادة مديونيتها الخارجية، ذلك أن عملية تمويلها قد تمت من خلال عقد قروض خارجية، مما جعل بعض البلدان النامية التي تبنت هذا النمط من التصنيع تعيش في السنوات الأخيرة أوضاعا مالية صعبة (كوريا الجنوبية، أندونيسيا، ماليزيا... إلخ)، وهو ما أجبرها على الدخول في مفاوضات مع المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وقبولها تطبيق برامج التصحيح الهيكلي المفروضة عليها.

وعموما، يمكننا القول أن معظم المشاريع الصناعية الضخمة التي تم إقامتها في البلدان النامية، لم تحقق النتائج المستهدفة، وذلك بسبب سوء تسييرها، كما أن بعضها لم يعرف دراسة جيدة للجدوى الإقتصادية لها، الأمر الذي أدى إلى تبذير جزء كبير من القروض التي مولت هذه المشاريع.

المطلب السادس: سوء تسيير المديونية الخارجية.

من بين الأسباب التي أدت لتفاقم مشكلة المديونية الخارجية في البلدان النامية، هو سوء إستخدامها لجانب كبير من القروض الخارجية، حيث تم توجيهها إلى مجالات غير منتجة، بدلا من توجيهها إلى أنشطة إستثمارية قادرة على رفع الطاقة الإنتاجية للإقتصاد الوطني، وزيادة قدرته على التصدير وزيادة إيراداته من العملات الصعبة، ومن ثم زيادة قدرة البلد على تسديد خدمات ديونه الخارجية[1].

وتشير بعض الدراسات إلى أن البلدان المدينة، قد وجهت مبالغا هامة من القروض التي حصلت عليها للإنفاق العسكري، فعلى سبيل المثال قدرت المبالغ التي خصصتها دول إفريقيا وجنوب الصحراء من القروض الخارجية للنفقات العسكرية بأكثر من (04) مرات ما تم توجيهه للصحة في هذه الدول.

كما يتجلى سوء تسيير المديونية الخارجية في عدد كبير من البلدان النامية، في أنها لجأت إلى إستخدام معظم القروض قصيرة الأجل التي حصلت عليها – والتي تتميز بإرتفاع تكاليفها، مثل قروض الصادرات أو تسهيلات الموردين– في تمويل مشروعات إستثمارية تعطي مردودا على المدى الطويل، وهو ما عرّض قدرة تلك البلدان على سداد ديونها الخارجية إلى التدهور بإستمرار.

كما أن هناك جانبا كبيرا من المشروعات الإستثمارية التي تم إقامتها في عدد من البلدان النامية المدينة، والتي تم تمويلها بقروض خارجية، لم يتم تقييمها وفقا للقواعد العملية المتعلقة بدراسة الجدوى الإقتصادية لتحديد مقدار العائد والتكلفة قبل تنفيذها، وكان من شأن ذلك أن تم تنفيذ عدد من المشروعات الإستثمارية التي كانت التكلفة بها تفوق مقدار العائد منها، في حين أن المنطق الإقتصادي يقتضي تنفيذ مشروعات تعطي مردودا يكفي لتغطية خدمات القروض التي مولت بها[2].

وفي ظل غياب هذه القواعد الأساسية في تسيير المديونية الخارجية، عرفت هذه الأخيرة تزايدا قويا، مما جعلها تدخل مرحلة إنفجار الأزمة، ولعل الظروف المشجعة التي أحاطت بعمليات الإقراض الخارجي في فترة السبعينيات بالخصوص، هي التي دفعت بالكثير من البلدان النامية إلى زيادة إقتراضها الخارجي دون ضوابط ولا مراعاة لتلك القواعد الأساسية في تسيير المديونية الخارجية، فالبنوك التجارية كان كل ما يهمها، إقراض المبالغ المالية الضخمة التي تراكمت لديها جراء عملية

[1] Pascal Arnoud , **la dette du tiers monde**, édition le découverte, paris, 1988, p.35
[2] Ibid, p.35.

تدوير الفوائض المالية النفطية، وبأسعار فائدة مناسبة، تحقق لها أرباحا خيالية، خاصة في ظل الركود الإقتصادي الذي أصاب إقتصاديات البلدان الرأسمالية الصناعية في تلك الفترة، والذي نجم عنه بقاء أحجام كبيرة من رؤوس الأموال راكدة ، لم تجد سبيلها للإستثمار هناك.

المطلب السابع: التضخم الحاد.

يعتبر التضخم الحاد الذي تعيشه إقتصاديات كثير من البلدان النامية، أحد العوامل البارزة في زيادة مديونيتها الخارجية، ذلك أنه يعني إرتفاعا كبيرا في المستوى العام للأسعار المحلية، ومن ثم فإن هذه الأخيرة تصبح غير قادرة على منافسة السلع الأجنبية في السوق العالمي، مما يؤدي إلى إنخفاض الصادرات وزيادة الواردات، وهو ما يعني في النهاية حدوث عجز في الميزان التجاري.

كما أنه وفي ظل التضخم الحاد، وبسبب زيادة الطلب المحلي على الواردات، فإن سعر صرف العملة الوطنية سوف ينخفض، فيزداد هروب رؤوس الأموال الوطنية نحو الخارج، وعزوف رؤوس الأموال الأجنبية عن الإستثمار في الداخل، مما يؤدي في النهاية إلى حدوث عجز كبير في ميزان المدفوعات، يتم تمويله من خلال زيادة الإقتراض الخارجي، وهو ما يعني زيادة المديونية الخارجية التي تؤدي بدورها إلى زيادة التضخم، أي أنه توجد علاقة جدلية بين التضخم وزيادة المديونية الخارجية، فكلاهما يعمل على زيادة الآخر، الأمر الذي يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (2) : العلاقات الجدلية الوثيقة بين التضخم والمديونية الخارجية.

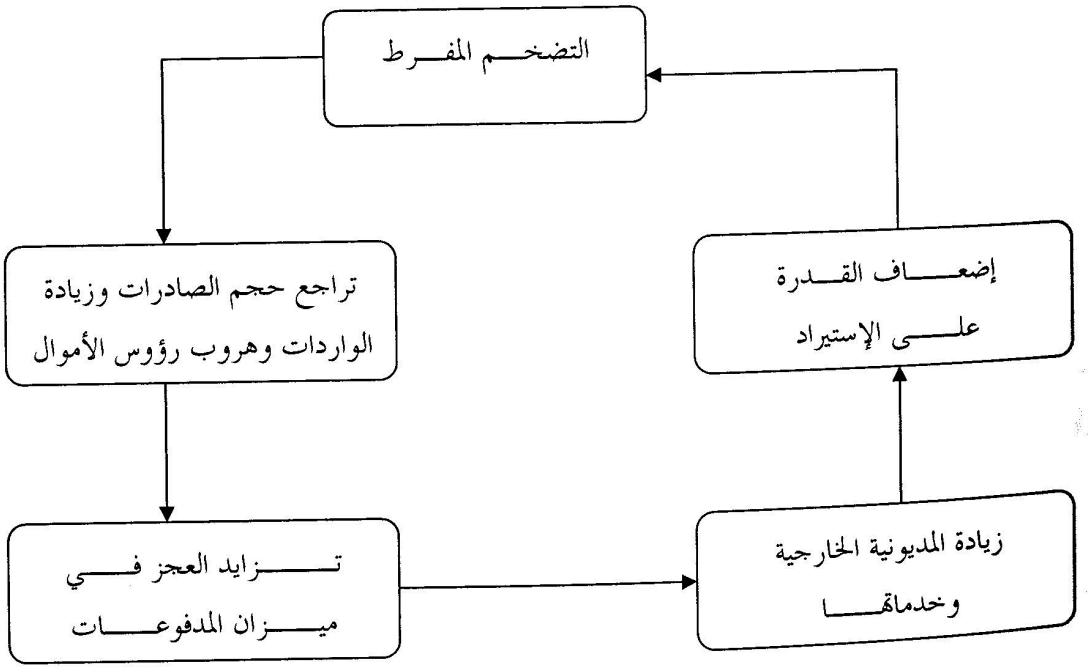

المصدر: الهاشمي بوجعدار، مرجع سابق، ص.162.

فهذا الشكل يوضح أن إرتفاع معدلات التضخم بالبلدان النامية المدينة، والذي يرجع سببه إلى وجود إختلالات هيكلية، من شأنه أن يؤد إلى تقليص الصادرات وزيادة الواردات، وهروب رؤوس الأموال الوطنية نحو الخارج، وذلك بفعل تدهور سعر صرف العملة الوطنية، وإنخفاض قوتها الشرائية، وهو ما يؤدي إلى زيادة عجز ميزان المدفوعات، مما يضطر هذه البلدان إلى زيادة إقتراضها من الخارج لتغطية ذلك العجز، وهو ما يعني زيادة مديونيتها الخارجية وخدماتها، وبالتالي زيادة مقدار ما تمتصه تلك الخدمات من حصيلة الصادرات، مما يؤثر سلبا على القدرة الإستيرادية للبلد، فيقل عرض السلع المستوردة في السوق المحلية، سواءا كانت سلعا إستهلاكية أو وسيطة أو إنتاجية، وهو ما يؤدي في النهاية لإرتفاع أسعارها، الأمر الذي يزيد من تكاليف الإنتاج، ومن ثم زيادة حدة التضخم المحلي، وهكذا...

المطلب الثامن: فشل السياسات المتعلقة بقطاع التجارة الخارجية.

يعتبر فشل السياسات المتعلقة بقطاع التجارة الخارجية، من بين العوامل الداخلية المسؤولة عن تفاقم مشكلة المديونية الخارجية في عدد من البلدان النامية المدينة، إذ أن معظم السياسات التي إتبعتها بعض هذه البلدان، فيما يتعلق بقطاع التجارة الخارجية، لم تؤد إلى تقليص العجز الحاصل في موازين مدفوعاتها، بل شكلت إحدى العوامل الهامة في تزايد ذلك العجز.

فسياسة تحرير التجارة الخارجية، ورفع القيود المفروضة على الصرف الأجنبي، قد ساهمت كلها في إستنزاف جانب كبير من العملات الصعبة، وإستخدامه في مجالات لا تحقق النمو الإقتصادي لتلك البلدان، حيث عمل القطاع الخاص في غياب رقابة الدولة، على إستيراد السلع التي تحقق الربح السريع وهي السلع الإستهلاكية الكمالية، التي تعتبر أقل نفعا للإقتصاد الوطني، وقد كان لذلك أثرا على تقليص المدخرات المحلية، وتزايد العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

كما أن معظم البلدان النامية، لم تول أهمية كبيرة لتطوير قطاع الصادرات، ولم تكن لديها سياسات جادة تهدف إلى ترقيتها وتشجيعها، الأمر الذي أدى إلى ضعف حصيلة العملات الأجنبية المتأتية منها، وتراجع نسبة تغطيتها للواردات، في حين عرفت هذه الأخيرة نموا كبيرا فاق بكثير نمو الصادرات، وهو ما أدى إلى إتساع فجوة التجارة الخارجية، تلك الفجوة القائمة بين الصادرات والواردات، والتي يتم تغطيتها وبإستمرار من خلال اللجوء للإقتراض الخارجي.

المطلب التاسع: زيادة الإنفاق العسكري[1].

تشير الإحصائيات إلى أن هناك علاقة مباشرة بين حجم الإنفاق العسكري (الإنفاق على التسلح) وزيادة حجم المديونية الخارجية، إذ أن هناك إتفاقا بل إجماعا بين الخبراء المتخصصين في تجارة السلاح على أن هناك علاقة تصاعدية بين حجم تجارة السلاح وحجم المديونية، إلا أن البيانات الإحصائية تتحاشى تماما الإشارة إلى الديون العسكرية، بالرغم من أنها تحتل أهمية خاصة وبأحجام كبيرة في إجمالي المديونية الخارجية للدول النامية، خاصة تلك الدول التي تتواجد فيها بؤرا ساخنة للصراع المسلح كالشرق الأوسط، آسيا وأمريكا اللاتينية.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: لماذا تنفق الدول النامية كل هذه الأموال على نفقات التسليح؟

يذكر القائمون على الأمور أن الإنفاق على التسليح يتم بهدف "حماية الأمن القومي للدول" ولكن هذه الدعوى حق يراد به باطل، لأن الإنفاق على التسلح يرجع لسببين رئيسيين هما:

1- ترويج تجارة السلاح من جانب المصنعين، وذلك عن طريق خلق النزاعات الإقليمية، وخير مثال على ذلك خلق النزاعات في منطقة الخليج العربي، أين نشبت الحرب العراقية الإيرانية وكذا حرب الخليج الثانية عندما إجتاحت القوات العراقية الأراضي الكويتية في أوت 1990، ضف إلى ذلك خلق النزاع دائما بين الهند وباكستان في شبه القارة الهندية.

2- إن أنظمة الحكم في الدول النامية لا تقوم على أسس سليمة في الغالب، ولذا تعتمد على القوات المسلحة في تثبيت أركان دعائمها في الحكم، ومن ثم فإن نفقات التسلح تكون دائما في صالح إستمرار توليها مقاليد الأمور في تلك الدول.

مع الملاحظة أننا لا ندعو إلى عدم التسلح، لأنه يعتبر قوة لقمع أطماع الأعداء ، وهذا عملا بقوله تعالى « وأعدوا لهم ما إستطعتم من قوة ومن رباط الخيل » الآية 60 من سورة الأنفال.

ولكننا نقول أن التسلح ينبغي أن يكون في الأغراض الضرورية وليس شراء ما لا ينفع.

وبالنظر لكل ما سبق ذكره، وقعت الدول النامية في دائرة التسلح من خلال وسيلتين:

- تنشيط الصراعات العربية – العربية، والصراعات العربية مع دول الجوار، والتي لا تحتاج إلى جهد لتحريكها ووضع ثمرات الفرقة بين الدول؛
- وضع السلاح الأمريكي في موقع الأفضلية، وهذا ليس لجودته المطلقة على كل أنواع العتاد الحربية الأخرى، ولكن لإرتفاع معدلات العمولة التي تدفع عن هذه الصفقات.

[1] حسين السيد حسين محمد القاضي، **إدارة الدين العام الخارجي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص ص.91 .93.

وتبعا لذلك يذكر الإقتصاديون، أن القروض المخصصة للإنفاق العسكري تعتبر عاملا أساسيا في زيادة حجم ديون الدول النامية، هذا ومن المعلوم أن الكونجرس الأمريكي قد أصدر قرارا بإلغاء الديون العسكرية الأمريكية المستحقة على مصر، نظرا للدور الذي لعبته في حرب الخليج الثانية، وهكذا يتضح أن الإنفاق العسكري وإن كانت لا تشمله الإحصائيات، يعد من الأسباب الهامة لزيادة حجم الديون الخارجية للدول النامية.

المطلب العاشر: ظاهرة هروب وتهريب رؤوس الأموال إلى الخارج[1].

لقد كان لظاهرة هروب وتهريب رؤوس الأموال نحو الخارج، في العديد من البلدان النامية أثرا كبيرا على تزايد مديونيتها الخارجية، وإضعاف قدرتها على سداد أعبائها، ذلك أن هجرة رؤوس الأموال من البلدان النامية إلى بلدان أخرى، من شأنه أن يؤد إلى تقليص حجم مدخراتها المحلية، وهو ما يعني في النهاية توسيع الفجوة القائمة بين المدخرات وحجم الإستثمارات المطلوب تنفيذها، بما يضطر معه البلد إلى الإستعانة بالقروض الخارجية لسد تلك الفجوة، تلك القروض التي ربما يعود جزء كبير منها إلى مواطني ذلك البلد، والتي قاموا بإيداعها لدى البنوك الأجنبية الدائنة.

ولعل عدم ملاءمة مناخ الإستثمار في الدول النامية، وغياب السياسات المشجعة له (كإنخفاض معدل الفائدة، إرتفاع معدلات الضرائب، ووجود ضمانات غير كافية للإستثمار الخاص... إلخ) تعتبر من الأسباب البارزة لهجرة رؤوس الأموال نحو الخارج.

وعلى الرغم من أنه لا توجد لدينا إحصائيات حديثة عن ظاهرة هروب رؤوس الأموال من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة، إلا أن الأرقام التي يتضمنها الجدول أدناه، يمكن أن تعطينا صورة واضحة عن مدى خطورة هذه الظاهرة في عينة مختارة من البلدان النامية المدينة، وذلك خلال الفترة (1977- 1990).

---

[1] نفرق هنا بين مصطلح هروب وتهريب رؤوس الأموال للخارج، فالأول يعني خروج رؤوس الأموال الخاصة من بلد إلى بلد آخر باحثة عن مناخ إستثماري ملائم، وهذا الخروج لا تحضره قوانين الدولة، أما الثاني فيعني خروج رؤوس الأموال من بلد وإستثمارها أو توظيفها في بلدان أخرى، بالرغم من أن قوانين البلد المعني لا تسمح بذلك، وللمزيد من الإطلاع حول هذه النقطة راجع:

- زكي رمزي، " **الخروج من مأزق المديونية الخارجية بين التصور الموضوعي والأفكار الرومانسية**"، ورقة قدمت إلى منتدى الفكر العربي، ندوة الأرصدة العربية والمديونية الخارجية، عمان، 1987، ص.196.

- زكي رمزي، " **فكر الأزمة**"، دراسة في أزمة الإقتصاد الرأسمالي والفكر التنموي العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1987، ص.187.

الجدول رقم (8): حجم رؤوس الأموال الهاربة نحو الخارج خلال الفترة (1977-1990).

الوحدة: مليار دولار

السنوات / البلدان	الأرجنتين	المكسيك	فنزويلا	البرازيل	الفلبين	كوريا الجنوبية
1977	0.46	3.6	1.2	3.24	0.84	0.56
1978	1.81	0.87	0.7	1.27	0.43	0.81
1979	1.68	1.27	2.56	0.75	0.36	0.16
1980	3.96	5.23	5.41	1.73	0.4	0.36
1981	6.16	7.57	5.82	0.51	1.53	0.08
1982	7.49	6.7	4.65	1.83	0.61	1.09
1983	2.0	9.2	3.11	0.81	0.75	0.09
1984	3.0	4.25	4.01	3.36	1.03	0.6
***1986**	3.31	5.3	4.27	2.74	0.87	0.7
***1988**	3.92	5.21	3.83	3.84	1.2	0.52
***1989**	4.72	3.87	4.35	3.08	1.77	0.73
***1990**	4.1	4.76	3.76	3.1	1.3	0.68
المجموع	**42.61**	**58.1**	**43.41**	**26.26**	**8.58**	**6.38**

source : Hossein Askari, **Innovation financière et dette du tiers monde**, OCDE, paris,1991, p.39.

(*) مأخوذة من: البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم**، الطبعة العربية، 1995.

ما يمكن ملاحظته من الجدول، أن ظاهرة هروب رؤوس الأموال من البلدان النامية، قد تنامت بصورة كبيرة، هذا في الوقت الذي بدت فيه حاجات هذه البلدان إلى الإقتراض الخارجي، من أجل مواجهة متطلبات خدمات ديونها الخارجية وتمويل التنمية بها، وتعتبر المكسيك من البلدان النامية التي شهدت فيها ظاهرة هروب رؤوس الأموال أحجاما كبيرة، حيث بلغت خلال الفترة (1977-1990) حوالي 58 مليار دولار، تليها فنزويلا بـــ 43.4 مليار دولار ثم الأرجنتين بـــ 42.6 مليار دولار، وهي مبالغ ضخمة تعكس مدى الخسارة الجسيمة التي لحقت بإقتصاديات هذه البلدان.

أما بخصوص ظاهرة تهريب رؤوس الأموال نحو الخارج، فقد كان لها هي الأخرى أثرا بارزا على تزايد المديونية الخارجية للبلدان النامية، وإضعاف قدرتها على الوفاء بديونها الخارجية، ونظرا لتفاقم هذه الظاهرة وتزايد خطورتها في عدد كبير من البلدان النامية، بدأت بعض الأوساط المالية الدولية، تهتم بها وتعطي بعض الحقائق عنها، ففي سنة 1995، نشر البنك الدولي أرقاما عن الأموال المهربة للخارج في عدد من البلدان النامية، فكانت حسبما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (9): حجم الأموال المهربة للخارج في عدد من البلدان النامية ونسبتها إلى إجمالي تدفقات رأس المال إلى الداخل خلال اللفترة (1979-1994).

البلد	مقدار الأموال المهربة (مليار دولار)	نسبة الأموال المهربة إلى إجمالي تدفقات رأس المال إلى الداخل (%)
فنزويلا	61.4	136.4
الأرجنتين	52.2	66.1
المكسيك	67.3	48.7
أورغواي	2.6	29.2
البرتغال	5.8	21.8
البرازيل	10.5	10.3
تركيا	2.1	7.2
كوريا الجنوبية	2.7	5.8

المصدر: البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم**، 1995، ص.12.

من خلال الجدول السابق، يتضح لنا مدى خطورة ظاهرة تهريب الأموال للخارج في هذه البلدان النامية، إذ أنه وفي الوقت الذي تعاني فيه من نقص كبير في الأموال اللازمة للنهوض بإقتصادياتها، ومواجهة أعباء ديونها الخارجية، نجد أن هناك جانبا هاما من أموالها بالعملات الصعبة، يهرب نحو الخارج من قبل أشخاص معينين، لتوظيفها أو إستثمارها هناك لحسابهم الخاص.

ولعل الحقائق التي تم الكشف عنها مؤخرا حول الأموال التي هربها الرئيس الزائيري السابق موبوتو، والمقدرة بـــ7 مليار دولار، لخير دليل على مدى خطورة هذه الظاهرة، ومدى الإبتزاز الذي تتعرض له شعوب الدول النامية من قبل مسؤوليها، ومدى مساهمة ذلك الإبتزاز في تفاقم مشكلة مديونيتها الخارجية.

وتشير بعض الدراسات، أن الأموال المهربة من البلدان النامية، قد بلغت عام 1989 نسبة 75% من حجم مديونيتها الخارجية، أي بحدود 340 مليار دولار، وفي بلدان أخرى، كساحل العاج والزائير فاقت الأموال المهربة منها حجم مديونيتها الخارجية[1].

[1] علي عبد القادر علي،" **حول سياسة التصحيح وهروب رأس المال** "، ورقة قدمت في ندوة السياسات التصحيحية والتنمية في الوطن العربي، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 20-26 أفريل 1989.

وفي دراسة أعدتها الإقتصادية الألمانية سوزان إرب (Susanne Erbe) تبين أن نسبة الأموال المهربة إلى إجمالي المديونية الخارجية لمصر، الأردن وسوريا، تفوق 20%، وذلك خلال الفترة (1976-1992).[1]

وفي دراسة أخرى أعدها الإقتصادي السوداني "علي عبد القادرعلي"، تبين أن الأموال التي تم تهريبها من السودان خلال الفترة (1978-1985)، تقدر بـــ 29 مليون جنيه سوداني، أي ما يعادل 19 مليار دولار، وهو ما يمثل نسبة 60% من الناتج الداخلي الخام للسودان عامي 1985-1986.[2]

أما بخصوص أسباب ظاهرة التهريب فهي متعددة، لعل أبرزها تفشي ظاهرة الفساد، الأمر الذي سمح لكثير من المسؤولين بالإستيلاء على جانب هام من ثروات بلدانهم عبر قنوات مختلفة، وتهريبها للخارج، وهذا عن طريق:

- الرشاوي التي يتقاضاها المسؤولون بإبرام عقود تتعلق بمختلف الصفقات الدولية، والتي تسمى أحيانا هدايا أوعمولات، وتتم عادة بتحويلها إلى حسابات أصحابها لدى البنوك بالدول المتقدمة؛
- تخفيض قيمة فواتير الصادرات، والمغالاة في قيمة فواتير الواردات؛
- تمويل صفقات دولية وهمية؛
- الإستيلاء على جانب من القروض الخارجية المعقودة.

المطلب الحادي عشر: عدم التعامل مع القروض بإعتبارها مصدرا للمشاكل[3].

إن الدول النامية لا تتعامل مع القروض بإعتبارها مصدرا للمشاكل التي تواجهها، مما دفعها للإقتراض، حيث وصلت إلى الحد الذي لا يمكنها معه تسديد ديونها، فعدم تصنيف القروض بأنها مصدرا للمشاكل أو مشكلة بحد ذاتها، هو من أهم الأسباب التي أدت إلى مضاعفة الإقتراض، مما أوقع الدول النامية في مشاكل إقتصادية، سياسية وإجتماعية خطيرة.

---

[1] Susanne Erbe, **The Fight of capital from developing countries** , review of international trade and development , November–December, 1995, p.2.

[2] علي عبد القادر علي، مرجع سابق، ص.11.

[3] طلال محمد بطاينة، "**المديونية الخارجية وأثرها على إقتصاديات الدول النامية**"، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2000، ص ص.105 .108.

وفي ظل عدم كفاءة الأجهزة الإدارية لكثير من الدول النامية، تفاقمت ديونها الخارجية، التي إقترنت بالفساد الإداري لأجهزتها، حيث كانت جل القروض تعقد دون مبررات حقيقية، فضلا عن أنها تستخدم لإستيراد سلع إستهلاكية، لا تولد أي إنتاج فيما تزداد خدمة الدين كلما تأخر التسديد، وفي حالة الشروع في بناء مشاريع إنتاجية، تبرز مشاكل من نوع آخر، فقد يحدث أن كلفة خدمة القروض تكون أكبر من عوائد هذه المشاريع، ناهيك عن حالات تكون فيها المشاريع خاسرة ، وبذلك تصبح للإقتراض الخارجي آثارا مدمرة على الإقتصاد القومي مستقبلا.

وتبعا لكل ما سبق ذكره من مجمل الخصائص الإقتصادية والإجتماعية التي أدت إلى تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، يمكننا أن نضيف أن طبيعة التشكيلات الإقتصادية والإجتماعية في البلدان النامية كأطراف متخلفة تابعة ومتوضعة على النطاق العالمي، وكذا طبيعة المؤسسات والأوساط الحاكمة المسيطرة على هذه البلدان، وسياساتها وتوجهاتها الإقتصادية والإنمائية وعلاقاتها بالداخل والخارج وتعاظم إنفاقها الحكومي غير المنتج، يقودنا إلى الإعتراف بأن مسؤولية الأزمة الراهنة للمديونية الخارجية للبلدان النامية، تقع على عاتق الدائنين المستغلين تاريخيا لشعوب وخيرات البلدان النامية أولا، كما تقع كذلك على عاتق المدينين خاصة الأوساط البيروقراطية الحكومية والطبقات غير المنتجة، وإذ لا يفوتنا في هذا الصدد، الإشارة إلى أهمية التأثير المتبادل للعوامل الخارجية والداخلية المسببة لأزمة المديونية الخارجية للدول النامية، مع أهمية وموضوعية التأكيد على الحقيقة المرة القائلة بأنه وبالرغم من أهمية العوامل الخارجية، وضرورة التصدي لها، إلا أن العوامل الداخلية قد هيأت المناخ المناسب لفعل العوامل الخارجية، وسهلت بالتالي مهمتها في إلحاق الضرر بالموارد البشرية والمالية للدول النامية، وهو ما سيتم تناوله من خلال المبحث التالي.

المبحث الثاني: تحليل أثر الصدمات الخارجية في الإختلالات الاقتصادية للدول النامية.

نحن وإن كنا لا نهمل أو نقلل من دور الخصائص الإقتصادية والإجتماعية للدول النامية، في تكريس أزمة المديونية الخارجية لها، إلا أننا وكما يشاركنا في ذلك العديد من الخبراء والإقتصاديين، نرى أن ثمة عواملا هامة وذات درجة عالية في التأثير على هذه الأزمة، وهي عوامل لا تستطيع تلك البلدان أن تؤثر فيها، لأنها خارجة عن نطاقها ومسؤوليتها، ورغم إعتراف الكثيرين بخطورتها في تأزم مشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية، إلا أن المؤسسات المالية تتجاهلها تماما ولا تأخذها بعين الإعتبار، في شروطها المملاة على هذه البلاد، عند عقد إتفاقيات الدعم أو المساندة لها.

ومهما يكن من أمر، فإن وقائع التاريخ المعاصر، وحقول التجارب في العديد من الدول المدينة، تسفرعن حقيقة دامغة مفادها، أن هذه البلاد تلقي كل اللوم على العوامل الخارجية في تفاقم أزمة المديونية الخارجية، وبهذا تكون قد أهملت دور الداخلية منها في تأزيم الوضع، وليس ببعيد عن هذا، يتفق جل الإقتصاديون على أن العوامل الخارجية التي إشتبكت في رسم معالم الصورة الحرجة للمديونية الخارجية هي كالتالي:[1]

المطلب الأول: إرتفاع أسعار الفائدة.

يعد إرتفاع سعر الفائدة من أهم الدوافع التي تقف وراء أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، ويخلق بالتالي صعوبات في خدمة تلك الدول لديونها، ذلك أن خدمة الدين ماهي إلا مدفوعات الفائدة مضافا إليها أقساط الدين، بمعنى أن أسعار الفائدة المرتفعة تعني أموالا أكثر لابد أن توجه نحو عملية خدمة الدين.

فأسعار الفائدة المدفوعة على القروض تختلف حسب نوعيتها وشروطها، ولابد من القول أن هناك ميلا نحو إرتفاع أسعار الفائدة في العقدين الماضيين، ويرجع السبب في ذلك أن السياسات الإقتصادية والمالية المتخذة من قبل الدول الرأسمالية الصناعية – خاصة الولايات المتحدة الأمريكية – قد أدت إلى ظهور أزمة إقتصادية في الدول النامية هي أزمة الديون الخارجية.

فتأثير سعر الفائدة على مدفوعات خدمة الديون في الوقت الحاضر، لم يعد كما في الماضي، إذ أن هذا التأثير كان يقارب الصفر بالنسبة لخدمة ديونها خلال السبعينات، ويعزى ذلك إلى الإستقرار النسبي لظروف أسواق الإئتمان الدولية، لذا أصبحت الدول النامية خلال تلك الفترة أكثر إعتمادا على التمويل الخارجي، وبهذا زادت نسبة إجمالي الدين الخارجي الخاضع لأسعار الفائدة عام 1973 إلى أكثر من ثلاث أرباع عام 1985.

---

[1] طلال محمد بطاينة، مرجع سابق، ص ص.105 .106.

في حين تميز عقد الثمانينات بإنخفاض إيرادات الدول النفطية ذات المستوى العالي للإدخار، وإزدياد الطلب الخاص على الإستثمار، وتزايد وعي الجهات المقرضة – خاصة البنوك التجارية – بالمخاطر التي تكتنف قروضها، فضلا عن السياسات النقدية التقييدية المتبعة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية – لمواجهة أزمة الركود التضخمي التي ضربت الإقتصاد الرأسمالي العالمي آنذاك – والتي أسفرت على النتائج المدونة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (10): سعر الفائدة الإسمي والحقيقي الساري على الديون الخارجية لمجموعة من الدول النامية خلال الفترة (1981– 1988).

الوحدة: %

البيان / السنوات	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
سعر الفائدة فيما بين مصارف لندن	16.3	16.3	10.1	10.5	10.4	8	6.3	7.7
سعر الفائدة الحقيقي الساري للبلدان المصدرة للنفط	10.3	19.1	28.9	10.5	14.3	8.7	0.9	9.8
سعر الفائدة للبلدان النامية غير المصدرة للنفط	27.1	23.3	11.3	14.8	18	6.6	0.9	9.8
سعر الفائدة للبلدان الخمسة عشر الثقيلة الديون	21.7	18.9	19.8	13.1	18	6.6	0.9	9.8
سعر الفائدة للبلدان النامية المنخفضة الدخل	19.8	30.8	6.8	6.8	23.3	12.3	–	–

المصدر: طلال محمد بطاينة، مرجع سابق، ص.106.

وقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية السباقة إلى تطبيق تلك السياسة منذ بداية 1980، حيث لجأت إلى تمويل العجز الحاصل في ميزانياتها، من خلال لجوئها للإقتراض من السوق المالية الأمريكية بدلا من إصدار نقدي جديد، وهو ما زاد في الطلب على الأموال المعدة للإقراض في السوق المالية الدولية، هذا في الوقت الذي شهد فيه عرضها نقصا كبيرا بسبب تراجع المدخرات المالية، وهكذا تحولت المنافسة في السوق المالية الدولية من بين المقرضين إلى ما بين المقترضين، وقد إنعكس ذلك على إرتفاع كبير في معدلات الفائدة في السوق المالية الدولية، ومن ثم على معدلات الفائدة التي تقترض بها البلدان النامية.

وقد تحولت بعد ذلك، وجهة الأموال المعدة للإقراض إلى البلدان الرأسمالية المتقدمة، حيث الربحية المرتفعة والمضمونة التي توفرها السندات التي تطرحها تلك الدول للإكتتاب فيها، والتي لقيت إقبالا من طرف المقرضين، وهو ما جعل معدلات الفائدة تسجل إرتفاعات متواصلة، حيث بلغ معدل الفائدة على القروض في الفترة (1981-1986) مستوى لا يقل عن 10%، بعدما كان في حدود 6.5% في المتوسط خلال الفترة (1970-1980)، وهو مايعني أن سداد تكلفة قرض قدرها 10% سنويا، يتطلب إستثمارا لذلك القرض يعطي عائدا سنويا لا يقل عن10%، وهذا لا يتحقق في كل البلدان النامية، الأمر الذي أدى إلى إقصاء البلدان النامية العاجزة عن دفع معدلات فائدة مرتفعة، وعزز بالتالي من تمركز الأموال المتاحة للتوظيف في الأسواق المالية الكبرى للشمال، مثل بورصة نيويورك، لندن وباريس، حيث الفوائد جذابة و أكيدة ومضمونة[1].

وكنتيجة للزيادة التي شهدتها معدلات الفائدة، عرفت فوائد الديون الخارجية للبلدان النامية تزايدا عبر الزمن، حيث إنتقلت من 46.9 مليار دولار عام 1980 إلى 75.47 مليار دولار عام 1990، ثم 97.7 مليار دولار عام 2000، أي أنها تضاعفت أكثر من مرتين خلال الفترة (1980-2000)[2].

وطبقا للدراسة التي قام بها الإقتصادي الأمريكي وليام كلاين، فإن البلدان النامية قد تحملت أعباءا إضافية قدرت بمبلغ 41 مليار دولار، وذلك جراء الزيادات التي حصلت في معدلات الفائدة الحقيقية على القروض خلال الفترة (1981-1986)، مقارنة ومتوسط معدلات الفائدة خلال الفترة (1961-1980)[3].

وفي دراسة أخرى، تشير إلى أن إرتفاع معدل الفائدة الليبور(libor) من 8 إلى 11% خلال عامي 1988 و1989، قد أدى إلى زيادة مديونية البلدان النامية بمقدار 18 مليار دولار[4].

وتأسيسا على كل ما سبق، فقد كانت الزيادة القوية التي عرفتها معدلات الفائدة الحقيقية بداية الثمانينات، أحد العوامل الخارجية المسؤولة عن إنفجار أزمة المديونية الخارجية لهذه للبلدان، حيث أصبحت أعباء الديون - ومنذ ذلك الوقت - تلتهم مبالغا ضخمة من العملات الصعبة للدول النامية المدينة، وهي بذلك تمثل إنتقاصا من إمكانية التراكم والنمو لهذه البلدان، الأمر الذي سبب لها إرهاقا إقتصاديا قويا، وضعفا في مقدرتها على سداد ديونها الخارجية.

---

[1] لحمد هني، **المديونية**، مؤسسة الفنون المطبعية، الجزائر، 1992، ص ص.31 .32.

[2] World bank, **World debt tables**, external debt of developing countries, 1996-1997,1999-2000.

[3] William , R .clein , **international debt systematic and policy reponce** , institute of international economics, D.C ,Washington,1989, p.14 .

[4] F.M.I ,**finance et development**, septembre 1989, p.14.

المطلب الثاني: نمط تقسيم العمل الدولي وتدهور معدلات التبادل التجاري.

إن نمط تقسيم العمل الدولي مسؤول إلى حد كبير عن تفاقم أزمة المديونية الخارجية، لأنه قد أوجد أوضاعا لم تكن في صالح البلدان النامية، حيث حصر وظائف هذه الدول في إنتاج وتصدير المواد الأولية، بينما ترك للدول الصناعية أمر إنتاج وتصدير المواد المصنعة.

ويتضح مما تقدم، أن الدول النامية تحصل على العملة الصعبة لتلبية حاجات الإستهلاك والتنمية، من خلال تصديرها لعدد محدد من السلع التي تتميز بإنخفاض أسعارها وتذبذب الطلب عليها، في حين تستورد مجموعة من السلع الصناعية التي تتميز بإرتفاع أسعارها وزيادة الطلب عليها، ومن هنا، نشأ تدهور معدل التبادل التجاري[1].

فإنخفاض معدل التبادل كان ولا يزال يشكل إحدى أهم القنوات التي يتم عبرها إستنزاف جزء هام من موارد البلدان النامية، وهو ما ساهم في إفقارها، وخلق صعوبات كبيرة أمامها للقيام بأي عملية تنموية جادة، تمكنها من تجاوز مرحلة التخلف والتعبية التي تعيشها، وعليه فإن تدهور معدل التبادل، إنما يعكس علاقات التبادل اللامتكافئ بين البلدان الرأسمالية المتقدمة والبلدان النامية.

وقد شهد هذا المعدل في مجموعة من البلدان النامية خلال القرن العشرين تدهور كبيرا، ملحقا خسائرا كبيرة بهذه البلدان، لأن إنخفاضه إنما يعني تدهورا في القوة الشرائية لصادرات البلدان النامية.

وعلى الرغم من أن معظم الدراسات تشير إلى أن البلدان النامية، قد تضررت كثيرا في السبعينات جراء تدهور معدل التبادل التجاري، إلا أنها تشير في نفس الوقت، أن هذا المعدل لم يتوقف عن التدهور خلال عقد الثمانينات وبداية التسعينات، حيث حدث تدهور في أسعار المنتجات الأولية – بما فيها النفط – التي تصدرها البلدان النامية، وعلى الرغم من أن أسعار السلع المصنعة التي تستوردها هذه البلدان، قد شهدت هي الأخرى إنخفاضا في أسعارها بداية الثمانينات، إلا أن الإنخفاض الذي حدث في أسعار المواد الأولية التي تصدرها البلدان النامية (السكر، الأرز، النحاس، الألمنيوم، المطاط، الكاكاو، الوقود...) قد كان أشد وأقوى، فعلى سبيل المثال، إنخفضت أسعار المنتجات الأولية فيما عدا الوقود خلال الفترة (1980–1982) بنسبة تراوحت مابين (–7) إلى (–12)%، بينما كانت

---

[1] معدل التبادل: هو عبارة عن نسبة الرقم القياسي لأسعار الصادرات (P.X) إلى الرقم القياسي لأسعار الواردات (P.M) مضروبا في 100 أي: 100.(P.X /P.M) ، وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة وأكثر من 100 ، كلما دل ذلك على تحسن وضع البلد المعني، أما إنخفا ض هذه النسبة إلى أقل من 100، فيدل ذلك على تدهور وضع البلد المعني، وأن عملية التبادل تتم في غير صالحه، وللإطلاع أكثر حول هذه النقطة راجع:

- Philipe. A. Bennetot, **la dette du tiers monde** , mécanisme et Enjeux , La documentation française, 1991, p.28.

نسبة الإنخفاض في أسعار السلع المصنعة التي تستوردها هذه البلدان تتراوح مابين (-4.8) و(-2.1)%[1].

وقد إستمر التدهور في معدل التبادل الدولي خلال التسعينات، حيث يلاحظ من الجدول أدناه بأن التغير في هذا المعدل بالنسبة للبلدان النامية خلال الفترة (1992-2001) كان سلبيا بإستثناء السنوات 1994، 1995، 1999 و2000.

الجدول رقم (11): التغير في معدل التبادل التجاري في الدول المتقدمة والدول النامية

الوحدة: %

البيان / السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الدول المتقدمة	0.8	0.6	0.1	-	0.2-	0.6-	1.21	0.1-	2.2-	0.2
الدول النامية	2.8-	2.6-	0.1	2.8	1.8-	0.7-	6.7-	4.5	7	2.8

المصدر: صندوق النقد العربي، **التقرير الإقتصادي العربي الموحد** لسنتي 1999-2002.

وخلاصة القول، أن تدهور معدل التبادل التجاري للبلدان النامية، قد أدى إلى إستنزاف جزء كبير من فائضها الإقتصادي، الأمر الذي ساهم في إضعاف تراكم رأس المال اللازم للتنمية لديها، وزاد من حاجتها للإقتراض الخارجي بإستمرار، وأضعف بالتالي من قدرتها على سداد خدمات ديونها الخارجية.

المطلب الثالث: الحماية التجارية.

إتسمت الدول الرأسمالية بداية السبعينات، بتباطؤ نموها الإقتصادي، الذي أدى إلى تقليص حجم التجارة الدولية وإنهيار أسعار المواد الخام التي يصدرها العالم النامي، وفي المقابل، إرتفعت أسعار صادرات الدول الصناعية إلى العالم النامي، مما أدى إلى زيادة عجز موازين مدفوعاتها، وحدوث أزمات حادة في السيولة النقدية الخارجية لها.

إضافة لما سبق، فرضت الدول الصناعية سياسة الحماية التجارية على صادرات الدول النامية إليها، بما أدى إلى مواجهة هذه الأخيرة لصعوبات كبيرة في عرض صادراتها في السوق العالمية وبالتالي تدهور حصيلة إيراداتها المالية، وباتت تعاني من عجز شبه مزمن في حساباتها التجارية، ومن أجل تمويل هذا الأخير، ومواجهة متطلبات التنمية فيها، لجأت للمزيد من الإقتراض الخارجي، الذي لقي تشجيعا وإقبالا من هذه الدول للتخفيف من حدة أزمة الإنتاج الذي تعاني منه.

وقد زادت الترتيبات المقيدة للتصدير المعمول بها منذ عام 1986، حيث كان عددها 93 ترتيبا، إرتفعت عام 1987 إلى 135 ترتيبا.

---

[1] البنك الدولي، **تقريرعن التنمية في العالم**، 1985، ص.85.

ولابد من الإشارة، إلى أن هذه الترتيبات تترك آثارا سلبية على إقتصاديات الدول النامية بصورة خاصة، حيث أن حوالي 64 ترتيبا موجها نحو هذه الدول، و51 ترتيبا فقط موجها نحو الدول المتقدمة، و10 ترتيبات موجهة نحو الدول الإشتراكية سابقا، وقد ركزت القيود المفروضة على صادرات الدول النامية بشكل خاص، حسبما يوضحه الجدول أدناه:

الجدول رقم (12) : القيود المفروضة على صادرات الدول النامية.

نوع الصنـــــاعة	عدد القيود الموجهة نحوها
منتجات الصلب	38
الأدوات والآلات	7
السيـــــارات	9
الإلكترونيـــــات	11

المصدر: طلال محمد بطانية مرجع سابق، ص.108.

فهذه القيود قد فرضت بشكل خاص على صادرات الدول النامية حديثة التصنيع، والتي غالبا ما نجد لديها ديونا خارجية كبيرة، ولذا فقد كان من الصعب عليها سداد ديونها ، وبالتالي زادت المديونية الخارجية وتعمقت أواصر تبعيتها إلى الخارج.

المطلب الرابع: تدهور أسعار النفط[1].

إستطاعت دول الأوبك (O.P.E.C)*، ولأول مرة في التاريخ أن تقوم بخطوة جريئة، وأن تتخذ قرارا منفردا برفع الأسعار العالمية للبترول مرتين خلال سنتي 1973 و1974، والمرة الثانية خلال سنتي 1979 و1980، وبمقتضاه، قررت هز كيان الإقتصاد الرأسمالي العالمي، وتصحيح علاقات التبادل اللامتكافئ التي كانت قائمة بين سعر النفط وأسعار السلع الصناعية.

وقد كان من نتائج رفع أسعار البترول، أن حققت الدول المصدرة له فائضا ضخما في موازين مدفوعاتها، وهذا عن طريق نقل جزء محسوس من الدخل المتحقق في الدول الصناعية المتقدمة إلى مجموعة الدول المنتجة والمصدرة للبترول، وقد ظهر ذلك جليا في حجم الأرصدة الأجنبية التي تمتلكها هذه الأخيرة.

* دول الأوبك هي منظمة الأقطار المصدرة للبترول، وتضم مجموعة من الدول النامية المنتجة والمصدرة للبترول.

[1] حسين السيد حسين محمد القاضي، مرجع سابق، ص ص.112 .118.

ومن ثم، كان لابد من تدوير هذا الفائض، حيث لجأت للعالم الرأسمالي، المتمثل في الدول الصناعية التي تمتلك البنوك الضخمة، وهنا نشأ ماعرف بالبترودولار (Pétro Dollar)، وبمقتضاه، إستغلت الدول الصناعية هذا الموقف، وقامت بإعادة إقراض الدول النامية من تلك الأموال، الأمر الذي زاد في حجم المديونية الخارجية لهذه الدول.

ولكن وحينما نتحدث عن آثار التغير في أسعار النفط على المديونية الخارجية للدول النامية، لابد من التفريق بين فترتين هما على التوالي:

أولا: فترة إرتفاع أسعار البترول عامي 1974/1973 و1980/1979.

لقد كان للزيادة التي عرفتها أسعار النفط العالمية خلال السبعينات، والتي جاءت عقب الصدمة النفطية الأولى عام 1973، والصدمة النفطية الثانية عام 1979، أثرا لا يستهان به على إقتصاديات البلدان النامية غير النفطية، فإرتفاع سعر برميل النفط الخام من 03 دولار عام 1973 إلى 34 دولار عام 1980، قد ضاعف من قيمة فاتورة البلدان النامية المستوردة للنفط ، حيث إزدادت من 7.3 مليار دولار عام 1973 إلى 31 مليار دولار عام 1975، ثم إلى 112 مليار دولار عام 1980، وهو ما يعني أن قيمة فاتورة البلدان النامية، قد تضاعفت خلال الفترة (1979-1980) بأكثر من 14 مرة[1].

كما شهدت نسبة قيمة الواردات النفطية للبلدان النامية إلى إجمالي قيمة وارداتها تزايدا كبيرا، إذ إنتقلت من 5.9% عام 1973 إلى 20 % عام 1980[2]، وهو ما يعني أن خمس قيمة فاتورة وارداتها أصبحت تلتهمها تكاليف إستيراد مادة النفط.

وقد كان لإرتفاع أسعار النفط، أثرا كبيرا على الموازين التجارية والحسابات الجارية للبلدان النامية غير النفطية، حيث عرفت عجوزات كبيرة إضطرتها إلى زيادة إقتراضها الخارجي لتمويلها، وهو ما أدى بالتالي إلى زيادة مديونيتها الخارجية.

وحسب الدراسة التي أعدها الإقتصادي "وليام كلاين"، فقد بلغت التكاليف الإضافية التي تحملتها البلدان النامية غير النفطية خلال الفترة (1973-1982) حوالي 259.5 مليار دولار، وذلك جراء الزيادات التي عرفتها الأسعار العالمية للنفط خلال ذات الفترة[3].

[1] الهاشمي بوجعدار، مرجع سابق، ص.170.

[2] William. R .clein, op.cit, p.14.

[3] Ibid, p.21.

وعلى الرغم من أهمية المعونات والقروض الميسرة التي قدمتها دول منظمة الأوبك للبلدان النامية غير النفطية، والتي كانت تمثل 1.7% من مجموع النواتج الوطنية لدول المنظمة، وهي تفوق تلك النسبة التي خصصتها الدول الرأسمالية الصناعية لنفس الغرض، إلا أنها كانت محدودة مقارنة بالتكاليف الإضافية التي تحملتها تلك الدول، إذ تجاوزت 84 مليار دولار لغاية سنة 1984[1].

ويجدر بنا في هذا المقام أن نشير إلى حقيقة هامة، مفادها أن الزيادات التي عرفتها أسعار النفط العالمية خلال السبعينات والنصف الأول من الثمانينات، وإن كانت قد أسهمت في زيادة المديونية الخارجية للبلدان النامية غير النفطية، إلا أن ذلك لا يعني أنها أدت لخفض المديونية الخارجية لجميع البلدان النامية النفطية نتيجة لتحسن أوضاعها المالية، فهناك بعض البلدان النفطية مثل الجزائر، المكسيك، نيجيريا وفنزويلا... إلخ، والتي شهدت مديونيتها الخارجية خلال تلك الحقبة تزايدا كبيرا، بالنظر للجهود الإستثمارية الضخمة التي قامت بها، وقد كانت إحتياطاتها من النفط، وقدرتها على الإنتاج هما العاملان الرئيسيان اللذان شجعا الجهات المقرضة على منحها المزيد من القروض.

أما بالنسبة للبلدان الرأسمالية المتقدمة، فقد إستطاعت أن تتكيف مع الأوضاع المستجدة، حيث قامت بزيادة أسعار صادراتها من السلع والخدمات، وكانت نسبة الزيادة في معظمها تفوق نسبة الزيادة في سعر برميل النفط، الذي تصدره بلدان منظمة الأوبك، الأمر الذي مكن البعض منها من إستعادة التوازن في موازين مدفوعاتها، وحقق البعض الآخر منها فوائضا في موازينه، في حين تحملت البلدان النامية غير النفطية أعباءا إضافية، رغم نجاح بعضها في رفع أسعار بعض المواد التي تصدرها، وهو ما زاد في مقدار العجز في موازين حساباتها الجارية، وقد إستطاعت بفعل شروط الإقتراض الدولي التي كانت ملائمة خلال فترة السبعينيات، أن تواجه ذلك العجز بسهولة من خلال لجوئها للإقتراض الخارجي، وهو ما أدى في النهاية إلى تفاقم مديونيتها الخارجية.

ثانيا: فترة إنخفاض أسعار البترول في جانفي 1986.

بعد عام 1982، بدأت أسعار النفط في الإنخفاض تدريجيا، وذلك بعد أن قامت الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية المستوردة للبترول، بسياسات متعددة (ترشيد إستهلاك الوقود وتخفيض الطلب عليه، العمل على إستخدام مصادر بديلة للطاقة، بحيث تكون أرخص نسبيا من النفط كالفحم والغاز والطاقة النووية والشمسية)، وقد إستغلت الدول المستوردة للنفط الخلافات بين دول الأوبك، وراحت تشتري النفط بكميات كبيرة بغرض تكوين مخزونات لديها، وللمحافظة على النفط الموجود في أراضيها، الأمر الذي أدى إلى هزة شديدة ومفاجئة في سوق النفط، حيث تراجع سعر البرميل في مارس 1986 بما يزيد قليلا عن 25 دولار.

[1] صندوق النقد الدولي، التمويل والتنمية، المجلد 23، العدد1، مارس 1986، ص.19.

ولا شك في أن إنخفاض سعر برميل النفط الخام بهذه الدرجة، وما ترتب عن ذلك من تراجع كبير في حصيلة صادرات الدول النامية النفطية من العملات الأجنبية، قد أثر سلبا في قدرتها على سداد ديونها الخارجية، على إعتبار أن الصادرات النفطية تمثل المصدر الرئيسي للحصول على العملات الأجنبية في كثير من البلدان النامية النفطية، ففي بلد مثل الجزائر، تساهم الإيرادات النفطية من العملات الأجنبية بنسبة لا تقل عن 80% من إجمالي إيرادات الصادرات، وفي المكسيك تصل هذه النسبة إلى 75%.

وتشير التقديرات إلى أن 24 دولة نامية مصدرة للنفط ، قد تحملت خسارة قدرها 70 مليار دولار عام 1986، بسبب إنخفاض سعر برميل النفط الخام في السوق العالمي، وكانت المكسيك قد تحملت وحدها خسارة قدرت بـــ 6 مليار دولار.

وبفعل التدهور الحاد لأسعار النفط ، تقلصت القروض الميسرة والمساعدات العامة للتنمية التي تقدمها البلدان المصدرة للنفط للبلدان النامية الأخرى، وإنطلاقا من ذلك، وفي عام 1985، إنخفضت المساعدات العامة المقدمة من طرف دول الأوبك للدول النامية الأخرى بمقدار 1.5 مليار دولار مقارنة بعام 1984[1]، وقد إستمر هذا الإنخفاض بشكل ملحوظ في السنوات التالية، بالرغم من التحسن الطفيف الذي عرفته أسعار النفط نهاية الثمانينات وبداية النصف الأول من التسعينات.

ويجدر بنا في هذا المقام الإشارة إلى أن هناك بعض البلدان المدينة غير النفطية، قد كان الإنخفاض في أسعار البترول في صالحها، بما أدى إلى قدرتها على الوفاء بأعباء ديونها الخارجية، عن طريق تخفيض العجز في موازينها التجارية، وذلك نتيجة للوفرة الكبيرة التي حدثت في تكلفة إستيراد الوقود والمنتجات النفطية، أما فيما يخص الدول الرأسمالية، فقد عملت على رفع أسعار البترول مرة أخرى، لأن ذلك في صالحها.

ومهما يكن من أمر، فإنه يمكننا القول أن التغيرات التي عرفتها الأسعار العالمية للنفط، خلال فترة السبعينات والثمانينات بالخصوص سواء بالزيادة أو بالإنخفاض، قد كان لها تأثيرا كبيرا على المسار الذي إتخذته المديونية الخارجية للبلدان النامية، وبلوغها المستوى الذي هي عليه الآن.

[1] yves Gauthier,"**la crise mondiale de 1973 au nous jours**",édition la complèxe, Paris, 1989, p.164.

المطلب الخامس: تدهور سعر صرف الدولار[1].

من المعلوم تاريخيا أن العمل في الأسواق الدولية كان يجري على أساس قاعدة عيار الذهب*، ولكن وفي عام 1944، تم التوقيع على إتفاقية "بريتون وودز"، التي تقضي بأن يصبح الدولار الأمريكي بجانب الذهب يشكلان عملة الإحتياط الدولية، أي أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تستطيع طبع دولارات جديدة إلا إذا كان لها غطاءا من الذهب، بل أكثر من ذلك، كان حامل كل دولار يستطيع المطالبة بقيمته ذهبا وقتما يشاء.

وإثر إنتعاش الأسواق الأوربية، لجأ الكثير من حاملي الدولار الأمريكي إلى المطالبة بقيمته ذهبا، عندها لاحظت الولايات المتحدة الامريكية، خروج كميات كبيرة من الذهب إلى الخارج، فقررت الخروج على القاعدة السابقة، وقد كان ذلك فعليا في 15 أوت 1971، أين أصدرت قرارا منفردا، يقضي بإلغاء قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، ومنذ ذلك التاريخ، أصبح الدولار عملة الإحتياط الدولية وحل محل الذهب، وبالنظر للقبول العام الذي تلقاه على الساحة الدولية، فقد توغل في إقتصاديات الدول النامية، وأصبح يمثل أكثر من 50% من السيولة النقدية في هذه الدول، مما أدى إغراق الأسواق العالمية خاصة الأوربية بالدولار الأمريكي، ولذا نتج ما أصطلح على تسميته بالأورو دولار**.

وبالنظر للطلب المستمر على الدولار، إرتفع سعره مقابل العملات الأخرى، وخاصة التي لا تقدر على المنافسة دوليا، وهو ما يمثل إتجاها سلبيا بالنسبة للدول المدينة، التي ينبغي أن تسدد خدمات ديونها عن طريق الدولار، مع ملاحظة أن معظم الدين الخارجي للبلاد النامية المدينة، كان قد نص في العقود المبرمة له، أن تكون وسيلة السداد هي الدولار الأمريكي، وليس بعملات محلية.

وقد أدت الزيادة المستمرة في سعر الدولار، إلى تضخم أعباء المديونية الخارجية للدول المدينة، وزادت بالتالي من تكلفة الديون الجديدة، التي تعقد بين الدول الدائنة والمدينة بالدولار، إذ أن حوالي 90% من القروض المصرفية مقيمة بالدولار الأمريكي، الأمر الذي يؤكد، أن هناك إرتباطا عضويا بين حجم فاتورة خدمة الدين وسعر الدولار الأمريكي.

---

* تعني قاعدة الذهب أن معدن الذهب هو من كانت تتم على أساسه معايرة أو تقييم العملات الأخرى، وقد ظل هذا الوضع إلى غاية إتفاقية بريتـــون ووذز.

** الأورو دولار عبارة عن الدولارات الأمريكية التي تلقتها البنوك الأوروبية وأعادت إستثمارها في أوروبا بفائدة طويلة الأجل.

[1] حسين السيد حسين محمد القاضي، مرجع سابق، ص ص.123 .127.

المطلب السادس: تباطؤ معدلات النمو الإقتصادي في الدول الصناعية[1].

تعتبر ظاهرة الركود الإقتصادي التي أصابت الإقتصاد الرأسمالي العالمي في فترة السبعينات والنصف الأول من الثمانينات، أحد العوامل الخارجية البارزة التي ساهمت بدرجة كبيرة في تفاقم المديونية الخارجية للبلدان النامية، فهذه الأخيرة – وبحكم إندماجها في منظومة الإقتصاد الرأسمالي العالمي وتبعيتها له، وعمق موقعها في التقسيم الدولي للعمل، الذي جعل منها بلدانا مصدرة لمادة أولية واحدة أو لعدد محدود منها– شديدة الحساسية والتأثر بالأزمات، والتغيرات الهيكلية التي تصيب الإقتصاد الرأسمالي العالمي، ومن ثم، فإن النمو الذي يحدث في البلدان النامية التابعة، لا يتحقق فيها بصورة مستقلة، وإنما يكون مرتبطا بالنمو الذي يحدث في الدول الرأسمالية المتقدمة المتبوعة، ولعل المثال الذي أورده الإقتصادي "رؤول بريش" في هذا الخصوص، يوضح الصورة أكثر، حيث إفترض في دراسة له وحدتين إقتصاديتين، الأولى هي " دول المركز" أي البلدان الرأسمالية المتقدمة والثانية هي " دول المحيط " وهي البلدان النامية، وللتبسيط، إفترض أن معدل النمو الديمغرافي متساوٍ في كلا الوحدتين، كما إفترض أن الدخل الوطني لدول المركز يزيد بمعدل 3% سنويا، وأن المرونة الداخلية للواردات فيها تساوي 8%، بينما إفترض أن الميل المتوسط للإستيراد في بلدان المحيط هو 1.3% سنويا، وبناءا على ذلك، فإن زيادة الدخل الوطني في دول المركز بنسبة 3%، ستؤدي إلى زيادة في وارداتها من بلدان المحيط بنسبة 2.4%، وهو ما يؤدي إلى نمو الدخل الوطني في بلدان المحيط بمعدل يقترب من 1.84% سنويا، وحتى يمكن لبلدان المحيط أن تحقق معدلا للنمو قدره 3% سنويا، يجب أن تزداد واردات دول المركز بنسبة 3.9%، الأمر الذي يتطلب تحقيق معدل للنمو قدره 5% سنويا.

وعليه فإن مستو النمو الإقتصادي المحقق في البلدان الرأسمالية المتقدمة، هو الذي يحدد بصورة غير مباشرة مستوى النمو الحاصل في البلدان النامية، إذ كلما كان هناك إنتعاشا إقتصاديا، ونموا قويا في بلدان المركز، كان هناك طلب أكبر على صادرات البلدان النامية (بلدان المحيط)، وزيادة في حصيلتها من العملات الصعبة، ومن ثم زيادة قدرتها على الإستثمار والتشغيل والنمو، وكذا زيادة قدرتها على مواجهة أعباء ديونها الخارجية والعكس صحيح.

[1] الهاشمي بوجعدار، مرجع سابق، ص ص.177 .180 .

وإذا كان للنمو الإقتصادي السريع الذي عرفته البلدان الرأسمالية الصناعية في العصر الكينزي، أي خلال الفترة (1945-1970) أثرا على إنتعاش التجارة العالمية، ومن ثم زيادة الطلب العالمي على صادرات البلدان النامية، حيث زادت التجارة العالمية بمعدل 8.5% سنويا، إلا أنه وإبتداء من عام 1973، وبسبب الركود الإقتصادي الذي عرفته البلدان الرأسمالية الصناعية، قد حدث تراجع كبير في نمو التجارة العالمية بحوالي 5%، وذلك خلال الفترة (1973-1980)[1]، وقد كان هذا التراجع مقرونا بتراجع في النمو الإقتصادي المتحقق في البلدان الرأسمالية الصناعية، الذي ترتب عنه هبوطا قويا في صادرات البلدان النامية، مما أدى إلى تراجع حصيلة صادراتها من العملات الأجنبية، الأمر الذي زاد في فجوة التجارة الخارجية، وعمق من عجز موازين مدفوعاتها، وأصبحت حصيلة صادراتها من العملات الصعبة تنمو بمعدل أقل من معدل نمو خدمة ديونها الخارجية.

وقد شجعت الظروف الملائمة للإقتراض الدولي خلال فترة السبعينات - والمتمثلة أساسا في زيادة عرض الأموال المعدة للإقراض في السوق المالية الدولية ، وإنخفاض معدلات الفائدة الحقيقية- البلدان النامية على زيادة إقتراضها الخارجي لمواجهة حاجات تمويل التنمية بها، وسد العجز المتزايد في موازين مدفوعاتها، كما وجدت البلدان الرأسمالية المتقدمة في إقراضها للبلدان النامية، حلا لأزمة الكساد التي كانت تعيشها آنذاك، لذلك فقد عملت، على إتباع سياسة تهدف إلى محاولة التحكم في الطلب الكلي الفعال على المستوى العالمي، وذلك من خلال حث البنوك التجارية على منح المزيد من القروض للبلدان النامية وبشروط مشجعة[2].

كما لجأت البلدان الرأسمالية الصناعية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بداية الثمانينات، إلى تبني سياسة إنكماشية قائمة على فلسفة النقديين، هدفها معالجة التضخم، إلا أنه بالرغم من النجاح الذي حققته تلك السياسة في الحد من ظاهرة التضخم وخفضه إلى مستويات مقبولة، إلا أن آثارها كانت غير مشجعة على الإستثمار والتشغيل والنمو في تلك البلدان، وهو ما أدى إلى حدوث تراجع في نمو التجارة الدولية، حيث تقلصت بنسبة 2% عام 1982، وتقلصت معها الحصة النسبية لصادرات البلدان النامية من إجمالي الصادرات العالمية، التي تراجعت من 26.8% عام 1980 إلى 25.5% عام 1982، وهو ما أدى إلى إنخفاض حصيلة صادرات البلدان النامية من العملات الأجنبية، هذا في الوقت الذي شهدت فيه مدفوعات خدمات ديونها الخارجية تزايد كبيرا، وتقلصت فيه فرص الإقتراض الخارجي، خاصة بعد إنفجار أزمة الديون المكسيكية عام 1982، ولجوء غالبية البنوك الأجنبية إلى تطبيق قواعد الإحتراس ومعايير الجدارة الإئتمائية في مجال إقراض البلدان المدينة.

---

[1] البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، 1983، ص.21.

[2] S. George,"**enquête sur la dette du tiers monde**", édition la découverte, paris, 1988, p p.48.50.

وقد ضاعف من مشكلة البلدان النامية، تزايد نزعة الحماية التي تطبقها معظم البلدان الرأسمالية المتقدمة لحماية سلعها المحلية خاصة السلع الزراعية والمنسوجات، وذلك حتى لا يتضرر منتجي هذه السلع في تلك الدول، فعبء الرسوم الجمركية التي تفرضها الدول الرأسمالية الصناعية على صادرات الدول النامية، قد زاد من تأزم وضع هذه البلدان، وحسب الإحصائيات، فقد قدرت هذه الرسوم بأكثر من 75 مليار دولار سنويا[1].

وتشير الدراسات التي قام بها "وليام كلاين"، أن البلدان النامية قد خسرت 21 مليار دولار، خلال الفترة (1980-1982)، وذلك بسبب الركود الإقتصادي الذي أصاب التجارة الدولية[2]، وفي دراسة أخرى ، قدرت تلك الخسائر خلال الفترة (1980-1983) بـــ 28 مليار دولار، وهو ما أثر سلبا على قدرة البلدان النامية المدينة على سداد ديونها الخارجية[3].

ومهما يكن من تقارب أو تباعد في التقديرات بشأن الخسائر التي لحقت بالبلدان النامية بسبب الركود الإقتصادي، الذي أصاب إقتصاديات البلدان الرأسمالية المتقدمة في السبعينات والنصف الأول من الثمانينات، فإنه يمكننا القول، أن هذا العامل كان له الأثر الكبير في تفاقم مشكلة المديونية الخارجية للبلدان النامية، وإضعاف قدرتها على سداد ديونها الخارجية.

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير عن التنمية البشرية لعام** 1992، ص.6.

[2] William.R .clein, op.cit , p.25.

[3] yves Gauthier, op.cit, p.126.

خاتمة الفصل:

من خلال ما تقدم ذكره، يمكننا القول، أن الدول النامية قد إعتقدت في وقت معين، أنه يمكنها تحقيق التنمية الإقتصادية عن طريق الإقتراض من الخارج، دون أن ترسم لنفسها إستراتيجية لدفع ديونها ومستلزماتها الخارجية عند حلول ميعاد تسديدها ، وقد طبقت معظم هذه الدول نموذج التصنيع، الذي لم يستهدف إنتاج منتجات تحل محل الواردات من السلع الضرورية والإنتاجية ، وإنما إستهدف خلق صناعات ، تتمثل في السلع الإستهلاكية الترفيهية، التي يستفيد منها أصحاب الدخول المرتفعة، بل أن هذا النوع من النموذج التصنيعي، يتفق تماما والتقسيم الدولي الجديد للعمل، كما يخدم مصالح الشركات الأجنبية وأهدافها، والأشد من ذلك، هو أن هذا النموذج قد ساهم في حدوث عجز في موازين مدفوعات هذه الدول، ومن ثم تزايدت ديونها الخارجية، وقد نتج عن هذا، إضعاف مستوى الإدخار و تأخر النمو في هذه الدول.

إذن، ومع عدم الإستخفاف بأهمية ودور العوامل الخارجية الرئيسي، في تكريس أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، فإن هذا لا يعني إهمال الدور الذي لعبته السياسات الداخلية للدول لهذه الدول، والتي كانت بمثابة البذرة الرئيسية في نشأة أزمة المديونية الخارجية لديها، بل إن البعض يتمادى – ضمن نفس الإطار – بالقول أن الإقتراض الخارجي لتمويل مسيرة التنمية في الدول النامية، نابع من خصوصياتها وجزءا لا يتجزء من ذهنية مجتماعاتها وحكوماتها، التي أثبت السياق التاريخي تبعيتها للخارج وإحتياجها له، بالرغم من كل الظروف والمستجدات، سواءا أكان ذلك على الساحة الوطنية أو الدولية.

الفصل الثالث:

آثار المديونية الخارجية على إقتصاديات الدول النامية.

مقدمة الفصل:

تعتبر ظاهرة المديونية الخارجية للدول النامية، واحدة من أبرز الظواهر التي إنتشرت في العالم في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وقد أخذت هذه الصورة أبعادا غاية في التعقيد، بعد أن تحولت خلال عقدي الستينات والسبعينات إلى ظاهرة عالمية، سرعان ما تجسدت فيها منذ عقد الثمانينات كل ملامح الأزمة الدولية، خاصة وأنها تحولت – من وجهة نظر الدائنين – من وسيلة لتحقيق أهداف إقتصادية إلى أسلوب جديد نجحت الدول الرأسمالية المتقدمة في تكييفه ليتماشى ونمط تقسيم العمل الدولي السائد، الذي يستهدف السيطرة والإستغلال الرأسمالي لموارد الدول النامية، ومما زاد في خطورتها تزايد عدد الدول النامية المدينة، حيث وصل إلى حدود 130 دولة من ضمنها معظم الدول العربية غير البترولية.

ويمكن القول، أن التزايد الكبير الذي واكب حجم المديونية الخارجية للدول النامية خلال عقدي السبعينات والثمانينات، قد واكبه بالضرورة نموا شديد السرعة في حجم الأعباء التي تتحملها هذه البلدان لخدمة ديونها الخارجية، ممثلة في مبالغ الأقساط والفوائد السنوية، وبالنظر لحجم المشاكل والضغوط التي تمخضت عن نمو هذه الأعباء، وأثرت تأثيرا كبيرا على الواقع الإقتصادي والإجتماعي والسياسي في البلدان المدينة، ونظرا للقلق الذي بدأ يساور البلدان والجهات الدائنة، حول قدرة الدول المدينة على السداد، إرتأينا أن نتناول فيما يلي أهم التأثيرات الإنحرافية الناتجة عن اللجوء للإستدانة الخارجية، وهذا بشقيها الداخلي والخارجي، وذلك بغرض التعرف على الحصاد الذي تجنيه البلدان النامية عند لجوئها إلى مصادر التمويل الخارجي، مركزين في ذلك على مبحثين هما على التوالي:

المبحث الأول: الديون الخارجية وتعثر عملية التنمية الإقتصادية في الدول النامية.

المبحث الثاني: التأثيرات الخارجية الناتجة عن اللجوء للإستدانة الخارجية.

المبحث الأول: الديون الخارجية وتعثر عملية التنمية الإقتصادية في الدول النامية.

تتفاوت الآثار التي يحدثها الإقتراض الخارجي من دولة إلى أخرى، نظرا لإختلاف آجال إستحقاقه، وكذا إختلاف الهياكل الإقتصادية في هذه الدول، أي درجة تخلفها أو تقدمها، ومدى نمو قطاع التصدير وطبيعة النظام الإقتصادي والإجتماعي القائم.

ويتوقف وضوح هذه الآثار على الطريقة التي يستخدم بها البلد المدين لتلك القروض الممنوحة، وبالتالي كان لزاما علينا في هذا الصدد، أن ندرس طبيعة آثار الديون الخارجية على مسار التنمية الإقتصادية في الدول النامية، عند رسم وتخطيط سياسة الإقتراض الخارجي، وكل ذلك من أجل فهم أعمق ودقيق للمشكلة، لأنه وإن استطاع المدين أن يكيّف هذا الإقتراض لصالحه وفي أوجهه الصحيحة، فلن ينجر عن الإقتراض الخارجي مشاكلا، كالتي سنلمسها وبسهولة لو تم توظيف الأموال المقترضة في مشروعات غير منتجة، وبالتالي لا عائد منها تستطيع من خلاله الدولة المدينة مواجهة الأقساط السنوية المستحقة عن ديونها الخارجية.

ويمكن إجمال الآثار المترتبة عن الإقتراض الخارجي والتي تعيق عملية التنمية الإقتصادية للدولة المدينة فيما يلي:

المطلب الأول: إضعاف القدرة على الإستيراد.

إن معظم الدراسات والبحوث المتداولة والمتعلقة بآثار الديون الخارجية على البلدان النامية، تتجاهل الآثار التي نجمت عن تلك الديون على طاقة الدولة المدينة على الإستيراد، وأثر ذلك في على خططها الإنمائية، فكما هو معروف، أن خطة التنمية تحتاج إلى إستيراد الكثير من الآلات والمعدات والسلع الوسيطة الضرورية، وأن عدم توفر هذه المتطلبات، سيؤدي إلى عرقلة تحقيق الأهداف المنشودة للوصول للتنمية الإقتصادية.

ويمكن تحديد الطاقة الإستيرادية للإقتصاد القومي، بعدد من المتغيرات منها حجم الموارد المتاحة من النقد الأجنبي ومستوى أسعار الواردات.

"كما لا يخف أيضا، أن ثمة علاقة بين مستوى الواردات ومستوى النشاط الإقتصادي، فمن ناحية، ثمة علاقة بين الإستهلاك المحلي ومستوى الواردات، نظرا لإعتماد الإستهلاك على إستيراد أنواع معينة من السلع، التي لا ينتجها الإقتصاد القومي أصلا، أو ينتجها بكميات تقل عن حاجة الإستهلاك الداخلي (كالسلع الغذائية والأدوية ...)، ومن ناحية أخرى، توجد علاقة وثيقة بين مستوى الإنتاج الجاري ومستوى الواردات من السلع الوسيطة ومواد الطاقة وقطع الغيار، ومن ناحية ثالثة، ثمة رابطة قوية بين تنفيذ برامج الإستثمار التي يضعها الإقتصاد القومي، وبين إستيراد كثير من الآلات والمعدات الإنتاجية الأخرى، ومن هنا، فإن طاقة الإقتصاد القومي على الإستيراد، هي متغير

إستراتيجي يحكم إلى حد بعيد مستويات الإستهلاك والإنتاج والإستثمار، نظرا لإرتباط هذه المستويات بحدود معينة بالإستيراد، ومن ثم، فإنه لو تعرضت هذه الطاقة للضعف، فإنها تجر معها نتائجا سيئة للإقتصاد القومي، خاصة إذا كان الميل للإستيراد كبيرا، وكان هيكل الواردات يضم طوائفا هامة من السلع التي يصعب الإستغناء عنها "[1].

ومن المعلوم أن القدرة الذاتية للإستيراد، تزداد بزيادة حصيلة الصادرات وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول ونقص مبالغ خدمة الدين الخارجية، ونقص عوائد الإستثمارات الأجنبية وإنخفاض أسعار الواردات، ومنه فإن القدرة الذاتية للإستيراد تعتمد على مجموعة من المتغيرات والعوامل، والتي يمكن وضعها في العلاقة التالية:[2]

$$Cm = [(X + F) - (D + P)] /B \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1).$$

حيث أن:

Cm : الطاقة الكلية للإستيراد.

X : حصيلة الصادرات من السلع والخدمات.

F : مقدار إنسياب رؤوس الأموال الأجنبية على إختلاف أنواعها (قروض، مساعدات، هبات وإستثمارات أجنبية خاصة).

D : مدفوعات خدمة الديون (أقساط + فوائد).

P : تحويلات أرباح ودخول الإستثمارات الأجنبية الخاصة المباشرة إلى الخارج.

B : سعر الوحدة من الواردات.

وتشير هذه المعادلة إلى معنى بسيط للغاية، هو أن طاقة البلد المدين علي الإستيراد، إنما تتحدد بحجم العملات الأجنبية المتاحة (كما هو واضح من البسط) ، وكذا بمستوى أسعار الواردات (كما هو واضح من المقام) ، ومن الواضح أنه بمقدار ما يتعاظم البسط بالنسبة للمقام ، تتعاظم هذه الطاقة ، كما تشير إلى أن مدفوعات خدمة الدين الخارجي تمثل إنتقاصا من طاقة البلد على الإستيراد.

ويمكن النظر إلى الطاقة الإستيرادية الكلية للبلد (Cm)، على أنها تتكون من نوعين من الطاقة، النوع الأول يسمى بالطاقة الإستيرادية الذاتية (Ms)، والنوع الثاني يسمى بالطاقة الإستيرادية المقترضة (Mf)، أي أن:

$$Cm = Ms + Mf \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

---

[1] زكي رمزي، **الديون والتنمية**، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1985، ص.130.

[2] زكي رمزي، **الإقتصاد العربي تحت الحصار**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1989، ص ص.144 .147.

فالطاقة الإستيرادية الذاتية (Ms)، تمثل نسبة ما تموله حصيلة الصادرات من العملات الأجنبية بعد دفع خدمات الدين الخارجي من إجمالي الواردات، ويمكن قياسها كالتالي :

$$Ms = [X - D] / M \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

أما الطاقة الاستيرادية المقترضة، فتمثل ما تموله القروض الأجنبية، المعونات، الهبات والإستثمارات الأجنبية الخاصة من إجمالي الواردات، ويمكن قياسها بطريقة المتبقي كالتالي:

$$Mf = Cm - Ms \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

ومهما يكن من أمر، فإن الطاقة الإستيرادية للبلدان المدينة، قد تدهورت بصورة كبيرة، بفعل أزمة المديونية التي تعيشها كثير من هذه البلدان، فأعباء المديونية الخارجية أصبحت تلتهم نسبة كبيرة من حصيلة صادرات البلدان المدينة، الأمر الذي جعل المتبقي من تلك الحصيلة، بعد سداد خدمات المديونية غير كاف في بعض البلدان، حتى لضمان إستيراد السلع الغذائية الضرورية لإطعام شعوبها، والجدول التالي يبين بوضوح حقيقتين رئيسيتين هما:

- أن مدفوعات خدمة الديون الخارجية، قد شكلت أحد العوامل البارزة التي ساهمت في إضعاف الطاقة الإستيرادية الذاتية للبلدان النامية التي يشملها الجدول، فقد إرتفعت نسبة الطاقة الإستيرادية المقترضة في كل من الأردن، تونس ومصر، وذلك خلال الفترة (1980-1989)، لتعود أغلبها إلى الإرتفاع مجددا سنة 1994، ثم الإنخفاض سنة 2000؛
- أنه بالرغم من نمو حجم الديون الخارجية وأعبائها في نيجيريا خلال نفس الفترة، إلا أن البيانات تشير إلى أن الطاقة الإستيرادية الذاتية، قد تحسنت إلى حد ما في هذا البلد، وهذا يرجع في الواقع إلى الظروف الخاصة الإقتصادية والسياسية التي سادت خلال تلك الفترة في هذا البلد.

الجدول رقم (13): تقدير أثر مدفوعات خدمة الديون الخارجية على الطاقة الإستيرادية الذاتية لبعض البلدان النامية المدينة في سنوات مختلفة.

الوحدة: مليار دولار

البلد والسنة	حصيلة الصادرات (1)	مدفوعات خدمة الدين (2)	المتبقي من حصيلة الصادرات (3)=(2)-(1)	قيمة الواردات (4)	الطاقة الإستيرادية الذاتية (%) (5)=(4)÷(3)	الطاقة الإستيرادية المقترضة (%) (6)=(5)-100
الأردن						
1980	2.49	0.210	2.28	34.13	68	32
1988	3.36	1.04	2.32	44.58	56	44
1994	4.15	0.505	3.64	86.40	76	24
2000	5.24	0.836	4.40	99.53	71	29
تونس						
1980	3.37	0.210	2.94	3.79	77	23
1986	2.73	0.79	2.04	3.75	52	48
1994	7.73	1.42	6.31	8.15	77	23
2000	9.32	1.92	7.40	11.23	65	35
المكسيك						
1982	27.61	15.68	11.92	34.13	38	62
1989	37.91	15.56	22.35	44.58	50	50
1994	50.04	19.05	30.99	86.40	35	65
2000	68.43	22.21	46.22	99.53	46	54
البرازيل						
1982	23.47	19.07	4.4	39.77	11	89
1988	36.56	18.31	18.25	32.12	56	44
1994	50.67	16.11	34.56	54.47	63	37
2000	63.74	20.03	43.71	69.22	63	37
نيجيريا						
1982	12.88	2.08	10.8	19.73	54	46
1985	13.50	5.24	8.26	10.76	76	24
1994	9.79	1.91	7.88	11.94	65	35
2000	11.55	2.78	8.77	13.52	64	36
مصر						
1982	9.11	2.06	7.05	11.30	62	38
1988	8.16	1.73	6.43	17.17	37	63
1994	15.58	2.28	13.30	16.12	82	18
2000	19.33	3.42	15.91	26.83	59	41

المصدر: الهاشمي بوجعدار، مرجع سابق، ص ص.189 .190.

المطلب الثاني: إضعاف معدل الإدخار المحلي.

غالبا ما نجد أن رأس المال الأجنبي، يعد مكملا لرأس المال المحلي لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في الدول النامية، ومن أجل ذلك، فقد ترتب عن تزايد الإعتماد على القروض والمعونات الأجنبية تدهورا في معدلات الإدخار المحلي في جل الدول النامية المدينة، حيث أنها رأت في التمويل الخارجي بديلا عن الإدخار المحلي، وفي المقابل تزايد الإستهلاك المحلي بشكل رهيب ، ظنا من هذه الدول بأن الموارد الخارجية ، يمكن إرجاعها مستقبلا ببساطة ودون حدوث أزمات.

"فإرتفاع مبالغ خدمة الديون، ذو تأثير سلبي على تكوين معدلات الإدخار، الأمر الذي إنعكس على تواضع معدلات الإستثمار الممولة محليا في تلك البلدان، لأنه ومن الثابت أن المبالغ التي تدفعها هذه الأخيرة في شكل أقساط وفوائد لدائنيها الأجانب، أصبحت تلتهم نسبا مهمة من الناتج المحلي الإجمالي، ولا يخف أن هذه النسب المرتفعة لمعدلات خدمة الدين (منسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي) تمثل في الحقيقة، وبشكل مباشر إنتقاصا من الموارد المحلية المتاحة، التي كان من الممكن أن توجه لتكوين المدخرات، ومن ثم إلى زيادة معدلات الإستثمار المحلي، ولهذا لم يكن من المصادفة أن يواكب النمو الإنفجاري في أحجام الديون الخارجية وأعبائها، نموا موازيا في إتساع فجوة الموارد المحلية في البلدان المدينة، الأمر الذي إضطر هذه البلدان إلى اللجوء للإقتراض الخارجي والتمويل التضخمي لتمويل تغطية هذه الفجوة"[1].

ولا يفوتنا في هذا المجال أن نوضح أن إنخفاض معدلات الإدخار الحكومية بالبلدان النامية، لا يمكن إرجاعها كلية إلى تزايد ديونها الخارجية، فهناك عواملا أخرى، قد ساهمت بدورها في خفض تلك المعدلات، كالتوسع في الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة (الصحة، التعليم، السكن ...إلخ)، دعم السلع الأساسية ذات الإستهلاك الواسع والإنفاق على الأغراض الحربية والتسلح.

كما لا ننس- ضمن نفس المجال- التزايد الكبير الذي عرفته الديون الخارجية للبلدان النامية، وما ترتب عنها من تزايد في مدفوعات خدماتها، التي كان لها آثارا سلبية علي الإدخار المحلي بتلك البلدان، حيث أصبحت تلك المدفوعات (الأقساط + الفوائد) تمتص نسبة كبيرة من الناتج الداخلي الخام ومن حصيلة الصادرات في كثير من البلدان النامية المدينة، وهو ما أدى إلى إضعاف قدرة إقتصاديات هذه الأخيرة على الإدخار والإستثمار والنمو.

ومن ثم، يمكن القول أن الديون الخارجية الضخمة المتراكمة على البلدان النامية، وما نجم عنها من أعباء ثقيلة، لم تترك الفرصة أمامها للقيام بتخصيص نسبة لا بأس بها من ناتجها الداخلي، من أجل رفع معدل إدخارها المحلي.

---

[1] زكي رمزي، الإقتصاد العربي تحت الحصار، مرجع سابق، ص.149.

المطلب الثالث: تزايد العجز في ميزان المدفوعات.

تعاني الدول النامية من عجز مزمن في موازين مدفوعاتها ، نتيجة عوامل كثيرة أهمها، مشكلة المديونية الخارجية، التي تعد العامل الأساسي لهذا العجز ، فقد كان البعض يرى أن هذا الأخير لا يلبث أن يزول، لأن رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في الدول النامية ، يمكن أن تحسن موازين مدفوعاتها عند دخولها، مادام حجمها يزيد عن حجم تصدير الفوائد والأرباح للخارج "وجاءت تجارب التنمية في العقدين الماضيين لتمزق هذه الأوهام تمزيقا عنيفا، إذ إستمر العجز في موازين مدفوعات هذه الدول، وتزايد على نحو مقلق، على الرغم من إنتهاج غالبية هذه البلدان نمطا للتنمية، يعتمد على رأس المال الأجنبي الموجه نحو التصنيع البديل للواردات "[1].

فمن الصعب معرفة الأسباب الكامنة وراء عجز موازين مدفوعات الدول النامية، التي تتمثل في آلية التقسيم الدولي للعمل السائد في السوق العالمية، وهي آلية يجري في ظلها إنتقال دائم للموارد الإقتصادية من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة، ولهذا فإن العجز في موازين مدفوعات الدول النامية، يعبر عن الخلل الهيكلي الكامن في الإقتصاد النامي، المعتمد على تصدير الخامات وإستيراد السلع الرأسمالية اللازمة للنهوض بالتنمية الاقتصادية، والتي غالبا ما تكون أسعارها عالية جدا، مقارنة بأسعار المواد الأولية المصدرة من قبل الدول النامية.

وحتى وإن حدث إرتفاع في أسعار هذه المواد، فإن الواقع المعاش أثبت أن الدول النامية لجأت في النهاية إلى الإستدانة الخارجية، وأن إرتفاع أسعار خاماتها الأولية لم يجد نفعا ، وكمثال عن ذلك فإن "بعض البلدان النفطية كالجزائر، إيران، فنزويلا، أندونيسيا ونيجيريا، ورغم إرتفاع عائداتها النفطية عامي 1973 و1974، قد عادت مجددا ومنذ عام 1975 للإقتراض الخارجي، نظرا للعجز في ميزان مدفوعاتها، وهو ما يثبت أن وضعها كبلدان مدينة لم يتبدل نهائيا ، وهذا رغم تدفق رأس المال المتأتي من العائدات النفطية" [2].

ونتيجة لتفاقم هذه الديون، لم تجد الدول النامية من حل، سوى الإقتراض أكثر لتسديد الديون السابقة، وهو ما أدى إلى التأثير على ميزان المدفوعات، بما شكل نزيفا مستمرا في إمكانيات الدول النامية وقدراتها المالية، وبالتالي إلى عدم تمكنها من تحقيق معدلات النمو المطلوبة، وزيادة معاناتها، لذلك ومن أجل أن تصل الدول النامية إلى توازن موازين مدفوعاتها، يجب ضمان رؤوس الأموال المستثمرة فيها، وتحقيق نمو سريع في صادراتها ، يفوق نمو إجمالي الناتج المحلي ومعدل نمو

---

[1] زكي رمزي، الديون والتنمية، مرجع سابق، ص.141.

[2] جورج قرم، مرجع سابق، ص.141.

الواردات، وعند عدم قدرة رأس المال الأجنبي من تحقيق هذه الشروط، فإن الاقتصاد القومي لهذه الدول، لن يتمكن من التغلب على العجز في موازين مدفوعاته.

المطلب الرابع: إرتفاع معدل التضخم.

من النتائج البالغة التأثير والناجمة عن تزايد الديون الخارجية في الدول النامية، إرتفاع معدلات التضخم في هذه الدول، والذي غالبا ما يعزى إلى قلة مرونة عرض المنتجات في الأجل القصير، وإرتفاع الميل الحدي للإستهلاك ، والطبيعة الهيكلية للتخصص الضيق في إنتاج المواد الأولية.

وقد ذكرنا سابقا أن الدول النامية، غالبا ما تلجأ إلى الإقتراض من الخارج، لتمويل مشاريعها، حيث أن تنفيذ مثل هذه الأخيرة، يتطلب تمويلا محليا، والذي لا بد أن يكون من مصادر حقيقية، وإلا فإن الدولة ستلجأ إلى التمويل التضخمي أي زيادة كمية النقود المتداولة، وبالتالي زيادة حدة الضغوط التضخمية وإرتفاع الأسعار.

ولم تكن هناك أية مصادفة بين النمو غير العادي الذي حدث في المديونية الخارجية للبلاد العربية ذات العجز المالي، وبين تزايد قوى التضخم المستورد في هذه البلاد، فمع العجز المتفاقم في ميزان المدفوعات، الناجم عن تزايد أسعار الواردات وتراخي نمو (أو تدهور) الصادرات، واجهت تلك البلدان مشكلة تمويل هذا العجز، ومن هنا، وفي ظل توجهات نظم الحكم السائدة بهذه البلدان، فإن زيادة الإقتراض الخارجي كان هو الخيار المفضل لمواجهة العجز المتفاقم في موازين مدفوعاتها، ولهذا فثمة علاقة وثيقة بين زيادة قوى التضخم المستورد من ناحية، وبين زيادة مديونية هذه البلدان من ناحية أخرى"[1].

"كما أن تسديد الأقساط وكذا خدمة الدين تحدث نقصا في المصادر المتاحة، فتعمد الدولة إلى زيادة صادراتها، مما يؤدي إلى إنخفاض عرض السلع محليا، فتزداد أسعارها ويستمر التضخم فيها"[2].

---

[1] زكي رمزي، **التضخم المستورد**، دار المستقبل، الطبعة الأولى، القاهرة، 1986، ص.237.

[2] Ighemat Arezki, **la crise de l'endettement des pays en developpement**, 1982-1990, édition ENAP, sans date, p.64.

المطلب الخامس: تزايد المديونية الخارجية مصدر تحويل معاكس للموارد.

عند مقارنة أعباء خدمة الديون الخارجية التي تدفعها الدول النامية للجهات والهيئات الدائنة بجملة الموارد الأجنبية الجديدة التي تقوم هذه الجهات بتقديمها إلى الدول النامية، فإن ما تدفعه هذه الأخيرة لخدمة أعباء ديونها الخارجية سوف يزيد على ما تحصل عليه من قروض جديدة، بمعنى أن هناك حالة إنتقال عكسي للموارد من الدول المدينة إلى الدول الدائنة لها، "فحجم الدين يتضاعف مرة كل أربع سنوات ونصف، حتى لو لم يقترض البلد من جديد ، حيث وإبتداءا من عام 1978، لم تعد القروض تمثل مصدرا للتمويل في العالم النامي، إذ ولأول مرة أخذت الدفعات السنوية لخدمة الدين (الأقساط + الفوائد) تتجاوز الديون نفسها، ووصلت الفجوة إلى ذروتها عام 1982، حين بلغت القروض الممنوحة للدول النامية ما مقداره 50 مليار دولار، في حين كان عليها أن تدفع 105 مليار دولار كخدمات ديون"[1]، ويضاف إلى هذا النزيف المعاكس جملة العناصر التالية:[2]

- هجرة أرباح الشركات المتعددة الجنسيات الناتجة عن إستثماراتها في الدول النامية إلى الوطن الأم؛
- المدفوعات لقاء براءات الإختراعات ورخص إستعمالها؛
- الأعباء الناتجة عن تضخيم الأسعار من قبل الجهات المصدرة عن تصديرها، فيما يتعلق بالسلع التجهيزية أو السلع المنجزة؛
- الخسائر الناجمة عن الممارسات التجارية المقيدة التي تفرضها الشركات متعددة الجنسيات؛
- الخسائر الناجمة عن التحويل المعاكس للتكنولوجيا، وتظهر بصورة هجرة التقنيين والأدمغة نحو البلدان المتقدمة.

"فالإستدانة الخارجية مرتبطة إرتباطا وثيقا بمختلف مصادر النقل المعاكس للموارد من البلاد المستغلة بإتجاه البلاد المصنعة، ذلك أن إعادة الفوائد إلى مواطنها الأصلية والحاجة المستمرة لإعادة تمويل الديون، التي تفتقر غالبية بلدان العالم النامي إلى القدرة الفعلية على تسديدها، يؤديان إلى زيادة تكاليف الإستدانة الخارجية "[3].

---

[1] صالح ياسر حسن، **طبيعة علاقات المديونية الخارجية للبلدان العربية مع الإقتصاد الرأسمالي العالمي ومؤسساته المالية الدولية وآثارها الإقتصادية والإجتماعية**، المديونية، مرجع سابق، ص.24.

[2] جورج قرم، مرجع سابق، ص.31.

[3] نفس المرجع، ص.30.

وبنهاية عام 1980، أصبحت البلدان النامية مصدرة لرأس المال (أنظر للجدولين رقم 14 و15)، وهذا طبقا لبعض التقديرات التي تعبر عن حجم التدفقات المالية من الدول النامية إلى الخارج، والتي دلت على خطورة ظاهرة النقل العكسي لتلك الموارد أو التدفقات على النحو التالي:[1]

1. في الفترة (1975 -1982) حصلت الدول النامية على قروض جديدة قيمتها تصل إلى 320 مليار دولار، بينما قامت هذه الدول بسداد 340 مليار دولار خدمة لديونها، مما يعني أنها دفعت 20 مليار دولار زيادة على ما حصلت عليه خلال الفترة المذكورة؛
2. في دراسة أجراها صندوق النقد الدولي، تبين أن رصيد إستثمارات العالم النامي بإستثناء دول الأوبك في أوروبا وأمريكا عن الفترة (1974 -1985) قد بلغ 512 مليار دولار، فإذا أضفنا إليه إستثمارات دول الأوبك، والتي تقدر بحوالي 382 مليار دولار عن نفس الفترة، يصبح إجمالي ماتم تحويله من الدول النامية الفقيرة إلى الدول الغنية المتقدمة 894 مليار دولار، وهو ما يقارب حجم ديون المجموعة الأولى عام 1985؛
3. دفعت الدول الإفريقية جنوب الصحراء إلى صندوق النقد الدولي 500 مليون دولار، زيادة عن القروض التي حصلت عليها منه عام 1987 و250 مليون دولار عام 1988.

ويمكن إرجاع السبب في كون التدفقات المالية من الدول النامية إلى الخارج دائما سالبة إلى العوامل الآتية:

- الإنخفاض في التدفق الإجمالي لرؤوس الأموال، والذي يرجع إلى إنخفاض حجم التدفقات المالية المنسابة إلى الدول النامية؛
- زيادة أعباء خدمة الدين والتي ترجع إلى إرتفاع أسعار الفائدة و(أو) إرتفاع الأقساط المسددة من أصل الدين؛
- هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.

[1] حسين السيد حسين محمد القاضي، مرجع سابق، ص ص.159 .160.

الجدول رقم (14): تطور أعباء الدين الخارجي والتحويلات الصافية للقروض لمجموعة من الدول النامية خلال الفترة (1970-2000).

الوحدة: مليار دولار

السنة	الفوائد (1)	الأقساط (2)	خدمة الدين (3)=(2)+(1)	إجمالي تدفق القروض (4)	التحويل الصافي للقروض (5)=(3)-(4)
1970	3.2	5.7	08.0	12.3	4.3
1975	7.3	12.1	19.5	39.4	20.0
1980	46.90	45.81	92.71	112.32	19.61
1982	68.09	49.48	117.57	124.02	06.45
1984	69.34	49.83	119.17	97.28	21.89-
1986	64.78	76.37	141.15	102.93	38.22-
1988	72.30	88.03	160.33	108.29	52.04-
1990	75.47	84.71	171.18	139.55	31.63-
1992	72.09	99.26	171.35	163.11	08.24-
1994	81.09	114.49	195.88	176.29	19.59-
1996	94.42	124.20	218.62	195.78	22.84-
1998	96.60	130.52	227.12	201.08	26.04-
2000	97.71	138.02	235.73	215.86	19.87-
2002	96.24	276.69	372.93	282.59	90.34-

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على البيانات الواردة في:

- the world bank, **world debts tables**, external finance for developing countries, 1988, 1986, 1990, 1996, 2000, 2004.

ومن أجل أكثر إيضاح، نحاول من خلال الجدول التالي، أن نوضح تطور التحويل الصافي للقروض الخارجية لبعض البلدان النامية خلال الفترة (1980-2000).

الجدول رقم (15): تطور التحويل الصافي للقروض الخارجية في بعض البلدان النامية المدينة خلال الفترة (1980-2000).

الوحدة: مليار دولار

البلد والسنة	خدمات الدين المسددة (1)	إجمالي تدفقات القروض الجديدة (2)	التحويل الصافي للقروض (3)=(1)-(2)	البلد والسنة	خدمات الدين المسددة (1)	إجمالي تدفقات القروض الجديدة (2)	التحويل الصافي للقروض (3)=(1)-(2)
الأرجنتين				نيجيريا			
1980	4.182	4.708	0.526	1980	1.151	1.753	0.602
1984	5.197	0.821	4.376 -	1984	4.162	1.979	2.183 -
1988	5.023	2.438	2.179 -	1988	2.210	2.328	0.118
1990	6.161	1.587	4.574 -	1990	3.336	1.146	2.190 -
1994	6.692	8.115	1.423	1994	1.916	0.098	1.181-
1996	6.81	6.25	0.560 -	1996	2.041	0.123	1.918 -
2000	7.38	7.14	0.240 -	2000	2.780	0.426	2.354 -
المكسيك				فنزويلا			
1980	10.962	11.581	0.618	1980	3.029	1.753	1.276 -
1984	16.958	08.515	8.443 -	1984	5.295	1.979	3.316 -
1988	15.473	07.259	8.214 -	1988	4.962	2.328	2.634 -
1990	11.316	21.649	10.333	1990	2.351	1.146	1.205 -
1994	19.049	18.241	0.628 -	1994	3.793	0.09	3.703 -
1996	21.34	17.020	4.320 -	1996	3.74	0.421	3.320 -
2000	22.21	20.050	2.160 -	2000	4.25	0.632	3.620 -
البرازيل				الفلبين			
1980	14.773	11.418	3.335 -	1980	2.183	2.300	0.117
1984	13.578	11.623	1.955 -	1984	2.687	1.600	1.087-
1988	16.875	6.964	9.911-	1988	3.397	1.320	2.077-
1990	8.134	4.136	3.668 -	1990	3.592	2.941	0.651-
1994	16.114	17.670	1.556	1994	4.534	4.764	0.230
1996	17.22	16.10	1.120 -	1996	4.640	4.360	0.280 -
2000	20.03	18.67	1.360 -	2000	5.400	4.730	0.670-
البيرو				مصر			
1980	2.151	1.452	0.117	1980	1.235	2.743	1.508
1984	1.286	1.678	1.087-	1984	2.012	1.696	0.316 -
1988	0.348	0.688	0.340	1988	2.348	2.592	0.244
1990	0.476	0.357	0.119 -	1990	3.072	0.509	2.563 -
1994	1.057	1.397	0.340	1994	2.279	1.321	0.958 -
1996	1.210	1.015	0.195 -	1996	2.743	1.624	1.119 -
2000	1.850	1.732	0.118 -	2000	3.421	2.036	1.385 -

المصدر : الهاشمي بوجعدار، مرجع سابق، ص ص.195 .196.

وقد تسبب كل ما سبق في تعميق مظاهر إندماج إقتصاديات الدول النامية في السوق الرأسمالية العالمية، وأصبح بالتالي يشكل خطرا كبيرا على مستقبل التنمية الإقتصادية والإجتماعية في هذه الدول.

المطلب السادس: الأثر على الإستثمار والنمو والبطالة[1].

لقد كان للتزايد الكبير الذي عرفته خدمة الديون الخارجية للبلدان النامية، وما ترتب عنها من إضعاف القدرة الذاتية للإستيراد، أثرا بالغا على الإستثمار والنمو والبطالة في تلك البلدان، فقد تبين لنا سابقا كيف أصبحت خدمات الديون الخارجية في كثير من هذه البلدان تلتهم نسبا عالية من ناتجها الداخلي الخام، ومن حصيلة صادراتها من العملات الأجنبية، وهو ما يمثل إنتقاصا من الموارد المحلية المتاحة للإدخار، الأمر الذي زاد من إتساع فجوة الموارد المحلية بتلك البلدان، وزاد بالتالي من حاجاتها للإقتراض الخارجي.

وأمام تراجع فرص الإقتراض الدولي، خاصة بعد أزمة الديون العالمية عام 1982، وضعف القدرة الذاتية للإستيراد للبلدان النامية المدينة، لم يكن من خيار أمام هذه الأخيرة سوى الضغط على حجم الإستثمار بها لتضييق تلك الفجوة، وتخليها عن تنفيذ البرامج الإستثمارية التي ترتفع فيها نسبة المكون الأجنبي (نسبة الواردات الإستثمارية إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت)، كما أن بعضها قام بالضغط على بنود وارداته الإنمائية، من سلع وسيطية ومستلزمات الإنتاج، اللازمة لتشغيل الجهاز الإنتاجي بها، الأمر الذي أدى إلى تعطيل قسم كبير من الطاقة الإنتاجية لذلك الجهاز في تلك البلدان، بل أن البعض منها لجأ تحت ضغط ندرة النقد الأجنبي المتاح لديه، وتزايد خدمات ديونه الخارجية، إلى غلق الكثير من الوحدات الإنتاجية، خاصة تلك التي تعاني من عجز كبير في ماليتها، وبيعها للقطاع الخاص، الأمر الذي أدى إلى تراجع معدلات الإستثمار والنمو، وإرتفاع معدلات البطالة بهذه البلدان.

ففي البرازيل مثلا، تحولت نسبة 40% من الطاقة الصناعية بها إلى طاقة عاطلة، وتضاعفت فيها البطالة بثلاث مرات، وذلك خلال الفترة (1980-1983)[2]، كما تشير بعض الدراسات، إلى أن معدلات الإستثمار في مجموع البلدان الخمس عشر المثقلة بالديون قد شهدت إنخفاضا قويا، حيث إنخفضت من 24% كمتوسط عن الفترة (1971-1981) إلى 18% كمتوسط للفترة (1982-1987)، ثم إلى 11% كمتوسط للفترة (1990- 1996)، وقد كان لهذا التراجع القوي في معدلات الإستثمار آثارا على تزايد معدلات البطالة في تلك البلدان.

---

[1] الهاشمي بوجعدار، مرجع سابق، ص ص.190 .193.

[2] فؤاد مرسي، مرجع سابق، ص.304.

وفي عام 1986، بلغ عدد العاطلين عن العمل في مصر أكثر من مليوني عاطل، أي بمعدل بطالة حوالي 115%، وفي تونس بلغ معدل البطالة 13.1% وذلك عام 1984.

كما لا نستثن من هذا الوضع بقية البلدان الأخرى التي تعاني من مديونية ثقيلة، ونموا ديمغرافيا مرتفعا، هذا ونشير إلى أن البلدان المتقدمة الدائنة لم تسلم بدورها من الآثار السلبية لأزمة المديونية، فعلى سبيل المثال، تسببت أزمة ديون أمريكا اللاتينية في تقليص فرص العمل في الصناعة الأمريكية (النقل، الآلات والمعدات) بنحو 1.8 مليون فرصة عمل، وذلك خلال الفترة (1982-1988)، وتقلصت أرباح الصناعة الأوربية بمقدار 171 مليار دولار، وبلغت فرص العمل الضائعة بسبب تلك الأزمة في الصناعة الأوروبية بنحو 735 ألف فرصة عمل، وذلك خلال نفس الفترة.

وخلاصة القول، أن تفاقم أزمات النقد الأجنبي الناجمة عن تفاقم أعباء الديون الخارجية للبلدان النامية، قد أثر وبشكل سلبي على حجم الإستثمار ومعدلاته في تلك البلدان، ومن ثم على زيادة معدلات البطالة، كما كان لذلك أيضا أثرا سلبيا عل الخطة الإقتصادية في تلك البلدان، وهو ما يوضحه الشكل رقم (3).

فكثير من البلدان النامية المدينة، إضطرت إزاء ذلك التفاقم الحاصل في خدمات ديونها الخارجية إلى تغيير إستراتيجيتها التنموية، حيث تخلت عن إقامة الصناعات الثقيلة، التي تتطلب بطبيعتها تمويلا ضخما بالعملات الصعبة، وذلك لصالح الصناعات الخفيفة ذات الكثافة الرأسمالية المنخفضة، وركز بعضها على الإستثمار في القطاعات التصديرية بإعتبارها قطاعات مولدة للنقد الأجنبي، حتى تستطيع التغلب على مشاكل ديونها الخارجية، وتوفير التمويل اللازم لوارداتها من السلع والخدمات.

ومما سبق، يتضح أن إرتفاع رصيد المديونية الخارجية، وتزايد الأعباء الناتجة عنها في الدول النامية، وما تمخض عنه من آثار سلبية هامة عرقلت مسيرة التنمية في هذه البلدان، قد جعل هذه الأخيرة أمام إختيار حرج بين مواصلة عملية التنمية من جهة، وخدمة الأعباء الضخمة من جهة أخرى، فإذا أولت الدول المدينة إعتبارات التنمية والنمو المرتبة الأولى، فسوف تعجز عن الوفاء بإلتزاماتها الدولية، أما إذا إحتلت مشكلة الوفاء بأعباء تلك الديون المكانة الأولى فإنها – أي الدول المدينة – لابد وأن تضحي وبدرجة كبيرة بإمكانيات النمو وتحقيق معدلات التنمية المستهدفة، وهذا هو جوهر أزمة الديون الخارجية من وجهة نظر الدول النامية المدينة.

الشكل رقم (3): آليات تأثير أعباء الديون الخارجية على الخطة الإقتصادية.

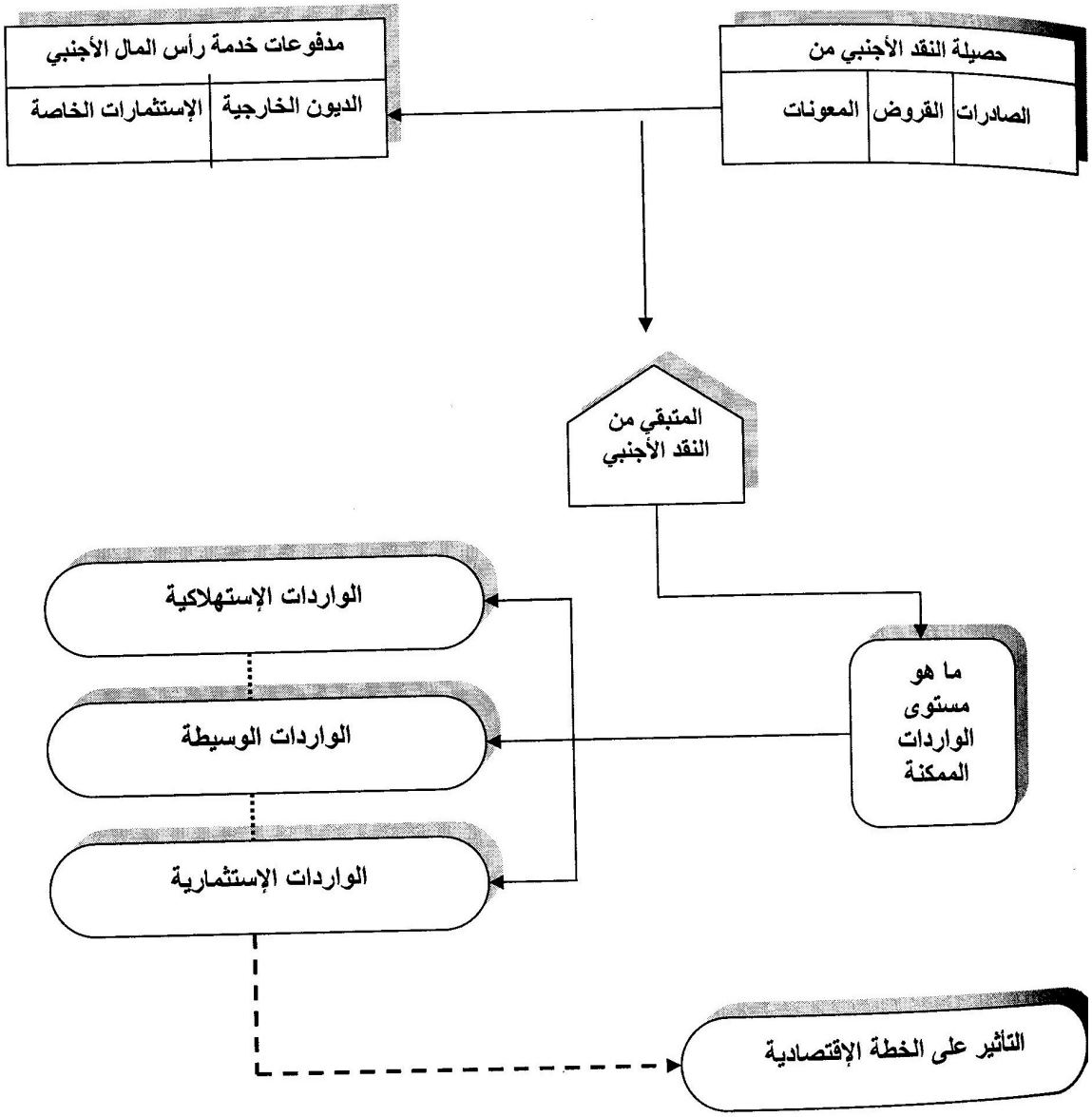

المصدر: رمزي زكي، **الإقتصاد العربي تحت الحصار**، مرجع سابق، ص.169.

المبحث الثاني: التأثيرات الخارجية الناتجة عن اللجوء إلى الإستدانة الخارجية.

إذا كنا فيما سبق قد ألقينا الضوء على الآثار السلبية الناجمة عن تفاقم مشكلة الديون الخارجية للدول النامية، ومدى إنعكاسها على الخطط الإنمائية التي تضعها هذه البلدان، الأمر الذي أدى بنا إلى إستخلاص نتيجة مهمة، مفادها أن رأس المال الأجنبي، قد لعب دورا أساسيا في تطوير الدول المتقدمة، نظرا للإستغلال الأمثل لهذا العنصر، مما ساعد على خلق فوائض مالية أخذت في تصديرها إلى البلدان النامية، ولكنه وفي المقابل، لم يلعب الدور الذي كان يجب أن يلعبه في تنمية هذه الأخيرة، مما أوقعها في مديونية خانقة لها آثارا خارجية، لا تقل أهمية وخطورة عن الآثار الداخلية، التي تمخضت عن النمو الإنفجاري لديون الدول النامية الخارجية، لذا سنحاول في هذه الأسطر التعرض لأهم التأثيرات الخارجية، التي واكبت إرتفاع رصيد المديونية الخارجية للدول النامية.

المطلب الأول: الديون الخارجية مصدر إضافي لعدم إستقرار النظام النقدي الدولي[1].

إن الحجم الذي وصلت إليه ديون العالم النامي، وإن كان نتيجة عدم إستقرار النظام النقدي الدولي، إلا أنه غدا اليوم من بين أهم أسباب عدم الإستقرار المذكور سابقا، ويهدد بالتالي النظام الدولي للمدفوعات، فمن المؤكد أن توقف البلدان الأكثر إستدانة عن الدفع، سيؤدي إلى إنهيار نظام المدفوعات الدولية، خاصة وأن القسم الأكبر من القروض الممنوحة لهذه البلدان، يخص مجموعة معينة من البنوك الدولية، التي تؤدي دورا حاسما في شبكات المال الدولية، ولا شك أن الحجم الذي وصلت إليه ديون بعض هذه البلدان قد بلغ حدا لم يعد للدائنين معه أي مصلحة، في أن تبلغ هذه البلدان حالة التوقف عن التسديد، لذا نرى أن حاجة البلدان النامية إلى إعادة تمويل الديون القائمة والمستحقة مؤمنة بصورة دائمة، وهذه الأولوية يمكن أن تستمر حاليا ودون حدود، لأن واقع نظام النقد الدولي لا يحتوي في طياته على أي كابح بإمكانه ايقاف:

- العجز في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة الأمريكية، التي تستطيع إصدار ما تشاء من نقد دولي؛
- مضاعفة الودائع والقروض في سوق العملات الأوروبية، الذي لا تسيطر عليه بصورة مباشرة أية سلطة نقدية أو مالية.

وقد أصبحت ديون العالم النامي، في الواقع عنصرا هاما في الهرم المعقد والعملاق للقروض الدولية والمحلية التي تديرها شبكات البنوك العالمية، وهي على غرار الشركات المتعددة الجنسيات، في حيز عالمي يسمح لها بالتملص من أي مراقبة دولية.

---

[1] جورج قرم، مرجع سابق، ص ص.35 .36.

وفي ظل الظروف الراهنة المتميزة بالتضخم العالمي وبالبطالة والعجز في موازين المدفوعات، أصبح خطر إنقطاع هذه السلسلة الهرمية للقروض في موقع ما من مواقعها متفاقما، علما وأن الدول النامية هي ولا شك حلقة ضعيفة في هذه السلسلة.

المطلب الثاني: المديونية الخارجية مصدر إضافي للتبعية في العالم النامي.

إن تزايد حدة المديونية الخارجية في عدد كبير من الدول النامية، قد أعطى الفرصة للدول الدائنة والمؤسسات المالية الدولية، في أن تتدخل في شؤونها الداخلية وتمس سيادتها وتهدد إستقلالها السياسي والإقتصادي، وتفرض الشروط التي تراها مناسبة من وجهة نظرها، من أجل إيجاد حالة الإستقرار والتوازن المطلوب لضمان تسديد هذه الديون.

"فالبلدان الدائنة تسعى جاهدة لممارسة مراقبتها على الإدارة الإقتصادية للبلدان المدينة بواسطة منظماتها القومية للإقراض والمنظمات الدولية، حيث أن لها بصورة عامة تأثيرا غالبا، يؤدي إلى الحد من حرية الحكومات في تغيير سياساتها الإقتصادية الداخلية، ويزيد من تبعيتها الخارجية"[1].

"وتعمل البلدان الدائنة والمنظمات الدولية على زيادة تبعية الدول المدينة لها، وذلك من خلال مراقبة جميع أنشطتها الإقتصادية، وقد جرى مؤخرا تعزيز هذه المراقبة، بإنشاء نظام أفضل لتبادل المعلومات والتنسيق بين البنوك الدولية من جهة، وصندوق النقد والبنك الدوليين من جهة أخرى، كما أن هذه البنوك لا تمنح بعض الدول العاجزة عن التسديد قروضا جديدة، إلا بعد أن تقبل هذه البلدان البرنامج التصحيحي الذي تفرضه المؤسسات المالية الدولية، وفي بعض الأحيان تفرض شروطا قاسية حتى على الدول القادرة على التسديد، حيث وبزيادة الإستدانة الخارجية تتضاعف الشروط القسرية في إتفاقيات القروض، وتتضاءل قدرة البلد المدين على تغيير سياساته في الحد من التبعية الخارجية، وقد وصل الأمر إلى جعل مؤسسات التمويل الدولية في مركز الحكم في القضايا الإجتماعية والسياسية في الدول المدينة"[2].

وتأخذ التبعية الناجمة عن الإستدانة الخارجية أشكالا عديدة أهمها:[3]

---

[1] نفس المرجع السابق، ص.37.

[2] خرابشة عبد الحميد، **نظرة الإسلام للديون الخارجية وأثر هذه الديون على الدول النامية**، دار البيان العربي للطباعة والنشر والتوزيع، جدة، 1988، ص.122.

[3] المصطفى ولد سيد محمد، **الآثار السياسية والإقتصادية للديون العربية**، مقال مأخوذ عن الموقع الإلكتروني:

- http//: **www.eljazeera.net** (12/01/2007, 09:31).

1- التبعية التجارية:

يقصد بها تحكم الطلب العالمي في معدلات نمو إقتصاديات الدول النامية، ومرد ذلك أن قطاع التصدير يعتبر المصدر الأساسي للدخل في هذه الدول، كما أن عدم تنوع صادراتها قد ساهم في ذلك بشكل كبير، إذ كثيرا ما تتركز هذه الصادرات في مادة أولية واحدة أو مجموعة محدودة منها، وهو ما يعرض عمليات التنمية في البلدان المعنية، للتذبذب من خلال تعرضها لتقلبات الظروف الإقتصادية العالمية، وقد نشأ هذا النوع من التبعية في عهد الإستعمار وتطور بعد الإستقلال السياسي وتعمق بعد تفاقم الديون الخارجية، بفعل العوامل الداخلية والخارجية المرتبطة بمتطلبات التنمية، وهي نفسها التي دفعت بتلك الدول في مدار التبعية المالية.

2- التبعية المالية:

ترجع هذه التبعية – سواءا كانت سببا أو نتيجة للمديونية الخارجية – إلى حاجة الدول النامية إلى مصادر لتمويل خططها الإنمائية، فهذه الحاجة دفعت بالدول ذات الموارد المالية المحدودة، إلى فتح المجال أمام رأس المال الأجنبي بأشكاله المختلفة، وحتى الدول النامية ذات الفوائض المالية، خاصة النفطية منها تعاني من نوع آخر من التبعية للدول المتقدمة، ألا وهو إندماج مؤسساتها المالية في النظام الرأسمالي العالمي، مما قد يجلب لها مخاطرا عدة، منها إحتمال التجميد من قبل الحكومات الغربية، كما حصل مع الودائع الليبية والعراقية.

3- التبعية التكنولوجية:

يقصد بها النقل الأفقي للتكنولوجيا، أي إستيرادها من الدول المتقدمة، بدل العمل على تنميتها وطنيا، قوميا أوإقليميا، وقد إختارت معظم الدول النامية إكتساب هذه التكنولوجيا عن طريق إستيرادها جاهزة، إعتقادا منها أن ذلك سيمكنها من إقتصاد الوقت والنفقات، لكن المشكلة تكمن في كون هذه التقنية لا تتلاءم والطبيعة الإنتاجية للدول النامية، مما عمق من تبعيتها للدول المنتجة لهذه التكنولوجيا.

المطلب الثالث: مظاهر تدخل الدائنين في الشؤون الداخلية للمدينين[1].

لما كان هذا العصر لا يقبل التدخل العسكري، الذي أصبح من المسائل غير المألوفة وغير المقبولة، خاصة بعد أن خطى المجتمع الدولي خطى واسعة نحو مجتمع التنظيم الدولي، ونظرا لأن الدول الرأسمالية لا تستطيع الإستغناء عن فرض سيطرتها على الدول الفقيرة، فقد لجأت إلى وسائل أخرى وطرق مغايرة تماما لتحقيق نفس الغرض.

ومن أجل كل ما سبق ذكره، يأخذ هذا التدخل من جانب الدائنين في شؤون المدينين، مظاهرا عديدة في مقدمتها ما تمليه المؤسسات المالية الدولية والدائنين من شروط ، خلال عملية إعادة الجدولة، حيث يقوم الدائنون بتحديد جملة من السياسات التي يتعين على الدولة المدينة قبولها، وهي عديدة منها ما يتعلق بالتجارة الخارجية، سياسة الإنفاق العام والسياسة الإستثمارية.

وزيادة على ذلك نجد أن السيادة النقدية* للدول النامية المدينة، قد إهتزت كثيرا بسبب وقوعها في مصيدة الديون الخارجية، حيث ترتب على ذلك، أن تأثرت عملتها النقدية بالعملة الرئيسية التي يتم بها السداد وهي الدولار الأمريكي، حيث وصل الحال بهذه الدول إلى الأخذ بعين الإعتبار لقيمة الدولار وهي بصدد تحديد أسعار عملتها الوطنية، وبذلك أصبحت سيادتها الوطنية مهتزة ومتأثرة بالدول الدائنة.

ويضاف إلى ما سبق، إطلاق العنان لرؤوس الأموال الأجنبية (المتمثلة أساسا في الإستثمار الأجنبي المباشر) لتهيمن على قدرات البلد، وكذلك فرض المزيد من الضرائب والرضوخ للمطالب التي ينادي بها الدائنون.

المطلب الرابع: الأثر على الإحتياطات الدولية[2].

إن تفاقم أعباء خدمة الديون الخارجية في كثير من البلدان النامية وبصورة خاصة خلال فترة الثمانينات قد دفعها – في ظل تواضع نمو حصيلة صادراتها من العملات الصعبة ، وضعف قدرتها على توفير النقد الأجنبي – إلى إستخدام جانب كبير من إحتياطاتها من الذهب والعملات الصعبة لسداد جانب من خدمات ديونها الخارجية، تلك الإحتياطات التي تعد بمثابة جهاز أمن، يمكن للدولة اللجوء إليه لسد العجز في ميزان مدفوعاتها، حتى لا تضطر إلى خفض سعر صرف عملتها في كل مرة أو تعديل سياستها الإقتصادية والإجتماعية، أواللجوء إلى الإقتراض بشروط صعبة، أو الإذعان للتوصيات التي تمليها المؤسسات المالية الدولية عند لجوئها إلى طلب تسهيلاتها.

---

* السيادة النقدية للدولة تعبر عن حقها في إصدار العملة الوطنية وفرض الرقابة اللازمة لحماية هذا الحق والإستئثار به.

[1] حسين السيد حسين محمد القاضي، مرجع سابق، ص ص.164 .167.

[2] الهاشمي بوجعدار، مرجع سابق، ص ص.196 .197.

فالإحتياطات الدولية لمجموع البلدان النامية (أنظر الجدول رقم 16)، قد إنخفضت من 232.31 مليار دولار عام 1980 إلى 170.82 مليار دولار عام 1986، إلا أنها عادت للتزايد نهاية الثمانينات، لتصل إلى 451.37 مليار دولار عام 1994، ثم إلى 996.90 مليار دولار عام 2002، ويعود ذلك بالأساس إلى عمليات إعادة جدولة ديونها الخارجية والمساعدات المالية، التي تلقتها مجموعة البلدان النامية المدينة خاصة منها المثقلة بالديون، وكذا إلى سياسات التصحيح الهيكلية، التي قامت بها معظم هذه البلدان خلال فترة الثمانينات وبداية التسعينات.

وقد إنعكس ذلك التدهور في الإحتياطات الدولية في عدد الشهور التي تغطيها من الواردات، حيث يلاحظ من الجدول رقم (17) أن عدد الشهور من الواردات التي تغطيها الإحتياطات الدولية في مجموعة من البلدان النامية، قد إنخفضت من 4 أشهر و6 أيام عام 1980 إلى 3 أشهر و12 يوم عام 1986، ثم إلى 3 أشهر و6 أيام عام 1990.

إلا أنه ومنذ بداية التسعينات ، يلاحظ أن هناك تحسنا في عدد الشهور من الواردات التي تغطيها الإحتياطيات الدولية في مجموع البلدان النامية، ويعود ذلك إلى الزيادة التي عرفتها تلك الإحتياطات خلال فترة التسعينات.

الجدول رقم (16): تطور الإحتياطات الدولية للبلدان النامية بحسب المناطق الجغرافية خـــلال الفتـــرة (1980-2002).

الوحدة: مليار دولار

السنوات / البيان	1980	1982	1984	1986	1988	1990
مجموع إحتياطات الدول النامية منها:	232.31	187.69	184.50	170.82	204.07	250.45
إفريقيا جنوب الصحراء	22.95	12.26	09.84	06.92	10.37	15.60
أمريكا اللاتينية والكرايبب	57.38	40.53	48.10	43.95	41.84	58.34
شرق آسيا والباسيفيك	33.85	34.57	38.48	39.18	60.32	86.26
جنوب آسيا	15.32	11.14	11.43	13.08	12.82	08.89
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	82.28	68.87	53.34	43.18	52.69	49.90
أوروبا وآسيا الوسطى	20.53	22.32	23.31	24.51	26.03	31.46
السنوات / البيان	**1992**	**1994**	**1996**	**1998**	**2000**	**2002**
مجموع إحتياطات الدول النامية منها:	310.62	451.37	520.41	610.34	708.17	996.90
إفريقيا جنوب الصحراء	14.20	17.30	19.13	21.71	24.86	37.84
أمريكا اللاتينية والكرايبب	96.40	113.78	126.87	147.13	179.25	164.14
شرق آسيا والباسيفيك	99.27	161.96	197.68	229.79	257.81	426.47
جنوب آسيا	14.52	34.06	43.13	55.28	70.60	85.30
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	54.94	57.87	61.26	69.37	79.48	96.34
أوروبا وآسيا الوسطى	31.29	66.40	72.34	87.06	96.19	186.77

المصدر : من إعداد الباحثة إعتمادا على البيانات الواردة في:

- the world bank, **world debts tables**, external finance for developing countries, 1986,1990, 1996, 2000, 2004.

الجدول رقم (17): تطور عدد الشهور من الواردات التي تغطيها الإحتياطات الدولية في البلدان النامية بحسب المناطق الجغرافية خلال الفترة (1980-2002).

الوحدة: شهور

البيان / السنوات	1980	1982	1984	1986	1988	1990
عدد الشهور لكل الدول النامية منها:	4.2	3.0	3.3	3.4	3.1	3.2
إفريقيا جنوب الصحراء	2.9	1.4	1.9	1.9	1.5	2.0
أمريكا اللاتينية والكرايبب	4.4	4.3	4.1	4.1	3.3	3.9
شرق آسيا والباسيفيك	3.6	3.5	3.5	3.5	3.7	3.9
جنوب آسيا	5.9	4.1	4.3	4.3	3.3	1.9
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	6.4	4.7	4.7	4.7	5.2	4.0
أوروبا وآسيا الوسطى	2.2	1.4	1.5	1.5	1.7	1.6
البيان / السنوات	**1992**	**1994**	**1996**	**1998**	**2000**	**2002**
عدد الشهور لكل الدول النامية منها:	3.3	4.2	4.8	5.1	5.3	5.8
إفريقيا جنوب الصحراء	1.8	2.1	2.2	3.2	2.4	3.6
أمريكا اللاتينية والكرايبب	5.1	5.0	5.1	5.3	5.4	4.2
شرق آسيا والباسيفيك	3.5	4.1	4.1	4.1	4.4	7.7
جنوب آسيا	3.3	6.0	6.2	6.2	6.3	8.2
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	3.9	5.0	5.1	5.3	5.2	6.2
أوروبا وآسيا الوسطى	1.7	3.3	3.2	3.3	3.4	4.7

المصدر : من إعداد الباحثة إعتمادا على البيانات الواردة في:

- the world bank, **world debts tables**, external finance for developing countries, 1986,1990, 1996 , 2000, 2004.

خاتمة الفصل:

تبعا لكل ما ورد ذكره في الفصل الثالث، يكون من غير المنطقي إغفال التأثيرات الخارجية الناتجة عن اللجوء إلى الإستدانة الخارجية، ومالها من تبعات أدت إلى تعريض حرية صانعي السياسة الإقتصادية ومتخذي القرارات الهامة للخطر الشديد، ذلك أن إستفحال أزمة المديونية الخارجية قد نجم عنها ضغوطا خارجية قوية، ظلت تلاحق وبإستمرار حرية القرار الإقتصادي في الدول النامية، وهناك بالفعل من وقع – من هذه البلدان – في دائرة الحصار، ولا زال لحد الآن يدفع ثمن لجوئه ورغبته في موارد التمويل الخارجي دون سابق تخطيط، وهي قضية على درجة كبيرة من الخطورة، لأن وصول بعض الأقطار المدينة إلى هذه الحالة، أدى بها في النهاية إلى التحول عن طريقها الإنمائي والدخول في طريق آخر، حددت معالمه جبهة الدائنين والمؤسسات المالية الدولية التي تقف وراءه.

ومهما يكن من أمر، فلا حاجة لنا بعد ذلك أن نؤكد بعد إمعان الفكر قليلا – فيما إنطوى عليه الفصل السابق – أنه لا جدوى من التأكيد أن الديون الخارجية قد كانت وصفة سريعة، لكل بلد نامي خرج من الإستعمار بهدف واحد، هو محاولة اللحاق بركب التنمية سريعا، وذلك إعتمادا على الموارد الخارجية، التي زادت وعظمت من درجة إندماج الإقتصاديات النامية في الإقتصاديات المتقدمة، هذه الأخيرة التي سارعت في بادئ الأمر إلى تقديم المعونة – خاصة المالية منها– لكل بلد لجأ إليها وطلب منها ذلك، إلا أنها أصبحت وبعد عجز هذه البلدان عن الدفع، بوجه آخر غريب عن سابقه الذي عهدناه آنفا.

وبهذا تفاقمت أزمة المديونية الخارجية للدول النامية يوما بعد يوم، مولدة أخطارا جد وخيمة على الأمن القومي لهذه البلدان، وهو ما عمق من أواصر التبعية والإستقطاب نحو الخارج، الأمر الذي إستدعى الدخول في ثورة حقيقية، من أجل التوصل في النهاية إلى حل يرضي الطرفين (المقرض والمقترض) وهذا ما سيتم تناوله من خلال الفصل التالي.

الفصل الرابع:

البدائل والمقترحات المطروحة لمواجهة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية.

مقدمة الفصل:

إن تفاقم أزمة المديونية الخارجية، وتشابك آثارها ونتائجها على البلدان المدينة والدائنة، وعلى مجمل العلاقات الإقتصادية الدولية، إضافة الى أن الأحداث والأيام قد كشفت لجميع الفرق المعنية إستحالة حل هذه المسألة من قبل فريق واحد بمفرده ولحسابه، دون تعاون وتجاوب بقية الفرق، وأخذ مصالحهم وأوضاعهم بعين الإعتبار، بالإضافة إلى ثبوت إستحالة حلها بالحيل الفنية المصرفية والمالية والإقتصادية، كل ذلك مع ما شكلته مسألة المديونية من خطورة على النظام الإقتصادي العالمي، قد أدى إلى تحول هذه المسألة من قضية إقتصادية فنية بحتة، إلى مسألة سياسية تمس جميع الدول بما فيها الدول الرأسمالية ذاتها، ومن هنا، فقد تعددت وتنوعت الحلول المطروحة، وإختلفت في مضامينها وخلفياتها، وفي النتائج التي يمكن أن تسفر عنها هذه الحلول، وهذا بإختلاف الفرق المعنية وتباين مصالحها.

وإذا كانت المصارف والمؤسسات المالية الدولية لم تستطع، أو بتعبير أدق ليست راغبة وقادرة في أن تقدم وتطرح حلولا ومقترحات معقولة ومقبولة للبلدان النامية المدينة، ذلك أنه من خلال جريها وراء إمتيازاتها ومصالحها، هي غير قادرة على إيجاد حل مقبول حتى لنفسها.

وفي المقابل، طرح بعض القادة والمنظرين الثوريين رأي مفاده، أن الحل الجذري للأزمة هو إلغاء الديون والتصدي الجماعي من قبل الدول النامية المدينة للمشكلة، بل وإقامة الجبهة الموحدة فيها من أجل هذا الحل ، والتصدي لأحد أوجه الإستعمار الجديد نهائيا.

ولكن وفي منتصف المسافة الفاصلة بين هذين البعدين (حلول فنية تصب في صالح الدائنين وديمومة إستغلالهم ونظامهم الإقتصادي الجائر من جهة، وإلغاء الديون وجبهة ثورية من المدينين للقضاء على الإستعمار الجديد من جهة مقابلة)، ظهرت مقترحات ذات طبيعة معتدلة لحل أزمة الديون الخارجية، تدور في إطار ما يسمى " النظام الإقتصادي الدولي الجديد"، الذي دعا إليه **الرئيس الراحل هواري بومدين**، في مؤتمر عدم الإنحياز عام 1974.

ومن أجل إلقاء المزيد من الضوء، على الخطوط العريضة لكل هذه الإتجاهات المطروحة كحلول للأزمة، نحاول في هذه الفصل إستعراضها بإيجاز من خلال ثلاث مباحث هي كالتالي:

المبحث الأول: المقترحات المقدمة من الدول الرأسمالية المتقدمة الدائنة.

المبحث الثاني: المقترحات المقدمة من الدول النامية المدينة.

المبحث الثالث: الوسائل المستحدثة في إعادة هيكلة الديون الخارجية.

المبحث الأول: المقترحات المقدمة من الدول الرأسمالية المتقدمة الدائنة.

تصاعد القلق في الأوساط المالية الغربية (خصوصا الأمريكية منها) بالنظر لتزايد حجم القروض الممنوحة للدول النامية، فقد قدمت المصارف التجارية الأمريكية نهاية السبعينات، نصف الديون المعلنة لتلك الدول، كما أوضح بعض خبراء المال، أن ذلك يعد مؤشرا خطيرا يهدد ثبات النظام المصرفي الأمريكي والدولي، سيما وأن العديد من هذه المصارف، قد تعرضت بالفعل إلى مشاكل مالية جراء تعثر العديد من الدول المدينة، في دفع أعباء ديونها المستحقة، ومطالبتها المتكررة بإعادة جدولة هذه الديون، فأزدادت بذلك نسبة الديون المشكوك في تحصيلها، وبهذا ظهرت العديد من المقترحات والمبادرات لحل معضلة المديونية الخارجية للدول النامية، وهو ما سنتناوله تباعا، مع التركيز على تلك المقترحات التي تتوافق وإستراتيجية الدول الدائنة، ومن خلالها المؤسسات المالية الدولية، مع ترتيب هذه المقترحات كرونولوجيا وليس بحسب الجهة المقدمة لها.

المطلب الأول: خطة بيكر.

"قدم وزير الخزانة الأمريكية "جيمس بيكر"، في الإجتماع السنوي المشترك لصندوق النقد والبنك العالميين شهر أكتوبر سنة 1985، وفي سيول (عاصمة كوريا الجنوبية) مبادرة صممت أساسا للدول النامية المثقلة بالديون التجارية والبالغ عددها آنذاك 15 بلدا"[1]، وقد سميت هذه المبادرة بإسمه، وكان المبدأ الأساسي لها، أن القدرة على السداد والعودة إلى التنمية الإقتصادية والنمو السليم في البلدان النامية المدينة، لا يمكن تحقيقها من خلال سياسة التقشف، والضغط على الطلب الكلي والواردات التي يقترحها صندوق النقد الدولي، والتي كانت نتائجها سلبية على الناحية الإجتماعية وحتى السياسية، بل يمكن ذلك بتطبيق برامج تصحيح هيكلية مرفوقة بتقديم نقود جديدة، على أن يلعب البنك العالمي والبنوك الأخرى دورا هاما في تقديم تلك النقود، وقد حدد بيكر في هذه الخطة ثلاث نقاط كحل لأزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية تتمثل فيما يلي:[2]

- ضرورة تبني الدول النامية برامجا لتسوية وضعها الإقتصادي وتوجيهها نحو النمو؛
- يجب على المؤسسات المالية، وبصفة خاصة البنوك التجارية زيادة حجم قروضها الموجهة لـــ 15 بلدا* من البلدان الأكثر إستدانة في العالم، ومنحها 20 مليار دولار على مدى ثلاث سنوات (1986- 1988)؛

---

* هذه الدول هي: البرازيل، المكسيك، الأرجنتين، فنزويلا، الشيلي، البيرو، كولومبيا، الإكوادور، الأورغواي، بوليفيا، الفلبين، نيجيريا، ساحل العاج، المغرب ويوغوسلافيا، أنظر في ذلك: حسين السيد حسين محمد القاضي، مرجع سابق، ص.272.

[1] عرفان تقي الحسني، **التمويل الدولي**، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999، ص.88.

[2] Arezki Ighemat, op.cit, p.116.

- يتعين على المؤسسات المالية الدولية، سيما البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، وكذا الصناديق الإقليمية للتنمية أن توجه قروضها ومساعداتها لصالح البلدان المدينة، وذلك بمنحها 9 مليار دولار خلال الفترة (1986– 1988).

أولا: موقف الدائنين من خطة بيكر (الدول، البنوك التجارية ومؤسسات التمويل الدولية)[1].

رحب الدائنون بخطة بيكر، لأنها تستهدف زيادة قدرة الدول المدينة على خدمة ديونها الخارجية، وعودة تدفق الفوائد المستحقة على ديون العالم النامي للبنوك التجارية، بما يضمن إستقرار الأوضاع المصرفية الدولية، كما جاءت هذه الخطة لتوفر العديد من المزايا للدول الرأسمالية المتقدمة، من أهمها حل مشكلة محدودية فرص الإستثمار داخل هذه الدول، إضافة إلى زيادة صادرات الدول الرأسمالية المتقدمة إلى الدول المدينة، نتيجة لإتباع هذه الأخيرة سياسة حرية التجارة الخارجية.

وقد كانت إستجابة صندوق النقد الدولي لخطة بيكر سريعة، ففي أوت 1986، أنشأ تسهيلا جديدا سمي بتسهيل التصحيح الهيكلي (facilité d'ajustement structurel)، وقام نظير ذلك بتخصيص مبلغ 2.7 مليار دولار من حقوق السحب الخاصة كقروض طويلة الأجل، تمنح للبلدان الأكثر مديونية والأشد فقرا، وتصل مدتها إلى 10 سنوات بمعدل فائدة منخفض قدره 0.5% سنويا، وذلك لمساعدتها على القيام بالإصلاحات الهيكلية الضرورية، وفي ديسمبر 1987، أنشأ صندوق النقد الدولي ما يسمى بتسهيل التصحيح الهيكلي المعزز* (facilité d'ajustement structrel renforcé)، وخصصت له ميزانية بقيمة 6 مليار دولار من حقوق السحب الخاصة، لمساعدة البلدان الأكثر مديونية على الجهود التي تبذلها من أجل التنمية، ومواجهة العجز الحاصل في ميزان مدفوعاتها، أما بالنسبة للبنك العالمي والذي كان يقتصر تمويله على المشاريع فقط إلى غاية 1980، فقد زاد في حدة موارده المقدمة إلى البلدان النامية في إطار تمويل برامج التصحيح الهيكلي.

وبالرغم من تأكيد خطة بيكر على أهمية الدور الذي تلعبه البنوك التجارية في إستراتيجة المديونية، من خلال زيادة إقراضها الصافي للبلدان المثقلة بالديون إلى مستوى 20 مليار دولار، إلا أن مساهمتها كانت ضعيفة جدا، حيث لم يتجاوز إقراضها الصافي الذي قدمته للبلدان المثقلة بالديون خلال الفترة (1986–1988) مقدار 6.2 مليار دولار[2]، أما الأرقام الصادرة عن الدول المدينة، فتشير إلى أن البنوك التجارية لم تقدم سوى 0.4 مليار دولار كإقراض طويل الأجل، وذلك خلال ذات الفترة[3].

---

* يقدم صندوق النقد الدولي التسهيل التمويلي للتصحيح الهيكلي والتسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي للبلدان الأشد فقرا، والتي تلتزم بتنفيذ برامج تصحيح الإختلالات الهيكلية ، بغية تحسين وضعية ميزان المدفوعات، والفارق الأساسي بينهما يكمن في إستخدام الموارد وحجمها وأسلوب المتابعة .

[1] حسين السيد حسين محمد القاضي، مرجع سابق، ص.272.

[2] F.M.I, **Finances et développement**, septembre 1989, p.14.

[3] Ibid, p.13.

ثانيا: موقف الدول المدينة من خطة بيكر.

لم ترحب مجمل الدول المدينة بهذه الخطة، حيث أكدت على عدم موافقتها على تنفيذ الإصلاحات الإقتصادية التي يطلبها صندوق النقد الدولي، والتي تعتبرها الخطة شرطا ضروريا للإستفادة من القروض الجديدة، وقد كان هذا الرفض لإرتفاع التكلفة الإجتماعية والسياسية، وهو ما أكدته المكسيك عام 1986، أثناء مباحثاتها مع اللجنة المشتركة والمكونة من 13 بنكا تجاريا، لبحث أزمة ديونها الخارجية، حيث أنها قد إتبعت سياسات الإصلاح الإقتصادي التي طالبت بها خطة بيكر، ولكن لم يعد لديها أي إمكانيات جديدة للتقشف أو شد الأحزمة[1].

ثالثا: تقييم خطة بيكر.

على الرغم من أن هذه الخطة تؤكد بأن الحل الوحيد لأزمة المديونية الخارجية، هو إعادة النمو الإقتصادي، إلا أنها لم تكن فعلا لتسهل عملية الحصول على الأموال الضرورية، فهذه الخطة سطحية تسمح للبنوك بتحقيق أرباح على حساب الدول المدينة، ولهذا فقد تعرضت للعديد من الإنتقادات من بينها:[2]

- إن تنفيذ هذه الخطة يعطي الشرعية لتدخل المؤسسات المالية الدولية، في الشؤون الإقتصادية والسياسات التنموية للدول النامية، وهو ما يعني الإنتقاص من سيادتها الداخلية؛
- إن الإحتياجات التمويلية الضخمة للدول النامية في مجملها تتجاوز وبكثير إمكانيات خطة بيكر؛
- يلاحظ على هذه الخطة، أنها تركز بالأساس على الدول التي تشكل ديونها التجارية النسبة الغالبة على إجمالي مديونيتها، لهذا لم تشمل هذه الخطة العديد من الدول الإفريقية والآسياوية، بل شملت معظم دول أمريكا اللاتينية التي تدين للبنوك التجارية بأكثر مما تدين للحكومات الأجنبية؛
- لقد حملت هذه الخطة في طياتها تدعيما لسياسات التمويل الإجباري، إعادة الجدولة وتشجيع الإستثمار الخاص، وكلها تهدف إلى حماية مصالح الدول الغربية الدائنة.

ويضاف إلى ما سبق، أن الهدف الأساسي من هذه الخطة في تلك الفترة، هو إعادة التوازن للميزان التجاري الأمريكي، الذي عانى من عجز كبير بسبب تراجع طلب دول أمريكا اللاتينية على السلع والخدمات الأمريكية، والناجم عن تأثير أزمة المديونية الخارجية التي تعيشها تلك الدول آنذاك، فعلى سبيل المثال، كانت المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في المكسيك، هي الدافع لمنحها 14 مليار دولار كقروض جديدة عام 1987، وبمعدل فائدة سنوي أقل من 1%، وإعادة جدولة

---

[1] حسين السيد حسين محمد القاضي، مرجع سابق، ص.272.

[2] نفس المرجع السابق، ص.275.

نصف ديونها الخاصة طويلة الأجل، بعد موافقة صندوق النقد الدولي على سياسة التصحيح التي تطبقها[1].

وإنطلاقا مما سبق، فقد فشلت مبادرة بيكر في تقديم علاج لأزمة المديونية الخارجية للدول النامية، لأنها حملت في طياتها أسباب فشلها، فلم تكن سوى نداء لمنح الدول النامية قروضا إضافية، وبالتالي تكريس التبعية من جديد.

المطلب الثاني: خطة بيل برادلي[2].

بناءا على الإنتقادات والفشل الذي مني به مشروع بيكر، تنبه السيناتور "بيل برادلي" إلى ضرورة تخفيف أعباء المديونية الخارجية عن الدول النامية، ولذلك تقدم بمقترحات لمواجهتها من بينها:

- ضرورة تخفيف أعباء مديونية الدول النامية والدعوة إلى خفض أسعار الفائدة، وشطب نسبة من هذه الديون قدرها 3% من حجم الدين الأصلي؛
- قيام الدول الصناعية بتقديم 30 مليار دولار سنويا كقروض جديدة للدول المدينة؛
- إلتزام الدول المدينة برفع القيود المفروضة على الإستثمار الأجنبي المباشر، تحرير التجارة الخارجية وتخفيض الدعم الحكومي.

وبالرغم من أن مشروع برادلي إحتوى على بعض العناصر الإيجابية، متلافيا بذلك بعض أوجه القصور في مشروع بيكر، والمتمثلة في إقتصاره على عدد محدود من الدول النامية (15 دولة فقط) ذلك أن مشروع برادلي لم يشترط هذا العدد، كما جاء في ثناياه الدعوة إلى خفض أسعار الفائدة، وشطب أو إلغاء جزء من مديونية الدول النامية، غير أن هذا المشروع ظل عاجزا عن إدراك طبيعة ومغزى الأزمة التي تعاني منها الدول المدينة، فقد إشترط بالضرورة تنفيذ توصيات صندوق النقد الدولي، وهي التي أكدت الأحداث والوقائع فشلها في معظم الدول التي طبقتها، وأدت إلى نتائج عكس ما كان مرجوا منها.

ومما سبق ذكره، نخلص إلى أن كلا من مشروع بيكر وبرادلي يدور في فلك واحد مع المؤسسات المالية الدولية، وينظر بالتالي إلى أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، على أنها مجرد أزمة دورية مؤقتة، وليست أزمة هيكلية، لها علاقة بطبيعة التطورات الإقتصادية التي شهدتها الأقطار المدينة والنظام الدولي ككل، وقد كان من الطبيعي أن تنتهي تلك المرحلة بتعميق الأزمة، بدلا من تخفيف حدتها، وكمحصلة عن ذلك تضخم الحجم الإجمالي للمديونية الخارجية للدول النامية، وحدث

---

[1] Pascal Arnaud, op.cit, p p.111.112.

[2] حسين السيد حسين محمد القاضي، مرجع سابق، ص.272.

إنخفاض حقيقي في حجم تدفق رؤوس الأموال إلى الدول المدينة ، مقارنة بما يخرج منها من أموال سدادا للديون الخارجية وخدماتها، وقد تزامن هذا مع تصاعد الحرب التجارية بين الدول الصناعية وإغلاق أسواقها أمام صادرات الدول النامية.

المطلب الثالث: خطة ميازاوا.

قدم وزير المالية الياباني "كيتي ميزاوا" عام 1987، خطة بشأن تخفيف أعباء المديونية الخارجية للبلدان النامية، تقوم على ثلاث عناصر هي كالتالي:[1]

- تحول البلدان النامية المدينة جزءا من ديونها الخارجية إلى سندات بضمان أصل الدين، عن طريق حق إمتياز على إحتياطات صرفها، وعوائد التصرف في الأصول التي تملكها السلطات العامة فيها؛
- تقوم البلدان النامية المدينة من جهة أخرى بإعادة جدولة ما تبقى من الدين، بفترات سماح تصل إلى 5 سنوات، وذلك لتخفيض مدفوعات الفائدة أو إيقافها أو حتى الإعفاء عنها، وأولها مستحقات اليابان؛
- تزيد المؤسسات المالية الثنائية والمتعددة الأطراف إقراضها للبلدان التي تنفذ الخطوتين أعلاه، مع ضرورة الإعتماد على برامج إصلاح إقتصادي تحت رعاية الصندوق والبنك الدوليين.

وإضافة إلى ذلك، أعلن "بنك اليابان للصادرات والواردات" عن تقديم قروض غير مشروطة لمساعدة الدول النامية، وبأسعار فائدة تقل عن الأسعار العالمية، بشرط أن يضمن صندوق النقد الدولي القروض الجديدة، كما أعلنت الحكومة اليابانية تخصيص مبلغ 50 مليون دولار للمساعدات الخارجية الخاصة بالدول النامية، وإعفاء الدول الفقيرة من سداد ديونها المستحقة لليابان[2].

وبالنظر لكل ما سبق، تعد هذه الخطوة هامة ويجب الإشادة بها والثناء عليها، لأن تجارب بعض الدول النامية المدينة التي طبقت هذه الخطة، تفيد أن بعض الدول المتقدمة قد تنازلت فعلا عن ديونها لأقل الدول المدينة دخلا.

المطلب الرابع: إتفاق تورنتو.

قامت الدول الصناعية السبعة* التي إجتمعت في تورنتو في جوان 1988 وبمبادرة فرنسية، بتقديم مقترحات محدثة في مجال إعادة تنظيم الديون العامة للبلدان ضعيفة الدخل، وجرى تركيزها وتبنيها رسميا في الإجتماع السنوي للبنك وصندوق النقد الدوليين المنعقد في سبتمبر 1988[3].

---

* الدول الصناعية السبع هي: كندا، فرنسا، إيطاليا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا وإنجلترا.

[1] عرفان تقي الحسني، مرجع سابق، ص ص.90 .91.

[2] حسين السيد حسين محمد القاضي، مرجع سابق، ص.287.

[3] J.C.berthélemy, op.cit, p.110.

وقد كانت تلك القمة تحمل آمالا كبيرة لمواجهة الأزمة، بشأن صدور قرارات إيجابية لحل مشكلة الديون الخارجية، على الأقل بالنسبة للدول الأشد فقرا، حيث أعلن وزير الخارجية الأمريكي آنذاك جيمس بيكر أن "هذه القمة لابد أن تتوصل إلى حل لمشكلة الديون الخارجية للدول الأكثر فقرا"، كما أعلنت رئيسة الحكومة البريطانية آنذاك مارجريت تاتشر " أنها تحمل خطة لتخفيض أسعار الفائدة "، أما عن الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران، فقد أعلن عن "خطة تتضمن الإلغاء التام لديون الدول الأشد فقرا".

وعن البدائل التي طرحت في تلك القمة، فقد كانت تتضمن ثلاث خيارات، يمكن للدائنين التفضيل فيما بينها ومنح إحداها للدول النامية المدينة، وهي كالتالي:[1]

- **الخيار الأول:** يتوافق مع وجهة النظر المدعومة من فرنسا، ويقوم على إلغاء ثلث الديون العامة بلا قيد أو شرط، وإعادة جدولة الباقي في نادي باريس حسب الشروط العادية، وعلى فترة 14 سنة، مع مرحلة إمهال من ثماني (8) سنوات.
- **الخيار الثاني:** تفضله الولايات المتحدة الأمريكية، ويقوم على تمديد مرحلة السداد لـــ 25 سنة بدلا من 14 سنة، مع مرحلة إمهال من 14 سنة، وينطوي هذا الحل على تمديد الدفعات مع إستثمار للفوائد.
- **الخيار الثالث:** تدعمه بريطانيا وألمانيا، ويدخل تخفيضا لمعدلات الفائدة على الديون العامة، لتصل إلى 3.5% أو إلى نصف المعدل الأصلي، إذا كان هذا المعدل أقل من 7%.

وقد إنتهت قمة تورنتو إلى وضع عدد من الشروط، التي يجب توافرها في الدولة المدينة حتى تستفيد من الخيارات المطروحة، وهي كالتالي:[2]

1. إنتماء الدولة المعنية بالإتفاق إلى الدول الأكثر فقرا، وقد وضعت هذه القمة لذلك معيارا جزافيا وهو ألا يزيد نصيب الفرد فيها من الدخل القومي السنوي على 425 دولار.
2. أن تستهلك خدمة الدين 30% من صادرات الدولة المعنية.
3. أن تلتزم الدولة بالإصلاحات الإقتصادية التي يقررها صندوق النقد الدولي.

وعلى الرغم من تلك البدائل المطروحة والمقرونة بالشروط السابق ذكرها، إلا أنها لم تقدم جديدا، بسبب ضعفها وعدم كفاية أي منها لحل الأزمة، فالتنازل عن بعض الفوائد لا يفيد كثيرا مع تراكم هذه الأخيرة والإرتفاع المستمر في أسعارها، كما أن مد فترة السماح ليس هو الحل الأمثل طالما أنه مرتبط بدفع فوائد عن تلك الفترات، ضف إلى ذلك أن الخيار الثالث والمتعلق بشطب أو إلغاء جزء من الديون الخارجية، يعتبر متروكا لإختيار الدول الدائنة، هذه الأخيرة التي لا تعط ذلك الخيار، إلا للدول التي ترتبط معها بمصالح إقتصادية أو سياسية، حتى وإن لم تكن من الدول الأشد فقرا.

---

[1] Ibid, p.111.

[2] حسين السيد حسين محمد القاضي، مرجع سابق، ص.287.

وهكذا، فإن هذه الإجراءات تبدو في ظاهرها، أنها عمل خيري تنازلت بموجبه الدول المصنعة عن حقوقها، إلا أن الجوهر يثبت خلاف ذلك، إذ أن الغاية من ورائه ضرب الإنسجام الذي بدأت ملامحه تبرز في التجمعات التي بدأت الدول النامية تسعى من ورائها إلى مواجهة الدول المصنعة، ومن ثم فقد طبقت مقولة "فرق تسد"، وبالفعل وبفضل هذه الإجراءات إنفجرت مساعي مجموعة الـ77، عدم الإنحياز، وغيرهما من قمم الدول النامية التي عملت على طرح المشكلة ذاتها.

المطلب الخامس: إقتراح فرانسوا ميتران[1].

إقترح الرئيس السابق فرانسوا ميتران في جوان 1988، خطة تقوم على تأسيس صندوق داخل صندوق النقد الدولي خاص بالدول المدينة المتوسطة الدخل، حيث يتولى ضمان دفع الفائدة المستحقة على بعض القروض التجارية، التي حولت سابقا إلى سندات مضمونة من قبل الصندوق، شريطة أن توافق الجهات الدائنة على إجراء خصومات كبيرة على قيمة مستحقاتها وتخفيض معدلات الفائدة، ويرافق ذلك برنامجا للإصلاح الإقتصادي برعاية صندوق النقد والبنك الدوليين، ولتمويل هذا الصندوق المقترح، فهنا يمكن أن تتنحى الدول الدائنة نصيبها من الإصدارات الجديدة لحقوق السحب الخاصة بغية إمكانية إستخدامها لصالح الدول المدينة.

وبالنسبة للدول الأقل دخلا، فقد إقترح لحل ديونها الخارجية إعفاء ثلث تلك الديون المستحقة وإعادة جدولة الباقي، علاوة على ذلك، فقد قرر إطالة أجل إستحقاق الديون، مع توحيدها بأسعار السوق ولمدة أقصاها 25 عاما، إضافة إلى التوحيد بأسعار فائدة أقل، بشرط أن تنخفض هذه الأسعار بأقل من النصف ولفترة سداد أقصاها 15 عاما.

وقد جاء تأكيد هذا الإعلان من جانب الرئيس الفرنسي في إجتماع الدول الناطقة بالفرنسية، الذي عقد في "داكار" بالسينغال في ماي 1989، حيث أشار إلى شطب الديون المستحقة لفرنسا على 35 دولة الأفقر في العالم، أي إلغاء ما قيمته 16 مليار فرنك فرنسي، بما يعادل 2.35 مليار دولار[2].

ويجب الإشادة في هذا المجال بمثل هذا العمل الفردي من جانب الحكومة الفرنسية، حتى وإن كانت الدول المستفيدة من هذا الإلغاء كلها ناطقة بالفرنسية (بما يوحي بخدمة الأهداف الفرنسية)، إلا أنها من أكثر دول العالم فقرا.

---

[1] عرفان تقي الحسني، مرجع سابق، ص ص.91 .92.

[2] حسين السيد حسين محمد القاضي، مرجع سابق، ص. 285 .

المطلب السادس: المبادرة السوفياتية.

بناءا على ما تقدم به الرئيس الفرنسي السابق فرانسوا ميتران، جاءت الإستجابة السوفياتية سريعة، حيث إقترح الزعيم السوفياتي السابق "جورباتشوف" أن حل مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية، يتطلب عددا من الإجراءات الموضوعية التالية، من أهمها:[1]

1. تقليل حجم الديون المصرفية المستحقة للبنوك التجارية.
2. بالنسبة للديون الرسمية، يراعى في سدادها مؤشرات التنمية الإقتصادية في كل دولة على حدى، وأن يكون ذلك على أجل طويل.
3. إنشاء مؤسسة دولية متخصصة في شراء مديونية الدول النامية بنسبة خصم معينة.
4. بالنسبة للديون المستحقة على الدول الأشد فقرا، يجب تسديدها على آجال زمنية طويلة تصل إلى ما يقارب 100 سنة.
5. أن تكون كافة الحلول المطروحة لحل مشكلة المديونية الخارجية تحت إشراف ورعاية الأمم المتحدة بإعتبارها الهيئة الدولية التي تضم كلا من الدول الدائنة المتقدمة والدول المدينة الفقيرة.

وما يلاحظ على هذه المقترحات، أنها ليست كافية لعلاج مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية، حيث أنها لا ترق إلى مستوى المبادرة الفرنسية.

المطلب السابع: خطة برادي.

في محاولة منها لإستخلاص العبر من الفشل النسبي لخطة بيكر، ذهبت مبادرة برادي المقدمة في مارس 1989، من قبل كاتب الدولة الأمريكي "نيكولاس برادي" إلى ما هو أبعد في مجال إعادة تنظيم الديون، وقد حاولت هذه المبادرة – التي تلت المقترحات الفرنسية واليابانية – إقامة الوسائل التي تتيح للمصارف تلبية حاجات التمويل للبلدان النامية، دون أن تزيد المخاطر جراء ذلك[2]، حيث يعتمد فحوى هذه المبادرة على الآتي:[3]

[1] نفس المرجع السابق، ص.286.

[2] J.C.berthélemy, op.cit , p.118.

[3] د. حسين السيد حسين محمد القاضي، مرجع سابق، ص ص.278 .279.

1. إعطاء الدول المدينة فترة سماح من تسديد مدفوعات خدمة الديون لمدة ثلاث سنوات.
2. إجراء تخفيض للديون الخاصة (التجارية) لـ 31 دولة* ذات المديونية الثقيلة، بنسبة 20% من إجمالي المستحق عليها والبالغ 340 مليار دولار، على أن يتم هذا الإجراء في غضون ثلاث سنوات أيضا.
3. يتم هذا التخفيض خلال ثلاث سنوات عن طريق دخول البنوك التجارية في مفاوضات مباشرة مع الدول المدينة، على أن تستخدم الموارد المالية المتاحة لصندوق النقد والبنك الدوليين، لضمان سداد خدمة الديون على المبالغ المتبقية، وكذا لضمان عملية تحويل بعض هذه الديون إلى سندات حكومية.
4. لكي تستفيد الدول المدينة من هذا التخفيض، عليها أن تتبنى برامج الإصلاح الإقتصادي وتتعهد بتنفيذها، كما أن عليها أن تتخذ إجراءاتا تضمن عودة رؤوس الأموال الهاربة إلى الخارج.

وقد إقترح برادي ضمن خطته هذه عقد قمة سنوية حول مشاكل التجارة والمديونية، يرأسها البنك الدولي، بحيث يمكن للدولة المدينة التي إلتزمت بتطبيق برامج تصحيح هيكلية ملائمة، أن تستفيد من تخفيض قدره 30% من معدلات الفائدة خلال فترة (03) سنوات على مجموع الديون التجارية والثنائية الرسمية، كما تستفيد أيضا من تخفيض نسبته 03% في السنة من أصل الدين لفترة ثلاث سنوات[1].

وقد إستخدمت المكسيك كنموذج لإختبار هذه الإستراتيجية الرائدة لمعالجة المديونية الخارجية للدول النامية، إلا أنه ورغم كل هذه الإجراءات، تبين أن تكاليف خدمة الدين للمكسيك لم تنخفض إلا بشكل طفيف، حيث أن جزءا من الأرباح المحققة سوف تمتص بواسطة الإلتزامات الجديدة تجاه الدائنين[2].

وفي نهاية إستعراضنا لفحوى هذه الخطة، لابد من ذكر أنها حملت في طياتها بعض العيوب التي نلخصها في النقاط التالية:[3]

---

* **الدول الـ31** ذات المديونية الثقيلة المعنية بمقترح برادي هي:
  - 14 دولة تضمنتها خطة بيكر وهي: الأرجنتين، بوليفيا، البرازيل، ساحل العاج، الإكوادور، المغرب، المكسيك، نيجيريا، البيرو، الفلبين، فنزويلا، يوغوسلافيا والشيلي.
  - ثماني دول أخرى من أمريكا اللاتينية هي: كوستاريكا، جيانا، الهندوراس، جمايكا، نيكاراغوا، بنما، سان دومينغو، ترنتي.
  - سبع دول إفريقية ناطقة باللغة الإنجليزية.
  - دولتان من شرق أوروبا هما: رومانيا وبولندا.

[1] Arezki Ighemat, op-cit, p.121.

[2] **الهادي خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، دار هومة للنشر، الجزائر، 1996، ص ص.167 .169.

[3] **حسين السيد حسين محمد القاضي**، مرجع سابق، ص ص.279 .280.

- رغم المزايا التي تقدمها مقترحات برادي في تخفيض حجم الديون الخارجية للدول النامية بنسبة 20%، إلا أن ذلك مرتبط بإجراء الدول المدينة لسياسات الإصلاح الإقتصادي التي أثبتت فشلها في كثير من الدول؛
- أعلنت دول أمريكا اللاتينية أن النسبة المقترح إلغاؤها ليست بالكافية، حيث يجب ألا تقل عن 50% من إجمالي الدين المستحق؛
- إن هذه المقترحات تتطلب تمويلا إضافيا يصل إلى 30 مليار دولار سنويا، الأمر الذي يستلزم زيادة التدفق المالي من جانب البنوك التجارية، وهي تخشى من هذه الزيادة لعدم تأكدها من إسترداد الديون القديمة؛
- عبرت تلك المقترحات عن وجهة نظر الدول الدائنة نحو إمكانية تخفيض حجم الدين، دون النظر إلى المتطلبات الحقيقية لإنتشال الدول المدينة من بحر الديون الخارجية؛
- تعتمد خطة برادي أساسا على البنوك التجارية في تخفيض حجم ديون الدول النامية، وهو أمر ثبت فشله، حيث لم تتقبل هذه البنوك فكرة الإستغناء عن بعض الديون المستحقة على الأطراف المدينة، فيما عدا قيام بعضها في الولايات المتحدة الأمريكية، بإسقاط بعض الديون المستحقة على دول أمريكا اللاتينية، الأمر الذي يخدم المصالح الأمريكية.

وتشير الدراسات فيما يخص هذه النقطة الأخيرة (قيام البنوك التجارية بتخفيض نسبة من الديون الخارجية للدول النامية)، إلى أنه وإلى غاية 1992، قد أمكن تخفيض حوالي 37.8 مليار دولار، وهو ما يمثل 53% فقط من الديون الخارجية، التي أعيدت هيكلتها في إطار عمليات التخفيض، وهذا ما يخص 9 بلدان فقط من ضمن 31 بلدا مثقلا بالديون شملتها الخطة، والجدول أدناه يوضح لنا ذلك.

الجدول رقم (18): عمليات تخفيض ديون البنوك التجارية وخدماتها خلال الفترة (1988-1991).

الوحدة: مليار دولار

الـــدول	الديون التي أعيدت هيكلتها في إطار عمليات التخفيض* (1)	إجمالي تخفيض الديون وخدماتها (2)	إجمالي تخفيض الديون وخدماتها كنسبة من الديون التي أعيدت هيكلتها (3)=(2)/(1)	تكلفة التخفيض**
الشيلي (88-89)	0.44	4.40	100	0.24
المكسيك (88-90)	51.90	22.20	42	7.60
كوستاريكا (1990)	1.45	1.13	77	0.19
الموزمبيق (1991)	0.12	0.12	100	0.01
النيجر (1991)	0.11	0.11	100	0.20
نيجيريا (1991)	5.81	4.40	75	1.70
الفلبين (89-91)	5.80	3.70	63	1.80
الأورغواي (1991)	1.60	0.88	55	0.46
فنزويلا (1990)	19.70	6.04	30	2.58
المـــجـــموع	**86.93**	**42.98**	**48**	**14.78**
(خطة برادي) (1992-1989)	**70.3**	**37.8**	**53**	-

* **لا تتضمن** الفوائد المستحقة عن فترات سابقة.

** **التكلفة في** وقت إتمام العملية، وتتضمن ضمانات أصل الدين والفوائد، تكاليف الإستيراد، وبالنسبة لفنزويلا تتضمن الموارد المستخدمة لتقديم **ضمانات** موازنة بالنسبة للسندات المصدرة قبل 1990، ولا تتضمن المدفوعات النقدية المتصلة بالفوائد المستحقة عن فترات ماضية.

المصدر: مجلة التمويل والتنمية، العدد الرابع ، ديسمبر 1992، ص.14.

من هنا يمكن القول، أن الهدف الذي حددته خطة برادي، والمتمثل في خفض ديون البنوك **التجارية** لـــ 31 بلدا مثقلا بالديون، وذلك خلال الفترة (1989-1991) قد كان بعيد المنال، إذ لم **تتمكن** البنوك التجارية خلال تلك الفترة من خفض الديون الخارجية سوى بمبلغ 37.8 مليار دولار **وذلك** لـــ 9 دول فقط ، كانت معظمها من دول أمريكا اللاتينية.

هذا ولا ننس أن البلدان النامية المدينة التي تستفيد ولو جزئيا من هذه الخطة هي التي تشكل ديونها الخاصة النصيب الأكبر من إجمالي ديونها الخارجية، كما هو الحال بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية، أما الدول التي تشكل ديونها الخاصة نسبة ضئيلة من إجمالي ديونها الخارجية – كما هو الشأن بالنسبة للمغرب، الذي لا تتجاوز ديونه الخاصة نسبة 17% من إجمالي ديونه الخارجية– فلن تستفيد من تخفيض كبير في مديونيتها الخارجية، ومن ثم، فإنه ومهما تكن نسبة التخفيض في الديون الخاصة لهذه الدول، فلن تكون قادرة على تخفيف العبء الثقيل لمديونيتها الخارجية، الأمر الذي يشكل عائقا كبيرا أمام الجهود التي تبذلها بشأن تصحيح أوضاعها الإقتصادية، من أجل إستعادة نموها وقدرتها على سداد ديونها الخارجية[1].

والسؤال الذي يجدر بنا طرحه الآن هو: هل إستمرت البنوك التجارية في تخفيض ديونها تجاه البلدان النامية المثقلة بالديون والتي شملتها خطة برادي؟

تشير الدراسات إلى أن عمليات تخفيض ديون البنوك التجارية قد شهدت تزايدا منذ بداية سنة 1992، لتشمل عددا آخر من الدول المثقلة بالديون التي شملتها خطة برادي، إلا أن مبالغ التخفيض لا تزال دون المستوى اللازم، إذ لم تزد عن 24 مليار دولار، وذلك خلال الفترة (1992–1995)، ولم تشمل عمليات التخفيض سوى 13 بلدا مثقلا بالديون، كما هو واضح من الجدول رقم (19).

ومهما يكن من أمر، فعلى الرغم من بعض النتائج الإيجابية الجزئية، التي تحققت بفضل تطبيق خطة برادي، حيث أمكن تخفيف عبء الدين الخارجي لبعض البلدان النامية التي شملتها الخطة، وإستعادة نشاطها الإقتصادي من خلال تطبيقها لبرامج التصحيح الهيكلي، فإن مشاكل المديونية الخارجية، لا تزال تهدد الوضعية الإقتصادية والإجتماعية لعدد كبير من البلدان النامية، الأمر الذي شكل عائقا كبيرا أمام قيام هذه البلدان بأي محاولة جادة للتنمية.

[1] الهاشمي بوجعدار، مرجع سابق، ص.212.

الجدول رقم (19): عمليات تخفيض ديون البنوك التجارية وخدماتها خلال الفترة (1992-1995).

الوحدة: مليار دولار

الـــدول	الديون التي أعيدت هيكلتها في إطار عمليات التخفيض(1)	إجمالي تخفيض الديون وخدماتها (2)	إجمالي تخفيض الديون وخدماتها كنسبة من الديون التي أعيدت هيكلتها (3)=(2)/(1)	تكلفة التخفيض (4)
الأرجنتين (بداية 1992)	19.40	9.38	48	3.60
الأردن (1993)	0.73	0.13	42	0.118
الإكوادور (1994)	4.52	2.60	57	0.583
ألبانيا (1995)	0.38	0.38	100	0.100
أوغندا (1993)	0.15	0.15	55	0.018
بولغاريا (1993)	6.18	3.52	57	0.652
بولونيا (1994)	9.99	6.33	63	1.933
جمهورية الدومينكان (1993)	0.77	0.51	65	0.139
زامبيا (1994)	0.20	0.20	100	0.022
ساوتومي وبرانيسيبي(1994)	0.01	0.01	100	0.001
سيراليون (1995)	0.14	0.14	100	0.022
غانا (1993)	0.07	0.07	100	0.010
بوليفيا (1993)	0.17	0.17	100	0.026
المـــجـــموع	**42.71**	**23.77**	**55.6**	**7.224**

المصدر: الهاشمي بوجعدار، مرجع سابق، ص.212.

وعليه فإن الحلول المقترحة عامة تحمل في طياتها الفلسفة، التي تعتمد على الهيمنة كأداة لإخضاع هذه الدول، كما تميل إلى زيادة المديونية الخارجية للدول النامية على المدى الطويل، ذلك أن المدفوعات في الغالب الأعم ممولة بقروض جديدة.

وهكذا، فإن تضاعف المديونية الخارجية للدول النامية نتج عنه تدهور كبير في شروط التجارة الدولية، بما يعمل على إبقاء هذه الدول في وضع لا يمكنها بأي حال من الأحوال تجاوزه، كما أن تدفق رؤوس الأموال يشكل حلقة مفرغة لعرضها والطلب عليها، إذ تدخل هذه التدفقات كإحدى العناصر الأساسية، في تحديد مكانة هذه الدول في تقسيم العمل والتخصص الدوليين، والتي من شأنها أن تكرس إندماجها في السوق الرأسمالية العالمية.

المبحث الثاني: المقترحات المقدمة من الدول النامية المدينة.

إيمانا منها بضخامة وحدة أزمة المديونية الخارجية وآثارها المدمرة على إقتصادياتها، وعدم جدوى أو تماطل الدول الدائنة في الحلول سالفة الذكر، قامت الدول المدينة في المقابل بتقديم جملة من الحلول والتصورات التي ترى فيها حلا مناسبا للأزمة، وهذا إنطلاقا من خصوصياتها، وإعتمادا على آرائها الخاصة، آملة من وراء ذلك أن تتقبل الدول الدائنة هذه الحلول، وتأخذها بعين الإعتبار خاصة في رسم سياساتها عند تفاقم أزمة المديونية الخارجية، وهو ما سنحاول سرده من خلال هذا العرض بتقديم بعض الحلول، التي كان لبعضها الصدى ولم يكن لبعضها الآخر عند غالبية الدول الدائنة.

المطلب الأول: مقترح كوبا.

يعد الرئيس الكوبي فيدال كاسترو أول من نادى بضرورة التوقف عن سداد الديون، حيث أشار إلى أن "جميع الأوضاع الإقتصادية الدولية العامة موضوعة لخدمة مصالح الدول المتقدمة، وأن الحلول المطروحة للتخلص من المديونية الخارجية هي حلول وهمية مؤقتة"[1].

وقد ألقى اللوم على الدول الرأسمالية بوصفها تعمدت إقامة علاقات غير متكافئة مع الدول النامية، حيث يرى أن السلم والتنمية لا ينفصلان، وسيكون السلم مهددا وضعيفا ما دامت معظم دول العالم النامي معرضة للفقر، وتعيش في حالة تخلف إقتصادي[2].

كما أكد إستحالة سداد الديون الخارجية من الناحية الإقتصادية والأخلاقية، فمن الناحية الأولى، كانت متطلبات خدمة الديون الخارجية أكبر من إمكانيات وظروف الدول النامية، لذا فإن الإستمرار في الدفع سيلحق ضررا كبيرا بإقتصاديات هذه الدول، ويؤثر على مستويات معيشة سكانها، فضلا عن المشاكل والضغوط السياسية الناجمة عنها، أما عن الناحية الأخلاقية، فقد أثار كاسترو، بأن توقف الدول النامية عن سداد ديونها لا يمكن إعتباره عملا لا أخلاقيا، معززا ذلك بقوله، أن الدول المتقدمة بنت جل ثروتها من خلال نهب ثروات الدول النامية أيام السيطرة الإستعمارية، وأن المبالغ المسلوبة في تلك الفترة هي أضعاف الديون الخارجية التي تنادي بها[3].

وهكذا، يعتقد كاسترو أن جميع الحلول السابقة لمعالجة مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية قد فشلت ، وقد حان الأوان لإنهاء هذه الأزمة، من خلال إلغاء الديون بدلا من محاولة تأجيلها أو تخفيفها، بوصفها حلولا مسكنة للأزمة ولا تحلها جذريا، على أن يتم ذلك خلال تشكيل إتحاد الدول المدينة، الذي يمكن أن يطالب بالمقترح المذكور تحقيقا لمصالح جميع الأطراف.

---

[1] طلال محمد بطاينة، مرجع سابق، ص.117.
[2] عرفان تقي الحسني، مرجع سابق، ص.97.
[3] طلال محمد بطانية، مرجع سابق، ص.117.

وإضافة لذلك، إقترح كاسترو تخصيص جزء من الموارد – التي توجه لتكديس الأسلحة التي تعود بحروب مدمرة – لإلغاء هذه الديون بشكل منظم[1].

لكن هذا المقترح في رأينا يشوبه الكثير من نقاط الضعف، ذلك أن التوقف عن السداد، سوف يوقع الدول النامية في مشاكل كثيرة تكون محصلتها زيادة التبعية، وتخلف هذه الدول وعدم إستقرارها إقتصاديا وتعرضها لضغوط سياسية وإقتصادية، كما يلاحظ أيضا أن هذا الإجراء غالبا ما تقوم به الدول الدائنة لأسباب سياسية بحتة هذا من جهة، ومن جهة أخرى، لا يتم إلغاء إلا نسبة ضئيلة جدا من مجموع الديون وهو ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا وفرنسا، أين ألغت جزءا ضئيلا جدا من ديون مصر، لقاء موقفها المساند لها ضد العراق أثناء حرب الخليج الثانية سنة 1991.

المطلب الثاني: إعلان قرطاج.

وقّعت إحدى عشرة دولة من أمريكا اللاتينية*– من خلال الإجتماعات الوزارية التي عقدت في العامين 1984 و1985 – على الإعلان الذي تضمن مايلي:[2]

1. هناك مسؤولية مشتركة بين الدائنين والمدينين عن تفاقم مشكلة المديونية الخارجية، الذي نبع من التغيرات الحادة في شروط الإقتراض (إرتفاع معدلات الفائدة، الكساد الإقتصادي...) ولهذا فإن أي مقترحات تتخذ بشأن حل هذه الأزمة، يجب أن يتحمل عبئها الدائنون والمدينون على حد سواء.
2. في الوقت الذي تتعهد فيه دول أمريكا اللاتينية بدفع أعباء إلتزاماتها الخارجية، ستعمل في نفس الوقت، على تحقيق الشروط الكفيلة بتحقيق التنمية والتقدم الإجتماعي لشعوبها، وهو ما يدحض كل الإدعاءات التي راجت عشية عقد إعلان قرطاج، بأن الهدف منه يكمن في تخلي دول أمريكا اللاتينية عن تعهداتها الخارجية.
3. إن مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية لا تقتصر على الجوانب المالية فقط، وإنما ترتبط كذلك بأوضاع الإقتصاد العالمي، كما أن لها نتائجا سياسية وإجتماعية، ولذا كان من الواجب إجراء حوار سياسي على مستوى دولي بين الحكومات المعنية، وبشكل عاجل حتى يمكن إيجاد الحلول المناسبة لهذه الأزمة.
4. ضرورة إحداث خفض ملحوظ في أسعار الفائدة الإسمية والحقيقية في أسواق النقد الدولية.
5. ضرورة تخفيف شروط عمليات إعادة الجدولة (زيادة مدة تجميد الدين، تخفيض سعر فائدة التأخير...) وجعل خدمة الدين في حدود معقولة تتناسب والدخل الناشئ عند التصدير).

---

* هذه الدول هي: الأرجنتين، بوليفيا، البرازيل، الشيلي، كولومبيا، المكسيك، الإكوادور، جمهورية الدومينيكان، الأورغواي، فنزويلا والبيرو.

1 عرفان تقي الحسني، مرجع سابق، ص ص.97 .98.

2 حسين السيد حسين محمد القاضي، مرجع سابق، ص ص.313.

6. زيادة موارد صندوق النقد والبنك الدوليين، وإضفاء نوع من المرونة والتسهيل في تعاملهما مع الدول النامية.
7. تخفيف شروط صندوق النقد الدولي، وزيادة قروضه غير المشروطة للدول النامية.
8. تحسين شروط التبادل التجاري والسماح بدخول صادرات الدول النامية المدينة إلى أسواق البلدان الدائنة، والتخفيف من نزعة الحماية، والعمل على إستقرار أسعار الصادرات عند مستويات معقولة.

هذا وقد قررت الدول الموقعة على إعلان قرطاج تكوين آلية في عمليات التشاور وتبادل الرأي والمتابعة بين دول القارة، وفتح الباب لدخول أي دولة من دول أمريكا اللاتينية في هذه العمليات.

ومن ملاحظاتنا على توصيات "مؤتمر قرطاج" نجد أن الدول النامية تنطلق في مقترحاتها من إعتبارات إنسانية ومنطقية، في حين أن العلاقات في السوق الرأسمالية لا تعرف هذه الإعتبارات، ولذلك فتوصيات "إعلان قرطاج" لا تعد إلا أن تكون مجرد أماني فقط.

المطلب الثالث: قمة أكابولكو[1].

في نوفمبر 1987 تم عقد قمة "بأكابولكو المكسيكية" ، جمعت ثماني دول من أمريكا اللاتينية، وقد خرجت هذه القمة بإقتراحات لمواجهة مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية، وهي كالتالي:

- ضرورة تعديل سياسات صندوق النقد والبنك الدوليين، بما يساهم في تخفيف أعباء مديونية البلدان النامية، وعودة البنك الدولي إلى دوره التقليدي كبنك للتنمية؛
- تخفيض معدلات الفائدة على القروض التي تقدمها البنوك والدول الدائنة للدول النامية؛
- ضرورة زيادة تدفق المساعدات والقروض لمواجهة متطلبات التنمية الإقتصادية والإجتماعية؛
- جعل خدمات المديونية الخارجية تتناسب وقدرة التسديد لكل دولة.

كما إقترحت كل من الأرجنتين، البرازيل والبيرو، تخصيص نسبة تتراوح بين 4 و5% من حصيلة صادراتها من العملات الصعبة لتسديد خدمات المديونية الخارجية، إلا أن هذه القمة لم تأخذ صراحة بهذا الإقتراح، ومع ذلك، فقد بينت الموقف الموحد لتلك البلدان تجاه كيفية معالجة مشكلة مديونيتها الخارجية، حيث تم التأكيد من طرف كل الدول الثمانية، على أنه لا يمكنها بأي حال أن تضح بتنميتها، مقابل إستمرارها في تسديد خدمات ديونها الخارجية، فحتى تستمر هذه الدول في تسديد ديونها الخارجية، يجب ألا تتوقف عن مسيرة التنمية.

---

[1] الهاشمي بوجعدار، مرجع سابق، ص ص.216 .217.

المطلب الرابع: مقترحات الدول الإفريقية ودول عدم الإنحياز.

قام قادة الدول الإفريقية بعقد مؤتمر القمة الإفريقية في جويلية عام 1986 بمدينة "أديس بابا"، وقد خصص هذا المؤتمر لمناقشة الأزمة الإقتصادية في إفريقيا، وأصدر الزعماء الأفارقة آنذاك "إعلان أديس أبابا" الإقتصادي للتنمية، الذي تضمن برنامجا للإنعاش الإقتصادي والإجتماعي لقارة إفريقيا خلال الفترة (1986-1990).

كما دعت الدول الإفريقية، إلى عقد مؤتمر قمة إفريقي إستثنائي، تحت مظلة منظمة الوحدة الإفريقية، وقد تم عقد هذا المؤتمر بالفعل، حيث ضم رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية في الفترة من 30 نوفمبر إلى 2 ديسمبر عام 1987، وأقر عدة توصيات ومطالب موحدة في إطار مجابهة أزمة المديونية الإفريقية.

كما إنعقد في القاهرة مؤتمر القمة الإفريقي الأوروبي في الفترة من 3 إلى 4 أفريل سنة 2000، لبحث مشكلات القارة الإفريقية ومحاولة تقريب وجهات النظر الإفريقية الأوروبية، ونتج عنه أن أعلنت كل من فرنسا، ألمانيا والمغرب، إسقاط الديون المستحقة لها على الدول الإفريقية الأكثر فقرا.

ويمكن بلورة أهم الأفكار الإفريقية والمقترحات والأماني في النقاط التالية:[1]

1. أقرت منظمة الوحدة الإفريقية في البداية ضرورة الوفاء بالديون، التي إعتبرتها إلتزامات تعاقدية تتعهد الدول الإفريقية بالوفاء بها.
2. مبدأ المسؤولية المشتركة بين الدائنين والمدينين، لأن الدول الإفريقية لا تستطيع في ظل ظروفها الوفاء بتلك الديون، ولهذا طالبت بضرورة الإقرار بهذا المبدأ، وذلك بإجراء حوار بين الأطراف الدائنة والمدينة للتوصل إلى حل هذه الأزمة.
3. طالبت الدول الإفريقية من الدول والمؤسسات المالية الدائنة أن تتفهم طبيعة ديونها الخارجية، وذلك بأن تدخل هذه الأخيرة في حوار جماعي مع الدول الإفريقية، للتوصل إلى حلول جذرية لمشكلة المديونية الخارجية.
4. إقرار الدول الإفريقية لمبدأ "إستراتيجية المفاوضة " في مواجهتها لأزمة المديونية الخارجية.
5. طالبت الدول الإفريقية بضرورة عقد مؤتمر دولي للديون، يضم الدول الدائنة، المؤسسات المالية الدولية والأطراف المدينة، ويهدف إلى وضع إطار شامل للمشكلة، كأساس للتفاوض وبرنامج دولي لحل الأزمة.

كما طالبت القارة الإفريقية بإقرار عدد من المبادئ في إطار التفاوض، ومن بينها ما يلي:

- سداد جزء من الدين الثنائي الرسمي بالعملة المحلية؛

---

[1] حسين السيد حسين محمد القاضي، مرجع سابق، ص ص.328 .329.

- تخفيض أسعار الفائدة على القروض القائمة؛
- إعادة جدولة الديون مع تقرير آجال للسداد لا تقل عن خمسين عاما، وفترة سماح لا تقل عن عشر سنوات.

وهكذا تبلورت وجهة النظر الإفريقية في ضرورة التزامن بين التنمية الشاملة للقارة من ناحية، وبين سداد تلك الدول لما هو مستحق عليها من أقساط وفوائد للديون من ناحية أخرى، ولن يتأت ذلك إلا عن طريق زيادة فترات السماح وتأجيل مواعيد إستحقاق خدمة الدين، وتخفيض أسعار الفائدة.

ولهذا قام المؤتمر في ختامه وفي إطار دعوته لمؤتمر القمة الدولي للديون، بتشكيل مجموعة إتصال تضم إثنتي عشر دولة، للقيام بالإتصالات اللازمة مع الدول الدائنة، المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الدولية، من إجل إقناعها بضرورة عقد مؤتمر للمديونية الخارجية لدول القارة الإفريقية، غير أن الإتصالات التي أجرتها هذه المجموعة مع مختلف الأطراف الدائنة بعد ذلك، أوضحت عدم إستجابتها للدعوة الصادرة عن منظمة الوحدة الإفريقية، مفضلة التفاوض مع كل دولة مدينة على حدى، بحجة إختلاف ظروف كل دولة عن الدولة الأخرى.

وقد كانت مقترحات دول عدم الإنحياز مشابهة تماما للمقترحات الإفريقية، حيث عقدت قمة "هراري" بزيمبابوي، التي جمعت دول عدم الإنحياز عام 1986، وقد تضمنت عددا من المقترحات منها:[1]

1. مبدأ المسؤولية المشتركة بين الدائنين والمدينين.
2. تخفيض أسعار الفائدة الحقيقية على الديون.
3. ضرورة تعديل شروط صندوق النقد الدولي.
4. ضرورة وجود آليات تكفل مساعدة الدول النامية.
5. وضع حدود معقولة لخدمة الدين.
6. زيادة تدفق القروض للدول المدينة.
7. تشجيع إنسياب صادرات الدول المدينة إلى الدول الدائنة.
8. الجمع بين حل مشكلة الديون ومشكلة التنمية.
9. المعاملة الخاصة للدول الإفريقية الفقيرة.

وعند تقييم المقترحات السابقة، نلاحظ أن الدول المدينة تنطلق في مقترحاتها من إعتبارات إنسانية ومنطقية، في حين أن العلاقات الإقتصادية الدولية في السوق الرأسمالي لا تعرف هذه

[1] نفس المرجع السابق، ص ص.331 .332.

الإعتبارات، ونقطة الخطأ الأساسية فيها، أن المدينين يفترضون تفهم الدائنين لضرورات التنمية والتقدم الإجتماعي، بينما ذلك لا يهم الدائنين، وبخاصة البنوك التجارية التي تعمل بمنطق الربح لا غير.

المطلب الخامس: إعادة الجدولة.

تعتبر إعادة الجدولة أحد الخيارات القائمة لأي بلد مدين يعاني من عدم قدرته على الوفاء بخدمة ديونه الخارجية، وفي توفير الأموال اللازمة في وقت معين، أي يعترف بإفلاس خطته في توظيف القروض، وعجزه في توليد الموارد الضرورية في وقتها لسد أو لتسديد هذه القروض، فأي بلد يطلب إعادة جدولة ديونه الخارجية عادة ما يكون في وضع إقتصادي طاحن أو في أزمة إقتصادية شديدة.

وأهم سمات هذه الأزمة هو أن البلد المدين، إذا ما إستمر في الوفاء بدفع أعباء ديونه المستحقة في مواعيدها، فإنه لن يستطيع أن يمول وارداته الضرورية، وفي الوقت نفسه يجد صعوباتا شديدة في الحصول على قروض جديدة، بسبب إهتزاز الثقة في قدرته على الدفع.

وفي جميع الأحوال، يلاحظ أن البلد الذي يطلب إعادة جدولة ديونه الخارجية، يكون فيه معدل الدين (أي نسبة ما تلتهمه مدفوعات خدمة الدين من حصيلة الصادرات) قد تجاوز حدود الأمان، ووصل إلى مستوى حرج، بحيث لا يستطيع أن يحافظ على المستوى الضروري لوارداته.

ونتيجة لما سبق، فإنه توجد ثلاث خيارات أمام البلد الذي يواجه مصاعبا في خدمة ديونه تتفاوت درجة خطورتها، وهي كالتالي:[1]

- **الخيارالاول:** يستطيع المدين إيقاف سداد أقساط ديونه ومن ثم تتراكم متأخرات خدمة الدين، إلا أن لمثل هذا الإجراء نواقصه، لأنه سيفقد الثقة في البلد ويجعل من الصعب عليه إن لم يكن من المستحيل الإقتراض مستقبلا، فضلا عن أن هناك إمكانية – وإن لم تتحول إلى واقع– لإعلان إفلاس البلد، وفي هذه الحالة تحجز أصوله في الخارج وتصادر وتباع لسداد ديونه.
- **الخيار الثاني:** يحاول البلد خدمة ديونه أيا كان الثمن، ولكنه قد يضطر من أجل ذلك إلى تقييد مصروفاته الأخرى من العملات الأجنبية، مما يعني تخفيض وارداته، وهي مهمة شاقة في كثير من البلدان النامية، حيث تتألف الواردات من السلع الأساسية، ومن ثم قد لا يكون هذا المسار سليما سواء من الناحية الإقتصادية أوالإجتماعية.
- **الخيارالثالث:** هو سعي البلد إلى إعادة جدولة ديونه، بما يعني إعادة ترتيب شروط سداد الدين الأصلي، كما قد يسعى إلى إعادة التمويل وهو أمر مختلف من الناحية التقنية، ويقصد بإعادة جدولة الديون الخارجية "إعادة ترتيب أو هيكلة جدول السداد الأصلي، بالنسبة لدين معين أو

---

[1] حسن الربيعي، **ماذا تعني إعادة جدولة الديون؟**، مقال مأخوذ عن الموقع الإلكتروني:

- http://**www.alsabah.com** (09:17, 3/02/2007).

مجموعة من الديون تتضمن عموما مد أجل السداد، وهي إحدى الخيارات القائمة أمام بلد ما يعاني مصاعبا في خدمة ديونه الخارجية، أي في سداد أقساط الديون والفوائد عند إستحقاقها"[1].

ويكون الهدف من إعادة جدولة الديون الخارجية مايلي:[2]

- تمكين البلد المدين من التغلب على النقص الحاصل في السيولة الناجمة عن عجزه في الإيفاء بإلتزامات خدمة ديونه المستحقة أو التي تستحق في الأجل القصير؛
- فسح بعض الوقت وإعطاء فرصة مناسبة للبلد المقترض للقيام بتصحيح هيكل إقتصاده الوطني وتحسين أوضاعه الداخلية.

وتجرى إعادة الجدولة على نوعين من الديون، حيث يتم التفاوض بالنسبة للديون الخارجية المستحقة للمصادر الرسمية في "نادي باريس" الذي يجمع -برئاسة مدير الخزانة في وزارة المالية الفرنسية- الدائنين من القطاع العام في البلدان المتطورة، كما يضم بصفة مراقب الهيئات الدولية (البنك وصندوق النقد الدوليين).

وقد عقد أول إجتماع له مع دولة مدينة عام 1956، عندما وافقت الأرجنتين على الإجتماع بدائنيها العموميين في باريس، ويبلغ عدد أعضاء النادي 19 عضواً دائماً*، أما الدول المدينة، فعددها 77 دولة من إفريقيا، آسيا، أوروبا وأمريكا الجنوبية.

ومنذ عام 1956، أبرمت الدول الدائنة الأعضاء في النادي ما يزيد عن 343 إتفاقا، تتعلق بـ 77 دولة مدينة، حيث تلتقي الدول الدائنة من 10 إلى 11 مرة في العام للتفاوض أوالتباحث فيما بينها، بشأن موقف الديون الخارجية للدول المدينة، وتكون هذه الاجتماعات في باريس[3].

أما القروض المستحقة للمصادر الخاصة، فيتم التفاوض فيها مع نادي لندن الذي ليس له وجودا صريحا، فتحت هذا الإسم تجتمع لجان خاصة تضم المصارف الرئيسية الدائنة من أجل تنظيم الإلتزامات المالية للبلدان المدينة.

وتعتبر المباحثات في شؤون الديون مع المصارف الخاصة، أحدث بكثير من تلك المباحثات التي تجرى في نادي باريس، حيث لم تصبح ذات أهمية جادة إلاّ في الثمانينات، غير أنها الآن تحمل رهاناً كبيراً وذلك للأسباب التالية:

---

* الدول الأعضاء هي: النمسا، أستراليا، بلجيكا، كندا، الدنمارك، فنلدا، فرنسا، ألمانيا، إيرلندا، إيطاليا، اليابان، هولندا، النرويج، روسيا الإتحادية، إسبانيا، السويد، سويسرا، بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

[1] نفس المرجع السابق.

[2] عرفان نقي الحسني، مرجع سابق، ص.94.

[3] سمير محمود ناصر، أساليب الترهيب الإقتصادية- الكارتلات أو الإتفاقات الإحتكارية، نقلا عن الموقع الإلكتروني:
- http//:www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=72716 (12/02/2007, 21:33).

- أن المبالغ المعنية أكبر بكثير من المبالغ المتباحث في شأنها في نادي باريس، وقد أصبحت إعادة البحث في الديون مع المصارف ضرورة مطلقة، بالنسبة لعدد كبير من مديني العالم النامي بسبب الإرتفاع الشديد لأعباء الفائدة على هذه الديون؛
- أن تعاون المصارف فيما بينها في المباحثات مع المدينين العاجزين، كان أساسياً للوصول إلى توازن مقبول من وجهة نظرهم.

ورغم أن إعادة البحث في الديون ذات طابع خاص تماماً، فهي تعد مستقلة عن عمل المؤسسات المالية الرسمية، ويعود ذلك إلى أن واقع المصارف يطلب في الغالب من مدينيها الحصول على مساعدة هذه المؤسسات، بما ينطوي على إتباع سياسة (إعادة هيكلة إقتصادية) مقبولة من هذه الهيئة [1].

وقبل الموافقة على إعادة الجدولة، يتعين على البلد المدين الخضوع لعدة شروط أساسية أهمها:[2]

- لا تشمل إعادة الجدولة سوى القروض التي تقدمها الجهات الرسمية للبلدان الدائنة؛
- تستبعد كل الديون قصيرة الأجل التي أعيد جدولتها من قبل؛
- تعاد جدولة ما بين 85 إلى 90% من الدين المستحق، بفترة سماح تقدر بحوالي 5 سنوات.

وتضاف إلى هذه الشروط شرطين أساسيين هما:[3]

- أن يتحمل البلد المدين دفع فوائد التأخير على الأقساط المؤجل دفعها، كإجراء عقابي له، حتى لا يقدم مرة أخرى على طلب إعادة الجدولة، وعادة ما يكون سعر فائدة التأخير أكبر من سعر الفائدة الإسمي على القروض المعاد جدولتها؛
- تتعهد وتلتزم الدولة المدينة بتنفيذ سياسات وتوجيهات إقتصادية وإجتماعية، معظمها يتعلق بالتجارة الخارجية والإنفاق العام والسياسة الإنتاجية في البلد المدين.

والجدير بالذكر، أن عملية إعادة الجدولة لم تأت حتى اليوم بنتائج حسنة، تحّسن من وضعية البلدان النامية، فهي تعد كمخذر يعمل على تأجيل الأزمة، لإيقاع الدول النامية مرة أخرى في فخ الديون الخارجية وتراكمها، "فالأرجنتين التي إنطلقت عمليات إعادة الجدولة بها منذ سنة 1956 (تاريخ تأسيس نادي باريس) تدهور وضعها الإقتصادي تدهورا شديدا خلال الثمانينات، وإختل إقتصادها نتيجة للتضخم المفرط، حيث طبقت برنامجين من برامج الصدمات، تضمنا تخفيضات في قيمة العملة وفرض ضوابط على الأجور والأسعار، ولكنهما لم يحققا الإستقرار للإقتصاد، وهو نفس ما جرى في البرازيل، المغرب، مصر، تونس، المكسيك، فنزويلا، إندونيسيا ومعظم البلدان الإشتراكية سابقا"[4].

---

[1] نفس المرجع السابق.

[2] "ماذا تعني إعادة الجدولة"، **مجلة التمويل والتنمية**، العدد الرابع، سبتمبر، 1983، ص ص.27 .28.

[3] كركي رمزي، **التاريخ النقدي للتخلف**، مطابع الرسالة، الكويت، 1987، ص.307.

[4] الحاجي صالح، **أوهام وكماليات الانفتاح الليبرالي والعولمة القسرية**، دار الخلودية، الجزائر، 1998، ص.44.

المبحث الثالث: الوسائل المستحدثة في إعادة هيكلة الديون الخارجية.

إنطلاقا من الواقع الذي أكد أن الإستراتيجيات المتبعة سابقا، لم تساعد الدول النامية المدينة على مواصلة خدمة ديونها، وأنه قد صاحب إعادة جدولة ديونها الخارجية إرتفاعا في رصيد هذه الأخيرة، طرحت في الآونة الأخيرة وسائلا وأدواتا كثيرة إستهدفت مساعدة الدول المدينة على الوفاء بإلتزماتها، من خلال آليات لإعادة هيكلة ديونها الخارجية، وقد تضمنت تلك الآليات شروطا تنطوي على مجموعة من الخيارات لتخفيض الديون، وتستند في معظمها إلى إعتبارات العرض والطلب، كما تهدف إلى تعزيز الموقف الخارجي للدول النامية، وهو ما سنحاول إستعراضه من خلال النقاط التالية.

المطلب الأول: مقايضة الدين الخارجي بالأسهم (debt equity swaps).

في هذا السياق، طرح المصرفي "ريميردي فريس" فكرته الخاصة "حصة الأسهم"، لإيجاد ما سماه "أفضل طريق لإخراج إفريقيا من أزمة الديون"، وقد لاقت فكرته تأييدا وقبولا واسعا أثناء الإجتماع السنوي لممثلي كبريات البنوك الأمريكية، وأقروا "أن السبيل الوحيد المقبول لديهم هو مواصلة إستراتيجية الديون بفكرة جديدة ، هي تحويل إلتزامات ديون بلدان العالم النامي ومنها إفريقيا إلى حقائب للتوظيفات الإستثمارية"[1].

ـ وتتم هذه الطريقة عن طريق الإتفاق بين بنك دائن للبلد الذي يواجه صعوباتا في إسترجاع قروضه، مع بنك أجنبي أو محلي يقوم بدور الوسيط أو الوكيل، لإنجاز عملية المقايضة بتوكيل من قبل البنك الدائن أوالمستثمر، وبعدها يقوم هذا الأخير بشراء القرض بالعملة الأجنبية مقابل خصومات كبيرة، ثم إحالة ملكية القرض إلى الوكيل الذي يقوم بتحويلها إلى المستثمر المشتري، ويقوم الوكيل ببيع القرض بقيمته الأصلية إلى الدولة المدينة مقوما بالعملة المحلية، ويحصل نيابة عن المستثمر على قيمة القرض بالعملة المحلية، ثم تستثمر هذه العملية في الشركات المحلية في البلد المعني، وفي نهاية العملية يلغى القرض من سجل الديون [2].

ومن قبيل التجارب على هذه الطريقة "نظمت شركة نيسان اليابانية للسيارات عام 1986، صفقة لتوسيع عمليات فرعها في المكسيك، حيث إشترت هذه الشركة بمساعدة جهة إستثمارية ما قيمته 60 مليون دولار من الدين الحكومي المكسيكي في السوق المالية، بسعر 40 مليون دولار، وسددت شهادات الدين في بنك المكسيك المركزي، حيث حصلت مقابلها على 54 مليون دولار بالبيزو المكسيكي، وبسعر الصرف الرسمي"[3].

---

[1] أديب ميرو، مرجع سابق، ص.92.

[2] طلال محمد بطانية، مرجع سابق، ص.115.

[3] عرفان تقي الحسني، مرجع سابق، ص.90.

ومن أجل أكثر إيضاح لتفاصيل هذه العملية أنظر للشكل التالي:

الشكل رقم :(4) مقايضة الدين الخارجي بالأسهم.

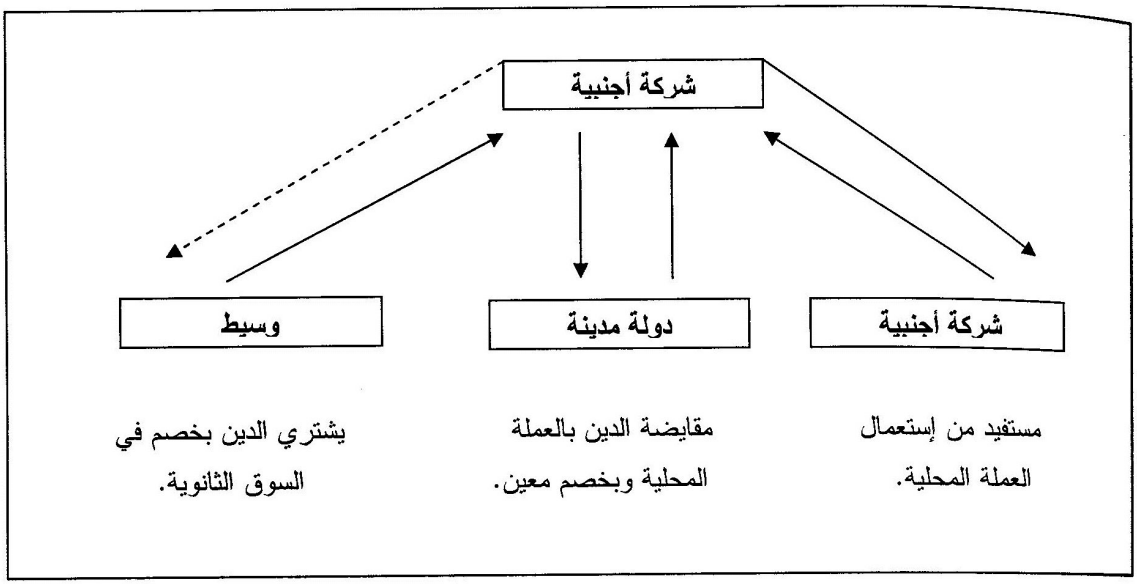

المصدر: مجدي محمود شهاب، **الإتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية** – بالتطبيق على بعض البلدان العربية – دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998، ص.86.

وبعد ذلك، تنامت عمليات المقايضة في العديد من الدول النامية، وتنامت معها القناعات بجدوى الإستثمارات الأجنبية وآثارها على التنمية، وفي إنعاش الأسواق الثانوية لتداول سندات الدين بين البنوك الدولية.

وتجدر الإشارة، إلى أن لمقايضات الدين بالأسهم أثرا سلبيا على السياسات النقدية والمالية التي تنتهجها الدول المدينة، هذا الأثر الذي يتوقف على تمويل الجانب المحلي من عملية المبادلة، " فإذا قامت الحكومة بتمويل هذه المقايضة من الجهاز المصرفي، فإن السياسة النقدية سوف تكون توسعية، مما قد يؤدي إلى إرتفاع معدلات التضخم، حيث بينت دراسات كثيرة أن تمويل مالا يزيد عن 5% من الدين القائم في كل من الأرجنتين، البرازيل، المكسيك والفلبين، من طرف البنوك التجارية، يمكن أن يؤد إلى زيادة تتراوح بين 33 و59% في عرض النقود المحلية، وفي الجانب المالي، فإن إستبدال الخصوم الأجنبية بإلتزامات محلية، قد يؤدي إلى زيادة إلتزامات الحكومة لخدمة الدين بالعملة المحلية، بقدر ما يكون سعر الفائدة المحلي أعلى من سعر الفائدة على الدين الخارجي"[1].

ومن الطبيعي أن تحجم الدول على تشجيع مقايضة الدين بالأسهم، وهذا من حرصها على عدم التنازل عن أي قدر من السيادة على إقتصادياتها المحلية.

[1] مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص.88.

المطلب الثاني: مقايضة الدين الخارجي بالسندات (debt for band swap)[1].

يتم من خلال هذا الأسلوب مبادلة الديون الحالية مقابل سندات بمبلغ منخفض (مبادلات خصم)، أو بأسعار فائدة أقل من سعر السوق وتكون مقررة سلفا، ومن هنا، يتم تحويل قروض الدول المدينة إلى أوراق مالية، تعاد جدولتها بسهولة أقل، وترتهن بحسابات ضمان إضافية، تمول في كثير من الأحيان بمساعدة الدائنين الرسميين ضمانا لتسديد أصل الدين أو جزء منه.

وقد ظهر هذا الأسلوب مؤخرا في الواقع العملي، وتوجه إليه نفس الإنتقادات السابق توجيهها لأسلوب مقايضة الديون بالأسهم.

المطلب الثالث: مقايضة الديون الخارجية ببعض الأصول الإنتاجية (debts for equity swaps).

من ضمن الحلول المطروحة للتخفيف من عبء المديونية الخارجية للدول النامية، تحويلها إلى إستثمارات، وهو إقتراح كان أول من تقدم به الإقتصادي "آلان ملتز"، الذي يرى أن معظم الدول المدينة، تمتلك من خلال قطاعها العام ، كثيرا من المشروعات والطاقات الإنتاجية الهامة، ونظرا لأن معظم ديون هذه البلدان مضمونة من جانب الحكومات، فإنها تستطيع أن تخفف من عبء دينها الخارجي، بالسماح للدائنين في مشاركة الدولة بملكية هذه المشروعات، وإدارتها على أسس تجارية سليمة، تدر عوائدا معقولة، وبهذا الشكل، يعتقد أنصار هذا الإقتراح أنه سيعمل على تقليل العجز الداخلي لهذه البلدان وتخفيف عبء ديونها، وتقليل حاجتها للإستدانة الخارجية، وبالتالي تصبح هناك مشاركة بين الدائنين والمدينين في تحمل المخاطر[2].

وليس شرطا لتنفيذ هذا الأسلوب أن يتحول الدائن بنفسه إلى مشارك في ملكية هذه المشروعات، ولكن من الممكن إذا ما توافرت البيئة الداخلية لنجاحه، أن يبيع البنك الدائن مثلا دينه المستحق على بلد ما – بسعر خصم معين– إلى مستثمر ما، ثم يقوم هذا الأخير بتحويل دينه المستحق على هذا البلد إلى العملة المحلية له، وبعدها يشترك في ملكية بعض الأصول القائمة فعلا أو الأصول الجديدة.

وقد طبقت بعض البنوك هذا الأسلوب، حيث قامت بتحويل ديونها لدى الدول النامية إلى إستثمارات في هذه الدول، وفي هذا المجال، قام البنك الإحتياطي الفيدرالي الأمريكي، بالموافقة على السماح للبنوك التجارية الأمريكية، بالإشتراك بديونها بنسبة 10%، في رأسمال مؤسسات إقتصادية في أكثر من 33 دولة مدينة نامية، وذلك في 13 أوت 1987[3].

---

[1] حسين السيد حسين محمد القاضي، مرجع سابق، ص.382 .

[2] عبد الكريم يحيى برويقات، فيصل بوطيبة، **إشكالية تحويل الدين الخارجي**، ورقة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول العولمة المالية، جامعة باجي مختار، عنابة، ديسمبر، 2004.

[3] حسين السيد حسين محمد القاضي، مرجع سابق، ص.374.

وكتعقيب عن هذه الطريقة، نقول أنها شكلت شكلا جديدا من الإستعمار، عبر بوابة الديون، لأن مشاركة الدائنين في ملكية الثروات والأصول الإنتاجية، سوف يحول هذه الأعباء إلى أرباح ضخمة تنتزع بشكل آلي ومستمر من هذه البلدان، كما سيسيطر رأس المال الأجنبي على إقتصاديات الدول النامية، بما يؤثر على إستقلالها السياسي والإقتصادي.

المطلب الرابع: مقايضة الديون الخارجية ببعض عناصر التنمية.

(debt for development swaps)

إبتدعت الدول الدائنة مؤخرا بعض المقترحات من أجل تخفيض مديونية الدول النامية، والتخفيف من أعباء خدمة ديونها الخارجية، ومن أهم هذه الوسائل إستبدال الديون الخارجية ببعض عناصر التنمية مثل التعليم، الرعاية الصحية والإصلاحات البيئية، والأصل في ذلك تحويل الديون إلى المؤسسات الخيرية بسعر خصم في السوق الثانوي، الذي يحول لاحقا إلى أدوات معينة بالعملة المحلية، وغالبا ما تقوم البنوك التجارية بالمساهمة في التنمية، من خلال إعطائها قروضا لمؤسسات خيرية، بحيث تؤثر على عناصر الإتفاق في البلد المدين من خلال:[1]

- إعادة شراء الديون بواسطة مؤسسة خيرية، ومن ثم المساهمة في تمويل مشروع تنموي معين، بما يساوي الفرق بين سعر الخصم للمؤسسات الخيرية في السوق الثانوي وسعر الخصم عند تحويل الديون بالعملة المحلية؛
- النفقات المتكررة والدورية التي قد يتطلبها المشروع في البلد المدين، والتي تحول من قبل البنوك.

وكمثال عن هذه العملية، قرار بنك أمريكا بمنح مليوني دولار سنويا، لمدة ثلاث سنوات لصندوق الحياة البرية العالمية، وذلك بهدف المحافظة على الغابات في أمريكا اللاتينية، إضافة إلى قيام ست بنوك في ثلاث دول صناعية بالتبرع بمبلغ 20 مليون دولار، من إلتزامات السودان الخارجية لمنظمة اليونسيف، وذلك من أجل إنفاقها على بعض المرافق الإجتماعية في السودان، كما تقوم المؤسسات المالية الدولية أحيانا بتخفيض أعباء الديون الخارجية على دولة معينة، بما يتناسب وإصلاحاتها في مجال التعليم أو الصحة، وهو ما حصل مع البنك الدولي في مصر مؤخرا، والشكل التالي يوضح كيف تتم العملية بأكثر دقة.

[1] محمود شهاب، مرجع سابق، ص ص.89 .90.

الشكل رقم (5): مقايضة الدين الخارجي بعناصر التنمية.

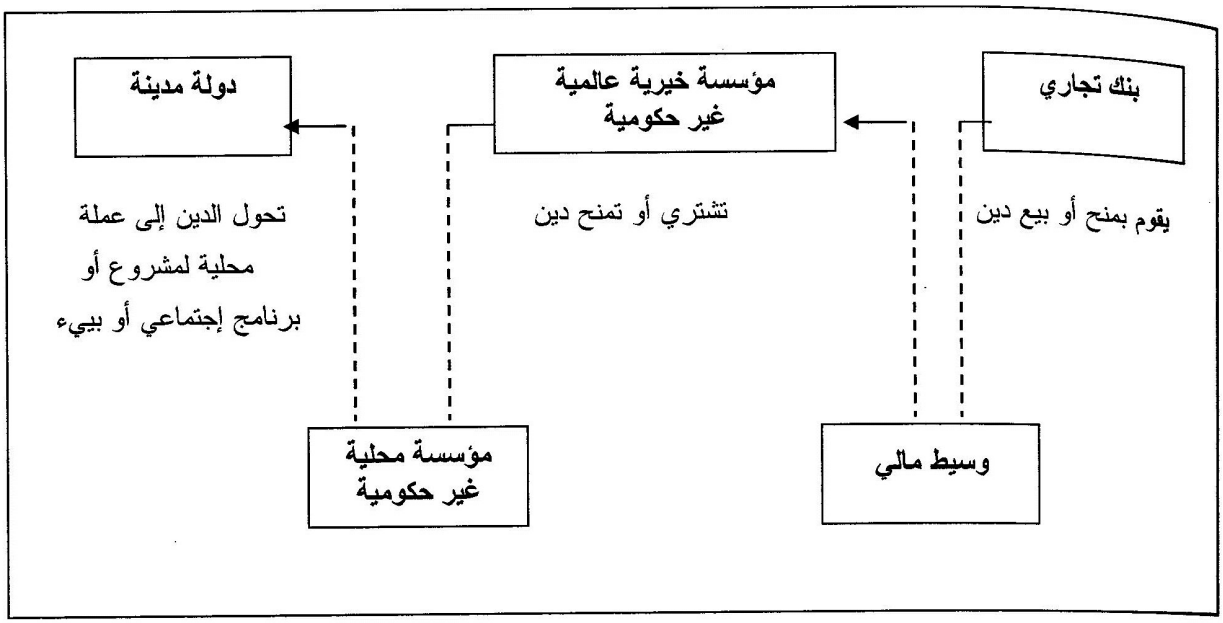

المصدر: مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص.91.

وما يلاحظ على هذا الأسلوب، أنه مناسب تماما لتخفيف أعباء الديون الخارجي للدول الناميـــة، **لأنها** سوف تشتري دينها بسعر خصم كبير، وتستخدم بالتالي الحصيلة في البرامج العائدة بالنفع عليها، **سواءا** كانت مشروعات تعليمية، صحية أو إجتماعية، بشرط ألا يتم السماح للدائنين بالتدخل في تلـــك **المشروعات**.

خاتمة الفصل:

إن الحلول المقترحة بصفة عامة، تحمل في طياتها الفلسفة التي تعتمد على الهيمنة كأداة لإخضاع الدول النامية، كما تميل هذه الفلسفة إلى زيادة القيمة الإجمالية للمديونية الخارجية على المدى الطويل، أين تكون معدلات الفائدة مرتفعة وتتماشى ومكانيزمات السوق، كما أن المدفوعات في الغالب الأعم ممّولة بقروض جديدة، الأمر الذي جعل المديونية تشكل وسيلة للمضاربة والهيمنة على الشعوب، من خلال حرمانهم من دعم الأسعار، لاسيما تلك المتعلقة بالمنتجات الأساسية وذات الإستهلاك الواسع.

وبهذا، فإن تضاعف المديونية الخارجية للدول النامية يؤدي إلى تدهور شروط التجارة الدولية بالنسبة لجميع صادراتها، وهو ما يفسر لجوء صندوق النقد الدولي إلى التسهيلات سالفة الذكر، وهذا في الواقع يعمل على إبقاء هذه الدول في وضع لا يمكنها بأي حال من الأحوال تجاوز هذه العقبة، وعليه فإن تدفق رؤوس الأموال تشكل حلقة مفرغة لعرضها والطلب عليها، كما تدخل هذه التدفقات كإحدى العناصر الأساسية في تحديد مكانة هذه الدول في تقسيم العمل والتخصص الدوليين، التي من شأنها أن تكرس إندماجها في السوق الرأسمالية العالمية.

خاتمة الباب:

حاولنا من خلال فصول هذا الباب الإحاطة بأهم الملامح الأساسية للمديونية الخارجية للدول النامية، حيث تمكّنا من التعرف على أن هذه الأزمة ليست وليدة الحاضر، بل هي نتاج حلقات مترابطة من التخلف تمتد إلى زمن مضى، كما أيقنّا أنه لا يمكن إعتبار مشكلة المديونية الخارجية مجرد أزمة مالية، لكن يجب معرفة أبعادها الإقتصادية من خلال تأثيرها على التجارة الخارجية، وكونها أهم عنصر خلّف العجز في موازين المدفوعات بسبب المبالغ المدفوعة لتسديد خدمة الديون، وهذا كله عزز التبعية الإقتصادية للسوق الرأسمالية العالمية، وذلك بسبب الشروط المفروضة من قبل الدول الدائنة على الدول المدينة.

ومن هنا، وجب توسيع وتعميم التعاون الإقتصادي بين الدول النامية وتعزيزه، من خلال التعاون التجاري والنقدي والمالي البيني والإستفادة من الميزة النسبية لكل بلد نامي، إضافة إلى ضرورة تكوين موازنة بين التكوين الرأسمالي وعملية التنمية الإقتصادية للدول، والإهتمام بكفاءة الإستثمارات، بغرض ضمان توجيه القروض نحو الإستثمارات الإنتاجية.

وهكذا، يتضح لنا أنه ليس بالإمكان تفسير الأزمة الراهنة للديون الخارجية المستحقة على دول العالم النامي أو البحث عن علاج لها، من خلال المقولات السطحية، التي تطرحها النظريات المألوفة في كتب الإقتصاد، بل يتعين البحث عن ذلك في ضوء الأزمة الإقتصادية العالمية، التي يشكل إنهيار نظام النقد الدولي أحد معالمها الرئيسية.

الباب الثاني:

مأزق المديونية الخارجية وحتمية الإصلاح الإقتصادي في الدول النامية.

مقدمة الباب:

كان الهاجس الذي يتملك البلدان النامية عقب إستقلالها هو التعجيل في عملية التنمية الإقتصادية ورفع مستوى معيشة شعوبها، حيث كان حل مشكلة التراكم وتمويل التنمية الإقتصادية، يعد أحد الشروط الأساسية للنجاح في هذه المهمة، ذلك أن الإرتفاع بمعدل التراكم يعد شرطا هاما للإرتفاع بمعدل نمو الدخل الوطني، وزيادة فرص التوظيف وتغيير الهيكل الإقتصادي المشوه، ورفع مستوى إنتاجية العمل الإنساني.

لكن الإشكالية التي واجهتها هذه الدول آنذاك هي إتساع الفجوة القائمة بين معدل الإدخار المحلي ومعدل التراكم (الإستثمار) المطلوب، ولسد هذه الفجوة، لجأت الدول النامية إلى الإستدانة أو التمويل الخارجي بصفة عامة، حيث أصبحت الحاجة إلى التمويل الخارجي قائمة ومتزايدة عبر الزمن، مما نجم عنه إستئثار رأس المال الأجنبي على إختلاف أنواعه، بتمويل نسب هامة من إجمالي الإستثمارات المحققة في هذه الدول.

ولكن الخطأ الفادح الذي وقعت فيه معظم البلدان النامية عند إستعانتها بالموارد الأجنبية لتمويل برامجها التنموية، أنها لم تنظر إلى هذه الموارد على أنها عنصر ثانوي ومكمل للموارد الداخلية، بل إعتبرته العنصر المتحكم في مسار عملية التنمية، في الوقت الذي كان من المفروض عليها العمل بشتى الطرق كي تزيد من قيمة المدخرات المحلية، كما نجد أن السياسة الإقتصادية في هذه الدول، لاتعمل على تحقيق ذلك، بل تترك الزيادة في الإستهلاك تلتهم معظم ثمار التنمية، حيث كانت الفلسفة السائدة، تهدف إلى رفع مستوى الإستهلاك في أقصر فترة ممكنة، تحت دعوى تعويض الحرمان الذي عانته هذه البلدان في الماضي.

ولكن الإستمرار في عملية التنمية الإقتصادية في ظل هذه الفلسفة، لابد أن يؤد إلى تزايد الإعتماد على التمويل الخارجي، لتعويض النقص الذي يحدث في معدلات الإدخار والإستثمار، وبالنظر لذلك، فإن المسار الحتمي الذي إنتهت إليه هذه الفلسفة، هو نقل عبء تمويل الزيادة التي حدثت في الإستهلاك إلى كاهل الأجيال الأخرى، التي تعيش الآن أزمة الديون الخارجية.

وفي مطلع السبعينات وبعد الأزمة البترولية العالمية، التي أدت إلى حالة الركود الإقتصادي التضخمي وتفاقم أزمة البطالة في الإقتصاديات الغربية المصنعة، فخلال سنتي 1973 و1974، إزدادت أسعار النفط، مما أدى إلى تفاقم إختلال ميزان المدفوعات في البلدان النامية المستوردة للنفط، حيث أن العجز المالي الكلي لهذه البلدان بلغ 30 مليار دولار بين سنتي 1974 و1976، وإزدادت بذلك المديونية الخارجية لها، حيث وصلت سنة 1970 نحو 60 مليار دولار، وبعد عشر سنوات (1980)، وصلت إلى 481 مليار دولار، لتصل سنة 1996 إلى 2000 مليار دولار، وتوقفت بذلك

المؤسسات المالية الدولية عن إقراض هذه البلدان نتيجة تفاقم ديونها الخارجية، مما أدى إلى تهديد التجارة العالمية، كما أن العجز في ميزان مدفوعات البلدان النامية، سيؤدي حتما إلى عدم قدرتها على الإستمرار في شراء منتجات الدول المصنعة ، مما جعل هذه الأخيرة تنتهج سياسة جديدة تجاه الدول النامية، ومنها طلبها من المؤسسات المالية الدولية إجراء سياسة جديدة وتبني دور جديد، يتمثل في حماية النظام المصرفي العالمي، وهكذا بدأت سياسة الإقراض بالشروط الموضوعة من قبل هذه المؤسسات، من أجل النهوض بإقتصاديات الدول النامية.

فسياسة الإصلاح الهادفة إلى تغيير الوضع الإقتصادي من حالة متدهورة إلى حالة أفضل، متميزة بالآداء والفعالية في الإنتاج والتسيير بهدف تحسين المستوى العام للإقتصاد، تثبت في مجملها نموذجا إقتصاديا يتميز بالمبادرة الجريئة، وبالتالي الحاجة الماسة إلى مساعدات مالية وتقنية من المؤسسات المالية الدولية، من أجل تفعيل مختلف عناصر الإقتصاد الوطني، وهي تحتوي على تغييرات جذرية في منهج الدولة السياسي، الإقتصادي والإجتماعي.

وما شجع الدول النامية في الإسراع بتبني برامج الإصلاح الإقتصادي، الأفكار التي روجها خبراء المؤسسات المالية الدولية وغيرهم، حول حتمية هذه البرامج بالنسبة لهذه الدول، على إعتبار أنه لا يمكنها أن تعيش فوق طاقتها الإستيعابية وقدرتها الإنتاجية، وأن أي تأخير في تطبيق هذه البرامج سيجر البلد المعني إلى الركون للإقتراض الخارجي المفرط، هذا الأخير الذي يتطلب منه فيما بعد إجراء تصحيحات أخرى تكون تكاليفها باهضة، إذ كلما كان التأخير كبيرا كلما كانت تكاليف التصحيح أكبر، أو كما قال واند تسينج في إحدى أعداد مجلة التمويل والتنمية " فمع تأجيل التصحيح يزداد عمق جذور التشوهات، ويصبح تصحيحها أكثر كلفة إقتصاديا، إجتماعيا وسياسيا، وفضلا عن ذلك، إذا تأخر التصحيح أكثر مما يجب، فإنه سيتم في النهاية عن طريق خفض إجباري في الواردات، أو غير ذلك من تدابير الأزمة التي لا تتسق مع التنمية طويلة الأجل".

ومن هنا، نورد هذا الباب، لنقف من خلاله بالدراسة على الدور الذي لعبه برنامج التصحيح الهيكلي في إستعادة توازن إقتصاديات الدول النامية بعد أزمة المديونية الخارجية التي شهدها العالم بداية عشرية الثمانينات من القرن الماضي، وهذا من خلال ثلاث فصول كالتالي:

الفصل الخامس: إنفجار أزمة المديونية الخارجية ودور المؤسسات المالية الدولية في إدارتها.

الفصل السادس: فلسفة وأسس التصحيح الهيكلي في الدول النامية.

الفصل السابع: تحليل محاور السياسات المالية المقترحة لعلاج العجز المالي في الدول النامية.

الفصل الخامس:

إنفجار أزمة المديونية الخارجية ودور المؤسسات المالية الدولية في إدارتها.

مقدمة الفصل:

لو أردنا أن نؤرخ لبداية الأزمة التي ضربت الإقتصاد العالمي بداية الثمانينات، لكان 15 أوت 1971 هو تاريخ بداية الأزمة، وذلك من خلال القرار المنفرد الذي إتخذته الولايات المتحدة الأمريكية بوقف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب في ذات التاريخ وتعويم الدولار، وهذا دون أن تتشاور مع صندوق النقد الدولي، ومنذ ذلك التاريخ، تغيرت بشكل رئيسي القواعد التي كانت تحكم مسار العلاقات الإقتصادية الدولية، فأضطربت أسواق النقد الدولية وأحوال السيولة العالمية، وعقب ذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإتخاذ عدة إجراءات حمائية، وهذا بتطبيقها لسياسات مالية ونقدية معينة، كان أبرزها زيادة سعر الفائدة زيادة هائلة، وقد إصطبغت هذه السياسات بفكر المدرسة النقدية (أو ما يعرف بمدرسة شيكاغو).

وسرعان ما إتجهت مجموعة دول غرب أوربا، للأخذ بهذه السياسات وكل ذلك تعاصر وإستمر مع الأزمة الهيكلية التي دخل فيها الإقتصاد الرأسمالي العالمي برمته، وتأثرت بها أيما تأثير مجموع البلدان النامية المدينة، وقد زاد من حرج الموقف، إتجاه الأسعار العالمية للسلع الصناعية الغذائية والإستهلاكية والمواد الخام (النفط) إلى الإرتفاع الحاد.

وفي خضم هذا العالم المضطرب، برزت وتطورت وإحتدمت أزمة القروض الدولية للدول النامية، حيث إنعكس الركود الإقتصادي والسياسات الحمائية والنقدية الجديدة، التي طبقتها الدول الرأسمالية، فضلا عن التضخم العالمي، على هذه البلاد بشكم حاد، وبذلك إتجهت موازين مدفوعاتها نحو العجز بشكل لافت للنظر، وإضطربت فيها الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية، جراء تعرضها لتلك الصدمات الخارجية القوية.

وإستطاع آنذاك الإقتصاد الرأسمالي العالمي أن يبتكر آلياته للتكيف مع هذا العالم المضطرب، بعد أن تمكن من إعادة تدوير الفوائض النفطية (البترودولار)، وهذا من خلال النمو الذي حدث في الإقراض الدولي عن طريق أسواق النقد الدولية (اليورودولار)، وإستطاعت عندئذ الدول النامية أن تواجه عجز موازين مدفوعاتها من خلال الإقتراض الخارجي وبأسعار مرتفعة للغاية، وبناءا عليه، كان من الطبيعي أن تنفجر أزمة المديونية العالمية سنة 1982، والتي حركت الرأي العام العالمي من أجل إيجاد حلول عاجلة للأزمة.

وبالنظر لكل ما سبق ذكره، جاء هذا الفصل ليتناول بالدراسة إنفجار الأزمة وتداعياتها على الصعيد العالمي، ومن ثم دور المؤسسات المالية الدولية في إدارتها، وهذا من خلال ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: تطور الديون الخارجية وخدماتها للدول النامية بعد سنة 1982.

المبحث الثاني: تطورالدين الخارجي وخدماته ومؤشراته لبعض البلدان النامية بعد 1982.

المبحث الثالث: دور المؤسسات المالية الدولية في تسيير أزمة المديونية الخارجية للدول النامية.

المبحث الأول: تطور الديون الخارجية وخدماتها للدول النامية بعد سنة 1982.

لم تشكل المديونية الخارجية خطورة، وذلك إلى غاية أوائل السبعينيات، حيث بقيت نسبها ضعيفة نوعا ما، وكانت تمثل نسبا ضعيفة من الدخل الوطني الإجمالي.

والملاحظ لتطور حجم المديونية الخارجية للدول النامية، يخلص إلى أنها تطورت لاسيما خلال السبعينيات والثمانينات، حتى أصبحت بعض الدول النامية غير قادرة على تسديد ما عليها من قروض وفوائد، وقد تعدت قضية المديونية الخارجية كونها قضية إقتصادية ومالية، إذ أنها تحولت منذ نشوب أزمة المديونية الخارجية للدول النامية عام 1982، إلى قضية سياسية ووطنية، لكونها لم تعد تؤثر على حركة النمو الإقتصادي والإجتماعي والأمن المالي فحسب، بل أصبحت إلى جانب ذلك تهدد الإستقرار والأمن لبعض دول العالم.

وإنطلاقا مما سبق ذكره، نحاول فيما يلي توضيح تطور المديونية الخارجية للدول النامية من خلال:

المطلب الأول: تطور الحجم الإجمالي للديون الخارجية للدول النامية بعد سنة 1982.

نحاول في هذا المجال إبراز تطور الحجم الإجمالي للديون الخارجية للدول النامية بعد سنة 1982، وهذا بداية بتوضيح مكونات إجمالي الدين الخارجي، ومن ثم تطوره حسب التوزيع الجغرافي للدول النامية كما يلي:

أولا : تطور حجم الدين الخارجي ومكوناته للدول النامية بعد سنة 1982.

منذ إنفجار أزمة المديونية العالمية عام 1982، وبعد إعلان كبريات الدول المدينة (المكسيك، البرازيل والأرجنتين) توقفها عن دفع أعباء ديونها الخارجية، وذلك بعد أن وصلت إلى مستويات فلكية تهدد أوضاعها الإقتصادية والإجتماعية السائدة آنذاك، أخذت الديون الخارجية للدول النامية تتصاعد بشكل صاروخي، وهو ما سنحاول تبيانه من خلال مايلي:

1. تطور حجم الدين الخارجي ومكوناته للدول النامية خلال الفترة (1982-2000):

تصاعد الحجم الإجمالي للدين الخارجي ومكوناته للدول النامية خلال الفترة (1982-2000) بشكل ملفت للإنتباه، الأمر الذي توضحه بيانات الجدول التالي:

الجدول رقم (20): تطور حجم الدين الخارجي ومكوناته للدول النامية خلال الفترة (1982-2000).

الوحدة: مليار دولار

البيان / السنوات	1982	1984	1986	1988	1990
إجمالي حجم الدين الخارجي منه:	752.94	854.59	1046.79	1333.80	1510.00
1- ديون طويلة الآجل:	60.66	684.49	882.38	1091.60	1206.11
- ديون عامة مضمونة	462.77	581.72	796.12	1029.90	1140.94
- ديون خاصة غير مضمونة	97.89	102.76	86.25	61.69	65.17
2- ديون قصيرة الأجل:	168.27	134.02	121.83	206.99	269.23
3- قروض مستخدمة من FMI:	23.99	36.08	42.57	35.20	34.65
البيان / السنوات	**1992**	**1994**	**1996**	**1998**	**2000**
إجمالي حجم الدين الخارجي منه:	1666.83	1921.45	2241.82	2342.1	2305.0
1- ديون طويلة الآجل:	1305.09	1522.57	1721.72	1906.51	1923.20
- ديون عامة مضمونة	1209.09	382.18	1421.36	1406.04	1376.52
- ديون خاصة غير مضمونة	95.99	140.38	300.35	500.47	546.68
2- ديون قصيرة الأجل:	323.47	354.72	460.00	358.63	323.30
3- قروض مستخدمة من FMI:	38.26	44.15	60.09	76.94	58.44

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على البيانات الواردة في:

- the world bank, **world debts tables**, external finance for developing countries, 1990, 1996, 2001.

يلاحظ من خلال الجدول السابق، أنه بالرغم من التزايد الملحوظ الذي عرفته المديونية الخارجية خلال الفترة (1982-2000)، حيث إزدادت بأكثر من ثلاث أضعاف، إلا أن معدل نموها والذي يقدر بـ8.5% في المتوسط سنويا، يبقى أقل بكثير من المعدل الذي نمت به خلال فترة السبعينات والذي قدر بـ23% في المتوسط سنويا، ويعود السبب في ذلك ، لتراجع فرص الإقراض الدولي للبلدان النامية، بسبب أزمات المديونية التي عرفتها هذه البلدان وبصورة خاصة خلال فترة الثمانينات، حيث عمدت البنوك التجارية إلى تطبيق قواعد الإحتراس في تعاملها مع البلدان المدينة، وطلب ضمانات لقروضها، وهو ما أدى إلى تغيير بنية المديونية الخارجية لمجموع البلدان النامية، حيث عرفت الديون العامة المضمونة تزايدا هاما، بأن قفزت من 462.77 مليار دولار عام 1982 إلى 1376.52 مليار دولار عام 2000، أي أنها تضاعفت بثلاث مرات تقريبا، إلا أن نصيبها النسبي في إجمالي المديونية الخارجية للدول النامية، قد إنخفض من 74.4% عام 1982 إلى59.7% عام 2000، وبالمقابل إزداد النصيب النسبي للديون الخاصة غير المضمونة من 13% عام 1982 إلى 23.7% عام 2000.

كما يلاحظ من الجدول السابق، تزايد القروض التي منحها صندوق النقد الدولي للبلدان النامية خلال ذات الفترة، وذلك نتيجة للشروط التي طورها لمواجهة أزمة الديون الخارجية لهذه للبلدان، حيث

إنتقل حجمها من 23.99 مليار دولار عام 1982 إلى 58.44 مليار دولار عام 2000، وهو ما يعكس الدور المتعاظم لصندوق النقد الدولي في التخفيف من أزمة الديون العالمية، بعدما كان دوره محدودا نسبيا خلال فترة السبعينات، ضف إلى ذلك، أن القروض قصيرة الأجل قد تراجع نصيبها النسبي في إجمالي الديون الخارجية للبلدان النامية خلال تلك الفترة، حيث إنتقل من 22.3% عام 1982 إلى 14% عام 2000، وهو مايعكس التغير في سياسة الإستدانة الخارجية التي كانت تسلكها البلدان النامية قبل أزمة 1982، حيث أصبحت تفضل التعاقد على ديون طويلة الأجل تمتاز بشروط أفضل، مقارنة بشروط القروض قصيرة الأجل، سواءا من حيث معدل الفائدة، مدة القرض أو فترة السماح.

2. تطور حجم الدين الخارجي ومكوناته للدول النامية بعد سنة 2000.

بعد سنة 2000، كان التزايد في إجمالي الدين الخارجي ومكوناته للدول النامية، على النحو المبين في الجدول أدناه:

الجدول رقم (21) : تطور حجم الدين الخارجي ومكوناته للدول النامية بعد سنة 2000.

الوحدة : مليار دولار

البيان / السنوات	2000	2001	2002	2003
إجمالي حجم الدين الخارجي ومنه:	2305.0	2266.74	2338.84	2433.35
1 - ديون طويلة الأجل:	1923.20	1862.49	1916.62	2960.28
- ديون عامة مضمونة	1376.53	1323.61	1376.34	1427.45
- ديون خاصة غير مضمونة	546.68	538.88	540.28	532.83
2 - ديون قصيرة الأجل:	323.30	328.96	326.41	364.31
3 – قروض مستخدمة من FMI:	58.44	75.28	95.80	108.71
البيان / السنوات	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**
إجمالي حجم الدين الخارجي ومنه :	2752.24	2740.14	2983.65	2683.24
1 - ديون طويلة الأجل:	2267.75	2177.72	2325.42	2557.84
- ديون عامة مضمونة				
- ديون خاصة غير مضمونة				
2 - ديون قصيرة الأجل:	484.49	562.42	658.23	125.40
3 – قروض مستخدمة من FMI				

المصدر: من 2000 إلى 2003: من إعداد الباحثة إعتمادا على البيانات الواردة في:

- the world bank , **world debts tables**, external finance for developing countries, 2004.

من 2004 إلى 2007: من إعداد الباحثة إعتمادا على البيانات الواردة في الموقع الإلكتروني:

- **http : // ddp - ext . world bank. org** (22:00, 14/07/2008).

يلاحظ من خلال الجدول السابق، التزايد الواضح الذي عرفته المديونية الخارجية للدول النامية خلال الفترة (2000-2007)، حيث إنتقلت من 2305 مليار دولار عام 2000 إلى 2683.24 مليار دولار عام 2007، أي أنها تزايدت بـــ 16%، وهذا راجع للتسهيلات الدولية في الإقراض، كما عرفت الديون العامة المتوسطة وطويلة الأجل تزايدا هاما خلال ذات الفترة، حيث قفزت من 1923.20 مليار دولار عام 2000 إلى 2557.84 مليار دولار عام 2007، أي أنها تزايدت بنسبة 32%، كما زاد نصيبها النسبي في إجمالي المديونية الخارجية من 83% عام 2000 إلى 95% عام 2007، وهذا راجع لتزايد إعتماد الدول النامية خلال الألفية الثالثة على الديون العامة المتوسطة وطويلة الأجل، والإبتعاد نوعا ما عن الديون قصيرة الأجل ، بسبب إرتفاع تكلفتها بالمقارنة ومدة إستحقاقها القصيرة.

كما يلاحظ أيضا من الجدول السابق، أن القروض قصيرة الأجل قد إنخفض نصيبها النسبي في إجمالي الديون الخارجية لمجموع البلدان النامية خلال تلك الفترة، حيث إنتقل من 14% عام 2000 إلى 4% عام 2007، وهو ما يعكس ما قيل سابقا من محاولة الدول النامية الإبتعاد نوعا ما عن القروض قصيرة الأجل.

ثانيا: تطور حجم الدين الخارجي حسب التوزيع الجغرافي للدول النامية بعد سنة 1982.

من أجل تعميق الفهم أكثر ومعرفة الزيادة الحقيقية في حجم الديون الخارجية للدول النامية، إرتأينا دراستها من حيث توزيعها الجغرافي، وهذا لمعرفة أي المناطق أكثر إستدانة في العالم النامي، من خلال مايلي:

1. تطور حجم الدين الخارجي حسب التوزيع الجغرافي للدول النامية خلال الفترة (1982-2000):

نحاول فيما يلي تتبع التطور الكمي للديون الخارجية حسب التوزيع الجغرافي للدول النامية، من خلال رصد بيانات الجدول التالي:

جدول رقم (22): تطور حجم الدين الخارجي حسب التوزيع الجغرافي للدول النامية خلال الفتـــرة (1982-2000).

الوحدة: مليار دولار

الدول / السنوات	1982	1984	1986	1988	1990
شرق آسيا والباسفيك	124.76	147.14	186.07	215.44	271.65
أوروبا وآسيا الوسطى	–	–	–	219.62	262.10
أمريكا اللاتينية والكاريبي	333.49	377.25	409.21	458.20	467.73
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	72.64	79.78	104.89	177.34	180.81
جنوب آسيا	3.44	4.89	7.72	98.20	128.44
إفريقيا جنوب الصحراء	70.25	82.71	112.98	164.98	190.26
الدول / السنوات	**1992**	**1994**	**1996**	**1998**	**2000**
شرق آسيا والباسفيك	337.12	421.32	608.30	533.17	497.27
أوروبا وآسيا الوسطى	302.15	56.09	368.99	485.19	503.93
أمريكا اللاتينية والكاريبي	505.09	562.81	670.53	748.37	751.91
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	187.69	207.66	197.19	189.32	180.70
جنوب آسيا	141.99	161.12	155.20	157.62	159.94
إفريقيا جنوب الصحراء	192.78	212.44	231.12	228.39	211.18

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على البيانات الواردة في:

- the world bank , **world debts tables**, external finance for developing countries, 1990, 1996, 2001.

تبين المعطيات المتاحة في الجدول أعلاه حول التوزيع الجغرافي للديون الخارجية للبلدان النامية خلال الفترة (1982–2000) أن بلدان أمريكا اللاتينية والكراييبي تعتبر من أكثر المناطق الجغرافية مديونية، فمديونيتها الخارجية بلغت 333.49 مليار دولار عام 1982، وهو ما يمثل نسبة 44% من إجمالي الدين الخارجي لمجموع البلدان النامية لنفس العام، إلا أن هذه النسبة مالت للإنخفاض بعد عام 1982، حيث بلغت 31.5% عام 1990 و32.6% عام 2000، وهذا التراجع يجد تفسيره في أزمات الديون التي عرفتها هذه المنطقة خلال تلك الفترة، وما ترتب عنها من تراجع كبير في فرص الإقراض أمامها من الأسواق المالية الدولية.

كما يلاحظ من هذا الجدول، أن منطقة شرق آسيا والباسيفيك قد إحتلت المرتبة الثانية من حيث نصيبها النسبي في إجمالي الديون الخارجية لمجموع البلدان النامية، ثم تأتي بعدها دول أوروبا وآسيا الوسطى، أما بالنسبة لديون إفريقيا جنوب الصحراء، فقد عرفت تزايدا قويا خلال نفس الفترة، حيث

انتقلت من 70.25 مليار دولار عام 1982 إلى 190.2 مليار دولار عام 1990، ثم إلى 212.4 مليار دولار عام 1994 ، لتصل إلى 211.18 مليار دولار عام 2000 ، أي أنها تضاعفت بثلاث مرات، ويعود السبب في ذلك إلى عمليات إعادة جدولة ديونها الخارجية التي تمت خلال تلك الفترة، وإلى القروض العمومية التي حصلت عليها.

ولا تعتبر الديون الخارجية لشمال إفريقيا والشرق الأوسط كبيرة من حيث حجمها، إلا أنه وبالنظر لقدرة إقتصاديات دول هذه المنطقة على توليد المدخرات وتراكم رأس المال، فإنها تعتبر ثقيلة جدا.

2. تطور حجم الدين الخارجي حسب التوزيع الجغرافي للدول النامية بعد سنة 2000:

في مطلع الألفية الثالثة، يمكن ملاحظة التطورات التي طرأت على حجم الدين الخارجي حسب التوزيع الجغرافي للدول النامية، بالنظر إلى المعطيات الموضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (23): تطور حجم الدين الخارجي حسب التوزيع الجغرافي للدول النامية بعد سنة 2000.

الوحدة: مليار دولار

الدول / السنوات	2000	2001	2002	2003
شرق آسيا والباسفيك	497.74	516.60	516.49	541.61
أوروبا وآسيا الوسطى	487.09	490.18	537.21	646.85
أمريكا اللاتينية والكاريبي	754.29	765.70	768.09	810.47
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	145.22	142.34	149.69	159.95
جنوب آسيا	160.10	157.43	169.29	182.16
إفريقيا جنوب الصحراء	211.94	203.92	212.73	230.40
الدول / السنوات	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**
شرق آسيا والباسفيك	587.72	614.13	659.98	715.63
أوروبا وآسيا الوسطى	750.16	822.66	1047.02	1268.53
أمريكا اللاتينية والكاريبي	809.10	746.89	734.49	787.63
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	170.15	148.88	141.31	151.30
جنوب آسيا	195.97	191.32	227.30	240.34
إفريقيا جنوب الصحراء	239.13	216.25	173.52	193.76

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على البيانات الواردة في الموقع الإلكتروني:

- http: //ddp-ext.worldbank.org , (23:30, 09/07/2008).

يلاحظ من خلال الجدول السابق، الإرتفاع النسبي الذي عرفته المديونية الخارجية لأكبر المناطق الجغرافية إستدانة في العالم وهي أمريكا اللاتينية والكاريبي، وهذا خلال الفترة (2000–2004)، حيث إنتقلت من 754.29 مليار دولار عام 2000 إلى 809.10 مليار دولار سنة 2004، لتشهد بعد ذلك إنخفاضا محسوسا، بإنتقالها إلى 787.63 مليار دولار عام 2007، كما يلاحظ كذلك من نفس الجدول، صعود منطقة أوروبا وآسيا الوسطى بإحتلالها المرتبة الأولى من حيث أكثر البلدان إستدانة في العالم (إبتداءا من سنة 2005)، حيث إنتقلت مديونيتها الخارجية من 487.09 مليار دولار سنة 2000 إلى 1268.53 مليار دولار سنة 2007، ضف إلى ذلك الإرتفاع الملحوظ في حجم المديونية الخارجية لمنطقة شرق آسيا والباسفيك، والتي قفزت من 497.74 مليار دولار سنة 2000 إلى 715.63 مليار دولار سنة 2007، في حين نشهد التنافس الكبير بين منطقتي جنوب آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء، في إحتلال المرتبة الرابعة والخامسة في أكثر المناطق الجغرافية إستدانة في العالم، أما بالنسبة للديون الخارجية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقد عرفت تذبذبا خلال نفس الفترة، حيث إنخفضت من 145.22 مليار دولار عام 2000 إلى 142.34 مليار دولار سنة 2001، لترتفع إلى 170.15 مليار دولار سنة 2004، ثم تنخفض مجددا إلى 151.30 مليار دولار عام 2007، ونفسر ذلك بالتحسن الملحوظ في أسعار النفط خلال هذه الفترة، بإعتبار أن غالبية دول هذه المنطقة نفطية، ومن بينها الجزائر، التي إعتمدت سياسة التسديد المسبق لديونها الخارجية بما أثر بالإيجاب، وبالتالي إنخفاض إجمالي حجم المديونية الخارجية للمنطقة.

المطلب الثاني: تطور خدمات الديون الخارجية حسب التوزيع الجغرافي للدول النامية بعد 1982.

بعد أن تعرفنا على التطور الملحوظ الذي شهده الحجم الإجمالي للديون الخارجية، وهذا بتقسيماتها المختلفة، ثم حسب التوزيع الجغرافي للدول النامية، نحاول فيما يلي التعرف على التطور الذي حصل في الأعباء (الخدمات) المترتبة عن هذه الديون، ولا شك أن هذا التطور، قد نتج عنه في المقابل تطورا في إجمالي خدمات الديون الخارجية المستحقة للأطراف الدائنة.

أولا: تطور خدمات الديون الخارجية حسب التوزيع الجغرافي للدول النامية خلال الفترة (1982-2000).

شهدت بداية الثمانينات من القرن الماضي إنفجار أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، مما نتج عنه تزايدا كبيرا في حجم الديون الخارجية للدول النامية خلال الفترة (1982–2000)، وتبعا لذلك، تضخمت أعباء هذه الديون على النحو المبين في الجدول أدناه:

الجدول رقم (24): تطور خدمات الديون الخارجية حسب التوزيع الجغرافي للدول النامية خلال الفترة (1982-2000) .

الوحدة: مليار دولار

الدول / السنوات	1982	1984	1986	1988	1990
شرق آسيا والباسفيك	19.57	22.76	33.28	36.96	38.69
أوروبا وآسيا الوسطى	17.45	19.25	25.02	31.84	41.59
أمريكا اللاتينية والكاريبي	59.04	51.25	51.89	55.67	46.09
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	10.62	10.97	12.56	15.92	24.53
جنوب آسيا	3.44	4.89	7.72	9.41	10.18
إفريقيا جنوب الصحراء	7.43	10.03	10.65	10.51	15.15
إجمالي خدمات الديون الخارجية	**117.57**	**119.17**	**141.15**	**160.32**	**176.25**
الدول / السنوات	**1992**	**1994**	**1996**	**1998**	**2000**
شرق آسيا والباسفيك	42.81	64.97	75.77	83.09	92.70
أوروبا وآسيا الوسطى	32.90	37.62	42.96	56.58	74.90
أمريكا اللاتينية والكاريبي	54.28	80.83	106.44	123.92	179.20
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	24.24	24.45	25.81	23.35	24.90
جنوب آسيا	10.25	18.24	16.62	16.02	14.70
إفريقيا جنوب الصحراء	13.92	14.81	15.24	14.06	12.30
إجمالي خدمات الديون الخارجية	**178.49**	**240.94**	**282.87**	**317.05**	**398.90**

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على البيانات الواردة في:

- the world bank, **world debts tables**, external finance for developing countries, 1990, 1993, 2002.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن خدمات الديون الخارجية للبلدان النامية، قد عرفت تطورا ملحوظا خلال الفترة (1982-2000)، حيث إنتقلت من 117.57 مليار دولار عام 1982 إلى 398.9 مليار دولار عام 2000، أي أنها تضاعفت بأكثر من ثلاث مرات.

وإذا نظرنا إلى خدمات الديون الخارجية حسب التوزيع الجغرافي للدول النامية، نجد أن بلدان أمريكا اللاتينية والكرايبي قد إحتلت الصدارة، حيث بلغت فيها خدمات الديون الخارجية 59.04 مليار دولار عام 1982 ثم 46.09 مليار دولار عام 1990، لتصل إلى 179.20 مليار دولار عام 2000، إلا أن ما يلاحظ أن خدمات الديون الخارجية لهذه المنطقة، قد عرفت بعض الإنخفاض خلال فترة التسعينات، لتعود إلى التزايد خلال فترة التسعينات، ويعود ذلك الإنخفاض إلى عمليات إعادة الجدولة

التي قامت بها معظم بلدان تلك المنطقة، وإلى التسهيلات المالية التي حصلت عليها من المؤسسات المالية، بالإضافة إلى عمليات إلغاء الديون التي إستفادت منها بعض بلدان هذه المنطقة، وكذا عمليات تبديل المديونية الخارجية، وتراجع عمليات الإقراض من المصادر الخاصة التي عادة ما تكون شروطها مكلفة نسيبا.

كما يلاحظ من خلال نفس الجدول، أن خدمات ديون بلدان شرق آسيا والباسيفيك، قد عرفت هي الأخرى تزايدا واضحا ومميزا خلال ذات الفترة، حيث إنتقلت من 19.57 مليار دولار عام 1982 إلى 38.69 مليار دولار عام 1990، ثم إلى 92.70 مليار دولار عام 2000، أي أنها تضاعفت بأكثر من أربع مرات ونصف خلال نفس الفترة، أما بالنسبة لمنطقتي إفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا، فيلاحظ أن مبالغ خدمات ديونها الخارجية تعتبر قليلة نسبيا، إلا أنه وبالرغم من ذلك ، فإنها تمارس ضغوطات شديدة على إقتصاديات بلدان تلك المنطقة، التي تعتمد أساسا على المساعدات العامة للتنمية، فالأزمة بالنسبة لبلدان منطقة إفريقيا جنوب الصحراء مثلا، تتمثل في عدم قدرتها على تحقيق تراكم رأسمالي يزيد عن قدرتها على السداد، وذلك نظرا لما يتميز به جهازها الإنتاجي من ضعف كبير، وإعتمادها على تصدير عدد محدود من المواد الأولية.

أما بخصوص إجمالي خدمات الديون الخارجية المترتبة على بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فنلاحظ أنه شهد زيادة ملحوظة خلال الفترة (1982-1988)، بحيث إنتقل من 10.62 مليار دولار عام 1982 إلى 15.92 مليار دولار عام 1988، ليستقر بعدها عند 24 مليار دولار في المتوسط، وهذا إلى غاية سنة 2000.

ثانيا: تطور خدمات الديون الخارجية حسب التوزيع الجغرافي للدول النامية بعد سنة 2000.

بملاحظة بيانات الجدول أدناه، يمكننا وببساطة معرفة المنحى الذي إتخذته خدمات الديون الخارجية حسب التوزيع الجغرافي للدول النامية، وذلك بعد سنة 2000 كما يلي:

الجدول رقم (25): تطور خدمات الديون الخارجية حسب التوزيع الجغرافي للدول النامية خلال الفترة (2000-2007) .

الوحدة: مليار دولار

البيان / السنوات	2000	2001	2002	2003
شرق آسيا والباسفيك	72.87	77.13	86.33	73.48
أوروبا وآسيا الوسطى	76.70	94.63	98.47	103.34
أمريكا اللاتينية والكاريبي	180.12	158.66	136.70	137.20
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	21.92	19.36	21.45	23.85
جنوب آسيا	15.43	13.86	17.53	21.37
إفريقيا جنوب الصحراء	13.37	12.78	12.42	13.31
إجمالي خدمة الدين الخارجي	**380.42**	**376.44**	**372.93**	**372.57**
البيان / السنوات	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**
شرق آسيا والباسفيك	80.18	88.71	103.10	90.47
أوروبا وآسيا الوسطى	148.69	203.41	191.00	225.80
أمريكا اللاتينية والكاريبي	155.42	164.38	164.07	145.95
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	19.31	21.85	32.14	20.11
جنوب آسيا	26.72	30.15	22.10	23.86
إفريقيا جنوب الصحراء	14.87	23.24	21.62	16.76
إجمالي خدمة الدين الخارجي	**406.91**	**472.75**	**570.20**	**522.95**

المصدر: من سنة 2000 إلى 2003: من إعداد الباحثة إعتمادا على البيانات الواردة في:

- the world bank, **world debts tables**, external finance for developing countries, 2004.

من سنة 2004 إلى 2007: من إعداد الباحثة إعتمادا على البيانات الواردة في الموقع الإلكتروني:

- **http: // www.Unctad.org** (14:21, 03/08/2008)

يلاحظ من خلال الجدول السابق، إنخفاض خدمات الديون الخارجية لأكبر المناطق الجغرافية إستدانة في العالم وهي أمريكا اللاتينية والكاريبي وهذا خلال الفترة (2000-2007)، حيث إنتقلت من 180.12 مليار دولار عام 2000 إلى 145.95 مليار دولار عام 2007، كما يلاحظ أيضا وعلى العكس مما قيل سابقا، الإرتفاع الكبير للخدمات المترتبة على الديون الخارجية لدول أوروبا ووسط آسيا خلال هذه الفترة، حيث إرتفعت بثلاث مرات تقريبا، أما بالنسبة لشرق آسيا والباسيفيك، فقد إرتفعت فيها خدمات الديون الخارجية، بإنتقالها من 72.87 مليار دولار سنة 2000 إلى 86.33 مليار دولار سنة 2002، لتعود وتنخفض إلى 73.48 مليار دولار سنة 2003، ثم تواصل إرتفاعها، حيث

قفزت الى 103.10 مليار دولار سنة 2006، لتنخفض بعدها إلى 90.47 مليار دولار سنة 2007، وفيما يخص خدمات الديون الخارجية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقد عرفت ثباتا نسبيا عند مستوى معين، وهذا بإستثناء سنة 2006، التي قفزت فيها إلى مستوى 32.14 مليار دولار، لتعود وتنخفض سنة 2007 إلى مستوى 20.11 مليار دولار، ويعود السبب في ذلك إلى تحسن الأوضاع الإقتصادية في المنطقة، والتي من بينها الإرتفاع المحسوس في أسعار النفط، وهو نفس ما عرفته الدول الإفريقية وباقي الدول النفطية الأخرى.

أما ما يتعلق بخدمات الديون الخارجية لمنطقتي جنوب آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء، فقد شهدت تذبذبا بين الإرتفاع تارة والإنخفاض تارة أخرى، وذلك خلال الفترة (2000-2007).

المبحث الثاني: تطور الدين الخارجي وخدماته ومؤشراته لبعض البلدان النامية بعد سنة 1982.

إن التحليل السابق المتعلق بتطور الدين الخارجي وخدماته على أساس المناطق الجغرافية، هو تحليل عام، يضع كل البلدان في مستوى واحد، ومن ثم، فهو لا يعكس الصورة الحقيقية لكل بلد، ففي الواقع، يوجد تفاوت كبير بين البلدان التي تنتمي إلى منطقة جغرافية واحدة، سواءا من حيث حجم المديونية، الأعباء التي يتحملها كل بلد أو من حيث قدرته على سداد ديونه، وعليه وحتى يكون تحليلنا واقعيا وصادقا، يجب علينا أن نقف على تطورات الدين الخارجي وخدماته، وكذا التطور الذي حصل في أهم مؤشرات الدين، وذلك في بعض البلدان النامية الأكثر إستدانة في العالم.

المطلب الأول: تطور حجم الدين الخارجي لبعض الدول النامية بعد سنة 1982.

بعد أن تعرفنا على التطور الذي شهده الحجم الإجمالي للديون الخارجية وخدماتها حسب التوزيع الجغرافي للدول النامية، نحاول فيما يلي التعرف على التطور الذي حصل في حجم الدين الخارجي لبعض هذه الدول الأكثر إستدانة في العالم، وهذا من أجل الوقوف حقيقة على الزيادة أو الإنخفاض الفعلي الذي شهده الدين الخارجي لها.

أولا: تطور حجم الدين الخارجي لبعض الدول النامية خلال الفترة (1982-2000).

بإنفجار أزمة المديونية الخارجية للدول النامية سنة 1982، شهدت البلدان الأكثر إستدانة في العالم أزمة حقيقية، أدت إلى عجزها التام عن تسديد إلتزاماتها الخارجية، بما عرضها لعدة ضغوط كان أهمها المساس بحريتها الإقتصادية، ذلك أن حجم الدين الخارجي في هذه البلدان قد بلغ مستوياتا خيالية، الأمرالذي يبينه الجدول أدناه (جدول رقم 26) الذي يعطينا صورة واضحة عن التطور الذي حصل في حجم الدين الخارجي في خمس عشرة بلدا ناميا، وذلك خلال الفترة (1982-2000)، حيث يلاحظ من الجدول أن البرازيل تحتل المرتبة الأولى من حيث حجم الإستدانة الخارجية، تليها المكسيك ثم الأرجنتين وهكذا دواليك، كما أن حجم الدين الخارجي لكل بلد من البلدان التي يشملها الجدول، قد عرف تزايدا واضحا خلال الفترة المذكورة، فعلى سبيل المثال، إرتفع حجم الدين الخارجي للبرازيل من 92.22 مليار دولار عام 1982 إلى 121.46 مليار دولار عام 1990، ليبلغ 238.79 مليار دولار عام 2000، أي أنه تضاعف بمرتين ونصف خلال الفترة (1982-2000)، كما زاد حجم الدين الخارجي للمكسيك من 86.01 مليار دولار عام 1982 إلى 104.44 مليار دولار عام 1990، ليصل إلى 150.31 مليار دولار عام 2000، ويكون بذلك قد تضاعف بأكثر من مرة ونصف.

الجدول رقم (26): تطور حجم الدين الخارجي لبعض الدول النامية خلال الفترة (1982-2000).

الوحدة: مليار دولار

الدول / السنوات	1982	1984	1986	1988	1990	1992	1994	1996	1998	2000
الأرجنتين	43.63	48.85	52.37	58.93	62.23	68.33	77.38	111.41	141.54	145.87
بوليفيا	3.32	4.28	5.58	5.45	4.27	4.22	4.74	5.19	5.61	5.78
البرازيل	92.22	104.33	112.04	114.59	121.46	130.54	151.10	181.32	241.01	238.79
الشيلي	17.31	19.73	21.14	19.64	19.22	19.13	22.93	23.04	30.17	37.04
كولومبيا	10.30	12.03	15.36	17.00	17.23	17.19	19.41	28.90	33.33	33.93
كوستاريكا	3.62	3.97	4.52	4.53	3.75	3.93	3.84	3.49	3.95	4.45
كوت ديفوار	7.82	7.89	11.22	14.12	16.45	17.84	18.45	19.52	14.85	12.13
الإكوادور	7.86	8.29	9.30	10.86	12.10	12.28	14.95	14.49	15.64	13.71
جمايكا	2.84	3.47	4.02	4.30	4.67	4.26	4.31	3.99	4.02	4.70
المكسيك	86.01	94.82	100.87	101.56	104.44	112.22	128.30	157.49	161.40	150.31
نيجيريا	12.81	18.43	23.16	30.71	33.44	29.01	33.48	31.40	30.31	31.35
البيرو	12.29	13.05	15.98	18.57	20.06	20.33	22.62	28.98	29.79	28.71
الفلبين	24.46	24.24	28.33	29.44	30.61	32.99	39.30	40.14	48.26	57.42
الأورغواي	2.64	3.27	3.90	3.82	4.41	4.57	5.09	5.89	7.60	8.19
فنزويلا	32.09	36.78	34.55	34.65	33.17	37.84	36.85	34.53	38.23	38.15

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على البيانات الواردة في:

- the world bank , world debts tables , external finance for developing countries, 1990, 1996, 2001.

ثانيا: تطور حجم الدين الخارجي لبعض الدول النامية بعد سنة 2000.

بمرور ما يقارب العقدين من إنفجار أزمة المديونية الخارجية للدول النامية سنة 1982، وبعد أن تعرفنا على تطورها بعد إستفحال الأزمة، نحاول فيما يلي تتبع منحاها بعد سنة 2000، وهذا من خلال نفس البلدان التي أخذناها كعينة خلال الفترة (1982–2000)، وذلك بإعتبارها الأكثر إستدانة في العالم، ومن أجل ذلك، إرتأينا إدراج الجدول التالي:

الجدول رقم (27): تطور حجم الدين الخارجي لبعض الدول النامية بعد سنة 2000.

الوحدة: مليار دولار

السنوات / الدول	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الأرجنتين	144.12	151.71	147.80	162.90	165.04	133.04	122.19	123.87
بوليفيا	5.78	4.69	5.00	5.79	6.21	6.93	5.29	5.34
البرازيل	241.55	229.02	230.91	234.81	219.49	187.30	194.15	240.49
الشيلي	37.28	38.63	41.21	42.82	43.80	45.37	47.97	55.82
كولومبيا	33.93	36.24	33.20	36.99	37.91	37.65	39.69	47.16
كوستاريكا	4.45	4.65	4.83	5.42	5.73	6.22	6.83	7.99
كوت ديفوار	12.13	11.61	11.79	12.18	13.22	11.90	13.84	–
الإكوادور	13.71	14.48	16.45	16.86	17.21	17.12	16.53	17.66
جمايكا	4.72	5.37	5.49	5.65	6.48	6.55	7.99	6.16
المكسيك	150.90	163.92	164.53	170.84	171.16	167.94	160.70	193.29
نيجيريا	31.35	31.04	30.47	34.70	37.88	22.17	7.69	–
البيرو	28.66	27.55	27.73	29.48	31.08	28.66	28.17	31.63
الفلبين	58.30	58.25	59.90	62.58	61.09	61.71	60.32	54.93
الأورغواي	8.11	9.62	10.57	11.80	15.16	14.55	9.80	10.99
فنزويلا	41.95	38.75	36.31	37.76	39.35	45.71	44.63	–

المصدر: من سنة 2000 إلى سنة 2006: من إعداد الباحثة إعتمادا على البيانات الواردة في الموقع الإلكتروني:

– **http: // ddp-ext.worldbank.org** (23:30,08/07/2008).

بالنسبة لسنة 2007 فهي مأخوذة من الموقع الإلكتروني:

– **http: // Devdata.worldbank.org** (10:32 ,14/07/2008).

من خلال الجدول السابق، يمكننا أن نلاحظ أن وضعية المديونية الخارجية للدول النامية، قد تحسنت مقارنة بالفترة السابقة (قبل سنة 2000)، وذلك نتيجة لتحسن شروط الإقراض ومن خلالها تحسن أسعار النفط، فقد إنخفض حجم المديونية الخارجية في الأرجنتين مثلا من 144.12 مليار دولار سنة 2000 إلى 123.87 مليار دولار سنة 2007، أما البرازيل، فقد إنخفض فيها حجم المديونية الخارجية من 241.55 مليار دولار سنة 2000 إلى 240.49 مليار دولار سنة 2007، في حين إرتفع حجم الديون الخارجية في كل من المكسيك والشيلي سنة 2000 من 150.90 مليار دولار و37.28 مليار دولار إلى 193.29 مليار دولار و55.82 مليار دولار على التوالي وذلك سنة 2007، إلا أنه وخلال هذه الفترة لا تزال المرتبة الأولى من حيث حجم الإستدانة الخارجية من نصيب البرازيل، تليها المكسيك ثم الأرجنتين.

المطلب الثاني: تطور خدمات الدين الخارجي لبعض الدول النامية بعد سنة 1982.

نحاول في هذا المجال إبراز تطور خدمات الديون الخارجية لبعض الدول النامية المثقلة بالديون بعد سنة 1982، وذلك من أجل التعرف حقيقة على التطور الذي حصل في الأعباء المترتبة على الديون الخارجية في كل بلد على حدى، وهذا من خلال الجدول التالي:

أولا: تطور خدمات الدين الخارجي لبعض الدول النامية خلال الفترة (1982-2000).

إثر التزايد الكبير الذي عرفه حجم الديون الخارجية لأكثر الدول النامية إستدانة في العالم، وذلك خلال الفترة (1982-2000)، شهدت أعباؤها في المقابل إرتفاعا ملحوظا، وهذا حسب بيانات الجدول رقم (28)، الذي يرصد لنا التطور الحاصل في خدمات الدين الخارجي في بعض البلدان النامية، ومنه نلاحظ أنها قد عرفت بعض الإنخفاض خلال سنوات الثمانينات، إلا أنها عادت إلى الإرتفاع في سنوات التسعينات، فعلى سبيل المثال، إنخفضت خدمات ديون البرازيل من 19.07 مليار دولار عام 1982 إلى 8.13 مليار دولار عام 1990، لترتفع بعد ذلك إلى 64.79 مليار دولار عام 2000، ويعود سبب إنخفاض خدمة الدين الخارجي خلال فترة الثمانينات بالخصوص إلى عمليات إعادة الجدولة التي قامت بها معظم البلدان وإلى التسهيلات التي حصلت عليها من المؤسسات المالية الدولية، وكذا إلى تراجع فرص الإقراض من المصادر الخاصة الدولية التي تتميز بإرتفاع تكاليفها، وإلغاء جزء من مديونيتها في إطار المحاولات التي تمت من أجل التخفيف من أعباء مديونية هذه المجموعة من البلدان.

الجدول رقم (28): تطور خدمات الدين الخارجي لبعض الدول النامية خلال الفترة (1982-2000).

الوحدة: مليار دولار

الدول / السنوات	1982	1984	1986	1988	1990	1992	1994	1996	1998	2000
الأرجنتين	4.87	5.19	8.77	5.02	6.16	5.00	6.69	12.96	21.48	27.34
بوليفيا	544	536	251	309	385	310	343	413	443	634
البرازيل	19.07	13.57	11.68	18.31	8.13	8.48	16.11	25.21	48.35	64.79
الشيلي	3.67	2.77	2.22	2.13	2.77	2.69	2.90	5.96	3.76	6.17
كولومبيا	1.48	1.61	3.77	3.14	3.65	3.76	3.68	5.40	4.55	5.10
كوستاريكا	243	423	501	427	501	545	496	588	541	648
كوت ديفوار	1.31	1.21	1.82	1.35	1.21	1.10	1.27	1.37	1.38	1.02
الإكوادور	2.09	1.07	1.50	1.00	1.08	981	986	1.32	1.76	1.89
جمايكا	361	429	655	702	662	711	595	672	524	698
المكسيك	15.68	16.95	12.95	15.56	11.31	20.82	19.04	41.03	27.99	58.50
نيجيريا	2.08	4.16	2.04	2.26	3.33	3.74	1.91	2.50	1.32	1.84
البيرو	2.31	1.28	798	359	476	1.00	1.05	2.93	2.40	2.56
الفلبين	3.49	2.68	3.02	3.56	3.59	4.30	4.53	5.35	4.73	6.79
الأورغواي	513	501	750	878	987	524	508	665	1.13	1.31
فنزويلا	5.93	4.72	5.08	5.51	4.99	3.33	3.69	4.93	6.01	6.09

المصدر : من إعداد الباحثة إعتمادا على البيانات الواردة في:

- the world bank, world debts tables, external finance for developing countries, 1990, 1996, 2001.

ثانيا: تطور خدمات الدين الخارجي لبعض الدول النامية بعد سنة 2000.

نظير التطورات التي شهدتها الساحة الدولية مؤخرا كإرتفاع أسعار النفط العالمية، تأثرت جميع دول العالم – ومن خلالها الدول النامية – أيما تأثير، فالبعض منها إستفاد من هذه الإرتفاعات (نقصد بذلك الدول النفطية)، وبالتالي فقد تحسنت موازينه الداخلية والخارجية، ومنها حجم الديون الخارجية وأعبائها، أما البعض الآخر فعلى العكس من ذلك، حيث نجد أن غالبية الدول غير النفطية قد شهدت عجزا كبيرا في موازين مدفوعاتها، بما زاد من حجم وأعباء مديونيتها الخارجية، على النحو المبين في الجدول أدناه:

الجدول رقم (29): تطور خدمات الدين الخارجي لبعض الدول النامية بعد سنة 2000.

الوحدة: مليار دولار

الدولة / البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الأرجنتين	27.34	24.01	5.82	12.31	11.10	9.61	17.13
بوليفيا	634	544	476	420	489	475	375
البرازيل	64.79	54.32	51.63	54.69	49.91	59.56	59.24
الشيلي	6.17	6.64	7.72	7.93	9.43	7.31	13.12
كولومبيا	5.10	6.31	6.92	8.07	7.98	10.28	10.46
كوستاريكا	648	697	670	823	684	587	555
كوت ديفوار	1.02	621	831	568	379	333	89
الإكوادور	1.89	2.05	2.19	2.01	3.10	3.45	3.37
جمايكا	698	734	842	563	573	637	553
المكسيك	58.80	47.93	43.53	39.36	45.11	41.45	51.02
نيجيريا	1.84	2.54	1.49	1.74	1.58	8.35	-
البيرو	2.56	2.19	3.35	2.32	2.48	5.15	3.48
الفلبين	6.79	9.03	9.19	8.36	9.31	8.05	10.81
الأورغواي	1.31	1.47	1.28	785	1.39	1.95	5.09
فنزويلا	6.09	7.57	7.48	8.23	6.88	5.21	8.74

المصدر: من سنة 2000 إلى سنة 2002: من إعداد الباحثة إعتمادا على البيانات الواردة في:

- the world bank, **world debts tables**, external finance for developing countries, 2004.

من سنة 2003 إلى سنة 2006: من إعداد الباحثة إعتمادا على البيانات الواردة في الموقع الإلكتروني:

- **http : //ddp-ext.worldbank.org** (12:51, 10/08/2008).

من خلال الجدول السابق، نلمح التذبذب في خدمات الديون الخارجية لأكثر الدول النامية إستدانة في العالم، وهذا مطلع الألفية الثالثة، إلا أنه وفي المقابل نشهد إنخفاضها في أغلبية الدول النامية وذلك مقارنة بسنوات التسعينات، فعلى سبيل المثال، إنخفضت خدمات الديون الخارجية في كل من الأرجنتين وبوليفيا من 27.34 مليار دولار و634 مليون دولار سنة 2000 إلى 17.13 مليار دولار و375 مليون دولار على التولي سنة 2006، وهو ما يجد تفسيره في تحسن أوضاع السيولة الدولية ومن خلالها فرص الإقراض الدولي، بسبب تحسن وضعية الإحتياطات الدولية للدول النفطية، إعتمادا على الإرتفاعات المتتالية لسعر برميل النفط الخام بداية هذه الألفية.

إلا أنه وفي المقابل، نجد بعض الدول النامية التي زادت فيها خدمات الديون الخارجية خلال نفس الفترة، والتي من بينها الشيلي، كولومبيا، الإكوادور والفلبين، حيث إرتفعت فيها خدمات الديون الخارجية من (6.17، 5.10، 1.89، 6.79) مليار دولار سنة 2000 إلى (13.12، 10.46، 3.37، 10.81) مليار دولار سنة 2006 على التوالي.

المطلب الثالث: تطور مؤشرات الدين الخارجي لبعض الدول النامية بعد سنة 1982.

هناك مؤشرات عديدة يستخدمها الإقتصاديون والخبراء للوقوف على مدى ثقل الأعباء التي يمارسها الدين الخارجي على إقتصاديات البلدان النامية، حيث يتم على أساسها تصنيف هذه البلدان إلى بلدان مثقلة بالدين، بلدان متوسطة المديونية وبلدان ضعيفة المديونية أو غير مثقلة بالدين، ومن أهم تلك المؤشرات المستعملة في قياس عبء الديون الخارجية، والتي غالبا ما يستخدمهما خبراء صندوق النقد والبنك الدوليين، نجد نسبة مخزون الدين الخارجي إلى حصيلة الصادرات، نسبة مخزون الدين الخارجي إلى الناتج الوطني الخام، كما نجد أيضا نسبة خدمة الدين الخارجي إلى حصيلة الصادرات ونسبة الإحتياطات الدولية إلى مخزون الدين الخارجي، وسنتعرف في هذا المجال على تطور هذه المؤشرات لبعض البلدان النامية بعد سنة 1982.

أولا: تطور نسبة مخزون الدين الخارجي إلى حصيلة الصادرات لبعض الدول النامية بعد 1982.

يقيس هذا المؤشر مدى ثقل حجم الديون الخارجية منسوبا إلى إجمالي صادرات البلد من السلع والخدمات، بإعتبار أن هذه الأخيرة هي المصدر الرئيسي لدفع الديون الخارجية، وقد ثبت من خلال التجارب، أنه لكي لا يصل البلد إلى مرحلة الخطر، فإن حجم الديون الخارجية، يجب ألا يتجاوز نصف حصيلة صادرات البلد، كما أن معدل نمو الدين، لا يجب أن يتجاوز معدل نمو الصادرات[1].

[1] زكي رمزي، الإقتصاد العربي تحت الحصار، مرجع سابق، ص.134.

ومن أجل تبيان حقيقة تطور هذا المؤشر، نورد الجدول التالي:

الجدول رقم (30): تطور نسبة مخزون الدين الخارجي إلى حصيلة الصادرات لبعض الدول النامية بعد سنة 1982.

الوحدة: %

الدول / السنوات	1982	1986	1990	1994	1998	2002	2006
الأرجنتين	447.3	592.4	414.7	368.0	379.4	415.6	203.6
بوليفيا	362.2	814.9	429.8	395.9	363.1	283.0	104.2
البرازيل	392.8	445.8	334.5	298.2	372.8	304.0	116.5
الشيلي	335.9	395.3	183.0	151.8	139.4	177.7	69.6
كولومبيا	204.3	219.3	181.1	157.1	218.0	196.6	116.9
كوستاريكا	317.2	314.4	181.5	113.3	55.2	64.5	57.6
كوت ديفوار	275.0	301.9	455.9	580.9	275.5	200.5	150.3
الإكوادور	291.0	355.7	369.7	330.8	264.3	215.5	96.0
جمايكا	196.6	274.7	200.6	161.2	92.6	119.6	115.4
المكسيك	311.5	422.7	238.8	228.1	113.8	75.4	54.2
نيجيريا	99.5	335.5	226.4	341.9	257.6	163.0	39.4
الفلبين	296.8	322.1	230.4	160.6	122.7	130.2	96.7
البيرو	293.7	462.0	483.8	431.9	340.7	275.2	86.4
الأورغواي	157.1	245.3	182.7	148.2	159.8	335.6	151.2
فنزويلا	159.5	290.8	154.5	198.8	174.7	111.2	59.6

المصدر : من سنة 1982 إلى سنة 2002: من إعداد الباحثة إعتمادا على البيانات الواردة في:

- the world bank, **world debts tables**, external finance for developing countries, 1990, 1996, 2004.

بالنسبة لسنة 2006 فهي مأخوذة من الموقع الإلكتروني:

- **www.web.worldbank.org** (16:19, 13/07/2008) .

من خلال الجدول أعلاه، يمكننا الخروج بالنتائج التالية:

- تجاوز مؤشر مخزون الدين إلى حصيلة الصادرات في أغلب الدول النامية نسبة 100% خلال سنوات الدراسة ، وهو ما يدل أنها تجاوزت مرحلة الخطر إلى ما أبعد من ذلك؛
- إن نسبة مخزون الدين الخارجي إلى حصيلة الصادرات قد إرتفعت في غالبية الدول النامية، وذلك خلال الفترة (1982-1986)، وهي الفترة التي شهدت إنفجار أزمة المديونية العالمية،

بإعتبار أن غالبية الدول المذكورة أعلاه تعد – حسب المؤسسات المالية الدولية – من البلدان المثقلة بالديون؛

- إنخفاض هذه النسبة في غالبية الدول النامية بعد سنة 1986، وهذا راجع للسياسات التصحيحية التي تبنتها هذه الدول، إعتمادا على برامج المؤسسات المالية الدولية؛
- عودة مؤشر مخزون الدين الخارجي إلى حصيلة الصادرات للإرتفاع مجددا بداية الألفية الثالثة، وهذا يعود حسب رأينا للتطورات التي شهدتها أسعار النفط، مما أدى إلى إرتفاع هذا المؤشر في غالبية الدول غير النفطية.

ثانيا: تطور نسبة مخزون الدين الخارجي إلى الناتج الوطني الخام لبعض الدول النامية بعد 1982.

يعد هذا المؤشر مهما للغاية، لأنه يربط المديونية الخارجية للدولة بمتغير مهم جدا، وهو حجم الناتج القومي، بإعتباره يمثل القوة الإقتصادية الرئيسية في الإقتصاد القومي، فكلما زادت هذه النسبة، دل ذلك على زيادة إعتماد الدولة على العالم الخارجي في تمويل إحتياجاتها، فإذا كانت الديون تمثل حقوقا للعالم الخارجي، فإن إرتفاع هذه النسبة، إنما يعني إزدياد حقوق العالم الخارجي في الناتج الوطني الخام[1].

ومن أجل تبيان حقيقة تطور هذا المؤشر في بعض الدول النامية، نورد الجدول أدناه (رقم31)، الذي يرصد لنا جملة من الحقائق أهمها:

- تطورت نسبة مخزون الدين الخارجي إلى الناتج الوطني الخام في عدد من البلدان النامية، وذلك خلال الفترة (1982-1986)، حيث يلاحظ من الجدول أن هذه النسبة قد تجاوزت 50% في معظم البلدان التي يشملها الجدول وذلك سنة 1986، وبذلك أعتبرت هذه البلدان حسب تصنيف صندوق النقد والبنك العالميين من البلدان ذات المديونية الثقيلة؛
- إن ما يلاحظ بعد ذلك، هو أن هذه النسبة قد مالت إلى الإنخفاض بصورة واضحة بعد سنة 1986 في أغلب الدول النامية، ويعود سبب تراجعها إلى المعاملة الخاصة التي حضيت بها الدول النامية من قبل الهيئات والمؤسسات المالية الدولية والبلدان الدائنة، خاصة فيما يتعلق بالتسهيلات المالية التي منحتها وعمليات إعادة الجدولة، وإلغاء جزء من ديونها، هذا بالإضافة إلى برامج التصحيح الهيكلي التي طبقتها تلك البلدان خلال فترة الثمانينات بالخصوص، والتي أدت إلى تحسن مؤشرات المديونية الخارجية فيها بشكل واضح؛
- ونفس ما قيل بالنسبة بالنسبة للمؤشر السابق، فإن نسبة مخزون الدين الخارجي إلى الناتج الداخلي الخام عادت للإرتفاع مجددا بداية الألفية الثالثة، وهذا نتيجة للتطورات الكبيرة التي شهدتها أسعار النفط كما أشرنا إليه سابقا.

---

[1] نفس المرجع السابق، ص.135.

الجدول رقم (31): تطور نسبة مخزون الدين الخارجي إلى الناتج الوطني الخام لبعض الدول النامية بعد سنة 1982.

الوحدة: %

الدول / السنوات	1982	1986	1990	1994	1998	2002	2006
الأرجنتين	83.8	70.4	46.0	27.8	48.6	138.4	58.6
بوليفيا	106.4	167.8	100.8	89.4	67.4	64.0	49.0
البرازيل	35.8	41.7	26.0	27.9	31.3	52.5	18.7
الشيلي	76.7	141.6	67.4	45.5	42.4	68.1	37.9
كولومبيا	26.9	45.6	45.4	30.9	34.2	43.3	26.9
كوستاريكا	166.6	108.6	68.1	47.8	29.1	29.6	31.9
كوت ديفوار	110.8	125.6	186.6	338.9	123.6	106.1	82.6
الإكوادور	68.2	89.9	122.7	94.6	70.8	72.5	41.9
جمايكا	101.4	187.5	125.1	110.1	56.1	75.3	85.6
المكسيك	52.5	82.3	43.8	35.2	39.0	22.6	19.5
نيجيريا	14.0	50.5	114.8	102.5	103.3	76.7	07.6
الفلبين	62.3	94.0	78.8	59.3	78.1	71.4	47.1
البيرو	49.7	61.0	68.2	45.8	55.2	51.2	33.3
الأورغواي	29.2	63.8	55.0	33.2	34.4	89.9	52.1
فنزويلا	41.3	58.0	70.3	64.0	40.2	35.6	24.7

المصدر: من سنة 1982 إلى سنة 2002: من إعداد الباحثة إعتمادا على البيانات الواردة في:

- the world bank,**world debts tables**, external finance for developing countries,1990,1996, 2004.

بالنسبة لسنة 2006 فهي مأخوذة من الموقع الإلكتروني:

- **www.web.worldbank.org** (13:53, 15/07/2008) .

ثالثا: تطور نسبة خدمة الدين الخارجي إلى حصيلة الصادرات لبعض الدول النامية بعد 1982.

يعد هذا المؤشر مهما من حيث دلالته، فكلما إرتفع، كلما دل ذلك على ثقل عبء المديونية الخارجية، ذلك أن مدفوعات خدمة الديون الخارجية تمتص جانبا مهما من حصيلة النقد الأجنبي الذي يتمخض عن صادرات الدولة، مما يضع الإقتصاد القومي في وضعية حرجة، وبالتالي يعد قياسه مهما لمعرفة مستوى الضغط الذي تحدثه خدمات الديون الخارجية على حصيلة صادرات الدولة المدينة، وبالتالي تحديد مدى قدرتها على الإستيراد، والجدول التالي جاء ليوضح تطور هذا المؤشر في عدد من الدول النامية المثقلة بالديون.

الجدول رقم (32): تطور نسبة خدمة الدين الخارجي إلى حصيلة الصادرات لبعض الدول النامية بعد سنة 1982.

الوحدة: %

الدول / السنوات	1982	1986	1990	1994	1998	2002	2006
الأرجنتين	50.0	99.2	41.1	31.8	57.6	18.3	31.6
بوليفيا	59.2	36.6	38.7	28.6	28.0	27.7	8.5
البرازيل	81.3	46.5	22.4	31.8	79.4	68.9	37.3
الشيلي	71.3	41.5	26.4	19.2	17.4	32.8	20.0
كولومبيا	29.5	53.8	38.4	29.8	29.9	40.2	31.3
كوستاريكا	21.3	34.8	24.2	14.6	7.6	8.9	5.0
كوت ديفوار	46.4	49.0	33.6	40.1	25.7	14.1	1.4
الإكوادور	77.6	57.5	33.1	21.8	29.8	28.7	24.1
جمايكا	25.0	44.7	28.4	22.2	11.7	18.4	11.9
المكسيك	56.8	54.3	25.9	33.9	20.9	23.2	18.9
نيجيريا	16.2	29.6	22.6	19.6	11.3	8.0	-
الفلبين	42.4	34.4	27.0	18.5	10.9	20.2	19.6
البيرو	55.3	23.1	11.5	20.2	24.2	32.8	12.9
الأورغواي	30.5	47.1	40.8	14.8	23.9	40.0	87.7
فنزويلا	29.5	42.8	23.2	19.9	27.9	25.6	13.3

المصدر: من سنة 1982 إلى سنة 2002: من إعداد الباحثة إعتمادا على البيانات الواردة في:

- the world bank, **world debts tables**, external finance for developing countries, 1990, 1996, 2004.
- **world development indicators data bas**, april 2008.: بالنسبة لسنة 2006 فهي مأخوذة من
- **http: //ddp-ext.worldbank.org** (23:09,09/07/2008) إعتمادا على الموقع الإلكتروني:

إن إلقاء نظرة على بيانات الجدول السابق، توضح لنا العديد من الحقائق الأساسية أهمها:

- إن نسبة خدمات الدين الخارجي إلى حصيلة الصادرات في معظم البلدان التي يشملها الجدول كانت خلال الفترة (1982-1986) تشكل نسبة هامة فاقت 30%، وهي النسبة التي ينصح خبراء صندوق النقد والبنك العالميين بعدم تجاوزها، حتى لا يدخل البلد المدين مرحلة خطر المديونية الخارجية، ويصبح بالتالي يعاني من أعباء مديونية ثقيلة، بل أن هذه النسبة قد بلغت في بعض الدول مستوياتا حرجة جدا، كما حصل في الأرجنتين عام 1986، أين بلغت تلك النسبة 99.2%، وفي البرازيل والشيلي سنة 1982 نسبتي 81.3% و71.3% على التوالي، وهو ما يعني أن خدمات الدين الخارجي في هذه البلدان تلتهم نسبا عالية من حصيلة صادراتها من العملات الأجنبية، وأن المتبقي منها قد لا يكف حتى لإستيراد بعض السلع الغذائية الأساسية لإطعام شعوبها، وهو ما يعبر بوضوح عن مدى عمق أزمة المديونية الخارجية وآثارها التي عاشتها تلك البلدان خلال فترة الثمانينات بالخصوص؛
- إن نسب خدمة الدين الخارجي إلى حصيلة الصادرات من العملات الأجنبية، قد عرفت إنخفاضا محسوسا بداية التسعينات، وذلك تقريبا في كل البلدان التي يشملها الجدول، فعلى سبيل المثال، إنخفضت نسبة خدمة الدين الخارجي إلى حصيلة الصادرات في المكسيك من 54.3% عام 1986 إلى 25.9% عام 1990، وبالنسبة للبرازيل، فقد إنخفضت النسبة بها من 46.5% عام 1986 إلى 22.4% عام 1990، وبرأينا فإن هذا الإنخفاض يجد تفسيره في الجهود التي قامت بها تلك الدول للتغلب على أزمة المديونية الخارجية التي عاشتها، وللحد من آثارها السلبية على إقتصادياتها، والمتمثلة أساسا في الإصلاحات الإقتصادية وعمليات إعادة الجدولة وتبديل الديون وغيرها كثير؛
- شهد بعد ذلك مؤشر خدمة الدين الخارجي إلى حصيلة الصادرات تذبذبا بين الإرتفاع تارة والإنخفاض تارة أخرى، إلا أنه ومنذ نهاية التسعينات وبداية الألفية الثالثة، قد شهد هذا المؤشر إنخفاضا في غالبية الدول التي شملها الجدول، فعلى سبيل المثال، إنخفض هذا المؤشر في البرازيل من 79.4% سنة 1998 إلى 68.9% سنة 2002، ثم إلى 37.3% سنة 2006، أما في الكوت ديفوار، فقد إنخفض هذا المؤشر من 25.7% سنة 1998 إلى 14.1% سنة 2002 ليتراجع بعد ذلك إلى 1.4% سنة 2006.

رابعا: تطور نسبة الإحتياطات الدولية إلى مخزون الدين الخارجي لبعض الدول النامية بعد 1982.

يقيس هذا المؤشر نسبة مجموع ما يملكه البلد من ذهب وعملات أجنبية إلى حجم الديون الخارجية، وبالتالي كلما إرتفعت هذه النسبة ، كلما دل ذلك على قوة وضعية السيولة الخارجية، ومن ثم على طاقة البلد في مواجهة أعباء الديون الخارجية خلال الأوقات الحرجة والعكس صحيح.

ومن أجل تبيان الحقيقة سابقة الذكر، جاء الجدول أدناه ليوضح تطور هذه النسبة في عدد من الدول النامية بعد سنة 1982.

الجدول رقم (33): تطور نسبة الإحتياطات الدولية إلى مخزون الدين الخارجي في بعض الدول النامية بعد سنة 1982.

الوحدة: %

الدول / السنوات	1982	1986	1990	1994	1998	2002
الأرجنتين	10.3	8.5	10.0	20.7	17.6	7.9
بوليفيا	16.9	9.2	11.9	16.7	21.7	18.3
البرازيل	4.3	6.0	7.6	25.5	18.2	16.6
الشيلي	15.0	13.9	60.2	35.3	53.8	36.6
كولومبيا	54.4	22.7	25.8	40.5	26.5	32.0
كوستاريكا	6.9	12.2	14.0	23.6	26.9	31.0
كوت ديفوار	0.3	0.3	0.1	1.2	5.9	15.8
الإكوادور	6.3	8.7	8.3	13.4	11.1	6.1
جمايكا	3.8	2.4	3.6	17.0	18.3	30.0
المكسيك	2.1	6.6	9.8	5.0	20.0	35.9
نيجيريا	15.0	5.8	12.3	4.9	24.1	24.8
الفلبين	7.1	9.2	6.7	18.1	20.2	27.2
البيرو	16.2	14.0	9.4	32.8	32.4	34.5
الأورغواي	53.7	38.4	32.7	31.8	34.0	7.2
فنزويلا	36.8	31.6	38.4	33.8	39.0	37.2

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على البيانات الواردة في:

- the world bank, **world debts tables**, external finance for developing countries, 1990, 1996, 2004.

من خلال التدقيق في بيانات الجدول أعلاه، يمكننا الخروج بالملاحظات التالية:

- إنخفاض مؤشر الإحتياطات الدولية إلى مخزون الدين الخارجي في معظم الدول النامية، وذلك خلال الفترة (1982-1986)، فعلى سبيل المثال، إنخفض في كل من الأرجنتين، بوليفيا، كولومبيا والأرغواي من 10.3%، 16.9%، 54.4% و53.7% على التوالي سنة 1982، إلى 8.5%، 9.2%، 22.7% و38.4% على التوالي سنة 1986، الأمر الذي يجد تفسيره في نمو حجم الديون الخارجية المستحقة على هذه الدول، مما أدى إلى إستنزاف جانب مهم من إحتياطاتها الدولية؛
- عودة المؤشر السابق للإرتفاع مجددا في غالبية الدول النامية المذكورة أعلاه بداية التسعينات، فقد إنتقل على سبيل المثال في الأرجنتين من 8.5% سنة 1986 إلى 10% سنة 1990 وصولا إلى 20.7% سنة 1994، أما في البرازيل، فقد إنتقل من 6% سنة 1986 إلى 7.6% سنة 1990، ليقفز بعدها إلى حدود 25.5% سنة 1994، وذلك راجع للإصلاحات الإقتصادية التي قامت بها تلك الدول للتغلب على أزمة المديونية الخارجية التي عاشتها خلال سنوات الثمانينات؛
- شهد نفس المؤشر (نسبة الإحتياطات الدولية إلى مخزون الدين الخارجي) تذبذبا إلى غاية بداية الألفية الثالثة، من حيث الإرتفاع في بلدان والإنخفاض في بلدان أخرى، وهذا راجع للتغيرات التي شهدتها الساحة الدولية خلال هذه الفترة، وإختلاف درجة تأثيرها من دولة لأخرى، ونخص بالذكر - ضمن هذا المجال- التذبذب في سعر برميل النفط الخام وماله من تأثير، خصوصا على الدول النفطية.

كانت هذه إذن أهم المؤشرات الإحصائية الشائعة التي يستند إليها غالبية الخبراء والإقتصاديين، من أجل قياس عبء المديونية الخارجية، وهنا نسارع إلى التأكيد على أن تلك المؤشرات لم تكشف حقيقة عن الآثار الإقتصادية والإجتماعية، التي تمخضت عن تفاقم مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية، إذ أنها غالبا ما تحصر المشكلة في السيولة الدولية لهذه الدول، بمعنى مدى كفاية الإحتياطات الدولية التي تملكها الدولة في مواجهة إلتزاماتها الخارجية في الأجل القصير، في حين أن مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية أكبر من أن تكون مجرد مشكلة سيولة دولية، وإنما تتعلق بصميم الهيكل الإقتصادي والإجتماعي السائد في هذه الدول.

المبحث الثالث: دور المؤسسات المالية الدولية في تسيير أزمة المديونية الخارجية للدول النامية.

إن الجهود التي تبذلها المؤسسات المالية الدولية والدول الدائنة على حد سواء، من أجل ضمان تسديد الديون من طرف الدول المدينة، لم تكون وليدة رغبة من الدائنين في مساعدة الدول النامية المدينة من أجل الخروج من أزمتها وتخلفها، وإنما جاءت نتيجة لقلقهم وتخوفهم من عدم حصولهم على مستحقاتهم، خاصة بعد أن وصلت أمور بعض الدول إلى حالة العجز الحقيقي عن مواصلة تسديد ديونها الخارجية، وسيتم التعرض لهذه الجهود من خلال النقاط الأساسية التالية:

المطلب الأول: دور صندوق النقد الدولي في تسيير أزمة المديونية الخارجية للدول النامية[1].

بعد الحرب العالمية الثانية، وفي ديسمبر سنة 1945، أنشيء صندوق النقد الدولي، من أجل تحقيق التعاون الدولي في المجال النقدي، ولتشجيع التجارة الدولية وإستقرار أسعار الصرف والمدفوعات الدولية، وتشترك كل دولة من الدول الأعضاء (وعددها 48 دولة) بحصة في الصندوق، تتكون من الذهب والعملة المحلية للدولة، وبناءا على هذه الحصة تتحددا القوة التصويتية لها، وهو ما يؤدي إلى سيطرة الدول المتقدمة ذات الحصص الكبيرة على الصندوق والتأثير بشدة في قراراته، وعلى رأس هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية، تليها المملكة المتحدة ثم باقي الدول الصناعية المتقدمة، ولذلك فالدول النامية، وعلى الأخص البلدان الإفريقية، ليس لها تأثير يذكر على قرارات الصندوق.

ويدير الصندوق مجلس محافظين، يضم محافظا ومحافظا بديلا عن كل دولة، كما أن هناك مجلس المديرين التنفيذيين الذي يتكون من مدير الصندوق ونائبه وإثنين وعشرين مديرا تنفيذيا، منهم سبع مديرين يمثلون الدول السبع دائمة العضوية في الصندوق وهي الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، ألمانيا، فرنسا، الصين، السعودية واليابان، أما الباقون وعددهم 15 مديرا، فيتم إنتخابهم، حيث يمثلون مجموعات الدول النامية.

ويقرض الصندوق الأعضاء من موارده التي تتكون من حصصهم وما يقترضه الصندوق من أسواق المال الدولية ومن حكومات الدول الأعضاء، حيث تلجأ الدول إلى الصندوق في حالة وجود عجز في موازين مدفوعاتها، ويقدم بذلك إلى الدول التي تعاني من عجز مؤقت في موازين مدفوعاتها أو تلك التي ترغب في إعادة جدولة ديونها، قروضا قصيرة ومتوسطة الأجل.

---

[1] علي سالم أرميص، أزمة المديونية الخارجية للأقطار العربية – دراسة مقارنة لمصر والجزائر (1985–2002) – أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006–2007، ص ص.197 .198.

وقد أصبح صندوق النقد الدولي من أهم المؤسسات الممولة للدول النامية المدينة، لاسيما الدول المستوردة للبترول، التي أصبحت تواجه مشكلات وأزمات حادة في خدمة ديونها الخارجية، خاصة بعد التباطؤ الشديد في معدل الإقراض إلى هذه الدول من البنوك التجارية العالمية، الأمر الذي جعله يحل محل هذه البنوك في توفير بعض من السيولة المشروطة إلى الدول المدينة، وهو ما حدث بالفعل بعد خريف 1982، أين إنفجرت أزمة الديون العالمية، ففي ذات العام، توقفت كبريات الدول المدينة في أمريكا اللاتينية (المكسيك، البرازيل، الأرجنتين ...) عن دفع أعباء ديونها الخارجية، التي تمثل الديون المصرفية الشطر الأعظم منها، وهناك حدثت ضجة شديدة في صفوف الأوساط المالية، وبالذات البنوك التجارية الأمريكية، التي تعد الدائن الأول والأكبر لهذه الدول، ذلك أن توقف هذه الدول عن الدفع، كان يهدد وبشكل مباشر بإفلاس تلك البنوك، خاصة وأن القروض التي أعطتها تلك البنوك لهذه الدول، كانت تتجاوز وبكثير حجم رأسمالها، وحينئذ، سارع الصندوق لإحتواء تلك الأزمة بمؤازرة من حكومة الولايات المتحدة، البنك الدولي وبنك التسويات الدولية، فقام بتدبير حزمة من عمليات الإنقاذ المالي، تمثلت أساسا في تقديم المزيد من القروض لتلك الدول، والموافقة على إعادة جدولة ديونها الخارجية[1].

والحق، لم تكن حزمة الإنقاذ المالي التي قدمها صندوق النقد الدولي لتلك الدول تهدف إلى إنقاذها -كما زعمت أجهزة الدعاية العالمية آنذاك- وإنما إستهدفت أساسا إنقاذ البنوك الدائنة لها من الإفلاس، وقد كان تقديم هذه الحزمة مشروطا، بأن تقبل الدول المدينة برنامجا للتصحيح الإقتصادي مع صندوق النقد الدولي، الذي تطور دوره في إدارة أزمة المديونية العالمية بشكل ملحوظ، سواء من حيث مساهمته المعتبرة في التمويل الممنوح للبلدان النامية، أو من حيث تأثيره الكبير على التمويل المنساب من المصادر المتعددة الدولية، الجهوية، الحكومية والخاصة، أو من حيث مساهمته القوية في إعادة هيكلة إقتصاديات البلدان النامية شديدة المديونية، وفق برامج يفرضها ويشرف على تنفيذها، ويتابع نتائجها كشرط أساسي من شروط إتفاقيات إعادة الجدولة.

إن الدور المتعاظم الذي أصبح يلعبه الصندوق في توجيه مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية، لا ينبع من حجم الموارد التي يمد بها هذه الدول فحسب، وإنما يرجع إلى أن الموارد المالية التي تقدم للدول المدينة، سواءا من جانب البنوك الأجنبية أو المنظمات الدولية، أصبحت لا تتم إلا في ضوء إتفاقيات للتصحيح مع الصندوق، وأصبح بالتالي يمثل دورا تنسيقيا كمعبئ للأموال من المقرضين الآخرين، وقد جاء هذا الدور نتيجة عدة إعتبارات هي كالتالي:[2]

---

[1] ضياء مجيد الموسوي، **الخوصصة والتصحيحات الهيكلية**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2005، ص ص.31 .32.

[2] لمين محفوظ أمين، **مواجهة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 1995، ص ص.170 .171.

1. تعاضم إعتماد الدول النامية المثقلة بالديون على التمويل المصرفي، مقابل ضآلة حجم المساعدات التي يمكن أن يقدمها الصندوق، حيث كان من الضروري، ألا تبقى البنوك التجارية على عرضها الحالي للقروض فحسب، بل يجب أن تكون مستعدة لتقديم تمويل إضافي ، وفي حالة عدم وجود هذا الدعم بسبب الإنكماش الإقتصادي العالمي (الذي سيصبح حتمية نتيجة الإفتقار للتمويل الخارجي) قد يجعل الوضع غير قابل للإدارة من قبل الصندوق، ويؤدي إلى أن يكون الإسهام التمويلي للصندوق ذاته غير فعال.
2. أصبح من الضروري دفع كل عناصر الصناعة المصرفية، إلى المشاركة في تمويل الدول ثقيلة المديونية، ذلك أن البنوك التجارية الرئيسية أدركت أن عدم إشتراك عدد كبير من البنوك الأخرى – خاصة البنوك الإقليمية والصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية – قد يجعلها في وضع مساءلة من المساهمين بشأن إستمرار تمويلها لدول تمتنع عن تمويلها بنوك أخرى، وكانت تلك هي قضية الحفاظ على إنضباط السوق، أي منع حدوث تخفيض غير متوازن في عرض القروض من جانب عدد كبير من المقرضين المختلفين، وبالتالي، وأمام ضرورة مشاركة البنوك التجارية من ناحية، ومن ناحية أخرى، أصبح الإتفاق مع الصندوق أساسا لحصول البلد المدين على تمويل إضافي، لأن جهد التصحيح الذي يقوم به البلد المدين يمثل العامل الأول في طمأنة دائنيه إلى إتخاذ إجراءات تصحيحية، وإلى أن يحظ بدعم المجتمع الدولي من خلال الصندوق، وأن تقدمه سيرصد بعناية، وكان لابد من معالجة هذه المهمة في كل دولة، ذلك أن الحكم الأساسي في التوازن بين التصحيح والتمويل، يجب أن يجرب لكل حالة على حدى، إستنادا إلى الظروف الأولية السائدة وقت توجه الدولة المدينة إلى الصندوق، مستوى إحتياطياتها من العملات الأجنبية، مدى سدادها للمدفوعات المتأخرة عليها، أنواع المطالبات ونسب الدين إلى كل من الدائنين المختلفين، وعدد البنوك المشتركة وحجمها.

والجدير بالذكر، أن وجهة نظر الصندوق في مواجهة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، تتمثل في أن وجود مصاعب في المدفوعات الخارجية، إنما ينعكس في زيادة عجز الحساب الجاري، الأمر الذي يتطلب زيادة الإقتراض الخارجي لتمويل هذا العجز، ولكن إذا كان هذا الأخير ناجما عن عوامل دائمة (بمعنى أنه خلل هيكلي)، وإذا لم تتخذ الدولة المدينة الإجراءات والسياسات الضرورية واللازمة للتصحيح، فإن الحاجة لتمويل هذا العجز من مصادر خارجية، سوف تستمر بلا نهاية مع ما يرتبط بذلك من تزايد في عبء الدين الخارجي بإستمرار، وذلك إلى أن يصل الوضع إلى مرحلة يتدهور فيها قدرة الدولة المدينة الفعلية على خدمة أعباء دينها الخارجي.

ويخلص الصندوق من ذلك، إلى أن التمويل الخارجي بمفرده لا يحل مشكلة الإختلال الخارجي، بل يؤجل المشكلة ويؤدي إلى إعاقة الإقتصاد المحلي، في حين أن إجراءات التصحيح الضرورية هي الكفيلة بعلاج المشكلة، ويرى بذلك أن للتصحيح تكاليفه، ولكن تكاليف عدم التصحيح قد تكون أكبر.

المطلب الثاني: دور البنك الدولي في تسيير أزمة المديونية الخارجية للدول النامية.

تقدم الإقتصادي الأمريكي "هاري ديكستر وايت" بمشروع إنشاء البنك الدولي للتعمير والتنمية في نوفمبر 1943، وفي 21 جويلية 1944، أقر مندوبو 44 دولة إتفاقية بروتن وودز، التي تضمنت إنشاء كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتعمير والتنمية[1].

وتضم مجموعة البنك الدولي ثلاث مؤسسات تزاول جميعها عمليات التمويل، ولكل منها معاييرها المختلفة، وهذه المؤسسات هي:

أولا: البنك الدولي للإنشاء والتعمير[2].

يشابه في تنظيمه صندوق النقد الدولي من حيث طريقة التصويت، وهو لا يقدم قروضه إلا للحكومات في الدول النامية أو بضمانها، ويتقاضى عن هذه القروض أسعار فائدة بما يغطي تكلفة الحصول على الأموال، إلا أن قروضه ذات شروط ميسرة، حيث تمتد آجالها إلى مدة 20 مدة عاما، بفترة سماح تصل إلى 5 سنوات، ويهتم البنك بمشروعات البنية الأساسية، بإعتبارها ضرورة للإنطلاق في المشروعات الإنتاجية وعاملا أساسيا لإجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية، ويتميز أسلوب البنك في تمويل المشروعات بمساهمته مع الدولة النامية في دراسة المشروعات الإستثمارية لها، وتحديد أهدافها في إطار إمكانياتها وكفاءة إستخدام مواردها.

وقد تم تطوير أسلوب البنك في إتاحة التمويل إعتبارا من عام 1980، حيث أصبح البنك يمول أعمال التصحيح الهيكلي للدول المثقلة بالديون، حتى تتماشى والتغيرات في الأوضاع الإقتصادية الدولية، وقد تغير أسلوب تمويله من تمويل للمشروعات بعينها إلى تمويل لبرامج الإصلاح الهيكلي طويلة الأجل.

ويشارك البنك في عمليات إعادة جدولة الديون الخارجية، حيث يقوم بدور أساسي في هذا المجال، فالبنك من ناحية أولى، يشارك عادة في إجتماعات نادي باريس لإعادة جدولة الديون الرسمية المستحقة على الحكومات المدينة، ويقدم في هذه الإجتماعات عرضا لإتجاهات التنمية طويلة الأجل في الدولة المعنية، أوضاعها الإقتصادية والتوقعات الخاصة بها، كما يقدم إلى الدول الدائنة ما قد تطلبه من تطيلات إضافية عن هذه الأوضاع، وينفرد في حالات أخرى، بالقيام بدور المنظم في عمليات إعادة الجدولة، وذلك من خلال قيامه بتكوين مجموعات إستشارية (كونسرتيوم) للدول المدينة، سواء على مستوى كل دولة بمفردها، كما قد تختص هذه المجموعات بعدة دول ذات ظروف متماثلة.

---

[1] فؤاد هاشم عوض، **التجارة الخارجية والدخل القومي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1976، ص.226.

[2] محمد نور الدين، "**المؤسسات المالية وديون العالم الثالث**"، مجلة السياسة الدولية، عدد أكتوبر 1986، القاهرة، ص.144.

ويلاحظ في هذا الصدد، أن دور هذه اللجان أو المجموعات الإستشارية لا يقتصر على جدولة الديون المستحقة فقط، وإنما عادة ما يمتد ليشمل النظر في الموقف التمويلي للدولة المدينة ككل، بحيث يتم في معظم الحالات تقديم موارد مالية إضافية ميسرة فضلا عن إعادة الجدولة، إلا أن الديون المستحقة للبنك الدولي نفسه لا تخضع لعمليات إعادة الجدولة في جميع الأحوال.

ثانيا: هيئة التنمية الدولية.

أنشئت هذه الهيئة عام 1956، بهدف تقديم القروض إلى البلاد الأقل نموا (التي لا يتجاوز فيها إجمالي الناتج السنوي للفرد الواحد 731 دولارا بأسعار سنة 1981)، والتي تعتبر غير مؤهلة للإقتراض من أسواق التمويل الدولية، كما أن العضوية في هيئة التمويل الدولية مفتوحة لكافة أعضاء البنك الدولي، وتمنح هذه الهيئة لحكومات هذه الدول تسهيلا بشروط ميسرة، حيث تصل فترة السماح إلى 10 سنوات، كما تصل آجال السداد إلى 50 سنة، وبدون فوائد سوى رسم خدمة بنسبة 0.75%[1].

ثالثا: هيئة التمويل الدولية.

أنشئت هذه الهيئة سنة 1956، ومجال إهتمامها الأساسي هو القطاع الخاص، بعكس هيئة التنمية التي لا تقرض إلا الحكومات، وإن كان كلاهما لا يتعامل إلا مع الدول الأقل نموا، وتساعد هذه المؤسسة تلك الدول من خلال الإستثمار المباشر، حيث تروج لهذه المشروعات، بالدعوة إلى دخول رؤوس الأموال المحلية والأجنبية كشركاء فيها، كما تقدم لمشروعات القطاع الخاص قروضا طويلة الأجل ولا تشترط ضمان الحكومة لها، وتحصل منها على فائدة تجارية.

وللمؤسسة كيان إداري مستقل عن البنك، وتتمثل مواردها في رأس المال الذي يبلغ 650 مليون دولار، إضافة إلى ما تحصل عليه من أسواق المال الدولية، وهي تسعى لتوظيف أموالها بحيث تحصل على عائد مرتفع لها[2].

---

[1] منير حسن خضير، دور القروض الخارجية في التنمية الإقتصادية في إفريقيا خلال الفترة (1973-1982)، رسالة ماجستير، معهد الدراسات الإفريقية، 1989، ص.103.

[2] أحمد هاشم عوض، مرجع سابق، ص.226.

خاتمة الفصل:

تمكّنا من خلال هذا الفصل من التعرف على تداعيات إنفجار أزمة المديونية العالمية لسنة 1982 على العالم بأسره، ومن خلاله الدول النامية (موضوع بحثنا هذا) عن طريق تتبع منحى تطور إجمالي الديون الخارجية وخدماتها لكل الدول النامية، ثم حسب توزيعها الجغرافي، وهذا من أجل تحديد مسؤولية كل منطقة في تضخم الأزمة، ومن ثم على أساس أكثر الدول النامية إستدانة، وهذا بغرض الغوص والتدقيق أكثر في مسار الديون الخارجية، وبالتالي ترتيب البلدان النامية حسب حجم إستدانتها الخارجية.

كما أتبعنا هذه الدراسة، بتحليل أهم المؤشرات الإحصائية التي يستند إليها غالبية الخبراء والإقتصاديين من أجل قياس عبء المديونية الخارجية، وهنا وجدنا أن تلك المؤشرات لم تكشف حقيقة عن الآثار الإقتصادية والإجتماعية، التي تمخضت عن تفاقم مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية، إذ أنها غالبا ما تحصر المشكلة في السيولة الدولية لهذه الدول، بمعنى مدى كفاية الإحتياطات الدولية التي تملكها الدولة في مواجهة إلتزاماتها الخارجية في الأجل القصير، في حين أن مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية أكبر من أن تكون مجرد مشكلة سيولة دولية، وإنما تتعلق بصميم الهيكل الإقتصادي والإجتماعي السائد في هذه الدول.

وقد تمكنت المؤسسات المالية الدولية آنذاك من إبتكار حزمة للإنقاذ المالي، التي لم تهدف لإنقاذ الدول المدينة (كما زعمت هذه المؤسسات حينها)، ولكنها إستهدفت أساسا إنقاذ البنوك الدائنة لها من الإفلاس، وقد كان تقديم هذه الحزمة مشروطا، بأن تقبل الدول المدينة برنامجا للتصحيح الإقتصادي مع المؤسسات المالية الدولية، التي تطور دورها في إدارة أزمة المديونية العالمية بشكل ملحوظ، سواء من حيث مساهمتها المعتبرة في التمويل الممنوح للبلدان النامية، أو من حيث تأثيرها الكبير على التمويل المنساب من المصادر المتعددة الدولية، الجهوية، الحكومية والخاصة، أو من حيث مساهمتها القوية في إعادة هيكلة إقتصاديات البلدان النامية شديدة المديونية ، وفق برامج تفرضها وتشرف على تنفيذها، وتتابع نتائجها كشرط أساسي من شروط إتفاقيات إعادة الجدولة.

الفصل السادس:

فلسفة وأسس التصحيح الهيكلي في الدول النامية.

مقدمة الفصل:

إزاء تدهور الآداء الإقتصادي لمعظم الدول النامية، كمحصلة ونتيجة طبيعية لتأثير الظواهر الإقتصادية بشقيها الخارجي والداخلي، ظهرت الدعوة للإصلاح الإقتصادي من خلال إعداد برامج تساهم في القضاء على الإختلالات الداخلية والخارجية لهذه الدول، وقد برز دور المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، في إقتراح هذه البرامج وإعدادها، إيمانا منها بأهمية المبادرة المبكرة لتصحيح هذه الإختلالات.

وتعتبر برامج التصحيح الإقتصادي من أكثر القضايا إثارة للجدل، من حيث أهدافها المرجوة، نتائجها المحققة، إجراءاتها وآلية تطبيقها، سواء على المستوى الفردي أو على المستوى الدولي، نتيجة لتبنيها من قبل أهم المنظمات الإقتصادية الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين)، ولتزايد عدد الدول التي تبنتها كلياً أو جزئياً، بالإضافة إلى إنعكاساتها على الوضع الإقتصادي، الإجتماعي والسياسي للدول التي تطبقها، وقد إرتبطت نشأتها ببداية تشكل أزمة المديونية الخارجية، التي تعرضت لها الدول النامية في الثمانينات من القرن العشرين، والتي كانت شديدة إلى الدرجة التي هددت فيها نظام الإقراض الدولي برمته، حيث أعلنت العديد من الدول المقترضة في أمريكا اللاتينية، إفريقيا وآسيا عجزها عن تسديد ديونها، وقد رافق ذلك تدهورا في ميزان مدفوعات هذه الدول وفي قيمة عملاتها المحلية.

وقد عززت التحولات السياسية، الإقتصادية والإجتماعية الناتجة عن إنهيار الإتحاد السوفياتي ودول المنظومة الشيوعية سابقاً منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، التوجه لتبني سياسات التصحيح الإقتصادي من قبل الدول النامية والدول الشيوعية سابقاً، والتي أطلق عليها فيما بعد تسمية (الدول المتحولة إقتصادياً).

ومن أجل كل ما سبق ذكره، جاء هذا الفصل ليتناول بالدراسة الأساس النظري لهذه البرامج، ومن ثم إستعراض أهم السياسات التي تتضمنها، لتنتهي الدراسة بتقييم لهذه السياسات وآثارها على إقتصاديات الدول النامية، وهذا من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم التصحيح الهيكلي وأسسه النظرية.
المبحث الثاني: السياسات التي تتضمنها برامج التصحيح الهيكلي.
المبحث الثالث: آثار التصحيح الهيكلي على إقتصاديات الدول النامية.

المبحث الأول: مفهوم التصحيح الهيكلي وأسسه النظرية.

إن التعرض لمفهوم التصحيح الهيكلي المقترح من طرف المؤسسات المالية الدولية، لمواجهة الإختلالات الإقتصادية في الدول النامية – كشرط لتقديم التسهيلات الإئتمانية التي تمكن البلد من إسترجاع أنفاسه وتخفيض حدة ضغوطات الدفع الناتجة عن خدمات الديون الخارجية – يلزم التعرف أولا على هذه السياسات بردها لأصولها النظرية، وذلك من أجل فهم تاريخي لها.

المطلب الأول: الأساس النظري لسياسات التصحيح الهيكلي.

إن أزمة النظام الرأسمالي العالمي في السبعينيات، والجدل الفكري الذي أنتجته حول أسبابها وتفسير ظواهرها بما فيها الركود التضخمي، أفرزت تيارا فكريا جديدا للرأسمالية يطلق عليه التيار النقدي "monétarisme"، وعلى رأسه الإقتصادي الأمريكي "ميلتون فريدمان"، وهو تيار يندرج ضمن المدرسة النيوكلاسيكية ويحمل شعار الرأسمالية الأولى، من حيث الدعوة إلى الحرية الإقتصادية وتقليص دور الدولة في النشاط الإقتصادي، وإعتماد ما يسمى بإقتصاديات العرض، لإعادة تنشيط النظام، كما يعطي للنقود أهمية كبيرة في تفسير وعلاج مشاكل التضخم، وقد إستطاع الأنصار السياسيين لهذا التيار الفكري، الوصول إلى الحكم في عدد لا بأس به من الدول الصناعية المتقدمة عن طريق الأحزاب اليمينية المحافظة.

والمعروف أن تحليل كينز للتضخم إستند إلى التقلبات التي تحدث بين العرض الكلي من ناحية، وبين الطلب الكلي المتكون من الإستهلاك والإستثمار والإنفاق الحكومي من ناحية أخرى، وقد شرح ميكانيزمات التضخم بالرجوع إلى فكرة المضاعف، بينما إستند الإقتصاديون الكلاسيك إلى تغيرات كمية النقود في تفسيرهم لهذه الظاهرة، لكن أزمة الرأسمالية في السبعينيات هيأت الجو إلى عودة المفهوم الكلاسيكي في ثوب جديد عن طريق أقطاب التيار النقدي أو ما يعرف بمدرسة شيكاغو، والتي إعتمدت على النظرية الكمية للنقود مع بعض التعديلات والتطورات الجديدة، حيث يفسر أقطاب هذه النظرية الإرتفاع في المستوى العام للأسعار (التضخم) بنمو كمية النقود، ولكنهم يضيفون بأن الإفراط في عرض النقود لا يرتبط فقط بالعلاقة القائمة بين كمية النقود وعرض السلع والخدمات، كما هو الحال بالنسبة للنظرية الكلاسيكية، وإنما يرتبط أيضا بتأثيره في زيادة متوسط نصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلي من كمية النقود، ومن ثم، فإن الطلب على النقود لا يلعب دورا هاما مقارنة بالدور الذي يلعبه التغير في عرضها، ففي حالة المبالغة في الإصدار النقدي (زيادة العرض)، فإن الأفراد يلجؤون إلى التخلص من هذا الفائض النقدي عن طريق زيادة الإنفاق، مما يؤدي إلى الإرتفاع في المستوى العام للأسعار، وهذا يعني أن التضخم يحدث لأن السلطات العامة مولته بوسائل نقدية، أي نتيجة للتناقض الذي يحدث بين عرض النقود وطلبها، من جراء زيادة السلطات النقدية في عرض النقود وإفراطها في الإصدار النقدي.

إن هذا الأمر هو ما جعل التيار النقدي يطرح وصفة معينة من الإجراءات، تندرج ضمن سياسة تقشفية صارمة لمواجهة مشكلة التضخم، نستطيع حصر أهم معالمها فيما يلي:[1]

- إعطاء الأولوية لمواجهة التضخم، عن طريق سياسة نقدية صارمة، تقوم على ضبط النمو المبالغ فيه في كمية النقود، بما يتناسب ونمو الناتج الداخلي الإجمالي من جهة، وطلب الأفراد على هذه النقود من جهة أخرى، ويلعب سعر الفائدة دورا مهما في هذا المجال بترك تحديده لآليات السوق؛
- هذه السياسة تكون ذات آثار قاسية في المدى القصير، لأنها تؤدي إلى خفض النمو، تزايد معدلات البطالة وتراجع مستوى إستخدام الطاقات الإنتاجية نتيجة أثرها الإنكماشي، لكن بعد حدوث الإستقرار في النمو وتوقف موجة التضخم، ستعود معدلات النمو إلى الإنتعاش؛
- بما أن نمو عرض النقود يجد أصله في نمو النفقات في الموازنة العامة للدولة، فلابد من تقليص الإنفاق العام الحكومي، بل والحد من القروض الموجهة للإنتاج، إلى حين إستعادة التوازن؛
- الحد من تدخل الدولة وإدارتها للإقتصاد والعودة إلى الوظيفة التقليدية لها، وفتح المبادرة أمام القطاع الخاص لتحفيز الإستثمار، ومن ثم إسترجاع النمو.

وعلى ضوء هذه الأفكار التي جاءت بها النظرية الكينزية والتيار النقدي الحديث، جاء صندوق النقد الدولي بثلاث مقاربات، شكلت بدورها الأساس الذي تبنى عليه برامج التصحيح الهيكلي للمؤسسات المالية الدولية، وهي كالتالي:

أولا: مقاربة الإمتصاص (l'approche de l'absorption).

عرف صندوق النقد الدولي الإمتصاص أو الإستيعاب لبلد ما، على أنه "نفقات الأعوان الإقتصاديين الداخلية من الإنتاج والخدمات المحلية أو المستوردة، وبمعنى آخر هي إجمالي الإستهلاك الخاص الإستثماري والنهائي الداخليين والنفقات العمومية، والذي يمكن أن يكون أكبر أو أصغر من الدخل المحلي"[2].

---

[1] بن بقاسم سفيان، **تسيير المديونية الخارجية وسياسات التصحيح الهيكلي في الدول النامية** – مع التركيز على حالة الجزائر خلال الفترة (1987-1994)– رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، معهد العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 1994-1995، ص ص.103 .104.

[2] مهدي ميلود، "**مضمون برامج الإصلاح الهيكلي المدعمة من طرف المؤسسات المالية الدولية وإنعكاساتها الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر**"، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الإقتصادية في الدول النامية،4-5 ديسمبر2006، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس.

وقد تم عرض وتقديم نظرية الإمتصاص لأول مرة سنة 1952 من طرف الإقتصادي " ألكسندر" ضمن الأشغال والأبحاث التي يقوم بها صندوق النقد الدولي، حيث إستعمل في عرضه لهذه النظرية، أدوات النموذج الكينزي، إلا أنه عرف نوعا من التوسيع ليشمل الصادرات والواردات.

ووفق هذه النظرية، يتم إعادة توازن ميزان المدفوعات بتطبيق منهج الإمتصاص الذي يعمل على توازن الميزان التجاري وفق قدرة البلد على إمتصاص السلع والخدمات (إستهلاك، إستثمار وإنفاق حكومي) مع ما تنتجه الدولة فعلا والمعبر عنه بالدخل الوطني، ويكون شكل المنهج كمايلي:

لتكن لدينا المتغيرات الإقتصادية التالية:

Y: الدخل الوطني، **M** : الواردات، **X** : الصادرات، **C** : الإستهلاك، **I** : الإستثمار،
G: النفقات العامة للدولة.

وإنطلاقا من العلاقة العامة للدخل الوطني ومبدأ التساوي مع الإنفاق الوطني، يمكن صياغة المعادلات التالية:

$$Y = C+I+G+(X - M) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

$$X - M = Y - (C + I + G) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

$$BC = Y - A \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

من خلال المعادلات السابقة، يمكننا إستخلاص النتائج التالية:

- عندما يكون رصيد الميزان التجاري (**BC**) موجب، أي أن $M < X$، بمعنى أن العرض أكبر من الطلب (Absorption)، أي أن : $C+ I +G < Y$ أو $A < Y$، وما دام الأمر يتعلق ببلد مدين (يواجه أزمة مديونية ويعاني من إختلالات في موازينه الإقتصادية) فيجب عليه أن يضاعف من هذا الرصيد الموجب، وهذا بزيادة الإنتاج وبالتالي الدخل الحقيقي (**Y**) على الطلب أو الإمتصاص **A**.
- إذا كان رصيد هذا الميزان سالب – وهي الحالة الغالبة في معظم بلدان العالم النامي – أي أن $M > X$، بمعنى أن الإنتاج أو العرض الوطني لا يغط الطلب الوطني ($Y<A$)، فيكون على الدولة أن تسعى إلى تغيير هذا الرصيد السالب للميزان التجاري وذلك بزيادة الإنتاج، تقليص الطلب أو الإمتصاص الوطني[1]، لأن منبع الإختلال يكمن في زيادة الطلب الوطني الذي ينبغي تخفيضه، فإذا كان الأعوان الإقتصاديون ينفقون أكثر من مواردهم، فهذا يدفع الإقتصاد الوطني إلى الإستدانة من الإقتصاديات الخارجية، بسبب العجز الذي طرأ في ميزان المدفوعات.

[1] BENISSAD Hocine, " **L'ajustement structurel**",« l'expérience du Maghreb » édition OPU , Alger, 1999, P.9.

وعليه فإن صندوق النقد الدولي يحث بلدان العالم النامي على تقليص طلبها، بالرجوع إلى حالة التوازن، علما أنه إذا كان منبع الإختلال هو الدولة، نظرا لعدم إيجادها مواردا كافية على المستوى الوطني لتغطية نفقاتها، ولأن عجز الميزانية هو السبب الذي أدى إلى عجز ميزان المدفوعات، وعليه فتصحيح الخلل الذي طرأ على هذا الأخير يبدأ بمعالجة عجز الميزانية العامة.

وحتى يتسنى للدولة تقليص الطلب أو الإمتصاص الوطني، خاصة من جهة الإستهلاك العائلي والإستثمارات هناك طريقتين، وذلك إما بتخفيض الأجور الحقيقية، أو عن طريق تشجيع الإدخار، بواسطة الرفع من معدلات أسعار الفائدة، علما أن هاتين الطريقتين يرجى من وراءهما تخفيض التضخم الذي يؤدي إلى التقليص من فعالية إستخدام الموارد، خاصة المالية منها، حيث ينجم عنه تفاقم حالة الشك بالنسبة للمدخرين، الذين يفضلون في هذه الحالة حماية أموالهم بصرفها أو إستثمارها في مجالات ومشاريع أكثر أمانا والتي غالبا ما تكون غير إنتاجية، كالعقارات، السلع والخدمات، الأحجار الكريمة أو الإيداعات بالعملة الصعبة[1].

وبالإختصار المفيد، فإن أسلوب الإمتصاص هو تأكيد بأنه للقضاء على عجز الميزان التجاري لابد من إعتماد سياسات تقييدية تقلل من النفقات أو الطلب في حالة تعذر زيادة الدخل الكلي، وفي حالة البلدان النامية، ونظرا لعدم مرونة بناها الإنتاجية وإختلالاتها الهيكلية، فإن تحسين وضعية موازين مدفوعاتها يتطلب التأثير أساسا على الإمتصاص، على الرغم من أنها لم تصل إلى مرحلة التشغيل الكامل.

ثانيا: المقاربة النقدية لميزان المدفوعات(نموذج بولاك)*.

(l'approche de la balance de payement)

تعمل هذه النظرية في إطار إقتصاد مفتوح على العالم الخارجي، أين يكون الإنتاج في المدى القصير ثابتا مع وجود حالة تشغيل كامل، وتحلل هذه النظرية الإختلال أو حالة عدم توازن ميزان المدفوعات بالزيادة في عرض النقود (l'offre de monnaie)، الأمر الذي يجعل السلطات الحكومية للبلد المدين تحدد وبصرامة –عن طريق البنك المركزي– مبالغ القروض الداخلية، سواء تلك الموجهة الخزينة والمسماة بذمم الخزينة أو تلك الموجهة للإقتصاد والمسماة بقروض الإقتصاد، ويرتكز هذا النموذج على فرضيتين أساسيتين هما:[2]

- إستقرار الطلب على النقود، المرتبط بالحاجة إلى المعاملات والصفقات والمتعلقة بدورها بجزء من الدخل الإسمي للأعوان، الذين يريدون الإحتفاظ بنقودهم في شكل سيولة.

---

*جون جاك بولاك مواطن هولندي كان يعمل مديرا لدائرة البحوث في صندوق النقد الدولي من سنة 1968 حتى سنة 1979، ويعتبر الأب المؤسس للنموذج النقدي للصندوق"، حتى أن هناك من يسميه "نموذج بولاك".

[1] Banque Mondiale,"**Rapport sur le développement dans le monde 1983**", Washington,1983, P.66.

[2] Marc Raffinot, op.cit , P.128.

- إعتبار عرض النقود عاملا خارجيا، ونتاج قرار مستقل للسلطات النقدية التي تحدد مستوى التركيبات الداخلية للكتلة النقدية.

فإذا كان عرض النقود أكبر من حاجات الأعوان الإقتصاديين الراغبة في الإحتفاظ به على شكل سيولة، أي أن "**عرض النقود > الطلب على النقود**"، فإن هذا الفائض النقدي سيستخدم إما في شراء سلع مستوردة ، نظرا لأن الإنتاج المحلي كما إفترضنا في البداية ثابت، مع العلم أننا في حالة تشغيل كامل، أو يستعمل في تحويلات إلى الخارج، كما أن هذه الحالة من شأنها أن تؤد إلى إرتفاع نسبة التضخم بفعل الإرتفاع العام للأسعار، مما يؤدي إلى ضعف المنافسة في السوق الدولي، وبالتالي التوجه نحو المنتوج الخارجي ، ثم إنخفاض الإحتياطات من العملة الصعبة، الذي ينجم عنه عجزا في ميزان المدفوعات.

1. معادلات النموذج:

$$Md = Kpy^{1} \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث أن:

Md: الطلب على النقود، **K:** مقلوب سرعة تداول النقود، **p:** المستوى العام للأسعار.

Y: الدخل الوطني.

$$Ms = m (C + R) \ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث أن:

Ms: عرض النقود، **m:** مقلوب معامل الإحتياطي لدى البنوك، **C:** المقابل الداخلي للكتلة النقدية.

R: الإحتياطات الخارجية الصافية.

$$P = e P^{*} \ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

حيث أن:

P*: مستوى الأسعار الأجنبية ، **e:** معدل الصرف

$$Md = Ms \ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

الطلب على النقود = عرض النقود.

$$B = \Delta R \ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

حيث أن:

B: رصيد ميزان المدفوعات.

$$R = (K / m) eP^{*}y - C \ldots\ldots\ldots (6)$$

---

[1] النظرية الكمية للنقود: $MV = PT$ أين M: هو مخزن النقود، V: سرعة دوران وحدة نقدية في المتوسط خلال فترة ما، P: الأسعار، T: مستوى المعاملات ، في نموذجنا هذا بدلنا T بـــ y $(y = T)$، $R = V/1$ و $Md = M$ و P هي P.

2.مدلول معادلات النموذج:

إن المعادلة الأولى (1) تترجم النظرية الكمية للنقود، حيث تخلص إلى أن الطلب على النقود ثابت نسبيا إلى الدخل.

المعادلة الثانية (2) تترجم فكرة أن عرض النقود مرتبط بالمقابل الداخلي **C** والخارجي **R** للكتلة النقدية، مع وجود معامل إحتياطي مطبق من طرف البنوك من أجل إحترام معيار الحيطة والحذر **m**.

المعادلة الثالثة (3) تأخذ بفرضية السعر الوحدوي (أي تطبيق سياسة الأسعار الدولية مع الأخذ بعين الإعتبار طبعا لمعدل سعر الصرف **e**).

المعادلة الرابعة (4) تعني أنه إذا أردنا الحصول على حالة توازن في سوق النقود، ينبغي أن يكون الطلب على النقود **Md** مساويا لعرض النقود **Ms**.

المعادلة الخامسة (5) تمثل تطابق وتماثل محاسبي بسيط يبين ويوضح رصيد ميزان المدفوعات، الذي يأخذ بعين الإعتبار تغير إحتياطات الصرف.

المعادلة السادسة (6) هي نتاج المعادلات الأربع السابقة، حيث نعوض معطيات المعادلات 1، 2، 3، في المعادلة رقم 4 ونتحصل على ما يلي:

$$Md = Ms \Rightarrow K\,py = m\,(C+R) \Rightarrow K\,eP^*y = m\,C + m\,R$$

$$\Rightarrow mR = Ke\,P^*y - mC \Rightarrow R = \frac{K\,eP^*y - mC}{m}$$

$$\Rightarrow R = \frac{K}{m} \cdot e \cdot P^*.y - C$$

$$\Rightarrow R = (K/m)\,e\,P^*y - C$$

ومنه:

$$B = \Delta\,(K/m \cdot e.P^*y - C)$$

وبما أن مستوى الدخل ثابت في المدى القصير كما إفترضنا من قبل، وسعر الصرف ثابت، فإن رصيد ميزان المدفوعات في هذه الحالة مرتبط ومتأثر بتغيير المقابل الداخلي للكتلة النقدية، أي القروض الداخلية المبرمة من طرف البنك المركزي.

$$B = (K/m)\,e\,P^*y - \Delta\,C$$

والنتيجة التي يخلص لها هذا النموذج أن عدم توازن ميزان المدفوعات سببه ومنبعه الزيادة في عرض النقود[1].

[1] Marc Raffinot, op.cit, P P.127. 128.

ثالثا: مقاربة معدل الصرف التوازني (l'approche du taux de change d'équilibre).

إن هذا الأسلوب يرتكز أساسا على نظرية المقارنة بين القدرات الشرائية، التي تبرز أن معدل صرف التوازن يتحدد بالعلاقة بين مستويات الأسعار من السلع في إقتصادين معنيين، ويعزى هذا الأسلوب إلى نظرية الإقتصادي جوستاف كاستيل*، حيث تنطلق هذه الأخيرة من فرضية أساسية وهي أن سعر أي عملة يتحدد وفقا لقوتها في السوق المحلية بالنسبة لقوتها الشرائية الخارجية، ومن ثم فإن أي علاقة بين عملتين مختلفتين ، تتحدد تبعا لمستويات الأسعار السائدة في كل من الدولتين، وللتوضيح أكثر، فإن سعر الصرف الحقيقي لأي من العملتين يساوي النسبة بين القوة الشرائية للعملة في السوق المحلي والقوة الشرائية لها في الأسواق الأجنبية[1].

ويمكن إبراز ذلك رياضيا من خلال المعادلات التالية:[2]

$$P = e\ Pw \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث أن:

P: سعر العملة المحلية ، **e**: معدل الصرف ، **Pw**: سعر العملة الأجنبية.

$$ER = P/e\ .\ Pw \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث أن:

ER: معدل الصرف الحقيقي.

نستنتج من هذه العلاقة أن كل تطور في الأسعار المحلية بنسبة تفوق تطور الأسعار الأجنبية، سيؤدي إلى التغير في معدل الصرف الحقيقي بسبب إنخفاض القدرة التنافسية للسلع المحلية.

إن هذا الأسلوب يفترض وحدة الأسعار على المستوى الدولي أو على الأقل أنها تتغير بنفس الإتجاه، فهذه الفرضية ستقودنا إلى التمييز بين نوعين من السلع، سلع تبديلية "قابلة للتصدير"، وسلع أهلية ترتبط بالعادات والتقاليد الإجتماعية، التي يصعب في الكثير من الأحيان تغييرها، وبالتالي فهي سلع غير تبديلية.

إن معدل الصرف الحقيقي ماهو إلا العلاقة بين الأسعار النسبية لسلع تبديلية وسلع أهلية للبلدان المساهمة في عملية التبادل، وعلى أساس ذلك، تم وضع الرسم البياني الموالي الذي يوضح القاعدة الأساسية لكل سياسات صندوق النقد الدولي كما يلي:

---

* إقتصادي سويدي تساءل سنة 1918 في كتابه "النقود وأسعار الصرف" "Monaies et change" ماهو معدل الصرف التوازني في إقتصاد يتميز بتشوهات أو إضطرابات في الأسعار...

[1] روابح عبد الباقي، المديونية الخارجية والإصلاحات الإقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2005-2006، ص ص.154 .155.

[2] Marc Raffinot, op.cit, p.130 .

الشكل رقم (6): علاقة الأسعار النسبية للسلع التبديلية والأهلية في تحديد معدل الصرف الحقيقي.

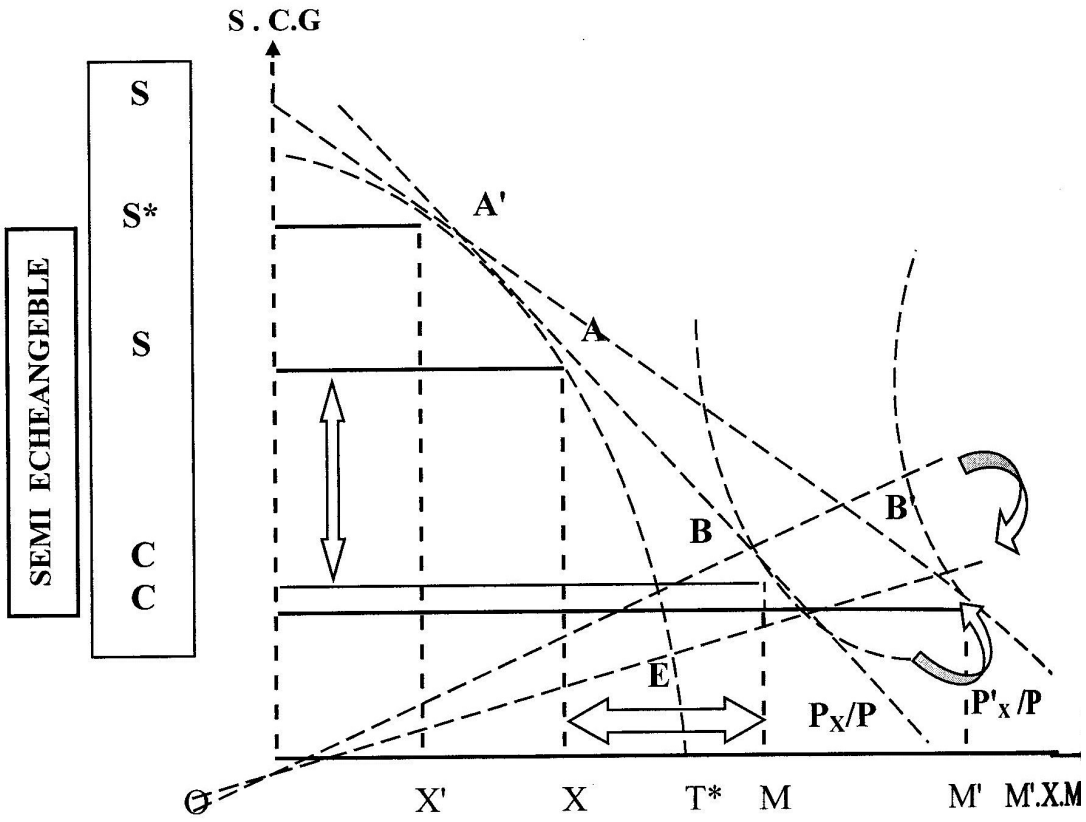

Source : Marc Raffinot, op.cit, p.131 .

إن هذا الرسم مستمد حسب رأينا من نظرية التجارة الدولية، وبالضبط من منحنى الطلب المتبادل لجون ستيوارت ميل" الذي طوره "ألفريد مارشال"، حينما قدم منحنى عرض التجارة حسب الفرضيات الأساسية التالية:

بإفتراض أننا بصدد إقتصاد صغير مفتوح ينتج نوعين من السلع:

- سلع تبديلية أسعارها **Px**؛
- سلع أهلية أسعارها **P**.

- إستهلاك الخواص يتكون من السلعة (1) والسلعة (2) بمعدل صرف ثابت ، **Pm = Px**.
- إستهلاك الإدارة **G** يتكون من السلع الأهلية.
- وجود مستوى معين من التقنية، مخزون رأس المال والموارد الطبيعية بأسعار معينة **Px/P**، أما مستوى الإستهلاك، فهو محدد بالنقطة **B**، ولتكن **M** كمية سلع (التصدير) التبديلية، **CS** الإستهلاك المحلي من السلعة الأهلية.

يوضح الشكل أن هناك عجز في الميزان التجاري يقدر بـــ **E** كفارق بين الصادرات **X** والواردات **M**، ففي حالة إرتفاع الإستهلاك، وهو عادة ما يكون في حالة إتباع الدولة لسياسات توسعية، فحين يزداد الإنفاق الإستهلاكي الحكومي، فإن الإنتاج ينتقل من النقطة **A** إلى النقطة **Á**، وبالتالي فإن إنتاج السلع التبديلية (التصدير) سينخفض، في حين سيرتفع إنتاج السلع الأهلية، أي أن هناك عملية إحلال بين السلعتين.

وفي هذه الحالة سترتفع الواردات، التي تنتقل من **M** إلى **M'**، بما يؤدي إلى زيادة العجز في ميزان المدفوعات، بسبب إرتفاع الواردات وإنخفاض الصادرات.

ومنه فالسياسات التصحيحية لها تأثير معاكس تماما لهذه الحالة، حيث تهدف إلى زيادة الصادرات وتخفيض الواردات، بالإضافة إلى الضغط على الإنفاق العمومي.

المطلب الثاني: مفهوم سياسات التصحيح الهيكلي.

جاء في القاموس الإقتصادي الحديث أن سياسات التصحيح تشير إلى التغيرات المدروسة في أدوات السياسات الإقتصادية الكلية، التي تطبقها حكومة أي دولة، إستجابة لتغيير الشروط أو الظروف الإقتصادية الكلية، وذلك من أجل تصحيح الإقتصاد، ومن جانب آخر، فإن سياسات التصحيح الهيكلي هي عبارة عن عملية تصحيح التغيرات المفاجئة أو الكبيرة، وغالبا غير المتوقعة لمجموعة الأهداف التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها.

ويمكن إعطاء تعريف آخر مختصر لسياسات التصحيح الهيكلي، بأنها تلك "الحزمة من القواعد والأدوات والإجراءات والتدابير التي تتبعها الحكومة في دولة معينة تعاني من إختلال التوازن الداخلي والخارجي، وتكون مهمة هذه الحزمة من السياسات أن تعمل في مجموعها على تثبيت الإقتصاد وإحداث تصحيحات هيكلية لتحقيق أهداف معينة، تصب في إعادة التوازن الداخلي والخارجي خلال فترة زمنية معينة"[1].

ومن جانبنا، يمكن تعريف سياسات التصحيح الهيكلي على أنها تلك "الحزمة من القواعد والأدوات والإجراءات والتدابير، التي تتبعها الحكومة في دولة معينة تعاني من إختلال التوازن الداخلي والتوازن الخارجي، وبالتحديد تعاني من عجز كبير في الموازنة العامة وعجز في ميزان المدفوعات وتضخم كبير في المديونية الخارجية، ومنبع هذه الحزمة من السياسات هو التوسع والتطور الذي حدث في النظرية الإقتصادية الكلية، والجهود التي بذلت من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين، والتي تعمل في مجموعها على تثبيت الإقتصاد وإحداث تصحيحات هيكلية، لتحقيق مجموعة من الأهداف الإقتصادية، التي تصب في إعادة التوازن الداخلي والخارجي خلال فترة زمنية معينة".

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الإقتصادية**، مكتبة زهران الشرق، القاهرة، 1997، ص ص.409 .410.

ولعل التأمل في هذه التعريفات يكشف عن عدد من الملاحظات الهامة من أهمها:[1]

1. أن سياسات التصحيح الهيكلي هي حزمة من السياسات المتفاعلة مع بعضها البعض، والتي تنطوي على الأدوات اللازمة لتحقيق الأهداف المطلوبة التي تسعى إلى تحقيقها.
2. أن مجموع السياسات التي تتكون منها سياسات التصحيح الهيكلي، والتي تعتبر بمثابة الأدوات المستخدمة في البرنامج المنفذ، هي بعض أدوات السياسة النقدية والسياسة المالية والتجارية وسياسات الإستثمار، إلا أنها تستخدم هنا بشكل إنتقائي لعلاج أوضاع معينة، حيث يضاف إليها بعض السياسات الإقتصادية مثل سياسات الأسعار والأجور أو سياسات الأسعار والدخول.
3. إن حزمة سياسات التصحيح الهيكلي التي يتم تطبيقها، تعود إلى نظرية الإقتصاد الكلي لإقتصاديات الدول المتقدمة، التي تم تطويرها عقدي الخمسينات والستينات من القرن الماضي، وقد تم توسيع سياسات التصحيح الهيكلي منذ ذلك الوقت، إعتمادا على التوسع في قضايا النظرية الإقتصادية الكلية خلال هذه الفترة، وقد تطور الأمر خلال مرحلة السبعينات والثمانينات إلى تطبيق سياسات التصحيح الهيكلي على الدول النامية، في شكل برنامج للتثبيت والتكييف الهيكلي.
4. إن ظروف تطبيق سياسات التصحيح الهيكلي في دولة معينة، تنبع من معاناة إقتصاد هذه الدولة من إختلال التوازن الداخلي، معبرا عنه بوجود عجز كبير في الموازنة العامة للدولة ومعدل مرتفع من التضخم، أما عن إختلال التوازن الخارجي فيعبر عنه بوجود عجز كبير في ميزان المدفوعات وتضخم في المديونية الخارجية، بالإضافة إلى الإختلالات الهيكلية ذات العلاقة.
5. تتكون برامج الإصلاح الإقتصادي من مكونين أساسيين، أولهما سياسات التثبيت، ويختص بها صندوق النقد الدولي، وهي ترتكز على إدارة جانب الطلب، من خلال إتباع سياسات مالية ونقدية إنكماشية، تستهدف معالجة العجز في الموازنة العامة للدولة المعنية وميزان مدفوعاتها، أما المكون الثاني فيعرف بإسم سياسات التكييف الهيكلي، ويختص بها البنك الدولي، حيث ترتكز على تصحيح هيكل الإنتاج وإدارة جانب العرض من خلال إصلاح السياسات السعرية، وتحرير التجارة الدولية، تحرير الإستثمار وتحرير أسواق العمل ورأس المال، على نحو يضمن إستخدامه لهذه العناصر بشكل أكثر كفاءة في العملية الإنتاجية، فضلا عن إعادة توزيع الأدوار بين القطاع الخاص والقطاع العام من خلال مايسمى بسياسة الخوصصة.

وبالتالي يمكن إستنتاج أن سياسات التصحيح الهيكلي، هي محصلة التعاون الوثيق بين كل من صندوق النقد والبنك الدوليين، وإن بدا أكثر في الصورة صندوق النقد الدولي لقيامه بدور البنك المركزي للإقتصاد الدولي، إلا أنه من المعروف أن البنك الدولي قد أدخل في عملياته في محيط السياسة الإقتصادية الكلية سياسات التكييف الهيكلي، لتصحيح مسار السياسة الإقتصادية على

[1] نفس المرجع السابق، ص ص.410 .413.

مستوى الإقتصاد الكلي، كما أدخل الصندوق مؤخرا في ترتيباته أدواتا لعلاج إختلال التوازن الهيكلي إلى جانب أدوات التثبيت.

والأهم من ذلك، أن نجاح سياسات التثبيت التي يهتم بها بدرجة كبيرة صندوق النقد الدولي مسألة لازمة في الأجل القصير من نجاح سياسات التكييف الهيكلي في الأجل المتوسط والطويل التي يهتم بها البنك الدولي، وبالتالي ليس من السهل فصل وظائف المؤسستين بعضهما عن البعض، وإن كان قد أتفق شكليا على أساس تقسيم تلك الوظائف، حيث يهتم الصندوق بالسياسات النقدية، المالية، سياسات سعر الصرف، سياسات الأجور والأسعار وسياسة التجارة الدولية، ويهتم البنك الدولي من جانب آخر، بسياسات الإستثمار والتنمية، سياسة الخوصصة وتخصيص الموارد وإعادة توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص، وإعادة هيكلة الإقتصاد من أجل زيادة الصادرات.

على أن يسبق برنامج التكييف الهيكلي مرحلة التثبيت، التي هي الشغل الشاغل لصندوق النقد الدولي، بحيث يتم تخفيض معدل التضخم، تخفيض عجز الموازنة وتحرير سعر الصرف وتصحيحه، وغيرها من الإصلاحات، ويتم ذلك في الأجل القصير، ثم العمل بعد ذلك ببرنامج التكييف الهيكلي في المدى المتوسط والطويل.

6. إن التصحيح الهيكلي يتم خلال فترة زمنية معينة لتحقيق مجموع الأهداف المطلوبة خلال تلك الفترة.
7. إن الخطوة الأولى تبدأ من حكومة الدولة المعنية، في شكل خطاب للنوايا الذي يقدم أثناء المفاوضات، وينطوي على حزمة من سياسات التثبيت والتكييف الهيكلي وأدواتها، التي تنوي الحكومة إتباعها خلال فترة تطبيق وسريان برنامج الإصلاح الإقتصادي.

فبرامج التصحيح الإقتصادي حصيلة لتفاعل عدة عوامل محلية ودولية، ولذلك فإن أهدافها الحقيقية تختلف بإختلاف المدارس الإقتصادية وزاوية النظر إليها، سواء من وجهة نظر توأم بريتون وودز، أو من حيث وجهة نظر الحكومات التي تتبناها أو تعارضها، أو من وجهة نظر الدول المتقدمة، أو من وجهة نظر الشعوب بتعدد طبقاتها الإجتماعية والإقتصادية، وسوف نقوم بإظهار هذه الأهداف وفقاً لأهم وجهات النظر ومبرراتها والمآخذ عليها:[1]

[1] يوسف عبد العزيز محمود،"برامج التكييف الإقتصادي وفقا للمؤسسات الدولية وآثارها عل الدول النامية"، مجلة جامعة تشرين للدرسات والبحوث العلمية، العدد الثاني، 2005، ص ص.72 .76.

أولا: تحقيق النمو الإقتصادي "إستعادة النمو الإقتصادي".

شهدت الدول النامية في السبعينيات من القرن العشرين تحسناً كبيراً في آدائها الإقتصادي، تمثل في تحسن شروط التجارة الخارجية المصاحب لإرتفاع أسعار بعض المواد الأولية، خاصةً في مجال الطاقة، ويمكن القول أن هذا العقد قد شهد أكبر معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي للدول النامية، خلال النصف الثاني من القرن العشرين، مع استثناءات قليلة جداً لبعض الدول النامية، وقد شجعت المؤشرات السابقة الدول النامية على التوسع في إنفاقها الحكومي، معتقدة أنها بذلك تهدم الهوة التي تفصلها عن الدول المتقدمة، ونظراً لعدم كفاية مواردها المحلية، فقدت لجأت إلى الإقتراض الخارجي لتمويل التوسع الكبير في السياسات الإئتمانية، وللإنفاق على مشاريع ضخمة غير مجدية إقتصاديا للقطاع، حيث ترافق ذلك مع إعتماد أسعار صرف عالية وتشديد القيود على التجارة الخارجية.

وفي نهاية عقد السبعينيات، وقعت الدول النامية في أزمة مالية كبيرة (بإستثناء بعض الدول النفطية التي خفف من أزمتها عوائد النفط مع الإشارة إلى تضررها نتيجة الإنخفاض الحاد في أسعارها خلال الثمانينيات).

فالأزمة المالية التي واجهتها الدول النامية في الثمانينيات، أدت إلى تحول بعضها من نمو إيجابي للناتج المحلي الإجمالي إلى نمو سلبي، وإلى إنعدام النمو في بعضها الآخر، وإلى انخفاض معدلات النمو في باقي الدول، إلى الدرجة التي دفعت بعض الإقتصاديين إلى إنتقاد تسمية الدول النامية، من حيث أنها تشير إلى أن هذه الدول تحقق نمواً إقتصادياً ملموساً، بينما الواقع يشير إلى أنها تزداد تخلفاً، وقد دفع ذلك تقرير التنمية البشرية في المنطقة العربية للعام 2002، إلى إطلاق تسمية "العقد الضائع"[1] على عقد الثمانينيات بالنسبة للعديد من مناطق العالم النامي، حيث لم تحقق فيه غالبية هذه الدول تطوراً يذكر، وترافق ذلك مع إنفجار أزمة المديونية العالمية، وفي ظل هذه الظروف، طرحت المنظمات الدولية، ومن خلفها الدول المتطورة برامج وسياسات التصحيح الإقتصادي، كطريق لإستعادة النمو، مما جعل العديد من الدول النامية تتبع هذه البرامج مدفوعةً بالحاجة إلى مصادر التمويل.

ثانيا: تخفيض التضخم.

سجلت حقبة الثمانينيات من القرن الماضي إستفحال ظاهرة إقتصادية جديدة هي ظاهرة الكساد التضخمي، الذي نشأ بسبب نمو عرض النقود بمعدل يفوق معدل نمو الناتج القومي الحقيقي في العديد من دول العالم النامي، وذلك ناتج عن إتجاه معظم هذه الأخيرة إلى سياسات التمويل بالعجز (تمويل عجز الموازنة بالإصدار النقدي)، وهذا إستناداً إلى النظرية الكينزية.

---

[1] تقرير التنمية الإنسانية في المنطقة العربية لعام 2002، ص.81، نقلا عن الموقع الإلكتروني:
- http : // www.undp.org (08:50, 18/01/2008)

وترى برامج التصحيح الإقتصادي أن الإقتراض الداخلي أو الخارجي عن طريق رفع سعر الفائدة، أفضل من التمويل بالعجز من خلال الإصدار النقدي، خاصّةً بالنسبة لظروف الدول النامية، التي لا تتمتع بمرونة في الجهاز الإنتاجي، فالإصدار النقدي سوف يؤدي حتما إلى التضخم، بينما تعمل سياسة رفع سعر الفائدة المحلية على تخفيض حجم وسائل الدفع المتداولة، ممّا يسهم في معالجة التضخم الذي تعاني منه الدول النامية.

وقد إستندت وجهات النظر السلبية للتضخم في حالة البلدان النامية إلى النقاط الآتية:

- إن زيادة معدلات التضخم تعمل على خفض معدلات النمو الحقيقية وزيادة المشكلات الإقتصادية التي يعاني منها البلد؛
- إن زيادة معدل التضخم بما يتجاوز معدل الفائدة الإسمية سوف يؤدي إلى تآكل المدخرات المحلية وتآكل رأس المال؛
- إن زيادة التضخم يؤدي إلى هروب الإستثمارات الأجنبية وإعادة توزيع الدخل، بما يفاقم من أوضاع الطبقات منخفضة الدخل.

ثالثا: الوصول إلى توازن ميزان المدفوعات.

يمكن تعريف ميزان المدفوعات بأنه "بيان إحصائي إجمالي يبين كل الحقوق والإلتزامات الناتجة عن النشاط الإقتصادي الذي يتم بين الدولة المعنية والدول الأخرى"، والملاحظ أن غالبية الدول النامية غير النفطية تعاني من عجز مزمن في ميزان المدفوعات، وبشكل خاص العجز في الميزان التجاري، حيث تتفاقم المشكلة بالنسبة لبعض الدول النامية، التي يترافق فيها عجز ميزان المدفوعات بعجز الموازنة العامة للدولة، وقد كانت هذه الدول تقوم بتغطية عجز ميزان المدفوعات عن طريق القروض الخارجية، إلا أنه وإبتداءا من ثمانينات القرن الماضي تفاقمت أزمة المديونية الخارجية، مما ترتب عليه زيادة الضغوط على ميزان مدفوعات الدول النامية، وبما أن الإختلال هيكلي وليس عارضاً، طرحت مؤسسات بريتون وودز جملة من الشروط على هذه الدول، تتضمن سياسات وإجراءات تهدف لتخفيض عجز ميزان المدفوعات، من قبيل سياسات تخفيض سعر الصرف، وإزالة القيود التي تعرقل حرية التجارة الخارجية وتخفيض الإنفاق العام... الخ.

وإضطرت الدول النامية لقبول هذه الشروط تحت ضغط حاجتها للتمويل، وقوة النفوذ المالي والإقتصادي لصندوق النقد والبنك الدوليين.

رابعا: تحسين كفاءة إستخدام الموارد الإقتصادية.

واجهت الدول النامية التي طبقت برنامجا للتصحيح الإقتصادي، بدعم من صندوق النقد والبنك الدوليين نقصا في الموارد الإقتصادية المحلية، وقد ترافق ذلك مع تضخم مرضي للقطاع العام، وإنخفاض كفاءته الإنتاجية، وفشل السياسات التنموية المتبعة في غالبية هذه الدول، وما رافقها من هدر كبير للموارد الإقتصادية التي أنفقت عليها، وأصبح من المستحيل إستمرار الدول النامية بهذه السياسات العقيمة.

وما زاد في حدة الأمر ندرة مصادر التمويل بالنسبة لهذه الدول، خاصّةً مع التراجع الكبير لتدفقات الإستثمارات الأجنبية إليها، وأمام هذه الندرة، أصبح من الضروري تحقيق الإستخدام الأمثل لهذه الموارد المتاحة، أمام ضغط عاملين هامين، الأول داخلي، ويتمثل في ضمان إستمرار إستقرار الدولة الإقتصادي والسياسي، والثاني خارجي، ويتمثل في ضمان قدرة الدولة على الوفاء بإلتزاماتها خاصة بالنسبة للبنوك الأجنبية الدائنة.

خامسا: إنقاذ البنوك الدائنة للدول النامية.

غالت الدول النامية في إعتمادها على القروض الخارجية للتمويل، مدفوعةً بفجوتين هما فجوة التمويل المحلي (عجز المدخرات المحلية) وفجوة التجارة الخارجية (العجز في النقد الأجنبي)، وهذا حتى وصلت إلى الدرجة التي أعلنت فيها العديد من هذه الدول عجزها عن تسديد أقساط خدمة الدين، بما هدد المركز المالي لهذه البنوك، ودفع مؤسستي بريتون وودز للتدخل من أجل ضمان حصول البنوك على أموالها، وقد بدا الأمر واضحاً في القروض التي قدمها صندوق النقد الدولي، البنك الدولي والرئيس الأميركي إلى المكسيك عام 1995، والتي تم ربطها بسياسات التصحيح الإقتصادي.

وضمن هذه النقطة بالذات، برزت حاجة المكسيك الطارئة لمبلغ خمسين (50) مليار دولار، وبسبب عنصر الوقت ومعارضة غالبية الكونغرس الأمريكي لتوفير التمويل، قام الرئيس الأمريكي بقرار فردي منه، متجاهلاً معارضة الكونغرس في التصرف بصندوق الطوارىء البالغ قيمته 20 مليار دولار أميركي، وضغط على مدير صندوق النقد الدولي ميشيل كامديسيس، الذي إتخذ قراراً فردياً بمنح المكسيك 17.7 مليار دولار كقرض، كما ضغط على البنك الدولي والحكومة الكندية، لتصبح قيمة القروض المتوفرة للمكسيك 50 مليار دولار أميركي[1].

[1] عبد الحسين وادي عطية، **الإقتصاديات النامية أزمات وحلول**، الطبعة الأولى، مكتبة الشروق، الأردن، ص ص.154 .155.

سادسا: فتح أسواق البلدان النامية أمام منتجات الدول المتطورة.

وصلت الرأسمالية العالمية إلى مرحلة من التطور خلال الثمانينيات من القرن الماضي، والتي أصبحت قادرة فيها على زيادة الإنتاج وتنويعه إلى درجة كبيرة جداً، لكن وفي المقابل، برزت مشكلة عدم القدرة على تصريف هذا الإنتاج المتزايد، وذلك بسبب محدودية السوق الداخلية للدول المتطورة الناتجة عن محدودية عدد السكان ومحدودية الطلب على منتجاتها في الدول النامية، مما أدى لبروز أزمات فائض الإنتاج الدورية في تلك المرحلة، وتفاقم إنعكاساتها على الدول المتطورة عند عدم حلها، فتم أخذ هذه المسألة بعين الإعتبار عند تصميم برامج التصحيح الهيكلي، التي تؤدي عن طريق بعض سياساتها -مثل فتح أسواق الدول النامية، حرية التجارة وتضييق دور الدولة في الحياة الاقتصادية- إلى ضمان إستمرار نمط التقسيم الدولي للعمل، الذي يرسخ الدول النامية كمنتج للمواد الأولية، والدول المتطورة كمنتج للسلع الصناعية، وذلك لضمان إستمرار التقدم الرأسمالي في الدول المتطورة عن طريق فتح منافذ تصريف لها في الدول النامية، والتوسع في المنافذ المفتوحة سابقا لنصل إلى نمط رأسمالي يعمل على إعادة الإنتاج على المستوى الكوني.

المبحث الثاني: السياسات التي تتضمنها برامج التصحيح الهيكلي.

تتضمن برامج التصحيح الهيكلي -المدعومة من قبل هيئات بريتون وودز- مجموعة من السياسات الإقتصادية، هدفها إعادة التوازن لميزان المدفوعات، بإعتبار أن الخلل الظاهر فيه إنعكاس لخلل داخلي حسب منظور هذه الهيئات.

ولم تتوان المؤسسات المالية الدولية في طرح معونتها على الدول التي تعاني من الإختلالات، تحت مجموعة من الشروط، ليتم رسم برنامج تصحيحي، يكون كفيلا بإعادة التوازن وتصحيح الأوضاع من جديد، مدعوما بمجموعة من السياسات الإقتصادية محل تنفيذ من الدولة، وهذا حتى لا يتوقف سريان الإعانات والقروض الدولية، وقد بادرت هذه المؤسسات برسم عدد هائل من البرامج مع العديد من الدول وهذا بطلب منها -وإن كانت النتائج من وراء ذلك ليست مستقرة- وبهذا سنحاول في هذا المبحث التعرف على هذه البرامج سواء القصيرة أو طويلة المدى، من أجل الوقوف حقيقة على مضمون هذه السياسات.

المطلب الأول: برامج التثبيت أو الإستقرار.

لما كان الإقتصاد المدين الذي يواجه متاعبا في ميزان مدفوعاته، يعاني من وجود فائض طلب كلي، يفوق المقدرة الفعلية لحجم الموارد المتاحة، فإن هذا الفائض سيسبب ضغطا بإستمرار على المستوى العام للأسعار، ويدفعه دوما للإرتفاع، ولهذا، فإن الصندوق يرى أن الهدف من منهج إدارة الطلب لخفض هذا الفائض، يجب أن يتمحور حول القضاء على التضخم، والإتجاه بهذه السياسات المقترحة إلى أهم مصادر هذا الأخير، وهو العجز في الميزانية العامة للدولة، وفي نفس الوقت السعي لتنمية موارد البلاد من النقد الأجنبي، عن طريق ما يقترحه من خفض في القيمة الخارجية لعملة البلد، أملا في أن يكون للتخفيض فاعلية في زيادة الصادرات والحد من الواردات مع تحرير التجارة الخارجية، وهنا يكون معيار النجاح هو زيادة حجم الإحتياطات الدولية للبلد.

وهكذا يمكن أن نحدد برامج التثبيت لخفض الطلب الكلي في ضوء السياسات الآتية:[1]

أولا: السياسات المتعلقة بالميزانية العامة للدولة.

لما كان الإنفاق العام بشقيه الجاري والإستثماري، يمثل نسبة لا يستهان بها من الطلب الكلي، فإن محاصرة عجز الميزانية العامة، وما ينجم عنه من مشكلات يتطلب العمل -من وجهة نظر الصندوق- على كبح نمو الإنفاق العام، وأن تعمل الحكومة في نفس الوقت على زيادة مواردها العامة، ويمكن تلخيص السياسات التي تهدف إلى تحقيق ذلك فيما يلي:

---

[1] مهدي ميلود، مرجع سابق، ص ص.11 .17.

1. سياسات ترشيد جانب النفقات العامة:

يؤكد العديد من الخبراء والإقتصاديين، أهمية السياسة الإنفاقية الرشيدة خلال فترات التقشف الإقتصادي، التي تتطلبها عملية ضبط الطلب الكلي، خاصة وأن غالبية الدول النامية تواجه هبوطا حادا في الإيرادات العامة، وقيودا شديدة ترد على الفرص المتاحة لفرض المزيد من الضرائب، ومن هنا تنشأ الحاجة إلى تخفيض وترشيد النفقات العامة، بغرض تصحيح عجز الميزانية العامة للدولة.

2. سياسات خاصة بزيادة الإيرادات العامة والإيرادات الضريبية بصفة خاصة:

يمكن إيجاز أهم هذه السياسات في النقاط التالية:

- زيادة أسعار مواد الطاقة –خاصة المستخدم منها في أغراض الإستهلاك العائلي– والإقتراب بها من مستوى الأسعار العالمية، بالإضافة إلى زيادة رسوم الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة، مثل خدمات النقل والمواصلات والإتصال، وكذا الخدمات التعليمية والصحية ؛
- رفع معدلات بعض الضرائب غير المباشرة –خاصة ما يتعلق منها بالضرائب على السلع الكمالية ومنتجات الصناعات التحويلية والخدمات المحلية– ويأتي في مقدمتها الضريبة العامة على المبيعات، ومثالها الضريبة على القيمة المضافة (TVA)، حيث أن فرض مثل هذه الضريبة يترتب عليه توفير إيرادات ضريبية كبيرة، على نحو لا ينطو وظهور إنحرافات إقتصادية حادة، بالإضافة إلى توفير الدافع أو الحافز الفردي على زيادة الإدخار والإستثمار، بإعتبارها لا تفرض على عوائد الادخار.

وعلى الرغم من أن هذه السياسات، تصب إما في مجال تحجيم الإنفاق العام، أو في زيادة الموارد العامة، إلا أن الصندوق توقع أنه من غير المحتمل القضاء كلية على العجز، ولهذا إشترط أن يمول ما تبقى من عجز الميزانية بموارد حقيقية، بمعنى أن تمتنع الدولة عن الإصدار النقدي والإقتراض من الجهاز المصرفي، لتجنب المزيد من الضغوط التضخمية في الإقتصاد الوطني، وأنه ولكي تسد الدولة عجزها، يتعين عليها النزول إلى السوق النقدي والمالي، بأوعيته الإدخارية المختلفة للإقتراض منه.

ثانيا: السياسات المتعلقة بميزان المدفوعات "سياسة تخفيض قيمة العملة".

إن الأهمية التي تكتسيها عملية التصحيح وآلياتها، تكمن أساسا في إختيار السياسات الإقتصادية الواجب إتباعها، لتحقيق التعديل المطلوب بصفة منظمة ومتناسقة، في إطار الوضع الإقتصادي الراهن، المتجه إلى السوق والمرتكز على سياسات نقدية خاصة، ولهذا يقترح –إن لم نقل يفرض– خبراء صندوق النقد الدولي على البلدان النامية المعنية بمعالجة الإختلال في موازين مدفوعاتها، عن طريق تعديل أسعار الصرف، وهذا إعتمادا على عملية تخفيض سعر العملة، التي تعتبر أهم وسيلة في أيديهم لإعادة توازن ميزان المدفوعات.

ومن أجل التعرف أكثر على آلية تخفيض قيمة العملة، نتناول تباعا النقاط الآتي ذكرها:

1. تعريف سياسة تخفيض قيمة العملة والإطار النظري لها:

يعني تخفيض سعر صرف العملة الوطنية زيادة عدد وحدات النقد الوطني التي تعادل وحدة واحدة من النقد الأجنبي، أو إنخفاض عدد وحدات النقد الأجنبي التي تعادل وحدة واحدة من النقد الوطني[1]، فتخفيض قيمة العملة يعني تخفيض قيمة النقد الوطني الذي يحدث دون تدخل من قبل السلطات النقدية، بل بشكل عرضي عن طريق تفاعل قوى العرض والطلب في السوق[2]، أما تخفيض قيمة النقد فهي عملية مقصودة وليست حركة عفوية، حيث تعبر عن عملية تتم من طرف السلطات المسؤولة، تحت ضغط ظروف معينة بغية تحقيق أهداف معينة.

2. أهداف سياسة تخفيض قيمة العملة:

إن مطالبة صندوق النقد الدولي بتخفيض قيمة النقد الوطني بالنسبة للعملات الأجنبية، تستند من وجهة نظره إلى أن هذا الإجراء يرفع من تكلفة الإستيراد فينخفض حجمه، ويجعل صادرات البلد المعني أرخص في نظر الأجانب، فيقبلون على شراءها، وهكذا تتحقق عدة أهداف هي:

- توجيه هيكل الإنتاج نحو الخارج بإنتاج سلع تصديرية؛
- الحصول على نقد أجنبي يمكن من الوفاء بمستحقات الدين الخارجي؛
- تخفيض عجز ميزان المدفوعات الجارية، وهو الهدف الأساسي بزيادة الصادرات وتخفيض الواردات، حيث أن تخفيض سعر العملة نظريا يؤدي إلى زيادة الصادرات، نتيجة لزيادة الطاقات الإنتاجية وإستخدام الطاقات العاطلة، أو تحويل الموارد الإنتاجية من قطاعات بدائل الواردات والسلع غير القابلة للتبادل إلى قطاعات السلع التصديرية، وبعدها تميل الطاقات إلى الزيادة نتيجة الزيادة في رصيد رأس المال المتدفق والمترتب عن تطبيق هذه السياسة، أو نتيجة دخول إدخار وطني وكذا تحسين الكفاءة في الإستثمار الوطني؛
- زيادة القدرة التنافسية للسلع الوطنية في السوق الخارجي، وذلك عن طريق تخفيض التكاليف والأسعار المحلية بالنسبة للتكاليف والأسعار السائدة في الخارج، مما يزيد من ربحية إنتاج السلع القابلة للتصدير؛
- السعي إلى زيادة النمو الإقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

---

[1] رسلان خضور، "**منعكسات تخفيض سعر صرف الليرة السورية على الصادرات والواردات وإعادة توزيع الدخل**"، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العدد 21، 2000، ص.95.

[2] بوعتروس عبد الحق، "**الآثار الإقتصادية والإجتماعية لسياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية في البلاد العربية – حالة الجزائر**" – مجلة بحوث إقتصادية عربية، العدد 12، 1998، ص.73.

- تيسير التوسع السريع للصادرات وزيادة التدفقات المالية الأجنبية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، وكذا تشجيع الإستثمار الأجنبي في الداخل أي في البلاد المخفضة لقيمة نقدها.

ومن أجل تدعيم النقاط السابقة، نتناول فيما يلي شكلا بيانيا يمثل تداعيات تخفيض العملة على اقتصاديات الدول النامية:

الشكل رقم (7): السلسلة المنطقية لتخفيض سعر العملة.

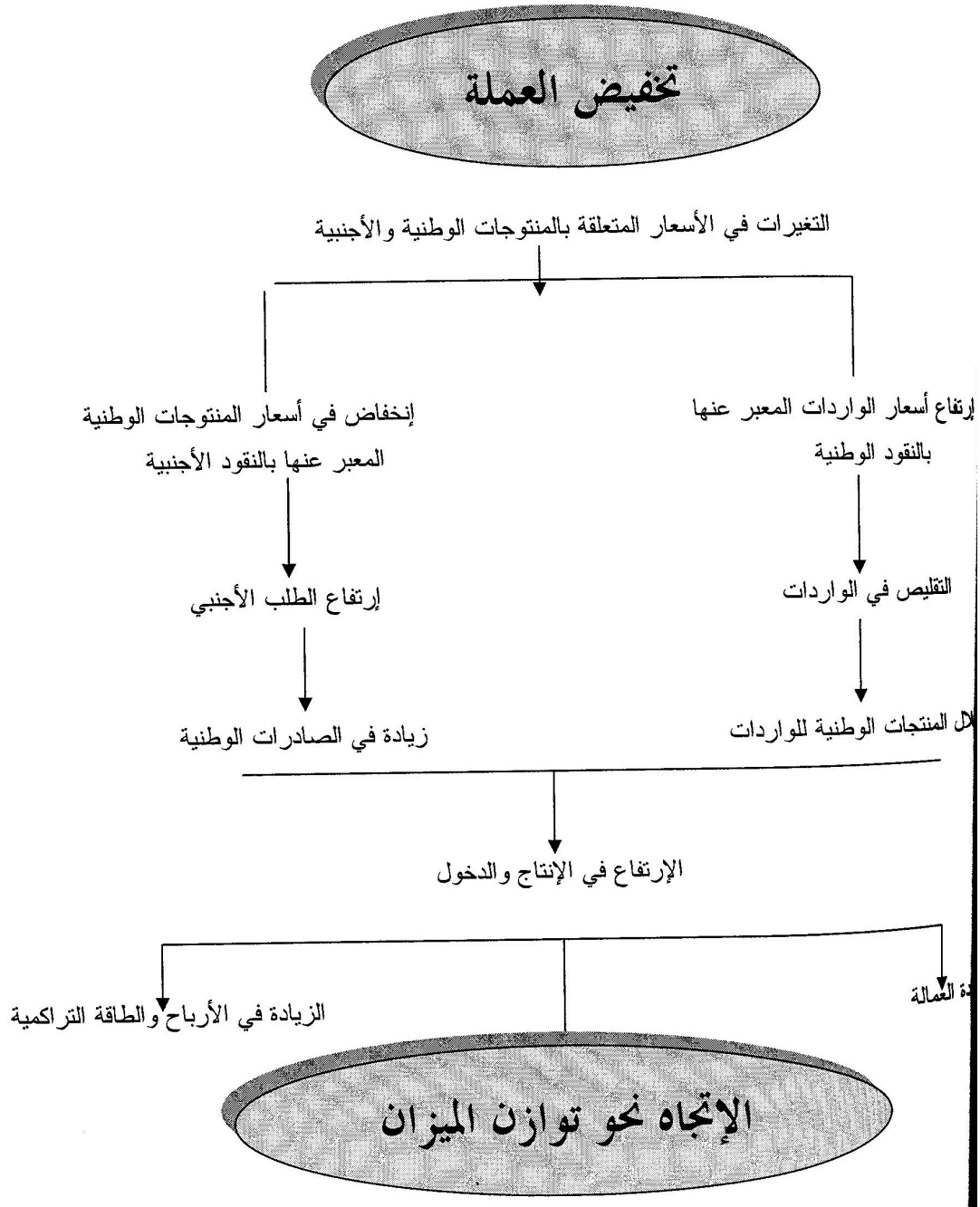

المصدر: مبارك بوعشة، "**السياسة النقدية وآثار تخفيض قيمة العملة الوطنية**"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 12، 1999، ص.86.

3. شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة:

إذا ركزنا على تحقيق الهدف الأساسي لهذا الإجراء، نلاحظ أن الإفتراضات الضرورية لزيادة الصادرات وإنخفاض الواردات هي:

- تمتع الإقتصاد المحلي بمرونة كبيرة في الإنتاج وفي إنتقال عوامل الإنتاج من السلع غير الداخلة في التجارة الدولية إلى السلع التي تدخل فيها؛
- أن يكون الطلب على الواردات حساسا لأسعارها، أي عالي المرونة بحيث تنخفض الواردات إنخفاضا محسوسا مع إرتفاع أسعارها؛
- تمتع الصادرات بمرونة سعرية مرتفعة، وألا توجد عوائق تعرقل تحول الإرتفاع المحتمل في الصادرات إلى إرتفاع فعلي؛
- يجب أن تتمتع الأسعار المحلية للبلد والمعنية بالتخفيض بقدر كاف من الإستقرار، أي يجب ألا ترتفع الأسعار في البلد المخفض لقيمة نقده، وإلا زالت آثار العملية، كما يجب في المقابل كذلك ألا تنخفض الأسعار في البلدان الخارجية، وإلا زالت أيضا عملية التخفيض؛
- يجب ألا يقابل إجراء التخفيض بإجراءات مماثلة، إذ لو أقدمت البلدان الخارجية على هذا الإجراء، فمعنى ذلك رجوعنا إلى نفس النسبة التي كانت سائدة في سوق الصرف قبل عملية التخفيض؛
- عدم إتخاذ إجراءات وقائية ضد الدول المصدرة للمنتجات والسلع المستفيدة من الآثار الإيجابية للتخفيض.

ثانيا: السياسة النقدية.

يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها "مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير، التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير في عرض النقود بما يتلاءم والنشاط الإقتصادي، لتحقيق أهداف إقتصادية معينة خلال فترة زمنية معينة"[1].

ويقصد بالسلطة النقدية هنا البنك المركزي في أي دولة، حيث تبنى السياسة النقدية على التأثير في المعروض النقدي، لأن فائض الطلب المسبب للتضخم ، يناظره إفراطا حادا في السيولة المحلية، وهنا يحث الصندوق البنوك المركزية للبلدان النامية التي تكون قيد تنفيذ برنامج للتصحيح الهيكلي، وبالأخص برنامج التثبيت، ببيع الأوراق المالية الحكومية للبنوك والأفراد، وبذلك تزداد ديون البنوك التجارية لدى البنك المركزي ويقل رصيدها لديه، مما يقلل من خلق النقود ويخفض عرضها، وعليه إلى مستوى الأسعار إلى الإنخفاض، أما إذا أستخدمت نسبة الإحتياطي القانوني، فإن البنك المركزي في هذه الحالة يرفع من هذه النسبة برفع سعر الخصم، ويترتب على ذلك إنخفاض كمية النقود وبالتالي

[1] الطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص.284.

إنخفاض عرضها، مما يؤدي إلى هبوط المستوى العام للأسعار أو معدل التضخم، ومن ثم يمكن المحافظة على إستقراره، بما يتناسب وتحقيق معدل زيادة عرض النقود أو كما يطلق عليه المعروض النقدي.

وبالتالي فإن هدف السياسة النقدية تجاه التضخم، هو الحد من خلق النقود وتخفيض المعروض النقدي، وبالتالي الحد من إنفاق الأفراد والهيئات على شراء السلع والخدمات، ويلاحظ أنه في نفس الوقت الذي يتم فيه تخفيض عرض النقود، بتقليل كميتها من خلال تقييد الإئتمان كما يتم أيضا رفع سعر الفائدة وهو ما يؤدي إلى خفض معدل التضخم النقدي في الغالب*.

المطلب الثاني: برنامج التكييف الهيكلي.

هناك ثلاث محاور أساسية يتضمنها برنامج التكييف الهيكلي وهي:[1]

أولا: تحرير الأسعار.

تعطي برامج التكييف الهيكلي أهمية كبرى لمسألة تحرير الأسعار وإبعاد الدولة عن التدخل في آليات العرض والطلب، فتدخل الدولة -حسب المؤسسات المالية الدولية- في جهاز الأسعار يؤدي إلى تشويه الأسعار النسبية، ويكبح الحوافز اللازمة لزيادة الكفاءة الإنتاجية، والتخصيص الأمثل للموارد وتوزيع الدخل، وهي في هذا الصدد تقف – أي المؤسسات المالية الدولية- ضد سياسة الحد الأدنى للأجور، الدعم السلعي، دعم مستلزمات الإنتاج والقروض المدعومة بأسعار فائدة منخفضة.

وتعتقد المؤسسات المالية الدولية أن تحرير الأسعار في القطاع الزراعي بما في ذلك تحرير أسعار الأراضي، من شأنه أن يرفع من مستوى الإنتاج والإنتاجية.

ثانيا: نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص.

كانت الكتابات حول الخصخصة تشير إلى أكثر من معنى أو دلالة لها، فقد قيل أنها تعني الكفاءة في إدارة وتشغيل المشروعات العامة والإعتماد على آليات السوق، والتخلص من الإحتكار الحكومي والمركزية والبيروقراطية، وهنا ينصرف معنى الخصخصة إلى إدارة هذه المشروعات، طبقا لعقود إدارة من قبل القطاع الخاص، على أن تحتفظ الدولة بملكيتها للمشروعات (كالفنادق مثلا).

---

* لأنه قد يحدث أن يكون أثر التغير في كمية النقود على سعر الفائدة ضعيفا، وبالتالي لا يتأثر سعر الفائدة بالنقص في كمية النقود (نظرية تفضيل السيولة)، وحتى مع إفتراض إرتفاع سعر الفائدة، فإن مستوى الإستثمار قد ينخفض، لأن توقعات رجال الأعمال قد تكون مشحونة بالتفاؤل، لوجود مزيد من الطلب والأرباح التي تغطي إرتفاع تكلفة الإستثمار.

[1] منير الحمش، "الجوانب الاجتماعية للإصلاح الاقتصادي"، من موقع شبكة الأنترنات:
- http//:www.mafhoum.com (21:30, 20/03/2007).

وقيل أيضا أنها قد تعني تأجير وحدات الإنتاج التي يملكها القطاع الخاص، وذلك من خلال عقود خاصة وتحتفظ الدولة بملكيتها لهذه الوحدات، على أن يتم تقاسم الربح بين المستأجر والحكومة، كما أعتبرت أنها قد تشمل التصفية أو الغلق وبيع أصول المشروع، إذا كان فاشلا وليس هناك أمل في إصلاحه، وقيل أيضا أن الخوصصة تعني السماح للقطاع الخاص – محليا كان أو أجنبيا– بالمساهمة في المشروعات المشتركة، كما أنها تعني السماح للقطاع الخاص بتنفيذ الخدمات العامة (كالصحة، التعليم، المرافق العامة ...) وذلك من خلال عقود تبرمها الحكومة مع القطاع الخاص، لتولي تنفيذ هذه الخدمات، كما قيل أيضا أن الخوصصة تعني التحول إلى الملكية الخاصة، وذلك ببيع المشروعات بكاملها إلى القطاع الخاص (سيتم التفصيل في الموضوع في الفصل السابع).

ثالثا: حرية التجارة والتحول نحو التصدير.

تعد مسألة تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات الخارجية، من الأمور الهامة التي تدخل ضمن شروط برامج التكييف الهيكلي، فالرقابة على التجارة الخارجية وبالذات تجارة الواردات –من وجهة نظر الهيئات المالية الدولية– من شأنها أن تعوق المنافسة وزيادة الإنتاجية والتعرف على التكنولوجيا الحديثة، كما أنها تؤدي إلى عزل الأسواق المحلية عن الأسواق الدولية وإلى تشويه هيكل الأسعار المحلية وتخصيص الموارد.

وتعارض الهيئات المالية الدولية مسألة حماية الصناعات المحلية، حيث تعتقد أن البلاد المتفتحة على العالم الخارجي، أكثر قدرة على مواجهة مشكلاتها والتأقلم مع الصدمات الخارجية، وأن وجود سياسة تجارية متفتحة من شأنه أن يؤد إلى زيادة معدلات النمو والتوسع الصناعي، كما أن الآداء الإقتصادي لتلك البلاد سيكون أفضل، حينما تنخفض الرسوم الجمركية على الواردات والتخلي نهائيا عن مبدأ حماية الصناعات المحلية (لإتاحة الفرصة لآليات المنافسة للعمل)، حتى ولو أدى هذا إلى وأد الصناعة المحلية، وزيادة الطاقات العاطلة ومعدلات البطالة.

وتهاجم الهيئات المالية الدولية سياسات التصنيع القائمة على بدائل الواردات، وترى أن الأفضل لتلك البلاد أن تحول هيكل إنتاجها نحو التصدير، وفي هذا الخصوص تتفرع عن حرية التجارة والتحول نحو التصدير مجموعة من السياسات الهامة مثل:

- تخفيض سعر الصرف للعملة المحلية وإلغاء القيود على المدفوعات الخارجية؛
- إحلال الرسوم الجمركية مكان القيود الكمية؛
- خفض الرسوم على الواردات؛
- التخلي عن حماية الصناعات المحلية.

المبحث الثالث: آثار التصحيح الهيكلي على إقتصاديات الدول النامية.

يعترف خبراء الصندوق والبنك الدوليين، بأن برامج التثبيت والتكييف الهيكلي لهذه المؤسسات الدولية ذات آثار عديدة، ولكنهم يعتبرون أن التأخر في تقبل هذه الآثار والتكاليف، سيجعلها أكثر عبئا في المستقبل إذا أجل البلد تنفيذ هذه البرامج، فهذه الآثار السلبية واقعة لا محالة، وهي الثمن الذي يتعين دفعه من أجل تحقيق التوازنات الإقتصادية والقضاء على الإختلالات الهيكلية، لذلك فإن تحملها سوف يساعد الإقتصاد النامي على إستعادة عافيته وصحته، على نحو يعمل على زيادة الإنتاج وتوليد الدخل وتوفير فرص العمل ورفع مستوى المعيشة والقضاء على الفقر، أو على الأقل تخفيف حدته وتحسين الظروف والأوضاع الإجتماعية، و هو ما سيتم تناوله من خلال الدراسة التالية:

المطلب الأول: الآثار الإقتصادية لبرامج التصحيح الهيكلي.

أظهرت النتائج وفي تجارب عديدة أن عملية التصحيح لا تكاد تخلو من التكاليف الإقتصادية، التي يمكن حصرها فيما يلي:[1]

أولا: التصحيح والتضخم.

تنطلق البرامج التصحيحية من ضرورة القضاء على التضخم، الذي كثيرا ما سبب إختلالاتا في إقتصاديات الدول النامية، غير أن هذه البرامج تحتوي على تناقض فيما يخص هذه المسألة، ففي حين كان ينتظر منها فعلا السيطرة على التضخم، إلا أنها جراء ما تمليه من سياسات، تجعل معدلات التضخم ترتفع، "فقد وصل معدل التضخم في بلغاريا مثلا سنة 1991 نسبة 325%".

كما نجد أن الإجراءات المقترحة تساهم في رفع الأسعار، الذي يبرر على أنه كلفة سياسة التصحيح، جراء إلغاء الدعم على المنتجات الأساسية وزيادة الأسعار لدى القطاع العام، ليضيفا آثارهما للآثار المترتبة على تخفيض سعر الصرف على أسعار الواردات، وبذلك تكون هذه البرامج قد أخطأت في تشخيص مشكلة التضخم في هذه البلدان، فجانب كبير منه سببه عوامل هيكلية (مثل بطىء النمو في القطاع المنتج للسلع الغذائية، الإختلال القائم بين الزراعة والصناعة ... إلخ)، مما يصّعب في الآجال القصيرة أو المتوسطة معالجتها.

---

[1] روبرت ماري فرانس، **صندوق النقد الدولي وبلدان العالم الثالث**، ترجمة: هشام متولي، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط1، ص.215.

كما أن هناك إغفالا شبه تام من قبل المؤسسات المالية الدولية، لتأثير العوامل الخارجية في إرتفاع التضخم (التضخم المستورد)، مثل إرتفاع أسعار النفط، زيادة أسعار الواردات، إرتفاع كلفة الإقتراض الخارجي، تدهور طاقة الدولة على الإستيراد نتيجة لزيادة عبء الديون وتقلبات أسعار الصرف،...إلخ.

ثانيا: التصحيح والركود الإقتصادي.

الهدف من تخفيض الإمتصاص هو إعادة التوازن لميزان مدفوعات الدولة، غير أن الضغط على مكوناته (الإستثمار، الإستهلاك والإنفاق الحكومي)، وإن كان مغزاه ترشيد إستخدام الموارد لديها، إلا أن الترابط والتناسق بين هذه المكونات إقتصاديا، يجعل من الضغط عليها دافعا لتراجع الدخل لمستويات دنيا وكحالة مقبولة أن يستقر، ويؤكد التفكير الكلاسيكي الموجه إلى العالم الفقير، أن درجة مسموحة من الركود والبطالة هي "ثمن مؤقت"، يتعين دفعه لقاء إفساح الطريق أمام تحقيق التوازنات الإقتصادية، تمهيدا لرفع مستوى الإنتاج ، التشغيل والتصدير، غير أن النظرة النقدية، وبالإضافة إلى حصيلة ممارسات تجارب التكييف في البلدان المدينة حتى ذات السجل الأعلى نسبيا في مضمار النمو، كالأرجنتين والبرازيل، تؤكد أن الركود والبطالة ليستا ظاهرتين عارضتين بشكل مؤقت، ولكنهما يشكلان جزءا لا يتجزأ من بنية "إقتصاديات التكييف" ذات الطابع الكسادي لأسباب متعددة[1].

وفي مقدمة تلك الأسباب، أن "التكييف" يركز على أولوية التوازنات ذات الطابع النقدي، سواءا على الصعيد الداخلي (توازن الميزانية العامة) أو الخارجي (توازن ميزان المدفوعات)، بما يعطي الأولوية لخفض العجز في الموازنة العامة وعجز ميزان المدفوعات، وتقليل حجم الديون والمستحقات من النقد الأجنبي.

فطريقة معالجة عجز الميزانية بتخفيض الإنفاق، خاصة إذا تعلق الأمر بالإستثماري منه، الذي يشكل نسبة كبيرة في الدول النامية*، قد يعرض المؤسسات إلى أزمة مالية خانقة، وما يزيد الوضع صعوبة إيقاف الإعانات عليها ورفع أسعار الفائدة وتخفيض قيمة العملة، مما يرفع بالتالي من كلفة الإستثمار وبالتالي تحجيمه، كما يؤثر سلبا على التشغيل ويرفع من معدلات البطالة.

---

* فمثلا في بعض دول أمريكا اللاتينية، والتي أعتبرت تجربة الصندوق فيها فاشلة (الأرجنتين، بوليفيا، البرازيل، كوستاريكا، المكسيك، البيرو والفنزويلا) إستطاعت أن تصل إلى تخفيض نسبي للعجز المالي، لكن على حساب العديد من الإختلالات المالية والإقتصادية الداخلية، إلا أن ذلك لم يمنع من أن يعرف العجز الموحد للقطاع العام في بعض منها إرتفاعا، ففي المكسيك وبعدما كان (-15.5)% عام 1982 وصل نهاية تطبيق البرنامج إلى (-15.9)%، كما شهدت معدلات عجز الحكومة المركزية في البرازيل تزايدا ملحوظا سنة 1987 بوصولها إلى نسبة (-12.8)% بعدما كانت في حدود (-2.5)% عام 1982.

[1] نادر محمد عبد الشفيع، **الأبعاد الإجتماعية للتكييف الهيكلي والخوصصة في مصر**، ندوة الإصلاحات الإقتصادية وسياسات الخوصصة في الدول العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص.277.

ويضاف إلى ذلك، أن عملية خوصصة المشروعات المملوكة للدولة، تواجهها في العديد من المرات طائفة من الصعوبات الإقتصادية، المالية والقانونية، بما ينعكس على النتائج المتوخاة منها، ففي دراسة أجريت في 55 دولة نامية – أغلبها من أمريكا اللاتينية- خلال الفترة (1980-1990) تم خوصصة 1300 مؤسسة عمومية – أغلبها مؤسسات صغيرة أو متوسطة الحجم- و قد كان العائد منها قلما يتعدى 5% من الإنتاج الداخلي الإجمالي[1].

ضف إلى ذلك، أن الخوف الأكبر يكمن في أن تكون الخوصصة قد سمحت بإنتقال الإحتكار من القطاع العام إلى القطاع الخاص[2]، وما يزيد الوضع سوءا الآثار التي تخلفها على الطبقات الإجتماعية - العمال- جراء فقدان عدد كبير منهم لمناصب شغلهم وبالأخص عديمي المؤهلات العلمية، إلى جانب أن القطاع الخاص الذي تركز عليه برامج التصحيح الهيكلي، يتم دعمه لكي يؤدي دورا أكبر في مجال الإنتاج، فليس من المتوقع أن يقوم في المدى القصير على الأقل بالزيادة في التشغيل، نظرا لتراجع الطلب الكلي على السلع والخدمات، نتيجة الموجة التقشفية التي تحدثها برامج التصحيح الهيكلي، وإنعكاس ذلك على إنخفاض الدخل الحقيقي لأفراد المجتمع، بما يحد من قيامه بأي إستثمارات كبيرة، يمكن أن يكون لها إنعكاسا ملموسا على زيادة التشغيل، ولذلك فإن النتائج المباشرة لتطبيق هذه البرامج هي زيادة البطالة مع إنخفاض في الإنتاج[3].

كذلك فإن فرض ضرائب غير مباشرة جديدة وتوسيع وعاءها، سيكون له آثارا على الدخول الحقيقية للأفراد، وهو ما يؤدي إلى تخفيض القدرة الشرائية، الذي ينعكس سلبا على إستهلاك السلع غير الضرورية وحتى الضرورية في حالات أخرى، كما أن فتح المجال للإستثمارات الأجنبية، وبالرغم من فوائدها، إلا أننا نجد أن المؤسسات المحلية غير قادرة على منافسة الشركات المتعددة الجنسية ، نتيجة ضعف هياكلها الداخلية[4].

أما فيما يخص المديونية الخارجية، فإن من شأن تخفيض العملة زيادة عبئها، وبالتالي قيمة خدمتها، وبذلك وعوض التخلص منها في آجال محددة، أصبحت والإجراءات التي تمليها هيئات "بريتون وودز" مشكلة معمرة يطول أمد سدادها، وإلا فما هو تفسير تحويل الديون إلى إستثمارات في تلك الدول (Dept Equity Swaps)؟

---

[1] العباس بلقاسم، "**سياسات تدعيم دور القطاع الخاص**"، ندوة الإصلاحات الإقتصادية والمالية، الجمهورية اليمنية ،2000، ص.114.

[2] Jaquemot pierre, Raffinot marc, **la Nouvelle politique économique en Afrique**, EDICEF, Paris, 1993, p.41.

[3] جاري فائح، **الإصلاحات الإقتصادية وآثارها على التجارة الخارجية الجزائرية (1989-2000)**، رسالة ماجستير، كلية العلـوم الإقتصـادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص.17.

[4] Benissad Hocine, **L'Ajustement Structurel**, l'expérience du Maghreb, OPU, Algérie, 1996, P.49.

ألا يعني ذلك بشكل أو بآخر، أن الدول الدائنة لا تريد حقيقة الحصول على كامل حقوقها، فهي تحبذ أن تتحصل على الخدمات فقط، ولنا أن نتصور أثر ذلك على إقتصاديات تلك الدول، دون أن ننس ما صاحب تخفيض العملة من جهة، ورفع أسعار الفائدة من جهة ثانية، من خطورة تمثلت في تهريب رؤوس الأموال للخارج.

وقد أظهر تحرير التجارة الخارجية عدم فعاليته، ففي دراسة قامت بها منظمة الإنكتاد (UNCTAD) على بعض دول أمريكا اللاتينية، أثبتت فيها أن إنتهاج تلك السياسات كلف عجزا في الموازنة العامة، قدرت نسبته بنحو 40% في المتوسط من إجمالي العجز المالي المحقق في الفترة (1981-1987)، نتيجة إنخفاض الموارد الضريبية الناتج عن قطاع التجارة[1].

أما فيما يخص تخفيض العملة، فقد توصل رمزي زكي في دراسة قام بها، حول مدى فعالية تخفيض العملة على زيادة الصادرات وتخفيض الواردات في الدول العربية المدينة، إلى أن سعر الصرف قد يكون فعالا، بتوفر شروط غالبا ما لا نجدها في إقتصاديات الدول النامية، مما يحد من فعالية هذا الإجراء، وقد خرج بالتالي بنتيجتين هما:[2]

- إن البلدان التي طبقت هذه السياسة، وفي ضوء الضغط الذي مارسه عليها صندوق النقد الدولي، لم تحقق أي نتائج في هذا المجال، كما أن الزيادة التي حدثت في صادرات بعض هذه البلدان، لم يكن لها أي علاقة إطلاقا بالتخفيض في قيمة عملاتها؛
- لا يمكن بأي حال من الأحوال تخفيض الواردات نظرا لتركيبتها السلعية (مواد أولية، مواد للتصنيع، مواد واسعة الإستهلاك ...إلخ).

ويضاف إلى ما سبق، أن أغلبية صادرات الدول النامية هي صادرات تقليدية، تعتمد بالدرجة الأولى على منتجات ذات أسعار محددة مباشرة من طرف منظمة الدول المصدرة للبترول، أو من طرف الأسواق الدولية، التي لا يمكن للتخفيض أن يؤثر عليها، مما يجعلها غير مرنة بسبب عدم تنوعها، إذ أظهرت الإحصائيات في هذا المجال، أنه وإلى جانب إنخفاض نصيب الدول النامية من التجارة الدولية، فإن إعتماد هيكل صادراتها على المنتجات الأولية أدى – في ظل تدهور أسعارها، فضلا عن إرتفاع أسعار الواردات في الأسواق العالمية– إلى إنكماش حصيلة تلك الصادرات، وتدهور معدلات تغطيتها للواردات، ومن ثم تزايد حدة عجز الميزان التجاري، وبالتالي التأثير سلبا على معدلات النمو.

---

[1] مسيرة إبراهيم أيوب، مرجع سابق، ص.149.

[2] فتح جاري، "**عرض وتقييم نتائج الجيل الأول من الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر**"، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الإقتصادية في الدول النامية، 4-5 ديسمبر 2006، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس.

بقي أن نشير أن النتائج التي ذكرناها، لا تعن بالضرورة أن برامج التصحيح الهيكلي، لم تؤت أكلها، فقد إستجابت العديد من دول آسيا وأمريكا اللاتينية (الشيلي مثلا) لسياسات التصحيح، وسجلت بذلك منذ أواخر ثمانينات القرن الماضي، معدلات نمو سريعة، جراء المساهمة الفعالة التي أدّاها القطاع الخاص ونمو الإستثمارات، كما كان لنمو الصادرات دورا فعالا في ذلك.

المطلب الثاني: الآثار الإجتماعية والسياسية والثقافية لبرامج التصحيح الهيكلي.

إجتماعيا، وبإعتراف من المدير السابق لصندوق النقد الدولي "ميشال كامدسيوس" بقوله " التصحيح الهيكلي ترافقه إجراءات، غالبا ما تكون عقابية، وهي ضرورية لتحرير الإقتصاد من الرقابة المتعددة"، وهي بذلك تمثل عقبة حقيقية أمام الإصلاحات، فإرتفاع معدلات التضخم، تدهور القدرة الشرائية، التوزيع غير العادل للدخل والثروة وإنعكاسات عملية الخوصصة...إلخ، كلها إجراءات تزيد من صعوبة الوضع، الأمر الذي يؤدي إلى تفشي الأمراض والجهل.

ولا ينكر بعض خبراء الصندوق ضمن نفس المجال، أن من يتحمل النتائج السلبية، والأثر الضار لتطبيق وصفة الصندوق هم الفقراء، حيث يزداد الفقراء فقرا وتزداد ثروة الأغنياء[1].

ومن أجل تقليل العبء على الفئات المتضررة، إشتملت برامج الإصلاح على تدابير لردع أو على الأقل تخفيف الضرر على هذه الفئات، حيث تضمنت هذه التدابير شبكات للحماية الاجتماعية مثل الأردن، تونس والجزائر...إلخ، كما عوّض صندوق النقد الدولي آلية التسهيل التمويلي الهيكلي المعزز بآلية تمويلية جديدة أطلق عليها تسهيلات تقليص الفقر ودعم النمو (F.R.P.C)، وهذا إيذانا منه بأن الفقر أصبح يهدد الكثير من الإقتصاديات، أو بالأحرى أصبح يسبب إحراجا له في الدول التي تطبق برامجه.

أما من الناحية السياسية والثقافية، فقد عرفت الدول المعنية بالإصلاحات عدة هزات، تمثلت أخطرها في المظاهرات والإعتصامات وفي حالات عديدة المواجهات، وجراء هذه الأحداث، تجد السلطات نفسها بين ضغطين، إما الإنصياع لإرادة الشعب، كما حدث في المغرب في ربيع 1981، مما إستدعى الأمر إلغاء البرنامج، أو أنها تواصل خذولها وغرس كرامتها في التراب بالإنصياع إلى أوامر تلك الهيئات المالية.

[1] Benissad Hocine, op.cit, P.49.

وقد أكدت مجموعة الأربع والعشرين هذه الحقيقة متهمة صندوق النقد والبنك الدوليين بتدخلهما في الشؤون العسكرية، وربط المساعدات التنموية بإتخاذ إجراءات لخفض الإنفاق العسكري، زيادة على ذلك، أن هذه الدول أصبحت تابعة سياسيا للدول العظمى بإتباع قرارات ومواقف هذه الأخيرة.

ولا تكتف هذه البرامج بكل ذلك، بل تسعى جاهدة لفرض ثقافتها وحضارتها لتحاول طمس معالم شعوب العالم التي لم تنطو تحت لوائها، لكن إحساس هذه الشعوب بأن ما تراه من تأثير ثقافي وحضاري في مجتمعاتها غريب عنها، جعل سياسات التصحيح تسعى لتكييف برامجها وثقافات هذه الدول وليس العكس من ذلك، وتعتمد في ذلك على وسيلة التليين والترويض الثقافي مع هاته الفئات أحيانا، وأحيانا أخرى، التهميش والإقصاء والتشويه، وكل ذلك من أجل تسهيل إعادة الهيكلة التي تستدعيها الخصوصية الغربية وتوطيدها، وبذلك فهي –البرامج ومن ورائها الدول الغربية– تحاول أن تفرض غزوها الثقافي، لا بلغة السلاح، لكنها تنطلق من غرس تلك الحضارة والثقافة في الأوساط الشعبية، وقد ساعدها في ذلك عقلية أن "الضعيف مولع بتقليد القوي" حسب رأي إبن خلدون[1].

[1] جاري فاتح، **الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على التجارة الخارجية الجزائرية**، مرجع سابق، ص.49.

خاتمة الفصل:

نخلص مما تقدم ذكره في هذا الفصل، أن السياسات والإجراءات المقترحة بواسطة كل من صندوق النقد والبنك الدوليين، لعلاج الإختلالات والمشاكل الإقتصادية في الدول النامية، لا يمكن التسليم بصحتها كلية، وذلك لكونها تبنى على أخطاء في تشخيص هذه الإختلالات والمشاكل، حيث تعتبرها مجرد إختلالات نقدية نجمت أساسا عن الإصدار النقدي المبالغ فيه، وأنه يتعين لعلاج هذه المشاكل بصورة صحيحة، التعرف أولا على طبيعتها، وإدراك أنها إختلالات هيكلية، نجمت أساسا عن الخلل والضعف في الجهاز الإنتاجي لمعظم الدول النامية، الأمر الذي يتعين معه التعرف على أوجه القصور والخلل ومعالجتها في الجهاز الإنتاجي بتدبير الموارد الضرورية له، وتحويل الطاقات والقوى العاطلة في هذه الأجهزة إلى القطاعات الأكثر إحتياجا لها، بعد إعادة تأهيل أو تدريب هذه القوى والطاقات على القطاعات الجديدة.

أما عن السياسات المقترحة بواسطة كل من صندوق النقد والبنك الدوليين في هذا المجال، كتقييد حجم الإئتمان الكلي، رفع أسعار الفائدة الدائنة والمدينة، وضع سقوف لحجم الائتمان، وذلك لعلاج التضخم أو رفع أسعار السلع والمنتجات المحلية والإنهاء التدريجي للدعم، أملا في علاج مشاكل الموازنة العامة للدولة أو تخفيض القيمة الخارجية لسعر الصرف للعملات الوطنية لعلاج مشاكل موازين المدفوعات، فلن يترتب عليها شيئا مما يزعمه البنك أو صندوق النقد الدوليين، بل أن هذه السياسات والإجراءات المقترحة، من الممكن أن تؤد عند تطبيقها إلى زيادة حدة المشاكل والإختلالات الإقتصادية عما هي عليه، وذلك فضلا عما تتضمنه من إخلال بإعتبارات العدالة الإجتماعية، وإهدار لإعتبارات التوازن الإجتماعي، وهذا لأنها تلقي تبعة تحقيق التوازن الداخلي والخارجي بالكامل على كاهل من لا يقدرون على تحملها من الطبقات الفقيرة ومحدودي الدخل –التي تمثل الأغلبية العظمى في معظم الدول النامية– الأمر الذي يتضمن في حد ذاته، تهديدا لإعتبارات الإستقرار السياسي والإجتماعي داخل معظم هذه الدول.

الفصل السابع:

تحليل محاور السياسات المالية المقترحة لعلاج العجز المالي في الدول النامية.

مقدمة الفصل:

تتبوأ السياسات المالية مكانة مهمة بين سائر السياسات الإقتصادية الأخرى التي تشملها برامج التصحيح الإقتصادي ، حيث تتضافر مجموعة من العوامل في إبراز أهمية تلك السياسات ومكانتها، من أهمها:[1]

1. وجود علاقة إرتباط وتأثير متبادل بين الإختلالات المالية الداخلية (عجز الموازنة العامة) والإختلالات الخارجية المتمثلة في عجز ميزان المدفوعات، إذ أن عدم التوازن المالي الداخلي، يعد من أهم المقومات الرئيسية لظهور عدم التوازن الخارجي.
2. إن الدول النامية تتصف بعدة خصائص إقتصادية، تحد من فاعلية إستخدام السياسات الإقتصادية الأخرى، في إحداث التأثير المستهدف في المتغيرات المحددة لعملية التنمية الإقتصادية، حيث أظهر الفصل السادس، مدى ضعف تأثير سياسة تخفيض سعر الصرف على زيادة الصادرات وتخفيض الواردات، نتيجة لتعذر الشروط الإقتصادية والهيكلية اللازمة لنجاح هذه السياسة في التأثير الإيجابي على الميزان التجاري، فضلا عن إنخفاض فاعلية بعض أدوات السياسة النقدية في تعبئة المدخرات المحلية وزيادتها، لتواكب متطلبات تمويل برامج الإستثمارات المستهدفة في الدول النامية، وهو ما يرجع إلى تدهور الأسواق النقدية والمالية في تلك الدول.
3. إن الآثار الإقتصادية والإجتماعية لأدوات السياسة المالية، يمتد نطاقها ليشمل التأثير في كل من جانبي العرض والطلب الكلي، ففي جانب العرض، تسهم تلك الأدوات في إتمام عملية التعديل الهيكلي في القطاعات الإقتصادية الرئيسية، سواء تم ذلك بأسلوب مباشر، عن طريق عمليات الموازنة العامة للدولة مثل برامج الإنفاق العام الإستثماري في مشروعات البنية الأساسية، أو بأسلوب غير مباشر، من خلال تأثيرها في الحوافز الموجهة لتعزيز الإستثمار في القطاع الخاص مثل الحوافز الضريبية المقررة في إطار الإصلاح الضريبي.

أما في جانب الطلب الكلي ، فتعمل السياسة المالية على التأثير في مستوى الطلب ومعدلات نموه، من خلال إستخدام أدوات السياسة الضريبية والإنفاقية، التي من شأنها تحقيق التوافق بين معدلات نمو كل من الطلب والعرض الكلي.

[1] سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سابق، ص ص.87 .91.

وبالنظر لأهمية السياسة المالية –في إطار تفاعلها مع السياسات الإقتصادية الأخرى– لعلاج العجز المالي في الدول النامية، سنتناول من خلال هذا الفصل تحليلا لدور هذه السياسة وأدواتها المختلفة من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: سياسات الإصلاح الضريبي ودورها في علاج الإختلالات المالية في الدول النامية.

المبحث الثاني: سياسات الخوصصة ودورها في علاج الإختلالات المالية في الدول النامية.

المبحث الثالث: سياسات ترشيد جانب النفقات العامة ودورها في علاج الإختلالات المالية في الدول النامية.

المبحث الأول: سياسات الإصلاح الضريبي ودورها في علاج الإختلالات المالية في الدول النامية[1].

تعد سياسات الإصلاح الضريبي، من أهم محاور السياسات المالية الموجهة لعلاج مشكلة العجز المالي في الدول النامية، ويعزى ذلك إلى تعدد أوجه القصور التي تتسم بها النظم الضريبية وهياكلها القائمة في أغلب الدول النامية، الأمر الذي يتمخض عنه ضآلة الجهد الضريبي، وإنخفاض الطاقة الضريبية الفعلية عن الطاقة الضريبية الممكنة أو المحتملة*، ومن ثم، يعد تحويل الطاقة الضريبية الفعلية إلى الطاقة الممكنة، بمثابة الهدف الإستراتيجي لسياسات الإصلاح الضريبي، المقترحة لعلاج الإختلالات المالية عامة، وعجز الموازنة العامة بصفة خاصة.

وفي هذا الصدد، يشير خبراء صندوق النقد والبنك الدوليين، إلى ضرورة قياس التفاوت بين معدلات الإقتطاع الضريبي الفعلي ومعدلاته المستهدفة، وذلك بقياس نسبة الحصيلة الضريبية الفعلية إلى الحصيلة الضريبية الممكنة كما يلي:[2]

- فإذا كان ناتج تلك النسبة أكبر من الواحد الصحيح، بمعنى أن:

الضرائب المتحققة /الضرائب الممكنة > الواحد الصحيح.

فإن ذلك يعكس إرتفاع الجهد الضريبي، وبالتالي فإن العجز المالي لا يرجع إلى قصور السياسة الضريبية، وإنما إلى عوامل أخرى يتعلق بعضها بجانب النفقات.

- أما إذا كان الناتج أقل من الواحد الصحيح، بمعنى:

الضرائب المتحققة /الضرائب الممكنة < الواحد الصحيح.

فإن ذلك يعني أن الجهد الضريبي في الدولة أقل مما يجب، وأن عجز الموازنة العامة يرجع إلى حد كبير إلى قصور السياسة الضريبية، وأنه من الممكن علاج العجز من خلال تلافي أوجه القصور في تلك السياسة.

- أما إذا كان الناتج يساوي الواحد الصحيح، بمعنى أن:

الضرائب المتحققة /الضرائب الممكنة =الواحد الصحيح.

فإن ذلك يعني أن الجهد الضريبي متوازن، وأن المشكلات المالية التي تواجه الدولة في مجال إيراداتها ونفقاتها العامة يمكن علاجها من خلال أدوات السياسة المالية بشقيها الضريبي والإنفاقي.

---

* يقصد بالطاقة الضريبية الفعلية تلك الحصيلة التي يتم تحقيقها في ضوء الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية وكذلك الهياكل التنظيمية السائدة في الدول المعنية، أما الطاقة الضريبية الممكنة أو المحتملة فيقصد بها حصيلة الضرائب التي يمكن تحقيقها في ظل علاج الأسباب والمعوقات التي تتمخض عنها معدلات الإقتطاع الضريبي، بما يؤدي إلى تحقيق إيرادات ضريبية تفي بمتطلبات تمويل برامج الإنفاق العام.

[1] سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سابق، ص ص.107 .112.

[2] رمزي زكي، الصراع الفكري والإجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، الطبعة الأولى، سينا للنشر، القاهرة، 1992، ص.10.

وقد أظهرت نتائج قياس قيمة تلك النسبة – في عينة مكونة من 44 دولة نامية – إنخفاض الطاقة الضريبية الفعلية في حوالي 50% من تلك الدول، وهو ما يؤكد أهمية سياسات الإصلاح الضريبي، ودورها في تعظيم تلك الطاقة ووصولها إلى معدلات تجاوزت معدلاتها القائمة، وذلك من خلال مساهمة تلك السياسات المقترحة في إصلاح الهيكل الضريبي من جهة، وتطوير كفاءة الإدارة الضريبية من جهة أخرى.

المطلب الأول: دور السياسات المقترحة في مجال إصلاح الهيكل الضريبي.

يتلخص دور السياسات المقترحة في مجال إصلاح الهيكل الضريبي في نقاط عديدة، لعل أهمها:

1. إعداد هياكل ضريبية تتسم بتوسيع نطاق الوعاء الضريبي، وترشيد هيكل أسعار الضرائب والحد من المبالغة في درجة التصاعد الضريبي، على نحو يسهم في تدعيم حوافز العمل والإدخار والإستثمار، مما يؤدي إلى رفع الطاقة الإنتاجية، ومن ثم رفع حدود الحصيلة الضريبية الفعلية في الأجل الطويل.
2. فرض حد أدنى من الضرائب على الأنشطة التي تحول الإعتبارات الإدارية في الدول النامية دون إحتوائها ضريبيا، مثل الأنشطة الزراعية والعقارية.
3. فيما يتعلق بالضرائب على الدخل الشخصي، هناك العديد من المشاكل التي تواجه الدول النامية في فرضها، فهي ضرائب تنزع بطبيعتها إلى الصعوبة في إدارتها، حيث تتطلب درجة عالية من الكفاءة في الإدارة الضريبية من ناحية، وإرتفاعا في درجة الوعي الضريبي من جانب الممولين من ناحية أخرى، كما أن نطاق فرض هذه الضرائب يكاد يكون مقتصرا – في أغلب هذه الدول– على قوائم الأجور والمرتبات في القطاع العام ومشروعات القطاع الخاص الكبرى، ومن ثم تكون محدودية الحصيلة، إلى جانب أن إرتفاع أسعارها نتيجة لإنكماش وعائها، مما يؤدي إلى التأثير السلبي في الحافز الخاص بالعمل والإدخار والإستثمار، وخلق الدافع إلى التهرب الضريبي، ومن ثم، فإن دور الإصلاحات الضريبية المقترحة في هذا الصدد يشمل:

- التحول من فرض ضرائب الدخل النوعية إلى الضريبة الموحدة على الدخل، مع مراعاة الإعتدال في أسعارها المقررة، والحد من تزايد درجة التصاعد الضريبي، بالإضافة إلى إلغاء الإعفاءات الضريبية التي ليس لها مبرر إقتصادي أو إجتماعي؛
- ربط شرائح الضرائب بمعدلات الأسعار السائدة، ويقصد بذلك ضرورة الأخذ بعين الإعتبار لعامل تضخم الأسعار، عند تحديد هيكل الشرائح الضريبية والمعدلات المقررة عليها.

4. إذا إنتقلنا إلى الإصلاح الضريبي في مجال ضرائب الشركات، نلاحظ أن فرض هذه الضرائب في الدول النامية، يعتبر أكثر سهولة من الناحية الإدارية مقارنة بفرض الضريبة على الدخول الشخصية، إلا أن الأسلوب المستخدم لتطبيقها يعكس تزايد عبئها على عوائد الإستثمارات، إذ

أن النظم الحالية لإهلاك حوافز الإستثمار، يترتب عليها إعفاءا جزئيا فقط للإستثمار، لا يتناسب وهدف زيادة حجم الإستثمارات المنتجة على المستوى الإقتصادي الكلي، ومن ثم، تتجه الإصلاحات الضريبية في هذا المجال إلى زيادة الإعفاءات الضريبية المقررة للإهلاكات الأولية، وتطبيقها بصورة موحدة على كافة الإستثمارات والقطاعات المتماثلة، مع إستبعاد الإعفاءات التي ليس لها مبرر إقتصادي مقبول، ضف إلى ذلك، تعديل هيكل أسعار الضرائب المفروضة على أرباح الشركات، بما يجعلها تقترب من سعر الحد الأقصى للضريبة على الدخل الشخصي، والهدف من ذلك هو التقليل -إلى أدنى حد ممكن- من الأثر السلبي لوجود فجوة كبيرة بين أسعار الضرائب على أرباح الشركات وأسعار الضرائب على الدخل الشخصي، وذلك بالنسبة لتوجيه المدخرات الخاصة.

وتدعيما لهذا الإجراء، يقترح صندوق النقد الدولي تحديد أسعار الضرائب على أرباح الشركات، بحيث يتقارب وأسعار الضرائب على أرباح رأس المال بصفة عامة، كما يوصي بإلغاء الإزدواج الضريبي على أرباح الأسهم.

5. لإصلاح هيكل الضرائب غير المباشرة، ينحصر دور السياسات المقترحة في إعطاء وزن نسبي أكبر لهذه الضرائب، على مختلف السلع والخدمات بين مكونات الهيكل الضريبي، ويؤكد خبراء صندوق النقد الدولي، أن فرض ضريبة المبيعات العامة ذات الوعاء المتسع، ومثالها الضريبة على القيمة المضافة، يجب أن يمثل عنصرا مهما في برامج الإصلاح الضريبي في الدول النامية، حيث أن فرض مثل هذه الضريبة سوف يترتب عليه توفير إيرادات ضريبية كبيرة، على نحو لا ينطوي وظهور إنحرافات إقتصادية حادة، بالإضافة إلى توفير الدافع أو الحافز الفردي لزيادة الإدخار والإستثمار، بإعتبارها لا تفرض على عوائد المدخرات، فضلا عن أن فرض ضريبة القيمة المضافة على الواردات، سوف يسهم في إمتصاص جانب من الإيرادات والعوائد التي تؤول إلى طبقة المستوردين، الذين ينجحون في الحصول على تراخيص إستيراد كبيرة، بما يحد من الأثر التوزيعي السلبي لتلك الضريبة.

كما تسهم الضريبة على القيمة المضافة في تحسين عملية جباية الضرائب الأخرى، من خلال خلق سجلات للمعاملات الإقتصادية والنقدية، التي يمكن التحقق من سلامة البيانات الواردة فيها، عن طريق قنوات الإنتاج والتوزيع المختلفة.

وبصفة عامة، يثير تطبيق ضريبة القيمة المضافة في الدول النامية، مشاكلا خاصة يتمثل أهمها في عدم قدرة الدولة على تطبيق تلك الضريبة على عدد كبير من الأنشطة الإقتصادية، التي تضطلع بها بعض القطاعات الإقتصادية غير الرسمية في الدولة، إلى جانب التعارض بين الرغبة في تطبيق تلك الضريبة، والسعي لإستبعاد طبقة الفقراء من نطاق الإخضاع الضريبي لها.

إلا أنه يمكن التغلب على هذه العقبة، من خلال إعفاء جزئي للمنتجات الغذائية والسلع الضرورية والأساسية من هذه الضريبة، ضف إلى ذلك، أن للتجارة الداخلية بين أقاليم الدولة الواحدةمشكلاتها الإدارية الخاصة بفرض الضريبة على القيمة المضافة، ويمكن تذليل هذه المشكلة من خلال تطبيق قواعد بديلة ومبسطة، لتوفير الإئتمان الضريبي الخاص بالتبادل التجاري الداخلي بين مختلف الأقاليم.

المطلب الثاني: دور السياسات المقترحة في مجال تطوير كفاءة الإدارة الضريبية.

يتلخص دور السياسات المقترحة في مجال تطوير كفاءة الإدارة الضريبية في النقاط التالية:[1]

1. تحسين الإدارة الضريبية شرط أساسي لنجاح الإصلاح الضريبي، إذ ما زالت العيوب في الإدارة الضريبية للبلدان النامية، تعرقل النجاح في توسيع وعاء الضرائب القائم وخفض أسعارها، وأسباب ذلك هو الممارسات الإنتقائية والتساهل في تحصيل المستحقات، الإدارة الضريبية غير الفعالة والناتجة جزئيا عن القصور السياسي، المصاعب المؤسسية والسياسية المقترنة بإدخال الدخل الزراعي ضمن شبكة الضرائب، وتبدد الثقة بضريبة الدخل كأداة لجمع الإيرادات، في بيئة يكون فيها سلوك التهرب الضريبي هو القاعدة وليس الإستثناء، لذا من المهم أن يتزامن إصلاح الإدارة الضريبية مع السعي لإعادة هيكلة النظام الضريبي.
2. إن الإصلاح الضريبي المنسق يحقق مزايا مهمة مقارنة بإصلاح نظام الضريبة على أجزاء منعزلة بعضها عن البعض، فهو يضمن الإتساق بين التغيرات في كل ضريبة على حدى وبين الأهداف الشاملة، لأن خفض الرسوم الجمركية مثلا دون زيادة مقابلة في الضرائب الأخرى، يمكن أن يزيد العجز المالي والصعوبات الإقتصادية الكلية، كما يمكن للإصلاح المنسق لهذه الضرائب أن يجمع بين خفض الرسوم الجمركية، وتعويضها في ضرائب الإستهلاك التي تطبق على كل من الإنتاج المحلي والواردات على حدٍ سواء، ضف إلى ذلك أن تدعيم الآداء الإقتصادي الشامل، يتطلب تكامل الإصلاح الضريبي على نحو وثيق وتدابير التصحيح الهيكلي الشامل.
3. ينبغي الحد من إستخدام النظام الضريبي لأهداف لا تتعلق بالإيراد (مثل التمييز الضريبي لإستثمارات معينة)، إذ يمكن إستخدام النظام الضريبي بصورة مشروعة لتحقيق أهداف إجتماعية وإقتصادية أبعد، حيث أن مثل هذا الإستخدام غالباً ما يؤدي إلى إستنزاف كبير للخزانة الوطنية عن طريق منح مكاسب غير متوقعة للأنشطة القائمة، أو عن طريق تحويل الموارد تجاه الأنشطة المميزة ضريبياً، وهو ما يضيّق في النهاية من الوعاء الضريبي.

---

[1] عمرو هشام محمد،"**الإصلاح الضريبي في الدول النامية**"، نقلا عن الموقع الإلكتروني:
-**http//www.uluminsania.net** (12:05,29/07/2006).

لذا وعند تصميم السياسات الضريبية لمواكبة الأهداف الإقتصادية والإجتماعية، يتعين أن تتم الموازنة بين ما قد يقترن بهذه التدابير من مكاسب متوقعة وخسائر متوقعة في الكفاءة والايرادات.

4. يجب أن يأخذ الإصلاح الضريبي في الحسبان الظروف الأولية القائمة داخل البلد وخارجه، إذ غالبا ما تجد البلدان النامية عند إصلاح نظمها الضريبية أنها مقيدة بشدة، ليس فقط بأوضاعها المؤسسية، ولكن مقيدة أيضا بالهيكل الضريبي في البلدان المصدرة لرأس المال.

فالنظام الأمريكي مثلا للإئتمان الضريبي الخارجي، يحول دون إستخدام نظام التدفق النقدي للضرائب في البلدان النامية (وهو نظام تستقطع فيه كل المصروفات من وعاء الدخل في ذات السنة التي يتحقق فيها).

ويعزى ذلك، إلى أنه لا يتسنى في ظل هذا النظام خصم الضرائب التي يدفعها المستثمرون الأمريكيون للبلدان النامية من إلتزاماتهم الضريبية المحلية، وبالرغم من هذا، فإن الظروف المحلية قد تجعل إعادة الصياغة الكاملة للنظم الضريبية، سبباً في إثارة صعوبات خطيرة في مرحلة التحول، ولكن أثر السياسة الضريبية على القدرة التنافسية في المجال الدولي، لم يحظ بإهتمام كبير في التحليلات المتعلقة بالإصلاح الضريبي، فالبلدان النامية، كثيراً ما تنهمك في منافسة ضريبية عن طريق تقديم حوافز للمستثمرين الأجانب، في حين لا تول إهتماما كافيا للنظام الضريبي الذي يواجه المستثمر المحتمل في وطنه.

فالمستثمر القادم من بلد له نظام ضريبي على النطاق العالمي، يمكن أن يدفع ضريبة في البلد المضيف بنفس سعر الضريبة في وطنه، دون أن يكون لذلك أثرا سلبيا من ناحية الحوافز، وعلاوة على ذلك، فمن واجب البلد المضيف ألا ينقل الدخل إلى البلدان ذات الضرائب المنخفضة، أو إلى بلدان الملاذ الضريبي من خلال التسعير التحويلي (أي تسعير المعاملات بين الشركات بطريقة تجعل معظم الربح يؤول إلى الموقع ذي الضرائب المنخفضة).

5. إن مصداقية النظام الضريبي هي أساس النجاح لأي إصلاح ضريبي، فالبيئة المستقرة للسياسة الضريبية، تشجع قطاعات الأعمال على تبني منظور أطول أجلاً، في قراراتها المالية والإستثمارية، الإهتمام المتزايد بإعداد وتحليل الإصلاحات والتشاور المسبق وكذا إتاحة فترة معقولة للتصحيح قبل التنفيذ، مراعاة الأحكام الخاصة بالحقوق المكتسبة، والإتساق التاريخي للإصلاح الضريبي، كلها إعتبارات يمكن أن ترسخ ثقة قطاع الأعمال في مصداقية النظام الضريبي، وبوجه عام، يجب أن يكون الهدف هو إقامة نظام ضريبي مستقر وتجنب كثرة التغيرات الضريبية.

المبحث الثاني: سياسات الخصخصة ودورها في علاج الإختلالات المالية في الدول النامية.

لجأت العديد من الدول النامية في إطار تبني برامج التصحيح الهيكلي، إلى إنتهاج سياسة الخصخصة، بإعتبارها وسيلة لرفع كفاءة تخصيص الموارد الإقتصادية، والحد من الإختلالات الإقتصادية الداخلية والخارجية، وقد إزدادت أهمية عملية الخصخصة، في ظل التدهور الملموس الذي طرأ علي البيئة الإقتصادية العالمية، وما يترتب علي ذلك، من تدهور مؤشرات الآداء الإقتصادي في الدول النامية، ويصدق ذلك بصفة خاصة علي الدول النامية، التي يتسع فيها نطاق ممارسة القطاع العام بنسبة كبيرة من النشاط الإقتصادي.

فبالرغم من تزايد إعتماد تلك الدول على القطاع العام لتحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية المنشودة، إلا أن الآداء الإقتصادي والمالي لوحدات هذا القطاع سجل إنخفاضا مستمرا.

ومن أجل كل ما سبق، نحاول فيما يلي من أسطر التعرف على هذه الآلية من خلال التطرق لمفهومها، أسبابها، أساليب تنفيذها ومعوقاتها.

المطلب الأول: تعريف الخوصصة.

الخوصصة مصطلح ظهر عام 1979 في إنجلترا، ويشير إلى التحول من القطاع العام إلى الخاص بأساليب متعددة، إما بتحويل كامل للملكية أو تحويل جزئي لها، وهذا ما يعرف بخوصصة الملكية، أو إحلال إدارة قطاع خاص لإدارة المشروعات العامة، أو ما يسمى بخوصصة الإدارة[1].

ويضم مفهوم الخوصصة عدة تعاريف من بينها:

- يعرفها عبد العزيز بن سالم بأنها: "تحويل ملكية مؤسسات القطاع العام إلى شركات تدار على أسس تجارية، أو بيع الأسهم المملوكة للحكومة في بعض شركات المساهمة العامة كليا أو جزئيا إلى القطاع الخاص"[2]، وهو ما ذهب إليه صلاح عباس عندما قال "الخوصصة مفهوم لا يقتصر على مجرد بيع القطاع العام، ولكن يتسع هذا المفهوم إلى مجموعة من السياسات المتكاملة الهادفة إلى تحقيق تنمية المجتمع، وذلك بفكر ومبادئ القطاع الخاص وآليات السوق..."[3].
- أما شريف شكيب فيرى بأنها عبارة عن "العملية التي بموجبها ، تتنازل الدولة عن المؤسسات التي تملكها، سواء كلية عن طريق مجموعة من الأسهم للمستثمرين الخواص الوطنيين أو الأجانب"[4].

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص.217.

[2] عبد العزيز سالم بن بحتور، إدارة عملية الخوصصة وآثارها على إقتصاديات الوطن العربي، "دراسة مقارنة"، دار الصفا للنشر والتوزيع، الأردن، 1997، ص.2.

[3] نفس المرجع السابق، ص.3.

[4] صلاح عباس، الخوصصة –المصطلح والتطبيق– مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص.79.

- أما بن بيتور فيرى بأنها: "العملية التي عن طريقها يمكن التنازل أو بيع أصول المؤسسة العمومية لمؤسسات أخرى أو لأشخاص معنويين خواص"[1].

- وبالنسبة ليوسف صائغ فيرى أنها "النزوع العالمي المعاصر إلى التحول من القطاع العام صوب القطاع الخاص، كجزء من التصحيح الإقتصادي الهيكلي وكظاهرة قوية ضاغطة، وقد تعدى هذا التحول نطاق الفكر وإختيار الأنسق الإقتصادية والإجتماعية، ليشكل ضغطا سياسيا مكشوفا تمارسه الدول الغربية الصناعية الكبرى في تعاملها مع البلدان النامية، وذلك على إعادة هيكلة إقتصادياتها ومجتمعاتها ، كما يمارسه صندوق النقد والبنك الدوليين"[2].

المطلب الثاني: أسباب الخصخصة.

عند التمعن في هذا الطرح، يلاحظ أنه إشتبكت جملة من العوامل الداخلية والخارجية التي أدت بالدول النامية إلى تبني سياسة الخوصصة، والتي يمكن أن نجملها فيما يلي:

أولا: الأسباب الداخلية: وهي كالتالي:

1. فشل القطاع العام، الذي يعد السبب المباشر لعملية الخصخصة، وذلك نتيجة التخطيط السيئ للمشاريع العامة والآداء المالي الضعيف، الإختبار المشوه لخطوط الإنتاج، إتسام القطاع العام بإنخفاض الربحية والإنتاجية، تعرض بعض مؤسساته ومشاريعه إلى الخسارة والسرقة والمحسوبية[3]، إنخفاض الكفاءة الإنتاجية، التي تعد العنصر الأهم لدفع عملية الخصخصة، حيث يلاحظ ذلك بالخصوص على الدول التي يسيطر فيها القطاع العام على الإقتصاد الوطني. والجدير بالذكر، أن الكفاءة الإقتصادية مصطلح ذو أبعاد عديدة ، بعضها كمي، مثل حجم الإنتاج والجوانب المالية للمشروع، وبعضها نوعي، مثل جودة الإنتاج، وهي تشير إلى نوع معين من المنتجات بإستخدام كمية من المدخلات، حيث تكون الكفاءة الإنتاجية مرتفعة، إذا أدت العملية الإنتاجية إلى ما يلي:[4]
   - زيادة المخرجات مع ثبات المدخلات؛
   - ثبات المخرجات مع خفض المدخلات.

---

[1] Cherif Chakib, **la Privatisation en Algérie**, Institut des sciences économiques,Université de Telmecen, Mai 1995, P.22.

[2] Mohamed Bouhazza**, la Privatisation de l'entreprise Public Algérienne et le rôle de l'état dans le processus**, Révue des sciences économiques et de gestion, Université ferhat Abbas, 2004, P. 81.

[3] ضياء مجيد الموسوي، **الخوصصة والتصحيحات الهيكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص.20.

[4] أحمد عبد الخالق، **التمويل من القطاع العام إلى القطاع الخاص بين التنظير والواقع**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993، ص.49.

وإنطلاقا من مؤشر الكفاءة الإقتصادية، أثبت الواقع المعاش أن شركات القطاع العام في غالبية الدول، إتسمت بضعف الكفاءة والآداء السيء، لذا ينظر إليه على أنه عجز عن تحقيق الأهداف الإجتماعية والإقتصادية، بل أكثر من هذا، يحمل البعض الشركات العمومية كافة المشاكل والأزمات التي تعاني منها الإقتصاديات النامية، خاصة تلك التي حدث فيها نقلا إقتصاديا كبيرا، وهو ما يمثل إحدى العوامل الدافعة للتحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص[1].

2. معاناة الدول النامية من الأعباء الملقاة على الميزانية العامة، ومحاولتها تخفيض الإنفاق العام بقدر الإمكان، ولا يمكن أن يتم ذلك، إلا من خلال تخلصها من الأنشطة العامة وجعل القطاع الخاص يقوم بها، لذا فإن هذا الأخير، قد أدى إلى تخفيض الإنفاق العام الملقى على عاتق الدولة، وكذا التخلص من أعباء المؤسسات المفلسة، ضف إلى ذلك، أنه يهدف إلى زيادة التدفق داخل خزينة الدولة، والذي يتم من خلال بيع مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص[2].
3. تندرج الخوصصة أحيانا ضمن المسار الديمقراطي الذي تتبناه بعض الدول النامية، كما تسمح بتحرير تسيير مؤسساتها من الضغوطات السياسية، فمفهوم الدولة المالكة، يتجسد بتدخلها في التسيير اليومي للمؤسسات، وذلك من خلال:[3]
   - تعيين الأشخاص ذوي المستويات العالية بما في ذلك مجلس الإدارة؛
   - إتخاذ قرارات الإستثمار؛
   - تنظيم العمالة؛
   - تحديد الأسعار؛
   - التسويق والتوزيع.
4. بفعل إنعدام الحوافز، حققت المؤسسات العمومية خسائرا معتبرة، مما تسبب في خلق عجز متزايد لميزانيتها، حيث أصبحت تشكل عبئا ضخما على خزينة الدولة، وهو ما أعتبر أحد أسباب الخوصصة.
5. مع إنعدام المنافسة فإن المؤسسات العمومية، تفتقر لأي دافع لرفع المردود في مجال إنتاجها للسلع أو الخدمات، كما ينجم عن إنعدام حوافز الربح رداءة نوعية المنتوج[4].

---

[1] سعيد النجار، **نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الإقتصادي**، دار الشرق، القاهرة، 1991، ص.37.
[2] علي سالم أرميص، مرجع سابق، ص.218 .
[3] نفس المرجع السابق، ص ص.218 .219.
[4] نفس المرجع السابق، ص.219.

ثانيا: الأسباب الخارجية: وتنحصر فيما يلي:[1]

1. تعد الدول النامية، أكثر الدول معاناة من ثقل المديونية الخارجية، فهي تطمح لتخفيضها عن طريق تحويل سندات الدين بأسهم المؤسسات العمومية، مما يساعدها على جذب مستثمرين أجانب محتملين، وبالتالي تخفيض الدين الخارجي وتشجيع الإستثمار، فعلى سبيل المثال، حققت الأرجنتين سنة 1990 سبعة (07) مليار دولار عن طريق عمليات الخصخصة، وكذا دولة الشيلي، التي كان فيها إجمالي مبلغ الدين المحول إلى أسهم وسندات هو 28 مليار دولار سنة 1988.

وإنطلاقا مما سبق، ولو تتبعنا مختلف برامج الخصخصة في الدول النامية منذ نهاية الثمانينات، لوصلنا إلى نتيجة مفادها، أن ثقل المديونية الخارجية وخدمتها، هي السبب المباشر في إتباع سياسة الخصخصة، والتي تأمل الدول النامية من وراءها لتخفيض الديون الخارجية.

2. سيادة التحرر الإقتصادي في القرن العشرين خاصة بعد إنهيار النظام الإشتراكي، إذ ظهرت عدة تغيرات أيديولوجية، كانت السبب في ظهور ما يسمى بالنظام العالمي الجديد سنة 1990، إعتبارا من قمة مالطا سنة 1989، والذي يرتكز على إقتصاد السوق، أو ما يعرف بعولمة الإقتصاد، ويسعى إلى توسيع وتعميق العلاقات الإقتصادية بين المؤسسات الإقتصادية في العالم بأسره، وبالتالي أصبح للشركات الكبيرة فروعا في أغلب دول العالم، تقوم بالتصنيع خارج بلدانها الأصلية، بحثا عن الأسواق والأيدي العاملة الرخيصة، الأمر الذي ترتب عليه تخفيض التكاليف، مما حقق لها أقصى عائد ممكن، وبذلك ونتيجة لعولمة الإقتصاد، يكون على المؤسسات، أن تضع في إعتبارها عنصر المنافسة الخارجية لأنها مهددة في سوقها الوطني[2]، وبالتالي يكون بإستطاعتها –عن طريق الخصخصة– أن تنتقل نحو المنافسة على المستويين الوطني والدولي بشكل واسع.

3. خضوع الدول النامية المدينة لشروط صندوق النقد والبنك الدوليين وتطبيق برنامج التصحيح الإقتصادي، وذلك بإعتماد الخصخصة كشرط رئيسي لإعادة بناء الإقتصاد في الدول النامية، حيث أن القطاع العام قليل الفعالية ويثقل كاهل المالية العامة، دون أي تحسين في نوعية السلع والخدمات، وفي ظل ضغوط صندوق النقد والبنك الدوليين، اللذان يعتبران أن القطاع العام لا يتناسب وقواعد إقتصاد السوق، كما أن الحد من تدخل الدولة فيما يخص التسيير وملكية وسائل الإنتاج، يظهر جليا في مخططات التصحيح الهيكلي المفروضة على حكومات الدول المدينة، ضف الى ذلك، دعم هذه المنظمات لعملية الخصخصة، بإعتبارها جزءا من برنامج أوسع لتعزيز النمو والكفاءة الإقتصادية والإدارة السليمة للمؤسسات، وبالتالي فقد تم تصميم نحو

---

[1] ولي سنوسي، **واقع وآفاق الخوصصة في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2000، ص.18.

[2] عبد القادر محمد عطية، **الإتجاهات الحديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص.246.

ثلاثين (30) مشروعا يمولها البنك الدولي، لمساعدة الحكومات على تحويل المنشآت العامة إلى القطاع الخاص، عن طريق البيع، التأجير أو عقود الإدارة، والأهم من ذلك، أن مشاريع البنك الدولي، تقدم التمويل إلى القطاع الخاص للمساعدة على توفير الظروف اللازمة لقيام قطاع خاص كفء وقوي، فعلى سبيل المثال، ساعد البنك الدولي في تركيا برنامج الحكومة لتنمية سوق رأس المال، بتحسين اللوائح وتوفير ضريبة لطرح الأسهم وحيازتها[1].

المطلب الثالث: أساليب تنفيذ الخصخصة.

تتلخص أساليب الخوصصة وفقا لمفهومها على النحو الآتي:[2]

أولا: خوصصة مساهمات القطاع العام.

ويكون ذلك عن طريق سوق الأوراق المالية، حيث يتم تقييم الأسهم من قبل خبير مختص، وذلك إعتمادا على عدد من المؤشرات، كالقيمة الإسمية والقيمة الدفترية، قيمة الممتلكات وقيمة المردود المتوقع للأنشطة، وبعد ذلك يتم بيع الأسهم إما عن طريق المزايدة العلنية، أو عن طريق إستدراج طلب العروض.

ثانيا: الخصخصة عن طريق بيع المنشأة.

يتم اللجوء إلى بيع أصول الشركات العامة أو وسائل الإنتاج، إذا تعذر بيع الأسهم بسبب الوضعية المالية المتردية، أو في حال كبر حجم المنشأة وتشتت فروعها وتنوع أنشطتها، بصفة تجعل التحكم في التصرف فيها عسيرا على القطاع الخاص.

وتبدأ هذه العملية بتقييم ممتلكات المنشأة من قبل أصحاب الإختصاص، وبعد ذلك يتم وضع دفتر شروط مفصل وإعلان إستدراج طلب العروض، وبعد تلقي العروض يتم فتحها، وإختيار العارض الفائز بالصفقة.

ويمكن بيع جزء فقط من أصول المنشأة، كما يمكن أن يتم البيع بالمزاد، إذا كانت الأصول تتضمن عقارات، أو في حال عدم ورود عروض ملائمة بعد الإعلان عن البيع لأكثر من مرة.

---

[1] ماري شيرلي، "**خبرة التحويل إلى القطاع الخاص**"، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 23، 1988، ص.34.

[2] مصطفى محمد العبد الله، "**التصحيحات الهيكلية والتحول إلى إقتصاد السوق في البلدان النامية**"، ندوة الإصلاحات الإقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص ص.49 .50.

ثالثا: الخصخصة عن طريق فسح المجال أمام المستثمرين والمؤسسات الخاصة للمساهمة في رأسمال شركات القطاع العام.

وهذا يكون بالخصوص في حال إجراء الإصلاح الإقتصادي في المنشأة، وإعادة تأهيل رأس المال بعد إمتصاص الخسائر، أو عن طريق فتح باب الإكتتاب في رأسمالها أمام القطاع الخاص، في حال زيادة رأس المال.

كما يمكن أن يحصل التخصيص في حال تنازل مساهمة القطاع العام، عن حق الأفضلية في الإكتتاب لصالح القطاع الخاص.

رابعا: خوصصة التصرف الإداري (الإيجار).

إلى جانب عملية بيع الأسهم والأصول، هناك صيغة أخرى لإعادة الهيكلة في الإقتصاد الوطني، تتمثل في تخلي المنشأة الحكومية، عن إدارة بعض فروعها أو نشاطها لصالح القطاع الخاص، وتتم العملية بتحويل وسائل الإنتاج للقطاع الخاص بطريقة الإيجار، بموجب عقد يحدد الشروط وطريقة تقاسم الأرباح، أو بتتبع نفس الإجراءات المذكورة بالنسبة لنقل الملكية من تقييم معين للأصول الموجزة، وإختبار عروض التسوغ وغيرها.

وتستخدم هذه الطريقة كمرحلة أولى، في إنتظار التخصيص الكلي للمؤسسة وحالما تتوفر الشروط اللازمة لذلك، أو بالنسبة للمؤسسات الأساسية التي لا يمكن التخلي فيها سوى عن جزء معين من نشاطها.

خامسا: الخوصصة عن طريق التصفية.

تتم عملية تصفية المؤسسة العامة في حال حدوث خسائر كبيرة، إنعدام الجدوى في مواصلة النشاط الإقتصادي، وجود منافسة شديدة، أو في حال عدم مقدرة المؤسسة على التعايش مع ظروف السوق المستجدة.

وتتم التصفية عادة وفقا للأنظمة والقوانين النافذة، حيث يتم بمقتضى ذلك، إيقاف نشاط المنشأة ما عدا الأمور العالقة، وتسريح جميع العاملين، ثم عرض الأصول للبيع بإتباع إجراءات التقييم والإعلان والبيع بحسب القوانين.

المطلب الرابع: معوقات الخصخصة[1].

تعد الخصخصة عملية بالغة التعقيد في الدول النامية، إذ تعترضها كثيرا من العقبات الإقتصادية، السياسية والإدارية، فمن حيث المشاكل الإقتصادية، فهي تتلخص في النقاط التالية:

1. ضرورة توافر درجة عالية من الخبرة الفنية لتقييم أصول القطاع العام، وتحديد السعر المناسب لها، بما يضمن تجنب المضاربة في أسعار هذه الأصول.
2. جمود الأسواق المالية والنقدية وضيق نطاقها، وهي من أهم العقبات التي تعترض نجاح عملية الخصخصة، إذ أن توافر أسواق مالية ونقدية متطورة، يسهم في توفير قدر كبير من الإمكانات اللازمة لتطبيق برامج الخصخصة.
3. مشكلة نقص موارد الموازنة العامة، اللازمة لتمويل تكاليف خصخصة الملكية، مثل رفع مكافآت إنهاء الخدمة للعاملين الذين يتم الإستغناء عنهم، وكذا الموارد اللازمة لتسوية الإلتزامات المالية المستحقة على المؤسسات المراد خصخصتها، ففي غانا مثلا، أدت سياسة التوظيف المستخدمة إلى ظهور العمالة المقنعة في المؤسسات العامة، كما أقرت سياسات الأجور وإتفاقيات عقود العمل الجماعية، حق العاملين في الحصول على مكافآت سخية عند إنهاء الخدمة، إلا أن نقص الموارد المتاحة لذلك، كان من أهم أسباب توقف تنفيذ جزء كبير من برنامج الخصخصة المزمع تطبيقه آنذاك.

أما من حيث المشاكل الإدارية، والتي يقصد بها ضرورة إتخاذ الإجراءات اللازمة، لإعداد المؤسسة المملوكة للدولة، والإنتقال للقطاع الخاص، ومن ذلك على سبيل المثال، أهمية إتخاذ الإجراءات التنظيمية والقانونية اللازمة، لما يطلق عليه "تسهيم المؤسسات العامة"، أي تحويلها إلى شركات مساهمة، وما يلحق بذلك من إجراء تغييرات جوهرية في حوافز الإدارة.

وعن المشاكل السياسية التي تعوق عملية الخصخصة في الدول النامية، فتظهر في المعارضة العمالية المحتملة لسياسة الخصخصة، والتي يتوقف تأثيرها الفعلي على النظام السياسي القائم، ومدى قوة نقابات العمال، وإعتمادهم على الوظائف العامة في الحصول على مواردهم المالية، علاوة على درجة السماح لهم بتملك جانب من أسهم الشركات المطروحة للبيع، ففي السينغال مثلا، أدى نظام الحكم البرلماني-المقترن بوجود نقابات عمال قوية ومنظمة- إلى عرقلة جهود عمليات الخصخصة، كما أسهم غياب تلك النقابات العمالية، والمناخ العام الذي تناقضت فيه الأجور الممنوحة في القطاع العام في النيجر، إلى تقليص العقبات السياسية التي تعترض تطبيق برامج الخصخصة.

[1] سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سابق، ص.122.

المبحث الثالث: سياسات ترشيد جانب النفقات العامة ودورها في علاج الإختلالات المالية في الدول النامية[1].

تبرز أهمية ترشيد السياسات الإنفاقية المتبعة في الدول النامية، كأداة من أدوات السياسة المالية في التخفيف من حدة الإختلالات الداخلية والخارجية، بغرض تحقيق الإصلاح الإقتصادي المنشود، ذلك أن برامج الإنفاق العام المنتج، يمكنها دعم عملية النمو الإقتصادي من خلال العديد من القنوات، فبرامج الإنفاق المنتجة في القطاع العام تستطيع تسهيل عملية التصحيح الهيكلي، وذلك من خلال إقامة قدر كاف من الإستثمارات المنتجة في قطاعات البنية الأساسية، التي تتجاوز قدرات المستثمرين في القطاع الخاص، بالإضافة إلى توفير قدر كبير من المنافع الإجتماعية، عن طريق تطوير الإستثمار في رأس المال البشري، بما يرفع من مستوى إنتاجيته، من خلال زيادة معدلات الإستثمار في قطاعات التعليم والتدريب والصحة ، علاوة على قدرة القطاع العام المنتج على تزويد القطاع الخاص بطائفة كبيرة من السلع والخدمات الإنتاجية المباشرة، بل وتشجيعه على تقديمها في فترة لاحقة، وفضلا عن ذلك، فإن الإستقرار السياسي والإجتماعي، الذي يترتب على إرتفاع مستوى إنتاجية الإنفاق العام، من شأنه المساهمة في توفير المناخ المناسب للنمو الإقتصادي المستهدف.

ويؤكد العديد من الخبراء والإقتصاديين، على أهمية السياسة الإنفاقية الرشيدة خلال فترات التقشف الإقتصادي، التي تتطلبها عملية ضبط الطلب الكلي ، خاصة وأن غالبية الدول النامية تواجه هبوطا حادا في الإيرادات العامة، وقيودا شديدة ترد على الفرص المتاحة لفرض المزيد من الضرائب، ومن هنا تنشأ الحاجة إلى تخفيض وترشيد النفقات العامة، بغرض تصحيح عجز الموازنة العامة للدولة.

والمقصود بترشيد الدولة لنفقاتها هو أن "تحقق الأهداف المحددة بإستخدامها لمواردها على أحسن وجه ممكن ، والحيلولة دون إسرافها أو تبذيرها"[2].

كما يمكن تعريفها بأنها "تحقيق أكبر نفع للمجتمع، عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة، والقضاء على أوجه الإسراف والتبذير، ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة، وأقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة"[3].

---

[1] نفس المرجع السابق، ص ص.123 .134.

[2] "حجم نفقات الدولة وكيفية ترشيدها" مقال مأخوذ عن الموقع الإلكتروني:
-http//:www .islamfin .go.forum.net (24/03/2008, 14:07)

[3] دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق الإستقرار الإقتصادي – حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص.171.

المطلب الأول: أوجه القصور في السياسات الإنفاقية وهيكل النفقات العامة في الدول النامية[1].

يتكون هيكل النفقات العامة في أغلب الدول النامية من خمس قطاعات رئيسية تتضمن القطاع الإجتماعي، قطاع الدفاع، الإدارة، الإنتاج والبنية الأساسية وقطاع النقل والمواصلات ووسائل الإتصال، ويلاحظ إختلاف الدول النامية فيما بينها من حيث الوزن النسبي للإنفاق على كل قطاع من تلك القطاعات.

ففي بعض البلدان مثل البرازيل، أندونيسيا والفلبين، يلاحظ تزايد معدلات الإنفاق على القطاع الإجتماعي، بالرغم من إجراء تخفيضات شاملة في جانب النفقات العامة بالموازنة العامة للدولة، وفي بلدان أخرى مثل: تركيا، غانا والسودان، كان التخفيض في معدلات الإنفاق العام على القطاعات الإجتماعية يتم بدرجة أعلى من المتوسط ، وفي طائفة ثالثة من البلدان النامية، مثل غينيا، الإكوادور والطوغو، شهد هيكل الإنفاق العام تحيزا واضحا لتخفيض النفقات العامة على قطاعات الدفاع والإدارة، في الوقت الذي إزدادت فيه نسبة الإنفاق العام على القطاعات الإنتاجية وقطاعات البنية الأساسية.

ويشير خبراء صندوق النقد الدولي، إلى أنه بالرغم من إختلاف معدلات الزيادة أو التخفيض في الإنفاق على القطاعات سالفة الذكر، إلا أن الإتجاه العام لتطور الزيادة في النفقات العامة، يشير إلى زيادة معدلات الإنفاق على القطاعات الإجتماعية، الأمر الذي يعكس مدى تفضيل الإستهلاك الحالي على حساب الإستثمار والإستهلاك في المستقبل، وهو ما يرجع إلى تضافر عوامل عديدة نذكر منها على سبيل المثال:

- صعوبة ضبط المخصصات المالية الموجهة لتمويل برامج الإنفاق العام في القطاعات الإجتماعية، بعد البدء في تنفيذها، خاصة إذا كانت تلك البرامج تحقق منافعا كبيرة تربط بعامة الشعب، وتعمل على زيادة فرص التوظيف؛
- عدم رغبة حكومات الدول النامية، في تخفيض معدلات الإنفاق على البرامج الإجتماعية المدعومة بمساعدة خارجية، حتى لا تتعرض لتوقف تلك المساعدات، في الوقت الذي لا تكف فيه مصادر التمويل المحلية، للوفاء بمتطلبات الإنفاق على هذه البرامج؛
- إن القطاعات الإجتماعية، تعد أكثر القطاعات كثافة لعنصر العمل، خاصة مع الإرتفاع النسبي لتكاليف الحصول على عناصر الإنتاج الأخرى في الدول النامية، وبالتالي فإن تخفيض الإعتمادات المالية المخصصة لها في الميزانية العامة للدولة، لا يؤد إلى تخفيض مستوى الخدمات الأساسية فحسب، بل يؤدي أيضا إلى تحقيق نسب بطالة مرتفعة نسبيا؛

[1] سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سابق، ص ص.124 .128.

- إرتفاع التكاليف السياسية لتخفيض الإنفاق العام في القطاعات الإجتماعية، فمثلا تخفيض مخصصات الدعم الموجه للسلع الغذائية، يحمل في طياته تكاليفا سياسية مرتفعة، ويؤكد ذلك ما أدى إليه تخفيض دعم السلع الغذائية، من قيام المظاهرات والإضطرابات السياسية في كل من المغرب، السودان، مصر وتركيا في أواخر السبعينيات.

ويؤكد خبراء صندوق النقد الدولي، أن التحيز الواضح للحفاظ على معدلات الإنفاق العام على القطاعات الإجتماعية وقطاع الدفاع -على حساب إنكماش معدلات الإنفاق في القطاعات الإنتاجية وقطاعات البنية الأساسية- ينطوي على تشويه هيكل الإنفاق العام في الدول النامية، كما يترتب عليه ظهور توقعات مضادة للنمو في الأجل الطويل، حيث يصعب إجراء التعديلات الهيكلية اللازمة في جانب العرض، ومن ثم تتأخر عملية التصحيح الإقتصادي، ضف إلى ذلك، أن تزايد نمو الإنفاق العام وإرتفاع معدلات التضخم السائدة، ومن ثم فإن الجهود التي تبذل والإجراءات التي تتخذ بغرض تخفيض هذا العجز -بتخفيض وترشيد السياسة الإنفاقية- تعتبر مطلبا أساسيا لتحقيق الإستقرار الإقتصادي، إلا أن تركيز عبء تخفيض النفقات العامة على حساب قطاعات البنية الأساسية المادية والإجتماعية وأنشطة الصيانة الرئيسية، سوف يؤدي إلى تعرض معدلات النمو والإستقرار الإقتصادي في المستقبل لمخاطر كبيرة، خاصة في ظل إنخفاض معدلات الإنفاق الجاري اللازمة لتمويل تكاليف التشغيل والصيانة في القطاعات الإقتصادية، المرتبطة بزيادة الطاقة الإنتاجية مثل خدمات النقل والمواصلات وشراء قطع الغيار الأساسية، وهو ما يؤدي إلى تدهور معدلات كفاءة الإستخدام وسوء عمليات الصيانة للبنية الأساسية، ومن ثم التأثير سلبا على إنتاجية المشروعات الإستثمارية القائمة والجديدة، وتبديد الطاقة الإنتاجية للإقتصاد القومي.

وقد أدت أوجه القصور -سالفة الذكر- إلى خلق مناخ ملائم لظهور كثير من المشروعات العامة، كعناصر إنتاجية تفتقر إلى الكفاءة وتعتمد على الإعانة المالية الحكومية، كما تنزع إلى التزود بعدد مفرط من الموظفين، الذين يحصلون على أجور لا تتفق وتدهور معدلات إنتاجيتهم الحدية، بالإضافة إلى ضعف كفاءة الجهاز الإداري لتلك المشروعات، وعدم إتخاذ القرارت على أسس ومعايير إقتصادية سليمة، الأمر الذي يضاعف من معدلات الإنفاق العام على تلك المشروعات دون مبرر إقتصادي أو إجتماعي مقبول.

وما من شك أن تحديد مجالات القصور في السياسات الإنفاقية، والإنحراف الواضح في هيكل النفقات العامة، سيساعد على تحديد العناصر الأساسية لإستراتيجية الإصلاح في مجال النفقات العامة، والتي من شأنها ترشيد النفقات على نحو يسهم في علاج الإختلالات الإقتصادية والمالية، خاصة مشكلة عجز الموازنة العامة في الدول النامية.

المطلب الثاني: عناصر إصلاح السياسة الإنفاقية في الدول النامية[1].

ويمكن حصر أهم هذه العناصر في النقاط التالية:

أولا: ترشيد هيكل الإنفاق العام بشقيه الإستثماري والجاري.

تتمثل السياسات المالية المقترحة لترشيد هيكل الإنفاق الإستثماري، في إعداد برامج إنفاق تشتمل على مجموعة من المشروعات الإستثمارية المنتجة، التي يكون لها مبرارتها الموضوعية من الناحية الإقتصادية والعملية، بما يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية، ويدعم النمو الإقتصادي في الأجل المتوسط وطويل الأجل، علاوة على أهمية التركيز على تطوير وإصلاح مشروعات القطاع العام، من خلال إنتهاج طائفة من الإجراءات تتضمن ما يلي:

- ضرورة تحرير إدارة المشروعات العامة من التدخل السياسي والإداري، وإعطاءها قدر أكبر من الحرية والإستقلال الذاتي، فيما يختص بقرارات التسعير والعمالة والإستثمار، والسماح لها بالمشاركة في تحديد أو تقرير أهداف محددة بوضوح؛
- ضرورة تقديم الدعم المالي للمشروعات العامة، على أساس إختياري وليس على أساس مطلق، مع ملاحظة التركيز، على منح هذا الدعم للمشروعات، التي يكون لها أهدافا إقتصادية وإجتماعية واضحة، أما المشروعات الخاصة التي تمارس نفس النشاط، فإن الحل الأمثل بالنسبة لها هو تحويل ملكيتها للقطاع الخاص، من خلال عملية منظمة للخصخصة أو تصفيتها، إذا لم يكن تحويلها للقطاع الخاص ممكنا أو متاحا بنجاح.

أما ما يتعلق بترشيد هيكل الإنفاق الجاري، فينحصر دور السياسات المقترحة في تقسيم النفقات العامة الجارية إلى أربعة عناصر رئيسية هي:

- مخصصات الإنفاق الجاري الموجه للوفاء بمدفوعات الفائدة الحكومية كنسبة من إجمالي الناتج القومي؛
- مخصصات الإنفاق الجاري الموجه لتمويل تكاليف التشغيل في مشروعات التنمية الإقتصادية؛
- مخصصات الإنفاق الجاري الموجه لتمويل مشروعات إنتاج السلع والخدمات الإستهلاكية؛
- مخصصات الإنفاق الجاري الموجه لتمويل مختلف صور أو أشكال المعونات الإقتصادية والإجتماعية.

[1] نفس المرجع السابق، ص ص.128 .134.

فبالنسبة لمخصصات الإنفاق الجاري الموجه للوفاء بمدفوعات الفائدة الحكومية، يلاحظ إستمرار إرتفاع نسبة تلك المدفوعات إلى الناتج القومي الإجمالي في العديد من الدول النامية، نتيجة لإفراط الحكومة في الإقتراض المحلي لتمويل عجز الموازنة، في الوقت الذي تنخفض فيه درجة كفاءة بعض الوحدات الإستثمارية العامة وإنتاجيتها، إلى درجة لا تكف لخلق زيادات صافية في الدخل القومي الإجمالي، ضف إلى ذلك، أن عديدا من المشروعات العامة التي أستخدم جانب كبير من تلك القروض في تمويلها، قد حققت خسائرا مالية كبيرة، ولذا فإن العلاج المقترح من جانب الصندوق، يتمثل في إستخدام سياسة إنفاقية رشيدة، تسهم في رفع كفاءة الآداء الإقتصادي لوحدات القطاع العام، بما يساعد على تحقيق قدر من الفائض، وتوجيهه للوفاء بمتطلبات تمويل مدفوعات الفائدة من ناحية، كما أن رفع كفاءة الآداء في القطاع العام، من شأنه العمل على زيادة الناتج والدخل القومي، إلى الحد الذي يسهم في تخفيض نسبة مدفوعات الفائدة إلى إجمالي الناتج القومي من ناحية أخرى.

ويوصي الصندوق بضرورة تغطية مدفوعات الفائدة الحكومية، عن طريق تنمية مصادر الإيرادات العامة في الموازنة العامة للدولة، مع مراعاة إستبعاد تغطية مدفوعات الفائدة على القروض المستخدمة في تمويل مشروعات الإستثمار في رأس المال البشري، من نطاق تمويلها من الإيرادات الجارية في ميزانية الدولة.

ولترشيد الإنفاق الجاري على كل من تكاليف التشغيل، وتمويل مشروعات إنتاج السلع الإستهلاكية، فمن المهم تخطيط السياسة الإنفاقية الخاصة بها، في حدود تتفق وإمكانية تمويلها، عن طريق الإيرادات الجارية في ميزانية الدولة خلال فترة زمنية محددة، ثم مراعاة التوافق بين معدلات نمو هذه النفقات من ناحية، ومعدلات نمو الناتج القومي من ناحية أخرى، وذلك في الأجلين المتوسط والطويل.

أما فيما يتعلق بترشيد الإنفاق الجاري الموجه لتمويل مختلف أشكال المعونات الإقتصادية والإجتماعية ، فيتلخص دور السياسات المقترحة بشأنها فيما يلي:

- إلغاء المعونات التي تؤدي إلى إنحراف هيكل تخصيص الموارد، والتأثير سلبا في حوافز المنتجين؛
- إلغاء المعونات المقدمة لدعم الإستهلاك دون تمييز بين الإستهلاك الضروري والكمالي، حيث يؤدي منح مثل هذه المعونات إلى تضخم جانب الطلب الكلي؛
- مراعاة التوازن بين حجم المعونات الإقتصادية التي تقدمها الحكومة للمشروعات العامة-خلال المرحلة الإنتقالية التي يتم فيها تطوير تلك المشروعات- وبين نمو الإيرادات الجارية؛

- بالنسبة لمعونات التصدير والمعونات الموجهة لتشجيع إستخدام عناصر وموارد إنتاجية محلية معينة، يجب الإستمرار في منحها، مع مراعاة ألا تتجاوز معدلات نموها، معدلات نمو الدخل القومي، ويؤكد خبراء الصندوق أن برنامج التصحيح الإقتصادي، يهدف إلى تحقيق التعديل مع النمو، ولذلك فإن تخفيض وترشيد منح المعونات بمختلف أنواعها، يعد أحد العناصر المهمة في السياسات الإنفاقية المقترحة، والأكثر أهمية هو الإستمرار في الحفاظ على نطاق وأسلوب تقديم المعونات تحت سيطرة الدولة، وترشيد هيكلها، بحيث توجهها إلى أكثر القطاعات الإجتماعية فقرا، وكذا تعظيم درجة إستفادة طبقة المنتجين الأكفاء والمصدرين معا من تقديم مثل هذه المعونات.

ثانيا: إتجاهات الإصلاح في عملية تخطيط وإدارة النفقات العامة.

إستهدفت السياسة الإنفاقية المقترحة في برامج التصحيح الإقتصادي للمؤسسات المالية الدولية، **القضاء** على أوجه القصور الملموسة في جانب إدارة وتخطيط برامج الإنفاق العام، وقد ركزت حوالي **85%** من برامج التعديل الهيكلي على ضرورة ترشيد عملية تخطيط النفقات العامة، من خلال الإلتزام **بطائفة** من الإجراءات تستهدف مايلي:

1. إستخدام الأساليب الفنية المتطورة الخاصة بميزانيات البرامج والآداء، عند إعداد ميزانية برامج الإنفاق العام، وذلك بهدف تنشيط عملية قياس التكاليف، وتحسين إنتاجية برامج الإنفاق العام، وإعادة هيكلة تلك البرامج، بما يرفع من درجة كفاءة تخصيص الموارد الإقتصادية المتاحة، إلى جانب أهمية تطوير نظم المعلومات الخاصة بقياس الآداء، خاصة في مشروعات القطاع العام، ويعتبر ذلك عنصرا حيويا لإصلاح الإدارة المالية والإقتصادية لوحدات القطاع العام، حيث أن توافر المعلومات الدقيقة والموضوعية عن معدلات آداء الوحدات الإنتاجية، يعد مطلبا سابقا على إستراتيجية إعادة هيكلة مشروعات القطاع العام.
2. ضرورة توافر عنصر الواقعية والموضوعية في تصميم برامج الإنفاق العام، التي تهدف إلى تحقيق الإصلاح الإقتصادي من ناحية، وإدماج عنصر تكاليف الصدمات الخارجية من ناحية أخرى.
3. ضرورة ضمان عنصر الإلتزام من جانب صانعي القرارات الإقتصادية المطلوبة لتحقيق الإصلاحات الإقتصادية اللازمة، ويقترن بذلك أهمية وجود إتفاق إجتماعي وسياسي، ورؤية واضحة للأولويات الضرورية للإصلاحات الهيكلية المطلوبة.

ثالثا: ترشيد دور السياسة الإنفاقية في مجال تخفيف التكاليف الإجتماعية لعملية التصحيح الهيكلي على طبقة الفقراء ومحدودي الدخل.

تقترح المؤسسات المالية الدولية ترشيد السياسة الإنفاقية في هذا المجال، من خلال تبني عدة إستراتيجيات تتضمن مايلي:

1. تحقيق النمو الإقتصادي العام، ويقصد بذلك أن ترشيد السياسة الإنفاقية في كافة المجالات الإقتصادية، بما يؤدي إلى زيادة معدلات النمو في الأجل الطويل، يعد من أكثر البدائل فاعلية في مواجهة التكاليف الإجتماعية لعملية التصحيح الهيكلي في الأجل الطويل، وذلك من خلال ما يترتب على نجاح تلك السياسات من زيادة فرص العمالة، والموارد المالية للدولة بصفة عامة، والتي يمكن تخصيص قدر مناسب منها للإنفاق على برامج التنمية الإجتماعية، وبالتالي تخفيض حدة الفقر في الأجل الطويل.
2. إقامة برامج إنفاق عام موجه لزيادة فرص كسب الفقراء ومحدودي الدخل، وذلك من خلال زيادة مقدار الأصول المادية للفقراء ورفع معدلات إنتاجيتها، بتصميم برامج إنفاق خاصة بإصلاح الأراضي الزراعية ونظم الري، إلى جانب تقديم الإئتمان المناسب لصغار المزارعين، ضف إلى ذلك تحسين الإستثمار في رأس المال البشري، عن طريق تطوير أساليب التعليم والتدريب.
3. إقامة برامج إنفاق إجتماعية موجهة للفقراء، تهدف إلى تحسين مستوى معيشتهم، وذلك من خلال تقديم التغذية والرعاية الصحية الأولية، إلى جانب توفير مياه الشرب النظيفة وتطوير مشروعات الصرف الصحي.

والجدير بالذكر، أن العديد من الدول النامية المعنية بتطبيق برامج التصحيح الهيكلي، قد إتخذت خطوات فعالة لإستخدام السياسة الإنفاقية المقترحة لتخفيف التكاليف الإجتماعية، وتأثيرها السلبي على طبقة الفقراء، وقد تراوحت تلك الخطوات والإجراءات، بين إقامة نظم شبكات الأمان الشاملة (كما هو الحال في تونس) والتحويلات النقدية المباشرة (كما هو الحال في الجزائر) وتحسين قنوات وصول الدعم الغذائي إلى الطبقات المستحقة (كما في الأردن)، كما قامت بعض الدول بإنشاء بعض الصناديق التي تسعى –بمساعدة جهات التمويل الدولية– إلى تمويل المشروعات التي تستهدف التخفيف من حدة التأثير السلبي لعملية التصحيح الهيكلي على الطبقات محدودة الدخل، ومثال ذلك الصندوق الإجتماعي في مصر، وصندوق التوظيف والتنمية في الأردن.

خاتمة الفصل:

مما تقدم ذكره، ومن خلال إستعراضنا لمحاور السياسة المالية المقترحة – في إطار برنامج التصحيح الهيكلي– لعلاج العجز المالي في الدول النامية، نخلص إلى أنها ذات أهمية بالغة، وذلك من خلال أدواتها وما لها من تأثير على جميع المتغيرات الإقتصادية، كما تمثل الآداة التي تستخدمها الحكومة لمعالجة المشكلات الإقتصادية والإجتماعية، فضلا عن قدرتها على ترشيد إستخدام الأموال العامة، ضف إلى ذلك، أنه لا يمكن إنكار فعالية هذه الأدوات والدور الهام، الذي يمكن أن تلعبه في الوقت الحاضر، من خلال تأثيرها على حجم العمالة والدخل الوطني ومستويات الأسعار ومستويات الإستثمار، وأخيرا تعتبر أدوات السياسة المالية من الوسائل الفعالة التي تستخدمها الدول لتحقيق التوازن المالي ومن ثم التوازن الإقتصادي العام.

خاتمة الباب:

إن إشتداد أزمة المديونية الخارجية للدول النامية وإنفجارها سنة 1982 –وبالتالي الإعلان صراحة عن عدم قدرة الدول النامية إبتداءا من هذا التاريخ الإستمرار في دفع أقساط الديون الخارجية وخدماتها، حيث توقفت كبريات الدول النامية المدينة عن دفع أعباء ديونها الخارجية– ضف إلى ذلك عجز السياسات الإقتصادية القائمة في بلوغ الأهداف المسطرة، بما إستدعى تبني سياسات التصحيح الهيكلي في هذه البلدان، والتي تهدف إلى تصحيح مظاهر الإختلالات الإقتصادية، بما يؤدي إلى تحقيق التوازن والإستقرار الإقتصادي من ناحية، ورفع معدلات النمو الإقتصادي والإجتماعي من ناحية أخرى، وذلك من خلال تكييف الهياكل الإقتصادية في الدول النامية مع الآليات الإقتصادية الجديدة، وإستخدام أدوات السياسة الإقتصادية عامة، وأدوات السياسة المالية بصفة خاصة، بالإضافة إلى مراعاة رفع درجة إستجابة تلك السياسات وتطويع أدواتها للتأثير في عملية ضبط جانب الطلب الكلي في الأجل القصير، وزيادة الكفاءة الإقتصادية بتحسين فاعلية تخصيص الموارد، وتحفيز نمو الناتج الحقيقي في الأجل الطويل.

إلا أن التجارب التاريخية للدول التي تبنت هذه السياسات قد أثبتت فشلها وفداحة آثاراها الإقتصادية والإجتماعية، وأن أهم ما يؤكد فشلها هو عدم قدرتها على تحقيق أهدافها المطروحة، وهذا بإعتراف الجهات الداعمة لها، وهي صندوق النقد والبنك الدوليين (وذلك في العديد من إصدارات مجلة التمويل والتنمية)، ومحاولة هذه الجهات إرجاع الفشل إلى ذرائع مختلفة، تتراوح بين التطبيق والصدمات الخارجية.

فالآثار الإجتماعية للبرامج، ما زالت بالرغم من جميع السياسات الإجتماعية الموازية، التي تم إضافتها لاحقاً كارثية، خاصّة بالنسبة للطبقات الفقيرة، وهي بذلك تطال الغذاء والدواء ومستويات المعيشة، لتترسخ حقيقة مفادها، أن هذه البرامج قد أدت إلى إزدياد الفقراء فقراً، وزيادة الأغنياء غنى، وتضييق حجم الطبقة الوسطى من المجتمع.

وبالنظر لأهمية ودور السياسات المالية –في إطار تفاعلها مع السياسات الإقتصادية التي إنطوت عليها تلك البرامج– في علاج مظاهر الإختلالات الإقتصادية والمالية، وبالخصوص مشكلة العجز المالي، تم التطرق في هذا الباب لتحليل دور تلك السياسات وأدواتها المختلفة في التأثير على مظاهر إختلال التوازن المالي في الدول النامية، وهذا من خلال تحليل محاور السياسة المالية المقترحة ضمن برنامج التصحيح الهيكلي في حل الأزمات التي تعاني منها الدول النامية، والتي من أهمها أزمة المديونية الخارجية.

الباب الثالث:

واقع المديونية الخارجية للجزائر وإنعكاساتها.

مقدمة الباب:

إن ظاهرة المديونية الخارجية للجزائر، لم تكن في الحقيقة وليدة فترة الإستقلال، بل تعود جذورها إلى عهد الإستعمار الفرنسي، حيث إضطرت الجزائر بعد الإستقلال، بحكم الوضعية المزرية التي تعيشها إلى الإستعانة بالقروض الخارجية، لتكملة النقص الحاصل في مدخراتها المحلية اللازمة للقيام بمهام التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وللخروج من حالة التخلف والفقر، التي ورثتها عن الإستعمار، وذلك بأسرع وقت ممكن.

وإذا كانت فترة الستينات من القرن الماضي، قد تميزت بضعف في وتيرة تزايد الدين الخارجي، فإن هذه الوتيرة، قد عرفت تزايدا كبيرا منذ بداية السبعينات، عندما شرعت الجزائر في تطبيق إستراتيجية التنمية القائمة على نموذج الصناعات المصنعة، وما تطلبته المخططات التنموية من رصيد إستثمارات ضخمة عجزت المدخرات المحلية عن تمويلها.

وقد كانت الفترة (1974-1979) من أهم الفترات التي شهدت فيها المديونية الخارجية للجزائر تزايدا كبيرا، وقد ساعدها في ذلك الظروف المشجعة للإقتراض التي سادت فترة السبعينات، خاصة وأن الجزائر كانت تتمتع آنذاك بثقة إئتمانية كبيرة لدى الأوساط المالية الدولية، بإعتبارها زبونا هاما يمكن التعامل معه دون أية مخاطرة، الأمر الذي جعل المقرضين الدوليين يتسابقون على منحها المزيد من القروض، ولم تكن المديونية الخارجية للجزائر إلى غاية بداية الثمانينات ثقيلة، ولم يكن مشكل القدرة على السداد أو مشكل الملاءة (La Solvabilité)، وكذا مشكلة السيولة مطروحين بالنسبة لها.

وبحلول عام 1980، حدث تحول كبير في إستراتيجية التنمية المتبعة في الجزائر، حيث تم التخلي عن الإستراتيجية القائمة على الصناعات الثقيلة، لصالح إستراتيجية التنمية القائمة على الصناعات الخفيفة، وبالأخص الصناعات التصديرية، وذلك بحجة أن نموذج الصناعات المصنعة، الذي تم تطبيقه خلال فترة السبعينات، قد كان السبب الرئيسي في تزايد حجم المديونية الخارجية وخدماتها، بسبب سياسة الإستدانة غير السليمة التي إتبعتها آنذاك، حيث لجأت إلى الإفراط في الإقتراض الخارجي، لأجل زيادة الواردات من السلع ذات الإستهلاك النهائي الضرورية منها والكمالية، وذلك في إطار برنامج خاص لمحاربة الندرة تم تسطيره آنذاك.

وما إن حل عام 1986، حتى وجدت الجزائر نفسها تعيش أزمة مديونية خانقة، بعدما شهدت أسعار النفط إنخفاضا قويا في السوق العالمي، ترتب عنه تراجعا كبيرا في حصيلة صادراتها من العملات الصعبة، هذا في الوقت الذي تدهورت فيه إحتياطيات الصرف الأجنبية بشكل كبير، وبلغت فيه المديونية الخارجية وخدماتها مستويات حرجة لم يسبق أن بلغتها من قبل.

وقد ساهمت مجموعة من العوامل في إحداث تلك الأزمة، بعضها يعود إلى عوامل داخلية، كضخامة الإستثمارات التي تم تنفيذها خلال فترة السبعينات بالخصوص، وعدم إتباع سياسة سليمة في الإقتراض الخارجي، الفساد الإداري وغيرها، وبعضها يعود إلى عوامل خارجية، كتدهور معدل التبادل الدولي، تقلبات أسعار صرف الدولار وتدهور شروط الإقتراض وغيرها.

وقد كان لأزمة المديونية الخارجية التي عاشتها الجزائر آثارا وخيمة على النواحي الإقتصادية والإجتماعية، حيث حدث تدهور كبير في الإدخار والإستثمار والإنتاج والنمو، وزادت معدلات البطالة والتضخم إلى مستويات لم يسبق أن عرفتها من قبل.

ولأجل الخروج من تلك الأزمة التي أصبحت تعيشها الجزائر، عمدت السلطات الجزائرية إلى تبني إستراتيجية حلول بديلة لحلول المؤسسات المالية الدولية، على إعتبار أن هذه الأخيرة، قد شكلت حسب رأي المسؤولين آنذاك، مساسا بإستقلالية القرار الإقتصادي والسياسي وبالسيادة الوطنية.

إلا أن الواقع قد أثبت فشل تلك الحلول، في محاصرة أزمة المديونية الخارجية، وتحسين الوضعية الإقتصادية والإجتماعية التي عرفت تدهورا خطيرا، بل أن تلك الحلول قد ساهمت بدورها في زيادة تشويه هيكل المديونية الخارجية، وزيادة أعبائها على الإقتصاد الجزائري، مما جعل الجزائر تدخل في حلقة مفرغة للدين الخارجي، حيث أصبحت تقترض ليس لأجل الإستثمار أو الإستهلاك وإنما لأجل سداد خدمات المديونية في آجالها، أي أن المديونية الخارجية صارت تغذي نفسها بنفسها.

وأمام هذا الوضع الصعب الذي أصبحت تعيشه الجزائر، لم يكن هناك من خيار أمامها، سوى اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية، وقبولها تطبيق برنامج تصحيح هيكلي، كان له آثارا على الناحية الإقتصادية والإجتماعية، وعلى المديونية الخارجية وخدماتها.

والسؤال الذي يحق لنا طرحه في هذا المجال هو: هل إستطاعت الجزائر من خلال تطبيقها لبرنامج التصحيح الهيكلي التغلب على مشاكل مديونيتها الخارجية، وإستعادة قدرتها على السداد والنمو، وتحسين مستوى معيشة سكانها؟

وهو ما سنجيب عليه من خلال هذا الباب، معتمدين على الفصول التالية:

الفصل الثامن: جذور إختلال الإقتصاد الجزائري ومجهودات التنمية.

الفصل التاسع: إستفحال أزمة المديونية الخارجية للجزائر ومحاولات التسوية.

الفصل العاشر: الإتصالات الجزائرية مع المؤسسات المالية الدولية وتبني سياسات التصحيح الهيكلي.

الفصل الثامن:

جذور إختلال الإقتصاد الجزائري ومجهودات التنمية.

مقدمة الفصل:

عشية الإستقلال ورثت الجزائر إقتصادا مشوها، مفككا ومتناقضا داخليا وغير متوازن، سواء بين فروع إنتاج القطاع الواحد أو بين القطاعات ككل، وقد نتج عن ذلك وضعا إجتماعيا أكثر تجسيدا للتخلف، متمثلا في الثالوث الأسود: الجهل، الفقر والمرض.

وأمام هذه الوضعية المتدهورة، بادرت السلطات الوطنية إلى إتخاذ إجراءات عاجلة، تمثلت في إصدار قوانين ومراسيم تحاول تنظيم النشاطات الإقتصادية وقطاعاتها، وذلك من خلال البرامج والمواثيق التي سطرت الخطوط العريضة للتنمية ، حيث نجد إنعكاسا لها في مخططات متتالية، يحتل فيها التصنيع مكانا مركزيا، من أجل بناء إقتصاد وطني قوي، يعتمد على النظام الإشتراكي، كخيار سياسي وإقتصادي، بقصد تحقيق أهداف التنمية المرغوبة.

وقد إختارت الجزائر إستراتيجية تنموية، تعتمد على قطاع عمومي ذو كثافة رأسمالية، ويشكل حصة الأسد من النشاط الإقتصادي، حيث تكون الغاية منه تحقيق هدفين إثنين هما الإستجابة للحاجات الإجتماعية الأكثر إستعجالا(من توظيف وتدريس...إلخ) من جهة، ومن جهة أخرى، العمل على التحرير التدريجي لميكانيزمات التبعية، بإقامة إقتصاد من شأنه توسيع الطاقة البشرية والمالية، وحل مشكل التوظيف.

ومن المعلوم أنّ نجاح مثل هذه السياسة الإقتصادية، يتطلب التحكم في توجيه الإقتصاد، من خلال إستعادة الثروات الوطنية، والأخذ بزمام الإقتصاد الوطني، إنشاء وتطوير مؤسسات عمومية بكافة قطاعات النشاط وإقامة جهاز تأسيسي وتنظيمي، من شأنه ضمان تدخل الدولة بشكل مباشر في كل مجالات الحياة الإقتصادية والإجتماعية.

ومن أجل الغوص في هذه المفاهيم وفهمها جيدا، إرتأينا إدراج هذا الفصل، لنقوم من خلاله، بالتعرف على جذور إختلال الإقتصاد الجزائري، وعلاقتها بأزمة المديونية الخارجية، وهذا من الإستقلال إلى يومنا هذا، معتمدين على المباحث التالية:

المبحث الأول: الملامح الأساسية للإقتصاد الوطني في الفترة (1962-1966).
المبحث الثاني: معالم الإقتصاد الجزائري خلال مرحلة التخطيط المركزي (1967-1979).
المبحث الثالث: وضعية الإقتصاد الوطني خلال مرحلة التنمية اللامركزية (1980-1989).

المبحث الأول: الملامح الأساسية للإقتصاد الوطني في الفترة (1962-1966).

أعتبرت هذه المرحلة إنتقالية وصعبة في نفس الوقت، حيث عرفت عدة صعوبات إقتصادية، مالية، سياسية وإجتماعية، وأتخذت فيها اللبنات الأولية الهادفة إلى بناء الإشتراكية، من خلال وضع نظام التسيير الذاتي، وخلق المؤسسات والدواوين الوطنية.

فقد كانت الجزائر في السنوات الأولى للإستقلال بلدا زراعيا بالدرجة الأولى، مع إمتلاك قاعدة صناعية محدودة، لا يمكن الإعتماد عليها من أجل الإنطلاق في عملية التنمية، ولهذا كان عليها إنتهاج النموذج التنموي الإشتراكي، الذي يعتمد على الإمكانيات الداخلية المتاحة، مع التركيز على نموذج الصناعات المصنعة، وتقليص الإعتماد على الإستثمار الأجنبي، وخفض الواردات من أجل بلوغ أهداف التنمية المرجوة، وقد إعتمدت الدولة على التخطيط المركزي للإقتصاد، وكذا تكثيف جهود المؤسسات العامة، من أجل توفير المتطلبات الأساسية لصناعات إحلال الواردات.

المطلب الأول: السمات الأساسية للفترة (1962-1966)[1].

تميزت بداية هذه الفترة، أي في سنة 1962، بوضعية إقتصادية يمكن وصفها كما يلي:

- غياب شبه تام للصناعات الأساسية، مع الإشارة إلى وجود بعض الصناعات التحويلية، ذات الطبيعة الحرفية المتمركزة حول الموانئ الرئيسية بالجزائر العاصمة، وقد كانت تقدر بحوالي 80% من النشاطات الصناعية بيد المعمرين؛
- قطاع زراعي حديث يمتلكه الأوربيون، ويحتل مساحة تقدر بحوالي 3 ملايين هكتار، حيث يشمل الأراضي الخصبة للجزائر، وقطاع زراعي تقليدي يعود للجزائريين الأصليين، ويشمل الأراضي الأقل خصوبة؛
- الهياكل القاعدية، والتي تعد من العوامل المساعدة على تسريع الدورة الإنتاجية وتحسين آدائها، فالطرقات المعبدة التي تركتها فرنسا حوالي 10000 كم، 4300 كم من السكك الحديدية، 20 مطارا، و600 كم من الخطوط الكهربائية، إضافة إلى منشآت أخرى كميناء الجزائر، وتتركز كلها في شمال البلاد، أين تتواجد الجالية الفرنسية، وشبكة التوزيع التجارية والمؤسسات المصرفية؛
- مغادرة ما يقارب مليون إطار تقني أوروبي الجزائر قبيل إعلان الاستقلال، مما ترك فراغا كبيرا في الإطارات والعمال المحترفين، منها حوالي 50000 إطار من المستوى العالي و35000 إطارا متوسطا و100000 عاملا ومستخدما، وهو ما عطل سير الإقتصاد والإدارة؛

---

[1] مفتاح، النقود والسياسة النقدية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص.193. 194.

- التخلي شبه التام عن الإستغلالات الفلاحية الحديثة والمؤسسات الصناعية والتجارية من قبل مالكيها الأوروبيين؛
- وجود قطاع مصرفي يتكون فقط من فروع لبنوك أجنبية، متمركزة أساسا في شمال البلاد، خاصة على مستوى الموانئ الكبرى؛
- عند مغادرة المعمرين، حولوا معهم إدخاراتهم ورؤوس أموالهم، وقد تم تسجيل – وفي شهر واحد فقط من سنة 1962– تحويلا عبر قناة البنوك حوالي 750 مليون فرنك، ضف إلى ذلك إنعدام الإئتمان، الأمر الذي إنتهى إلى قلة القروض، وبالتالي قلة الإستثمارات.

المطلب الثاني: إستراتيجية التنمية خلال الفترة (1962–1966).

إنّ إختيار الإشتراكية، جاء في العديد من النصوص الأساسية، إبتداءا من مؤتمر الصومام لسنة 1956، الذي أعطى الإشارة للتسيير الذاتي للمؤسسات، ويتأكد الإتجاه نحو الإشتراكية، بعد مؤتمر الصومام في جميع المواثيق الوطنية، إبتداء من ميثاق طرابلس للحكومة المؤقتة في جوان 1962، ميثاق الجزائر 1964، وبعد ذلك ميثاق 1976.

وقد نص برنامج طرابلس سنة 1962، الذي قامت بإعداده جبهة التحرير الوطني، وتبناه المجلس الوطني للثورة في جوان 1962، على أن "التنمية الحقيقية للبلاد على المدى الطويل، لوثيقة الصلة بإقامة صناعات قاعدية ضرورية لتلبية إحتياجات زراعية عصرية، ولهذا الغرض، توفر الجزائر إمكانيات ضخمة للصناعات البترولية وصناعة الحديد والصلب".

وفي هذا المجال، يتعين على الدولة أن توفر الشروط اللازمة لإنشاء صناعة ثقيلة، ويجب ألا تساهم الحكومة في إقامة قاعدة صناعية لصالح البرجوازية المحلية، على غرار ما حدث في عدة بلدان، لا سيما عندما تستطيع أن تضع حدا لتنميتها بإتخاذ إجراءات ملائمة"[1].

وعلى ضوء هذا البرنامج، يمكن أن نستخلص ما يلي:[2]

- إن التنمية الحقيقية للبلاد، تكون عن طريق بناء صناعة قاعدية، وهذا لوجود موارد طبيعية متوفرة في البلاد؛
- ضرورة ربط القطاع الصناعي بالقطاع الزراعي، بمعنى أن منتجات الصناعة القاعدية تكون متجهة لتلبية إحتياجات القطاع الزراعي؛

---

[1] جمال الدين لعويسات، التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد والصلب (1968–1978)، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، الجزائر، 1986، ص.19.

[2] دراوح ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر (دراسة تقييمية)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2005–2006، ص.146.

- ضرورة تدخل الدولة في تحقيق تلك التنمية، وضمن هذا الإطار، فإن البرنامج وضع الأهداف الطموحة على المدى البعيد، وأكد على ضرورة قيام صناعة ثقيلة، إلا أنه يبقى متحفظا في صياغة السياسة التصنيعية، حيث ينص في هذا المضمار، على أنه "يجب على الدولة أن توجه مجهوداتها تجاه إتقان الصناعة الحرفية، وإقامة الصناعة الصغيرة، محلية كانت أو جهوية وهذا لإستغلال المواد الأولية ذات الصفة الزراعية"[1].

وعموما يمكننا القول، أن برنامج طرابلس يعطي الصناعات القاعدية الأولوية، ويقترح إقامة صناعة للحديد والصلب، نظرا لوجود الموارد الطبيعية المناسبة لتطويرها.

أما فيما يخص ميثاق الجزائر، الذي تبناه المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني في أفريل 1964، والذي نص على أن السياسة الإقتصادية للبلاد، يمكن إدراجها في النقاط التالية:[2]

- خلق مناصب عمل جديدة، طبقا لما تسمح به الربحية العامة للمؤسسة؛
- توفير مواد الإستهلاك المحلي، وهذا يعني تخفيض إستيراد مواد الإستهلاك، وزيادة تصدير المواد نفسها، ونتيجة لهذا العمل، يجب أن نمهد لمسائل جديدة للإنتاج الفلاحي، وأن نضع قاعدة لتطويرها؛
- إقامة مجمعات جديدة كقاعدة لبناء صناعة ثقيلة بالجزائر، غير أن إقامة مثل هذه المجمعات، يستلزم توفير أسواق كبيرة لضمان الربحية المرجوة.

وتأسيسا على كل ما سبق، فقد إختار كل من برنامج طرابلس وميثاق الجزائر، الدخول للصناعة الثقيلة، كطريقة للتنمية الإقتصادية.

وكتعقيب عن ميزات ومعالم هذه الفترة، يمكننا القول أن هذه الإجراءات، لم تكن كافية لإرساء رؤية واضحة، تحكم سير الإقتصاد الوطني في المستقبل، مما دفع بالحكومة التي جاءت إثر التصحيح الثوري، إلى إنتهاج سياسة إقتصادية موجهة، تعتمد على التخطيط في تنفيذ السياسات.

---

[1] زرقين عبود، **صناعة الحديد والصلب في إستراتيجية التنمية الصناعية بـالجزائر**، رسالة ماجستير، معهد العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 1996، ص.42.

[2] **ميثاق الجزائر 1964**، نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني، اللجنة المركزية للتوجيه، المطبعة الوطنية الجزائرية، الجزائر، 1964، ص.68.

المبحث الثاني:معالم الإقتصاد الجزائري خلال مرحلة التخطيط المركزي(1967-1979).

إنّ حصيلة المجهودات المبذولة أثناء هذه الفترة، في إطار مشروع تنمية البلاد في المجالين الإقتصادي والإجتماعي، تستجيب وضرورة تقييم النتائج المحصل عليها، بالنظر إلى الوسائل المجندة، الجهود المبذولة من طرف الأمة، لإخراج البلاد من حالة التخلف، والدفع بها إلى طريق التنمية الإشتراكية.

وتعتبر سنة 1967، بداية جديدة في تنظيم الإقتصاد الوطني بعد الإستقلال، أين تبنت الجزائر نظام التخطيط كوسيلة لتحقيق التنمية، ولم يكن بإمكانها تطبيقه من قبل، نظرا لحداثة إستقلالها من جهة، وعدم توفر الشروط الموضوعية، التي تعطي للدولة قدرة التحكم في القوى الإقتصادية الوطنية من جهة أخرى.

وبالنظر لكل ما سبق، عرفت الجزائر خلال هذه الفترة، ثلاث مخططات تنموية هي المخطط الثلاثي، الرباعي الأول والرباعي الثاني، هذا بالإضافة إلى المرحلة التكميلية (1978-1979).

وبهدف الوقوف على النتائج الإقتصادية، التي حققت خلال هذه الفترة، لابد من الإشارة أولا إلى إتجاهات هذه المخططات وإنجازاتها، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: المخطط الثلاثي (1967-1969)[1].

يعتبر هذا المخطط أول خطة تنموية إقتصادية عرفتها الجزائر المستقلة، وهو مخطط قصير الأجل، حيث إنصبّ موضوعه أساسا على التصنيع، ذلك أنّ الإنتاج الصناعي هو محرك كل تنمية، وقد كانت المهمة الأساسية لهذه الخطة، هي إعداد المقدمة الضرورية للخطة الرباعية الأولى، أي أنها كانت محاولة تحديد بعض الإتجاهات، في إطار إستراتيجية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية خلال الفترة (1970-1973)، وكانت أهداف هذه الخطة، تتضمن إنشاء قاعدة لنهضة إقتصادية وإجتماعية وثقافية، ضرورية لتلبية حاجيات المواطنين على أحسن وجه.

كما أن الخطة الثلاثية لم تكن خطة إقتصادية بالمعنى الكامل، ذلك أنها لم تطرح مشكلة التوازن الإقتصادي، ولم تأخذ بعين الإعتبار مسألة التناسق بين الفروع الإقتصادية والأنشطة في كل فرع، فقد تركزت إستثمارات هذه الخطة في المجالات الصناعية، الأكثر أهمية والضرورية لإيجاد قاعدة صناعية متكاملة تعمل على تحقيق التنمية الصناعية، وخصص لهذا الغرض مبلغ 11.081 مليار دينار جزائري، كإستثمار في هذه الخطة، لكن ما نفذ خلال هذه المرحلة بلغ 9.124 مليار دينار جزائري، والجدول التالي يوضح لنا ذلك:

---

[1] زروح ياسمينة، مرجع سابق، ص.153.

الجدول رقم (34): هيكل الإستثمارات في الخطة الثلاثية (1967– 1969).

الوحدة: مليار دج

القطاعات البيان	الإستثمارات المخططة		الإستثمارات المنفذة ومعدل التنفيذ	
	المبلغ	النسبة من إجمالي الإستثمارات(%)	المبلغ	معدل التنفيذ (%)
الصناعة	5.400	49	4.750	87
الفلاحة	1.869	17	1.606	85.9
القاعدة الهيكلية	1.124	10	855	76
السكن	413	3.7	249	60.2
التربية	912	8.2	704	77
التكوين	127	1.1	103	71.6
السياحة	285	2.5	177	60
الشؤون الإجتماعية	295	5.6	229	76
الإدارة	441	4	304	70
إستثمارات مختلفة	215	1.9	147	70
المجموع	**11.081**	**100**	**9.124**	**82.0**

المصدر: زرقين عبود، مرجع سابق، ص.70.

يتضح من الجدول أعلاه الأهمية المعطاة للصناعة، إذ حظيت بنسبة 49% من مجمل الإستثمارات المخططة، أي بمبلغ 5.400 مليار دج، لكنّ ما نفذ ، كان 4.750 مليار دج، أي بنسبة 87% من مبلغ الصناعة المخططة، وبفارق كبير جدا ، تأتي الزراعة في المرتبة الثانية، من حيث مبلغ الإستثمار المخطط والمقدر بحوالي 1.869 مليار دج، بنسبة 17%، وهذا ما يوضح التوجه الإنمائي الذي إختارته الجزائر، وهو التصنيع من أجل إرساء قاعدة صناعية، ترتكز عليها أهداف المخططات اللاحقة.

وفيما يلي سنتعرف على توزيع الإستثمارات داخل القطاع الصناعي، من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (35): توزيع الإستثمارات داخل القطاع الصناعي في الخطة الثلاثية (1967-1969).

الوحدة: مليار دج

القطاعات / البيان	الإستثمارات المخططة	النسبة المئوية من مجموع الإستثمارت (%)
المحروقات	2.205	41
المناجم	180	3
الكهرباء	260	5
الحديد والصلب	1.200	22
الكيمياء	505	9
الصناعة التحويلية	1.050	20
المجموع	**5.400**	**100**

المصدر: جمال الدين لعويسات، مرجع سابق، ص.25.

يتضح من الجدول السابق، أن الجزء الأعظم من الإستثمارات الكلية المخططة للقطاع الصناعي، كانت من نصيب المحروقات بنسبة 41%، بإعتباره الممول الرئيسي لعملية التنمية الإقتصادية، أما فرع الحديد والصلب، فجاء في الرتبة الثانية، بعد المحروقات بنسبة 22%، من إجمالي الإستثمارات المخططة للقطاع الصناعي، وهي نسبة عالية مقارنة مع الفروع الأخرى، حيث تدل هذه الأخيرة، على الإتجاه الذي إختارته الجزائر في ميدان التصنيع، ألا وهو الإتجاه الذي يؤكد على إقامة الصناعات الأساسية، ومنها صناعة الحديد والصلب، وإن كان مردودها يتحقق في المدى البعيد.

المطلب الثاني: المخطط الرباعي الأول (1970-1973).

هو ثاني مخطط تنموي في عهد الجزائر المستقلة، وقد ركز على هدفين أساسيين هما:

- تقوية ودعم بناء الإقتصاد الإشتراكي وتعزيز الإستقلال الإقتصادي؛
- جعل التصنيع في المرتبة الأولى من حيث عوامل التنمية الإقتصادية.

إضافة إلى هذين الهدفين، إهتم المخطط بتنمية الريف، بهدف خلق التوازن بين المناطق الريفية والمدن، والملاحظ أن حجم الإستثمارات المسجلة خلال هذا المخطط، تظهر مرتفعة وموزعة على مختلف القطاعات الإقتصادية والإجتماعية، وعلى مختلف المناطق الجغرافية من التراب الوطني، بهدف الوصول إلى مستوى عالي من التقدم الإقتصادي.

وقد كانت هذه الأهداف تتطابق وإستراتيجية التنمية الإجتماعية والإقتصادية، التي ركزت إهتمامها حول مسألة القضاء على البطالة نهائيا وسوء التشغيل، كما تمثلت غايته في تكثيف وتعزيز بناء إقتصاد إشتراكي مستقل، وهو بذلك يرمي إلى تحويل الموارد الزراعية والمنجمية في سياق عملية تصنيع متكاملة وعصرية، وقد تم تحديد نسبة النمو السنوي بحوالي 9%، وهو ما يستلزم إستثمارات

عمومية ضخمة قدرت بحوالي 28 مليون دينار جزائري، تعتمد أساسا على الموارد الوطنية للتمويل وتوفر فوائدا للتنمية[1].

وقد خصص لهذا الغرض مبلغا مقداره 27.740 مليار دج كإستثمار في هذه الخطة، تتوزع حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (36): هيكل الإستثمارات في الخطة الرباعية الأولى (1970-1973).

الوحدة: مليار دج

القطاعات / البيان	الإستثمارات المخططة	النسبة المئوية من مجموع الإستثمارات (%)
الصناعة	12.400	45
الزراعة	4.140	15
المرافق الأساسية	2.307	8
التعليم والتكوين	3.307	12
النقل	800	3
التجهيزات الإجتماعية	3.216	12
السياحة	700	2
التجهيز الإداري	870	3
قطاعات أخرى	-	-
المجموع	**27.740**	**100**

المصدر: زرنوح ياسمينة، مرجع سابق، ص.156.

من خلال الجدول أعلاه، يتضح أن هذا المخطط هو من جهة أطول من المخطط الثلاثي الذي كان مخططا قصير الأجل، بينما يعد المخطط الرباعي الأول متوسط الأجل، ومن جهة أخرى، نلاحظ بأن حجم الإستثمارات في هذا الأخير، أعلى بكثير من مثيلتها في المخطط السابق، إذ تزيد عنه بأكثر من ثلاث مرات.

كما إهتم هذا المخطط إهتماما خاصا بالصناعة، إذ خصص لها مبلغ 12.400 مليار دينار، أي بنسبة 45% من مجمل الإستثمارات المخططة، وهو ما يؤكد إستمرارية النهج الذي إختارته الجزائر في ميدان التنمية الإقتصادية والإجتماعية، ألا وهو الإعتماد على الصناعة بصفة عامة، والصناعة

[1] جمال الدين لعويسات، مرجع سابق، ص.33.

الأساسية بصفة خاصة، كما أنه لم يهمل الزراعة، حيث خصص لها مبلغ 4.140 مليار دينار، أي بنسبة 15% من مجمل الإستثمارات المخططة.

وفيما يلي، نستطلع كيفية توزيع الإستثمارات الصناعية داخل القطاع الصناعي، من خلال هذا المخطط، إعتمادا على الجدول التالي:

الجدول رقم (37): توزيع الإستثمارات داخل القطاع الصناعي خلال المرحلة (1970-1973).

الوحدة: مليار دج

القطاعات / البيان	الإستثمارات المخططة	النسبة المئوية من مجموع الإستثمارات (%)
المحروقات	4.573	36
المناجم	700	6
الكهرباء	735	6
الحديد والصلب	900.1	15
الصناعة الكهربائية والميكانيكية	1.275	11
الصناعة الكيميائية	512	4
الصناعة الغذائية	470	3
صناعة النسيج	515	5
الصناعة الجلدية	60	-
تركيب الآلات	940	8
الصناعة التقليدية	140	1
صناعات أخرى	580	5
المجموع	**12.400**	**100**

المصدر: زرنوح ياسمينة، مرجع سابق، ص.156.

يتضح لنا من الجدول السابق، أن النسبة العظمى من الإستثمارات الصناعية، لا تزال من نصيب قطاع المحروقات، حيث بلغت 36% من مجمل الإستثمارات المخططة للقطاع الصناعي، وفي الرتبة الثانية نجد قطاع الحديد والصلب، بزيادة عن المخطط الثلاثي بحوالي 700 مليون دج، وبنسبة 15% من مجمل الإستثمارات الصناعية، وقد إنخفضت هذه النسبة مقارنة بالمخطط السابق (22%)، وهو ما يؤكد إعطاء الأولوية للصناعات الأساسية، دون إهمال الصناعات الخفيفة.

المطلب الثالث: المخطط الرباعي الثاني (1974-1977).

تعتبر الأهداف العامة لهذا المخطط مماثلة لأهداف المخططات السابقة، مع تركيز أكثر على رفع الإنتاج وتوزيع التنمية عبر مختلف أنحاء القطر، وقد كان من المتوقع أن يرتفع الناتج الوطني

الإجمالي بشكل ملموس وبنسبة لا تقل عن 46%، وهو ما يعادل نسبة سنوية للتنمية تبلغ 10% وتستلزم 111 مليار دينار في الإستثمارات العمومية.

وقد كانت الأولوية دائما من نصيب التصنيع ، الذي سيسمح إنجازه بتحقيق الهدف الأسمى، وهو التكامل الصناعي على نطاق أوسع، بغية التوصل إلى رفع الإنتاج في أقرب الآجال، وتوفير مناصب الشغل، وكان مبدأ رفع تحويل الموارد الطبيعية إلى أقصى درجة، يعتبر دائما أولوية قصوى، بهدف توسيع عملية التصنيع، وتستجيب لهذا المبدأ المشاريع القائمة في مجالات الحديد والصلب والمعادن غير الحديدية والبتروكيمياء والأسمدة الكيماوية والإسمنت، وفيما يتعلق بالإستثمارات في صناعة الحديد والصلب، تم تصميم مركب الحجار للحديد والصلب، على نحو يسمح برفع الإنتاج إلى مليوني طن، بغية توفير تشكيلة كبيرة من منتجات الحديد والصلب المستهلكة على نطاق واسع[1].

والجدول الموالي يوضح توزيع الإستثمارات المخططة والمنفذة خلال الفترة (1974-1977) حسب القطاعات الوطنية كما يلي:

الجدول رقم (38): توزيع الإستثمارات في الخطة الرباعية الثانية (1974-1977).

الوحدة: مليار دج

القطاعات / البيان	مجموع النفقات المرخصة	النسبة المئوية من مجموع النفقات(%)	تكاليف البرنامج	النسبة المئوية من تكاليف البرنامج (%)
الصناعة	48.000	44	65.350	51.7
الزراعة	12.005	11	9.224	7.3
الري	4.600	5	4.840	3.8
السياحة	1.500	2	1.200	0,9
الصيد البحري	155	1	54	--
المرافق الأساسية	15.521	14	16.718	13.2
التكوين والتعليم	9.947	9	8.988	7.1
الشؤون الاجتماعية	14.610	14	16.330	12.9
التجهيز الإداري	1.399	2	1.304	1.03
شؤون أخرى	2.520	3	2.463	1.9
المجموع	**110.217**	**100**	**126.471**	**100**

المصدر: جمال الدين لعويسات، مرجع سابق، ص.40.

[1] المرجع السابق، ص.39.

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن الصناعة لا زالت تستحوذ على الحصة الأكبر من مجموع الإستثمارات الكلية المخططة، حيث شكلت نسبة 44%، ثم إرتفعت إلى 51.7% بعد المراجعة، وهذا يعني أن هذه الأخيرة كانت لصالح القطاع الصناعي، حيث وجهت كل المبالغ المضافة له.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: أي فرع من فروع القطاع الصناعي أولاه المخطط إهتماما أكثر خلال هذه المرحلة؟

يمكننا الإجابة على هذا السؤال من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (39): توزيع الإستثمارات على فروع القطاع الصناعي خلال المرحلة (1974-1977).

الوحدة : مليار دج

الفروع / البيان	المبلغ المخطط	النسبة المئوية من المبلغ المخطط (%)	المبلغ بعد المراجعة	النسبة المئوية من المبلغ المخطط بعد المراجعة (%)
المحروقات	19.500	40.63	26.000	39.7
المناجم	1.100	2.29	800	1.22
الكهرباء	1.525	3.18	1.700	2.6
الحديد والصلب	5.865	12.22	8.000	12.2
تركيب الآلات	4.100	8.53	4.550	6.9
الصناعة الميكانيكية	6.238	13.00	10.700	16.3
الكيمياء	4.000	8.33	4.850	7.4
صناعة الأغذية	1.470	3.06	2.250	3.4
النسيج	1.420	2.96	2.000	3
الجلود	170	0.35	300	0.4
الخشب والورق	1.600	3.46	3.000	6.5
الصناعة المحلية	910	1.90	1.150	1.7
الدراسات العامة	42	0.90	50	0.07
المجموع	**48.000**	**100**	**65.350**	**100**

المصدر: زرقين عبود، مرجع سابق، ص.85.

يلاحظ من الجدول السابق، أن النسبة العظمى من الإستثمارات داخل القطاع الصناعي، لا زالت من نصيب القطاع النفطي بنسبة 40.63% من مجمل الإستثمارات المخططة، بإعتباره الممول الرئيسي لعملية التنمية، كما نلاحظ الإهتمام بصناعة الحديد والصلب، حيث بلغت إستثمارات هذه الأخيرة مبلغ 5.865 مليار دج، وبعد المراجعة أصبحت بمبلغ 8.000 مليار دج، ويعد هذا المبلغ مرتفعا مقارنة بالخطة السابقة، وبالتالي جرى التأكيد على إعطاء الأهمية الكبرى للصناعات الأساسية لتحقيق الإستقلال الإقتصادي.

المطلب الرابع: إتجاهات المرحلة التكميلية (1978-1979)[1].

تعتبر هذه الفترة بمثابة المرحلة الإنتقالية، التي تمّ خلالها إتمام ما تبقى من المخطط الرباعي الثاني، وقد تميزت ببرامج إستثمارية تتصف ببعض الخصائص، نحاول سردها كما يلي:

- الحجم الكبير من الإستثمارات الباقي إنجازها من المخطط الرباعي الثاني، والمقدرة بحوالي 190.07 مليار دج؛
- تسجيل برامج إستثمارية جديدة لمواجهة المتطلبات الجديدة للتنمية؛
- أغلب البرامج أعيد تقييمها، بسبب التغيرات التي طرأت على الأسعار والناتجة عن الأزمة الدولية؛
- إنّ مجموع الإستثمارات المسجلة والمعاد تقييمها خلال سنة 1978 هي 5.63 مليار دج، أما سنة 1979، فكانت إنجازاتها المالية قد بلغت 54.78 مليار دج من مجموع الترخيص المالي المقدر بحوالي 64.77 مليار دج.

وخلاصة القول، أن مجهودات التنمية خلال هذه الفترة، قد أدى إلى تحقيق إنجازات جديرة بالإهتمام في عدة ميادين، وإلى إحداث تحويلات عميقة في الإقتصاد الوطني، إلاّ أنّ النتائج المحصل عليها، وبالرغم من أهميتها، لم تكن في مستوى المجهودات المبذولة، وفي حجم ضخامة الإمكانيات المالية بالداخل والخارج المخصصة لعملية التنمية.

وبالإضافة إلى كل ما سبق، تميّزت السنوات الأخيرة لهذه الفترة، ببروز الإختلال في التوازنات وتفاقم التوترات على الصعيدين الإقتصادي والإجتماعي.

---

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص ص.335. 336.

المبحث الثالث:وضعية الإقتصاد الوطني خلال مرحلة التنمية اللامركزية(1980-1989).

شهدت هذه الفترة إنتهاج سياسة تنموية جديدة، حيث سعت الجزائر إلى تدعيم الإقتصاد الوطني وإنعاش القطاعات التي لم تعط لها الأولوية من قبل، بالإضافة إلى معالجة الإختلالات التي ميزت الإقتصاد الوطني طيلة سنوات السبعينات، هذا إلى جانب الإهتمام بالهياكل القاعدية كالطرقات السريعة، الجسور...إلخ، وقد تم كل هذا من خلال ما يلي:

المطلب الأول: المخطط الخماسي الأول (1980-1984).

قامت الجزائر في غضون هذا المخطط بعدة إصلاحات إقتصادية، كإعادة هيكلة المؤسسات العمومية، إصلاح النظام الجبائي، إصلاح النظام الوطني للأسعار وإعادة النظر في سياسة الأجور، وقد نادى هذا المخطط كذلك بضرورة التحكم في آجال وتكاليف إنجاز المشاريع الإستثمارية، وإدخال مخططات الإنتاج على مستوى المؤسسات العامة، لأجل تحسين إستخدام الجهاز الوطني المنتج.

كما إهتم بإشباع الحاجيات الأولية للسكان من شغل، تربية، سكن وصحة، وتحسين وضعيتهم، وإنتهاج سياسة ديمغرافية تتماشى ومتطلبات المجتمع.

وقد إتخذت الجزائر في هذه الفترة إجراءات جديدة تسمح بمشاركة رأس المال الأجنبي في تحقيق الإستراتيجية التنموية، وهذا ضمن إطار "الشركات المختلفة"[1]، ويتجلى كل ذلك من خلال الجدول التالي:

[1] عزاي بلال، الإستثمار والتنمية الإقتصادية (تجربة الجزائر)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2003، ص.139.

الجدول رقم (40): إستثمارات المخطط الخماسي الأول (1980-1984).

الوحدة: مليار دج

القطاعات / البيان	تكاليف البرامج	الترخيص المالي
الفلاحة	23.90	20.00
الغابات	4.00	3.20
الصيد البحري	1.50	0.90
الري	30.00	23.00
مجموع قطاعات الفلاحة والري	**59.40**	**47.10**
المحروقات	78.00	63.00
الصناعة الأساسية	56.50	32.00
الصناعة التحويلية الأخرى	56.54	43.46
المناجم والطاقة	22.17	17.00
مجموع قطاعات الصناعة	**213.21**	**155.46**
مؤسسات البناء و الأشغال العمومية	**25.00**	**20.00**
السياحة	4.60	3.40
النقل	15.80	13.00
المواصلات اللاسلكية والسلكية	8.00	6.00
التخزين والتوزيع	17.80	13.00
مجموع القطاع شبه المنتج	**46.20**	**35.40**
شبكة النقل	28.20	17.50
المناطق الصناعية	2.10	1.40
السكن	92.50	60.00
التربية والتكوين	65.70	42.20
الإستثمارات الأخرى	28.19	21.54
مجموع قطاع الهياكل الصناعية	**216.69**	**143.64**
مجموع الإستثمارات	**550.50**	**400.60**

المصدر: المخطط الخماسي الأول (1980-1984)، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، الجزائر، 1984، ص.346.

يتبين من أرقام الجدول السابق -وعلى ضوء الأولويات العامة للمخطط الخماسي الأول- أن القطاع المنتج في مقدمة إهتمامات الدولة، لأنه القاعدة المادية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية، كما أنّ المخطط لم يهمل القطاعات الأخرى، وخصص لها مبالغا معتبرة محافظا على التوازن العام.

والجدير بالإهتمام خلال هذه المرحلة صدورالمرسوم رقم (80-242) المؤرخ في 4 أكتوبر 1980 والمتعلق بعملية إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، ويقصد بهذه الأخيرة "تغيير الواقع الإقتصادي داخل المؤسسات، كي يتسنى لها أن تولد فائضا، يمكنها من تكوين مواردها المالية الخاصة بها، أي تحقيق التمويل الذاتي لنشاطاتها، وهو ما يعني الإنتهاء من مرحلة الإعتماد على الخزينة العامة في تمويل العجز المالي لهذه الشركات، أي أن عملية إعادة الهيكلة تستهدف بالأساس رفع الكفاءة الإقتصادية والمالية للقطاع العام، ويتم ذلك بواسطة التوجه التدريجي نحو تخصص كل مؤسسة في نشاط محدد، بالإضافة إلى تحديد أحجام المؤسسات، بالشكل الذي يضمن تحقيق أقصى فعالية في التنظيم والتسيير، ويقصد بالتخصص الفصل بين وظائف الإنتاج والإستثمار والتسويق"[1].

وقد عرفت المؤسسة شكلين من إعادة الهيكلة:

- ✓ **إعادة الهيكلة العضوية:** Restructuration organique
- ✓ **إعادة الهيكلة المالية:** Restructuration financière

فبالنسبة للشكل الأول، قررت الدولة إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات العمومية بأسلوبين هما:

- إعادة الهيكلة حسب المنتجات؛
- إعادة الهيكلة حسب الجهات (المناطق).

وقد كان عدد المؤسسات سنة 1980 في حدود 150 مؤسسة وطنية، وعند إعادة الهيكلة عضوية إنقسمت سنة 1982، وإمتد هذا التقسيم إلى المؤسسات الولائية، ليرتفع عددها إلى 504 ؤسسة، ثم إلى المؤسسات البلدية ليبلغ 1079 مؤسسة، مع العلم أن عدد المؤسسات المحلية كان قبل إنقسام 430 مؤسسة ولائية وبلدية[2]، كما كان من أهداف إعادة الهيكلة العضوية أيضا فصل ثلاث مليات إقتصادية عن بعضها، وهي عمليات الإنتاج، التنمية والتسويق، بحيث يكون الهدف من وراء ك إعطاء دور أكبر لوظيفة التخصص، لتصبح وظيفة إقتصادية مستقلة يسهل معها التحكم في سيير.

وهكذا فالإنقسام غير العادي والسريع في آن واحد كان قويا، حيث وصلت نسبة إعادة الهيكلة ضوية ما بين 100 إلى 220%، في ظرف زمني لا يتعد السنتين (1981-1982).

رقين عبود، مرجع سابق، ص ص.98 .99.

بد الرحمن تومي، واقع وآفاق الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر (1980-2000)، رسالة ماجستير، لية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر،2001، ص.185.

وفيما يخص تقييم هذه العملية، فقد أجريت دراسة سنة 1986، لمعرفة إنعكاسات إعادة الهيكلة على تطور نشاط المؤسسات المحلية (البلدية والولائية) في 28 ولاية، وكانت النتائج كالتالي:

- وضعية مالية سيئة؛
- غلق 110 وحدة منها 28 بلدية و26 وحدة ولائية؛
- تعيش غالبية المؤسسات على السحب من حساباتها المصرفية بالمكشوف.

وهكذا، فقد تبين أن وضعية وحدات هذه المؤسسات تسير في إتجاه سيء منذ سنة 1983، ومن الأسباب القوية التي آلت إليها وضعية هذه المؤسسات أيضا، تدخل الإدارة في التسيير، وفرض أسعار غير إقتصادية على الإنتاج والخدمات، بدعوة تغلب الإعتبارات الإجتماعية ومتطلبات التنمية السريعة.

كما أن دخول هذه المؤسسات في الهيكلة العضوية قبل تسوية وضعيتها المالية، قد أثر تأثيرا آخرا وبقوة، حيث كانت ديونها في 1983/12/31 تقدر بحوالي 179 مليار دج، وهو مبلغ يمثل ضعف الناتج الداخلي الإجمالي لنفس السنة (86.8 مليار دج)[1].

أما الشكل الثاني لإعادة هيكلة المؤسسات العمومية، فيتمثل في إعادة الهيكلة المالية، التي تهدف إلى التطهير المالي للمؤسسات، أي تصفية الوضعيات المالية السابقة، ووضع مجموعة من الإجراءات على المستوى الداخلي للمؤسسة، للسماح لها بالرفع من الإنتاجية، وعلى المستوى الخارجي، بفضل تعديل الأدوات التأطيرية للإقتصاد.

وقد عرّف المخططون الجزائريون إعادة الهيكلة المالية بأنها "مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة والمؤسسة عاجلا وعلى كل المستويات، ليس فقط على المستوى المالي، وإنما بالنسبة لكل النشاطات الواجب تأديتها من قبل المؤسسة، بصفة مستمرة لتجسيد إستقلاليتها المالية، وتجنب اللجوء إلى إعانة الدولة".

وقد كان الهدف من إصلاح المؤسسة بشكل خاص وإعادة تنظيم الإقتصاد بشكل عام، هو تحقيق التوازنات الإقتصادية للبلاد، وبالخصوص التوازنات الخارجية، وذلك بضمان التموين العادي للبلاد من مواد، تجهيزات، مواد أولية وسلع إستهلاكية[2].

---

[1] نفس المرجع السابق، ص.187.

[2] محمد حشماوي، التجارة الدولية والتنمية الإقتصادية بالبلاد النامية خلال عقد الثمانينات مع الإهتمام بحالة الجزائر، رسالة ماجستير، معهد العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 1993، ص.152.

المطلب الثاني: المخطط الخماسي الثاني (1985-1989).

من المفيد أن نشير أن هذه الفترة تعتبر من الناحية النظرية تطبيقا للمخطط الخماسي الثاني، الذي وضع ليكمل الأهداف التي بدأها المخطط الخماسي الأول، ولكن وفي سنة 1986، حدثت أزمة نفطية أدت إلى إنهيار أسعار البترول والغاز وإنخفاض قيمة الدولار، وهو ما أثر سلبا على الإقتصاد الجزائري وأدى إلى ضعفه في هذه المرحلة، من خلال تدهور إيرادات الصادرات النفطية، وتفاقم حدة الديون الخارجية وإرتفاع معدل التضخم.

والجدول الموالي يبين لنا تدهور الوضعية الإقتصادية، من خلال تطور بعض المؤشرات خلال الفترة (1986-1988):

الجدول رقم (41): تطور بعض المؤشرات الإقتصادية للجزائر خلال الفترة (1986-1988).

المؤشرات / السنة	1986	1987	1988
معدل نمو الإنتاج الوطني الخام (%)	1.6-	1.4	2.7-
رصيد ميزان المدفوعات (مليار$)	2.2-	00	0.3-
رصيد الميزان التجاري (مليار$)	6.6	1.3-	0.7-
الدين الخارجي (مليار$)	19.3	20.9	22
سعر العملة الوطنية/ دولار	4.70	4.85	5.92

المصدر: محمد حشماوي، مرجع سابق، ص.160.

يبدو واضحا من هذه المؤشرات التدهور الكبير للإقتصاد الوطني خلال هذه الفترة، كما يظهر جليا التأثير الكبير لعائدات المحروقات على التراكم الوطني، فإبتداء من إنخفاض أسعار البترول، بدأت تظهر صعوبات تلو الأخرى، وتتعمق أكثر فأكثر.

وهو ما دفع بالجزائر إلى إعادة النظر في خطتها التنموية وإستراتيجية إستثمارها، حيث ركزت على النقط التالية:[1]

- مواصلة النمو بالنسبة للإنتاج والإستثمارات، بما يضمن الأهداف الرئيسية للعشرية المقبلة؛
- المحافظة على الإستقلال الإقتصادي وإستقلالية قرار الدولة، لاسيما في التحكم في التوازنات المالية الخارجية؛
- تلبية الإحتياجات الأساسية للسكان، وذلك من خلال الإستعمال الأفضل لطاقات الإنجاز، وتحسين التحكم في الورشات، وترقية تأهيل اليد العاملة.

[1] تقرير عام عن المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1986، ص.5.

وقد أبرزت هذه الفترة حساسية الإقتصاد الجزائري تجاه المحيط الدولي، كما ساهمت في تبرير توجه المخططين الجزائريين نحو تعديل الأهداف المحددة، والشروع في توجيه الإقتصاد والتخطيط نحو اللامركزية والإستقلالية، لتفسح المجال أمام مبادرات الأعوان الإقتصاديين، من أجل تطوير إستخدام آليات التنظيم الإقتصادي.

وقد صدر قانون إستقلالية المؤسسات بداية عام 1988، والذي يهدف إلى إلزام الشركات الوطنية في القطاع العام بتحقيق الكفاءة المالية التي تمنحها الإستقلالية في الإدارة والتمويل، ويعتمد هذا القانون على التمييز بين الإدارة والملكية، فهذه الأخيرة تكون للدولة بنسبة 100%، في حين توكل إدارة المؤسسة إلى مجلس إدارة، يكون مسؤولا عن النتائج الإقتصادية للشركة[1].

وتهدف إستقلالية المؤسسات العمومية إلى "إبقاء الدولة بعيدة" عن النشاط الداخلي للمؤسسة، وهذا لا يعني أنها لا تبالي بمستقبل هذه المؤسسة التي هي بمثابة محركات التنمية، حيث يتدخل القانون للفصل بين سلطات الدولة كمالك للأسهم، وصلاحيات الدولة كسلطة عمومية[2].

فإذا كانت المشاكل المالية للمؤسسة العمومية الجزائرية، ناتجة عن غياب الفعالية في الجهاز الإنتاجي، إضافة إلى عدم ملاءمة طريقة التمويل -التي كانت تعتمد بالأساس على إستخدام العائد النفطي- فإن الفصل بين الوظائف الإستثمارية، الإنتاجية والتسويقية، سيعطي للمؤسسات والبنوك طابعها الإقتصادي، وهو ما يسمح بالإستخدام العقلاني للموارد.

فالهدف من وراء هذه العملية، هو محاولة تغيير وجه الإقتصاد الجزائري من إقتصاد أحادي الجانب، يعتمد على إستغلال المحروقات، إلى إقتصاد إنتاجي مستقل نسبيا، كون الصناعة الوطنية ينتظرها في المستقبل، أن تستهلك الأقل من المواد والسلع المستوردة، وأن توفر فرص عمل أكثر[3].

أما فيما يتعلق بالإستثمارات خلال هذه المرحلة، فقد خصص لها المخطط الخماسي الثاني مبلغ 550 مليار دج، بما يسمح بتحقيق الأهداف الأساسية خلال هذه الفترة، وتوسيع وتدعيم قاعدة التنمية، وتوفير ظروف ملائمة من شأنها أن تحل محل المحروقات في مجال تمويل التنمية.

---

[1] زرقين عبود، مرجع سابق، ص.108.

[2] شيخ أمينة، أثر إعادة الهيكلة الصناعية على القطاع الصناعي العمومي (حالة الجزائر)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 1999، ص.74.

[3] زرقين عبود، مرجع سابق، ص.108.

وفيما يلي نعرض الإستثمارات المخططة خلال الفترة (1985-1989) من خلال الجدول أدناه، الذي يمكننا من إستخلاص النتائج التالية:

- إن أصعب مرحلة مرت بها التنمية في الجزائر منذ الإستقلال، هي الفترة (1985-1989)، إذ أن إنهيار أسعار البترول، بنسبة تراوحت بين 60 إلى 70%، كان ضربة عنيفة للإقتصاد، الذي أصبح عاجزا، بسبب سقوط إيراداته من العملات الصعبة؛
- إن إتجاه الإستثمارات الصناعية، كان إلى صناعات أخرى غير المحروقات، بتكثيف الإستثمارات في القطاع الزراعي والخدماتي، كما هو مبين في الجدول أدناه؛
- نسجل تناقص في الإستثمارات الفعلية بأقل من الإستثمارات المقررة، وذلك بمقدار 370.5 مليار دج، وهو ما يمثل 67.3% من الهدف المحدد (550 مليار دج)[1].

وقد إنتهت هذه التطورات السلبية التي عاشها الإقتصاد الجزائري، إلى إعادة النظر من جديد في الإستراتيجية التنموية والسياسة الإستثمارية، بحيث تتماشى وتوجهاته الجديدة، التي ترمي إلى فتح الإقتصاد وتحرير المنافسة، بغية دخول إقتصاد السوق في ظل عولمة الإقتصاد الدولي.

[1] زدلوح ياسمينة، مرجع سابق، ص.153.

الجدول رقم (42): إستثمارات المخطط الخماسي الثاني (1985–1989).

الوحدة: مليار دج

الأنشطة / البيان	الإستثمارات المخططة	النسبة المئوية من مجموع الإستثمارات (%)
الزراعة	30	5.45
الري	41	7.45
الصيد البحري	1	0.18
الغابات	7	1.27
المجموع الفردي	**79**	**12.72**
المحروقات	39.8	7.23
الكهرباء	28.3	5.14
البتروكيمياء	11.1	2.01
المعادن	3	0.54
الحديد والصلب	18	3.27
البناء الميكانيكي – الكهرباء	16.6	4.83
صناعات أخرى	47.4	8.61
مجموع الصناعات	**174.2**	**31.67**
وسائل الانجاز	19	3.45
وسائل النقل	15	2.72
التخزين والتوزيع	15.85	2.88
البريد و المواصلات السلكية واللاسلكية	8	1.45
المرافق الاقتصادية	45.5	8.27
السكن	76	13.81
الصحة	8	1.45
مرافق اجتماعية أخرى	20.45	3.71
التجهيزات الجماعية	44	8
التربية والتكوين	45	8.18
المجموع العام	**550**	**100**

المصدر: **تقرير عام عن المخطط الخماسي الثاني (1985– 1989)**، مرجع سابق، ص.230.

خاتمة الفصل:

من خلال ما تقدم ذكره، يمكننا إستنتاج أن الجزائر قد إختارت – بعد نيلها الإستقلال– نموذجا تنمويا يحتل فيه التصنيع مكانا مركزيا، وهذا من أجل بناء إقتصاد وطني قوي، يعتمد على النظام الإشتراكي، كخيار سياسي وإقتصادي، بقصد تحقيق أهداف التنمية المرغوبة، إعتمادا وبالخصوص على المخططات التنموية.

وقد نتج عن ذلك تحقيق إنجازات جديرة بالإهتمام في عدة ميادين، وإحداث تحولات عميقة في الإقتصاد الوطني، إلاّ أنّ النتائج المحصل عليها، وبالرغم من أهميتها، لم تكن في مستوى المجهودات المبذولة، وفي حجم ضخامة الإمكانيات المالية بالداخل والخارج المخصصة لعملية التنمية.

وكنتيجة لكل ما سبق، إستفاقت السلطات الجزائرية، ووجدت أنها قد إهتمت بالجانب الإقتصادي (وبالخصوص قطاع التصنيع)، وأهملت بالتالي الجانب الإجتماعي، الذي نقصد به وعلى الخصـــوص المستوى المعيشي للمواطن الجزائري، الذي عانى الكثير خلال فترة الإستعمار الفرنسي.

وقد إنتهت هذه المرحلة – خاصة مع إنهيار أسعار النفط العالمية – إلى إعادة النظر من جديـــد في الإستراتيجية التنموية والسياسة الإستثمارية، بحيث تتماشى وتوجهات الإقتصاد الوطني الجديـــدة، التي ترمي إلى فتح الإقتصاد وتحرير المنافسة، بغية دخول إقتصاد السوق في ظل عولمة الإقتصـــاد الدولي.

الفصل التاسع:

إستفحال أزمة المديونية الخارجية للجزائر

ومحاولات التسوية.

مقدمة الفصل:

ورثت الجزائر غداة الإستقلال إقتصادا متخلفا وعلى قدر كبير من التدهور والتردي، وهذا راجع لإرتباطه بأهداف الإقتصاد الفرنسي، حيث كانت الجزائر مجرد مخزون للمواد الأولية، وهذا لتمويل آلة الإنتاج الفرنسي، كما أن الإدارة الفرنسية، ما فتئت أن تخرج من هذه الأرض، حتى عمدت إلى ضرب وتحطيم كل مقومات التنمية.

وأمام هذا الوضع، عملت الحكومة الجزائرية على فك الإرتباط مع الإقتصاد الفرنسي، سعيا منها لبسط نفوذها، من خلال رسم معالم الإنطلاق للمسيرة التنموية للبلاد.

ولهذا فقد لجأت الجزائر منذ حصولها على الإستقلال السياسي، وتحت ضغط فجوة الموارد الأجنبية، التي عرفت إتساعا كبيرا عند إنطلاق مخططات التنمية، إلى الإقتراض الخارجي لأجل سد تلك الفجوة، وقد ساعدها على ذلك ظروف الإقتراض الدولي التي كانت مواتية خلال فترة السبعينات، بالإضافة إلى ما تتمتع به الجزائر آنذاك، من ثقة إئتمانية كبيرة، جعلت البنوك ومؤسسات التمويل الدولية تتسابق على إقراضها، فالتقديرات تشير إلى أن نسبة مساهمة القروض الخارجية في تمويل الإستثمارات المنجزة، ضمن المخطط الرباعي الأول والثاني، قد بلغت 24.4 و29% على التوالي، وهي برأينا تعتبر نسبا عالية.

وما يعبر فعلا عن أن الجزائر أصبحت تعيش أزمة مديونية حقيقية، هو أن خدمات الديون أصبحت تلتهم نسبا كبيرة من حصيلة صادراتها من السلع والخدمات، وأن المتبقي منها لا يكف لتمويل وارداتها الضرورية، أي أنه قد أدى إلى إستنزاف حصيلة الجزائر من العملة الصعبة، مما ألحق الضرر بشكل رئيسي بالبرامج التنموية التي إعتمدتها آنذاك.

ومن أجل كل ما سبق، وبغرض فك الغموض على جانب مهم من مسيرة الإقتصاد الجزائري غداة الاستقلال وإلى نهاية الثمانينات، إرتأينا إدراج هذا الفصل متضمنا المباحث التالية:

المبحث الأول: تطور حجم المديونية الخارجية للجزائر وخدماتها ومؤشراتها قبل سنة 1989.
المبحث الثاني: آثار أزمة المديونية الخارجية للجزائر.
المبحث الثالث: الإصلاحات الإقتصادية الذاتية نهاية الثمانينات.

المبحث الأول: تطور حجم المديونية الخارجية للجزائر وخدماتها ومؤشراتها قبل سنة 1989.

وقعت الجزائر كغيرها من الدول النامية في فخ المديونية الخارجية، وهذا بالنظر إلى نموذج التنمية القائم على الصناعات المصنعة، والذي يتطلب رصد أموال ضخمة، الأمر الذي دفع بها إلى اللجوء إلى المصادر الخارجية، للحصول على أموال إضافية، من أجل تمويل البرامج الإستثمارية المخططة، وبهذا، فقد شهدت المديونية الخارجية للجزائر وخدماتها ومؤشراتها، تطورا ملحوظا بعد الإستقلال، وهو ما سنحاول التعرف عليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: تطور حجم المديونية الخارجية للجزائر وخدماتها خلال الفترة (1962-1989).

محاولة منّا لدراسة تطور حجم المديونية الخارجية للجزائر وخدماتها خلال الفترة (1962-1988) إرتأينا أن نقسم هذا الجزء من الدراسة إلى ثلاث فترات، هي السنوات الأولى للإستقلال، فترة السبعينات، ثم تليها فترة الثمانينات، التي شهدت تأزم الوضعية الإقتصادية (إنفجار أزمة المديونية الخارجية) لأغلب الدول النامية – ومن خلالها الجزائر – وذلك كما يلي:

أولا: تطور حجم المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة (1962-1970).

عرفت الجزائر مرحلة إنتقالية بعد سنة 1962، تركت لها فيها فرنسا عبئا من الديون التي كانت مستحقة عليها، حيث إلتزمت الجزائر بتقديم 40 مليون فرنك فرنسي قديم لفرنسا، وهذا بموجب "إتفاقيات إيفيان"[1]، إضافة إلى برمجة قروض، من خلال ما ينص عليه إتفاق توقيف القتال في المادة الأولى منه كالتالي: " للمساهمة بصفة دائمة في مواصلة التنمية الإقتصادية والإجتماعية للجزائر، تواصل فرنسا مساعداتها التقنية مع مساعدة مالية متميزة، تحدد طبقا للشروط ومستوى البرامج السارية حاليا، وذلك لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد"[2].

وبالتالي يمكن القول، أن بداية الإرتباط المالي بالخارج يعود إلى هذه الفترة، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

---

[1] منير الوردي، **المديونية الخارجية وأثرها على التنمية الإقتصادية في الدول النامية** (دراسة قياسية إقتصادية لحالة الجزائر في الفترة (1970-2003)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، أكتوبر، 2006، ص.69.

[2] **إتفاق توقيف القتال**، المؤرخ في 1962/08/18، إعلان المبادئ المتعلقة بالتعاون الإقتصادي والمالي، نقلا عن موسى بوزيقة، **المديونية الخارجية** (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص.108.

الجدول رقم (43): القروض الأجنبية للجزائر بداية الإستقلال.

الوحدة: ألف دينار جزائري

التاريخ / البيان	الدولـــــة المقرضـــة	مبلـــــــغ القـــرض
1963/01/21	يوغسلافيا	98 400
1963/02/22	بلغاريا	27 500
1963/12/27	الإتحاد السوفياتي	1 123 400
1964/04/15	تشيكوسلوفاكيا	68 800
1964/07/03	الإتحاد السوفياتي	685 389
1964/10/03	ألمانيا الفيديرالية	94 668
1967/01/14	ألمانيا الديمقراطية	745 000
1970/07/21	بلغاريا	196 800

Source: B.A.D, **rapport d'activité 1971**, D'après: Ammar Belhimer, **La Dette Extérieure de l' Algérie**, Casbah Editions, Alger, 1998, p.46.

إن ما يتبادر لنا عند إستقراء بيانات الجدول أعلاه، هو تنوع مقرضي الجزائر بعد الإستقلال مباشرة، وذلك نتيجة أسلوب الصناعات المصنعة، الذي إنتهجته الجزائر، غداة خروج الإستعمار الفرنسي، وبالنظر لإمكانياتها المحدودة آنذاك، فقد إعتمدت على التمويل الخارجي لمشاريعها الإستثمارية، والمتمثل في القروض الخارجية من المعسكر الشرقي آنذاك، كما وجدت في الإتفاق الفرنسي الجزائري مصدرا آخر للتمويل، حيث تم بموجبه الإستفادة من مبلغ 2 مليار فرنك فرنسي، من طرف الهيئة الفرنسية للتعاون لتمويل الإقتصاد الجزائري[1].

ثانيا: تطور حجم المديونية الخارجية للجزائر وخدماتها خلال الفترة (1971-1979).

تميزت هذه الفترة – كما أوردنا في الفصل السابق– بقيام الدولة الجزائرية بالمخططات التنموية، التي كانت تهدف إلى بناء الإقتصاد الوطني، على أساس إنشاء شركات وطنية كبرى، إلا أن هذا الأمر أدى إلى عدم توازن حجم الإستثمارات، الأمر الذي إنجر عنه الإزدياد في حجم الديون الخارجية للجزائر، حيث أعتبرت هذه الفترة الأساس في تكوين المديونية الخارجية للجزائر، وهذا يعود إلى السياسة التنموية المنتهجة، والتي تحتاج إلى موارد مالية كبيرة، وهو ما توضحه بيانات الجدول أدناه، من حيث تطور الديون الخارجية وخدماتها خلال ذات الفترة.

[1]Ben Houria Tahar, **L'économie de l'Algérie,** Français Maspera, 1980, p.305.

الجدول رقم (44): تطور حجم المديونية الخارجية الجزائرية وخدماتها خلال الفترة (1971-1979).

الوحدة: مليون دولار

البيان / السنوات	1971	1972	1973	1974	1975
حجم الدين الخارجي	3335	4144	4617	4916	6000
خدمات الدين الخارجي	110	159	233	709	457

البيان / السنوات	1976	1977	1978	1979
حجم الدين الخارجي	9501	11976	15005	20078
خدمات الدين الخارجي	762	1028	1454	2623

Source : C.N.E.S, **La dette extérieure des pays du sud**, colloque international, Annaba, Décembre, 1999, p.123.

من خلال إستقراء بيانات الجدول السابق، يمكننا الخروج بالنتائج التالية:

1. الإرتفاع الملحوظ في حجم المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة (1971-1979)، حيث إنتقلت من 3335 مليون دولار عام 1971 إلى 6000 مليون دولار عام 1975، لتقفز إلى 20078 مليون دولار عام 1979، وبالتالي تكون قد تضاعفت بحوالي ست (6) مرات خلال ذات الفترة، ونفسر هذا الإرتفاع بإحتياج السياسة التنموية المنتهجة من خلال مخططات الإستثمار لأموال ضخمة -المخطط الرباعي الأول (1970-1973) والمخطط الرباعي الثاني (1974-1977) - حيث كانت هذه المخططات تمول بنسبة 25% فقط من الموارد الناتجة عن صادرات المحروقات، و75% المتبقية تمول من الإقتراض الخارجي، ضف إلى ذلك، أن أزمتي النفط لسنتي 1973 و1979، قد ساعدتا على الطلب المكثف للقروض الخارجية من طرف السلطات الجزائرية، وهذا بالنظر لوفرة السيولة الدولية وسهولة الحصول عليها (إعادة تدوير الإيرادات النفطية) وهو ما أدى بالمسؤولين آنذاك إلى الإعتقاد بإمكانية التمتع بمنتوجات إستهلاكية عالية في الأجلين القصير والمتوسط، مع إمكانية الإستمرار في تحقيق تنمية دون مشاكل في تسديد أقساط وفوائد الديون في الآجال الطويلة.
2. إن تطور حجم المديونية الخارجية للجزائر قد إقترن بتطور ملموس لخدمات الدين الخارجي، حيث إرتفعت من 110 مليون دولار سنة 1971 إلى 709 مليون دولار سنة 1974 لتتراجع إلى 457 مليار دولار سنة 1975، وهذا راجع للتحسن الكبير في سعر صرف الدولار تجاه الفرنك الفرنسي، ويعد هذا الأمر في صالح الجزائر، على إعتبار أن تقييم المحروقات في السوق العالمي يتم بالدولار، غير أن خدمات الدين الخارجي ما فتئت أن تعود للإرتفاع مجددا، وصولا إلى 2623 مليون دولار عام 1979.

ويمكننا ملاحظة تطور الديون الخارجية للجزائر وخدماتها خلال ذات الفترة من خلال الشكل أدناه:

الشكل رقم (8):

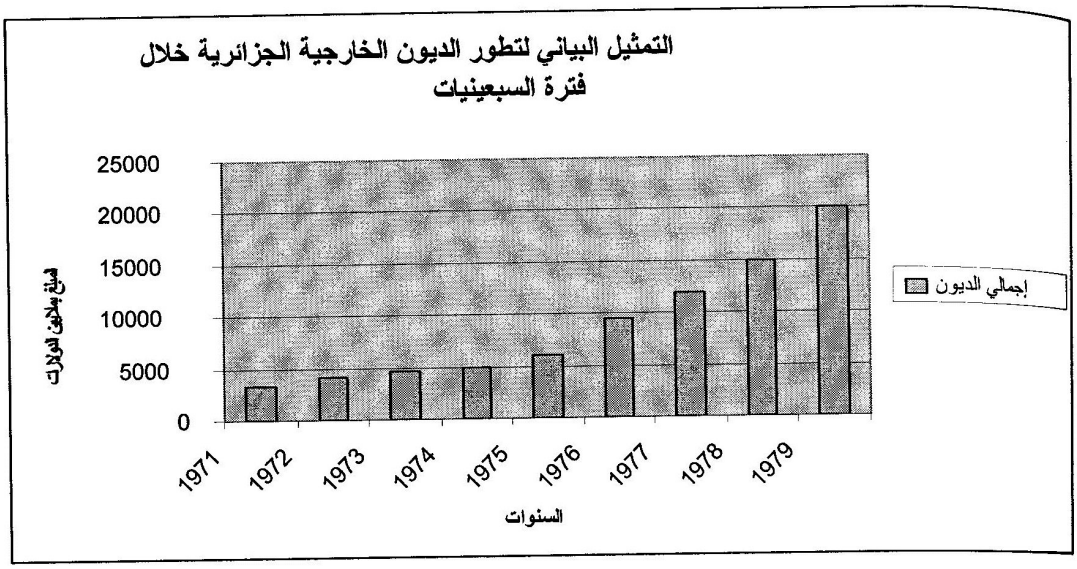

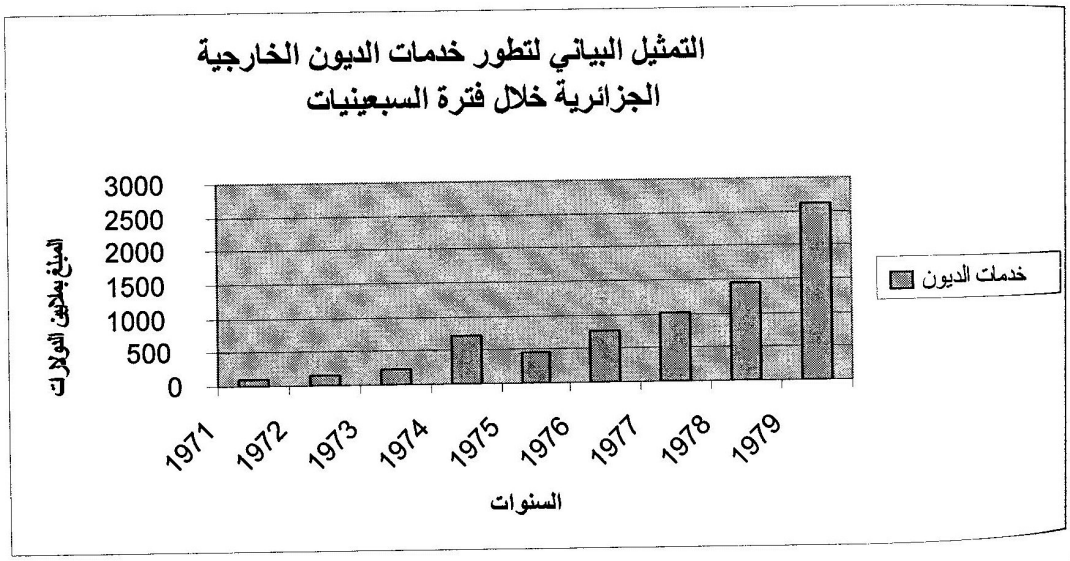

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على بيانات الجدول رقم (44).

ثالثا: تطور حجم المديونية الخارجية للجزائر وخدماتها خلال الفترة (1980-1989).

تميزت فترة الثمانينيات بالإستيراد المكثف للسلع الإستهلاكية الضرورية منها وغير الضرورية، تحت شعار "من أجل حياة أفضل"، وقد كان ذلك على حساب الإستثمار والتشغيل، فضعفت مردودية المؤسسات العمومية، التي خصصت لها إستثمارات جد ضخمة خلال فترة السبعينيات، ولذلك لجأت الدولة إلى توجيه إستثمارات جديدة لتدعيم الهياكل القاعدية، كالطرق، السدود وقطاع البناء والصناعات الخفيفة، وهذا بإعتماد شبه كلي على الموارد الخارجية، حيث إستمرت في تمويل مختلف القطاعات بقروض تجارية قصيرة الأجل ومرتفعة الفائدة، وبما أن الإقتصاد الجزائري يعتمد إعتمادا كليا على تصدير المحروقات، فقد فكان شديد التأثر بالصدمات الخارجية، خاصة تلك المرتبطة بأسعار النفط وهو ما حدث بالفعل سنة 1986، "عندما إنهار سعر البترول الخام بأكثر من نصف قيمته (من 35 دولار للبرميل إلى حوالي 10 دولار للبرميل)، فإنهارت بذلك إيرادات الجزائر الخارجية من المحروقات من 12.270 مليار دولار إلى أقل من 7.26 مليار دولار، مع العلم أن وزن المحروقات في الميزان التجاري جد مرتفع، حيث يصل إلى 97% من قيمة الصادرات"[1].

وقد تأثرت المديونية الخارجية للجزائر من تقلبات أسعار المحروقات والفائدة، وكذا من أسعار صرف الدولار الأمريكي سنة 1985، "مع العلم أن الدولار الأمريكي قد فقد بداية عام 1985، ما يقارب نصف قدرته الشرائية، فإرتفعت الديون الخارجية نتيجة لذلك بحوالي 7 ملايير دولار، وقد تزامن ذلك وتسارع وتيرة تسديد أصل الديون، فهناك قروض قصيرة الأجل تحصلت عليها الجزائر سنة 1986، وجب تسديدها سنة 1988، وقروض تحصلت عليها سنة 1987، وجب تسديدها سنة 1989، وهكذا تراكمت الديون الخارجية للجزائر، حيث إرتفع مخزون هذه الديون بأكثر من 10 ملايير دولار في الفترة (1985-1989) منتقلا بذلك من 18.4 مليار دولار إلى 28.6 مليار دولار"[2].

ومن أجل أكثر إيضاح لكل ما سبق، نورد الجدول الآتي:

---

[1] بهلول محمد بلقاسم حسن، مرجع سابق، ص.291.

[2] C.N.E.S, Op.cit, p.61.

الجدول رقم (45) : تطور حجم المديونية الخارجية للجزائر وخدماتها خلال الفترة (1980-1989).

الوحدة: مليون دولار

البيان / السنوات	1980	1981	1982	1983	1984
إجمالي الديون الخارجية	19359	17682	17728	16285	15944
خدمات الديون الخارجية	4084	3815	4563	4727	5125
البيان / السنوات	**1985**	**1986**	**1987**	**1988**	**1989**
إجمالي الديون الخارجية	18401	22906	25022	26745	28574
خدمات الديون الخارجية	5041	5185	5481	6564	7530

Source : Mourad Ben Achenhou, **Dette et Démocratie,** Echarifa, Alger, p.100.

والتمثيلان البيانيان الآتيان يوضحان تطور الديون الخارجية الجزائرية وخدماتها خلال ذات الفترة:

الشكل رقم (9):

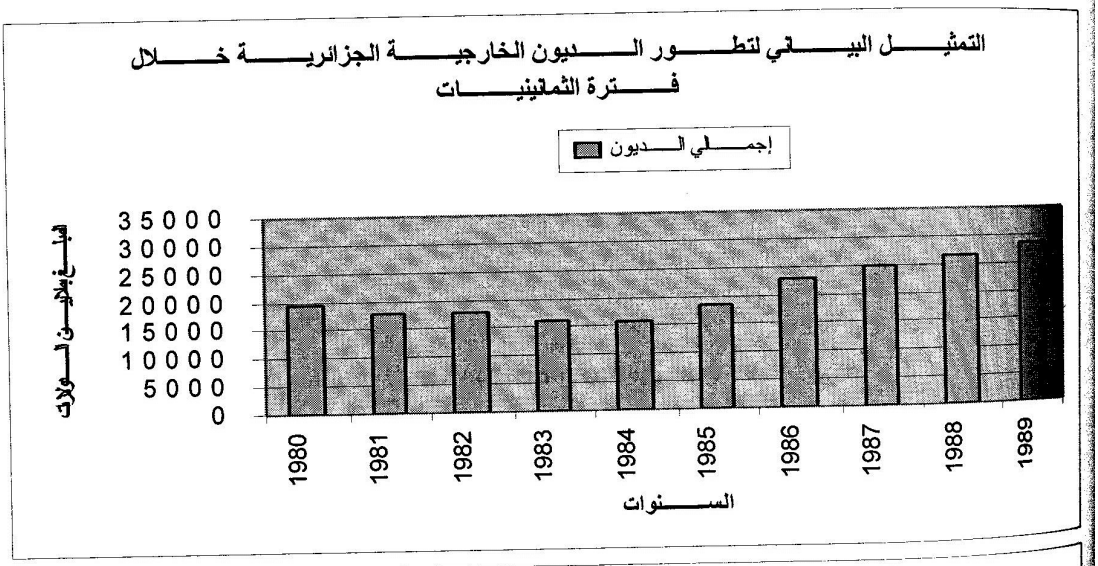

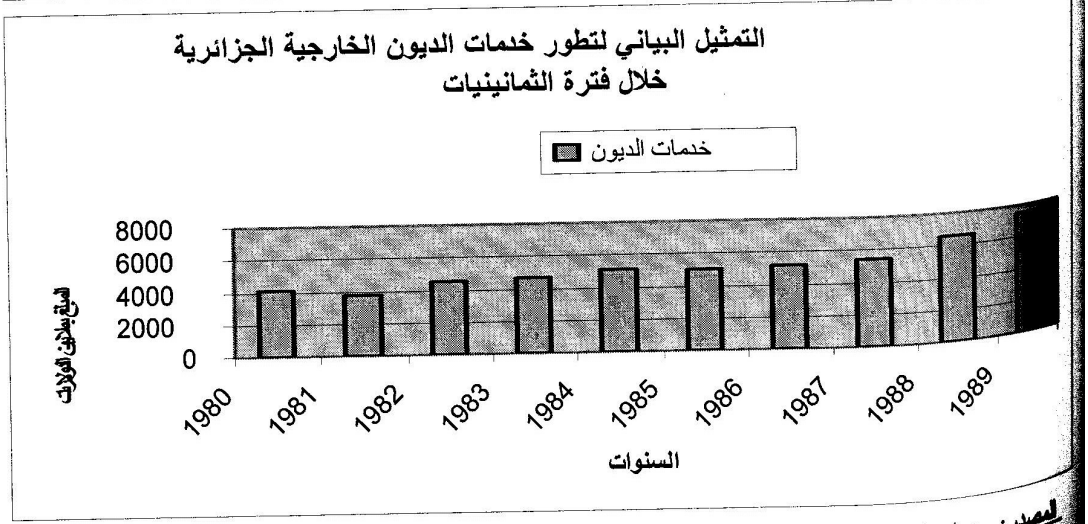

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على بيانات الجدول رقم (45).

إن أهم الملاحظات التي يمكننا أن نسجلها حول تطور إجمالي الديون الخارجية للجزائر وخدماتها في فترة الثمانينيات هي:

1. الإنخفاض في إجمالي الديون الخارجية للجزائر بداية الثمانينيات وحتى سنة 1984، حيث بلغ إجمالي الإنخفاض خلال الفترة (1980-1984) ما قيمته 3415 مليون دولار، ليبدأ إرتفاع إجمالي الديون الخارجية من سنة 1984 إلى سنة 1985 بما قيمته 2457 مليون دولار، وقد بقي هذا الإرتفاع مستمرا حتى سنة 1989، حيث بلغت الزيادة خلال الفترة (1984-1989) ما قيمته 12630 مليون دولار، ومرد ذلك كله يعود إلى تحسن أسعار البترول بداية الثمانينيات، وإنهيارها سنة 1986.
2. على عكس إجمالي الديون الذي تميز بإنخفاض محسوس بداية الثمانينيات، فإن خدمات الديون لم تنخفض إلا في سنة 1981، مقارنة بسنة 1980، أما خلال السنوات الأخرى للعشرية، فكانت في إرتفاع مستمر، حيث "إرتفعت خدمات الديون خلال الثمانينات بسرعة أكثر من أصل الدين، وحينئذ، إنغلق فخ الديون على الجزائر"[1].

المطلب الثاني: تطور المؤشرات الأساسية للمديونية الخارجية الجزائرية قبل سنة 1989.

إن التعرف على منحى تطور كل من حجم الديون الخارجية الجزائرية وخدماتها قبل سنة 1989، لا يعكس حقيقة ضخامة هذه الديون، ومدى تأثيرها على الإقتصاد الوطني، لذلك كان لزاما علينا ولتدعيم هذه الدراسة أكثر، أن نتعرف على تبعات هذا التأثير، من خلال دراسة أهم النسب التي تطرقنا لها في الباب النظري الثاني، وذلك خلال فترتي (1971-1979) و(1980-1989) على التوالي.

أولا: تطور المؤشرات الأساسية للمديونية الخارجية الجزائرية خلال الفترة (1971-1979).

تعرفنا من خلال ما سبق، أن الحجم الإجمالي للديون الخارجية للجزائر وخدماتها، قد شهد إرتفاعا ملحوظا خلال الفترة (1971-1979)، وهذا يعود حسبما أوردنا سابقا، إلى إحتياج المخططات التنموية آنذاك للتمويل، وهو ما تم تحقيقه من خلال اللجوء للإقتراض من الخارج، إعتمادا على منح التسهيلات الإقراضية آنذاك إثر الصدمات النفطية.

لذلك سنتعرف فيما يلي، على تطور أهم مؤشرات المديونية الخارجية للجزائر خلال ذات الفترة.

[1] C.N.E.S, op. cit, p.61.

الجدول رقم (46): تطور المؤشرات الأساسية للمديونية الخارجية الجزائرية خلال الفترة (1971-1979).

الوحدة: %

البيان / السنوات	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
حجم المديونية / الصادرات	105.6	91.7	119.3	58.8	85.2	98.1	123.5	178.2	143.2
حجم المديونية / الناتج الوطني الخام	23.3	21.2	32.9	25.8	30.8	35.7	42.6	50.8	48.2
خدمات المديونية / الصادرات	5.8	11.7	12.2	12.6	8.7	13.0	15.3	20.4	25.9
الإحتياطات الدولية / المديونية	43.6	48.0	52.1	74.9	42.3	42.8	31.2	25.4	36.6

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على البيانات الواردة في:

- the world bank, **world debts tables**, external finance for developing countries, 1981.

بالرجوع إلى بيانات الجدول أعلاه، يمكننا الخروج بالملاحظات التالية:

- بالنسبة للمؤشر الأول (**المديونية/الصادرات**) والذي يقيس عبء المديونية الخارجية الجزائرية، وبالتالي معرفة قدرة الإقتصاد الوطني على السداد، من خلال معرفة ما تمثله المديونية الخارجية إلى حصيلة الصادرات الوطنية، بإعتبارها المصدر الرئيسي لتسديد هذه الديون، نلاحظ أن هذه النسبة قد بلغت 105.6% عام 1971، لتتراجع إلى 91.7% عام 1972، ثم ترتفع مرة أخرى سنة 1973، لتنخفض بعدها إلى 58.8% سنة 1974، وبعدها يتوالى إرتفاعها خلال الفترة (1975-1979) لتصل إلى 143.2% سنة 1979.

وبمقارنة هذه النسبة المتحققة خلال هذه الفترة بالنسبة المحددة كسقف من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين وهي(≤275%)، فإنه يمكننا القول بأن مديونية الجزائر الخارجية، لم تبلغ مرحلة الخطر خلال هذه الفترة، وبالتالي فقد كان لها قدرة كبيرة على سداد ديونها الخارجية.

- بالنسبة للمؤشر الثاني (**المديونية/الناتج الوطني الخام**) والذي يفسّر إرتفاعه بتزايد إعتماد البلد المدين على الإقتراض الخارجي في تنفيذ مشروعات التنمية، وفي علاج بعض المشاكل الإقتصادية التي يواجهها، مثل تمويل الواردات من السلع الغذائية، قطع الغيار، والمواد الوسيطة وغيرها، كما يدل على ضعف قدرة البلد المدين على سداد ديونه الخارجية وخدماتها.

وبالتالي، نلاحظ من الجدول أعلاه، أن هذه النسبة قد شهدت تزايدا ملحوظا خلال الفترة (1975-1979)، في حين نلحظ تذبذبها بين الإرتفاع والإنخفاض خلال الفترة (1971-1974) حيث إرتفعت من 30.8% عام 1975 إلى 50.8% عام 1978 ثم 48.2% عام 1979،

وعموما، فإن هذه النسبة تبقى مقبولة طوال هذه الفترة، وذلك بالمعايير المطبقة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، ما دامت لم تتجاوز معدل 50% في المتوسط.

- فيما يخص المؤشر الثالث **(خدمات المديونية/الصادرات)**، والذي يبين ما تستنزفه مدفوعات خدمة المديونية من حصيلة الصادرات، فكلما كانت هذه النسبة مرتفعة، كلما دلّ ذلك على أن خدمة المديونية تمتص نسبة كبيرة من حصيلة الصادرات من العملات الصعبة، وقد يكون المتبقي من هذه الحصيلة قليلا، ولا يكف لتمويل الواردات التي يحتاجها الإقتصاد الوطني، وهو ما يعني من جانب آخر، ضعف السيولة المتاحة للبلد المدين في تغطية إحتياجاته المختلفة.

وبالرجوع إلى أرقام الجدول السابق، فإننا نلاحظ أن هذه النسبة في الجزائر قد شهدت تزايدا خلال الفترة (1971-1979)، إذ إنتقلت من 5.8% عام 1971 إلى 25.9% عام 1979، وذلك بإستثناء سنة 1975، حيث شهدت خلالها إنخفاضا محسوسا، بتسجيلها نسبة 8.7%، وهي بذلك تعتبر أقل من النسبة المحددة كسقف من قبل المؤسسات المالية الدولية (≤30%)، والتي ينصح بعدم تجاوزها، حتى لا يصل البلد المدين إلى خطر الإستدانة الخارجية.

- إذا تعلق الأمر بالمؤشر الأخير**(الإحتياطيات الدولية/المديونية)**، والذي يقيس مجموع ما يملكه البلد من ذهب وعملات أجنبية إلى حجم الديون الخارجية، وبالتالي كلما إرتفعت هذه النسبة كلما دل ذلك على قوة وضعية السيولة الوطنية الخارجية، ومن ثم على طاقة البلد في مواجهة أعباء الديون في الأوقات الحرجة والعكس صحيح.

وإستنادا إلى ما سبق، فقد بلغت هذه النسبة في الجزائر 43.6% عام 1971 و74.9% عام 1974، لتعرف تراجعا في السنوات الأخيرة من السبعينات، حيث بلغت 25.4% عام 1978، ثم إرتفعت مجددا إلى 36.6% عام 1979.

وإعتمادا على كل ما تقدم ذكره، يتضح لنا جليا أن مشكلة القدرة على سداد الدين الخارجي وكذا مشكلة السيولة كانا غير مطروحين بالنسبة للجزائر خلال فترة السبعينات، حيث ساهمت الإحتياطيات الدولية التي توفرت عليها الجزائر آنذاك في رفع الجدارة الإئتمانية لها، وجعلت منها مقترضا ذو سمعة حسنة في الأوساط الدولية.

ثانيا: تطور المؤشرات الأساسية للمديونية الخارجية الجزائرية خلال الفترة (1980-1989).

تعتبر فترة الثمانينات أهم المراحل بالنسبة لتطور حجم المديونية الخارجية للجزائر وخدماتها، إذ تميزت بالإستيراد المكثف للسلع الإستهلاكية تحت شعار "من أجل حياة أفضل"، وهي بذلك تكون قد إتجهت وجهة معاكسة للفترة التي سبقتها، بما إنعكس سلبا على حجم الديون الخارجية للجزائر وخدماتها، وبالتالي التأثير السلبي على الإقتصاد الوطني من حيث الملاءة الإئتمانية والقدرة على السداد، وهو ما سنحاول التعرف عليه من خلال الجدول أدناه.

الجدول رقم (47): تطور المؤشرات الأساسية للمديونية الخارجية الجزائرية خلال الفترة (1980-1989).

الوحدة: %

البيان / السنوات	1980	1981	1982	1983	1984
حجم المديونية / الصادرات	106.8	118.0	118.2	114.4	108.5
حجم المديونية / الناتج الوطني الخام	40.2	42.7	40.1	33.7	29.7
خدمات المديونية / الصادرات	23.9	27.7	30.6	33.6	35.3
الإحتياطات الدولية / المديونية	44.1	32.2	28.2	25.0	21.1
البيان / السنوات	**1985**	**1986**	**1987**	**1988**	**1989**
حجم المديونية / الصادرات	130.6	249.3	242.9	293.6	244.1
حجم المديونية / الناتج الوطني الخام	32.4	37.0	39.3	50.3	53.8
خدمات المديونية / الصادرات	35.8	56.7	53.8	76.9	69.0
الإحتياطات الدولية / المديونية	25.3	16.9	17.5	12.7	12.1

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على البيانات الواردة في:

- the world bank , **world debts tables** , external finance for developing countries, 1989, 1990.

إن إلقاء نظرة على أرقام الجدول أعلاه، تجعلنا نستخلص الحقائق التالية:

- إن نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات، قد عرفت تزايدا كبيرا خلال الفترة (1986-1989)، بينما شهدت تذبذبا خلال الفترة (1980-1985) بين الإرتفاع تارة والإنخفاض تارة أخرى، حيث بلغت أعلى مستوى لها عام 1988 (293.6%) متجاوزة بذلك السقف المحدد من طرف المؤسسات المالية الدولية وهو (≤275%)، وبذلك تكون الجزائر قد دخلت آنذاك مرحلة خطر، من حيث عبء المديونية الخارجية عام 1988.
- إن نسبة الدين الخارجي إلى الناتج الوطني الخام، قد شهدت هي الأخرى إرتفاعا ملحوظا خلال ذات الفترة، فبعدما كانت بحدود 40.2% عام 1980، إرتفعت إلى 53.8% عام 1989،

متجاوزة بذلك النسبة المحددة كسقف من طرف المؤسسات المالية الدولية، والتي تبلغ (50%)، إلا أن ما يلاحظ، أن هذه النسبة قد مالت إلى الإنخفاض، ثم إلى الصعود بعد سنة 1985.

- الحقيقة الأخرى الأكثر دلالة على العبء الذي تحمله الإقتصاد الجزائري جراء مديونيته الخارجية، هي الإرتفاع الكبير في نسبة خدمة الدين الخارجي إلى حصيلة الصادرات من العملات الصعبة، حيث أصبحت هذه النسبة منذ عام 1983، تفوق النسبة التي حددتها المؤسسات المالية الدولية كسقف وهي (≤30%)[1]، وقد بلغت نسبة خدمة الدين الخارجي إلى حصيلة الصادرات أعلى مستوى لها عام 1988، حيث بلغت 76.9% (أنظر الجدول السابق)، وهي تعتبر برأينا نسبة مرتفعة جدا، الأمر الذي يعني أن المتبقى من حصيلة الصادرات من العملات الصعبة يكون ضئيلا، وقد لا يكف حتى لتغطية الواردات من بعض السلع الضرورية كالأدوية والأغذية وغيرها، وهو ما جعل الجزائر تعيش خلال تلك الفترة أزمة طاحنة، من حيث كمية النقد الأجنبي المتاحة، الأمر الذي أدى إلى إضعاف قدرتها على سداد ديونها الخارجية، وما زاد الأمر صعوبة، الإنخفاض الكبير الذي عرفته أسعار النفط في السوق العالمي، حيث إنخفض سعر برميل النفط الخام إلى 27.7 دولار عام 1986، بعد أن كان في حدود 34 دولار عام 1984.
- بالنسبة لآخر مؤشر، وهو إجمالي الإحتياطات الدولية إلى الحجم الإجمالي للمديونية الخارجية للجزائر، نلاحظ أنه شهد إنخفاضا كبيرا خلال الفترة (1980-1989)، حيث إنتقل من نسبة 44.1% سنة 1980 إلى 12.1% سنة 1989، ومن ثم، إنخفضت السيولة الخارجية للجزائر في مواجهة أعباء ديونها الخارجية، وبالتالي تدهورت قدرتها على السداد وملاءتها الإئتمانية تجاه دائنيها والمجتمع الدولي برمته، وهو ما حدث بالفعل نهاية الثمانينات.

من خلال ما سبق، يمكننا القول أن الجزائر ومنذ عام 1986، دخلت مرحلة خطيرة من حيث قدرتها على تسيير مديونيتها الخارجية، وبصورة خاصة خلال النصف الثاني من الثمانينات، كما أن الإستراتيجية البديلة للتنمية، قد فشلت بدورها حتى في تقليص حجم المديونية الخارجية إلى المستوى الذي يمكن للإقتصاد الجزائري تحمله، ولم تستطع إيجاد مصادر إضافية للحصول على العملات الصعبة إلى جانب قطاع المحروقات، وهو ما يعني أن الإقتصاد الجزائري يبقى معرضا بقوة للصدمات الخارجية.

---

[1] تشير الدراسات إلى أن الجزائر كانت في عام 1989 ثاني دولة بعد أوغندا، من حيث معدل خدمة الدين الخارجي، حيث وصل فيها هذا المعدل إلى 69.2%، أنظر في ذلك:

- Philippe.A.Bennetot, Op.cit, p.64.

المبحث الثالث: آثار أزمة المديونية الخارجية للجزائر.

نجم عن تفاقم أزمة المديونية الخارجية للجزائر العديد من الآثار وعلى كل الأصعدة، السياسية، الإقتصادية والإجتماعية، وهو ما سنحاول التركيز عليه من خلال هذا المبحث، حيث يكون من الضرورة بمكان، دراسة الآثار المختلفة المترتبة على مشكلة المديونية الخارجية الجزائرية، حتى يمكن رسم السياسة السليمة للإقتراض، وكذا تحديد بدائل مواجهة المشكلة، وبالتالي إعداد تصور ما يمكن أن يواجه الجزائر من أزمات ترتبط إرتباطا وثيقا بالديون الخارجية، والإستعداد لها بالحل المناسب وفي الوقت المناسب.

المطلب الأول: أثر المديونية الخارجية على القدرة الذاتية للإستيراد.

تتعلق القدرة الذاتية للإستيراد بمدى مقدرة البلد على تلبية حاجاته الذاتية من الواردات من مصادره الخاصة، دون اللجوء للمصادر الأجنبية، وقد شهد هذا المؤشر تدهورا كبيرا في الجزائر في السنوات الأخيرة من الثمانينات، وذلك بفعل تفاقم أزمة المديونية الخارجية آنذاك، الأمر الذي يوضحه الجدول التالي إعتمادا على حسابات ذاتية.

الجدول رقم (48): تطور القدرة الذاتية للإستيراد في الجزائر قبل سنة 1989.

الوحدة: مليار دولار

البيان / السنوات	حصيلة الصادرات (1)	مدفوعات خدمة الدين (2)	المتبقي من حصيلة الصادرات (3) = (1−2)	قيمة الواردات (4)	القدرة الذاتية للإستيراد(%) (5)= (4÷3)
1970	1.472	0.045	1.427	1.620	88
1972	1.622	0.159	1.463	1.784	82
1974	5.621	0.709	4.912	5.062	97
1976	5.960	0.762	5.198	6.849	75
1978	7.128	1.454	5.674	10.702	53
1980	14.965	4.084	10.881	14.680	74
1982	14.899	4.563	10.336	14.919	69
1984	13.918	5.125	8.793	13.706	64
1986	9.144	5.185	3.959	11.779	33
1988	8.541	6.564	1.977	10.592	18

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على البيانات الواردة في:

– the world bank, **world debts tables**, external finance for developing countries, 1981,1983, 1990 .

من خلال بيانات الجدول أعلاه، نستخلص أن تزايد قيمة مدفوعات الدين الخارجي، قد أثر أيمّا تأثير على القدرة الذاتية للإستيراد في الجزائر، حيث شهدت تذبذبا بين الإرتفاع والإنخفاض قبل سنوات الثمانينات، وهذا راجع لإرتفاع قيمة الصادرات خاصة سنة 1974، حيث وصلت القدرة الذاتية للإستيراد إلى 97%، إلا أن إنخفاضها توالى إبتداءا من سنة 1980، وإنتقلت بذلك من 74% سنة 1980 إلى 18% سنة 1988، وهو ما أدى إلى إنخفاض واردات الجزائر من السلع الرأسمالية والمواد الأولية والوسيطة، وبالتالي التأثير سلبا على عمليات الإنتاج والإستثمار والتشغيل.

المطلب الثاني: أثر المديونية الخارجية على الإدخار والاستثمار والإنتاج والتشغيل.

لقد كان لأزمة المديونية الخارجية للجزائر الأثر البالغ على الإدخار الوطني، ذلك أن المبالغ التي تدفعها الجزائر سنويا على شكل أقساط وفوائد للديون الخارجية، إنما تمثل إنتقاصا من الموارد المحلية المتاحة، التي يمكن أن توجه لزيادة المدخرات الوطنية، ومن ثم زيادة حجم الإستثمارات، حيث تم الإحتفاظ بالحدود الدنيا لبرامج الإستثمار، وهذا راجع أساسا لعجز الدولة على إستيراد التجهيزات والسلع الرأسمالية، الذي يعود بدوره إلى سوء تسيير وتوجيه القروض الخارجية.

فتحت ضغط أعباء الديون الخارجية والنقص الملموس في النقد الأجنبي، لجأت الجزائر إلى إتباع سياسة ضبط الواردات كمخرج أساسي لهذه الأزمة، الأمر الذي نجم عنه ندرة السلع الإستهلاكية الضرورية، وبالتالي إرتفاع أسعارها محليا ، كما تم غلق أكثر من 600 وحدة إنتاجية من القطاع الخاص، في حين أجبرت العديد من الوحدات الأخرى على تخفيض إنتاجها، "ويعود هذا الضعف الكبير إلى مشكل التموين بوسائل الإنتاج من مواد أولية، قطع غيار ... وهو مشكل مرتبط بمشكل أعوص هو ندرة الموارد المالية الخارجية.."[1].

ومحصلة كل ما سبق، هو التراجع المحسوس في معدلات الإنتاج، التي أصبحت سالبة في الكثير من الأحيان، الأمر الذي يوضحه الجدول أدناه.

الجدول رقم (49): تطور الإنتاج الصناعي والطاقة الإنتاجية قبل سنة 1989.

سنة الأساس: 1984

البيان / السنوات	1984	1985	1986	1987	1988
مؤشرالإنتاج الكلي	100	102.8	107.7	107.1	107.4
مؤشر الإنتاج خارج قطاع المحروقات	100	103.2	107.3	105.8	107.7
معدل إستعمال الطاقة الإنتاجية (إجمالي)	65.9	67.1	67.0	64.6	64.4
معدل إستعمال الطاقة الإنتاجية (خارج قطاع المحروقات)	67.4	68.8	67.5	64.2	63.1

Source: **O.N.S**, collection statistique, n-40, Alger ,1992 .

[1] بقاسم حسن بهلول، **الجزائر بين الأزمة الإقتصادية والأزمة السياسية**، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993، ص.56.

إن البيانات الإحصائية في الجدول أعلاه، تؤكد حقائق هامة هي:

- إن مؤشر الإنتاج الكلي، قد عرف تحسنا خلال الفترة (1984-1986)، ثم شهد ثباتا نوعيا بعد سنة 1986، أما فيما يخص الإنتاج خارج قطاع المحروقات، فقد عرف كذلك تحسنا خلال ذات الفترة، حيث إرتفع بحوالي 7.3 درجة، ليشهد بعدها تراجعا طفيفا بمقدار 1.5 درجة سنة 1987، ثم يعود للصعود مجددا سنة 1988.
- إن معدل إستعمال الطاقة الإنتاجية الإجمالي، قد شهد هو الآخر تذبذبا نسبيا مع تراجعه بعد سنة 1986، وهو نفس ما شهده معدل إستعمال الطاقة الإنتاجية خارج قطاع المحروقات، الذي إنتقل من 67.4% سنة 1984 إلى 63.1% سنة 1988، وهو ما ينبئ عن وضعية سيئة تزداد حدة بإزدياد أزمة الديون الخارجية للجزائر وتداعياتها، التي إقترنت بتراجع كبير في معدلات الإستثمار، وذلك بلجوء الحكومة الجزائرية آنذاك إلى إلغاء العديد من المشاريع الإستثمارية، والإحتفاظ بالقليل منها كمحصلة لشح الإيرادات الوطنية، الأمر الذي يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (50): تطور نسبة الإستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر قبل سنة 1989.

الوحدة: %

البيان / السنوات	1974	1976	1978	1980	1982	1984	1986	1988
الإستثمار الكلي / الناتج المحلي	39.7	43.1	52.1	39.1	37.3	35.1	33.5	27.2

المصدر: تم إعداد هذه المعطيات إعتمادا على المصادر التالية:

- روابح عبد الباقي، مرجع سابق، ص.122.
- كريم النشاشيبي وآخرون، **الجزائر – تحقيق الإستقرار والتحول إلى إقتصاد السوق**– صندوق النقد الدولي، 1988، ص.50.

يتضح من المعطيات أعلاه، أن معدلات الإستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة السبعينات قد شهدت إرتفاعا مستمرا، لتتراجع بشكل نسبي خلال الفترة (1980-1988)، وهي الفترة التي إتسمت بإشتداد أزمة المديونية الخارجية والظروف الدولية الغير ملائمة، حيث إنتقلت من 39.7% سنة 1974 إلى 27.2% سنة 1988، مع العلم أن تدهور معدلات الإستثمار، قد رافقها إنخفاض واضح لمعدلات الإدخار، وهو ما يوضحه الجدول أدناه، حيث يمكن قياس أثر المديونية الخارجية على الإدخار المحلي، إذا نسبنا معدل (خدمة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي) إلى معدل (الإدخار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي).

فكلما إرتفعت هذه النسبة، كلما دّل ذلك على أن معدل الإدخار كان بالإمكان أن يكون أكبر من ذلك، في حال غياب أو إنخفاض خدمات الدين الخارجي والعكس صحيح.

الجدول رقم (51): العلاقة بين معدل الإدخار ومعدل خدمة الدين الخارجي للجزائر قبل سنة 1989.

الوحدة: %

البيان / السنوات	1973	1975	1978	1980
الإدخار المحلي/الناتج المحلي الإجمالي(1)	34	36	37.5	43.1
خدمةالدين/الناتج المحلي الإجمالي(2)	3.47	5.53	7.70	9.50
معدل خدمةالدين/معدل الإدخارالمحلي(2÷1)	8.8	15.36	20.53	22.04
البيان / السنوات	**1982**	**1984**	**1986**	**1988**
الإدخار المحلي/الناتج المحلي الإجمالي(1)	39.2	37.4	29.7	27.0
خدمةالدين/الناتج المحلي الإجمالي(2)	9.7	9.4	8.16	10.70
معدل خدمةالدين/معدل الإدخارالمحلي(2÷1)	24.74	25.16	27.76	39.63

المصدر: تم إعداد هذه المعطيات إعتمادا على المصادر التالية:

- روابح عبد الباقي، مرجع سابق، ص.124.
- كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص.51.

إن البيانات الكمية في الجدول أعلاه، تسمح لنا بإبداء الملاحظات التالية:

- إن معدل الإدخار قد عرف مرحلتين متمايزتين، الأولى وهي الفترة (1973-1980) التي شهد فيها إرتفاعا مستمرا، حيث بلغ سنة 1980 نسبة 43.1% من الناتج المحلي الإجمالي، أما المرحلة الثانية، فهي الفترة (1982-1988)، وهي مرحلة عكسية، شهدت فيها معدلات الإدخار إنخفاضا مستمرا، حيث وصلت إلى نسبة 27% سنة 1988.
- الإرتفاع الكبير لمعدل الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، بوصوله إلى نسبة 10.70% سنة 1988، بعد أن كان في حدود 3.47% سنة 1974.
- إن الملاحظة الثالثة، تبرز لنا وبشكل واضح، مساهمة الأعباء الناتجة عن الدين الخارجي في تدهور معدلات الإدخار المحلي، حيث أصبحت بالتالي منافسا بارزا للإدخار المحلي.

وبالنظر للعلاقة الوثيقة بين الإدخار والإستثمار والإنتاج والعمالة، فقد تأثرت سوق التشغيل سلبا، نظير الإنخفاض الحاد للإستثمار والإنتاج، بفعل عدم مقدرة المؤسسات على طلب المواد الأولية وتجديد أصولها الإنتاجية أو توسيعها، في ظل التزايد الكبير لمعدلات النمو الديموغرافي في الجزائر، فضلا عن عمليات التسريح الطوعي للعمال من المؤسسات الإقتصادية العمومية، مما ضاعف وإلى حد كبير من مستوى البطالة، وهو ما توضحه البيانات الكمية في الجدول أدناه:

الجدول رقم (52): تطور معدل البطالة في الجزائر قبل سنة 1989.

الوحدة: %

البيان / السنوات	1966	1977	1984	1986	1987	1988
معدل البطالة	33.0	22	15.1	16.8	17	18.2

المصدر: تم إعداد الجدول إعتمادا على بيانات المصادر التالية:

- محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق، ص.33.
- O.N.S, **L'Algerie en quelques chiffres**, N-27, Alger, 1996.

إن إلقاء نظرة عابرة على البيانات الواردة في الجدول أعلاه، تسمح لنا بإستنتاج مايلي:

- إنخفاض مستوى البطالة خلال الفترة (1966-1984) من 33% إلى 15.1%، وهذا إن دل هذا على شيء، إنما يدل على تحسن الأوضاع الإقتصادية بصورة عامة، بفعل معدلات الإستثمار التي تجاوزت في بعض الاحيان 48%.
- الإرتفاع المستمر لظاهرة البطالة خلال الفترة (1984-1988)، وذلك من 15.1% سنة 1984 إلى 18.2% سنة 1988، وهو ما شكل مصدرا أساسيا لكثير من الآفات الإجتماعية آنذاك، وكان بالتالي أحد الأسباب الرئيسية وراء إندلاع أحداث أكتوبر 1988، التي شكلت بداية الأزمة الأمنية والسياسية التي تعيشها الجزائر منذ تلك الفترة.

وكمحصلة لتدهور معدلات الإستثمار والإنتاج والإدخار تأثرت معدلات النمو الإقتصادي، كما يتضح من الجدول أدناه، وذلك بفعل الأزمة الإقتصادية، التي عصفت بهياكل الإقتصاد الوطني، بسبب شح مصادر الإقراض الأجنبية من جهة، وإرتفاع خدمات الدين الخارجي، التي بلغت مستويات بالغة الخطورة من جهة ثانية.

الجدول رقم (53): تطور معدلات النمو الإقتصادي للجزائر قبل سنة 1989.

الوحدة: %

البيان / السنوات	1973	1977	1980	1982	1984	1986	1988
معدل النمو الإقتصادي	3	5.3	0.9	6.4	5.9	0.5-	1.5-

المصدر: روابح عبد الباقي، مرجع سابق، ص.125.

يتضح من البيانات الواردة في الجدول أعلاه، أن معدلات النمو الإقتصادي، قد تراجعت وبشكل لافت للنظر خلال الفترة (1984-1988) حيث إنتقلت من 5.9% سنة 1984 إلى (-1.5)% سنة 1988، وهذا راجع أساسا إلى أزمة المديونية الخارجية، وتقلص حصيلة الصادرات الوطنية بسبب الأزمة البترولية المعاكسة نهاية الثمانينات.

ومما سبق نخلص لحقيقة هامة، مفادها أن النتائج المسجلة أعلاه، وإن كان للمديونية الخارجية دورا لايستهان به في تحقيقها، إلا أنه لا يمكننا الجزم بأنها السبب الوحيد، بل أن هناك أسبابا موضوعية أخرى غيرها، قد ساهمت في ذلك.

المطلب الثالث: أثر المديونية الخارجية على الإحتياطات الدولية والتحويلات الصافية للموارد.

تعد الإحتياطات الدولية هامش الأمان لأي دولة، الذي تلجأ إليه لسد العجز في ميزان مدفوعاتها، حتى لا تضطر إلى تخفيض سعر صرف عملتها في كل مرة، أو الإقتراض بشروط صعبة.

وبالنظر لما سبق، ونتيجة تفاقم أعباء الديون الخارجية للجزائر وخدماتها من جهة، وتراجع حصيلة الصادرات الجزائرية من العملات الصعبة من جهة أخرى، قامت السلطات الجزائرية بالسحب من إحتياطاتها من الذهب والعملات الصعبة، لتسديد جانب مهم من خدمات ديونها الخارجية.

والجدول أدناه، يوضح عدد شهور الواردات التي تغطيها الإحتياطات الدولية للجزائر قبل سنة 1989.

الجدول رقم (54): تطور الإحتياطات الدولية للجزائر قبل سنة 1989.

الوحدة: مليار دولار

البيان / السنوات	1970	1980	1982	1984	1986	1988
الإحتياطات الدولية	0.352	7.064	4.972	3.184	3.841	3.197
الإحتياطات/الواردات (بالشهور)	2.6	5.8	4.0	2.8	3.9	4.6

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على البيانات الواردة في:

– the world bank, **world debts tables**, external finance for developing countries, 1989-1990.

يتضح من بيانات الجدول أعلاه، أن الإحتياطات الدولية قد عرفت تذبذبا واضحا خلال فترة الدراسة، بسبب أزمة المديونية الخارجية من جهة، وإنخفاض الإيرادات الوطنية من جهة ثانية، بسبب تدهور أسعار المحروقات، إذ تؤكد نفس البيانات أعلاه، أن الإحتياطات الدولية للجزائر إنخفضت من 7.064 مليار دولار سنة 1980 إلى 3.197 مليار دولار عام 1988، وهو ما إنعكس بالسلب على عدد الشهور التي تغطيها من الواردات، حيث إنخفض عدد الشهور من 5 أشهر و24 يوما سنة 1980 إلى 4 أشهر و18 يوما سنة 1988، الأمر الذي أدى إلى إهتزاز الجدارة الإئتمانية للجزائر سنة بعد سنة في السوق المالية الدولية، مما زاد في صعوبة وصولها إلى مصادر الإقتراض الخارجي.

وإنطلاقا مما سبق، أصبحت الجزائر نهاية الثمانينات تسدد مبالغا مالية، في صورة خدمات للدين الخارجي، أكثر بكثير مما يتدفق إليها من موارد مالية، في شكل قروض خارجية جديدة، وهو ما أثر سلبا على التحويلات الصافية للموارد، الذي يبين تطورها الجدول أدناه.

الجدول رقم (55): تطور التحويلات الصافية للموارد في الجزائر قبل سنة 1989.

الوحدة: مليار دولار

البيان / السنوات	1980	1982	1984	1986	1988
التحويلات الصافية للموارد	700 -	2.122 -	1.443 -	599	2.543 -

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على البيانات الواردة في:

– the world bank, **world debts tables**, external finance for developing countries, 1989-1990.

يتضح من خلال بيانات الجدول أعلاه، أن الجزائر قد شهدت خلال أغلب سنوات الثمانينات أرقاما سلبية للتحويلات الصافية للموارد، حيث إنتقلت هذه الأخيرة من (-700) مليون دولار سنة 1980 إلى (-2.543) مليار دولار سنة 1988، وذلك بإستثناء سنة 1986، أين شهدت التحويلات الصافية للموارد صعودا ملحوظا، وهذا راجع لإرتفاع القروض الخارجية الجديدة، مقارنة بمدفوعات خدمة الدين الخارجي السنوية، بسبب إنخفاض سعر البرميل الخام في ذات السنة، وبالتالي نقص الإيرادات النفطية، الذي أحدث العجز في الموازنة العامة للدولة، بما إضطر الجزائر إلى الطلب المكثف للقروض الجديدة، حيث "دفعت الجزائر سنة 1986 مبلغ 4.983 مليار دولار كخدمة لديونها الخارجية، في حين إستلمت مبلغ 5.583 مليار دولار في شكل قروض جديدة، فتكون التحويلات الصافية للموارد 599 مليون دولار في نفس السنة"[1].

المطلب الرابع: أثر المديونية الخارجية على المستوى العام للأسعار.

لجأت الجزائر تحت ضغط أعباء الديون الخارجية والنقص الملموس في النقد الأجنبي، إلى إتباع سياسة ضبط الواردات كمخرج أساسي لهذه الأزمة، الأمر الذي نتج عنه ندرة السلع الإستهلاكية الضرورية، بما أدى إلى إرتفاع أسعارها محليا، كما كان لسياسة التخفيض المتتالي لسعر صرف الدينار الجزائري، تجاه العملات الأجنبية الرئيسية الدور الأساسي والفعال في تزايد معدلات التضخم، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

[1] راجع في ذلك البيانات الواردة في المصدر التالي:

– the world bank, **world debts tables**, external finance for developing countries,1989-1990.

الجدول رقم (56): تطورمعدل التضخم في الجزائر قبل سنة 1989.

الوحدة: %

البيان / السنوات	1984	1985	1986	1987	1988
معـدل التضخم	8.1	10.5	12.4	7.4	5.9

المصدر: الهاشمي بوجعدار، مرجع سابق، ص.402.

يتضح من الجدول أعلاه، أن معدل التضخم قد شهد تذبذبا خلال سنوات الثمانينات بين الإرتفاع تارة، والإنخفاض تارة أخرى، حيث إرتفع من 8.1% سنة 1984 إلى 12.4% سنة 1986، إلا أنه مال إلى الإنخفاض بعد ذلك، حيث تراجع من 12.4% سنة 1986 إلى 5.9% سنة 1988.

وبالرغم من الإنخفاض النسبي الذي شهده لاحقا، إلا أنه بقي عند مستويات مرتفعة، مما أدى إلى إضعاف القدرة الشرائية للعمال، وتوزيع الثروة لصالح أصحاب الدخول الغير ثابتة، فضلا عن إنخفاض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محليا، الأمر الذي يؤثر بدوره سلبا على الميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات.

كما كان لإنخفاض سعر صرف الدينار الجزائري، الأثر البالغ في إرتفاع أسعار الواردات، والمواد الأولية والسلع الوسيطة، وهو ما أدى إلى إرتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي إرتفاع المستوى العام للأسعار محليا، ومن أجل أكثر إيضاح نورد الجدول أدناه:

الجدول رقم (57): تطور سعر صرف الدينار الجزائري تجاه الدولار الأمريكي قبل سنة 1989.

الوحدة: دينار/ دولار

البيان / السنوات	1980	1982	1984	1985	1987	1988
سعر الصرف	4.0	4.6	5.1	4.8	4.9	5.9

المصدر: بربري محمد الأمين، "**البعد الإقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري**"، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الإقتصادية في الـدول النامية، 4-5 يسمبر2006، جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس.

نلاحظ من خلال الجدول السابق، أن سعر صرف الدينار الجزائري تجاه الدولار الأمريكي، قد عرف إنخفاضا محسوسا خلال الفترة (1980-1984)، ليعود إلى الإرتفاع نوعا ما سنة 1985 ويصل إلى 4.8 دينار لكل 1$، ثم يعود إلى الإنخفاض مجددا، إلى أن يصل إلى مستوى 5.9 دينار لكل 1$ سنة 1988، وهي الفترة التي تزامنت والإنخفاض المحسوس لأسعار النفط، مما تسبب في إرتفاع حجم المديونية الخارجية، بسبب إنخفاض الإيرادات البترولية للدولة، وقد إنعكس هذا الوضع بالسلب على معدلات التضخم.

المطلب الخامس: أثر المديونية الخارجية على المستوى المعيشي للشعب الجزائري[1].

تعتمد الجزائر بصورة كبيرة على العالم الخارجي في سد إحتياجات المواطنين من المواد الغذائية، وهو ما شكل أحد الأسباب التي أدت إلى تزايد أعباء المديونية الخارجية، إلا أنه ومن ناحية أخرى، كان لهذه الأخيرة أثرا واضحا على تدهور المستوى المعيشي للمواطن الجزائري، حيث إنخفضت الواردات إلى 29.4% بسبب الضغط عليها من قبل السلطات الجزائرية، كما لا ننس -وضمن نفس المجال- الآثار التي أحدثها تخفيض قيمة الدينار الجزائري على مستوى أسعار ضروريات الحياة، وما نجم عن ذلك من تدهور في المستوى المعيشي للسكان، وذلك على الرغم من الزيادات الوهمية في الأجور والمرتبات، أين كانت معدلات التضخم تفوق وبكثير معدلات الزيادة في الأجور النقدية، حيث تشير المعطيات أن الإستهلاك الأسري ، قد شهد تدهورا في السنوات الأخيرة للثمانينات، وقد ترتب عن كل ذلك تدهورا في المستوى الصحي للسكان، بسبب إنتشار الأمراض الناجمة عن سوء التغذية، وأصبحت الجزائر بالتالي، مصنفة ضمن المراتب الأولى من حيث نسبة الفقر في المجتمع.

[1] الهاشمي بوجعدار، "أزمة المديونية الخارجية للجزائر -أسبابها و آثارها-" مجلة العلوم الإنسانية، العدد 12، جامعة منتوري، قسنطينة، 1999، ص.106.

المبحث الثالث: الإصلاحات الإقتصادية الذاتية نهاية الثمانينات.

من خلال العرض السابق، تبين لنا التدهور المستمر- وعلى كل الأصعدة – للإقتصاد الجزائري نهاية الثمانينات، مما أدى إلى إلغاء الطموحات الجماهيرية ، وتواصل تزايد معدلات البطالة، وتدهور المستوى المعيشي للسكان.

وكان أن إكتشفت السلطات الإقتصادية الجزائرية آنذاك، خطر الإعتماد على المحروقات في تغطية العجوزات المتتالية، لأن الصدمة النفطية سنة 1986، كانت كافية لإبراز كل صفات الضعف في النظام المخطط المركزي، ذلك عندما إنخفضت مداخيل الصادرات الجزائرية من المحروقات إلى 50%، وعلى الرغم من الصعوبات التي كانت تواجه الجزائر، في سعيها آنذاك إلى إستعادة قدرتها على الوفاء بخدمات ديونها الخارجية، فقد قابلت السلطات العمومية بديل اللجوء للمؤسسات المالية الدولية بالرفض القاطع، ذلك أنه إعتراف ضمني بفشل السياسة الإقتصادية الجزائرية في تسيير دواليب الإقتصاد، وبذلك، فقد بذلت كل الجهود المتاحة لتجنب الوقوع تحت طائلة شروط المؤسسات المالية الدولية.

وإنطلاقا مما سبق ذكره، بادرت السلطات الجزائرية – تصديقا لأطروحة أن الأزمة ظرفية لا هيكلية ومراهنة على إستغلال أفضل للمحروقات- بمحاولات إصلاح ذاتية نهاية الثمانينات، غير أنه ينبغي الإشارة قبل ذلك، إلى محاولات إصلاح سابقة تعود إلى الفترة الأولى من الثمانينات، والمتمثلة في إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الجزائرية.

المطلب الأول: إعادة هيكلة المؤسسات العمومية.

إن ضعف مردودية الشركات الوطنية، وكثرة المشاكل التي كانت تتخبط فيها، فسر أساسا على أنه نتيجة لتضخم هذه المؤسسات، حيث ثقل جهازها الإداري وإرتفعت تكاليفه، فنجد مثلا أن هناك 1165 وحدة تجمع ضمن 19 مؤسسة وطنية فقط[1]، وهذا ما يدّل على كبر حجم المؤسسات آنذاك، الشيء الذي أدى إلى قرار إعادة الهيكلة للشركات الكبرى، والذي كان يهدف إلى:[2]

- تحسين شروط سير الإقتصاد الوطني؛
- تدعيم فعالية المؤسسات وتوزيع الأنشطة بكيفية متوازنة على كامل التراب الوطني.

وقد عرفت المؤسسة العمومية آنذاك شكلين من إعادة الهيكلة هما:

---

[1] ناصر دادي عدون، **إقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص.62.

[2] محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق، ص.46.

أولا: إعادة الهيكلة العضوية.

إنّ الحجم الكبير للمؤسسات العمومية جعلها صعبة التسيير، وهذا في نظر القائمين على شؤونها، وبالتالي تمّ إعادة هيكلتها إلى مؤسسات عمومية صغيرة ومتوسطة الحجم، حيث أطلق على هذه العملية اسم إعادة الهيكلة العضوية[1].

ويعلل السيّد عبد الحميد الإبراهيمي ذلك، بأنّ أشكال التنظيم المطبقة على المؤسسات الوطنية أثبتت أنها غير ملائمة، بالنظر لقوة تمركز الهياكل ومركزية التسيير وضخامة برامج الإستثمار[2]، حيث تمت إعادة الهيكلة العضوية على أساس التخصص والتقسيم الجغرافي.

ثانيا: إعادة الهيكلة المالية.

تعني مجموع الإجراءات، التي تتخذها الدولة والمؤسسة في الحين، وعلى كل المستويات، وليس فقط على المستوى المالي، وكذلك كل الأعمال المتخذة بصفة دائمة من المؤسسة، لتجسيد إستقلاليتها المالية، وتجنب اللجوء لإعانة الدولة، بهدف تصحيح العيوب الظاهرة في المرحلة السابقة.

إن التطبيق الميداني لإعادة الهيكلة وبعد سنوات، تبين أنه لم يؤد إلى النجاعة، التي كانت منتظرة في الكثير من الحالات، وإستمرت الكثير من المؤسسات في تحقيق العجز المستمر، وتبين فيما بعد أن هذا العجز لم يكن مرتبط بحجم المؤسسة، بقدر ما كان مرتبطا بعدة عوامل، من أهمها:[3]

- طريقة التسيير وعملية إتخاذ القرارات وإختيار المسيرين؛
- عدم وجود الإطارات الكفؤة في مناصب إتخاذ القرارات؛
- إنعدام التكامل بين المؤسسات، وعدم إحترام الآجال، وصعوبة عمليتي التموين والتمويل.

وقد إستمرت هذه الصعوبات حتى نهاية عملية إعادة الهيكلة المالية، بظهور عجز دائم وديون متراكمة، ومساعدات مستمرة من خزينة الدولة، وحينها، تم إكتشاف أن الأمر يتعلق بالنظام الإقتصادي المتبع وليس مجرد عوامل تقنية، وبدأت فكرة إقتصاد السوق تلوح في الأفق، وكانت أولى المبادرات تلك المتعلقة بإستقلالية المؤسسات، كما سنتناول تباعا.

---

[1] علاوي لعلاوي وآخرون، **إستقلالية المؤسسات العمومية الإقتصادية**، الجزائر، 1994، ص.19.

[2] Abdelhamid Brahimi, **L'économie algérienne**, OPU, Alger, 1991, p.388.

[3] محمد راتول، **سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للإختلال الخارجي**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999-2000، ص.212.

المطلب الثاني: إستقلالية المؤسسات العمومية.

تميّز النصف الثاني من عشرية الثمانينات بوضعية إقتصادية صعبة، ظهر خلالها تأثير إنخفاض أسعار البترول، بالإضافة إلى تأثير إنخفاض القدرة الشرائية للدولار على عملية التنمية، وقد نتج عن كل ذلك ظهور عدة نتائج سلبية، كإرتفاع أسعار المود الأساسية، الإختفاء التام لبعضها من السوق الوطنية، إستفحال مشكلة السوق السوداء وإرتفاع معدل التضخم.

كل هذه المشاكل، أدخلت المجتمع في دوامة عدم الإستقرار، وكانت دلالة واضحة على فشل الإصلاحات الهيكلية التي طبقت على المؤسسات العمومية، وهو ما جعل الحكومة تعمل على إعطاء مسيّري المؤسسات حرية إتخاذ القرارات، والمبادرة وفق ما تمليه قواعد المتاجرة وميكانيزمات السوق.

وفي إطار توجيهات الميثاق الوطني، وقرارات اللّجنة المركزية للحزب في دورتها المنعقدة في 1987/12/28، بادرت الحكومة بسلسلة من الإصلاحات تتعلق بتنظيم الإقتصاد الوطني، موضوعها ينصبّ أساسا على المؤسسة العمومية، وعليه، فقد تشكل نظام جديد تمثل في إستقلالية المؤسسات، الذي يعني منحها مزيدا من الحرية والمبادرة في إطار العمل للتجسيد الفعلي للامركزية[1].

وقد تجسدت مجموعة الأعمال المتعلقة بإستقلالية المؤسسات، في مشاريع قوانين منحها مجلس الوزراء خلال شهر سبتمبر لسنة 1987، وصادق عليها المجلس الشعبي الوطني في ديسمبر سنة 1987، وفي 12 جانفي سنة 1988 صدرت ست قوانين*، وبها بدأت مرحلة التطبيق الفعلي لإستقلالية المؤسسات، التي حدّدت الحكومة شروطها في مارس سنة 1988، وهي تتضمن ثلاث مراحل كالتالي:[2]

- **المرحلة الأولى:** في السداسي الأول من 1988، وتعلقت بصناديق المساهمة؛
- **المرحلة الثانية:** تضمنت وضع نظام تشريعي نهائي، ونقل المؤسسات إلى نظام الإستقلالية؛
- **المرحلة الثالثة:** بدأت مع مطلع سنة 1989، وفي هذه الفترة، عرف التخطيط نظاما جديدا يقوم على ثلاث مستويات، هي المخطط قصير المدى للمؤسسات، المخطط الفرعي والمخطط الوطني.

---

* القوانين الستة هي: **88-01**: قانون توجيه المؤسسات العمومية، **88-02**: المتعلق بالتخطيط، **88-03**: الخاص بصناديق المساهمة، **88-04**: المتعلق بقانون التجارة، **88-05**: المتعلق بقانون المالية، **88-06**: المتعلق بقانون البنوك والقرض.

[1] Abdelhamid Brahimi, op. cit, p.412.

[2] **دليل الجزائر الإقتصادي والإجتماعي**، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، 1989، ص.59.

وفي هذا الإطار- النظام الجديد- أصبح للمؤسسة العمومية الإقتصادية هيئة مستقلة، تنقسم إلى الجمعية العامة ومجلس الإدارة، كما أصبحت المؤسسة العمومية الإقتصادية شخصا معنويا، وفقا للقانون التجاري، حيث تعرف كشركات ذات مسؤولية محدودة، شركات مساهمة يكون رأس مالها من رأس مال الدولة أو الجماعات المحلية.

فإستقلالية المؤسسات العمومية أداة رئيسية من أجل رفع مردوديتها الإقتصادية والمالية، والتخلص بالتالي من الوصاية المباشرة للإدارات المركزية، وحتى تتمكن المؤسسات أن تنتقل إلى الإستقلالية الحقيقية، يجب أن تمر بعملية تطهير مالي لخزينتها، لأنها الحل الوحيد من أجل تسوية المشاكل المالية، الناتجة عن المديونية الكبيرة لهذه المؤسسات، تجاه الخزينة العمومية والبنوك التجارية، حيث تهدف إلى تحقيق ما يلي:[1]

- تصحيح وتفادي كل العيوب الناجمة عن نظام التسيير السابق الذي أثبت فشله؛
- تجميع المديونية، بهدف التقليل من درجة ثقلها على الحياة اليومية للمؤسسة، مع محاولة إحلال الديون الطويلة عن طريق سياسة الكشوفات المصرفية، لأن تطهير وضعية المؤسسات والبنوك يخلق بينها جوا من التعاون في شكل جديد.

ومن أجل بلوغ أهداف سياسة التطهير المالي، تم إتخاذ العديد من الإجراءات نذكر منها:[2]

- تكييف سياسات التمويل وطبيعة النشاطات والبرامج الإستثمارية قصد تنويع مصادر التمويل؛
- إقامة مخطط وطني للقرض، مع ضرورة إعادة النظر في القروض البنكية وطرق التسديد الجديدة (تسهيل التمويل الذاتي)؛
- تحويل جزء من ديون المؤسسات الإقتصادية تجاه الخزينة العمومية، في شكل قروض نهائية وغير مسدّدة، مع إمكانية تحويل الديون القصيرة إلى ديون متوسطة أو طويلة الأجل.

إن التطبيق الفعلي لقانون إستقلالية المؤسسات العمومية، أثبت أن هذه الأخيرة تفتقر للطاقات اللازمة لضمان تناسق مخططها مع المخطط الوطني، حيث أنّ مستوى التأهيل بالمؤسسة يميل على العموم إلى مستوى متوسط، وأنّ العجز في التأطير يبدو واضحا، خصوصا على مستوى المؤسسات المحلية، حيث أن جل المؤسسات التي تحوّلت إلى النظام الجديد، تفتقر إلى إستكمال الإجراءات اللازمة، والمتمثلة فيما يلي:[3]

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم (91- 75) المؤرخ في 1991/03/16، حساب التخصيص الخاص رقم (302-063) الذي عنوانه صندوق تطهير المؤسسات العمومية.

[2] المرسوم التنفيذي رقم (92- 267) المؤرخ في 1992/11/88، يتعلق بتحويل ديون الخزينة المترتبة على المؤسسات العمومية وتجميدها.

[3] دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص.311.

- عدم إستكمال العمليات الخاصة بتوزيع ذمم المؤسسات المهيكلة؛
- التأخر في إعداد الإجراءات القانونية المدعمة للإستقلالية؛
- عدم وضوح الآليات الإقتصادية للجهاز المالي للمؤسسات.

وبالنظر لكل ما سبق ذكره، لم تتحقق الأهداف المنتظرة من إستقلالية المؤسسات بصفة مرضية، سواء من ناحية تحسين المردودية والنتائج المالية، أو فيما يخص الطاقات الإنتاجية، فعدد المؤسسات التي تطلب القروض بدأ يتزايّد من ثلاثي لآخر، حيث بلغت 66.5% خلال الثلاثي الأول، ثم 80.9% خلال الثلاثي الرابع من سنة 1989، كما أن معدل النمو للناتج الداخلي خلال الفترة (1989-1991) كان بمتوسط 1.4% وهو معدّل نمو ضعيف، مما يدل على عجز جهاز الإنتاج.

المطلب الثالث: إعادة تنظيم القطاع الفلاحي.

قبل 34 يوم من صدور قوانين 12 جانفي 1988، كان قد صدر القانون رقم (87-19) المؤرخ في 8 ديسمبر1987، والذي يحدد كيفية إستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للقطاع الوطني، وقد كان الدافع منه ضعف الإنتاج الفلاحي بفعل السياسة المتبعة، لذلك جاء ليبين حقوق وواجبات المنتجين، كما أدى إلى رفع عدد المستثمرات الفلاحية من 3159 مستثمرة إلى أكثر من 26000 مستثمرة عبر التراب الوطني.

وتتضمن مبادىء القانون، التجميع الحر للفلاحين وإطلاق روح المبادرة من أجل:[1]
- التخفيف من الضغط البيروقراطي؛
- خلق مناصب عمل وتوجيه التأطير نحو القطاع الإنتاجي؛
- المحافظة على الأراضي من التدهور؛
- إمتصاص الخسائر المترتبة على التسيير الذاتي، عن طريق المبالغ المحصلة من التنازل عن أملاك الدولة؛
- المحافظة على أراضي البذر التي لم تزرع؛
- تقييم أحسن للثروات المائية وصيانة العتاد والتجهيزات؛
- تجنيد أكثر لإدخار المنتجين، ومنح مزايا وقروض من طرف النظام المصرفي، الذي يتوفر على مصادر ضمان فعلية.

وإستهدف القانون من خلال مادته الأولى على الخصوص تحقيق مايلي:
- ضمان إستغلال الأراضي الفلاحية إستغلالا أمثلا؛
- رفع الإنتاج والإنتاجية، بهدف تلبية الحاجيات الغذائية للسكان وإحتياجات الإقتصاد الوطني؛

[1] **أطلس الجزائر الإقتصادي والإجتماعي**، مرجع سابق، ص.66.

- تمكين المنتجين من ممارسة مسؤولياتهم في إستغلال الأراضي؛
- ضمان الإستقلالية الفعلية للمستثمرات الفلاحية؛
- إقامة صلة خاصة بين دخل المنتجين وحاصل الإنتاج.

وبموجب هذا القانون، تمنح الدولة المنتجين الفلاّحين المعنيين، حق الإنتفاع الدائم على مجمل الأراضي، التي تتألف منها المستثمرة مقابل دفع إتاوة من طرف المستفيدين تحدد في قوانين المالية، كما تمنح الدولة لهم حق إمتلاك جميع الممتلكات المكونة لذمة المستثمرة، ما عدا الأراضي وهذا بمقابل مالي.

وبعد عام من صدور القانون، مست عملية إعادة التنظيم 9968 مستثمرة زراعية إشتراكية تمخضت عنها 25375 مستثمرة، وبلغ عدد المستفيدين آنذاك 164109 منهم 4267 مهندسا زراعيا وتقنيا فلاحيا، بمعدل 7 أعضاء في كل مستثمرة.

ورغم المجهودات المبذولة في إطار هذا القانون لإعادة تنظيم القطاع، إلا أن النتائج كانت جد محدودة، وأدت في الكثير من الأحيان إلى تدهور أحوال المزارع لأسباب عدة، بعضها يعود إلى التسيير وصعوبته في مجموعات غير متجانسة، وبعضها الآخر يعود إلى المحيط، كصعوبة التمويل من البنوك، بسبب عدم وجود الضمان كون الأراضي ليست ملكا للفلاحين.

المطلب الرابع: إصلاح الإسعار.

جاء بموجب القانون رقم (89-12) الصادر بتاريخ 5 جويلية 1989 قانون يهدف لإصلاح الأسعار، تطبق أحكامه كما جاء في مادته الثانية، على السلع والخدمات التي تنتج أو توزع في السوق الوطنية من طرف أشخاص طبيعيين أو معنويين يمارسون أعمالا تجارية، وهو يخضع لعدة مقاييس كمايلي:[1]

- حالة العرض والطلب؛
- شروط المحافظة على القدرة الشرائية للمستهلك، والتحكم في أسعار السلع والخدمات الإستراتيجية؛
- الشروط العامة للإنتاج والتسويق؛
- الأسعار المعمول بها في السلع والخدمات المشابهة أو البديلة؛
- الأسعار المعمول بها في الأسواق الدولية، فيما يخص السلع والخدمات المعنية أو المشابهة.

وقد ميز هذا القانون بين نظامين للأسعار كما يلي:[2]

---

[1] محمد راتول، مرجع سابق، ص ص. 224 .225.

[2] راجع في ذلك: القانون رقم (89-12) الصادر في 1989/07/05، الجريدة الرسمية، العدد29، الصادرة بتاريخ 1989/07/19، ص.757.

أولا: الأسعار المقننة.

يطبق هذا النظام عن طريق ضمان أسعار السلع والخدمات، التي يتطلب إنتاجها التشجيع أو التحفيز، كما يشمل أسعار السلع والخدمات التي تخولها الدولة أسبقية إقتصادية وإجتماعية، من أجل حماية نشاطات إقتصادية أو فئات إجتماعية أو تنمية مناطق جغرافية معينة.

ثانيا: الأسعار الحرة.

يتمثل هذا النظام في الأسعار التي تتحدد حسب العرض والطلب، حيث تخضع جميع السلع والخدمات التي تكون أسعارها غير مقننة لنظام التصريح بالأسعار.

وللحفاظ على التوازن المالي للمؤسسات المنتجة للمواد المعنية بالنظام الأول (الأسعار المقننة)، فإنه قد تم إستحداث صناديق التعويض كوسيلة لذلك.

ومحصلة تطبيق هذه الإصلاحات هو التحديد الصريح لإستقلالية المؤسسات وإسناد تمويل الأموال العمومية لصناديق المساهمة وإعطاء نوع من المرونة في منظومة التخطيط، وتشجيع القطاع الخاص والصادرات، وإعادة تنظيم القطاع الفلاحي.

ورغم التطبيق العملي لها، إلا أنّ النتائج لم ترق إلى مستوى الرغبة المرجوة، وهذا على جميع مستويات الإقتصاد تقريبا، حيث ظل مستوى الإنتاج وطاقة الإستعمال منحطّة، وإستمرت المديونية الداخلية والخارجية في التزايد، ذلك أن محدودية النتائج تعود جزئيا إلى محدودية القوانين، التي جاءت في ظل الميثاق الوطني لسنة 1986، وفي ظل دستور لا يتماشى والتغيرات التي طرأت على المحيط، إضافة إلى عوامل أخرى نذكر منها:

- بقاء المحيط العام الذي تعمل فيه المؤسسة دون تغيير جوهري خاصة ما يتعلق بنظام الأسعار، نظام الأجور ونظام الضرائب ...إلخ؛
- عدم وضوح وواقعية الأهداف والمسؤوليات المنوطة بالمؤسسة؛
- كثرة الضغوط والبيروقراطية الخانقة لحرية المؤسسات العمومية في ممارسة نشاطاتها؛
- هيمنة التسيير البيروقراطي وشيوع الفساد؛
- غياب نظام الحوافز والتشجيعات ، وغياب معايير الترقية على أساس الشهادة والكفاءة؛
- إستمرار الجهاز المصرفي في العمل بالأساليب البيروقراطية؛
- مشاكل التمويل بالعملة الصعبة بسبب نظام الصرف؛
- غياب المنافسة وضمان التسويق بالنسبة للمؤسسات العمومية بسبب الندرة.

غير أنه وبعد ظهور دستور سنة 1989، بدأ التوجه نحو التحرر الإقتصادي أكثر وضوحا، وتبع بعد ذلك بعدة قوانين هامة تجسد التوجه نحو إقتصاد السوق.

أولا: الأسعار المقننة.

يطبق هذا النظام عن طريق ضمان أسعار السلع والخدمات، التي يتطلب إنتاجها التشجيع أو التحفيز، كما يشمل أسعار السلع والخدمات التي تخولها الدولة أسبقية إقتصادية وإجتماعية، من أجل حماية نشاطات إقتصادية أو فئات إجتماعية أو تنمية مناطق جغرافية معينة.

ثانيا: الأسعار الحرة.

يتمثل هذا النظام في الأسعار التي تتحدد حسب العرض والطلب، حيث تخضع جميع السلع والخدمات التي تكون أسعارها غير مقننة لنظام التصريح بالأسعار.

وللحفاظ على التوازن المالي للمؤسسات المنتجة للمواد المعنية بالنظام الأول (الأسعار المقننة)، فإنه قد تم إستحداث صناديق التعويض كوسيلة لذلك.

ومحصلة تطبيق هذه الإصلاحات هو التحديد الصريح لإستقلالية المؤسسات وإسناد تمويل الأموال العمومية لصناديق المساهمة وإعطاء نوع من المرونة في منظومة التخطيط، وتشجيع القطاع الخاص والصادرات، وإعادة تنظيم القطاع الفلاحي.

ورغم التطبيق العملي لها، إلا أنّ النتائج لم ترق إلى مستوى الرغبة المرجوة، وهذا على جميع مستويات الإقتصاد تقريبا، حيث ظل مستوى الإنتاج وطاقة الإستعمال منحطّة، وإستمرت المديونية الداخلية والخارجية في التزايد، ذلك أن محدودية النتائج تعود جزئيا إلى محدودية القوانين، التي جاءت في ظل الميثاق الوطني لسنة 1986، وفي ظل دستور لا يتماشى والتغيرات التي طرأت على المحيط، إضافة إلى عوامل أخرى نذكر منها:

- بقاء المحيط العام الذي تعمل فيه المؤسسة دون تغيير جوهري خاصة ما يتعلق بنظام الأسعار، نظام الأجور ونظام الضرائب ...إلخ؛
- عدم وضوح وواقعية الأهداف والمسؤوليات المنوطة بالمؤسسة؛
- كثرة الضغوط والبيروقراطية الخانقة لحرية المؤسسات العمومية في ممارسة نشاطاتها؛
- هيمنة التسيير البيروقراطي وشيوع الفساد؛
- غياب نظام الحوافز والتشجيعات ، وغياب معايير الترقية على أساس الشهادة والكفاءة؛
- إستمرار الجهاز المصرفي في العمل بالأساليب البيروقراطية؛
- مشاكل التمويل بالعملة الصعبة بسبب نظام الصرف؛
- غياب المنافسة وضمان التسويق بالنسبة للمؤسسات العمومية بسبب الندرة.

غير أنه وبعد ظهور دستور سنة 1989، بدأ التوجه نحو التحرر الإقتصادي أكثر وضوحا، والتبع بعد ذلك بعدة قوانين هامة تجسد التوجه نحو إقتصاد السوق.

خاتمة الفصل:

وقعت الجزائر كغيرها من الدول النامية في فخ المديونية الخارجية، وهذا بالنظر إلى نموذج التنمية القائم على الصناعات المصنعة، والذي يتطلب رصد أموال ضخمة، الأمر الذي دفع بها إلى اللجوء إلى المصادر الخارجية للحصول على أموال إضافية، من أجل تمويل البرامج الإستثمارية المخططة، وقد ساعدها على ذلك ظروف الإقتراض الدولي التي كانت مواتية خلال فترة السبعينات، بالإضافة إلى ما تتمتع به الجزائر آنذاك من ثقة إئتمانية كبيرة، جعلت البنوك ومؤسسات التمويل الدولية تتسابق على إقراضها.

وبالنظر لما سبق، شهدت المديونية الخارجية للجزائر وخدماتها ومؤشراتها، تطورا ملحوظا بعد الإستقلال، حيث أصبحت خدمات الديون الخارجية تلتهم نسبا كبيرة من حصيلة الصادرات الوطنية من السلع والخدمات، مما أدى إلى إستنزاف حصيلة الجزائر من العملة الصعبة، وبالتالي إلحاق الضرر -وبشكل رئيسي- بالبرامج التنموية التي إعتمدتها آنذاك.

ومنذ عام 1986، دخلت الجزائر مرحلة خطيرة، من حيث قدرتها على تسيير مديونيتها الخارجية، وبصورة خاصة خلال النصف الثاني من الثمانينات، كما أن الإستراتيجية البديلة للتنمية، قد فشلت بدورها حتى في تقليص حجم المديونية الخارجية إلى المستوى الذي يمكن للإقتصاد الجزائري تحمله، ولم تستطع إيجاد مصادر إضافية للحصول على العملات الصعبة إلى جانب قطاع المحروقات، وهو ما يعني أن الإقتصاد الجزائري يبقى معرضا بقوة للصدمات الخارجية.

وإنطلاقا مما سبق ذكره، بادرت السلطات الجزائرية – تصديقا لأطروحة أن الأزمة ظرفية لا هيكلية، ومراهنة على إستغلال أفضل للمحروقات- بمحاولات إصلاح ذاتية نهاية الثمانينات، غير أنه تنبغي الإشارة قبل ذلك، إلى محاولات إصلاح سابقة تعود إلى الفترة الأولى من الثمانينات، والمتمثلة في إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الجزائرية.

ولم تستطع هذه الإصلاحات – مع إستمرار إنخفاض أسعار النفط العالمية – الوصول لأهدافها المرجوة، بما إستدعى اللجوء الإضطراري للمؤسسات المالية الدولية، والشروع في تبني سياسات التصحيح الهيكلي، التي سنأتي على تحليلها من خلال الفصل التالي.

الفصل العاشر:

الإتصالات الجزائرية مع المؤسسات المالية الدولية

وتبني سياسات التصحيح الهيكلي.

مقدمة الفصل:

عانى الإقتصاد الجزائري خلال عقد الثمانينات بالخصوص من تشوهات هيكلية عميقة، مردها يعود إلى الأزمة البترولية، التي إنخفض فيها سعر البرميل من النفط إلى 10 دولار، إضافة إلى إرتفاع معدلات التضخم والبطالة، وإنخفاض معدل النمو الإقتصادي إلى 0.6% وتراجع معدل الإستثمار إلى 4.2%، ضف إلى ذلك، إرتفاع معدلات الفائدة العالمية، التي أصبحت تستنزف جزءا كبيرا من إيرادات الصادرات الوطنية.

كل هذه الأمور وغيرها، ساهمت في وصول الإقتصاد الوطني إلى نقطة حرجة، إستلزمت التوقف لتدارك الأمر بسرعة ومهما كان الأمر مكلفا، وهو ما كان بالفعل، حيث قامت الجزائر بإصلاحات إقتصادية ذاتية، كان الهدف منها محاولة النهوض بالإقتصاد الوطني من جديد، إلا أن نتائج هذه الإصلاحات كانت محدودة، وما ساعد على ذلك، تدهور الوضع السياسي والأمني، وهو ما إستدعى لجوء الجزائر للأطراف الخارجية المتمثلة في صندوق النقد والبنك الدوليين، من أجل إعادة جدولة ديونها الخارجية.

وللإشارة، فإن الجزائر إنظمت إلى صندوق النقد الدولي سنة 1963، وهي عضو في مجلس المحافظين وبلجنة الأربع والعشرين، التي تعد بمثابة نقابة داخل الصندوق، وقد إستخدمت في العديد من المرات حقوق السحب الخاصة، وفي سنة 1988، إستخدمت القسط الإحتياطي بالصندوق، نتيجة الأزمة الإقتصادية والإجتماعية التي عرفتها آنذاك.

ورغبة منّا في فك الغموض عن جانب مهم من تاريخ الإقتصاد الوطني، إرتأينا إدراج هذا الفصل، من خلال إستعراض أهم الإتفاقيات التي أبرمت بين الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، المتمثلة في صندوق النقد والبنك الدوليين، ومن ثم، التعرف على الآثار الإقتصادية والإجتماعية للتصحيح الهيكلي، لنصل إلى مرحلة ما بعد الإتفاقيات مع المؤسسات المالية الدولية ومواصلة الإصلاحات، إعتمادا على المباحث التالية:

المبحث الأول: تصميم سياسات التصحيح الهيكلي في الجزائر.

المبحث الثاني: الآثار الإقتصادية والإجتماعية لسياسات التصحيح الهيكلي في الجزائر.

المبحث الثالث: وضعية الإقتصاد الجزائري بعد سنة 1998 (الإصلاحات من الجيل الثاني).

المبحث الأول: تصميم سياسات التصحيح الهيكلي في الجزائر.

نتيجة لتراجع أسعار النفط وإرتفاع أعباء خدمة الديون الخارجية، واجه الإقتصاد الوطني صعوبات إقتصادية حادة، خاصة خلال الفترة (1986–1988)، وبالتالي فقد كان الإختلال المالي الداخلي والخارجي كبيرا، والإنتاج يتناقص والتضخم يتزايد، ولم تكن هذه العيوب دورية، بل هي ناتجة عن تشوهات هيكلية عميقة.

وقد قامت السلطات المعنية آنذاك، بإتخاذ مجموعة من السياسات والإجراءات التصحيحية في المجالات المالية، النقدية، مجالات الأسعار والأجور، وإصلاح المؤسسات العمومية سعيا منها لإستعادة التوازن الإقتصادي وترشيد تخصيص الموارد نحو القطاعات المنتجة، وزيادة إعتماد الإقتصاد تدريجيا على قوى السوق.

وقد كانت نتائج هذه الإصلاحات الذاتية محدودة، وما ساعد على تكريس ذلك، تدهور الوضع السياسي والأمني، الأمر الذي جعل لجوء الجزائر إلى المؤسسات المالية الدولية أمرا حتميا، من أجل معالجة هذا العجز، وتمويل النشاط الإستثماري للقطاع المنتج، بغرض الرفع من وتيرة النمو التي تميزت بمعدلات نمو سالبة.

وقد عرفت هذه الإصلاحات مرحلتين متمايزتين، من خلال كيفية تعامل الجزائر مع صندوق النقد والبنك الدوليين بالنسبة لإعادة جدولة ديونها، حيث أنها حاولت تفادي إعادة الجدولة في المرحلة الأولى (1989–1993)، على إعتبار أن الإختلالات ظرفية، ويمكن تجاوزها بإتباع سياسة تقشفية وبحث سبل أخرى للتمويل، إلا أنها لم تستطع تفاديها بعد ذلك، نظرا للوضع الإقتصادي الذي عرفته مع بداية سنة 1994، وهو ما سنحاول التعرف عليه من خلال النقاط التالية.

المطلب الأول : إتفاق الإستعداد الإئتماني الأول (30 ماي 1989).

أمضت الجزائر أول إتفاق مع صندوق النقد الدولي في 30 ماي 1989، حيث إستفادت بموجبه على 155.7 مليون وحدة سحب خاصة (DTS)، بما يعادل 200 مليون دولار أمريكي، كما إستفادت من تسهيل تمويلي تعويضي للمفاجآت يقدر بحوالي 315.2 مليون وحدة سحب خاصة (DTS)، أي ما يعادل 360 مليون دولار أمريكي، مما جعل القرض الكلي في النهاية يساوي 560 مليون دولار أمريكي[1].

[1] جريدة الشروق، يومية وطنية، العدد 1405، الصادرة في 14 جوان 2005، ص.10.

ويعتمد صندوق النقد الدولي هذا النوع من البرامج، لمساعدة الدول على تحقيق الإستقرار الإقتصادي في المدى القصير، من أجل معالجة عجز ميزان المدفوعات، وذلك بإستعادة التوازنات الإقتصادية الكلية، عن طريق تخفيض الطلب الكلي، فهي "تهدف إلى تخفيض حجم الإستهلاك المحلي، والعمل على تحريك قوى السوق في إتجاه تعزيز الإنتاج المحلي"[1].

وقد كانت مدة هذا الإتفاق سنة واحدة ، تلتزم خلالها الجزائر بالشروط التالية:[2]

- صرامة أكثر للسياسة النقدية؛
- القضاء على عجز الميزانية؛
- مواصلة تخفيض قيمة الدينار؛
- إدخال المرونة على نظام الأسعار.

وبتدقيقنا في العناصر السابقة، نجد أن أغلبها يمس الجانب المالي والنقدي، ويعود هذا إلى طبيعة صندوق النقد الدولي، بإعتباره مؤسسة مالية، كما تبين لنا الأدوات الأساسية، التي يعتمدها في إجراء أي إصلاح إقتصادي، حيث تكون السياسة المالية والنقدية هي محور كل إصلاح.

إلى جانب هذا، فهي تبين لنا الأسس الحقيقية التي يحاول صندوق النقد الدولي إرساءها، والتي تصب كلها في خانة نظام إقتصاد السوق، فمن خلال الشرطية السابقة، كانت الجزائر مدعوة إلى التحكم الصارم في عرض النقود، أي في حجم الكتلة النقدية، التي تعتبر مصدرا لفائض الطلب الذي يرتبط مباشرة بالأسعار والسياسة الميزانية، وكذا معدل الصرف[3].

أما بالنسبة للعجز الموازني، فالقضاء عليه يكون من خلال تخفيض النفقات العامة، ومحاولة الرفع من مستوى الإيرادات العامة، وهو شرط يكّرس تقليص دور الدولة في النشاط الإقتصادي، من خلال تقشفها في مجالات الإنفاق المختلفة، لتمارس بذلك دور المنظم للنشاط الإقتصادي فقط.

إلى جانب هذا، فإن تخفيض قيمة الدينار وتحرير الأسعار، إنما يعني فتح المجال لقوى العرض والطلب في سوق الصرف وسوق السلع لتحديد قيمة العملة والسلع والخدمات، وقد إتخذت الحكومة الجزائرية للإلتزام بهذه الشرطية عدة تدابير عن طريق التحكم في حجم الكتلة النقدية، نظرا لفائض السيولة الذي كان يعاني منه الإقتصاد الجزائري، إلى جانب التخفيض في الإنفاق الحكومي وكذا الواردات، محاولة منها لمعالجة عجز ميزان المدفوعات.

---

[1] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية** ، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص.273.

[2] Hocine Benisaad, op.cit, P.59.

[3] C.N.E.S, **Rapport préliminaire sur les éffets économiques et sociaux du programme d'ajustement structurel**, ALGER, 1998, p.185.

وقد واصل الدينار الجزائري إنزلاقه، لينتقل من 8.032 دينار لكل دولار إلى 10.95 دينار لكل دولار، ونظير ذلك، تم إدخال نوع من المرونة على الأسعار المحلية، التي كانت حتى سنة 1989 أسعارا إدارية مخططة.

وإستجابة لشرطية صندوق النقد الدولي، أصبح من الضروري إحداث التغيير على مستوى المنظومة التشريعية لتتماشى والتوجهات الجديدة لسياسة الإصلاحات الإقتصادية المتبعة، وبدأت هذه التغييرات بإصدار القانون رقم (89-12) المؤرخ في 5 جويلية 1989 والمتعلق بالأسعار، حيث يمكن إعتباره خطوة أولية في سبيل إرساء قواعد نظام السوق، وذلك نتيجة تحريره الجزئي للأسعار، وتبنيه لمقاييس حساب تكاليف الإنتاج وحالة العرض والطلب والمنافسة الإقتصادية[1].

وقد تم من خلال هذا القانون، تبني نوعين من الأسعار، حيث بقيت الدولة تلتزم بدعمها لبعض السلع والخدمات الأساسية، وحددت لها بذلك أسعارا إدارية، أما الأسعار الأخرى، فهي حرة يتم تحديدها على أساس التكاليف الحقيقية والربحية.

ومكّن هذا الإجراء من إحداث تغيير جذري في نظام الأسعار، حيث أنه وبداية من شهر جوان لسنة 1991 قد تم تحرير كل الأسعار، ما عدا أسعار 50 منتوجا، بقيت تخضع لنظام الأسعار بهامش أقصى تحدده الدولة، و22 منتوجا مدعما من طرف الدولة لحماية الطبقات الفقيرة[2].

إضافة لما سبق، ولإصلاح النظام المالي والبنكي، تم إصدار القانون رقم (90-10) المؤرخ في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض، وبموجبه أصبح البنك المركزي يسمى بنك الجزائر، وهو مؤسسة مستقلة عن الدولة مكلفة بوضع ومتابعة السياسة النقدية ومراقبة النظام المصرفي، كما تم من خلال هذا القانون، الفصل في التداخل الموجود بين الخزينة والبنك المركزي، وأصبحت بذلك الدولة مجبرة على التخلي عن التمويل المباشر للمؤسسات العمومية عن طريق الخزينة[3].

كما حمل هذا القانون في طياته قواعدا جديدة لحركة رؤوس الأموال مع الخارج، وتواجد المؤسسات المالية والإقتصادية الأجنبية بالجزائر، وذلك تشجيعا للإستثمار الأجنبي، الذي يمكن أن يساعد في خلق ديناميكية جديدة للإقتصاد الوطني، والمشاركة في التنمية.

---

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق، ص.166.

[2] Hocine Benisaad, "**Algerie : réstructuration et réformes économique (1979-1993)**, O.P.U, Algerie, 1993, p.154.

[3] C.N.E.S, **Rapport préliminaire sur les éffets économiques et sociaux du programme D'ajustement structurel,** Op.Cit, P.186.

ومن جهة أخرى، أقر قانون النقد والقرض (90-10) إمكانية إعادة تحويل رؤوس الأموال والنتائج والمداخيل والفوائد، وذلك بناءا على الإتفاقيات الدولية، التي وقعت عليها الجزائر والتي تلتزم بإحترامها، وفي هذا الإطار، فإن مجلس النقد والقرض يعتبر الهيئة المخولة قانونا لإصدار تراخيص للإستثمار في القطاع المالي والإقتصادي، وإعتماد الإستثمار الأجنبي في الجزائر[1]، وتم بذلك تصريح السلطات بموجب هذا القانون للسماح بإنشاء البنوك الخاصة، كما تم إلغاء التخصيص في التعامل مع البنوك التجارية بالنسبة للمؤسسات العمومية، وبالتالي، فقد أصبحت لها الحرية في التعامل مع أي بنك.

وعقب نهاية إتفاق التثبيت الأول في ماي 1990، بدأت مفاوضات أخرى بين صندوق النقد الدولي والجزائر، في سبيل الحصول على قرض آخر لمساعدتها على مواصلة الإصلاحات الإقتصادية، ونشير إلى أن هذه المفاوضات جرت في ظل تحولات دولية ومحلية عطّلت سيرها.

وقد تبنت الجزائر خلال هذه الفترة، مرسوما تنفيذيا جديدا يرمي إلى تحرير التجارة الخارجية يحمل رقم (91-37) المؤرخ في 13 فيفري 1991، والمتعلق بشروط التدخل في ميدان التجارة الخارجية، وتم بموجبه إلغاء نظام إحتكار الدولة للتجارة الخارجية المطبق سابقا، كما تم في نفس السياق، تحديد الشروط اللازمة لتطبيقه فيما يخص تمويل عمليات الإستيراد، عن طريق التعليمة رقم (91-03) المؤرخة في 21 أفريل 1991 والصادرة عن بنك الجزائر[2].

ومن خلال كل ما سبق، نجد أن الجزائر قد خطت -من خلال تبنيها لمجموع القوانين والمراسيم السابقة- خطوة أولى في سبيل إرساء أسس نظام إقتصاد السوق، إلا أنها بقيت جزئية، وبالتالي فقد إستدعت إجراء إصلاحات أكثر عمقا وتأثيرا، نظرا للإختلالات التي كان يعاني منها الإقتصاد الجزائري.

---

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق، ص.175.

[2] بوزيدة حميد، **النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الإقتصادي**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص.104.

المطلب الثاني: إتفاق الإستعداد الإئتماني الثاني (3 جوان 1991).

لجأت الجزائر مرة ثانية إلى صندوق النقد الدولي، من أجل تعميق الإصلاحات في المجال الإقتصادي، وتم إبرام إتفاق ثاني بتاريخ 3 جوان 1991 مدته عشرة أشهر، وقد تضمنت رسالة النية الأهداف العامة التي أبدت السلطات الجزائرية عزمها على تحقيقها، والتي من شأنها تفعيل الإقتصاد الجزائري، حسب قواعد السوق في إطار مستقل، وتتمحور هذه الأهداف فيما يلي:[1]

- تقليص دور الدولة في الحياة الإقتصادية، والعمل على ترقية نمو المؤسسات العمومية والخاصة؛
- ترشيد الإستهلاك والإدخار، وإلغاء الإختلالات والتشوهات الناجمة عن الضبط الإداري لأسعار السلع والخدمات وسعر الصرف.

وتبعا لذلك ، تحصلت الجزائر بموجبه على قرض قيمته 300 مليون وحدة سحب خاصة (DTS) بما يعادل 400 مليون دولار أمريكي، موزعة على أربع شرائح، إستخدمت الجزائر نسبة 75% منها فقط، أما الباقي (25%)، فقد تم تجميدها من قبل صندوق النقد الدولي بسبب عدم إحترام الحكومة الجزائرية آنذاك لكل البنود الواردة في هذا الإتفاق[2].

وقد تضمن هذا الإتفاق مجموعة من الشروط كالتالي:[3]

- تحرير التجارة الخارجية تحريرا تاما؛
- تقليص الدعم الموجه للمواد الأساسية؛
- تخفيض قيمة العملة الوطنية؛
- رفع معدلات الفائدة؛
- تحقيق فائض في الميزانية، قصد توجيهه لتمويل التطهير المالي للمؤسسات العمومية؛
- التحكم في التضخم عن طريق تثبيت الأجور وتخفيض النفقات العامة؛
- خوصصة المؤسسات العمومية؛
- تحرير الأسعار؛
- إصلاح النظام الضريبي والجمركي.

---

[1] Hocine Benisaad, "Algérie: **réstructuration et réformes économique (1979-1993)**, op.cit, p.142.

[2] جريدة الشروق اليومي، مرجع سابق، ص.10.

[3] بوزيدة حميد، مرجع سابق، ص.105.

وتشير شروط هذا الإتفاق، إلى تعديها الإصلاحات المالية والنقدية مثلما كان في الإتفاق الأول، لتشمل إصلاح التجارة الخارجية، وكذا المؤسسات العمومية عن طريق الخوصصة، بالاضافة إلى أن هذا الإتفاق كان يرمي إلى تحقيق الحرية الإقتصادية، وتقليص دور الدولة تدريجيا عن طريق تحرير التجارة الخارجية وأسعار السلع والخدمات وأسعار الصرف وكذا أسعار الفائدة، بإعتبارها أسس النظام الإقتصادي الحر، إلى جانب الحد من تدخل الدولة عن طريق تخفيض النفقات، ورفع الدعم عن السلع الأساسية.

ووفق شرطية صندوق النقد الدولي، إتخذت الجزائر مجموعة من التدابير الإقتصادية والمالية، ففي المجال النقدي، تم إتخاذ الإجراءات التالية:[1]

- تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة في حدود لا تتجاوز 20%؛
- إرتفاع نسبة إعادة الخصم من 7%، وهو المستوى الذي عرفته سنة 1989، إلى 10.5% سنة 1991 ثم إلى 11.5 % سنة 1992؛
- إنشاء سوق ما بين البنوك.

وفي الجانب المالي، إنتهجت السلطات الجزائرية سياسة تقشفية صارمة للنفقات العامة للدولة، بهدف التخفيف من حدة التضخم، وتقليص عجز الميزانية العامة للدولة.

كما واصل الدينار الجزائري إنزلاقه حتى سبتمبر 1991، ليتم بعد ذلك تخفيض قيمته بنسبة 50% حيث إنتقل سعر صرف الدولار بالدينار من 9 دينار لكل دولار سنة 1990، إلى 18.5 دينار لكل دولار سنة 1991[2].

وبالنسبة للأسعار، فقد تم تحريرها أكثر، حيث عرفت أسعار بعض السلع الأساسية إرتفاعا محسوسا، كأسعار النقل والمنتجات الطاقوية نتيجة رفع الدعم عنها، كما تم في نهاية جوان 1992 تحرير شبه الكلي للأسعار، حيث تم رفع الدعم عن 18 منتوجا أساسيا، ولم يبق خاضعا لهذه العملية إلا أربع منتجات أساسية[3].

ولمواجهة الإنعكاسات السلبية على الإستقرار الإجتماعي وحماية الفقراء من نتائج تصحيح الأسعار الجبرية للمواد الغذائية، طبقت الدولة نهاية سنة 1991 نظام الشبكة الإجتماعية، عن طريق تقديم علاوات نقدية لعديمي الدخل وذوي الدخل المحدود.

---

[1] شعوبي محمود فوزي، كماسي محمود أمين، **الإقتصاد الجزائري من منظور متغيرات حساب الإنتاج وحساب الإستغلال خلال الفترة (1990-1999)**، مقال بالملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية وتحديات المناخ الإقتصادي الجديد، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، جامعة ورقلة، 22-23 أفريل، 2003، ص.76.

[2] Hocine Benissad, **Algérie : réstructuration et réformes économiques**, op.cit, P.186.

[3] Ibid, p.155.

وبحلول سنة 1993، أصبح هذا النظام يغطي أكثر من 60% من عدد السكان، وبلغت تكلفته حوالي 2% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1992[1].

ومن جهة أخرى، وبهدف الحصول على إيرادات إضافية لمواجهة العجز والتخفيف من عبء المديونية وتفادي مشكل إعادة الجدولة، عمدت الدولة إلى تعديل قانون المحروقات رقم (86-14) المؤرخ في 19 أوت 1986 عن طريق القانون رقم (91-21) المؤرخ في 4 ديسمبر 1991، والذي يسمح للشركات الأجنبية بإستغلال باطن الأرض بمشاركة سوناطراك بنسبة 51%، من أجل رفع الإنتاج، خاصة بقدوم الشركات الأجنبية، التي تملك التكنولوجيا العالية والقدرة المالية على الإستثمار، وهذا بالنظر لما تحتاجه عمليات البحث والتنقيب من مبالغ ضخمة تفتقر إليها الجزائر آنذاك.

وفيما يتعلق بالمؤسسات الإقتصادية العمومية، وإلتزاما بشرطية صندوق النقد الدولي من خلال الإتفاق والمتعلقة بالخوصصة، فقد تمت مراجعة وتعديل القانون التجاري الجزائري، بالمصادقة على المرسوم التشريعي رقم (93-08) المؤرخ في 25 أفريل 1993، والذي أصبحت بموجبه المؤسسات الإقتصادية العمومية، قابلة للإفلاس كباقي الشركات الخاصة، بعد أن كانت لا تخضع لهذه العملية كونها تمثل سيادة الدولة، فالمؤسسات العمومية التي يُثبت توقفها عن دفع ديونها، يمكن أن تتعرض لعملية التصفية في حال مطالبة دائنيها بذلك، ويعتبر هذا المرسوم خطوة أولية لتسهيل عملية الخوصصة، وذلك بإزالة الغطاء القانوني الذي كان يحميها من الإفلاس.

كما نشير في هذا الصدد، أنه تم إصدار مرسوم تشريعي آخر رقم (93-10) بتاريخ 23 ماي 1993 والمتعلق بسوق القيم المنقولة، وكان الهدف منه إحداث ميكانيزمات جديدة لتمويل وتقييم الإستثمارات في إطار سوق مالي يتم فيه تداول الأوراق المالية، وذلك لتسهيل عملية الخوصصة، وتكون بذلك السوق المالية مصدرا جديدا لتمويل الإستثمارات.

ومن جهة أخرى، ولتسريع الإصلاحات الإقتصادية وإحداث ديناميكية جديدة في الإقتصاد، عن طريق تشجيع الإستثمار الخاص الأجنبي والمحلي، تم إصدار المرسوم التشريعي رقم (93-12) المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 والمتعلق بالإستثمار، وقد تضمن تنظيمات جديدة خاصة بالإستثمار، وكذا مختلف التحفيزات الجبائية المتعلقة به.

[1] كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص.87.

وبإنتهاء برنامج الإتفاق الثاني في مارس سنة 1992، ورغم تحقيق بعض التحسن على مستوى التوازنات الكلية سنتي 1990 و1991، وهذا نظرا للتطبيق الصارم لشرطية صندوق النقد الدولي، إلا أن الوضع الإقتصادي والإجتماعي العام لم يعرف نتائجا إيجابية تذكر، كما عرفت توجهات سياسة الإصلاحات المتبعة تراجعا في تطبيقها إبتداءا من سنة 1992، نظرا للتغيرات التي عرفتها الساحة السياسية.

فقد كان لسياسة التقشف التي مارستها السلطات خلال سنتي 1990 و1991، في مقابل إرتفاع أسعار النفط الأثر الإيجابي على الرصيد الإجمالي للخزينة، حيث تم تحقيق فائض في الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 3.3% و4.1% خلال السنتين السابقتين على التوالي[1]، كما شمل هذا التقشف كل أنواع الإنفاق الحكومي[2]، سواء ما تعلق بالنفقات الجارية (أعباء الدين العمومي، السلطات العمومية، وسائل المصالح والتدخلات العمومية)، أوالنفقات الإستثمارية (الإستثمارات المنفذة من طرف الدولة وإعانات الاستثمار)، أو القروض الموجهة للمؤسسات العمومية.

أما ما يخص السياسة النقدية، فقد سجل معدل التضخم إرتفاعا خلال الفترة (1989-1991)، بحيث إنتقل من 9.3% سنة 1989 إلى 16.6% سنة 1990، ثم إلى 25.5% سنة 1991[3]، وهذا نتيجة تحرير الأسعار وعدم إستقرار سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، وهو الأمر الذي يعتبر عاملا سلبيا ومعيقا لتعزيز مناخ الإستثمار والإستقرار.

وإبتداءا من سنة 1992، عرفت الإصلاحات الإقتصادية تعثرا مفاجئا، كان له الأثر البالغ في عودة الإختلالات للمتغيرات الكلية، وذلك نتيجة إتباع مسار آخر يتنافى ومسار الإصلاح السابق، بحيث عمدت الحكومة إلى إنتهاج سياسة مالية توسعية عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي في مجال الإستثمار ودعم السلع الإستهلاكية الأساسية، إلى جانب إعادة علاقة تبعية بنك الجزائر للخزينة العمومية، وفرض رقابة على التجارة الخارجية خاصة في مجال الواردات.

وقد أدى كل هذا إلى الإختلال في التوازن الداخلي، إذ سجلت سنة 1992 عجزا على مستوى الميزانية، قُدر كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي بحوالي 1.2%، ليرتفع بعدها إلى 8.7% سنة 1993، وذلك نتيجة إرتفاع الأجور والتحويلات الموجهة في إطار الشبكة الإجتماعية لحماية ذوي الدخل الضعيف.

---

[1] C.N.E.S, **Rapport préliminaire sur les éffets économiques et sociaux du programme D'ajustement structurel,** op.cit, P.22.

[2] أنظر المادتين 24 و35 من القانون رقم (84-17) المؤرخ في 1984/07/07 والمتعلق بقوانين المالية.

[3] كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص.21.

إلى جانب هذا، سجل معدل التضخم إرتفاعا كبيرا سنة 1992، إذ بلغ 31.7%، لينخفض إلى 20.5% سنة 1993، وهي معدلات مرتفعة جدا مقارنة بما كانت عليه سنة 1989.

كما كان لإنخفاض أسعار النفط التي إنتقلت من 20.4 دولار للبرميل سنة 1991 إلى 20.1 دولار للبرميل سنة 1992، ثم إلى 17.8 دولار للبرميل سنة 1993، دورا كبيرا في خفض الإيرادات العامة للميزانية، التي تراجعت كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من 32.3% سنة 1991 إلى 30.3% سنة1992 ، ثم إلى 27.6% سنة 1993، مما أدى إلى إحداث العجز في الميزانية العامة للدولة[1].

وفيما يخص التوازن الخارجي، فقد تمكنت الجزائر من تحقيق فائض في الميزان التجاري سنتي 1990 و1991، وإرتفعت نسبة رصيد الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي من (-1.71)% سنة 1990 إلى (+ 5.59)% سنة 1991، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (58): وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال سنتي (1990-1991).

الوحدة: مليار دج

البيان / السنوات	1990	1991
إجمالي الصادرات	129.59	246.53
إجمالي الـــواردات	139.11	198.35
رصيد الميزان التجاري	9.51 –	48.17 +
الناتج المحلي الإجمالي	554.38	862.13
رصيد الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	1.71–	5.59 +

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على إحصائيات:

- **O.N.S**, Rétrospective statistique, (1970-2002), P.230.

أما فيما يتعلق بالمديونية الخارجية، فقد بقي حجمها ثابتا على العموم دون تحسن، كما أن الإحتياطات الرسمية لم تشهد هي الأخرى أي تحسن يذكر، وهو ما يوضحه الجدول أدناه:

[1] بوزيدة حميد، مرجع سابق، ص.108.

الجدول رقم (59): تطور حجم الديون الخارجية والإحتياطات الرسمية للجزائر خلال الفترة (1990-1993).

الوحدة: مليار دولار.

البيان / السنوات	1990	1991	1992	1993
الديون الخارجية	26.72	27	26.1	26.4
الإحتياطات الرسمية	0.8	1.6	1.5	1.5

Source: O.N.S, Rétrospective statistique, (1970-2002), p.233.

المطلب الثالث: برنامج الإستقرار الإقتصادي (1 أفريل 1994-31 مارس 1995).

إن تسيير الجزائر لمديونيتها الخارجية منذ إنفجارها لم يكن ملائما، رغم لجوئها إلى المؤسسات المالية الدولية المختلفة، وعقد إتفاقيات متكررة معها، وإلتزامها بشروطها المجحفة إن إقتصاديا أو إجتماعيا، ورغم كل هذا، فقد عجزت الجزائر عن توفير السيولة الخارجية اللازمة، خاصة بعد الإنخفاض في أسعار البترول سنة 1993، فتفاقم الوضع السياسي والإجتماعي، وأصبحت الأزمة متعددة الجوانب، حيث تراجع معدل النمو الإقتصادي وتزايدت وتيرة التضخم، وإرتفع معدل البطالة، وتدهور ميزان المدفوعات، وإنخفضت إحتياطات الجزائر من العملة الصعبة، حيث أصبحت لا تكاد تغطي أكثر من بضع أسابيع من حاجياتنا من الإستيراد، وقد تجاوزت خدمات المديونية الخارجية 80% من إيراداتنا الخارجية، فلم تجد الجزائر من بديل سوى معاودة الإتصالات مع الهيئات المالية الدولية والرضوخ لشروطها القاسية، وتم إمضاء إتفاق بينها وبين صندوق النقد الدولي بتاريخ 1 أفريل 1994، سمي ببرنامج "ستاند باي" ويدوم سنة، "حيث تحصلت الجزائر بموجبه على قرض بقيمة 457.2 مليون وحدة سحب خاصة (DTS)، أي بما يعادل 1 مليار دولار أمريكي، تمهيدا لعقد إتفاق موسع في المستقبل"[1]، ولم يشمل هذا الإتفاق إعادة جدولة سوى ديون الجزائر التي تنتهي آجالها قبل 31 ماي 1995، مع فترة إعفاء لم تتجاوز أربع (4) سنوات، أما إعادة جدولة ديون الجزائر العمومية التي تنتهي آجالها بعد ماي 1995، فيبقى مرهونا بمدى نجاح تطبيق إتفاق "ستاند باي"، وهذا يعني أن الدائنين بطبيعة الحال، لم يضعوا ثقتهم سوى في صندوق النقد الدولي، الذي وضع بدوره الجزائر على المحك لفترة سنة واحدة، ومن هنا، تكون إعادة الجدولة الثنائية التي ترغب فيها الجزائر مع نادي باريس، كنتيجة مباشرة للتوقيع على برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي، في إطار إتفاق تسهيلات موسعة مع بداية أفريل 1995.

[1] فريدة اشروق، مرجع سابق، ص.10.

وإذا كانت فترة التسديد التي تمتد إلى غاية سنة 2010، تبدو كافية فإن مدة الإعفاء، وهي أهم عنصر في عملية إعادة الجدولة، تبقى بعيدة عن رغبة الجزائر، التي طلبت عشر (10) سنوات.

كما أن قرار الدائنين بمنح الجزائر أربع (4) سنوات فقط، للعودة إلى التسديد ابتداء من سنة 1998، يعود إلى عدة إعتبارات هي:

- وضع الجزائر أمام الأمر الواقع، للإسراع في تطبيق الإصلاحات الإقتصادية المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي، من أجل تفادي التماطل الذي وقعت فيه الجزائر، خلال تجربة إتفاق سنة 1991، التي لم يتم مواصلة تنفيذها حتى النهاية؛
- إن الجزائر ليست بلدا فقيرا، ومن المتوقع أن ترتفع مداخيل صادراتها بشكل محسوس، إبتداء من سنة 1996، تاريخ بداية إشتغال أنبوبي الغاز المتجهين نحو غرب وشرق أوروبا؛
- السبب الثالث مرتبط بتسهيل تمويل الإتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي، ولذلك جاءت مدة الإعفاء مطابقة تماما لمدة إتفاق "ستاند باي" (سنة واحدة)، إضافة إلى الإتفاق الموسع الذي تنوي الجزائر إبرامه في أفريل 1995 على مدى ثلاث سنوات، والهدف منه تخفيف العبء المالي، إلى غاية الإنتهاء من تطبيق هذه الإتفاقيات ذات الإنعكاسات الإجتماعية القاسية.

وكان هذا البرنامج يهدف على المدى المتوسط، إلى العمل على إعادة النمو الإقتصادي للقضاء على البطالة، وإيجاد نوعية نمو خاصة في القطاعات ذات الأولوية كالسكن وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومحاولة تقريب نسبة التضخم من النسبة العالمية (3-4%)، وكل هذا من خلال محتويات هذا البرنامج.

ومن أجل الوصول للأهداف سالفة الذكر، والحصول على رضا المؤسسات المالية الدولية، كان على الجزائر أن تثبت حسن السلوك وتلتزم بتطبيق جملة من الإجراءات هي كالتالي:[1]

أولا: تحرير التجارة الخارجية.

أقرت الدولة بموجب إتفاق الإستقرار الإقتصادي أن جميع المنتجات الوطنية قابلة للتصدير، إلا مشتقات النخيل، الأنعام، والأشياء ذات البعد الوطني والتاريخي، وكل الصفقات التجارية مسموح بها، ويمكن إستيراد أي شيء، إلا بعض الإستثناءات، حيث حددت الدولة قائمتين من المنتجات غير المسموح بها مؤقتا.

[1] **Banque d'Algérie**, Résumé du programme « Stand By», p.8.

ثانيا: نظام سعر الصرف.

بعد تخفيض سعر الصرف تصبح عمليات التمويل تتم وفق السعر الثابت، وعندما تتوفر جميع شروط التسيير، تتحدد أسعار الصرف وفق نظام العرض والطلب بين بنك الجزائر والبنوك التجارية.

ثالثا: سياسة الأسعار.

يتحدد نظام الأسعار وفق ثلاث أنماط هي كالتالي:

- السعر الإداري أو المدعم ويشمل الدقيق، الفرينة والحليب؛
- أسعار ذات هامش ربح محدد وتشمل الأدوية، الورق، الأدوات المدرسية والتجهيزات العلمية، الكتب والوسائل التعليمية، التبغ، القهوة، الزيت والسكر؛
- نظام الأسعار المعلن مسبقا.

رابعا: الشبكة الاجتماعية.

إن الإجراءات المتعلقة بالحماية الاجتماعية التي وضعت سنة 1992، كانت تشمل أربع منح هي:

- منحة الأجر الأدنى (IPSU)؛
- منحة عائلية تكميلية (ICAF)؛
- منحة التقاعد الإضافية (ICPR)؛
- منحة معدومي الدخل (ICSR).

وبعد دخول برنامج الإستقرار الإقتصادي حيز التطبيق، أصبحت الإجراءات المتعلقة بالحماية الإجتماعية كما يلي:

- تعويض منحة معدومي الدخل بنظام نشاط المنفعة العامة؛
- تتكفل الدولة بمنح الأجر الأدنى (IPSU)، أما منحة التقاعد الإضافية فيتكفل بها الصندوق الوطني للتقاعد؛
- يُنتظر إنشاء صندوق التأمين على البطالة الناتجة عن أسباب إقتصادية.

خامسا: سياسة الميزانية.

إن التخفيض في العجز المالي أصبح ممكنا، بفضل تغيير سعر الصرف على مداخيل الجباية البترولية، ومداخيل الجباية الجمركية، وكذا على مختلف الضرائب على الواردات، كما أن هناك مداخيلا أخرى منتظرة، نظرا لتحرير الأسعار الداخلية، وكذا تحسين مردودية الإدارة الضريبية.

سادسا: السياسة النقدية.

ستتدعم السياسة النقدية خلال سنة 1994، وذلك من أجل تدعيم سعر الدينار الجزائري، والحد من التضخم، ولتجنب تضخم مفرط في الطلب الإسمي، كما ستنخفض الزيادة في الكتلة النقدية إلى 14% بدلا من 21% سنة 1993، ضف إلى ذلك أنه لن تكون هناك أي قروض للمؤسسات الإقتصادية، وسترفع نسبة إعادة الخصم إلى 15%.

سابعا: ميزان المدفوعات وإعادة جدولة الديون الخارجية.

فيما يخص ميزان المدفوعات، فإن الاستراتيجية الإقتصادية الجديدة تهتم بأربع أولويات هي كالتالي:

- زيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات؛
- تحرير الواردات؛
- تكوين إحتياطي من العملة الصعبة ؛
- إعادة تمويل متعدد الأطراف للمديونية الخارجية المتوسطة وطويلة الأجل.

وفي نهاية المدة المخصصة لتطبيق برنامج الإستقرار الإقتصادي، ورغم الظروف الإجتماعية والسياسية والأمنية الصعبة التي كانت تعيشها الجزائر آنذاك، وهذا ما أكده "ميشال كامديسيس" المدير العام لصندوق النقد الدولي في إجتماع بمدريد شهر سبتمبر 1994 قائلا: "أود أن أهنئ السلطات الجزائرية التي إلتزمت بالشجاعة –رغم الوضع السياسي والإجتماعي الصعب جدا– في إعادة توجيه إقتصادها من نظام دولة محض إلى نظام قائم على تطوير قوى السوق"[1].

وفي نفس المجال، تدخلت البلدان الدائنة للجزائر وخاصة فرنسا، اليابان والولايات المتحدة الأمريكية لتقديم دعمها لها، وهذا ما تم بالفعل، حيث صرحت الدول الدائنة للجزائر بداية أكتوبر 1994، بأنها ستزودها بمصادر تمويل جديدة، سواء كان ذلك من طرفها، أو من طرف المؤسسات المالية الدولية.

والسؤال الذي ينبغي طرحه الآن هو:

ماذا حققت الجزائر من هذه الإتفاقية حتى تلقى كل هذا الدعم والتأييد من طرف المؤسسات المالية الدولية ومجموع دائنيها؟

[1] L'économie, **mensuel économique,** publié par Algérie-presse-service N°160, Novembre, 1994, p.36.

بإنتهاء إتفاق "ستاند باي" مع صندوق النقد الدولي، يمكننا إجمال أهم نتائجه في النقاط التالية:[1]

1. إستفادت الجزائر من تمويل مالي قدره 5.193 مليار دولار، وزع كما يلي:
   - 1 مليار دولار كسيولة مباشرة؛
   - 1.417 مليار دولار كقروض؛
   - 833 مليون دولار كحساب خاص للعملة.
2. إعادة جدولة مبلغ 4.5 مليار دولار من الديون الخارجية لدى "نادي باريس".
3. إن معدل التضخم لم يتعد 29% سنة 1994 عوض 40% المنتظرة حسب البرنامج.
4. إيقاف التراجع في النمو الإقتصادي، إذ بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (-0.2%) سنة 1994، بينما كان (-2.0%) سنة 1993.
5. تخفيض عجز الخزينة العمومية من 8.7% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1993 إلى 4.4% سنة 1994، في الوقت الذي كانت فيه الخزينة العمومية تتابع عملية تطهير المؤسسات العمومية، وتقليص إستدانتها تجاه النظام المصرفي، حيث تم تحقيق ما يلي:
   - إستقلالية خمس (5) مؤسسات عمومية وطنية من بين المؤسسات الثلاث والعشرين؛
   - حل 88 مؤسسة عمومية محلية؛
   - عرض خمس (5) فنادق عمومية للبيع تمهيدا لوضع برنامج الخوصصة.
6. متابعة تطهير البنوك التجارية الخمسة، عن طريق القيام بدراسة مالية إضافية على أساس حساباتها في آخر سنة 1993.
7. تحرير أسعار المدخلات الزراعية ومواد البناء، ورفع أسعار المواد الغذائية المدعمة، وإنشاء صندوق الضمان من البطالة، وذلك من أجل التخفيف من الآثار السلبية التي تتسبب فيها عملية الإصلاحات.

المطلب الرابع: برنامج التعديل الهيكلي (أفريل 1995-مارس 1998).

بعد تطبيق برنامج الإستقرار الإقتصادي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي لمدة سنة كاملة، وافق الصندوق على منح قرض للجزائر في إطار برنامج التعديل الهيكلي "حددت قيمته بحوالي 1.169.28 مليون وحدة سحب خاصة (DTS) بما يعادل 1.8 مليار دولار أمريكي، إستفادت الجزائر من مبلغ الشريحة الأولى وقدرها 325.28 مليون وحدة سحب خاصة، وتمت الإستفادة من الباقي ومقداره 844.08 مليون وحدة سحب خاصة إلى غاية 21 مارس 1998"[2]، وتمتد مدته على ثلاث سنوات، وقد كان يهدف إلى دفع عجلة النمو الإقتصادي وتعميق عملية الإصلاح الهيكلي، بإتمام عملية

---

[1] عبد الله بن دعيدة، **التجربة الجزائرية في الإصلاحات الإقتصادية**، ندوة الإصلاحات الإقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، مرجع سابق، ص ص.363 .364.

[2] **جريدة الشروق اليومي**، مرجع سابق، ص.10.

إعادة الهيكلة الصناعية، والبدء في خوصصة جزء من المؤسسات الإقتصادية العمومية، وضمان الحماية الإجتماعية اللازمة للطبقات المتضررة من النتائج السلبية لبرنامج التعديل الهيكلي، هذا مع المحافظة وتدعيم النتائج الإيجابية المحصل عليها في إطار برنامج الإستقرار الإقتصادي.

وقد وافق الصندوق على تقديم هذا القرض بعد أن أرسلت الجزائر خطاب النوايا، الذي تضمن محتوى البرنامج المتمثل فيما يلي:[1]

أولا: السياسة الإقتصادية الظرفية.

تتعلق بالتدابير المالية والنقدية التي تسمح بتحقيق النمو الإقتصادي ، مع الحفاظ على نتائج الإستقرار الإقتصادي وتعزيزها .

ففيما يتعلق بسياسة الميزانية، فإنه يتعين متابعة تخفيض العجز الميزاني، وإزالته تماما ابتداءا من سنة 1996، ثم البدء في إظهار فائض لتدعيم الإدخار الوطني، من أجل تمويل الإستثمار اللازم لمتابعة عملية النمو الإقتصادي، ومن أجل ذلك، فقد تم إتخاذ الإجراءات التالية:

1. **زيادة الموارد:** وذلك بواسطة:
   - توسيع مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة؛
   - تحسين المردود الجبائي بمكافحة الغش والتهرب الضريبي.
2. **تقليص النفقات:** وهذا عن طريق:
   - التقليل من النفقات الإدارية؛
   - التحكم في كتلة أجور الوظيف العمومي؛
   - إزالة الدعم عن أسعار المواد الإستهلاكية تدريجيا، مع تقليص نفقات صندوق التطهير المالي للمؤسسات العمومية؛
   - عقلنة نفقات التجهيز.

أما ما يخص السياسة النقدية، فإنه يتعين متابعة مكافحة التضخم، لتخفيض وتيرته إلى مستوى مقبول يمكن تحمله ومراقبته، وذلك عن طريق:

- تقليل الضغط على السيولة المصرفية، وذلك بضمان المرونة الكافية لمعدلات الفائدة التي تتكون في السوق النقدية ما بين البنوك؛
- متابعة توسيع السوق النقدية، بإدخال تقنية بيع السندات العمومية بالمزايدة؛
- إدخال تقنية "السوق المفتوحة" كوسيلة غير مباشرة للسياسة النقدية؛

[1] عبد الله بن دعيدة، مرجع السابق، ص ص.365 .366.

- متابعة تكوين سوق القروض، وذلك بتعزيز تقنية مناقصة القروض لإعادة تمويل البنوك، وتحسين محفظتها المالية؛
- إزالة سقف هامش ربح البنوك مع تحرير كلي لمعدلات الفائدة المدينة؛
- الوصول إلى معدلات فائدة حقيقية موجبة لتطوير وتعبئة الإدخار الخاص.

ثانيا: السياسة الإقتصادية على المدى المتوسط.

يتمثل محتوى هذه السياسة في العودة إلى النمو الإقتصادي، الذي يستجيب لمتطلبات البلاد، حيث يتسم بما يلي:

- إعادة تشغيل كل القطاعات الإنتاجية وبصفة خاصة قطاعات الصناعة والزراعة والبناء، وذلك بتموين ملائم ومضمون، وفي مأمن من خطر التقلبات الظرفية والصدمات الخارجية والداخلية؛
- ضمان الإستقرار مع معدل تضخم معقول يمكن مراقبته، وهذا يتطلب اللجوء إلى مصادر تمويل تعتمد على الإدخار، مع تفادي التمويل النقدي التضخمي؛
- إيقاف تزايد البطالة كخطوة أولى ، ثم البدء في إمتصاصها في مرحلة ثانية.

وفيما يخص القطاع الخارجي، فإنه يتوجب إتخاذ الإجراءات التالية:

- متابعة تحرير التجارة الخارجية برفع كل القيود الإدارية البيروقراطية، مع تشجيع الصادرات من غير المحروقات؛
- متابعة تطوير نظام الصرف بواسطة إقامة سوق الصرف بين البنوك مع نهاية سنة 1995، وسوق صرف كاملة ومتصلة بالسوق النقدية، والعمل على جعل الدينار قابل للتحويل بالنسبة لنفقات الصحة والتعليم والسياحة كمرحلة أولى، وتخفيض مستوى الحماية الجمركية بهدف الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

وعليه، فإن هذا البرنامج يعكس نوايا السلطات في السعي من أجل ترسيخ مقومات الإقتصاد الحر بهدف إستعادة النمو من جهة، وتوسيع القاعدة التصديرية وتقليص الإعتماد على قطاع المحروقات من جهة أخرى، ومن ثمة، يمكن تخفيف أعباء المديونية الخارجية بتحقيق إيرادات إضافية ناتجة عن زيادة الصادرات، لكنّ هذا يتطلب توفير المناخ الإستثماري وتهيئة القطاعات الإنتاجية، من أجل رفع مستويات إنتاجها للتكيف مع إقتصاد السوق، ومن أجل ذلك، فإنه يجب تحقيق التوازن المالي للمؤسسات، وذلك عن طريق تطهيرها وإعادة هيكلتها بإتباع عملية الخصخصة، الأمر الذي يعني تقليص دور القطاع العام، ومن ثمة، العمل على إدماج الإقتصاد الوطني في الإقتصاد العالمي، وإستبعاد وسائل التنظيم والرقابة التي تستخدمها الدولة للسيطرة على الأسواق وتوجيه النشاط الإقتصادي، ومن ثمة، تأكيد هيمنة القطاع الخاص وحريته من خلال خوصصة الإقتصاد.

المبحث الثاني: الآثار الإقتصادية والإجتماعية لسياسات التصحيح الهيكلي في الجزائر.

بذلت الدولة الجزائرية جهودا مضنية في سبيل إنجاح برامج التصحيح الهيكلي، وقد صرحت في الكثير من المناسبات أنها وصلت إلى النتائج الملموسة في ميادين التوازنات الإقتصادية الكلية، إلا أن خبراء صندوق النقد الدولي والبنك العالمي يعترفون بأن تطبيق هذه البرامج، قد كان له آثارا سلبية وبخاصة في المجال الإجتماعي، وما يمس ذوي الدخل المحدود والأسر الفقيرة.

وبعد إنتهاء الإتفاقية المبرمة بين الجزائر وصندوق النقد الدولي في 23 ماي 1998، أصبح من الضروري تقييم حصيلة هذه الإتفاقية، وذلك من أجل معرفة مدى نجاحها أو فشلها على الصعيدين الإقتصادي والإجتماعي، وهذا بغية إصلاح الإقتصاد الجزائري والخروج به من دائرة الفشل.

وفي هذا الصدد، هناك إختلاف في وجهات النظر حول مدى ملاءمة هذه السياسات للإقتصاد الوطني، حيث ترى الهيئات المالية الدولية والسلطات العمومية المحلية أنها ناجعة إلى حد بعيد، وتجاوزت بكثير المعايير المحددة في الإتفاق، وفي المقابل، يرى خبراء الإقتصاد وغالبية الطبقة الشعبية أن الإقتصاد الوطني في فترة ما بعد التصحيح لم يخرج من دائرة الخطر، فبالرغم من التحسينات الملحوظة، تبقى الأوضاع هشة.

وبهذا، سنحاول من خلال هذه الأسطر التعرف على آثار التصحيح الهيكلي، من جانبها الإيجابي والسلبي على حد سواء.

المطلب الأول: الآثار الإقتصادية لسياسات التصحيح الهيكلي في الجزائر.

أسفر تطبيق برامج التصحيح الهيكلي عن معالجة بعض مظاهر الإختلال في العديد من الميادين، إلا أنه وفي المقابل، سجل المختصون تراجعا في بعض المؤشرات والقطاعات، كما أكدوا أن التحسن الملاحظ في بعض المجالات قد ساهم فيه إرتفاع أسعار النفط بنسبة كبيرة.

ومن أجل أكثر إيضاح، نستعرض فيما يلي الإنعكاسات الإقتصادية لبرامج التصحيح الهيكلي على كل القطاعات والمؤشرات الإقتصادية الكلية كما يلي:[1]

[1] مدني بن شهرة، "**سياسات التعديل الهيكلي في الجزائر**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 18، جامعة تيارت، فيفري، 2005، ص.7.

أولا: القطاع الصناعي.

إنخفض إنتاج قطاع الصناعة بنسبة 50% بين سنتي 1989 و1997، وذلك نتيجة تخلي الدولة عن تمويل المؤسسات عن طريق الدعم أو الإقراض، فأصبحت هذه الأخيرة غير قادرة على تصليح آلاتها الإنتاجية أو تجديدها، أما عن معدل نمو الإنتاج الصناعي، فقد كان سلبيا بنسبة 1.4% سنة 1995، وواصل التدهور في السنة الموالية حتى بلغ 8.7%، وهذا راجع لعدم تأقلم المؤسسات مع البرنامج المطبق، كما نجد أن صناعة الحديد والصلب والصناعات الميكانيكية والكهربائية، قد تحملت القسط الأكبر من هذا التقهقر، نظرا لوزنها في ميدان الصناعة، ونشير أنه ورغم هذا التدهور، فإن القطاع الصناعي قد حقق 80% من الأهداف التي سطرها سنة 1997، وبعد السداسي الأول لسنة 1998، وهي سنة نهاية تطبيق إجراءات سياسة التعديل الهيكلي، نجد أن القطاع الصناعي العمومي تمكن من تحقيق نمو قدره 5.2%، نتيجة لتحسن وضعية الفروع الصناعية المتعلقة بقطاع الكيمياء، الصيدلة، الأسمدة بحوالي 34.2%، الكهرباء والإلكترونيك بمقدار 14.3%، وقطاع الصناعات الغذائية الزراعية بنسبة 11.3%، وقطاع مواد البناء والزجاج بمعدل 4.6%.

ومن أجل أكثر إيضاح حول تطور الإنتاج الصناعي، نورد الجدول أدناه:

الجدول رقم (60): تطور الإنتاج الصناعي في الجزائر خلال الفترة (1989-1998).

سنة الأساس: 1989.

البيان / السنوات	1989	1994	1995	1996	1997	1998
الطاقة	100	133.1	133.1	132.4	138.0	144.0
المحروقات	100	106.1	107.6	113.0	118.0	118.5
الصناعات الحديدية والمعدنية والكهربائية	100	86.2	74.5	59.6	47.9	49.9
مواد البناء	100	86.2	89.7	93.7	88.8	91.7
الخزف والزجاج	100	94.3	86.2	75.0	78.8	89.2
الكيمياء والمطاط والبلاستيك	100	96.4	89.0	85.5	83.1	90.8
الصناعات الغذائية، التبغ والكبريت	100	82.5	73.1	53.1	49.1	53.4
الاقمشة والمنسوجات والخياطة	100	53.5	42.6	29.3	23.7	24.3
صناعة الجلود والأحذية	100	53.5	42.6	29.3	23.7	24.3
صناعة الخشب والفلين	100	-	67.1	60.1	48.5	47.3
المناجم والمقالع	100	82.4	81.1	78.1	71.1	73.0

المصدر: المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، **مشروع التقرير التمهيدي حول الإنعكاسات الإقتصادية والإجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي**، الدورة العادية الثانية عشر، نوفمبر 1998، ص.44.

ثانيا: القطاع الفلاحي.

نتيجة لإعادة هيكلة القطاع الفلاحي سنة 1987، نجد أن الإنتاج الفلاحي الصناعي، قد تضاعف ثلاث مرات خلال الفترة (1988–1994)، إلا أن القطاع عرف تراجعا سنة 1997 بمقدار 10.4% مقارنة مع سنة 1996، وهذا نتيجة عوامل خارجية مثل الجفاف، إضافة إلى قلة المساحات المستغلة في هذه السنة، إلا أنه وفي بداية سنة 1998، بدأ هذا القطاع في الإنتعاش، حيث بلغت نسبة نموه 10.5%، ويعود هذا بالدرجة الأولى إلى الزيادة المسجلة في نسبة الحبوب.

أما فيما يخص الواردات من المواد الغذائية فلم يتم تقليصها، بل تفاقمت التبعية الغذائية تجاه الخارج ، كما لا يزال الإنتاج من الخضر والفواكه غير كاف، رغم أن الواردات تميل نحو الإنخفاض، منذ أن قبلت الجزائر إعادة جدولة ديونها.

ثالثا: قطاع الخدمات.

إن هدف الخدمات العامة هو تحقيق المنفعة العامة، التي تعتبر من أسمى مهام الدولة الجزائرية، حيث تبنت سياسة التكفل الإجتماعي وتطبيق العدالة الإجتماعية من خلال مختلف الدساتير، كما أن مجانية بعض الخدمات مثل التعليم، الصحة ...إلخ، هي ما كلّف الخزينة العمومية أموالا لا يستهان بها، ضف إلى ذلك أن سياسة التصحيح الهيكلي تهدف إلى التقشف الإقتصادي، خاصة في التقليل من النفقات الإجتماعية، وإلزامية التخلي عن منطق المجانية إدماجا لذلك ضمن عملية التحولات العامة من خوصصة وغيرها.

فخوصصة هذا القطاع قد قطعت أشواطا كبيرة، وظهر هذا في بيع المنشآت السياحية وكذا الإحتكار شبه الكلي للنقل البري من طرف الخواص.

رابعا: قطاع البناء والأشغال العمومية والري.

نلاحظ أن معدل النمو في هذا القطاع كان مشجعا، حيث نجد أن المستثمرين الخواص قد ساهموا بقدر كبير فيه، وهذا نتيجة إنتهاج الدولة للسياسة العامة للإسكان، من أجل الوصول للأهداف المسطرة ضمن برنامج الحكومة، أي حوالي مليون سكن إجتماعي، وقد وصل نمو هذا القطاع إلى 4.5% سنة 1996.

خامسا: التفتح الإقتصادي والتجارة الخارجية.

فتح قانون النقد والقرض 10/90 السوق الجزائرية إلى المتعاملين الجزائريين والأجانب في عمليات التصدير والإستيراد، ذلك أن التصدير أصبح خيارا إستراتيجيا للمؤسسات الجزائرية، وهذا حتى نبقي على مفهوم الإستمرارية لأن السوق المحلي أصبح ضيقا، كما أدى قانون النقد والقرض إلى التنمية السريعة في عدة مجالات، منها المواد الغذائية وقطع الغيار وغيرها، الأمر الذي زاد الفجوة بين القطاع التجاري والصناعي، حيث إتجه الصناعيون إلى إحتراف التجارة، وهذا لقلة المخاطرة مقارنة بقطاع الصناعة.

سادسا: النمو الإقتصادي.

سجل معدل النمو الإقتصادي تحسنا ولو بمعدلات متواضعة، حيث كان هناك تحسنا مستمرا في معدل نمو الناتج الداخلي الخام خلال فترة التصحيح الهيكلي، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (61): تطور معدل النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1989-1998).

الوحدة: %

البيان / السنوات	1989	1990	1991	1992	1993
معدل النمو الإقتصادي	4.9 -	1.3 -	0.1-	2.0 -	2.2 -
البيان / السنوات	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**
معدل النمو الإقتصادي	0.9 -	3.9 +	4 +	4.5 +	5.1 +

المصدر: عزيزة بن سمينة، **الآثار الإقتصادية والإجتماعية للإصلاحات الإقتصادية في الجزائر**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الإقتصادية في الدول النامية، مرجع سابق، ص.14.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن معدل النمو الإقتصادي، قد إرتفع بالتدريج من (-4.9)% سنة 1989 إلى (+5.1)% سنة 1998، ونشير في هذا الصدد، إلى أن التحسن الكبير في معدل النمو الإقتصادي لسنة 1998، يعود لأسباب أخرى خارجية (إلى جانب سياسة التصحيح الهيكلي)، وهي إرتفاع أسعار النفط (التي تمثل 95% من الصادرات و30% من الناتج المحلي الخام)، وللتحسن في قيمة الدولار الأمريكي مقارنة مع العملات الأخرى، إضافة إلى الظروف المناخية الملائمة التي أدت إلى التطور الحاصل في الإنتاج الزراعي خلال سنتي 1995 و1996.

سابعا: الميزانية العامة.

سجلت الميزانية العامة تحسنا مستمرا خلال فترة التصحيح الهيكلي، وهو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (62): تطور رصيد الموازنة العامة للدولة بالنسبة للناتج المحلي الخام خلال الفترة (1993-1998).

الوحدة: %

البيان / السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998
رصيد الموازنة العامة كنسبة من(PIB)	8.7-	4.4-	1.4-	3+	1.3+	2.9+

المصدر: تم إعداد الجدول إعتمادا على البيانات الواردة في المصادر التالية:

- عبد الحق بوعتروس، **سياسات الإصلاح الإقتصادي في الجزائر**، الملتقى الدولي حول " تأهيل المؤسسة الإقتصادية وتعظيم مكاسب الإندماج في الحركية الإقتصادية العالمية"، 29-30 أكتوبر 2001، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، مرجع سابق، ص.1.
- روابح عبد الباقي، غياط شريف،" **الآثار الإقتصادية والإجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر**" نقلا عن الموقع الالكتروني(http://kadimoha.perso.cegetel.net/6/6/2.doc(31/12/2007,11:18-

من خلال الجدول السابق، يمكن أن نخرج بنتيجة مفادها أن رصيد الموازنة العامة للدولة، قد حقق فائضا إبتداءا من سنة 1996، وهذا يرجع برأينا إلى زيادة التحصيل الضريبي، والإنخفاض النسبي للنفقات العامة بسبب السياسة التقشفية المنتهجة، حيث "تبرز البيانات الإحصائية أن الإيرادات العامة قد إرتفعت من 27.6% إلى 33%، ثم إلى 34% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك خلال سنوات 1995، 1996 و1997 على الترتيب، في حين أن النفقات العامة، شهدت في المقابل إنخفاضا واضحا، رغم الإرتفاع الطفيف لسنة 1997، حيث بلغت على التوالي 33.6%، 29%، 31%، خلال سنوات 1995،1996 و1997 على الترتيب"[1].

ثامنا: التضخم.

سجلت معدلات التضخم تراجعا هاما مع نهاية فترة التصحيح، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

[1] عزيزة بن سمينة، مرجع سابق، ص.15.

الجدول رقم (63): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1994-1998).

الوحدة: %

البيان / السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل التضخم	38.5	21.7	18.7	7	5	2.6	0.34

المصدر: المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، **تقرير حول الظروف الإقتصادية والإجتماعية للسداسي الثاني من سنة 2000**، الجزائر، ماي 2001، ص.21.

نلاحظ من خلال بيانات الجدول أعلاه، أن معدل التضخم قد شهد تراجعا ملموسا خلال الفترة (1994-1998)، حيث إنتقل من 38.5% سنة 1994 إلى 7% سنة 1997، ليصل إلى 0.34% سنة 2000 أين صنفت الجزائر وحسب تقرير صندوق النقد الدولي، من البلدان ذات التضخم المعدوم.

وقد جاء هذا التطور في معدلات التضخم، كنتيجة طبيعية لسياسة الميزانية العامة المتبعة والمدعومة بتدابير نقدية صارمة.

تاسعا: ميزان المدفوعات وإحتياطات الصرف.

سجل ميزان المدفوعات نتائجا حسنة، كنتيجة طبيعية لإنخفاض ضغط المديونية الخارجية والمساعدات الأجنبية، التي تلقتها الجزائر بعد إعادة جدولة ديونها الخارجية، وهو ما ساعد على إعادة تكوين إحتياطات الصرف، وبلوغها مستوى عال جدا، بما يسمح بالتحكم في قيمة العملة الوطنية، وتقليص اللجوء إلى القروض الخارجية لتمويل الإستيراد، والجدول أدناه يوضح ذلك أكثر.

الجدول رقم (64): تطور إحتياطات الصرف الخارجية للجزائر خلال الفترة (1993-1998).

الوحدة: مليار دولار

البيان / السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998
إحتياطات الصرف الخارجية	1.5	2.6	2.1	4.2	8	6.84

المصدر : بن ناصر عيسى، **أثر برنامج التكييف والتعديل الهيكلي على المؤسسة الإقتصادية في الجزائر**، الملتقى الدولي حول " تأهيل المؤسسة الإقتصادية وتعظيم مكاسب الإندماج في الحركية الإقتصادية العالمية "، مرجع سابق، ص.6.

إن إرتفاع سعر البرميل الخام من البترول، الذي تجاوز أكثر من 19 دولار خلال سنتي 1996 و1997، قد سمح بتحقيق فائض في الميزان التجاري الجزائري، الذي أثر بشكل إيجابي على ميزان المدفوعات، وهو ما سمح للجزائر برفع إحتياطاتها الدولية من 1.5 مليار دولار سنة 1993 إلى 8 مليار دولار سنة 1997، إلا أننا نسجل تراجعا نسبيا لها خلال سنة 1998 بمقدار 6.84 مليار دولار، وذلك بسبب تراجع أسعار المحروقات، حيث بلغ متوسط سعر البرميل الخام خلال هذه السنة 13 دولار، هذا من جهة، ومن جهة أخرى إرتفاع خدمات الدين الخارجي.

عاشرا: سعر الصرف.

شهد سعر صرف الدينار الجزائري إنخفاضا كبيرا خلال الفترة (1990-1998)، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (65): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1990-1998).

الوحدة: دينار/ دولار

البيان / السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
سعر الصرف	9.0	18.5	21.8	23.4	35.1	47.6	54.7	57.7	58.8

المصدر: بربري محمد الأمين، مرجع سابق، ص.14.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ الإنخفاض المتتالي في قيمة الدينار الجزائري، مقارنة بالدولار الأمريكي، حيث إنتقل من 9 دينار جزائري لكل دولار إلى 35.1 دينار جزائري لكل دولار، ليصل إلى حدود 58.8 دينار جزائري لكل دولار، وهذا راجع للإصلاحات التي طبقتها الحكومة الجزائرية على نظام الصرف، حيث أنه وفي أكتوبر 1994، أعلنت السلطة النقدية الجزائرية عن بداية تطبيق نظام الصرف المرن، في إطار نظام جلسات التثبيت، الذي إستمر إلى غاية شهر ديسمبر سنة 1995.

وفي 1995/12/23، أصدر بنك الجزائر اللائحة رقم (95-08)، التي يدعو فيها عن بداية تبني نظام آخر للصرف، وهو نظام التعويم المدار في إطار ما يسمى بسوق الصرف ما بين البنوك القائمة على بيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار الجزائري بشكل حر يومياً، وهذا بين جميع البنوك التجارية بما فيها البنك المركزي والمؤسسات المالية، حيث إنطلق نشاطه رسمياً في 1996/01/02، وتتحدد أسعار الصرف فيه وفق قواعد العرض والطلب، مع إجبارية تدخل السلطة النقدية قصد حماية العملة الوطنية من التدهور.

كما إتخذت السلطات الجزائرية في ديسمبر 1996، خطوة أخرى لإصلاح نظام الصرف بعد إنشاء مكاتب الصيرفة ، لتعميق السوق وتسهيل وصول الجمهور إلى النقد الأجنبي، ضف إلى ذلك، التفويض للبنوك التجارية بصرف المدفوعات الخاصة بنفقات الصحة والتعليم وغير ذلك من النفقات في الخارج، وهذا في حدود سقف معين ، وما تجاوزه يتطلب الحصول على تصريح من بنك الجزائر، وألغيت القيود المفروضة على المدفوعات لأغراض السياحة عام 1997.

حادي عشر: هيكل المديونية الخارجية وخدماتها.

من المعروف أن تطور حجم الدين الخارجي لا يمثل في حد ذاته أزمة ، لأن هذه الأخيرة تبدأ عندما تتجاوز معدلات خدمة الدين الحدود المسموح بها، وهذا لا يعني أن بلوغ حجم المديونية مستوى عالي، لا يعتبر سببا كامنا لإندلاع الأزمة في أية لحظة، خصوصا في الدول النامية، التي لا تتحكم في أسعار معاملاتها الخارجية، وهذا بالنظر للآليات المتعددة التي تستخدمها الدول المتقدمة كسعر الصرف وسعر الفائدة، الأمر الذي ينجر عنه تبعات وآثار سلبية عدة.

والجدول التالي يوضح تطور المديونية الخارجية الجزائرية وخدماتها خلال الفترة (1993-1998).

الجدول رقم (66): تطور الديون الخارجية للجزائر وخدماتها خلال الفترة (1993-1998).

الوحدة: مليار دولار

البيان / السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الديون متوسطة وطويلة الأجل	25.024	28.850	31.317	33.230	31.060	30.261
الديون قصيرة الأجل	0.700	0.636	0.256	0.421	0.162	0.212
إجمالي الديون الخارجية	25.724	29.486	31.573	33.222	31.222	30.473
خدمة الدين الخارجي	9.050	4.520	4.244	4.281	4.465	5.080

Source: **media bank,** n=70, fevrier-mars 2004, p p.14.16.

من الجدول أعلاه، نلاحظ الإرتفاع النسبي في حجم الديون المتوسطة وطويلة الأجل في مقابل إنخفاض حجم الديون قصيرة الأجل، حيث وصلت سنة 1998 إلى 212 مليون دولار، بعد أن كانت في حدود 700 مليون دولار سنة 1993، وهو ما يعكس إبتعاد الجزائر عن الإلتزامات قصيرة الأجل بسبب إرتفاع أعبائها مقارنة بمدتها، إضافة لذلك نستشف ومن نفس الجدول، الإنخفاض المحسوس لخدمة المديونية الخارجية إلى حدود 4.520 مليار دولار سنة 1994، بمعنى أنها تقلصت إلى أكثر من النصف، بعدما كانت تتجاوز 9 مليار دولار خلال الفترة (1990-1993)، ثم سجلت إرتفاعا نسبيا سنة 1998، ويرجع ذلك حسب رأينا، إلى عاملين أساسيين هما إنخفاض أسعار البترول وإرتفاع أقساط الدين المستحقة الدفع، وهذا رغم تراجع أقساط الفائدة في نفس السنة.

إن مثل هذه النجاحات في ضبط التوازنات المالية والنقدية، ينبغي النظر إليها كوسيلة ظرفية، لأنها لا تضمن النمو المتواصل للإقتصاد الوطني، وهذا إستنادا إلى تقرير الأمم المتحدة، التي صنفت الجزائر في المرتبة المئة، بعدما كانت تحتل المرتبة 95 في تقرير عام 2000، ويعتمد هذا الترتيب على معايير أغلبها إجتماعية، منها نسب الأمية وطول العمر والتوفر على الحاجيات الأساسية اليومية، حيث قدرت بعض الجهات المختصة تلبية هذه الحاجات، على توفر الفرد على دخل لا يقل عن 10 دولار يوميا، وفي المقابل، تشير بيانات إحصائية أن 25% من إجمالي الجزائريين، يتقاضون أقل من 2 دولار يوميا، كما أن 22.6% يعيشون تحت عتبة الفقر.

المطلب الثاني: الآثار الإجتماعية لسياسات التصحيح الهيكلي في الجزائر.

إن الدور الجديد الذي اضطلعت به الدولة الجزائرية، من خلال تبنيها لبرامج التصحيح الهيكلي وإقتصارها على تسيير آثارها السلبية بالنسبة للفئات الأكثر تضررا، قد ساهم بشكل كبير في إستفحال بعض الظواهر الإجتماعية وإنتشارها بشكل واسع في أوساط المجتمع الجزائري، وهو ما سنحاول التطرق إليه، من خلال إعطاء صورة واضحة عن الإنعكاسات الإجتماعية السلبية لبرامج التصحيح الهيكلي، عن طريق جملة من المؤشرات نأتي على ذكرها تباعا.

أولا: البطالة.

ساهم تطبيق سياسات التصحيح الهيكلي، في تدهور الأوضاع الخاصة بالتشغيل، حيث توضح العديد من البيانات الإحصائية أن نسبة البطالة إنتقلت من 23% سنة 1993 إلى أكثر من 29% سنة 1997، ثم إلى 29.2% سنة 1999، ويعود هذا الارتفاع إلى عاملين أساسيين هما:[1]

- إرتفاع معدلات النمو الديمغرافي التي عرفتها الجزائر في فترة ما قبل التسعينات، حيث تجاوزت في المتوسط 2.8% سنويا، وهو ما أدى إلى تزايد القوة العاملة، التي إرتفعت من 5.85 مليون سنة 1990 إلى ما يزيد عن 7.8 مليون سنة 1996، ثم ما يقارب 8.25 مليون سنة 1998؛
- التسريح الكبير للعمال، نتيجة حل وخوصصة العديد من المؤسسات العمومية، حيث تؤكد المعطيات الكمية المتاحة، أن عدد العمال المسرحين قد تجاوز 500 ألف عامل خلال الفترة (1994-1997) نتيجة تصفية وخوصصة حوالي 986 مؤسسة.

---

[1] **رابح** عبد الباقي، علي همال، "**التقييم الأولي لمضمون نتائج برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر**"، الملتقى الدولي حول" العولمة وبرامج التصحيح الهيكلي والتنمية"، جامعة فرحات عباس، سطيف، 15- 16 ماي 1999.

إن هذا الكم الهائل السالف الذكر، سيضاف إلى عدد الباحثين عن العمل، الذي يقدر سنويا ما بين 250 إلى 300 ألف باحث عن العمل، وهو ما يزيد من تعقيد الأمور، حيث تؤكد بعض الدراسات المتخصصة، أنه وللقضاء على البطالة يجب توفير مابين 700 إلى 750 ألف منصب عمل سنويا لمدة ثلاث سنوات متتالية، في حين أنه وللحفاظ على المستوى الحالي، يتطلب ذلك خلق أكثر من 250 ألف منصب عمل سنويا.

ثانيا: ظاهرة الفقر.

ساعد تدهور قطاع التشغيل وغياب تحسين ظروف المعيشة وتطبيق برامج التصحيح الهيكلي، وما إنجر عنه من زيادة في أسعار المواد ذات الإستهلاك الواسع نتيجة تحرير التجارة، إضافة إلى الزيادة المحتشمة في الأجور، في تكريس وتوسيع ظاهرة الفقر بشكل واسع، حيث أنه وخلال العشرية 1998/1988، تأكد أن هناك 14% من المجتمع يعيشون تحت مستوى الفقر منها 70% في الأرياف[1].

وقد إرتبط الفقر بضعف مستوى التعليم والتمدرس، أي أن 60% من الفقـراء لـيس لأربـاب عائلاتهم أي مستوى تعليمي، كما أن نسبة البطالة مرتفعة لدى الفقراء، حيث قاربت 44% في المناطق الحضرية و35% في المناطق الريفية، وبالتالي فالبطالة تعتبر من أهم مقاييس الفقر في الجزائر، وكل ما سبق مرتبط بتخفيض بعض النفقات، في إطار تطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي في الجزائر، التي تمخضت عنها آثارا سلبية على المدى المتوسط والطويل، بما إنعكس على ظروف معيشة الفقراء[2].

ثالثا: الصحة والتعليم.

يحضى قطاع التربية والتعليم بإهتمام كبير من طرف الدولة الجزائرية، إلا أنه ونظرا لتطبيقها لبرامج التصحيح الهيكلي، إنخفضت ميزانية التسيير للقطاع منسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي من 4.73% سنة 1994 إلى 4.02% سنة 1999، وإن دل هذا على شيء، إنما يدل على تراجع الأهمية النسبية لقطاع التربية الوطنية لصالح قطاعات أخرى، أما بالنسبة لميزانية التجهيز لنفس القطاع، فلم تكن أحسن من ذلك، فقد إنخفضت هي الأخرى وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 0.7% سنة 1994 إلى 0.55% سنة 1999، هذا مع إقتران تقلص النفقات العامة المخصصة لقطاع التربية والتعليم بالإرتفاع الفاحش في أسعار الأدوات والكتب المدرسية، في ظل التراجع الكبير لدخل الأسر الجزائرية، وهو ما إنعكس سلبيا على هذه الأسر، إلى حد أن بعضها خاصة في الأرياف، وحسب تحقيق للمركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط (CENEAP)، أصبح يفضل عدم تعليم أبنائه، نظرا لإرتفاع تكاليف التمدرس.

---

[1] عزيزة بن سمينة، مرجع سابق، ص.12.

[2] مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص.10.

أما النفقات العامة لقطاع الصحة العمومية، فلم تكن هي الأخرى بأحسن من القطاع الأول، حيث تبرز البيانات الإحصائية، أنه ورغم تضاعف المبالغ المخصصة بالأسعار الجارية تقريبا خلال الفترة (1993–2000) لميزانية التجهيز، إلا أنها كنسبة من النفقات العامة لميزانية الدولة، قد إنخفضت من 5.5% إلى 3.51%، أي من 1.34% إلى 0.99% من الناتج المحلي الإجمالي، مما أدى إلى تدهور كبير في الخدمات المقدمة من طرف هياكل هذا القطاع الضروري[1].

رابعا: الأجور.

إنخفض الدخل الحقيقي بنسبة 30% بين سنتي 1994 و1996، وقد تراجع الحد الأدنى للأجور الحقيقية بشكل حاد خلال الفترة (1994–1997)، وكل ذلك يرجع أساسا إلى إلغاء الدعم الذي أدى إلى تضاعف أسعار الأغذية وأسعار منتجات الطاقة عامي 1994 و1995، والتي زادت بنسبة 60% عامي 1995 و1996، كما ألغي دعم جميع المواد الغذائية سنة 1997، مما أدى إلى إنخفاض الأجور الحقيقية، وقد إنعكس ذلك على مستوى معيشة الغالبية العظمى من السكان في المجتمع الجزائري[2].

خامسا: الإستقرار والإضطراب الإجتماعي.

ساهمت الوضعية الإجتماعية طيلة فترة التصحيح الهيكلي وبعدها، في تكريس الإضطرابات الإجتماعية وعدم الإستقرار النفسي والإجتماعي، بسبب الحرمان الإجتماعي الذي بات ظاهرا للعيان، والإحساس بالبؤس والذل، من خلال أساليب التوزيع والمساعدة المقررة في إطار الشبكة الإجتماعية، فضلا عن سوء الأحوال والتوقع حول مستقبل الأوضاع الإقتصادية في الجزائر، فمعظم العاملين باتوا خائفين على مناصب عملهم، وساد نوع من عدم اليقين بشأن مداخيلهم، فأصبحت الفئة العظمى غير متيقنة من الإستمرار في مناصب عملها بين اليوم والغد، وكذا توقع إنقطاع مداخيلهم وعدم إنتظامها، وقد زاد من حدة الوضع تحويل عقود العمل من عقود الإستخدام الدائم إلى عقود العمالة التعاقدية.

وقد تجلى بوضوح عدم الإستقرار والإضطراب الإجتماعيين في الإضرابات والتظاهرات المناهضة للإصلاحات الإقتصادية، والمناداة بضرورة عدم تحمل تكلفة الإصلاحات ودفع فاتورة المديونية الخارجية، ففي عام 1990، بلغ عدد الإضرابات 2023 إضرابا، وقد تم تنظيم إضراب عام لمدة يومين سنة 1991[3].

---

[1] روابح عبد الباقي، غياط شريف، مرجع سابق، ص.9.

[2] الشلالبي وآخرون، مرجع سابق، ص.81.

[3] Said Chikhi, **Ajustement struturel configurtion sociale et précarisation des conditions d'existence en Algerie**, cread, Alger, 1991, p.23.

ولعل ما يبرز حدة الإنعكاسات الإجتماعية السلبية على المجتمع الجزائري، هو الإعتراف الضمني لخبراء الصندوق والبنك الدوليين، من خلال إقرارهما لشبكات الأمان الإجتماعي ضمن برامج التصحيح الهيكلي، بغية التقليل من حدة هذه الآثار على الفقراء، وذلك بتشكيل شبكات الأمان الإجتماعي والعمل على إصلاحها بإستمرار، بما يخدم مصلحة الطبقات المتضررة من خلال إنشاء:

- برنامج الأشغال العامة ليحل محل الدعم العام؛
- نظام التأمين ضد البطالة لتسهيل هيكلة القطاع الصناعي.

فبرنامج الأشغال العامة في حد ذاته، يشكل هدرا للطاقات البشرية وللعدالة الإجتماعية، كما يشكل بؤرة للحرمان ومهزلة كبرى للفرد الجزائري، حيث يتم تشغيل المحتاجين والراغبين في العمل بأجر يقل حتى عن الحد الأدنى المضمون بمقدار النصف تقريبا، وذلك في أنشطة محلية (تشجير، تنظيف الشوارع، أعمال المياه...الخ) وشاقة غالبا، مما يتطلب تجديد القدرة على العمل بإستمرار، فأجرة العامل غير كافية لتغطية حاجاته الغذائية لتمكينه من تجديد قوة عمله، الأمر الذي إنعكس بالسلب على صحة الفرد ذاته (سوء التغذية).

المبحث الثالث: وضعية الإقتصاد الجزائري بعد 1998 (الإصلاحات من الجيل الثاني).

تتسابق معظم دول العالم النامي في تحقيق معدلات نمو مرتفعة، كما تسعى إلى تحقيق تنمية مستدامة في جميع المجالات، خاصة في ظل التوجهات الإقتصادية العالمية المعاصرة، المبنية على تكنولوجيا المعلومات والإتصال والمعرفة، هذا الإتجاه عزز من أثر العولمة وإقتصاد السوق، وهو ما جعل إقتصاديات الدول النامية عرضة لتحديات تنافسية قوية، ومن أجل مواجهتها، لجأت تلك الدول إلى تعزيز تنافسيتها من خلال الأخذ بمجموعة من الإصلاحات الإقتصادية، وهذا بتدعيم مؤشرات التنمية الإقتصادية، التي تعد مقياسا مهما لتنافسية إقتصاد الدولة.

والجزائر وبإعتبارها جزءا من هذه الدول سابقة الذكر، فقد سلكت أشواطا كبيرة في ميدان التصحيح الهيكلي المدعوم من طرف المؤسسات المالية الدولية، غير أن النتائج المرجوة من تلك الإصلاحات لم تتحقق بشكل كافي، ولم تتمكن من تحسين مناخ الإستثمارات وتطوير الصادرات الصناعية، وأمام كل هذا، أصبحت الهيئات المالية الدولية تعتبر أن عدم توفر الظروف الملائمة لتطبيق الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر، حال دون التوصل إلى النتائج المرجوة منها، إذ لا يمكن حسب منظري هذه الهيئات الوصول إلى التنمية المسطرة، في ظل الفساد الإداري وإنتشار الرشوة والمحسوبية وغياب الحكم الراشد، ومن هنا، تبرز أهمية محاربة هذه الظواهر، من أجل تدعيم الجيل الثاني من الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر.

المطلب الأول: الإطار النظري للجيل الثاني من الإصلاحات الإقتصادية.

نحاول في هذا الإطار عرض المفاهيم النظرية للمحاور الأساسية للجيل الثاني من الإصلاحات الإقتصادية في الدول النامية، من أجل فهم أكثر عمقا لطبيعة هذه الإصلاحات، وظروف بروزها، ومن ثم حتمية تبنيها، من أجل إكمال مسيرة الإصلاحات من الجيل الأول، والتي تم التعرف على حيثياتها الأساسية، من خلال كل ما سبق ذكره.

ومن خلال إستقراء العديد من المصادر في هذا المجال، يمكننا إجمال أهم محاور الجيل الثاني من الإصلاحات الإقتصادية في الدول النامية في النقاط التالية:

أولا: الحكم الراشد.

نتج عن مشكلة المديونية الخارجية في الدول النامية، التدخل المتزايد للهيئات المالية الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين) في سياسات الدولة المدينة، من خلال تبني برامج التصحيح الهيكلي، لكن ومع النتائج الضعيفة لهذه البرامج، ظهر الإتجاه نحو تقوية شرعية التدخل، أو كما يسمى الحكم الصالح أو الجيد، الذي أصبح من أهم الركائز الأساسية للتنمية الإقتصادية، وإنتشر تزامنا والصعوبات التي ظهرت إثر تطبيق برامج التصحيح الهيكلي، حيث تم تشخيص هذه الأخيرة، من طرف الخبراء، على أنها نتيجة لسوء تسيير الشؤون العامة بسبب غياب الشفافية.

وقد بدأ ظهور هذا المفهوم لأول مرة سنة 1989 في تقرير للبنك الدولي عن الدول الإفريقية جنوب الصحراء، حيث عرفه البنك الدولي سنة 1992 بأنه "الوسيلة التي يتم بها ممارسة السلطة في إدارة الموارد الإقتصادية والإجتماعية اللازمة للتنمية"[1].

فمفهوم الحكم الصالح يتضمن الإشارة إلى مفاهيم الشفافية والمساءلة، ودولة القانون والمشاركة اللامركزية والتنسيق[2]، وإنطلاقا من هذا المفهوم، يلاحظ أنه يتسق مع الإتجاهات الأخرى السائدة من حيث مفهوم إقتصاد السوق، وإستعادة دور الديمقراطية وإحترام حقوق الإنسان.

ويعد مفهوم حسن الحكم كأحد الشروط الأساسية للتنمية، من أكثر المفاهيم إثارة للجدل في الدول النامية، والتعبير عنه يتسع ليشمل مجموعة من المحاور يربط أحدها بين الشفافية والمساءلة كوسائل للإدارة الجيدة للدولة وللمجتمع من جانب، وبين الديمقراطية من جانب آخر، أما المحور الثاني فيرتبط بآليات السوق ودرجة التدخل الحكومي، فيما يتعلق بتقديم الخدمات العامة في إطار التعرف على العلاقة بين كل من الدولة والسوق[3].

وإنطلاقا من هنا، يمكن القول أن عناصر الحكم الراشد تتمثل فيما يلي:[4]

1. **إصلاح القطاع العام:**

يطرح البنك الدولي نموذجا للإصلاح الإداري، يركز على التغيير في دور الدولة، ويدعو إلى الخصخصة، وإلى دولة أصغر تمكّن القطاع الخاص من النمو.

---

[1] ليلى البرادعي، **الحكمانية والهيئات الدولية في مجال التعاون الدولي**، بحث مقدم بمؤتمر الحكم الرشيد والتنمية، القاهرة، مارس 2003، ص.6.

[2] حازم الببلاوي، **النظام الإقتصادي الدولي**، الطبعة الثانية، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2005، ص.128.

[3] مصطفى كامل السيد، **الشروط السياسية للتنمية** (الشفافية، المساءلة، الحكم الراشد،، قضايا التنمية)، مركز دراسات بحوث الدول النامية، القاهرة، 1999، ص.20.

[4] ليلى البرادعي، مرجع سابق، ص ص.11 .12.

2. المساءلة:

تنبع من مفهوم التمثيل الشعبي، وهو مفهوم يمتد إلى زمن الخلفاء الراشدين، حيث يقصد بالتمثيل في المفهوم المتعلق بإدارة الحكم، بأنّ من أختيروا للحكم بإسم الشعب، يخضعوا للمساءلة من قبله عن فشلهم وللمكافئة على نجاحاتهم[1]، وفيما يخص هذا المجال، هناك مساءلة داخلية وخارجية، الخارجية يقوم بها الشعب، بمساءلة حكوماته، أما الداخلية فتقوم بها الحكومة، بغية حماية المصلحة العامة، بإرساء أنظمة وحوافز متعددة تحكم سلوك المؤسسات المختلفة ضمن الحكومة.

3. الشفافية:

يرتبط عنصرالشفافية بعنصر المساءلة، ومن ذلك، تجميع وتوفير وإشادة البيانات الملائمة عن السياسات وعن آداء المنظمات الحاكمة.

4. الإطار القانوني للتنمية:

يدعو البنك الدولي في هذا الإطار، إلى إصدار قوانين جديدة خاصة بالنشاط الإقتصادي، بالإضافة إلى التدريب القانوني.

وعلى الرغم من الإتفاق العام حول محاور وآليات حسن الحكم والإدارة الجيدة لشؤون الدولة والمجتمع، فقد ظهرت الإختلافات بين مختلف التجارب التنموية فيما يتعلق بمستوى آدائها، بحيث تراوحت بين الآداء الجيد والسيئ، الذي يفتقر إلى الفاعلية وغيرها من أسس حسن الحكم.

ومن هنا، يمكننا إلقاء الضوء على مختلف الإستراتيجيات التي تحدد ملامح الحكم الراشد بصفة عامة، وذلك من خلال التعرف على كل من البعد المؤسسي والإقتصادي ...إلخ، كما يلي:[2]

1. البعد المؤسسي:

إن ترسيم دعائم الإدارة الجيدة لشؤون الدولة والمجتمع وتوفر كل من الشفافية والمساءلة، تستدعي إرساء دعائم هياكل مؤسسية، تتواءم ومرحلة التحول الديمقراطي، الذي يرتبط بدوره بالمتغيرات السابقة، فتبدو أهمية دور القيادة في صياغة وبلورة الإستراتيجيات التنموية، حيث تكون للقيادة عادة دورا جوهريا في إدراك البدائل المتاحة عبر إختيارات عقلانية، بما يضمن ترسيخ دعائم الحكم ويكفل الشفافية والمساءلة.

---

[1] أنظر في ذلك: **تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002**، الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

[2] مصطفى كامل السيد، مرجع سابق، ص ص.21. 28.

2. البعد الإقتصادي وتحسين مستوى الآداء:

يمثل هذا البعد أهم محاور وآليات الحكم الراشد كخطوة على طريق التحول الديمقراطي، وهذا بما يثيره في قضايا التصحيح الهيكلي والعدالة التوزيعية، فإرتفاع مستوى الآداء الإقتصادي خاصة في الدول النامية، يمكن أن يقلل من الصراعات والتوترات السياسية، ويؤدي إلى خلق مناخ من التسامح وتقبل الرأي الآخر، بما يدعم آليات حسن الحكم من جهة، ومن جهة أخرى، فإن تدني مستوى الآداء الإقتصادي عادة ما يؤدي إلى تناسي مظاهر عدم الإستقرار السياسي، إلى جانب تصاعد ضغط شعبي، يمكن أن يمثل تهديدا للمسار التنموي.

ومن هنا، برزت أهمية إستجلاء طبيعة العلاقة بين كل من الدولة والسوق، والتي تحددت على أساس التقليل من تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي، والتقليل من الإنفاق الحكومي والإتجاه إلى خوصصة القطاع العام في ظل إقتصاد السوق.

3. علاقة الدولة بمؤسسات المجتمع المدني:

لقد أثارت طبيعة العلاقة بين كل من الدولة والمجتمع المدني جدلا واسع النطاق في الدول النامية، خاصة فيما يتعلق بالحدود الفاصلة بين العام والخاص، ولعل ما يمكن ذكره في هذا المجال، أن أكثر ما يهدد فاعلية مؤسسات المجتمع المدني في الدول النامية، بما يشكك في مسار وآليات حسن الحكم، يتعلق بحدود سلطة الدولة في مواجهتها، فيجب إحترام الإختلافات الفكرية، مع وجود حدود لسلطة الدولة، التي عادة ما تحرص على إستمرارية تنظيم مؤسسات المجتمع المدني غير الحكومي على نحو رسمي إلزامي، وهذا ما يناقض فكرة التعددية، كما أن أهم شيء يقف حجر عثرة في مواجهة فاعلية المجتمع المدني في دول العالم النامي، هو إستناد بعض مؤسسات هذا المجتمع إلى أسس موروثة أو معايير عرقية أو دينية.

4. دور الفاعلين الدوليين في دعم الشفافية والمساءلة:

يتمثل دور الفاعلين الدوليين في دعم آليات الحكم الراشد في الدول النامية، في تقديم مساعدات إقتصادية من الحكومات الأجنبية وبعض الوكالات الدولية، وذلك لحل التعددية كأحد الأبعاد المؤسسية للتنمية السياسية، أو إلى دعم إستقلالية المنظمات الشعبية، بما يضمن مزيدا من الشفافية والمساءلة.

إضافة إلى هذا، يسهم الفاعلون الدوليون في تشجيع الجهود المبذولة، لدعم كل من المؤسسة القانونية ومساندة منظمات حقوق الإنسان وتخفيف عبء المديونية الخارجية وغيرها، مع ترسيخ الشروط الأساسية للتنمية، إلا أن معظم الدول النامية، قد شهدت تراجعا ملحوظا في تطبيق هذه الشروط، بما قلل من فرص الحكم الراشد والشفافية والمساءلة، وبالتالي تعرضها لسلبيات النظام الإقتصادي الرأسمالي.

ثانيا: الفساد.

إن الفساد هو التحدي الأهم الذي تواجهه الدول في الوقت الراهن وبالخصوص الدول النامية، فهو يأتي على رأس قائمة الأسباب التي تعيق النمو الإقتصادي ومسيرة التنمية، بما يحتم ضرورة مواجهته للحد من آثاره السلبية، وهو ما يستوجب معرفة أسباب تفشي هذه الظاهرة وأساليب مواجهتها.

وفي صدد تعريف ظاهرة الفساد، نجد العديد من المفاهيم نذكر منها:

"الفساد هو إتخاذ القرارات في الشأن العام، خاصة فيما يتصل بتخصيص الموارد الإقتصادية وتوزيع العائد الإقتصادي، وفق إعتبارات المصلحة الخاصة، وليس الصالح العام أوبالتضاد معه"[1].

كما عرف الفساد على أنه:[2]

- الأعمال التي يمارسها أفراد من خارج الجهاز الحكومي، وتعود بالفائدة على الموظف العام، من أجل إغرائه، للسماح لهم بالتهرب من القوانين والسياسات، سواء بإستخدام قوانين جديدة، أو بإلغاء قوانين قائمة، لتمكينهم من تحقيق مكاسب مباشرة وقوية؛
- الأعمال التي يقوم بها العاملون في الجهاز الحكومي، بهدف الحصول على مكاسب لهم ولعائلاتهم وأصدقائهم.

وحسب مؤشر مدركات الفساد*، تعرف الظاهرة على أنها "سوء إستغلال الوظيفة في القطاع العام، من أجل تحقيق مكاسب شخصية".

---

* مؤشر "مدركات الفساد" تنشره منظمة الشفافية الدولية الغير الحكومية الرائدة في كبح الفساد، ويعكس آراء رجال أعمال وأكاديميين ومحللي مخاطر في دول متعددة ، وقد بدأ العمل به سنة 1995، وهو يهدف إلى تقييم الفساد في مختلف الدول، ويرمز له بالرمز (CPI) (corruption perception index)، وهو عبارة عن سلم أعلى نقاطه (10) وتعني أن الدولة نظيفة جدا من الفساد، أما الدرجة الدنيا وهي (0) تعني أن الدولة فاسدة جدا.

[1] نادر فرجاني، " أساطين الفساد"، مقال مأخوذ عن الموقع الإلكتروني:

-http://www.mahkoum.com/syr/articles.02/koury.htm (2/3/2008 , 20:12)

[2] عطية حسين أفندي، **الممارسات غير الأخلاقية في الإدارة العامة**، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 1999، ص.52.

وإنطلاقا من هذه التعاريف، يمكن تعريف الفساد بأنه " ظاهرة إجتماعية دولية وليدة تراكمات عانت منها البشرية على مر العصور، فهو إساءة إستخدام السلطة العامة لأهداف غير مشروعة ولتحقيق مكاسب خاصة، كما أنه سلوك ديمقراطي، يتم فيه إحتكار القوة من قبل المسؤولين مع تدني مستوى الشفافية ونقص المساءلة، وعادة ما يتم في سرية تامة".

وعلى هذا النحو، يتم تمثيل معادلة الفساد على النحو التالي:[1]

الفساد: إحتكار القوة + الإفتقار إلى الشفافية – المساءلة.

كما نشير في هذا الصدد، أن الفساد السياسي هو البؤرة التي تتمخض عنها كافة أنواع الفساد الأخرى، كالفساد الإداري والفساد الإقتصادي، فهذا الأخير هو أكثر أنواع الفساد تأثيرا على نمو المجتمع وتطوره، وله أشكالا وطرقا لا تحصى، تتغير وفق النظام السياسي والإقتصادي السائد، ويتمثل في البيروقراطية والروتين والتهريب،الإحتكار، البطالة المقنعة في أجهزة الدولة، التهرب الضريبي، الرشاوى، الإختلاس، التزوير، الربا والمضاربة التي هي عكس المنافسة الشريفة[2].

ولظاهرة الفساد أشكالا عديدة أهمها:

1. الرشوة:

إن تقديم الرشوة من أكثر صور الفساد تفشيا في المجتمعات الإنسانية المعاصرة، سواءا في الدول المتقدمة أو النامية، ولحدوثها يحتاج الأمر لطرفين، أحدهما يعطي الرشوة والثاني يأخذها، وقد تمتد ثقافة الرشوة في بعض الدول لتشمل كل نواحي الحياة، مما يجعل من الصعب الحفاظ على أي تجارة، دون اللجوء إلى الرشوة، فهي تستخدم على نطاق واسع، للحصول على منافع أكبر، ولإنتهاك القوانين وإصدار رخص العمل والتجارة، وإستخدام المرافق العامة، والتهرب من الضرائب أو تخفيضها، وإنتهاك قوانين حماية البيئة ومنح الحصانة للجريمة المنظمة[3].

---

[1] مصطفى كامل السيد، مرجع سابق، ص.52.

[2] إدريس ولد القابلة،" **تعريف الفساد..وكفى فسادا!!**"، مأخوذ من الموقع الإلكتروني:

- http://**www.mahkoum.com**/syr/articles.03/koury.htm (10/3/2008 , 20:12)

[3] إبراهيم غرايبية، "**الفساد والتحدي القادم لا محالة**"، مأخوذ عن الموقع الإلكتروني:

- http://**www.islamtoday.net**(24/6/2008,19:46)

2. الابتزاز:

هو قيام المسؤول السياسي شخصيا، بالإستفادة من الأموال العامة بطرق غير قانونية، ويمكن مقارنة الإبتزاز بالإتجار بالمنصب[1].

وطبقا لتقديرات البنك الدولي، بلغت قيمة الرشاوى الدولية حوالي 80 بليون دولار سنويا من قيمة الإستثمارات الأجنبية، وفي دراسات عن الفساد، وجد أن العالم يخسر تريليون دولار كرشاوى مباشرة، ويبلغ حجم الفساد في الدول العربية، طبقا لآخر تقديرات البنك الدولي حوالي 300 بليون دولار سنويا، وهذا المبلغ الفلكي يمثل 30% من مجمل الفساد العالمي، ناهيك عن الرشاوى غير الظاهرة[2].

وقد إستطاعت الدول المتقدمة تحجيم وتقليص الفساد، لأنها نظرت إليه على أنه ظاهرة إجتماعية، وأن الآثار المترتبة عليه مدمرة، وستعرقل من عملية التنمية سواء للفرد أو للمجتمع، وهذه الدول لها مساحة كبيرة من الشفافية والمساءلة، وهذه أهم شروط مقاومة الفساد، أما الدول النامية، فلا تقوم بعملية الحد أو التحجيم من ظاهرة الفساد، فهذه الأخيرة تنتشر وتكبر وتصل لدرجة لا تستطيع اللحاق بها، وتتحول إلى حالة ميؤوس منها، وتتقبل الوضع على ما هو عليه.

ويمكن حصر أهم آثار الفساد فيما يلي:[3]

- يولد الفساد تشوهاتا إقتصادية في القطاع العام، عن طريق تحويل إستثمار المال العام إلى مشروعات رأسمالية تكثر فيها الرشاوى، ويلجأ المسؤولون إلى حيلة زيادة التعقيدات الفنية لمشاريع القطاع العام، لإخفاء أو لتمديد الطريق لهذه المعاملات غير المشروعة؛
- يؤدي إلى خفض معدلات الإلتزام بضوابط البناء والمحافظة على البيئة، وإلى تردي نوعية الخدمات الحكومية وزيادة الضغوط على ميزانية الحكومة؛
- يضعف الفساد من النمو الإقتصادي أو يخفض حوافز الإستثمار؛
- يخفض إيرادات الضرائب ويدفع ذوي المواهب للتورط في السعي إلى الربح، بدلا من المشاركة في الأنشطة الإنتاجية؛
- يضر الفساد بالآداء الإقتصادي حين يشوه عناصر النفقات الحكومية، حيث يتجه السياسيون المرتشون إلى الإنفاق على مشروعات الإستثمار الواسعة النطاق، أكثر مما ينفقون على الكتب المدرسية ومرتبات المدرسين؛

---

[1] وكيبيديا، **الموسوعة الحرة**، نقلا عن الموقع الإلكتروني: - http://**ar.wikipedia.org** (13/3/2008 , 21:08)

[2] عبد بن مسعود الجهني، " **الفساد....الفساد!؟** "، مأخوذ عن الموقع الإلكتروني: - http://**www.alarabia.net** (11/11/2007,11:13)

[3] رمزي عبد الوهاب، سماي علي، **حتمية الإصلاحات الإقتصادية من الجيل الثاني**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الإقتصادية في الدول النامية، مرجع سابق، ص ص.11 .12.

- ترفع الرشوة من تكاليف الصفقات ومن عدم التيقن من الإقتصاد؛
- يضعف الفساد من شرعية الدولة؛
- يؤدي الفساد إلى زيادة التكاليف الإدارية، بسبب الخسارة أو النقص في العائدات الحكومية؛
- من خلال إستبيان أجراه البنك الدولي، تبين أن أكثر من 150 من المسؤولين رفيعي المستوى ومن الأشخاص البارزين في المجتمع في أكثر من 60 دولة من الدول النامية، أكدوا أن الفساد في القطاع العام عقبة، وآداة تحد بشكل كبير من عملية التنمية، وتضعف قدرة الدول على دفع التنمية الإقتصادية والإجتماعية[1].

ومن أجل كل ما سبق ذكره، عقدت العديد من المؤتمرات والندوات الدولية لمكافحة الفساد، حيث تمكنت من بلورة العديد من الآليات القانونية والإجراءات لمكافحته، نذكر منها:[2]

- تقنين وتنظيم الإجراءات القانونية السليمة، التي تكفل أكبر قدر من الشفافية عند إجراء المناقصات الحكومية؛
- تقديم الحماية القانونية اللازمة للأفراد المتعاونين مع أجهزة الدولة لمكافحة الفساد؛
- نشر ثقافة بديلة بين المواطنين لتعرية مفهوم الفساد، وفضح ضرره الإقتصادي، الإجتماعي، السياسي والأخلاقي؛
- المساهمة في حركة مجتمعية لمكافحة الفساد الذي يضر الدولة والمجتمع؛
- إصدار نشرات، صحف ومجلات تعرف بنشاط وعمل الجمعيات المساهمة في الحرب ضد الفساد؛
- عدم إغفال دور مختلف القطاعات الشعبية في مكافحة الفساد؛
- على الدول المتطورة تنفيذ المواثيق الدولية لكبح الرشوة واسعة الإنتشار، من قبل الشركات العالمية، وعلى المؤسسات التجارية الخاصة الإلتزام بمتطلبات معاهدة منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية لمكافحة الرشوة، أي التوقف عن رشوة المسؤولين الحكوميين في جميع أنحاء العالم.

---

[1] عبد بن مسعود الجهني، مرجع سابق.

[2] أنظر في ذلك: - عطية حسين أفندي، مرجع سابق، ص ص.61 .66.

- مصطفى كامل السيد، مرجع سابق، ص ص.33 .36.

المطلب الثاني: واقع الإقتصاد الجزائري في ظل الجيل الثاني من الإصلاحات الإقتصادية.

بعد الإعلان عن الإستقلال، تبين للجزائريين أن طبيعة بناء الدولة وإرساء قواعد عملها، تختلف جذريا عن طبيعة عمل الكفاح المسلح، آخذين بعين الإعتبار العوامل السائدة وتواضع التجربة في جوانب التسيير وقلة الإطارات المؤهلة، فقد تم ترجيح خيار نظام الحزب الواحد والتسيير الإداري المبني على الأسس الإشتراكية.

لكن التسيير غير الناجح للإقتصاد، والذي بدأت تبرز معالمه مع منتصف الثمانينات والإنغلاق الإيديولوجي الذي بناه الحزب الحاكم آنذاك، وصل بالبلاد إلى حالة الإنسداد المعروفة، حيث تراجعت التنمية وساءت الحالة الإجتماعية، لذلك قام المشرع الجزائري بإصدار مجموعة من التشريعات والتنظيمات، من أجل إنعاش الإقتصاد الوطني، وكذا دفع المؤسسة العمومية إلى مواكبة التطورات التي يشهدها الإقتصاد العالمي والإستفادة من الآليات الموجودة به.

وقد باشرت الجزائر الإصلاحات فعليا منذ سنة 1980، أين تم إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، ثم فتح الطريق أمام إستقلالية هذه المؤسسات سنة 1988، وبروز قوانين الإصلاحات الأساسية خاصة قانون تحرير الأسعار سنة 1989، وقانون تحرير التجارة سنة 1991، غير أن هذه الإصلاحات إرتبطت بمفهوم جديد هو التصحيح الهيكلي.

لكن ونظرا لنقص الإمكانيات من جهة، والأوضاع السائدة من جهة أخرى، لم تتوصل الجزائر من خلال هذه الإصلاحات إلى النتائج التي كانت تطمح إليها، لذا أصبح عليها إتخاذ مجموعة أخرى من الإصلاحات الإقتصادية عرفت بإصلاحات الجيل الثاني، والتي تتمثل أساسا فيما يلي:

أولا: متطلبات الحكم الراشد في الجزائر.

من أجل الوصول بالجزائر إلى مستوى الحكم الراشد أو الجيد، لابد من توفير العناصر التالية:[1]

- يجب وإلى جانب الإستثمار في رأس المال البشري (التربية والصحة) ورأس المال المادي (الهياكل القاعدية) الإستثمار في رأس المال الإجتماعي، المبني على أساس التضامن، من أجل ضمان حياة أفضل؛
- تحديد الإطار المناسب لحكم إقتصادي جيد، يتلائم وركائز التنمية الإقتصادية على الإطار المناسب والبعيد، بحيث يكون أكثر إستقلالية من حيث تعبئة الموارد وتسيير المديونية والقدرة على التفاوض الدولي، وأكثر إنسانية، يهدف إلى تنمية إقتصادية مفادها تخفيض الفقر، وإجتماعي، يهدف إلى تخفيض الفوارق الإجتماعية، وأخيرا أكثر ديمومة وإستمرارية؛

---

[1] محمد بن بوزيان، نوال بن خالدي، نزيهة فندي، **الإصلاحات الإقتصادية من الجيل الثاني في الجزائر**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الإقتصادية في الدول النامية، مرجع سابق، ص ص.12 .13.

- العمل على تحرير الإقتصاد بطريقة فعالة، وبناء دولة القانون وتطوير العدالة في قطاع الخدمات العمومية؛
- ضمان أحسن تسيير للقطاع العمومي، من خلال حسن تسيير السياسة الإقتصادية وتوفير المراقبة الفعالة للمالية العمومية، وحسن تسيير وإستغلال الموارد البشرية والمادية؛
- خلق سياسات ملائمة، من شأنها توفير مناخ أعمال مناسب وجذاب للإستثمارات الأجنبية؛
- بناء مؤسسات دولة مستقرة وعادلة من أجهزة تشريعية وتنفيذية وقضائية؛

وفي الأخير، ومن خلال الواقع المعاش والنتائج الملموسة يمكننا القول أن نمط التسيير في الجزائر، لم يرتق إلى درجة الحكم الراشد، الذي يعتمد على الشفافية والعدل والمساواة والقضاء على البيروقراطية في المؤسسات، ذلك أن الإقتصاد الوطني، وبالرغم من الإصلاحات المبذولة لا يزال يسوده الفساد، وهذا ما حال دون التوصل إلى النتائج المنشودة من هذه الإصلاحات.

ثانيا: آليات معالجة ظاهرة الفساد في الجزائر.

في أخر تقرير أصدرته المنظمة الدولية للشفافية حول الفساد في العالم، يشير فيما يتعلق بالجزائر إلى ما يلي:[1]

- من بين 75% من المؤسسات الجزائرية التي شملها الإستطلاع حول الفساد، نجد أن 6% من رقم أعمال هذه المؤسسات ُوجه للعمولات والرشاوي؛
- وضعت المنظمة الدولية للشفافية الجزائر من بين دول إفريقيا الشمالية والشرق الأوسط الأكثر تعرضا لظاهرة الفساد؛
- تحتل الجزائر المرتبة 97 عالميا في إنتشار ظاهرة الفساد، بمعدل شفافية لا يتجاوز 10/2.7 بعد كل من تونس والمغرب ومصر بمعدلات 5، 3، 2 على التوالي.

وضمن هذا الإطار، أصدرت الجزائر جملة من التشريعات، تصب جلها في معالجة ظاهرة الفساد الإقتصادي، ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بالأمر رقم (96-22) المؤرخ في 9 جويلية 1996 والمتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، وكذا الأمر رقم (03-11) المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، ضف إلى ذلك الأمر رقم (97-04) المؤرخ في 11 جانفي 1997 والمتعلق بالتصريح بالممتلكات، كما صدر قانون يتعلق بتبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها في 6 فيفري 2005 تحت رقم (05-01).

[1] **Investir Magazine**, Octobre- Novembre 2004, p.10.

ورغم أهمية هذه التشريعات، فإن أهم قانون يتعلق بشكل مباشر بالوقاية من الفساد ومكافحته، هو الذي صدر في 20 فيفري 2006 تحت رقم (06-01)[1]، والذي يهدف إلى دعم التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته، فضلا عن تعزيز النزاهة والمسؤولية والشفافية في تسيير القطاعين العام والخاص، إضافة إلى تسهيل ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية، من أجل الوقاية من الفساد ومكافحته، بما في ذلك إسترداد الموجودات، ومن أبرز ما جاء في هذا القانون نجد مايلي:[2]

1. التدابير الوقائية في القطاع العام:

تتعلق هذه التدابير على وجه الخصوص بما يلي:

أ. جانب التصريح بالممتلكات:

يجب على الموظف العمومي التصريح بممتلكاته خلال الشهر الأول، الذي يعقب تاريخ تنصيبه في وظيفته أو بداية عهدته الإنتخابية، كما يجدد هذا التصريح فور كل زيادة معتبرة في الذمة المالية لهذا الموظف، بنفس الكيفية التي تم بها التصريح الأول، كما يجب التصريح بالممتلكات عند نهاية العهدة الإنتخابية أو إنتهاء الخدمة.

ب. سلوك الموظفين العموميين:

من أجل دعم مكافحة الفساد، تعمل الدولة والمجالس المنتخبة والجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية وكذا المؤسسات العمومية ذات النشاطات الإقتصادية، على تشجيع النزاهة والأمانة، وكذا روح المسؤولية بين موظفيها ومنتخبيها، لاسيما من خلال وضع مدونات وقواعد سلوكية، تحدد الإطار الذي يضمن الآداء السليم والنزيه والملائم للوظائف العمومية والعهدة الانتخابية.

ت. الشفافية في التعامل مع الجمهور:

لإضفاء الشفافية على كيفية تسيير الشؤون العمومية، يتعين على المؤسسات والإدارات والهيئات العمومية أن تلتزم أساسا بما يلي:

- إعتماد إجراءات وقواعد تمكن الجمهور من الحصول على معلومات تتعلق بتنظيمها وسيرها، وكيفية إتخاذ القرارات فيها؛
- تبسيط الإجراءات الإدارية؛
- نشر معلومات تحسيسية عن مخاطر الفساد في الإدارة العمومية؛
- الرد على عرائض وشكاوي الموطنين.

---

[1] راجع في ذلك: **الجريدة الرسمية**، العدد 14، الصادرة بتاريخ 8 مارس 2006.

[2] نفس المرجع السابق.

ث. تحصين سلك القضاة:

لتحصين سلك القضاة ضد مخاطر الفساد، يتم وضع قواعد لأخلاقيات المهنة، وفقا للقوانين والتنظيمات والنصوص الأخرى سارية المفعول.

2. التدابير الوقائية في القطاع الخاص:

بغرض معالجة ظاهرة الفساد في القطاع الخاص، نص قانون الوقاية من الفساد ومكافحته على ما يلي:

- تعزيز التعاون بين الأجهزة التي تقوم بكشف وقمع كيانات القطاع الخاص؛
- تعزيز وضع معايير وإجراءات، بغرض الحفاظ على نزاهة كيانات القطاع الخاص المعنية؛
- تعزيز الشفافية بين كيانات القطاع الخاص؛
- الوقاية من الإستخدام السيء للإجراءات التي تنظم كيانات القطاع الخاص؛
- التدقيق الداخلي لحسابات المؤسسات الخاصة، بما يؤدي إلى الوقاية من الفساد.

3. مشاركة المجتمع المدني:

يجب تشجيع مشاركة المجتمع المدني في الوقاية من الفساد ومكافحته، من خلال الإجراءات التالية:

- إعتماد الشفافية في كيفية إتخاذ القرار وتعزيز مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية؛
- إعداد برامج تعليمية وتربوية وتحسيسية بمخاطر الفساد على المجتمع؛
- تمكين وسائل الإعلام والجمهور من الحصول على المعلومات المتعلقة بالفساد، مع مراعاة حرمة الحياة الخاصة وشرف وكرامة الأشخاص، وكذا مقتضيات الأمن الوطني والنظام العام وحياد القضاء.

4. تدابير منع تبييض الأموال:

دعما لمكافحة الفساد، يتعين على المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية – بما في ذلك الأشخاص الطبيعيين أو الإعتباريين الذين يقدمون خدمات نظامية أو غير نظامية في مجال تحويل الأموال أو كل ماله قيمة – أن تخضع لنظام رقابة داخلي، من شأنه منع وكشف جميع أشكال تبييض الأموال، وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

5. إنشاء هيئة وطنية للوقاية من الفساد ومكافحته:

بمقتضى القانون رقم (06-01) المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، تم إنشاء هيئة وطنية مستقلة، تساعد على تنفيذ الإستراتيجية الوطنية في مجال مكافحة الفساد، حيث تتولى هذه الهيئة على وجه الخصوص السهر على:

- إقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد؛
- إعداد برامج تسمح بتوعية وتحسيس المواطنين بالآثار الضارة الناجمة عن الفساد؛
- جمع وإستغلال كل المعلومات، التي يمكن أن تساهم في الكشف عن أعمال الفساد والوقاية منها -لاسيما البحث في التشريع والتنظيم والإجراءات والممارسات الإدارية- من أجل تقديم توصيات لإزالتها؛
- تلقي التصريحات بالممتلكات الخاصة بالموظفين العموميين بصفة دورية ودراسة وإستغلال المعلومات الواردة إليها والسهر على حفظها؛
- الإستعانة بالنيابة العامة لجمع الأدلة والتحري في وقائع ذات علاقة بالفساد؛
- السهر على تعزيز التنسيق بين القطاعات، وعلى التعاون مع هيئات مكافحة الفساد على الصعيدين الوطني والدولي.

ويشير القانون رقم (06-01) المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، بدءا من المادة 26 إلى المادة 47 منه، لجملة من المظاهر المرتبطة بالفساد أهمها:

- الرشوة في مجال الصفقات العمومية ؛
- رشوة الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المنظمات الدولية العمومية؛
- إختلاس الممتلكات من قبل موظف عمومي أو إستعمالها على نحو غير شرعي؛
- الغدر؛
- الإعفاء والتخفيض غير القانوني في الضريبة والرسم؛
- إستغلال النفوذ؛
- إساءة إستغلال الوظيفة؛
- تعارض المصالح؛
- أخذ فوائد بصفة غير قانونية؛
- عدم التصريح أو التصريح الكاذب بالممتلكات؛
- الإثراء غير المشروع؛
- تلقي الهدايا؛

- التمويل الخفي للأحزاب السياسية؛
- الرشوة في القطاع الخاص؛
- إختلاس الممتلكات في القطاع الخاص؛
- تبييض العائدات الإجرامية؛
- إعاقة السير الحسن للعدالة؛
- حماية الشهود والخبراء والمبلغين والضحايا؛
- عدم الإبلاغ عن الجرائم.

وبالرغم من مساعي الجزائر السابقة، الهادفة للقضاء على البيروقراطية، إلا أن روح الفساد لا تزال تسكن الإقتصاد الوطني، وتتجلى في الآتي:

- لا تزال القيود التنظيمية، كصعوبة الحصول على الترخيص والصلاحيات الإستثنائية تعيق الحركة التجارية والإستثمارات الأجنبية في الجزائر؛
- لم تأت الإصلاحات المتعلقة بالشفافية بأي نتيجة، حيث لا تزال خطوات العمليات الإدارية تؤثر على التجارة والإستثمار؛
- بالرغم من القيام بإصلاحات في مجال العدالة، إلا أن هذه الإصلاحات لا تتعد كونها الخطوة الأولى في مشوار الألف ميل؛
- غياب مراقبة فعّالة مسلحة بالمحاسبة ومهارات تدقيق الحسابات؛
- لا يمكن لهذه الإصلاحات أن تنجح في ظل غياب إصلاحات أخلاقية.

خاتمة الفصل:

بإنهيار أسعار النفط العالمية وتردي الوضع السياسي والأمني على حد سواء، لم تجد الجزائر من مفر سوى اللجوء للمؤسسات المالية الدولية، وتبني برامج التصحيح الهيكلي، بغرض إستعادة التوازنات الإقتصادية الداخلية والخارجية للدولة، وبالخصوص تخفيف عبء المديونية الخارجية.

وبإنتهاء الفترة المخصصة لتطبيق برامج التصحيح الهيكلي في الجزائر، هناك إختلاف في وجهات النظر حول مدى ملاءمة هذه البرامج للإقتصاد الوطني، حيث ترى الهيئات المالية الدولية والسلطات العمومية المحلية أنها ناجعة إلى حد بعيد، وتجاوزت بكثير المعايير المحددة في الإتفاق، وفي المقابل، يرى خبراء الإقتصاد وغالبية الطبقة الشعبية أن الإقتصاد الوطني في فترة ما بعد التصحيح لم يخرج من دائرة الخطر، فبالرغم من التحسينات الملحوظة، تبقى الأوضاع هشة، حيث لم تتمكن الإصلاحات من تحسين مناخ الإستثمارات وتطوير الصادرات الصناعية.

وأمام كل هذا، إعتبرت الهيئات المالية الدولية أن عدم توفر الظروف الملائمة لتطبيق الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر حال دون التوصل إلى النتائج المرجوة منها، إذ لا يمكن حسب منظري هذه الهيئات، الوصول إلى التنمية المسطرة في ظل الفساد الإداري وإنتشار الرشوة والمحسوبية وغياب الحكم الراشد، ومن هنا، تبرز أهمية محاربة هذه الظواهر من أجل تدعيم الجيل الثاني من الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر.

خاتمة الباب:

شهدت الجزائر منذ الإستقلال تحولات إقتصادية عديدة، حيث إنتهجت سياسة إقتصادية مبنية على أسس النظام الإشتراكي، لكن ومع التطورات السياسية والإقتصادية، أصبحت تلك السياسة لا تلب متطلبات الواقع المعاش، خاصة بعد الأزمة الإقتصادية التي ألمت بالإقتصاد الجزائري، أين أصبح من الضروري القيام بإصلاحات إقتصادية، والتي باشرتها سنة 1980، أين تم إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الوطنية، ثم فتح الطريق أمام إستقلاليتها سنة 1988، وبعد ذلك جاء التصحيح الهيكلي المدعوم من المؤسسات المالية الدولية، أمام عجز المبادرات والإصلاحات الذاتية في حل الأزمة.

ولا شك أن تطبيق برامج الإصلاحات الإقتصادية التي تبنتها الجزائر، كان لها أثرا كبيرا في تحول الإقتصاد الجزائري من إقتصاد يسير وفق مبادئ إشتراكية، إلى نظام إقتصاد السوق الحر.

والملاحظ من خلال إستعراض الآثار المترتبة عن إنتهاج برنامج التصحيح الهيكلي، أن هذه الأخيرة كانت تخدم الإقتصاد والمواطن في نقاط وتضر به في نقاط أخرى.

ومما لا شك فيه أن تبني تلك الإصلاحات، كان له الأثر الكبير فيما وصل إليه الإقتصاد الجزائري اليوم، وذلك بالرغم من التكلفة التي دفعتها الجزائر خلال تنفيذ وصفات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، فقد صنفت ضمن التلميذات النجيبات، التي طبقت بجدارة كل ما أملته عليها المشروطية المفروضة من المؤسسات المالية الدولية.

ورغم كل ذلك، لا يزال الإقتصاد الجزائري يتخبط في جملة من المشاكل – التي تؤثر سلبا على النمو الإقتصادي ، وتجعل من الجزائر تتخلف عن التطور– من بينها البيروقراطية، الرشوة ...إلخ، وهو ما يستدعي من الجزائر تبني جيلا ثانيا من الإصلاحات تروج له المؤسسات الدولية، إذ لا يمكن حسب منظري هذه الهيئات الوصول إلى التنمية المسطرة، في ظل الفساد الإداري وإنتشار الرشوة والمحسوبية وغياب الحكم الراشد.

لكن وإنطلاقا من الواقع المعاش، لم تأت هذه الإصلاحات بأية نتيجة، حيث لا يزال الفساد يسيطر على الإقتصاد الوطني، كما لا تزال البيروقراطية عائقا أمام العمليات التجارية والإستثمارات الأجنبية، وذلك بالرغم من مساعي الدولة للحاق بركب الإقتصاد العالمي.

الباب الرابع:

مسار السياسة المالية في الجزائر ودورها في حل أزمة المديونية الخارجية في ظل تجارب الدول النامية.

مقدمة الباب:

إنّ السياسة المالية لأيّ دولة، ما هي إلاّ البرنامج الذي تخططه وتنفذه هذه الأخيرة، مستخدمة فيه مصادرها الإيرادية وبرامجها الإنفاقية، لإحداث آثار مرغوبة وتجنب أثار غير مرغوبة، على كافة متغيّرات النشاط الإقتصادي، الإجتماعي والسياسي، وذلك لتحقيق أهداف المجتمع (عمالة كاملة، إستقرار ونمو إقتصادي، توازن في ميزان المدفوعات، التوازن الإقتصادي العام، تقليص الفجوة في الدخول بين أفراد المجتمع ...إلخ).

وقد أصبحت السياسة المالية وما تزاوله من تأثير على حجم وهيكل عجز الموازنة العامة للدولة تمثل صراعا فكريا وإجتماعيا وسياسيا، وهذا لما لها من تأثير محسوس وخطير على جميع نواحي الحياة ، فهي تكتسب أهميتها ضمن السياسات الإقتصادية الأخرى، من حيث خطورة عجز الموازنة العامة من جهة، والإرتباط الوثيق والمتبادل بين إختلالات الميزانية العامة وإختلال ميزان المدفوعات من جهة أخرى، إذ أن عدم التوازن المالي الداخلي يعد من أهم المقومات الرئيسية لظهور عدم التوازن الخارجي، كما أن الموازنة العامة وبأدواتها المختلفة تؤثر على إعادة توزيع الدخل والثروة القوميين، من خلال الضرائب والإعانات والمدفوعات التحويلية، ويضاف إلى ما سبق، أن الدول النامية تتصف بعدة خصائص إقتصادية تحد من فاعلية إستخدام السياسات الإقتصادية الأخرى، وذلك في إحداث التأثير المستهدف في المتغيرات الإقتصادية المحددة لعملية التنمية الإقتصادية.

ومع تزايد عجز الموازنة العامة، وتفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، وما إنجر عنها من إستنزاف للإحتياطات الخارجية من العملة الصعبة والأصول الخارجية (التي لجأت الدول النامية المدينة إلى تصفيتها والسحب منها من أجل تغطية عجزها)، بدأت مشكلة عجز الموازنة العامة تطرح نفسها وبقوة في أي برنامج يهدف إلى الإصلاح الإقتصادي، وعلى رأسها برامج المؤسسات المالية الدولية التي تبنتها الدول النامية المدينة.

والجزائر ليست بعيدة عن كل ما سبق ذكره، بإعتبارها إحدى الدول النامية التي عانت مطولا من أزمة المديونية الخارجية، وما إنجر عنها من تبعات أثرت أيما تأثير على كل نواحي الحياة، فمن جهة أصبحت خدمة المديونية الخارجية تلتهم نسبة كبيرة من حصيلة الصادرات الجزائرية، ومن جهة ثانية، أصبحت الدولة تقترض من أجل خدمة ديونها الخارجية، ذلك أن هذه الأخيرة لم تستخدم في أنشطة إنتاجية تولد مداخيلا تستفيد منها الدولة، بل أستعملت في الجانب الإستهلاكي العقيم الذي لا يولد أي مداخيل للإقتصاد الوطني، الأمر الذي إضطرها للجوء للمؤسسات المالية الدولية، وتبني برامج التصحيح الهيكلي، من أجل علاج الإختلالات الإقتصادية والمالية آنذاك.

وبالرغم من تسجيلها لبعض الإنجازات الإيجابية في بعض القطاعات الإقتصادية بعد تطبيق البرنامج، إلا أنه لا تزال هناك العديد من الإختلالات التي تقف في وجه السياسة التنموية الوطنية، لذا، فإنه من الأهمية بمكان تسليط الضوء على دور السياسة المالية ومحاورها المقترحة ضمن برنامج التصحيح الهيكلي في تحقيق الأهداف المسطرة وكشف أماكن النقص فيها، وتصحيح إنحرافاتها، وهوما يمثل لب دراستنا خلال هذا الباب، الذي خصصناه لتتبع التطورات التي شهدتها السياسة المالية في الجزائر، بدءا بالإصلاحات الذاتية، ومن ثم الإصلاحات المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية وبالخصوص ما يمس السياسة المالية، ثم ننتقل لتقييم عملية التصحيح في السياسة المالية، من خلال التعرف على نتائج هذه العملية، لننهي الباب بدراسة وصفية تحليلية مقارنة لعملية التصحيح في السياسة المالية في بعض الدول النامية، وقد إرتأينا تناول تجربة بلدان المغرب العربي من خلال التجربة المغربية ، والتعرف على المثل الإفريقي من خلال التجربة المصرية، وهذا إعتمادا على ثلاث فصول كالتالي:

الفصل الحادي عشر: تحليل تطور السياسة المالية في الجزائر.

الفصل الثاني عشر: محاولة تقييم نتائج ما بعد التصحيح في السياسة المالية الجزائرية.

الفصل الثالث عشر: دراسة وصفية تحليلية مقارنة لعملية التصحيح في السياسة المالية في بعض الدول النامية.

الفصل الحادي عشر:

تحليل تطور السياسة المالية في الجزائر.

مقدمة الفصل:

تحتل السياسة المالية مكانة هامة ضمن السياسة الإقتصادية العامة، ومن الواضح أنها أنشئت لتحقيق أهداف معينة تخدم الإستقرار الإقتصادي بصورة عامة لكل دولة، وقد نتج عن أهمية الدور الذي تؤديه في مختلف الأنظمة الإقتصادية، أن حدث تركيز على الوسائل التي تستعملها والأهداف التي تحققها في أغلب دول العالم، غير أن هذه الأهمية لا تستند لنفس النظم الإقتصادية والسياسية، وبالتالي تتأثر السياسة المالية بالظروف والتحولات والإصلاحات الإقتصادية والمصرفية.

ومن أجل كل ما سبق ذكره، يكون من الخطأ أن تترك السياسة المالية دون دراسة وتحليل عميقين، خاصة في البلدان التي مرت وتمر بفترة إنتقال نحو إقتصاد السوق، إعتمادا على إجراءات تصحيحية مدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية، وهو الأمر الذي حدا بنا للبحث وتتبع دراسة محاور السياسة المالية المقترحة ضمن برامج التصحيح الهيكلي في البلدان النامية، من خلال الباب الثاني، وتخصيص الجزائر بدراسة حالة عن الإختلالات الموجودة في الإقتصاد الوطني، ودور السياسة المالية والإصلاحات التي مستها في علاج هذه الإختلالات.

وعليه، فإن إطار هذا الفصل يتعلق بتتبع مسار السياسة المالية في الجزائر، ودورها في تحقيق الأهداف المرسومة وعلاج الإختلالات الإقتصادية والمالية، بدءا بمرحلة التخطيط المركزي، ووصولا إلى فترة التصحيحات الهيكلية (محل إهتمامنا) وذلك إعتمادا على المحطات الآتي ذكرها:

المبحث الأول: السياسة المالية الجزائرية خلال مرحلة التخطيط المركزي وضرورة التصحيح.
المبحث الثاني: محاولة تصحيح السياسة المالية الجزائرية خلال مرحلة الإنتقال لإقتصاد السوق.
المبحث الثالث: الإجراءات والتدابير المتخذة لتصحيح السياسة المالية الجزائرية بعد سنة 1993.

المبحث الأول: السياسة المالية الجزائرية خلال مرحلة التخطيط المركزي وضرورة التصحيح.

إنتهجت الجزائر بعد نيلها الإستقلال إستراتيجية تنموية، ترتكز على التخطيط المركزي كوسيلة فعالة للضبط الإقتصادي، وعلى قطاع عمومي ذو كثافة رأسمالية، ويشكل نسبة كبيرة من النشاط الإقتصادي، فقد أعتبرت فترة ما بعد الإستقلال مباشرة مرحلة إنتقالية وصعبة في نفس الوقت، حيث عرفت عدة صعوبات إقتصادية، مالية، سياسية وإجتماعية، وأتخذت فيها اللبنات الأولية الهادفة إلى بناء الإشتراكية، من خلال وضع نظام التسيير الذاتي وخلق المؤسسات والدواوين الوطنية، ثم بعدها التفكير في بناء قاعدة إقتصادية، ترتكز على التصنيع ويشكل القطاع العام فيها حصة الأسد، ليتم بعد ذلك وفي فترة الثمانينات، إعادة توجيه الهيكل العام للإستثمارات، وقد كان ذلك بالخصوص للهياكل الإجتماعية مقارنة بالصناعية منها[1].

وبالإشارة للنقاط الواردة أعلاه، نخلص لأن نموذج التنمية المتبع خلال هذه الفترة ينعكس بالضرورة على نمط تمويلها، وبالتالي نحاول الكشف فيما يلي عن مرتكزات السياسة المالية المتبعة خلال مرحلة التخطيط المركزي، وبالتالي مبررات تصحيحها، إعتمادا على أهم المحطات السياسية التي مرت بها الجزائر، والتي إنعكست بالضرورة على الجانب الإقتصادي.

المطلب الأول: السياسة المالية الجزائرية خلال الفترة (1970-1978).

نحاول فيما يلي تتبع تطور الرصيد الميزاني للجزائر ومن خلاله الإيرادات والنفقات العامة، بغية التعرف على الإتجاهات العامة للدولة خلال فترة السبعينات، والتي شهدت التحكم الكبير في الرصيد الميزاني، الأمر الذي توضحه بيانات الجدول التالي:

[1] للمزيد من المعلومات إرجع للفصل الثامن من الباب الثالث.

الجدول رقم (67): تطـور رصـيد الميزانيـة العامـة للجزائـر خـلال الفتـرة (1970-1978).

الوحدة : مليون دج

البيان / السنوات	1970	1971	1972	1973	1974
الإيرادات العامة	6306	6919	9178	11067	23438
النفقات العامة	5876.3	6940.9	819.5	9988.8	13408.5
رصيد الميزانية العامة	429.7+	21.9 -	8358.5+	1078.2+	10029.5+

البيان / السنوات	1975	1976	1977	1978
الإيرادات العامة	25052	28018	33779	26773
النفقات العامة	19068.7	20118	25472.17	9946
رصيد الميزانية العامة	5983.3+	7900+	8306.83+	16827+

Source: Abddelkader Benmarouf, **introduction à l'économie des finance publique**,OPU, Algerie, 1993, P.49.

يلاحظ من خلال الجدول السابق، التذبذب في رصيد الميزانيـة العامـة للدولـة خـلال فتـرة السبعينات، كما أنه بدا عاجزا خلال سنة 1971، وهذا راجع لإختلال توازن الميزانية العامة بسـبب متطلبات المخططات التنموية، خاصة خلال المخطط الرباعي الأول (1970-1973)، والـذي فـاق المخطط السابق من حيث كمية المبالغ المخصصة له.

وبعد ذلك، بدأ التحكم نوعا ما في رصيد الميزانية العامة، ليبدو موجبا خلال سنوات السبعينات، وبالنظر لذلك، فإن الميزانية العامة للدولة خضعت خلال هذه الفترة إلى المبادئ التالية:[1]

- تقليل النفقات الجارية للدولة لفائدة ترقية الإستثمار؛
- الإبتعاد قدر المستطاع عن عجز الميزانية العامة للدولة؛
- التحكم في معدل أقل من 5% في إرتفاع نفقات التسيير (خارج نفقات التربية والتعليم).

أما من حيث الإيرادات العامة، فقد شكلت الجباية البترولية – خلال هذه المرحلة- نسبة كبيـرة من مجموع الإيرادات العامة للدولة، ويرجع ذلك إلى إرتفاع أسعار النفط على مستوى السوق الدولي، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

[1] Abddelkader Benmarouf, op. cit, p.49.

الجدول رقم (68): تطور الإيرادات العامة للجزائر خلال الفترة (1970-1978).

الوحدة: مليون دج

البيان / السنوات	1970	1971	1972	1973	1974
الجباية العادية	4956	5271	5900	6952.9	10039.3
الجباية البترولية	1350	1648	3278	4114.1	13398.9
الجباية البترولية / إجمالي الإيرادات (%)	21	24	36	37	57

البيان / السنوات	1975	1976	1977	1978
الجباية العادية	11591.2	13765.1	15460	19417
الجباية البترولية	13461.6	14237	18019	17365
الجباية البترولية / إجمالي الإيرادات (%)	54	51	54	47

المصدر: محمد طويلب، **السياسة الميزانية للجزائر خلال مرحلة الإنتقال الى إقتصاد السوق**، رسالة ماجستير، معهد العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 1996-1997، ص.60.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، التطور الملحوظ في الإيرادات العامة للدولة سنة بعد سنة، وفي المقابل نلمس تطور الإيرادات النفطية وبالخصوص في السبعينات، وذلك بسبب إرتفاع أسعار النفط، حيث قفزت من 4114.1 مليون دج سنة 1973 إلى 13398.9 مليون دج سنة 1974.

وقد وجهت الجباية البترولية لتكوين الإدخار الحكومي، بينما وجهت الإيرادات العادية لتغطية النفقات العادية، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (69): تطور النفقات العامة للجزائر خلال الفترة (1970-1978).

الوحدة : مليون دج

البيان / السنوات	1970	1971	1972	1973	1974
النفقات الجارية	4253	4687	5365	6269	8408
نفقات التجهيز	1623	2254	2882	3225	4130

البيان / السنوات	1975	1976	1977	1978
النفقات الجارية	13656	13170	15281	17575
نفقات التجهيز	5412	6948	10191	12371

المصدر: محمد طويلب، مرجع سابق، ص.60.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ التطور الكبير للنفقات الجارية (نفقات التسيير)، والتي إنتقلت من 4253 مليون دينار جزائري سنة 1970 إلى 17575 مليون دينار جزائري سنة 1978، أي بزيادة تقدر بحوالي 300%، وقد كانت جل نفقات التسيير(3/2) موجهة لتغطية أجور الموظفين، وبالخصوص موظفي قطاع التربية والتعليم.

أما نفقات التجهيز، فقد عرفت هي الأخرى تطورا ملحوظا خلال ذات الفترة، حيث إنتقلت من 1623 مليون دينار جزائري سنة 1970 إلى 12371 مليون دينار جزائري سنة 1978، أي بزيادة قدرها 600%، ويعزى هذا التطور لإرتفاع نفقات الإستثمار في قطاع التربية والتعليم[1].

فالجباية البترولية إذن كانت موجهة كلية للإدخار، حيث تستعمل في تغطية الإستثمارات وإقراض الشركات العمومية، التي كان عليها أن تمول ميزانية الدولة، عن طريق تحويل مبلغ الإهتلاكات إلى سندات التجهيز، إضافة إلى تسديد ديونها.

المطلب الثاني: السياسة المالية الجزائرية خلال الفترة (1979-1988).

عرفت هذه الفترة تطورا كبيرا في الرصيد الميزاني، حيث إنتقلت الميزانية من وضعية فائض خلال العشرية السابقة إلى ميزانية بدأت تعرف العجز، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

[1] Abdelmadjid Brahimi, op.cit, p.283.

الجدول رقم (70): تطور رصيد الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة (1979-1988).

الوحدة : مليون دج

البيان / السنوات	1979	1980	1981	1982	1983
الايرادات العامة	46429	59344	79384	77572	84521
النفقات العامة	33514	43214	57655	71663	87462
الرصيد الميزاني	+ 12915	+ 16130	+ 21719	+ 5909	- 2951
البيان / السنوات	**1984**	**1985**	**1986**	**1987**	**1988**
الايرادات العامة	100278	105813	89690	92984	93500
النفقات العامة	94976	103471	101817	103977	119700
الرصيد الميزاني	+ 5302	+ 2342	- 12227	- 10993	- 26200

المصدر: محمد طويلب، مرجع سابق، ص.64.

من خلال الجدول السابق، نلاحظ تسجيل الميزانية العامة للدولة لعجز يقدر بحوالي 2951 مليون دينار جزائري إبتداءا من سنة 1983، لتنتعش من جديد وتسجل فائضا خلال سنتي 1984 و1985 على التوالي، ثم تعاود تسجيل العجز مرة أخرى إبتداءا من سنة 1986، ومرد ذلك للأزمات النفطية التي شهدتها سنوات الثمانينات، والتي أثرت على الجباية البترولية بالسلب، وهو ما توضحه بيانات الجدول التالي:

الجدول رقم (71): تطور الإيرادات العامة للجزائر خلال الفترة (1979-1988).

الوحدة: %

البيان / السنوات	1979	1980	1981	1982	1983
الايرادات العادية (دون الجباية البترولية) / مجموع الايرادات العامة	43	37	36	47	56
الجباية البترولية / مجموع الايرادات العامة	57	63	64	53	44
البيان / السنوات	**1984**	**1985**	**1986**	**1987**	**1988**
الايرادات العادية (دون الجباية البترولية) / مجموع الايرادات العامة	57	56	76	76	75
الجباية البترولية / مجموع الايرادات العامة	43	44	24	22	25

المصدر: محمد طويلب، مرجع سابق، ص.64.

يبرز الجدول المبين أعلاه، كيف أن نسبة الجباية البترولية إلى مجموع الإيـرادات العامـة قـد إنخفضت مقارنة مع نظيرتها من الإيرادات الأخرى، وذلك إبتداءا من سنة 1983، وهو ما أدى إلـى بروز إختلالات داخلية وخارجية، أبرزها الإرتفاع في حجم المديونية الخارجية وخدماتها.

وإبتداءا من سنة 1985، أصبح الإدخار الميزاني (الإيرادات الكلية – النفقات الجارية) لا يكـف لتغطية الإستثمارات المباشرة للدولة، وهذا بسبب الإنخفاض في الإيرادات العامة، الذي يرجع أساسـا لإنخفاض الجباية البترولية من جهة، ومن جهة أخرى إرتفاع نفقات التسيير.

ومن أجل أكثر إيضاح لما سبق ذكره، نورد الجدول التالي:

الجدول رقم (72): تطور الإدخار الميزاني للجزائر خلال الفترة (1985-1988).

الوحدة: مليون دج

البيان / السنوات	الايرادات الكلية -A-	النفقات الجارية -B-	نفقات التجهيز	الادخار الميزاني A-B
1985	105813	54601	48870	51212
1986	89690	61154	40660	28536
1987	92984	63761	40216	29223
1988	93500	67200	43500	26300

المصدر: محمد طويلب، مرجع سابق، ص.65.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ – كما أوردنا سابقا – إنخفـاض الإدخـار الميزانـي نهايـة الثمانينات، الأمر الذي إستدعى اللجوء إلى مديونية الخزينة العامة، من أجل تمويل نفقات الإسـتثمار، وهو ما أدى إلى رفع معدل التضخم، ذلك أن الإستثمارات المختارة في هذه الفترة غير إنتاجية[1].

وهكذا، بدأت تظهر إختلالات داخلية وخارجية بصفة كبيرة إبتداءا من سنة 1986، مع إنخفاض أسعار البترول من 27.5 دولار للبرميل سنة 1985 إلى 16.55 دولار للبرميل سنة 1988، مما أدى إلى إزدياد العجز في الميزانية العامة للدولة، حيث بلغ (-4.26%) من الناتج الداخلي الخام سنة 1986، ليرتفع إلى (-7.84%) من الناتج الداخلي الخام سنة 1988، ويضاف لذلك، إرتفاع حجم المديونية الخارجية وخدماتها، حيث إزداد حجمها من 22.906 مليار دولار سنة 1986 إلى 28.574 مليار دولار سنة 1988، وإرتفعت بذلك خدماتها من 5.185 مليار دولار سنة 1986 إلى 7.530 مليار دولار سنة 1988، كما عرفت الإحتياطات الدولية للجزائر إنخفاضا من 7.064 مليار دولار سنة 1980 إلى 3.197 مليار دولار عام 1988، وهو ما إنعكس بالسلب على عدد الشهور التي تغطيها من الواردات، حيث إنخفض من 5 أشهر و24 يوما سنة 1980 إلى 4 أشهر و18 يوما سنة

[1]Hocine Benissad, **réstructuration et réforme économique**, op.cit, p.214.

1988، الأمر الذي أدى إلى إهتزاز الجدارة الإئتمانية للجزائر سنة بعد سنة في السوق المالية الدولية، مما زاد من صعوبة وصولها إلى مصادر الإقتراض الخارجي.

وإنطلاقا مما سبق، أصبحت الجزائر نهاية الثمانينات تسدد مبالغا مالية في صورة خدمات للدين الخارجي، أكثر بكثير مما يتدفق إليها من موارد مالية في شكل قروض خارجية جديدة، كما أن الجزائر قد شهدت خلال أغلب سنوات الثمانينات أرقاما سلبية للتحويلات الصافية للموارد، حيث إنتقلت هذه الأخيرة من (-700) مليون دولار سنة 1980 إلى (-2.543) مليار دولار سنة 1988.

إن هذه الوضعية في الحسابات الخارجية للدولة، أدت إلى ندرة المواد الإستهلاكية في السوق، الأمر الذي خلق آثارا تضخمية كبيرة بالنظر لإرتفاع الأسعار المحلية، ضف إلى ذلك، ندرة المواد الأولية المستعملة في الإنتاج، وهو ما أدى إلى إنخفاض إنتاجية المؤسسات العمومية، مما أثر على إرتفاع نسبة البطالة، وبالتالي بدأت المشاكل الإجتماعية تطفو إلى السطح، الأمر الذي تطلب ضرورة إتخاذ إجراءات تصحيحية راديكالية في السياسة الإقتصادية عامة، والسياسة المالية بصفة خاصة، وهو ما سنتطرق اليه بالدراسة التحليلية من خلال المبحث التالي.

المبحث الثاني: محاولة تصحيح السياسة المالية الجزائرية خلال مرحلة الإنتقال لإقتصاد السوق.

إن الوضعية الإقتصادية الصعبة التي عرفها الإقتصاد الوطني نهاية الثمانينات، في ظل واقع عالمي تميز بفشل النهج الإشتراكي، وضرورة الإنتقال لإقتصاد السوق، تطلبت وضع سياسة تصحيحية راديكالية، من خلال التخلي عن نمط التسيير السابق (التخطيط المركزي) والإنتقال لإقتصاد السوق، وقد إعتمدت السلطات الجزائرية في المرحلة الأولى سياسة تصحيحية ذاتية، من خلال المبادرة بإتخاذ إجراءات تصحيحية شملت مختلف جوانب السياسة الإقتصادية، بما فيها السياسة المالية (موضوع إهتمامنا)، وفي نفس الوقت، عملت الجزائر على التقارب وخلق جو من التعاون مع المؤسسات المالية الدولية (إتفاقيتي سنتي 1989 و1991)، وذلك من أجل دفع عجلة الإصلاحات المتخذة.

وفيما يلي، نحاول إستخلاص أهم محاور السياسة المالية التي شملها الإصلاح قبل سنة 1993، من خلال النقاط التالية:

المطلب الأول: تصحيح عجز الميزانية العامة للدولة.

عرفت الجزائر عدة تصحيحات خصت الميزانية العامة، إبتداءا من سنة 1988، وهذا من خلال برامج الحكومات المتعاقبة حتى ديسمبر سنة 1993، وهو ما تبرزه بيانات الجدول التالي:

الجدول رقم (73): تطور الرصيد الميزاني للدولة خلال الفترة (1988-1993).

الوحدة: مليار دج

البيان / السنوات	1988	1989	1990	1991	1992	1993
الإيرادات العامة:	93.5	116.5	152.5	248.9	308.9	316.9
- الإيرادات العادية:	69.4	70.9	76.3	87.4	114.2	137.3
- الجباية البترولية:	24.1	45.5	76.2	161.5	194.7	179.6
النفقات العامة:	119.7	124.5	136.5	212.1	332.9	403
- نفقات التسيير:	76.2	80.2	88.8	153.8	259.9	301
- نفقات التجهيز:	43.5	44.3	47.7	58.3	73	102
الرصيد الميزاني	(26.2-)	(8.1-)	(16+)	(36.8+)	(24-)	(86.1-)

المصدر: محمد طويلب، مرجع سابق، ص.92.

من خلال الجدول أعلاه، يتبين لنا أن رصيد الميزانية العامة للدولة، قد إنتقل من حالة عجز سنة 1988 (-26.2 مليار دج) إلى حالة فائض إبتداءا من سنة 1990 و1991 (+16 مليار دج و+36.8 مليار دج على التوالي)، وقد إستعملت حكومة حمروش آنذاك خلال سنتي 1990 و1991 إجراءا سياسيا – لتصحيح عجز الميزانية العامة- يتمثل في تخفيض الدينار الجزائري، من أجل زيادة مداخيل الجباية البترولية، وبالتالي زيادة الإيرادات العامة للدولة، ومن ثم، تقليص العجز أو تحقيق الفائض، وهو ما تمثله بيانات الجدول التالي:

الجدول رقم (74): تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (1987-1993).

الوحدة: دينار/ دولار

البيان / السنوات	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
سعر صرف الدينار	4.9	5.9	7.6	9.0	18.5	21.8	23.4

المصدر: بربري محمد الأمين، مرجع سابق.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ الإنخفاض المتتالي لسعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي، وهو الإجراء التي إتخذته السلطات الجزائرية لمعالجة العجز في الميزانية العامة للدولة، خلال الفترة التي تزامنت والانخفاض المحسوس لأسعار النفط، مما تسبب في إرتفاع حجم المديونية الخارجية، بسبب إنخفاض الإيرادات البترولية للدولة.

لكن الحقيقة تبرز أن إيرادات الجباية البترولية مقيمة بالدولار لم تشهد إرتفاعا كبيرا خلال الفترة (1988-1993)، بل أنها في بعض الأحيان قد سجلت إنخفاضا، حيث أن الإرتفاع قد كان في قيمة هذه الجباية بالدينار الجزائري، وهو ما يوضحه الجدول أدناه:

الجدول رقم (75): تطور الجباية البترولية خلال الفترة (1989-1993).

البيان	السنوات	1989	1990	1991	1992	1993
الجباية البترولية مقيمة بالدولار	**المبلغ (مليار دولار)**	10	12.34	12.02	11.05	10.90
	نسبة الإرتفاع (%) (سنة الأساس 1989)	-	23.4	20.2	10.5	9
الجباية البترولية مقيمة بالدينار	**المبلغ (مليار دج)**	45.5	76.2	161.5	194.7	179.6
	نسبة الإرتفاع (%) (سنة الأساس 1989)	-	67	254	327	294

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على البيانات الواردة في: **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 26، الصادرة في 1993/04/26.

من خلال هذا الجدول أعلاه، يمكننا أن نلاحظ أن نسب الإرتفاع في الجباية البترولية المقيمة بالدولار في إنخفاض مستمر من سنة لأخرى، في حين نشهد وفي المقابل التزايد الملحوظ في نسب الإرتفاع للجباية البترولية المقيمة بالدينار الجزائري، الأمر الذي يؤكد كل ما أوردناه أعلاه.

وحسب علي براهتي الوزير المنتدب للميزانية العامة آنذاك، فإن هذه الطريقة قد أدت لإنتشار آثار سلبية أكثر منها إيجابية، حيث تمثلت السلبية منها في إرتفاع الكشف البنكي للمؤسسات من خلال خسائر الصرف ....، وظهور آثار تضخمية كبيرة، بما أثر على إنتاجية المؤسسات العمومية[1].

وبالتالي ورغم الإجراء المتخذ (تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري)، فإن الميزانية العامة للدولة، قد عرفت العجز مجددا خلال سنتي 1992 و1993.

المطلب الثاني: الإصلاح الضريبي.

إن تبني الجزائر للإصلاحات الإقتصادية لسنة 1988، كان يستدعي إصلاح المحيط الإقتصادي، الذي يشكل فيه إصلاح المحيط المالي جانبا مهما، وضمن هذا الإطار، برزت ملامح الإصلاح الضريبي الجديد في مارس 1987، عند تشكيل اللجنة الوطنية للإصلاح الضريبي من كبار موظفي وزارة المالية، وممثلي رجال الأعمال وبعض المختصين الآخرين، والذين أسندت لهم مهمة الإصلاح الضريبي من خلال إعادة النظر في الجهاز والنظام الضريبي عامة، وذلك للأسباب التالية:[2]

- تعقد النظام الضريبي، كنتيجة للجمع بين الضرائب النوعية ونظام الضرائب العامة، ولكثرة الإعفاءات والنصوص التشريعية، وعدم كفاءة الإدارة الضريبية؛
- عدم مرونة النظام الضريبيى الجزائري؛
- تشوه بنية النظام الضريبي (جباية عادية، جباية بترولية،...)؛
- إختلال هيكل الإيرادات الضريبية بهيمنة الضرائب غير المباشرة عليه، ويضاف إلى ما ذكر مشكلة الضغط الضريبي المرتفع، كنتيجة لتعدد الضرائب وإرتفاع معدلاتها، والذي قدر سنة 1986، محسوبا على أساس كل الإقتطاعات الضريبية بمعدل 45.6%، و46% سنة 1987، مما يعني الثقل الكبير للإقتطاعات الضريبية[3]؛
- الغش والتهرب الضريبي، فقد كان للضغط الضريبي المرتفع الذي يقع على المكلف أن يؤد به إلى التخلص من دفع الضريبة بصفة كلية أو جزئية؛
- عجز النظام الضريبي القديم على مواجهة الندرة بزيادة العرض، وذلك:

---

[1] Ali Brahiti, « **la politique budgétaire en période de transition vers léconomie de marché**» , journé détude organisée par L'I.E.D.F.

[2] حميد بوزيدة ، مرجع سابق، ص.69.

[3] F.M.I, **La réforme fiscale en Algérie**, contribution à la réflexion, rapport de F.M.I, 1988, P.6.

- للقيود المفروضة على الإستثمار الخاص ذات الطابع الإداري والسياسي والتقني؛
- للحساسية المفرطة تجاه الإستثمارات الأجنبية؛
- للقيود على الواردات نتيجة إحتكار الدولة للتجارة الخارجية.

ومن أجل كل ما سبق ذكره، إرتأت السلطات الجزائرية المباشرة بالإصلاح الضريبي، من أجل أن تلعب الضريبة دورا جديدا، لمواكبة النظام الإقتصادي الجديد، وأن تستعمل كأداة لتشجيع الأنشطة الإقتصادية، وتوجيهها توجيها يتماشى ومتطلبات التنمية الإقتصادية، كما يرمي إلى تحقيق هدف رئيسي يكمن في إنعاش الإقتصاد الوطني، سيما تطور المؤسسة، من خلال التكيف مع الديناميكية الإقتصادية، وهذا عن طريق الأولويات التالية:

أولا: إصلاح الجهاز الضريبي.

شرعت الحكومة منذ سنة 1992 في إعادة تنظيم الإدارة الضريبية، حيث مس البرنامج جميع المصالح التي لها علاقة بالمجال الضريبي، من خلال إعتماد النقاط التالية:[1]

- تشجيع المكلفين بتقسيم مبالغ الضريبة؛
- وضع أنظمة معالجة مع تسجيل التصريحات الضريبية؛
- إعداد برنامج لتحقيق وكشف المخالفات والتأخر في الدفع وعدم التصريح (الغش الضريبي والتهرب الضريبي)، حيث أنّ التهرب الضريبي في الجزائر قد بلغ مستوى عالي جدا، قدر سنة 1994 بمبلغ 9208 مليون دينار وهو مبلغ لا يستهان به، أما في سنة 1995، فقد تقلص إلى 6962 مليون دج، وهو مبلغ مرتفع، إذا ما قورن بحجم الإيرادات الضريبية على مستوى الموازنة العامة للدولة.

ثانيا: إصلاح النظام الضريبي.

إرتكز الإصلاح الضريبي لسنة 1991 على الجباية العادية، وقد تضمن العناصر التالية:

- تعميم الضريبة الوحيدة على الإنفاق في شكل الضريبة على القيمة المضافة؛
- القطيعة مع نظام الضرائب النوعية على مداخيل الأشخاص الطبيعيين، بإختيار ضريبة وحيدة على الدخل في شكل الضريبة على الدخل الإجمالي؛
- تجسيد مبدأ الفصل والتمييز بين الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين.

[1] دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص.380.

وقد تمخض عن هذا الإصلاح إحداث الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة، حيث نحاول في النقاط التالية، التعرف على أهم التعديلات التي مست النظام الضريبي، من خلال جميع أنواع الضرائب المستحدثة كما يلي:[1]

1. الضريبة على الدخل الإجمالي:

جاءت هذه الضريبة لتعوض نظام الضرائب النوعية ذو المعدلات المتعددة، الذي كان مفروضا في السابق على المداخيل، حيث تنص المادة الأولى من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة*، على أن تفرض ضريبة سنوية على مجموع صافي دخل الأشخاص الطبيعيين الوارد ذكرهم في هذا القانون، وتتميز هذه الضريبة بالشفافية، من جراء النظرة الشاملة والإجمالية لمجموع مداخيل المكلف، وكذا طريقة تحديد الدخل الخاضع للضريبة، كما تتصف بكونها أكثر تحقيقا لقاعدة العدالة في الضريبة، لكونها تأخذ في الحسبان المقدرة التكليفية للمكلف كتحديد حد أدنى معفى منه، والذي يمثل في طياته شريحة إجتماعية، كما يغلب على هذه الضريبة طابع البساطة سواء بالنسبة للمكلف، أو إدارة الضرائب، فبالنسبة للمكلف، فإنه يكتفي بإكتتاب تصريحي واحد، عوض تصريحات متعددة إلى مصالح ضريبية مختلفة عن كل صنف من أصناف دخله، أما بالنسبة لإدارة الضرائب، فإنها تكتفي بفحص تصريح واحد، تطبق عليه إجراءات موحدة، فيما يخص ربط وتحصيل الضريبة والطعن فيها، مما يسمح بتخفيض النصوص الضريبية، ومن ثمة، العمل على إستقرار النظام الضريبي في جانبه التنظيمي والقانوني.

وفيما يخص الخاضعين للضريبة على الدخل الإجمالي، فيمكن إجمالهم فيما يلي:[2]

- الأشخاص الذين يوجد موطن تكليفهم في الجزائر بصفتهم مالكين له أو منتفعين به، أو مستأجرين له، عندما يكون الإيجار قد أتفق عليه بإتفاق وحيد، أو إتفاقات متتالية لفترة متواصلة مدتها سنة واحدة على الأقل؛
- الأشخاص الذين مكان إقامتهم الرئيسية أو مركز مصالحهم الأساسية في الجزائر؛
- الأشخاص أعوان الدولة الذين يمارسون وظائفهم، أو حتى يكلفون بمهامهم في بلد أجنبي ولا يخضعون في هذا البلد لضريبة شخصية على مجموع دخلهم؛
- الأشخاص غير المقيمين بالجزائر، والذين يحصلون على مداخيل ذات مصدر جزائري؛

---

* تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى ضريبة الدخل، وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة حسب نص المادة الأولى من قانون الضرائب المباشرة.

[1] حميد بوزيدة، مرجع سابق، ص ص.72 .73.

[2] نفس المرجع السابق، ص ص.73.74.

- الأشخاص من جنسية جزائرية أو أجنبية، والذين يحصلون في الجزائر على أرباح، أو مداخيل يعود فرض الضريبة عليها إلى الجزائر، بموجب إتفاقية دولية خاصة بإزدواجية فرض الضريبة؛
- الشركاء في شركات الأشخاص والشركات المدنية المهنية؛
- الأعضاء في الشركات المدنية، بشرط أن تكون منظمة على شكل شركات أسهم وقانونها الأساسي ينص على المسؤولية غير المحدودة للشركاء فيما يخص ديون الشركة؛
- المسيرون ذوي الأغلبية في الشركات ذات المسؤولية المحدودة، ومسيرو شركات التوصية فيما يخص المكافآت عن وظائفهم؛
- المساهمون في شركات الأموال فيما يتعلق بأرباح الأسهم والنسب المئوية من الربح.

2. الضريبة على أرباح الشركات:

جاءت الضريبة على أرباح الشركات لتعوض وتراجع نقائص الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية السابقة، وذلك من خلال أنها:[1]

- تطبق دون إستثناء على الأشخاص المعنويين، على عكس الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية التي تفرض على الأشخاص المعنويين في شكل معدل نسبي، وعلى الأشخاص الطبيعيين في شكل معدل تصاعدي؛
- تطبق دون التمييز بين المؤسسات الأجنبية والجزائرية؛
- تطبق وجوبا على الأشخاص الخاضعين لنظام فرض الضريبة حسب الربح الحقيقي مهما كان رقم الأعمال المحقق، وأن هذا الربح يحدد على أساس محاسبة تمسك طبقا للقوانين، والأنظمة المعمول بها، كالقانون التجاري والمخطط الوطني للمحاسبة.

وتطبق هذه الضريبة على الأرباح المحققة من طرف:[2]

- شركات الأموال (شركات المساهمة، الشركات ذات المسؤولية المحدودة والشركات الوحيدة ذات المسؤولية المحدودة)؛
- المؤسسات والهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري؛
- الشركات التعاونية والإتحادات التابعة لها بإستثناء المعفاة بواسطة قوانين المالية؛
- الشركات المدنية التي لم تؤسس وفق نظام الشركات بالأسهم، ولكنها إختارت نظام الخضوع للضريبة على أرباح الشركات، وهذا الطلب غير قابل للإرجاع خلال مدة حياة الشركة؛

---

[1] تنص المادة 12 من **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة** على أن " تخضع إختياريا لهذه الضريبة أرباح شركات الأشخاص التي إختارت الخضوع للضريبة على أرباح الشركات".

[2] حميد بوزيدة، مرجع سابق، ص.74.

- الشركات التي تحقق العمليات والإيرادات المبينة في المادة 12 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

وتمنح الإعفاءات من الضريبة على أرباح الشركات، بصفة مؤقتة أو دائمة، وتحدد بموجب قوانين المالية، ويمكن قراءة بعض الإعفاءات حسب (المادة 138 من قانون الضرائب المباشرة) في مايلي:

- تعفى بصفة دائمة، المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين المعتمدين، وكذا الهياكل التابعة لها؛
- تستفيد النشاطات الممارسة من طرف الشباب المستثمر المستفيد من مساعدة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب من إعفاء كلي لمدة ثلاث (03) سنوات إبتداءا من تاريخ بداية الإستغلال، ويمدد هذا الإعفاء إلى ست (06) سنوات، إذا كانت هذه النشاطات تمارس في مناطق يراد ترقيتها والمحددة من طرف التنظيم؛
- تعفى بصفة دائمة تعاونيات الإستهلاك للمؤسسات والمنظمات العمومية؛
- تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقامة والمنتجة في ولايات الجنوب والهضاب العليا والمستفيدة من الصندوق الخاص لتنمية ولايات الجنوب الكبير، والصندوق الخاص بالتنمية الإقتصادية للهضاب العليا من تخفيض في مبلغ الضريبة على أرباح الشركات المستحقة على أنشطتهم، والمتعلقة بإنتاج المواد والخدمات المقامة على مستوى هذه الولايات، يقدر بحوالي 15% لفائدة ولايات الهضاب العليا و20% لفائدة ولايات الجنوب، وذلك لمدة خمس (05) سنوات، إبتداءا من أول جانفي سنة 2004، ويستثنى من أحكام هذه المادة المؤسسات العاملة في مجال المحروقات (المادة 8 من قانون المالية لسنة 2004).

وتشكل الإعفاءات إنفاقا ضريبيا، تهدف من خلاله الدولة إلى تشجيع النشاطات والقطاعات المراد النهوض بها، ودعم القطاع الخاص.

ويمكن التمييز بين حالتين، فيما يخص دفع الضريبة على أرباح الشركات هما:

أ. بالنسبة للشركات التي تزاول النشاط:

يترتب على المكلفين بالضريبة على أرباح الشركات دفع ثلاث (03) تسبيقات ورصيد التسوية (حسب قانون المالية لسنة 2000) كالتالي:

- التسبيق الأول: من 15 فيفري إلى 15 مارس؛
- التسبيق الثاني: من 15 ماي إلى 15 جوان؛
- التسبيق الثالث: من 15 أكتوبر إلى 15 نوفمبر.

حيث تدفع هذه التسبيقات خلال السنة التي تلي السنة التي حققت فيها الأرباح المعتمدة، كأساس لحساب الضريبة على أرباح الشركات، كما يساوي مبلغ كل تسبيق 30% من الضريبة المتعلقة بالربح المحقق في آخر سنة مختتمة عند تاريخ إستحقاقها، أو بالربح المحقق في الفترة الأخيرة لفرض الضريبة، إذا لم يحصل ختم سنة مالية.

أما رصيد التسوية، فيدفع على الأكثر إبتداءا من التاريخ المحدد لإيداع التصريح الخاص بالضريبة على أرباح الشركات (31 مارس إلى غاية 15 أفريل).

ب. فيما يخص الشركات حديثة النشأة:

إن كل تسبيق يساوي 30% من الضريبة المحسوبة على الحاصل المقدر (الربح المقدر) بنسبة 5% من رأس المال الإجتماعي المسخر.

إذن ومن خلال ما سبق، فإن الضريبة على أرباح الشركات تسمح عند سدادها في شكل أقساط مؤقتة من تخفيف العبء الضريبي على المكلف بالضريبة، وبتمويل دوري للخزينة العمومية، كما أن إتجاه معدلها نحو الإنخفاض[1]، قد يسهم في تحسين قدرة المؤسسات على التمويل الذاتي وتحفيز الإدخار.

3. الرسم على القيمة المضافة:

إن الإصلاح الضريبي فيما يخص الرسوم على رقم الأعمال، يترجم من خلال قانون المالية لسنة 1991 ، الذي يدخل الرسم على القيمة المضافة بدلا من الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج ، والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات.

ويشكل الرسم على القيمة المضافة ضريبة على الإنفاق (الإستهلاك) يتحملها المستهلك النهائي، كما أنه يعد ضريبة قيمية، لكونها تحسب بتطبيق معدل نسبي على قيمة المنتج أو الخدمة.

ويطبق هذا الرسم على عمليات البيع والأعمال العقارية والخدمات من غير تلك الخاضعة للرسوم الخاصة أو العرضية، كما يطبق هذا الرسم أيا كان شكل أو طبيعة تدخل هؤلاء الأشخاص:

- الوضع القانوني للأشخاص الذين يتدخلون في إنجاز الأعمال الخاضعة للضريبة، أو وضعيتهم إزاء جميع الضرائب الأخرى؛
- عمليات الإستيراد.

---

[1] للإشارة انتقل معدل الضريبة على أرباح شركات الأشخاص المعنوية من 50% سنة 1990 إلى 42% سنة 1991 ثم 30% منذ سنة 1998 إلى يومنا هذا، أنظر في ذلك: **قوانين المالية** لسنوات: 1991، 1992 و1999.

وتجدر الإشارة، إلى أن عمليات البنوك والتأمين كانت قبل الإصلاح الضريبي تخضع للرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات، الذي عوض في الفترة (1992-1994) بالرسم على عمليات البنوك وشركات التأمين، حيث يعتبر غير قابل للخصم، وقد حددت نسبته على جميع العمليات البنكية والتأمينات بحوالي 10% كمعدل عام، غير أنه قد حدد معدل مخفض بنسبة 7% يطبق على:

- التأمين من الأخطار، بما في ذلك أخطار الحرائق التي تصيب وسائل النقل بالسكك الحديدية والنقل الجوي والبحري؛
- إعادة التأمين بجميع أنواعه؛
- التأمينات المؤقتة على الحياة.

وبمجيء قانون المالية لسنة 1995، تم إدراج عمليات البنوك والتأمينات ضمن مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة، وأصبحت – إبتداءا من أول جانفي 1995 – العمليات المنجزة من طرف البنوك وشركات التأمين تخضع للمعدل المخفض من الرسم على القيمة المضافة بمعدل 13% مع الحق في الخصم، وأن التغير في هذا المعدل يكون بموجب قوانين المالية.

وتمنح الإعفاءات من الرسم على القيمة المضافة، وتحدد بموجب قوانين المالية، حيث تشكل إجراءات خاصة تخالف النظام العام للضريبة، كما تعتبر إعانات مباشرة من الدولة بغرض ترقية قطاعات معينة، وتستجيب للإعتبارات الإقتصادية، الإجتماعية والثقافية.

المطلب الثالث: إصلاح القطاع العام.

إن فشل الإصلاحات الهيكلية التي طبقت على المؤسسات العمومية بداية الثمانينات، هو ما جعل الحكومة تعمل على إعطاء مسيّري المؤسسات حرية إتخاذ القرارات، والمبادرة وفق ما تمليه قواعد المتاجرة وميكانيزمات السوق، والبدء في تطبيق جملة من الإصلاحات، تنصبّ أساسا على المؤسسة العمومية، من خلال إعتماد الإجراءات التالية:

أولا: إستقلالية المؤسسات العمومية.

إبتداءا من سنة 1988، أدخلت إصلاحات جذرية على القطاع الإقتصادي العمومي، من خلال القانون رقم (88-02) المتعلق بإستقلالية المؤسسات الإقتصادية العمومية، وقد كانت هذه الإصلاحات تهدف إلى إعطاء الإستقلالية المالية في تسيير المؤسسات العمومية، من أجل رفع مردوديتها الإقتصادية والمالية هذا من جهة، ومن جهة أخرى، كانت ترمي إلى بداية تخلي الدولة عن التدخل في القطاع الإقتصادي، سواءا كان هذا التدخل ماليا من خلال (الإعانات، تحديد الأسعار، تعيين المسؤولين ...إلخ) أو إقتصاديا (من خلال رسم سياسة وأهداف المؤسسات العمومية ...)، وذلك من أجل جعل هذه المؤسسات قادرة على لعب دورها في السوق، وضمن القطاع الذي تنشط فيه.

وبالتالي، وفي ظل إقتصاد جديد يمتاز بالمنافسة، كان لابد من محو جميع الإختلالات التي ورثتها هذه المؤسسات من النظام الإقتصادي السابق، والتي من بينها الإختلال المالي، الذي أنهك كاهل هذه المؤسسات، وهو ما يمثل مديونيتها تجاه البنوك والخزينة العامة، الأمر الذي يحتم علينا تناوله من خلال الآتي ذكره.

ثانيا: التطهير المالي للمؤسسات العمومية.

يقصد بعملية التطهير المالي للمؤسسات العمومية "إتخاذ الإجراءات المالية الموجهة إلى إعطاء المؤسسة هيكلا ماليا متوازنا، وذلك من أجل جعلها تسير بصفة عادية"[1]، وقد دخلت العملية حيز التطبيق بداية نوفمبر سنة 1991.

وتهدف سياسة التطهير المالي إلى تحقيق هدفين رئيسيين هما:[2]

- تصحيح وتفادي كل العيوب الناجمة عن نظام التسيير السابق الذي أثبت فشله؛
- تجميع المديونية، بهدف التقليل من درجة ثقلها على الحياة اليومية للمؤسسة، مع محاولة إحلال الديون الطويلة عن طريق سياسة الكشوفات المصرفية، لأن تطهير وضعية المؤسسات والبنوك يخلق بينها جوا من التعاون في شكل جديد.

وقد أنشأت الدولة – في إطار عملية التطهير المالي وبالضبط ضمن قانون المالية لسنة 1991 وفي المادة 143 منه – حسابا خاصا يحمل رقم (302-063) سمي "صندوق تطهير المؤسسات العمومية"، حيث خصصت الدولة من خلاله مبالغا معتبرة لتطهير المؤسسات العامة ذات الهيكل المختل، وهو ما يبينه الجدول أدناه:

الجدول رقم (76):المبالغ المخصصة من ميزانية الدولة لعملية التطهير المالي للفترة (1991-1993).

الوحدة: مليار دج

البيان / السنوات	1991	1992	1993
المبالغ المخصصة من خلال قانون المالية الأساسي	12.0	42.5	83.5
المبالغ المخصصة من خلال قانون المالية التكميلي	16.0	68.0	-
المجموع الجزئي	28.0	110.5	83.5
المجموع العام لثلاث سنوات	**222.0**		

المصدر: محمد طويلب، مرجع سابق، ص.110.

[1] محمد طويلب، مرجع سابق، ص.107.

[2] **المرسوم التنفيذي رقم (91- 75)** المؤرخ في 1991/03/16- حساب التخصيص الخاص رقم (302-063) الذي عنوانه صندوق تطهير المؤسسات العمومية.

ومن أجل إتمام عملية التطهير المالي على أحسن وجه، تم تكليف لجنة مختصة مشكلة على مستوى المديرية العامة للخزينة العمومية، لتقوم بفحص ملفات المؤسسات المختلة ماليا وتحديد إحتياجاتها، ومن ثم إعادة التوازن المالي لها، وتكوين رأسمال عامل كافي لمسايرة نشاطها.

وبغية الوصول إلى تحقيق كل ما سبق ذكره، تقوم هذه اللجنة وحسب حالة المؤسسة بإتباع الإجراءات التالية:[1]

1. تحويل ديون الخزينة العمومية المترتبة على المؤسسات العمومية إلى قيم منقولة وتجميدها :

إستكمالا لقانون إستقلالية المؤسسات العمومية، تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم (30-141) المؤرخ في 27 مارس 1990، والذي يحدد تجميد الديون على المؤسسات العمومية وتحويلها، وذلك تطبيقا لنص المادة (17) من قانون المالية التكميلي لسنة 1988.

وبموجب هذا المرسوم تحول القروض الجارية – جزئيا أو كليا – الممنوحة للمؤسسات العمومية من أموال الخزينة لغاية 31 ديسمبر سنة 1988 إلى مساهمات نهائية، وينتج عن هذا التحويل:

- إمتصاص الأصول الصافية السلبية للمؤسسات العمومية المدينة في التاريخ المعين؛
- تزويد المؤسسات العمومية المدينة برأسمال يترتب عليه إصدار أسهم.

كما أنه يمكن أن يقرر المجلس الوطني للتخطيط تجميد القروض الجارية من أموال الخزينة، التي لا يمكن تحويلها في شكل سندات و/أو سندات مساهمة ذات حصص، ويشمل التجميد في شكل سندات كل القروض الممنوحة إلى غاية 31 ديسمبر 1989.

وحيث تشكل سندات المساهمة ذات الحصص قيما منقولة تكافئ من الأرباح قبل توزيع الحصص فإنها تحرر لفائدة الخزينة، وهي قابلة للتبادل بين المؤسسات العمومية الإقتصادية في السوق المالية.

وحسب المرسوم التنفيذي رقم (92-267) المؤرخ في 28 جوان 1992 والمتعلق بتحويل وتجميد ديون الخزينة المترتبة على المؤسسات العمومية، يعدل المرسومين رقم (90-101) ورقم (91-74)، وبالتالي تصبح الحقوق المعنية بالتحويل والتجميد، وكذا إجراءاتها كالتالي:

- القروض الممنوحة للمؤسسات العمومية، من أجل إستثمارها وإعادة هيكلتها المالية؛
- ديون البنوك المعاد شراؤها من طرف الخزينة العمومية؛
- القيم المنقولة المصدرة من طرف المؤسسات العمومية ، بموجب المادتين رقم 154 ورقم 155 من قانون المالية لسنة 1990؛
- القيم المنقولة المصدرة من طرف المؤسسات العمومية في إطار هذا المرسوم؛

[1] محمد طويلب، مرجع سابق، ص ص.108 .109.

- إن التحويل إلى مخصصات نهائية للديون المذكورة أعلاه، والتي هي على عاتق الخزينة للمؤسسات العمومية موجهة لإمتصاص الأصول الصافية السالبة و/أو إعطاء المؤسسات العمومية رأسمال إجتماعي؛
- الديون المحولة تتطلب إصدار قيم منقولة لفائدة الدولة بمبلغ يقابل التخصيصات برأسمال فقط.

إن تجميع ديون الخزينة على شكل قيم منقولة، تتم من خلال إصدار أسهم مساهمة بأرباح أو سندات لفائدة الخزينة من طرف هذه المؤسسات.

2. إعادة شراء الخزينة العمومية للديون التي تحوزها البنوك والمؤسسات المصرفية على المؤسسات العمومية:

بموجب المادة 148 من قانون المالية لسنة 1991، تم السماح للخزينة العمومية بإعادة شراء الديون التي تحوزها البنوك والمؤسسات المصرفية على المؤسسات العمومية.

وحسب المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم (91-74)، فإن الديون المعاد شراؤها من طرف الخزينة العمومية، يجب أن تكون على شكل قيم تصدر من قبل هذه المؤسسات العمومية المدينة، ويتم الإكتتاب فيها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وتأخذ شكل سندات أو سندات مساهمة.

المطلب الرابع: إصلاح نظام الأسعار .

تم إعادة النظر في نظام الأسعار ، بهدف تقليص الدعم الذي تقدمه الدولة ، وقد كان ذلك من خلال القانون رقم (89-12) الصادر في 1989/7/5[1]، وتم خلاله تقسيم الأسعار كما يلي:

أولا: الأسعار المقننة.

يطبق هذا النظام عن طريق ضمان أسعار السلع والخدمات عبر طريقتين هما:[2]

- يتم الإعلان عن أسعار المنتجات المضمونة مسبقا، أي ضمان سعر أدنى للمنتجين عند إنتاج السلع والخدمات، التي يتطلب إنتاجها بصفة خاصة الحماية أو التحفيز، أي أنّ الهدف من هذا النوع من الأسعار المقننة هو تشجيع وتطوير المنتوجات الأولية ضمن المخططات الإقتصادية؛
- يتم تحديد الحدّ الأعلى للأسعار على مستوى الإنتاج وعلى مستوى التوزيع، ويطبق هذا النوع من الأسعار على السلع والخدمات التي تخولها الدولة أولوية إقتصادية وإجتماعية خاصة، بهدف حماية بعض النشاطات الإقتصادية أو الفئات الإجتماعية، وبالتالي فإن الحد الأعلى للأسعار يعتبر:[3]

---

[1] **القانون رقم (89-12)** الصادر في 1989/07/05، الجريدة الرسمية، العدد 29، الصادرة بتاريخ 1989/07/19، ص.757.

[2] دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص.313.

[3] Youcef Deboub, **le nouveau mécanisme économique en algerie**, OPU, 1993, p.99.

- وسيلة لتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي، وذلك لتجسيد السياسة الإقتصادية والإجتماعية؛
- وسيلة تدخل الدولة في الإقتصاد لتأطير وتطوّر الأسعار، عندما يتطلب ذلك بشروط السوق؛
- وسيلة تسمح بتجنب تجاوز أقصى سعر مرخص به.

ثانيا: الأسعار الحرة.

يتمثل هذا النظام في الأسعار التي تتحدد حسب العرض والطلب، حيث تخضع جميع السلع والخدمات التي تكون أسعارها غير مقننة لنظام التصريح بالأسعار، وبالتالي يمتد تطبيقه إلى جميع المنتجات التي لم ينص أي قانون عن تحديدها، بهدف تمكين ميكانيزمات السوق من تنظيم الأسعار التي يقدم نظام العرض والطلب نظيرها نتائجا إيجابية لصالح الإستثمار والإنتاج والطلب، إضافة إلى قياس كثافة المنافسة، التي تمثل بعد ذلك مؤشرا ممتازا للتعرف على الوضعية الحقيقية للسوق[1].

وبالتالي، كان الهدف من وراء هذا القانون تحرير بعض الأسعار من خلال رفع الدعم عنها، والتي تمثلت خلال سنتي 1991 و1992 في إثنا عشر (12) مادة، أغلبها أساسية بالنسبة للمواطن الجزائري وهي "الحبوب، السميد، الدقيق المستورد والبقول الجافة، الزيت النباتي العادي للإستهلاك الغذائي، الحليب، السكر المسحوق، الخميرة المعدّة للمخابز، الطماطم المصبرة، غاز البوتان، غاز البروطان وغاز أويل" *.

وإبتداء من سنة 1993، تقلصت هذه المواد إلى خمسة مواد مدعمة فقط وهي: الحبوب، السميد، الدقيق المستورد، الحليب ودقيق الأطفال.

وقد بلغت المبالغ المخصصة من ميزانية الدولة لدعم الأسعار خلال الفترة (1991-1993) حسبما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (77): المبالغ المخصصة من ميزانية الدولة لدعم الأسعار خلال الفترة (1988-1993).

الوحدة: مليار دج.

البيان / السنوات	1988	1989	1990	1991	1992	1993
المبالغ المخصصة لدعم السلع الاستهلاكية	1	1	-	17.65	29.5	22.7

المصدر: تم إعداد الجدول إعتمادا على بيانات: **قوانين المالية** لسنوات 1988، 1989، 1990، 1991، 1992 و1993.

* راجع في ذلك قانونا المالية لسنتي 1991 و1993.

[1] Ibid , p.101.

ومع مطلع سنة 1992، كانت الجزائر تطبق نظاما لدعم السلع الإستهلاكية العامة، بلغت تكلفته 5% من إجمالي الناتج المحلي[1]، وقد شجّع هذا النظام على تراكم المخزونات بغرض المضاربة، ومن ثمّ ظهور الأسواق الموازية، بالإضافة إلى إنتشار ظاهرة تهريب السلع المدعمة إلى البلدان المجاورة.

وبهدف دعم الفئات المحرومة تولت الحكومة مساعدة هذه الفئات، وذلك عن طريق إنشاء برنامج الشبكة الإجتماعية، وهو ما سنتناوله تباعا.

المطلب الخامس: الشبكة الإجتماعية.

من أجل حماية الفئات المحرومة من الإجراءات الميزانية التقشفية ، تم إنشاء صندوق دعم الفئات الإجتماعية المحرومة سنة 1992[2]، وذلك من خلال صندوق تعويض الأسعار.

وحسب نص المادة 115 من نفس القانون، تستفيد من هذه الشبكة الفئات الإجتماعية التي لها دخل يقل عن 7000 دج أو يساويه أو المنعدمة الدخل ، وقد حدد المرسوم التنفيذي رقم (92-46) المؤرخ في 1992/02/11، شروط تطبيق الدعم المباشر لمداخيل الفئات الإجتماعية المحرومة وكيفياته، حيث تتكون الفئات الإجتماعية المعنية بهذا الدعم، حسب ذات المرسوم مما يلي:

- العمال الأجراء؛
- أصحاب المعاشات وريوع الضمان الإجتماعي؛
- أصحاب المعاشات بمقتضى تشريع المجاهدين وضحايا حرب التحرير؛
- المقيمين الذين لا دخل لهم.

ويقدم هذا الدعم المباشر في شكل تعويضات مالية كما يلي:

- التعويض التكميلي للمنحة العائلية ويقدر بـ 60 دج في الشهر، عن كل طفل مستفيد من المنحة العائلية؛
- التعويض عن الأجر الوحيد لكل عامل أجير متزوج لا يمارس زوجه أي نشاط مأجور، ويقل دخله الإجمالي أو يساوي 7000 دج، ويقدر مبلغ هذا التعويض بـ 500 دج في الشهر؛
- التعويض التكميلي للمعاش والريع للأشخاص الذين يقل معاشهم أو يساوي 7000 دج، ولا تكون لأزواجهم أي مبلغ، ويقدر هذا المعاش بـ 120 دج في الشهر لكل مستفيد؛
- تعويض الفئات الإجتماعية التي ليس لها دخل، ويقدر بـ 120 دج في الشهر لكل شخص.

---

[1] كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص.20.

[2] راجع في ذلك نص المادة 113 من قانون المالية لسنة 1992.

وبعد ذلك، وفي إطار قانون المالية التكميلي لسنة 1992، تم إنشاء صندوق خاص لدعم الفئات المحرومة سمي بصندوق مساعدة الفئات الإجتماعية المحرومة المرقم بـــ (68-302) فـــي إطـــار الحسابات الخاصة للخزينة، ويتلقى موارده من تخصيصات ميزانية الدولة.

وفي سنة 1993، حددت قيمة إعانات صندوق التخصيص الخاص للخزينـــة رقـــم (68-302) بعنوان صندوق دعم الفئات الإجتماعية المحرومة بمبلغ 24 مليار دينار جزائري، وزعت كما يلي:

- التعويض الخاص بالمنحة العائلية، ومقداره 4.2 مليار دج؛
- التعويض على الأجر الوحيد، ومقداره 8.7 مليار دج؛
- التعويض التكميلي للمعاشات والريوع، ومقداره 1.8 مليار دج؛
- تعويض الفئات الإجتماعية عديمة الدخل، ومقداره 9.3 مليار دج.

وهكذا يمكننا تمثيل وضعية الشبكة الإجتماعية خلال سنتي 1992 و1993 من خـــلال الجـــدول أدناه:

الجدول رقم (78): تطور الشبكة الإجتماعية في الجزائر خلال الفترة (1992-1993).

	إنجاز سنة 1992		تقديرات الإقفال لسنة 1993	
	المبلغ الإجمالي (مليون دج)	عدد المستخدمين متوسط الثلاثي الرابع	المبلغ الإجمالي (مليون دج)	عدد المستخدمين متوسط شهري
- تعويض الفئات الإجتماعية عديمة الدخل.	4990	3.530.000	9330	6.450.000
- التعويض التكميلي للمعاشات والريوع.	1415	1.430.000	1660	1.150.000
- المنحة أو التعويض على الأجر الوحيد.	6940	1.350.000	5308	1.420.000
المجموع :	34513	6.310.000	52019	9.020.000
- التعويض الخاص بالمنحة العائلية (المنح الموزعة على مجموع الأجراء)	3350	5.680.000	4480	6.230.000
المجموع العام	**16.695**	**11.990.000**	**24.000**	**15.250.000**

المصدر: محمود حميدات، **دور السياسة الميزانية في تمويل التنمية**، أطروحة دكتوراه، معهد العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 1996، ص.245.

ورغم ما حققته الإصلاحات السابق ذكرها من تقدم، فيما يخص التأقلم مع متطلبات إقتصاد السوق، إلاّ أنّ الإقتصاد الوطني قد عرف وضعية صعبة نهاية هذه الفترة، تمثلت في إختلالات داخلية وخارجية، فكان خيار السلطات آنذاك اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية، عن طريق إبرام إتفاقيات معها، وهو ما سنحاول التعرف عليه بالتفصيل من خلال المبحث التالي.

المبحث الثالث: الإجراءات والتدابير المتخذة لتصحيح السياسة المالية الجزائرية بعد سنة 1993.

بالرغم مما حققته الإصلاحات السابق ذكرها من تقدم، إلا أن الإقتصاد الجزائري قد شهد نهاية سنة 1993 وضعية صعبة وخانقة، مما دفع ببعض المحللين إلى التساؤل حول فعالية الإصلاحات المتخذة والوقت الضائع الذي كلف المواطن الجزائري تكاليفا إجتماعية باهضة، وزاد بالتالي من تدهور وضعية الإقتصاد الوطني، الأمر الذي جعل خيار السلطات الجزائرية هذه المرة هو اللجوء للمؤسسات المالية الدولية، وبالتالي تبني سياسات تصحيحية بمساعدتها، نحاول إستقرائها فيما يلي:

المطلب الأول: إجراءات تصحيح السياسة المالية في ظل برنامج الإستقرار الإقتصادي (1994/04/01-1995/03/31).

في إطار برنامج الإستقرار الإقتصادي، إتخذت الحكومة الجزائرية عدة إجراءات تصحيحية في السياسة المالية للدولة، تتمثل أساسا فيما يلي:

أولا: الميزانية العامة للدولة.

في ظل البرنامج السابق ذكره، حددت النسبة 0.3% من الناتج الداخلي الإجمالي، كهدف أساسي لعجز الميزانية مقابل 7.9% خلال سنة 1993، وفي نفس الوقت، تخفيض العجز الإجمالي للخزينة من 9.2% من الناتج الداخلي الخام لسنة 1993 إلى 5.7% خلال سنة 1994[1]، ويمكن الوصول لهذه الأهداف من خلال مايلي:

- أثر إنخفاض سعر الصرف على الإيرادات البترولية؛
- يمكن التوقع بإرتفاع الإيرادات الأخرى للميزانية خارج المحروقات، بفعل تحرير الأسعار وتحسين التحصيل الضريبي.

وفيما يخص الرصيد الميزاني لسنة 1994، فقد بدا سالبا بمقدار (-76.5 مليار دينار جزائري)، حيث قدر إجمالي الإيرادات العامة للدولة في ذات السنة بمبلغ 385.4 مليار دينار جزائري، منها 222.2 مليار دينار جزائري متأتية من الجباية البترولية، وذلك بنسبة 51.1% من الإيرادات الكلية للدولة، والباقي للجباية الضريبية بمبلغ 163.2 مليار دينار جزائري، وبنسبة 37.5% من إجمالي الإيرادات العامة للدولة[2].

---

[1] عبد الله بلوناس، **أزمة المديونية الخارجية في الدول النامية وخيار إعادة الجدولة**، رسالة ماجستير، معهد العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 1994-1995، ص.326.

[2] راجع في ذلك قانون المالية لسنة 1995.

إن كل ما سبق يدل على حقيقة هامة مفادها أن التفوق كان دائما للجباية البترولية، حيث أن نسبة هذه الأخيرة لم تنزل عن مستوى 51%، بينما لم تستطع الجباية الضريبية تجاوز حاجز 40%، أو حتى بلوغه ولو في حالة إنخفاض الجباية البترولية، وهو ما يطرح بشدة مشكل التحصيل الضريبي، الذي لم يتمكن لحد الآن من قمع الغش والتهرب الضريبي، وذلك على الأقل – وفي مرحلة أولى– لموازنة حصة الجبايتين في الموارد العامة للدولة.

أما فيما يخص جانب النفقات العامة للدولة ، فنجد أنها قدرت سنة 1994 بمبلغ 461.9 مليار دينار جزائري، وذلك برجوح الكفة لصالح نفقات التسيير على حساب نفقات التجهيز، فالنفقات الأولى والمكونة أساسا من أجور الموظفين قد بلغت في ذات السنة مبلغ 344.7 مليار دينار جزائري، وبالتالي تكون بذلك قد حازت على حصة كبيرة من النفقات العامة للدولة، وذلك بما لا يقل في المتوسط عن 74%، وفي الطرف الآخر، سجلت نفقات التجهيز تقييدا كبيرا، حيث بلغت في المقابل 117.2 مليار دينار جزائري، وذلك بنسبة 25.3% من إجمالي النفقات العامة للدولة[1].

وقد بقي الرصيد الميزاني سالبا خلال فترة تطبيق برنامج الإستقرار الإقتصادي، وذلك لإستمرار زيادة إجمالي النفقات العامة عن حصيلة الإيرادات العامة للدولة، والتي تأثرت بإستمرار بتدهور سعر برميل النفط الخام، الذي وصل سنة 1995 إلى 17 دولار، وهذا بالرغم من الإستمرار في سياسة تخفيض الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي.

ثانيا: دعم أسعار المواد الغذائية الأساسية.

واصلت السلطات الجزائرية خلال هذه الفترة (فترة تطبيق برنامج الإستقرار الإقتصادي) دعمها للمواد الإستهلاكية التي تراها ضرورية بالنسبة للمواطن الجزائري، حيث إستمر دعمها خلال سنة 1994 لخمس مواد أساسية كما هو الحال خلال سنة 1993، والمتمثلة في الحبوب، السميد، الدقيق المستورد، الحليب ودقيق الأطفال، وقد بلغت المبالغ المخصصة من ميزانية الدولة لدعم الأسعار خلال سنة 1994 ما مقداره 17.4 مليار دينار جزائري[2].

ومن خلال ما تقدم ذكره، وبالمقارنة مع سنة 1993، نجد أن نفس المواد الخمس قد بقيت مدعمة من طرف الدولة خلال سنة 1994، إلا أننا نجد أن المبلغ المخصص من ميزانية الدولة لهذا الدعم قد إنخفض خلال سنتي 1993 و1994 من 22.7 مليار دينار جزائري سنة 1993* إلى 17.4 مليار دينار جزائري سنة 1994، وهو ما يفسر ويدخل في رفع الدعم عن المواد الغذائية وتحرير الأسعار الذي سيتم تقنينه لاحقا.

---

* أنظر في ذلك للجدول رقم 75 من المبحث السابق.

[1] نفس المرجع السابق.

[2] راجع في ذلك قانون المالية لسنة 1994.

ثالثا: الإجراءات الإجتماعية.

بالنظر لما حملته المنحة المقدمة سنة 1992 من سلبيات، والتي نذكر منها:[1]

- المبلغ الزهيد لهذه المنحة ، بالنظر إلى سعر المواد الأساسية؛
- العدد الكبير من الأشخاص الذين يتقاضون هذه المنحة، بالرغم من أن وضعيتهم لم تكن تبرر ذلك، في حين أن مستحقيها الحقيقيين كانوا لا يتقاضونها؛
- الصعوبات الكبيرة التي إعترضت المجالس الشعبية البلدية المكلفة بتسيير هذه المنحة، وهذا بسبب العدد الكبير من المرشحين لتقاضي هذا التعويض.

أعيد النظر في مضمونها وشكلها وتحديد المستفيدين منها، وفي أكتوبر سنة 1994، تم تعويض هذه المنحة بصيغتين جديدتين لدعم الفئات التي ليس لها دخل، هما منحة التضامن الجزافية (AFS) والتعويض عن الأنشطة ذات المصلحة العامة (IAIG).

1. منحة التضامن الجزافية (AFS):

خصصت هذه المنحة لأرباب الأسر المفتقدين إلى دخل والبالغين (60) عاما فأكثر، إضافة إلى الأشخاص المعوقين وغير القادرين عن العمل (دون شرط السن في هذه الحالة)، وتم رفع مبلغ هذه المنحة إلى 600 دج في الشهر، مع زيادة 120 دج في الشهر، لكل شخص على نفقة رب الأسرة، وذلك في حدود ثلاث أشخاص.

2. التعويض عن الأنشطة ذات المصلحة العامة (IAIG):

يدفع هذا التعويض للأشخاص الذين ليس لهم دخل، مقابل مشاركتهم في أشغال ذات مصلحة عامة، وقد كان مبلغ هذا التعويض في حدود 2100 دج في الشهر، ليرفع فيما بعد إلى 2800 دج شهريا، وهو أقل من نصف قيمة الحد الأدنى من الأجر الوطني المضمون، كما أن المبالغ المدفوعة تحسب تبعا للأيام التي أشتغل فيها المستفيد فعلا.

وفيما يخص جانب الشغل، وأمام تفاقم مشكلة البطالة التي تشمل على الخصوص المقبلين على العمل لأول مرة، وكذا العمال المطرودين من عملهم لأسباب إقتصادية، تم إعداد جملة من البرامج لمكافحة البطالة، سيما تجاه الشباب، من خلال ما يلي:

---

[1] **المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي (CNES)**، مشروع التقرير التمهيدي حول الإنعكاسات الإقتصادية والإجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الدورة العادية الثانية عشر، نوفمبر 1998.

1. برنامج التشغيل المأجور بمبادرة محلية[1].

تم في هذا المجال إقامة الترتيبات المهنية لإدماج الشباب، وذلك بتشغيلهم بصورة مؤقتة بواسطة إنشاء مناصب الشغل المأجور بمبادرة محلية، وقد كانت هذه الترتيبات ترمي إلى مساعدة الشباب البطالين على إكتساب خبرة مهنية في وحدات الإنتاج أو الإدارة، في مدة تتراوح بين ثلاث أشهر وإثنا عشرة شهرا، وتتولى توظيف هؤلاء الشباب الجماعات المحلية.

وتتلقى المؤسسات المحلية والإدارات مقابل عرض مناصب العمل معونة مالية من صندوق المساعدة على تشغيل الشباب (FACJ)، والذي تم إنشاؤه وتدعيمه من أجل القيام بهذا الدور بالخصوص.

2. نظام التقاعد المسبق.

أنشئ هذا النظام بموجب المرسوم التشريعي رقم (94-10)، والمؤرخ في 26 ماي 1994، وهو يتعلق بالخصوص بالأشخاص الذين قد يفقدون عملهم بصفة لا إرادية، وذلك راجع لأسباب إقتصادية بحتة، عن طريق تقليص عدد العمال أو التوقف القانوني لعمل المستخدم.

ومن أجل إستكمال سير هذا النظام على أحسن وجه، تم تدعيمه بإجراءات فقدان مناصب العمل (سنأتي على ذكرها تباعا) من خلال تقنينها، وذلك حماية لحقوق المستخدمين.

3. إجراءات فقدان مناصب العمل.

ضمن هذا الإطار، ومن أجل حماية الأشخاص الذين قد يفقدون مناصب عملهم الإعتيادية لا إراديا، تم إصدار المراسيم القانونية التالية:

- المرسوم التشريعي رقم (94-09)، المؤرخ في 26 ماي 1994، والذي يتضمن الحفاظ على الشغل وحماية الأجراء الذين قد يفقدون عملهم بصفة لا إرادية؛
- المرسوم التشريعي رقم (94-11)، المؤرخ في 26 ماي 1994، والذي يتناول التأمين عن البطالة لفائدة الأجراء الذين قد يفقدون عملهم بصفة لا إرادية ولأسباب إقتصادية.

ومما سبق، ورغم جميع محاولات الإصلاح التي قامت بها الحكومة الجزائرية خلال برنامج الإستقرار الإقتصادي، بقي الإقتصاد الجزائري يواجه عقبات جمة وكبيرة، خصوصا أن إيرادات العملة الصعبة، متعلقة أساسا بالمحروقات، ضف إلى ذلك مشكلة التبعية الغذائية، وما زادها تعقيدا هو الديون الخارجية، الأمر الذي أدى بالسلطات الجزائرية مرة أخرى للجوء للمؤسسات المالية الدولية وعقد إتفاق تعديل هيكلي عام 1995، وهو ما سنتناوله تباعا.

---

[1] نفس المرجع السابق ، ص ص.91 .94.

المطلب الثاني: إجراءات تصحيح السياسة المالية في ظل برنامج التعديـــل الهيكلي (أفريل 1995-مارس 1998).

واصلت السلطات الجزائرية إصلاح السياسة المالية ضمن برنامج التعديل الهيكلي المبـــرم مـــع المؤسسات المالية الدولية في أفريل 1995، ويمكن تلخيص أهم المحاور الأساسية المعتمدة لإصـــلاح السياسة المالية آنذاك في النقاط التالية:

أولا: الميزانية العامة للدولة.

يمكننا إبراز بنودها خلال هذه الفترة في الجدول التالي:

الجدول رقم (79): تطور بنود الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة (1995-1998).

الوحدة: مليار دج

البيان / السنـــوات	1995	1996	1997	1998
الإيرادات العامة للدولة منها:	611.731	825.157	926.668	774.511
- الإيرادات العادية:	275.583	329.160	361.903	395.995
- الجباية البترولية:	336.148	495.997	564.765	378.556
النفقات العامة للدولة منها:	759.617	724.609	845.196	875.739
- نفقات التسيير:	473.694	550.596	643.555	663.855
- نفقات التجهيز:	285.923	174.013	201.641	211.884
الرصيد الميزاني	147.886 -	100.548 +	81.472 +	101.228 -

Source : ONS, Rétrospective Statistique du (1970- 2002), édition 2005.

يلاحظ من خلال إستطلاع بيانات الجدول أعلاه، التطورات الحاصلة في جانب الإيرادات العامة للدولة، التي إرتفعت من 611.731 مليار دينار جزائري سنة 1995 إلى 926.668 مليار دينار جزائري سنة 1997، ويرجع ذلك برأينا، إلى مواصلة الدولة في إعتمادها على مداخيل الجباية البترولية، التي شهدت قفزة كبيرة في تلك الفترة، حيث إنتقلت من 336.148 مليار دج سنة 1995 إلى 564.765 مليار دينار جزائري سنة 1997، كما نستطيع في هذا المجال، أن نؤكد أن هذا التطور الحاصل في الإيرادات العامة للدولة راجع إلى العديد من العناصر، والتي سببها برنامج التعديل الهيكلي، لعل من أهمها:

- تطبيق التدابير الداعية إلى تقوية النظام الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية؛
- تعديل سعر الصرف؛
- زيادة الواردات نتيجة لتحرير التجارة الخارجية، الأمر الذي أدى إلى توسيع الوعاء الضريبي (الرسوم الجمركية).

إلا أن الجدير بالملاحظة بعد ذلك هو الإنخفاض الكبير في الإيرادات العامة للدولة سنة 1998، حيث تراجعت من 926.668 مليار دينار جزائري سنة 1997 إلى 774.511 مليار دينار جزائري سنة 1998، وذلك يرجع لإنهيار أسعار المحروقات سنة 1998 إلى أكثر من 12.85 دولار للبرميل، الأمر الذي إنعكس بالسلب على إيرادات الجباية البترولية، مما أثر في حجم الإيرادات العامة للدولة خلال ذات السنة (1998).

أما ما يخص النفقات العامة للدولة، وذلك خلال الفترة (1995-1998)، فقد عرفت إرتفاعا محسوسا هي الأخرى، إذ انتقلت من 759.617 مليار دج سنة 1995 إلى ما يقارب 875.739 مليار دينار جزائري سنة 1998، إلا أننا نلاحظ، أنها قد شهدت في المقابل إنخفاضا محسوسا خلال الفترة (1995-1996)، وهذا يعزى لإجراءات السياسة التي طبقت آنذاك، والتي من بينها إنتهاج سياسة دخول متشددة وتحرير الأسعار وتحسين ترتيب الأولويات لمشاريع الإستثمارات العامة، وذلك من أجل تحقيق مداخيل، تمكن الدولة من إزالة العجز المالي المتواصل، إضافة إلى تعزيز شبكة الضمان الإجتماعي، وذلك بما يخدم إجراءات تطبيق برنامج التعديل الهيكلي.

من خلال ما سبق ذكره، ومن ملاحظة تطور إيرادات الموازنة العامة للدولة ونفقاتها خلال الفترة (1995-1998)، يمكننا إستخلاص تطور الرصيد الميزاني للدولة وذلك خلال نفس الفترة، حيث نلاحظ أنه قد إنتقل من (-76.5) مليار دينار جزائري سنة 1994[1] إلى (-147.886) مليار دينار جزائري سنة 1995، وذلك بسبب تفاقم حجم النفقات العامة، التي كانت وتيرة زيادتها أكبر من وتيرة زيادة الإيرادات العامة، ضف إلى ذلك تدهور سعر برميل النفط، الذي وصل سنة 1995 إلى 17 دولار، بالرغم من الإستمرار في سياسة تخفيض الدينار الجزائري أمام الدولار الامريكي.

أما فيما يخص سنة 1996، فقد تميزت بعودة تحسن الرصيد الميزاني بفائض قدره 100.548 مليار دينار جزائري، وهذا راجع للزيادة التي مست الإيرادات العامة للبلاد، وذلك لإنتعاش سعر برميل النفط الذي وصل إلى 22 دولار، وكذا بداية تطبيق قانون الخوصصة في أفريل 1996، ثم يعود الرصيد الميزاني وينخفض مجددا إلى 81.472 مليار دينار جزائري بسبب تراجع سعر البرميل الخام من النفط إلى حوالي 19 دولار سنة 1997.

[1] إرجع الى إجراءات تصحيح السياسة المالية من خلال برنامج الإستقرار الإقتصادي، وذلك بداية هذا المبحث.

أما ما يخص سنة 1998، وبسبب إنهيار أسعار المحروقات مجددا إلى 12.85 دولار، فقد إنعكس ذلك على إيرادات الجباية البترولية، مما حوّل الرصيد الميزاني إلى عجز يقدر بحوالي 101.228 مليار دينار جزائري.

ثانيا: إصلاح المؤسسات العمومية.

مع تبني الجزائر لبرنامج التعديل الهيكلي، تسارعت خطوات الإصلاح نحو هدف أساسي تمثل في مواصلة إصلاح المؤسسات العمومية، وضمن هذا الإطار، إتخذت السلطات الجزائرية عدة إجراءات من أجل تحسين وضعية هذه المؤسسات من أهمها:

1. مواصلة التطهير المالي للمؤسسات العمومية:

واصلت الدولة الجزائرية في هذا المجال عملية التطهير المالي للمؤسسات العمومية، من أجل تصفية ديونها، وجعلها قادرة على أن تلعب دورها بصفة طبيعية في السوق، وإعطاءها هيكلا ماليا متوازنا، عن طريق إعادة تكوين رأسمالها الإجتماعي، بإعتمادها على مواردها الذاتية.

وقد خصصت لهذه العملية مبالغا ضخمة، يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (80): المبالغ المخصصة لعملية التطهير المالي خلال الفترة (1994-1997).

الوحدة : مليار دج

البيان / السنوات	1994	1994*	1995	1996	1997
المبالغ المخصصة لعملية التطهير المالي	76.0	122.5	148.5	124.4	78.0

المصدر: تم إعداد هذا الجدول إعتمادا على بيانات: **قوانين المالية** لسنوات 1994، 1995، 1996، 1997.

* قانون المالية التكميلي لسنة 1994.

من خلال الجدول أعلاه، نستشف الأهمية الكبرى التي كانت الدولة الجزائرية توليها لعملية التطهير المالي للمؤسسات العمومية الوطنية، وبالتالي فقد واصلت هذه العملية خلال فترة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، وخصصت لها بذلك مبالغا ضخمة (الأمر الذي يوضحه الجدول أعلاه) وصلت إلى حدود 26% من مجموع الإيرادات العامة للدولة سنة 1994[1].

ورغم كل ما سبق ذكره، بقيت المؤسسات العمومية الوطنية تعاني من مديونية كبيرة تجاه البنوك، وصلت في السداسي الأول من سنة 1996 إلى حدود 128 مليار دينار جزائري.

[1] راجع في ذلك قانون المالية التكميلي لسنة 1994.

2. خوصصة المؤسسات العمومية:

قبل سنة 1994، بذلت السلطات الجزائرية جهودا معتبرة نحو إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، إذ منحت لمعظمها الإستقلالية القانونية والمالية، مع إعادة تأهيلها بإعفائها من الديون، وبالنظر للوضع المالي المزري الذي تميزت به المؤسسات العمومية آنذاك، لجأت السلطات الجزائرية لعملية التطهير المالي لها[1]، غير أنّ هذه الإصلاحات لم تثبت فعاليتها لسببين رئيسيين هما:

- لم تتمكن السلطات من منع التراكم المتزايّد للخسائر في المؤسسات العمومية؛
- لم تشتمل الإصلاحات على إعادة الهيكلة الفعلية للمؤسسات العمومية.

ومنذ سنة 1994، بدأت السلطات تتصدى لهذه النقائص، وذلك من خلال الإصلاحات التالية:

- تطبيق قانون جديد للإستثمار يسمح بالمشاركة الأجنبية؛
- منح الإستقلالية للمؤسسات العمومية الكبرى المثقلة بالديون ومتابعة إصلاحها وإعادة هيكلتها؛
- إقرار قانون الخوصصة الأول بالتعاون مع البنك الدولي سنة 1996؛
- خوصصة حوالي 250 مؤسسة عمومية سنتي 1998 و1999.

وفي سنة 1995، بدأ تنفيذ برنامج الخوصصة، من خلال إتخاذ الإجراءات التالية:[2]

- إما في تحويل ملكية كل الأصول المادية أو المعنوية في مؤسسة عمومية أو جزء منها، أو كل رأسمالها أو جزء منه لصالح أشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين للقانون الخاص؛
- أو في تحويل تسيير المؤسسات العمومية إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين للقانون الخاص، وذلك بواسطة صيغ تعاقدية.

وقد ترتب على ذلك حل 19 مؤسسة وتسريح عمالها، مما أدى إلى وضع خطة جديدة للتأمين ضد البطالة في جويلية 1994، تقدم بموجبها مدفوعات إنهاء الخدمة، في شكل مبالغ للعمال المسرحين وعلى الفترة الممتدة بين 1994 و1997.

وفي أفريل 1996، بدأ تنفيذ برنامج الخوصصة بمساندة البنك الدولي، وفي ذات السنة صيغت أعمال صندوق التطهير المالي، معلنا بذلك عملية الإنقاذ الحكومية (إنتهت جميع المدفوعات في مارس سنة 1997)، وقد إستهدف برنامج الخوصصة حوالي 200 شركة من الشركات العمومية الصغيرة معظمها في قطاع البناء، لكن هذه العملية لم تتسارع خطاها إلاّ في نهاية سنة 1996، وذلك بعد إنشاء خمس (05) شركات إقليمية قابضة، وبحلول أفريل 1998، كان قد تمّ بالفعل خوصصة أو حل أكثر من 800 مؤسسة محلية.

---

[1] Mustapha Mekideche, **L'Algerie entre économie de reste et économie émergente**, (1986–1990), édition Dahlab, Alger, 2000, p.39.

[2] راجع في ذلك المرسوم التنفيذي رقم (95- 22) المؤرخ في 26/ 1995/08 المعدّل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم (97–12).

إضافة إلى هذه المبادرات نحو الخوصصة، أنشئت مؤسسات جديدة للنهوض بتنمية القطاع الخاص (وكالة الإستثمار الوطني سنة 1994)، والتي يتمحور هدفها في مساعدة المستثمرين من القطاع الخاص المحلي والأجنبي على تخطي العقبات البيروقراطية والحصول على إعفاءات ضريبية.

ثالثا: دعم أسعار المواد الغذائية الأساسية.

في سياق مواصلة إصلاح نظام الأسعار، صدر في 25 جانفي 1995 الأمر رقم (95-06)، الذي يهدف إلى تحرير أسعار السلع والخدمات وجعلها تعتمد على قواعد المنافسة، حيث تنص المادة الرابعة منه على التالي "تحدد بصفة حرة أسعار السلع والخدمات إعتمادا على قواعد المنافسة".

ويمكن تمثيل المواد الغذائية المدعمة خلال هذه الفترة، من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (81): المواد الإستهلاكية المدعمة خلال الفترة (1995-1997).

1995	1996	1997
1 – القمح الصلب واللين	1- الحليب المبستر	-
2- السميد	-	-
3- الدقيق المستورد	-	-
4- الحليب	-	-

المصدر: تم إعداد الجدول إعتمادا على البيانات الواردة في: **قوانين المالية** للسنوات: 1995، 1996، 1997.

وقد بلغت المبالغ المخصصة من ميزانية الدولة لدعم الأسعار خلال هذه الفترة، حسبما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (82): المبالغ المخصصة من ميزانية الدولة لدعم الأسعار خلال الفترة (1995-1997).

الوحدة: مليار دج

البيان / السنوات	1995	1996	1997
المبالغ المخصصة لدعم السلع الاستهلاكية	17.00	02.20	00.00

المصدر: تم إعداد الجدول إعتمادا على البيانات الواردة في: **قوانين المالية** لسنوات 1995، 1996، 1997.

من خلال البيانات الواردة في الجدولين أعلاه، نستنتج أن عدد المواد الإستهلاكية المدعمة من طرف الدولة بدأ يتضاءل تدريجيا من أربع مواد أساسية سنة 1995 إلى مادة واحدة في جانفي سنة 1996، إضافة إلى أن المبالغ المخصصة من ميزانية الدولة لدعم المواد الغذائية الأساسية قد بدأت في الإنخفاض، حيث إنتقلت بصفة مدهشة من 17.00 مليار دينار جزائري سنة 1995 إلى 02.20 مليار دينار جزائري سنة 1996، وذلك كله يدخل في إطار رفع الدعم وتحرير الأسعار.

وفي نهاية سنة 1997، تم إلغاء كل الدعم على المنتوجات الغذائية والطاقوية، فأدى ذلك إلى إرتفاع أسعار المنتجات الغذائية والبترولية، التي كانت مدعمة إلى حوالي 100% خلال سنتي 1994 و1995، و60% خلال سنتي 1995 و1996.

رابعا: الإجراءات الإجتماعية.

إنعكست إجراءات إرتفاع الأسعار العالمية على الفئات الإجتماعية المختلفة، خصوصا ذات الدخل الضعيف، لذلك لجأت السلطات الجزائرية لإستكمال نظام تعويضات الحماية الإجتماعية، الذي يهدف إلى تخفيض آثار رفع الدعم عن المواد الغذائية الأساسية وتخفيض قيمة الدينار الجزائري، وهو ما يسمى ببرنامج الشبكة الإجتماعية، الذي إستفاد منه البطالون والفئات المحرومة.

وضمن هذا المجال، تم إستكمال برنامج التشغيل المأجور بمبادرة محلية، أشغال المنفعة العامة ذات الكثافة العالية من اليد العاملة، عقود التشغيل المسبق، والمساعدة على إنشاء مقاولات صغرى، كما تم الشروع مؤخرا في برنامج لدعم التشغيل، من خلال منح القروض المصغرة، وهذا كما يلي:[1]

1. إستكمال برنامج التشغيل المأجور بمبادرة محلية:

من أجل إستكمال هذا البرنامج (الذي تم التعرض له سابقا من خلال الترتيبات الإجتماعية لبرنامج الإستقرار الإقتصادي) تم تعويض صندوق المساعدة على تشغيل الشباب (FACJ) سنة 1996 بالصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب (FNSES)، الذي يتمتع بصلاحيات أوسع من الصندوق السابق مع إقامة ترتيبات جديدة للتشغيل، والواقع أن هذا الشغل ظل هامشيا، حيث لم يستفد منه سوى شباب تتراوح نسبتهم بين 3% و4%.

2. برنامج أشغال المنفعة العامة ذات الكثافة العالية من اليد العاملة:

يتوجه هذا البرنامج إلى الشبان المقبلين على العمل لأول مرة، والذين لا يتوفرون عموما على مستوى تعليم عالي بصفة خاصة، ويتميز بأن مناصب الشغل المقترحة تنصب على أشغال الصيانة والترميم على مستوى البلديات، ويتولى تمويل هذا البرنامج الصندوق الإجتماعي للتنمية، وقد أسند تسييره إلى وكالة التنمية الإجتماعية.

3. برنامج عقود الشغل المسبق:

يتوجه هذا البرنامج إلى الشبان البطالين الحاملين لشهادات جامعية والتقنيين السامين البالغين من العمر 19 إلى 35 سنة، كما يتوجه إلى البطالين الذين سبق لهم أن إشتغلوا في برامج ترقية، مثل

---

[1] **المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي**، مرجع سابق، ص ص.91 .94.

الشغل المأجور بمبادرة محلية، أو الأنشطة ذات المصلحة العامة، حيث تبلغ مدة العقد سنة، ويمكن تجديدها مرة واحدة لمدة ستة أشهر بطلب من رب العمل، ويتولى تمويل هذا البرنامج وكالة التنمية الإجتماعية، حيث يساهم رب العمل أثناء الفترة الثانية بنسبة 20% من الأجرة المدفوعة للمستفيد، والتي تبلغ 6000 دج في الشهر بالنسبة للجامعيين و4500 دج في الشهر للتقنيين الساميين.

4. برنامج المساعدة على إنشاء مقاولات صغرى:

دخل هذا البرنامج حيز التنفيذ في السداسي الثاني من سنة 1997، وهو موجه للمواطنين من الشبان والإطارات الذين شملتهم إجراءات تخفيض عدد العمال، من خلال إنشاء مقاولات خاصة بهم.

ويتم تدعيم هذا البرنامج ماليا من طرف الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، وحرصا على تسهيل منح القروض البنكية للراغبين في إنشاء مقاولاتهم الخاصة، تم في سنة 1998 إنشاء صندوق ضمان إستثمارات المقاولات الصغرى من تمويل عمومي.

5. برنامج القروض المصغرة:

يوجه هذا البرنامج لكل الأشخاص الذين ليس لهم منصب شغل، والذين تتراوح أعمارهم بين 18 و60 سنة بما فيهم البنات وربات البيوت، ومن بين ترتيبات هذا البرنامج ما يلي:

- يمكن منح قرض بنكي للمساعدة على إنشاء نشاط يختاره طالب القرض الصغير، مع العلم أن مبلغ القرض يتراوح ما بين 50000 إلى 350000 دج؛
- للحصول على القرض الصغير، يتعين على طالبه توفير ما لا يقل عن 05% من مبلغ القرض المطلوب من ماله الخاص؛
- يدفع المستفيد فوائدا بنكية بمعدل 02%، والباقي تتحمله الخزينة؛
- تم إنشاء صندوق ضمان برأسمال 4 مليار دينار جزائري، من أجل طمأنة البنوك وتسهيل منح القروض؛
- تتولى وكالة التنمية الإجتماعية تسيير هذه الترتيبات.

ومما سبق ذكره، يمكننا الإجماع أن مختلف الترتيبات التي وضعت لمكافحة البطالة، تبدو غير كافية، للتخفيف من حدتها، لأنها تقترح معالجة إجتماعية لها بدلا من المعالجة الإقتصادية، غير أن ترتيبات المساعدة على إنشاء المؤسسات الصغرى تبدو واعدة أكثر من غيرها، لأنها يمكن أن تنتهي بإنشاء مناصب شغل أقل عشوائية وأكثرها إستقرارا نسبيا.

وبالرغم من أن الدولة الجزائرية قد تبنت سياسة إجتماعية للحد من ظاهرة الفقر، فإنها لم تتكفل بأزيد من 10% من الفقراء، إذ لم يتجاوز الأشخاص المتكفل بهم إجتماعيا خلال سنة 2000 ما يقارب 1.1 مليون شخص في مختلف البرامج الإجتماعية.

خاتمة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل، تتبع تطور السياسة المالية الجزائرية، إبتداءا من مرحلة التخطيط المركزي، وصولا إلى نهاية المدة المخصصة لتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي، حيث شرعت السلطات الجزائرية آنذاك – مع تدهور التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد – إلى تبني إصلاحات ذاتية، تمثلت في الأساس في إصلاح المؤسسات العمومية ، بروز ملامح الإصلاح الضريبي في مارس 1987، إصلاح نظام الأسعار، إضافة لتبني برنامج الشبكة الإجتماعية، من أجل حماية المواطنين من الإجراءات التقشفية للميزانية العامة للدولة.

ورغم ما حققته الإصلاحات السابق ذكرها من تقدم، إلاّ أنّ الإقتصاد الوطني قد عرف وضعية صعبة نهاية هذه الفترة، تمثلت في إختلالات داخلية وخارجية، خصوصا العجز الكبير في الموازنة العامة للدولة، فكان خيار السلطات آنذاك اللجوء للمؤسسات المالية الدولية، عن طريق إبرام إتفاقيات معها، وبالتالي، فقد واصلت الدولة في دعمها لأسعار المواد الأساسية للمواطن، إضافة إلى إجراءات الشبكة الإجتماعية، وهذا في إطار برنامج الإستقرار الإقتصادي.

وبالرغم من جميع محاولات الإصلاح التي قامت بها الحكومة الجزائرية خلال البرنامج السابق ذكره، فقد بقي الإقتصاد الجزائري يواجه عقبات جمة وكبيرة، خصوصا أن إيرادات العملة الصعبة، متعلقة أساسا بالمحروقات، ضف إلى ذلك مشكلة التبعية الغذائية، وما زادها تعقيدا هو الديون الخارجية، الأمر الذي أدى بالسلطات الجزائرية مرة أخرى للجوء للمؤسسات المالية الدولية وعقد إتفاق تعديل هيكلي عام 1995، بدأت السلطات الجزائرية في تنفيذ بنوده، عن طريق مواصلة إصلاح المؤسسات العمومية بتبني برنامج الخوصصة سنة 1995، تقليص المبالغ المخصصة لدعم أسعار المواد الغذائية الأساسية سنة بعد سنة، إضافة إلى مواصلة الترتيبات الخاصة بمكافحة البطالة.

الفصل الثاني عشر:

محاولة تقييم نتائج ما بعد التصحيح

في السياسة المالية الجزائرية.

مقدمة الفصل:

ليس ثمة ريب في أنّ قرار الحكومة الجزائرية في فترة سابقة بتبني الإصلاحات الهيكلية، قد جاء نظير رغبة صادقة منها في علاج الإختلالات الكبيرة التي عانى منها الإقتصاد الوطني، والتي تراكمت بشدة عبر فترة طويلة نسبيا من الزمن، وقد تمثل أغلبها في إختلال التوازن الداخلي والخارجي، إختلال علاقات النمو بين قطاعات الإقتصاد المختلفة، عجز الموازنة العامة للدولة وعدم تناسب كمية النقود مع المعروض من السلع والخدمات الوطنية.

وقد تمكنت الدولة الجزائرية إلى حد بعيد من تحسين أوضاعها الداخلية والخارجية -إعتمادا على شهادة المؤسسات المالية الدولية بهذا الخصوص- وذلك بعد قيامها بعملية الإصلاحات الإقتصادية والمالية المعتمدة إبتداءا من نهاية الثمانينات، وهذا على الرغم من الفترة العصيبة التي تزامنت وقيام الجزائر بالتصحيحات الهيكلية المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية، سواءا كان ذلك على الجانب السياسي أو الإقتصادي أو حتى الأمني.

وتهدف برامج التصحيح الهيكلي عامة إلى تحقيق معدل نمو إقتصادي مرضي، تخفيض معدل التضخم وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وهذا على المدى المتوسط والبعيد، وهو ما يحسب إيجابيا ولصالح هذه البرامج، إلا أن لها وفي المقابل آثارا سلبية، يمكن أن تهدد الجانب الإقتصادي والإجتماعي على حد سواء، وهو ما إستلزم محاولة إستبيان بعضها بصفة عامة – من خلال مايلي- وذلك بالتركيز على آثار التصحيح الميزاني على الإقتصاد الوطني.

فبعد الولوج – من خلال الفصل الحادي عشر- في غمار عملية تصحيح السياسة المالية الجزائرية الذاتية منها والمدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية، وذلك حتى سنة 1998 (تاريخ إنتهاء المدة المقررة لتطبيق برنامج التعديل الهيكلي في الجزائر)، نحاول فيما يلي إستطلاع آثار هذا التصحيح، في محاولة منا لتقييم نتائج ما بعد التصحيح في السياسة المالية الجزائرية، وذلك إعتمادا على المباحث الآتي ذكرها كما يلي:

المبحث الأول: تطور معطيات السياسة المالية الجزائرية بعد التصحيح الهيكلي.

المبحث الثاني: تطور المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية للجزائر بعد التصحيح الهيكلي.

المبحث الأول: تطور معطيات السياسة المالية الجزائرية بعد التصحيح الهيكلي.

لقد أسفر تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي عن معالجة بعض مظاهر الإختلال في العديد من الميادين، سواءا خص ذلك الإقتصادية منها أو الإجتماعية، إلا أنه وفي المقابل، سجل المختصون في ذلك تراجعا في بعض المؤشرات والقطاعات الوطنية، كما أكدوا أن التحسن الملاحظ في بعض المجالات، قد ساهم فيه – وإلى حد كبير– إرتفاع أسعار النفط العالمية بنسبة كبيرة.

ومن أجل أكثر إيضاح، ينصب هذا التقييم على عدة جوانب ونتائج إقتصادية وإجتماعية عامة، إلا أننا سنركز من خلال هذا المبحث على تحليل تطور معطيات وبنود السياسة المالية بعد إنتهاء الفترة المخصصة لتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي، أي بعد سنة 1998.

المطلب الأول: تحليل تطور الرصيد الميزاني للدولة بعد سنة 1998.

نحاول فيما يلي الإسترسال في تحليل تطور بنود الميزانية العامة للدولة بعد إنتهاء المدة المقررة من طرف المؤسسات المالية الدولية لتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر، ومن أجل ذلك نورد الجدول التالي:

الجدول رقم (83): تطور بنود الموازنة العامة للدولة بعد سنة 1998.

الوحدة: مليار دج

البيان / السنوات	1999	2000	2001	2002	2003
الإيرادات العامة	950.5	1578.2	1505.5	1903.2	1475.44
النفقات العامة	961.7	1178.1	1321	1550.6	1929.49
الرصيد الميزاني	**11.2 –**	**400.1+**	**184.5+**	**52.6 +**	**454.05 –**
البيان / السنوات	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**
الإيرادات العامة	1528	1635.83	1828.9	1831.3	1924.0
النفقات العامة	1920	1950	2660.6	3946.7	4322.9
الرصيد الميزاني	**392 –**	**314.17 –**	**831.7 –**	**2115.5 –**	**2398.9 –**

المصدر: – من سنة 1999 إلى سنة 2002: مأخوذة من **مجلة الجزائر بالأرقام** رقم 29، 31، 32، 33 على التوالي، نشرات: 1999 ،2002، 2003، 2004.

– من سنة 2003 إلى سنة 2008: من **قوانين المالية** للسنوات: 2003، 2004، 2005، 2006، 2007، 2008.

من خلال الجدول أعلاه، نلمح الرصيد السالب للموازنة العامة للدولة سنة 1999، حيث قدر العجز هذه السنة بـــ 11.2 مليار دج، وذلك مقارنة بسنة نهاية تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي (1998)، أين قدر العجز آنذاك بـــ 101.228 مليار دج*، ويعود ذلك إلى إرتفاع سعر البرميل الخام من النفط، الذي وصل عام 1999 إلى ما مقداره 17 دولار، وقد تواصل بعد ذلك سعر البترول في الإرتفاع، حيث وصل سنة 2000 إلى 28 دولار للبرميل، الأمر الذي إنعكس إيجابيا على رصيد الموازنة العامة للدولة، حيث حققت فائضا مقداره 400.1 مليار دج ذات السنة، وبعد ذلك إنخفض هذا الفائض خلال سنتي 2001 و2002، حيث وصل سنة 2002 إلى 52.6 مليار دج، وذلك جراء الزيادة في النفقات العامة للدولة، بسبب المشاريع التنموية التي تقوم بها الدولة (وهو ما سنتناوله لاحقا)، أما خلال سنة 2003، فقد عاد العجز إلى الموازنة العامة للدولة مرة أخرى، حيث وصل إلى 454.05 مليار دج، ويعود السبب في ذلك إلى إنخفاض الإيرادات العامة من جهة، وزيادة النفقات العامة من جهة أخرى، كما عرفت سنة 2004 إنخفاضا في عجز الموازنة العامة للدولة، وذلك مقارنة بسنة 2003، ويرجع ذلك لزيادة الإيرادات العامة للدولة سنة 2004 بسبب زيادة الإيرادات النفطية لإرتفاع أسعار النفط، التي وصلت إلى 40 دولار للبرميل ذات السنة، وتواصلت بعد ذلك الإيرادات العامة للدولة في الزيادة، وذلك ما أدى إلى إنخفاض عجز الميزانية العامة للدولة إلى 314.17 مليار دج سنة 2005، وهذا بعد أن شارفت أسعار البترول الخام في جوان من ذات السنة على عتبة 60 دولار للبرميل، وما تجدر إليه الإشارة في هذا المجال، أن الحكومة الجزائرية قد تراجعت عن إتخاذ 25 دولار كسعر مرجعي لبرميل البترول في قانون المالية التكميلي لسنة 2005، حيث واصلت في الإعتماد على قيمة 19 دولار للبرميل كسعر مرجعي كما في السابق، وهو ما يدل على أنها تنوي اللجوء إلى صندوق ضبط الإيرادات، من أجل تغطية عجز الميزانية العامة للدولة[1].

أما خلال سنة 2006، فقد واصل عجز الميزانية العامة للدولة في الإنخفاض ليصل إلى 831.7 مليار دج، وذلك بسبب الإرتفاع المطرد في الإيرادات العامة للدولة، نظير إرتفاع عائدات الجباية البترولية آنذاك، ليقفز هذا العجز إلى ما مقداره 2115.5 مليار دج سنة 2007، ثم إلى 2398.9 مليار دج سنة 2008، وذلك بعد أن شارف سعر البرميل الخام عتبة 100 دولار للبرميل بداية ذات السنة.

---

* إرجع في ذلك للفصل الحادي عشر من ذات الباب.

[1] **"ميزانية تكميلية تبارك العجز لتجانب نزاعات الوزراء"، جريدة الشروق اليومي**، العدد 1381، الصادرة في 17 ماي 2005، ص.4.

من خلال المعطيات السابقة، وجدنا أن عجز الموازنة العامة للدولة في تزايد مستمر مؤخرا، وهذا على الرغم من الإرتفاع المتتالي لأسعار النفط الخام، ونفسر ذلك بالإرتفاع المطرد للنفقات العامة نظير إرتفاع الإيرادات النفطية وتحسن الوضع الإقتصادي الداخلي والخارجي (التسديد المسبق للديون الخارجية الجزائرية)، ضف إلى ذلك دخول إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي حيز التطبيق، وذلك مع بداية شهر سبتمبر سنة 2005، وهو ما يؤدي إلى تخفيض مداخيل وعوائد الجمارك[1]، بما يؤثر سلبا على الإيرادات العامة، وبالتالي زيادة عجز الموازنة العامة للدولة.

المطلب الثاني: تحليل تطور الإيرادات العامة للدولة بعد سنة 1998.

من أجل تعميق الفهم، ومعرفة الأسباب الحقيقية وراء العجز في الميزانية العامة للدولة، يتعين علينا تفصيل بنود الإيرادات العامة للدولة بغية تعيين المسؤول الرئيسي من هذه البنود عن العجز الحاصل في الميزانية العامة للدولة، ومن أجل ذلك نورد الجدول أدناه:

الجدول رقم (84): تطور الإيرادات العامة للدولة بعد سنة 1998.

الوحدة : مليار دج

البيان / السنوات	1999	2000	2001	2002	2003
- **الجباية البترولية:**	560.1	1173.2	956.4	942.9	836.06
- **الجباية العادية:**	390.4	404.9	549.1	660.3	639.38
- الإيرادات المباشرة	314.8	349.5	398.2	483	494.38
- الإيرادات غير المباشرة	75.6	55.4	150.9	177.3	145
مجموع الإيرادات العامة	**950.5**	**1578.2**	**1505.5**	**1903.2**	**1475.44**
البيان / السنوات	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**
- **الجباية البترولية:**	862.20	899.0	916.0	973.0	970.2
- **الجباية العادية:**	665.80	736.83	913.0	858.3	953.8
- الإيرادات المباشرة	532.30	596.93	712.6	704.8	754.8
- الإيرادات غير المباشرة	133.5	139.9	200.4	153.5	199.0
مجموع الإيرادات العامة	**1528**	**1635.83**	**1828.9**	**1831.3**	**1924.0**

المصدر: - من سنة 1999 إلى سنة 2002: مأخوذة من **مجلة الجزائر بالأرقام** رقم 29، 31، 32، 33 على التوالي، نشرات: 1999، 2002، 2003، 2004.

- من سنة 2003 إلى سنة 2008: من **قوانين المالية** للسنوات: 2003، 2004، 2005، 2006، 2007، 2008.

[1] **قانون المالية التكميلي أمام مجلس الحكومة**"، جريدة الشروق اليومي، العدد 1423، الصادرة في 06 جويلية 2005، ص.4.

من خلال الجدول أعلاه، يمكننا ملاحظة أن الإيرادات العامة قد سجلت إرتفاعا ملحوظا سنة 1999، أين بلغت ما مقداره 950.5 مليار دج، وذلك مقارنة مع سنة 1998، أين سجلت مبلغ 774.5 مليار دج*، وقد إرتفعت بالتالي الجباية البترولية، حيث وصلت إلى 560.1 مليار دينار جزائري سنة 1999، أما سنة 2000، فقد بلغت 1173.2 مليار دج، وذلك نتيجة لإرتفاع أسعار النفط (كما أوردنا سابقا)، وفيما يخص الموارد الجبائية العادية، فقد شهدت الإيرادات الجبائية (المباشرة) تطورا ملحوظا، إذ إنتقلت من 314.8 مليار دج سنة 1999 إلى 483.0 مليار دج سنة 2002، ويعود السبب في هذه الزيادة لحصيلة الضرائب الخاصة بالتجارة الخارجية، نظير إرتفاع حصة الرسوم الجمركية، أما بالنسبة للإيرادات غير الجبائية فقد عرفت تطورا محسوسا، حيث إرتفعت من 75.6 مليار دج سنة 1999 إلى 177.3 مليار دج سنة 2002.

وما تجدر إليه الإشارة في هذا المجال، أنه مع ضعف مساهمة الجباية العادية وتزايد النفقات العامة، إضافة إلى أهمية الجباية البترولية بالنسبة لموارد الميزانية العامة للدولة، فقد تم إنشاء صندوق ضبط الموارد، وذلك بواسطة قانون المالية التكميلي لسنة 2002، حيث تتكون موارد هذا الصندوق من فائض إيرادات الجباية البترولية، والتي توجه لتغطية عجوزات الموازنة العامة للدولة، زيادة على ذلك فهي تعمل على ضبط النفقات العامة وتخفيض الدين العمومي[1].

ومن منظور القبض والدفع، فقد حدّدت إيرادات الموازنة العامة للدولة ما مقداره 1576.6 مليار دج سنة 2002، وذلك مقابل 1389.7 مليار دينار جزائري سنة 2001، بمعنى بإرتفاع مقداره 13.5%، وذلك خارج إيرادات صندوق ضبط الموارد، وما تجدر إليه الإشارة، أنه وفي سنة 2002، كان السعر المرجح للبرميل هو 20 دولار، وذلك ما أدى إلى تضخيم الإيرادات العامة للدولة[2].

أما بالنسبة لسنتي 2002 و2004، فيتبين لنا جليا من خلال الجدول السابق التغيرات الحاصلة في جانب الإيرادات العامة للدولة، حيث إنخفضت من 1903.2 مليار دج سنة 2002 إلى 1528 مليار دج سنة 2004، والسبب في ذلك هو إنخفاض مداخيل الدولة من الجباية البترولية، والتي وصلت إلى 862.20 مليار دج سنة 2004، وهذا بعد أن كانت في حدود 942.9 مليار دينار جزائري عام 2002، أما فيما يخص الإيرادات الجبائية العادية، فقد عرفت هي الأخرى إنتعاشا ولو بسيطا، حيث إرتفعت من 660.3 مليار دج سنة 2002 إلى 665.8 مليار دج عام 2004.

---

* راجع في ذلك **قانون المالية** لسنة 1998.

[1] جمال لعمارة، **منهجية الميزانية العامة في الدولة الجزائرية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص.152.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، **التقرير التقييمي لمشروع قانون المالية لسنة 2004**، ص.16.

وبوصول أسعار النفط إلى عتبة 60 دولار للبرميل في جوان 2005، إرتفعت الجباية البترولية من 862.20 مليار دج سنة 2004 إلى 899.0 مليار دج سنة 2005، لتصل إلى 916.0 مليار دج سنة 2006، ثم إلى 970.2 مليار دج سنة 2008، وذلك بعد أن فاق سعر البرميل عتبة 100 دولار.

ومن جانب آخر، عرفت الجباية العادية إنتعاشا خلال نفس الفترة، حيث إرتفعت من 736.83 مليار دج سنة 2005 إلى 913.0 مليار دج سنة 2006، لتصل إلى حدود 953.8 مليار دج سنة 2008، ويرجع ذلك إلى الإجراءات المتخذة مؤخرا لتحسين الآداء الضريبي، الأمر الذي إنعكس على مجموع الإيرادات العامة للدولة (وذلك إعتبارا للمكانة الهامة التي تحتلها الجباية البترولية بالنسبة للإيرادات العامة للدولة الجزائرية)، التي إنتقلت من 1635.83 مليار دج سنة 2005 إلى 1828.9 مليار دج سنة 2006، ثم إلى 1831.3 مليار دج سنة 2007، لتصل إلى 1924.0 مليار دج سنة 2008.

المطلب الثالث: تحليل تطور النفقات العامة للدولة بعد سنة 1998.

فيما يخص النفقات العامة للدولة، فقد تميزت بوتيرة نمو سريعة بعد سنة 1998، وهو ما يوضحه الجدول أدناه:

الجدول رقم (85): تطور النفقات العامة للدولة بعد سنة 1998.

الوحدة: مليار دج

البيان / السنوات	1999	2000	2001	2002	2003
نفقات التسيير	774.7	856.2	963.6	1097.7	1141.68
نفقات التجهيز	187	321.9	357.4	452.9	787.8
مجموع النفقات العامة	**961.7**	**1178.1**	**1321**	**1550.6**	**1929.49**
البيان / السنوات	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**
نفقات التسيير	1200	1200	1443.0	1652.7	2018.0
نفقات التجهيز	720	750	1217.6	2294.0	2304.9
مجموع النفقات العامة	**1920**	**1950**	**2660.6**	**3946.7**	**4322.9**

المصدر :- من سنة 1999 إلى سنة 2002: مأخوذة من **مجلة الجزائر بالأرقام** رقم 29، 31، 32، 33 على التوالي، نشرات: 1999، 2002، 2003، 2004.

- من سنة 2003 إلى سنة 2008: من **قوانين المالية** للسنوات: 2003، 2004، 2005، 2006، 2007، 2008.

من خلال إستقراء بيانات الجدول أعلاه، يمكننا ملاحظة وتيرة تطور النفقات العامة للدولة، حيث إنتقلت من 875.739 مليار دج سنة 1998* إلى 1550.6 مليار دج سنة 2002، ثم قفزت بعد ذلك إلى 1920.0 مليار دج سنة 2004، بحيث تمثل نفقات التسيير الجزء الأكبر منها، والتي إنتقلت بدورها من 663.855 مليار دج سنة 1998** إلى 856.2 مليار دج سنة 2000، ثم إلى 1097.7 مليار دج سنة 2002، إلى أن وصلت إلى حدود 1200 مليار دج سنة 2004.

وما تجدر إليه الإشارة، أن الدولة في هذه الفترة، قد حاولت جاهدة من أجل هيكلة نفقاتها العامة، وذلك بتوجيهها نحو الإنفاق الإستثماري المنتج، بدلا من توجيهها للقطاعات غير المنتجة.

ومن جهة أخرى، سجلت نفقات التجهيز تطورا هاما بداية من سنة 2000، ذلك أنه خلال سنتي 1998 و1999، قد سجلت إنخفاضا محسوسا، حيث تراجعت من 211.884 مليار دج عام 1998 إلى 187.0 مليار دج سنة 1999، ولكنها شهدت خلال سنة 2000 إرتفاعا محسوسا، حيث وصلت إلى 321.9 مليار دج.

وقد واصلت نفقات التجهيز في المقابل إرتفاعها بداية من سنة 2000، حيث بلغت 452.9 مليار دج سنة 2002، وقد جاء هذا التطور إستجابة لمخطط الإنعاش الإقتصادي، الذي أقرته الحكومة بداية من سنة 2001، وذلك حماية للمكتسبات التي حققتها في مجال التوازنات الإقتصادية والمالية الكلية، حيث قامت بتخصيص الموارد، من أجل الإبقاء على الأولويات القطاعية، التي حددتها الحكومة والتي تتمثل في قطاعات الفلاحة، الري، التعليم العالي والسكن، وبالتالي يكون بإمكان هذه القطاعات دعم الإنعاش الإقتصادي، من أجل تلبية الإحتياجات الكبيرة للمواطنين، والتي في مقدمتها توفير مناصب الشغل والسكن، وهذا بالتركيز على نقطة مهمة جدا، وهي إنهاء المشاريع الجارية قبل البدء في مشاريع جديدة، وهذا مثل مشروع مترو الجزائر والطريق السريع شرق غرب.

وقد وصلت نفقات التجهيز إلى 720 مليار دج سنة 2004، بعد أن كانت في حدود 787.8 مليار دج سنة 2003، وهذا دليل على التطور المهم الحاصل في هذا النوع من النفقات، إضافة إلى الزيادة في نفقات التسيير (كما أشرنا إليه سابقا)، الأمر الذي أدى إلى تزايد النفقات العامة للدولة.

وقد تتابع إرتفاع النفقات العامة للدولة، حيث وصلت سنة 2003 إلى 1929.44 مليار دج، وذلك نتيجة لمواصلة الدولة في تطبيق برنامج الإنعاش الإقتصادي خلال ذات السنة، إضافة إلى تسطير ميزانية إضافية تقدر بحوالي 100 مليار دج في قانون المالية التكميلي لسنة 2003، بسبب زلزال 21 ماي 2003، الأمر الذي زاد من إرتفاع النفقات العامة للدولة[1].

[1] بنك الجزائر، **التطورات الإقتصادية والنقدية في الجزائر سنة 2002**، أكتوبر 2003، ص.18.

وبمواصلة الدولة في تطبيقها لبرنامج الإنعاش الإقتصادي، الذي رصد له مبلغ 520 مليـــار دج وإنتهى في أفريل 2004[1]، إضافة إلى البحبوحة المالية التي تعيشها البلاد بسبب إرتفاع أسعار الـــنفط، واصلت النفقات العامة للدولة في المقابل إرتفاعها، حيث إنتقلت من 1920 مليار دج عام 2004 إلـــى 1950 مليار دج سنة 2005، ثم إلى 2660.6 مليار دج سنة 2006 و3946.7 مليار دج سنة 2007، لتصل سنة 2008 إلى ما مقداره 4322.9 مليار دينار جزائري.

أما فيما يخص نفقات التسيير، فقد إنتقلت إلى حدود 1443.0 مليار دج سنة 2006، لتصل إلـــى 1652.7 مليار دج سنة 2007، ثم إلى 2018.0 مليار دج سنة 2008، أما ما يتعلق بنفقات التجهيـــز، فقد قفزت إلى 1217.6 مليار دج سنة 2006، وهذا بعد أن كانت في حـــدود 750 مليـــار دج ســـنة 2005، لتصل إلى 2294.0 مليار دج سنة 2007، ثم إلى 2304.9 مليار دج سنة 2008.

وبملاحظة تطور الإيرادات والنفقات العامة ومن خلالهما رصيد الموازنة العامة للدولة، يتبين لنا أن هذه الأخيرة تعتمد إعتمادا كبيرا على إيرادات الجباية البترولية (والتي تعتبر عنصرا متقلبـــا ومـــن الصعب التحكم فيه)، إضافة إلى ذلك، فإن تزايد النفقات العامة للدولة تزايدا كبيرا، وفي المقابل عـــدم نمو الإيرادات العامة، بالقدر الذي يمكنها من تغطية هذا التزايد في النفقات العامة، حيث نخلص إلى أن الإستمرار في عجز الموازنة العامة للدولة، راجع في الأساس إلى تقلب أسعار النفط العالمية، هذا مـــن جانب، ومن جانب آخر، لتزايد النفقات العامة نظير البحبوحة المالية التي تعيشها البلاد مؤخرا.

[1] "البنوك تتوفر على 10 ملايير دولار كقروض للإستثمار"، جريدة الخبر اليومية، العدد 4084، الصادرة يوم 12 ماي 2004، ص.2.

المبحث الثاني: تطور المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية للجزائر بعد التصحيح الهيكلي.

بعد تحليلنا لتطور بنود السياسة المالية للجزائر بعد إنتهاء المدة المخصصة لتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر (أي بعد سنة 1998)، نحاول فيما يلي إستطلاع أهم المكتسبات أو النتائج، وقد تكون خسائرا في بعض الأحيان، والتي نجمت عن التصحيح في السياسة المالية بالخصوص، مركزين من خلال ذلك على شق الديون الخارجية، بإعتباره يمثل أول إهتماماتنا خلال هذا البحث، هذا من جهة، ومن جهة أخرى كونه السبب الرئيسي في لجوء جل الدول النامية المدينة – ومن خلالها الجزائر– للمؤسسات المالية الدولية، وبالتالي إجبارها على التوقيع على إتفاقيات وبرامج التصحيح الهيكلي المدعومة من طرفها.

ومن أجل كل ما سبق ذكره، إرتأينا التدرج في ضبط بعض النتائج الإقتصادية والإجتماعية، التي تمخضت عن عملية تصحيح السياسة المالية الجزائرية، ومن خلالها السياسات الإقتصادية الأخرى، وهذا إعتمادا على النقاط الآتي ذكرها كما يلي:

المطلب الأول: تحليل تطور بعض المؤشرات الإقتصادية بعد سنة 1998.

بالنظر للمستجدات السريعة والكبيرة التي شهدتها الساحة الوطنية والدولية مؤخرا، وبالخصوص الإرتفاعات المتتالية في الأسعار العالمية للنفط، فقد تأثر الإقتصاد الوطني – ومن خلاله إقتصاديات باقي الدول في العالم – أيمّا تأثير، وقد إنعكس كل ذلك على العديد من الميادين الإقتصادية والإجتماعية، خاصة ما يتعلق بالديون الخارجية للجزائر وخدماتها.

وبسبب الوفرة المالية نظير إرتفاع أسعار النفط العالمية، قررت الجزائر المبادرة بالتسديد المسبق لديونها الخارجية (سنحاول الإسترسال في تفصيل وشرح هذه النقطة تباعا)، ومن أجل كل هذا، يمكن ملاحظة التطور في الديون الخارجية الجزائرية وخدماتها بعد سنة 1999 حسبما يوضحه الجدول أدناه:

الجدول رقم (86): تطور الديون الخارجية الجزائرية وخدماتها خلال الفترة (1999-2008).

الوحدة: مليار دولار

البيان / السنوات	1999	2000	2001	2002	2003
حجم الدين الخارجي	28.315	25.261	22.571	22.642	23.353
خدمة الدين الخارجي	5.116	4.500	4.464	4.150	4.358
البيان / السنوات	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**
حجم الدين الخارجي	22.158	16.839	5.583	5.606	5.138
خدمة الدين الخارجي	5.740	5.981	13.351	1.431	1.329

Source: -1999-2003: **media bank**, n=70, fevrier-mars 2004, p p.14.16
-2004-2007: **IMF –country report**, Algeria: appendix, march 2008, Washington,D.C,P.38.

- بيانات 2008: نقلا عن الموقع الإلكتروني:
- http://**www.imf.org**/external/np/sec/pn/2009/pn0925.htm (19:20, 19/11/2008).

من خلال الجدول أعلاه، يمكننا ملاحظة الإنخفاض المحسوس للدين الخارجي الجزائري إلى حدود 25.261 مليار دولار سنة 2000، بعدما كان يتجاوز 30.470 مليار دولار سنة 1998*، كما أن خدمة الدين الخارجي قد سجلت هي الأخرى تراجعا من 5.080 مليار دولار سنة 1998 إلى 4.500 مليار دولار سنة 2000، ويرجع هذا حسب رأينا لإرتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة، والتي إنتقلت من 13 دولار للبرميل سنة 1998 إلى 28 دولار للبرميل سنة 2000.

وبتتبع معطيات الجدول الأخرى، نجد أن إنخفاض الديون الخارجية الجزائرية قد توالى إلى غاية سنة 2001، ليثبت نوعا ما خلال سنة 2002، وبعدها تعود الديون الخارجية للتذبذب بين الإرتفاع تارة والإنخفاض تارة أخرى، إلى أن تصل إلى حدود 16.839 مليار دولار سنة 2005، وهذا بعد أن فاق سعر البرميل من النفط عتبة 60 دولار في جوان من ذات السنة.

وعند هذه النقطة الأخيرة، وبالذات ما يخص سنة 2005، يجب التوقف للتكلم عن قرار جرئ تبنته الجزائر، بمناسبة إحتفالات الذكرى الخامسة والثلاثين لتأميم المحروقات، أين أعلن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة قرار بلاده بوقف الإستدانة من الخارج، وقد صرح بذلك في خطاب بقوله " لقد قررت بلادي عدم الإستدانة من جديد، كما قررت تسريع وتيرة ما بقي من ديون (...)، فقد كشفت أزمة المديونية مدى هشاشة إقتصادنا وإرتهانه بالمحروقات"[1].

---

* إرجع في ذلك للمعطيات الخاصة بالمديونية الخارجية للجزائر في الباب الثالث.

[1] مقطع الخطاب مأخوذ من الموقع الإلكتروني: -**http://www. asharqalawsat.com** (18:47,08/04/2007)

فغالبا ما يشكل تسديد الديون في وقتها هاجسا وعبئا ثقيلا على إقتصاد أي دولة مدينة، ولكن أن يكون التسديد مسبقا، فهذا يعتبر سابقة من نوعها في الدول النامية، وهو ما قامت به الجزائر بالفعل، إذ سددت خلال ستة أشهر لدول نادي باريس ما مقداره 7.9 مليار دولار، على أساس إتفـاقيتي إعـادة الجدولة الموقع عليهما سنتي 1994 و1995، على أن تسدد ما بين 30 نوفمبر 2006 و30 نـوفمبر 2011، وهو الإتفاق الذي يسمح للجزائر بتوفير خمس سنوات كاملة من الفوائد[1].

ويمكننا تمثيل ما تم تسديده من قبل الجزائر لبعض دائنيها في نادي باريس، إبتداءا من 11 ماي 2006، من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (87): التسديد المسبق للديون الخارجية الجزائرية في نادي باريس.

الوحدة: مليون دولار

الـدولـة الـدائـنة	المـبلغ المـسدد مسـبقا
فرنسا	1600
بريطانيا	202
البرتغال	20
هولندا	45
الدانمارك	54.3
النمسا	369
الولايات المتحدة الأمريكية	625 مليون$ من مجموع 1200 مليون $
إسبانيا	690
كندا	225 مليون$ من مجموع 625 مليون $
السويد	92
النرويج	15.6
فنلندا	11.8
بلجيكا	225
سويسرا	66
اليابان	445
إيطاليا	1700
ألمانيا	387 مليون$ من مجموع 763 مليون $

Source: conseil national économique et social, **note de conjoncture du premier semestre 2006**, juillet 2006, p.14.

[1] راجع في ذلك موقع **الشروق اليومي** على الأنترنت: **-http://www. echoroukonline.com** (18:47,08/04/2007)

ومن جانبه، وصف أحد الخبراء الإقتصاديين الجزائريين بالبنك العالمي، توجه الجزائر نحو التخلص من مديونيتها الخارجية بالخطوة الأساسية والفعالة، وذلك بعد أن تحققت لبلادنا عوائدا مالية معتبرة، وبلوغ إحتياطي الصرف ما قيمته 62 مليار دولار، وإعتبرها خطوة ستسمح للإقتصاد الجزائري أيضا، بالحفاظ على مستوى مقبول من النمو بعيدا عن المخاطر التقليدية، كما ستسمح بتوفير ما بين أربعة وخمسة مليار دولار والتي كانت موجهة لتسديد الفوائد، في مقابل مليار دولار واحد فقط تربحه الجزائر من فوائد إحتياطي صرفها في البنوك العالمية، ولم يستبعد ذات الخبير الإقتصادي تحول الجزائر إلى دولة دائنة، وهذا بعد تخلصها من عبء مديونيتها الخارجية، كما أن هذه الخطوة قد تجعل من المؤسسات المالية الدولية أكثر مرونة، وتساعد بالتالي على تدفق الإستثمارات الخارجية، وذلك إذا ما تم الإسراع في عملية الإصلاح البنكي، بشكل يجعل من النظام المصرفي في بلادنا قادرا على إستيعاب المتغيرات الإقتصادية العالمية[1].

وبغية إستكمال تحليل تطور المؤشرات الإقتصادية، سنتناول فيما يلي منحى النمو الإقتصادي، والذي يقاس بتطور الناتج الداخلي الخام، الأمر الذي يوضحه الجدول أدناه:

الجدول رقم (88): تطور الناتج الداخلي الخام للجزائر بعد سنة 1998.

الوحدة: مليار دولار

البيان / السنوات	1999	2000	2001	2002	2003
الناتج الداخلي الخام (PIB)	48.640	54.790	55.180	57.053	68.018
البيان / السنوات	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**
الناتج الداخلي الخام (PIB)	85.013	102.339	116.459	135.285	171.286

Source : -1999-2000: Ministère de Finance, **la situation économique et financière à fin du 2001**, p.36.
-2001-2005: Banque d'Algerie,**évolution économique et monétaire en Algerie**, Avril 2006, p.174.
-2006-2007: Ministère de Finance, **Le comportement des principaux indicateurs macroéconomique et financiers en 2007**, Avril 2008, p.12 .
-2008 : **http: //ddp - ext.worldbank. org** (22.00, 14/07/2008) .

[1] عبد العزيز تويقر،" **نادي باريس يوافق على التسديد المسبق للديون الجزائرية** "، نقلا عن الموقع الإلكتروني:
– http://www. akhersaa-dz.com (15:00,09/04/2007)

من خلال بيانات الجدول أعلاه، يمكننا ملاحظة التطور الكبير الذي حدث في مستوى الناتج الداخلي الخام (PIB)، وهذا خلال السنوات القليلة الماضية، وبالذات بعد إنتهاء المدة المخصصة لتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر (بعد سنة 1998)، حيث إنتقل بشكل كبير من 48.640 مليار دولار سنة 1999 إلى 68.018 مليار دولار سنة 2003، ليصل إلى حدود 102.339 مليار دولار سنة 2005، ثم إلى 171.286 مليار دولار سنة 2008، ومرد ذلك لتحسن الأوضاع الإقتصادية الداخلية والخارجية التي شهدتها الجزائر مؤخرا، خاصة بعد الإرتفاعات المتتالية لأسعار النفط (حيث تمثل الصادرات النفطية 95% من إجمالي الصادرات و30% من الناتج الداخلي الخام)، إضافة إلى الظروف المناخية الملائمة، التي أدت إلى التطور الحاصل في الإنتاج الزراعي خلال السنوات القليلة الماضية.

وفيما يخص التوازنات المالية الخارجية، فإن إلقاء نظرة ولو بسيطة على الجدوليين التاليين أدناه، تمكننا من الحكم على الوضعية الخارجية للجزائر تجاه المتعاملين الأجانب كالتالي:

الجدول رقم (89): تطور الميزان التجاري للجزائر بعد سنة 1998.

الوحدة: مليار دولار

البيان / السنوات	1999	2000	2001	2002	2003
إجمالي الصادرات	12.32	21.65	19.09	18.70	24.46
إجمالي الواردات	08.96	09.35	09.48	12.01	13.32
الميزان التجاري	00.02	08.93	07.06	04.37	08.84
البيان / السنوات	2004	2005	2006	2007	2008
إجمالي الصادرات	32.20	46.37	54.74	60.50	44.29
إجمالي الواردات	17.95	19.56	21.45	27.44	22.29
الميزان التجاري	11.12	21.72	33.28	33.06	22.00

Source : - 1999-2000: Ministère de Finance, **la situation économique et financière à fin du 2001**, op.cit, p.36.
- 2001-2005: Banque d'Algerie, **évolution économique et monétaire en Algerie**, Avril 2006, op.cit, p.174.
-2006-2007: Ministère de Finance, **Le comportement des principaux indicateurs macroéconomique et financiers en 2007**, op.cit, p.12 .
-2008 : **http: //www.bank_of_algeria_dzindicateur.htm** (22.00,14/07/2008).

من خلال الجدول الوارد أعلاه يمكننا الخروج بالملاحظات التالية:

1. حقق الميزان التجاري للدولة خلال سنة 2000 فائضا قيمته 8.93 مليار دولار، في مقابل 0.02 مليار دولار سنة 1999، وقد جاء هذا الفائض نتيجة إرتفاع الصادرات، التي بلغت قيمتها 21.65 مليار دولار سنة 2000، مقابل 9.35 مليار دولار من الواردات، غير أنّ هذا الفائض لم يكن ممكنا دون الإرتفاع الكبير لأسعار البترول، التي بلغت "28.07 دولار للبرميل سنة 2000، في مقابل 13.22 دولار للبرميل سنة 1999"[1].
2. إنخفاض الفائض في الميزان التجاري الوطني إلى 4.37 مليار دولار سنة 2002، وهذا يعود للإرتفاع المسجل في إجمالي الواردات الوطنية ذات السنة من جهة، ومن جهة أخرى، إنخفاض الجباية النفطية التي سببت إنخفاض حجم الصادرات الكلية، ومرد ذلك يعود لإنخفاض أسعار النفط، التي وصلت إلى "24.03 دولار للبرميل سنة 2002"[2].
3. خلال سنة 2003، تعززت المؤشرات الخارجية للجزائر، بفضل إرتفاع متوسط السعر السنوي لبرميل النفط، الذي بلغ 28.02 دولار[3]، الأمر الذي نتج عنه تزايد حجم صادرات المحروقات، التي سجلت إرتفاعا بنسبة 102.28%، وذلك مقارنة مع سنة 2002، كما ساهمت الظروف المناخية المناسبة للقطاع الفلاحي في تخفيض نفقات الإستيراد، التي كانت تشكل عبئا هاما على ميزان السلع والخدمات.
4. تواصل النتائج الحسنة للوضع الخارجي للجزائر خلال سنة 2004 وإلى غاية سنة 2007، حيث إنتقل الفائض في الميزان التجاري الوطني من 11.12 مليار دولار سنة 2004 إلى 33.06 مليار دولار سنة 2007، وذلك بعد أن "وصل متوسط سعر برميل النفط سنة 2007 ما مقداره 74.44 دولار"[4].
5. خلال سنة 2008، تراجع الفائض في الميزان التجاري إلى 22 مليار دولار، وهذا بسبب تراجع أسعار النفط نهاية ذات السنة، وهو ما يدل على عدم وجود سياسة حقيقية لتحفيز الصادرات خارج قطاع المحروقات، حيث أن جل النتائج الإقتصادية تبقى خاضعة للتقلبات العنيفة في أسعار المحروقات والظروف المناخية من جهة أخرى.

---

[1] Ministère de Finance, **la situation économique et financière à fin du 2001**, op.cit, p.36.
[2] Ministère de Finance, **la situation économique et financière en 2003**, p.21.
[3] Ibid, p.21.
[4] Ministère de Finance, **Le comportement des principaux indicateur macroéconomique et financiers en 2007**, op.cit, p.12 .

أما ما يخص الجدول الثاني، ومن أجل إستكمال معرفة الوضعية الخارجية الحقيقية للجزائر، إرتأينا تناول تطور إحتياطات الصرف الخارجية للجزائر بعد سنة 1998 كما يلي:

الجدول رقم (90): تطور الإحتياطي الخارجي للصرف للجزائر بعد سنة 1998.

الوحدة: مليون دولار

البيـــان / السنوات	1999	2000	2001	2002	2003
الإحتياطي الخارجي للصرف	4407	11910	17963	23108	32900
البيان / السنوات	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	2008
الإحتياطي الخارجي للصرف	35753	47036	77780	110180	138000

Source : - 1999-2001: Ministère de Finance, **la situation économique et financière à fin du 2001**, op.cit, p.36.
- 2002-2003: Ministère de Finance, **la situation économique et financière en 2003**, op.cit, p.21.
- 2004-2005: Ministère de Finance, **la situation économique et financière à fin du septembre 2005**, p.17.
-2006-2007: Ministère de Finance, **Le comportement des principaux indicateurs macroéconomique et financiers en 2007**, op.cit, p.12 .
-2008 : **http: //www.bank_of_algeria_dzindicateur.htm** (22.00, 14/07/2008).

إن الإرتفاع المتتالي لسعر البرميل الخام من البترول، قد ساعد في تحقيق كل ما سبق (تحقيق الفوائض في الميزان التجاري والتسديد المسبق للديون الخارجية الجزائرية)، الأمر الذي أثر بشكل إيجابي على ميزان المدفوعات، وهو ما سمح للجزائر برفع إحتياطاتها الدولية، حيث بلغت ما مقداره 11910 مليون دولار سنة 2000، وهذا بعد أن كانت في حدود 4407 مليون دولار سنة 1999، لتصل إلى 35753 مليون دولار سنة 2004، ثم تقفز بشكل صاروخي إلى 138000 مليون دولار سنة 2008، وهو ما يرفع من قيمة الجزائر تجاه المتعاملين المحليين والأجانب بالخصوص، خاصة بعد قرارها التخلي عن الإستدانة الخارجية في فيفري سنة 2005.

وفيما يخص المؤشرات الإقتصادية المحلية، فإن تغير معدل التضخم كان على النحو المبين في الجدول أدناه:

الجدول رقم (91): تطور معدل التضخم في الجزائر بعد سنة 1998.

الوحدة: %

البيان / السنوات	1999	2000	2001	2002	2003
معدل التضخم	2.64	0.34	4.23	4.00	2.59
البيان / السنوات	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**
معدل التضخم	4.01	1.6	2.5	3.5	3.0

Source : - 1999-2000: Ministère de Finance, **la situation économique et financière à fin du 2001**, op.cit, p.36.
- 2001-2002: Ministère de Finance, **rapport de présentation de l'avant projet de la loi de finances pour 2003**, 26 Aout 2002, p.36.
-2003-2004: Ministère de Finance, **rapport de présentation du projet de la loi de finances pour 2005**, septembre 2004, p.44.
- 2005-2008: Ministère de Finance, **rapport de présentation du projet de la loi de finances pour 2008**, septembre 2007, p.24.

يتضح من الجدول أعلاه، أن معدل التضخم قد شهد تذبذبا بعد سنة 1998، وذلك بين الإرتفاع تارة والإنخفاض تارة أخرى، حيث تراجع بشكل كبير من 2.64% سنة 1999 إلى 0.34% سنة 2000، وبهذه النسبة صنفت الجزائر سنة 2000 من الدول ذات التضخم المنعدم، ويعود تحقيق هذه النتيجة لتضافر عدة جهود نذكر منها:

- التحكم في السيولة الإقتصادية وإعتدال وتيرة التوسع النقدي مقارنة مع السنوات الماضية؛
- تدني حجم الإئتمان المحلي خلال هذه الفترة؛
- تراجع مستوى الطلب الكلي، بسبب إنتشار البطالة التي وصلت سنة 2000 إلى 29% (سوف نتعرض لهذه النقطة لاحقا).

وقد إنعكس هذا المعدل المتدني للتضخم (0.34%) على زيادة القدرة الشرائية للمواطنين، فضلا عن إرتفاع القدرة التنافسية للسلع المنتجة محليا، الأمر الذي يؤثر بالإيجاب على الميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات (وهو ما توصلنا إليه سابقا ومن خلال نفس المبحث).

لكن نسبة التضخم هذه لم تستمر طويلا، فسرعان ما عادت للإرتفاع بوصولها إلى 4.23% سنة 2001، ثم تراجعت من جديد لتقتصر عند 2.59% سنة 2003.

وخلال سنة 2004، عاد معدل التضخم من جديد للإرتفاع، وهذا بوصوله إلى مستوى 4.01%، وتعود هذه النتيجة إلى السيولة المفرطة في السوق النقدية، بالإضافة إلى حركة هيكل الطلب على العملة لوسائل الدفع الفورية مثل العملة الائتمانية والودائع عند الطلب، مع ميل أكثر أهمية نحو الودائع عند الطلب.

وقد شهد بعدها معدل التضخم تراجعا ليستقر عند 1.6% سنة 2005، وهذا بسبب الإجراءات النقدية المتشددة في ذات السنة من أجل كبح التضخم، ضف إلى ذلك الإنعكاس الإيجابي للظروف الداخلية والخارجية السائدة سنة 2005 على كبح معدل التضخم، الذي إستقر بعد ذلك عند مستوى 3% في المتوسط، وذلك راجع لإرتفاع الطلب المحلي، الذي ولد الزيادة في المؤشر العام لأسعار المستهلك، نظير الإتفاق المبرم بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، والذي نجم عنه ما يلي:[1]

- زيادة الرسوم الجمركية من 10% إلى 20%، وهذا إبتداءا من شهر جانفي 2008 إلى شهر أوت 2008 (يتعلق هذا الإجراء بالسلع الملحقة بالإتفاق فقط)؛
- زيادة الرسوم الجمركية من 20% إلى 30%، وهذا إبتداءا من شهر سبتمبر 2008 إلى شهر ديسمبر 2008 (يتعلق هذا الإجراء كذلك بالسلع الملحقة بالإتفاق فقط).

أما ما يخص سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، فإن منحاه كان حسب بيانات الجدول الموضح أدناه:

الجدول رقم (92): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بعد سنة 1998.

الوحدة: دينار/ دولار

البيان / السنـــوات	1999	2000	2001	2002	2003
سعر الصرف	66.64	75.29	77.26	79.68	77.36
البيان / السنـــوات	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**
سعر الصرف	71.78	73.26	72.64	69.36	72.00

Source : - 1999-2001: Ministère de Finance, **la situation économique et financière à fin du 2001**, op.cit, p.36.
- 2002-2003: Ministère de Finance, **la situation économique et financière en 2003**, op.cit, p.21.
- 2004-2005: Ministère de Finance, **la situation économique et financière à fin du septembre 2005**, p.18.
- 2006-2007: Ministère de Finance, **Le comportement des principaux indicateurs macroéconomique et financiers en 2007**, op.cit, p.12 .
- 2008 : Ministère de Finance, **rapport de présentation du projet de la loi de finances pour 2008**, op.cit, p.24.

[1]Ministère de Finance, **rapport de présentation du projet de la loi de finances pour 2008**, op.cit , p.7.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ الإنخفاض المتتالي في قيمة الدينار الجزائري بالمقارنة بالدولار الأمريكي خلال الفترة (1999-2002)، حيث إنخفض معدل الصرف من 66.64 دج للدولار سنة 1999 إلى 79.68 دج للدولار سنة 2002، وقد كان لهذا الإنخفاض في قيمة الدينار الجزائري الأثر البالغ في إرتفاع أسعار الواردات (الأمر الذي تم تبيانه سابقا من خلال الجدول رقم87)، والمواد الأولية والسلع الوسيطة، وهو ما أدى إلى إرتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي إرتفاع المستوى العام للأسعار محليا، وبعد ذلك عرفت قيمة الدينار الجزائري إتجاها نحو الإرتفاع منذ سنة 2003 وإلى غاية سنة 2004، أين إرتفعت قيمة الدينار الجزائري إلى 71.78 دج للدولار الواحد، لتشهد بعد ذلك تذبذبا بين الإنخفاض تارة والإرتفاع تارة أخرى، وذلك إلى غاية سنة 2008، أين بلغت ما مقداره 72.00 دج للدولار.

وقد كان تأثير التذبذب الدولي لأهم العملات على الإقتصاد الوطني محدودا وإلى حد كبير، وهذا بفضل التسيير الجيد للإحتياطات من طرف بنك الجزائر، كما أن توفير الشروط الضرورية لحماية الإقتصاد الوطني لا يمكن أن يتحقق دون إقتصاد قوي ومتنوع، وهذا لا يمنع من التأكيد أن الإقتصاد الجزائري قد حقق هذا الطرح نسبيا بفضل الظروف الملائمة، التي ساعدت منذ سنة 2000 على إعادة تشكيل الإحتياطات وتحقيق فوائض في الحساب الجاري، والتوفر بالتالي على هيكل بالعملة الصعبة مطابق لهيكل الدفع الخارجي[1].

وبخصوص الكتلة النقدية ومعدل سيولة الإقتصاد الوطني، فإنه يمكننا توضيح تطورهما من خلال بيانات الجدول التالي:

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي « CNES »، **التقرير الظرفي للسداسي الأول من سنة 2004**، الدورة العامة الخامسة والعشرون، 29/28 نوفمبر 2004.

الجدول رقم (93): تطور الكتلة النقدية ومعدل سيولة الإقتصاد في الجزائر بعد سنة 1998.

البيان / السنوات	1999	2000	2001	2002
الكتلة النقدية (M_2) (مليون دج)	1789.4	2022.2	2473.5	2901.5
سيولة الإقتصاد (%)	55.1	49.3	58.1	63.9
البيان / السنوات	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**
الكتلة النقدية (M_2) (مليون دج)	3354.4	3738.0	4146.9	4933.7
سيولة الإقتصاد (%)	63.7	61.0	55.2	58.8

Source : - 1999-2000 : Banque d'Algerie,**évolution économique et monétaire en Algerie**, 2002, p.10.
- 2001-2005 : Banque d'Algerie,**évolution économique et monétaire en Algerie**, Avril 2006, op.cit, p.185.
- 2006 : Banque d'Algerie,**évolution économique et monétaire en Algerie** Juin 2007, p.169.

من خلال الجدول أعلاه، يمكننا ملاحظة الإرتفاع المتتالي للكتلة النقدية (M_2) خلال الفترة (1999–2006)، حيث إنتقلت من 1789.4 مليون دج سنة 1999 إلى 2473.5 مليون دج سنة 2001، وذلك بزيادة قدرها 38.23%، لترتفع بعدها إلى 3738.0 مليون دج سنة 2004، ثم تقفز إلى 4933.7 مليون دج سنة 2006، وهذا بفعل تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي خلال الفترة (2002–2004)، وبالتالي الحقن المتزايد للإشارات النقدية في الإقتصاد الوطني عبر الدائرة الجبائية.

وفيما يخص نسبة سيولة الإقتصاد، فقد تأرجحت بين الهبوط والإرتفاع، حيث إنتقلت من 55.1% سنة 1999 إلى 49.3% سنة 2000، لترتفع مجددا إلى 63.9% سنة 2002 (وهي أعلى نسبة خلال سنوات الدراسة)، وللتحكم في الإفراط في السيولة، قام بنك الجزائر بتكييف أدواته، بإحلال تقنية إسترجاع السيولة عن طريق المزاد، محل الأدوات التقليدية للسياسة النقدية، وذلك منذ أفريل سنة 2002، وقد أصبحت هذه الآداة بالتالي التقنية السائدة آنذاك.

وقد عادت نسبة سيولة الإقتصاد إلى الإنخفاض مجددا سنة 2005 (55.2%)، لتعود وترتفع إلى 58.8% سنة 2006، وهو ما يعتبر مؤشرا دالا على عودة السيولة المتزايدة في الإقتصاد، ومن ثمّ زيادة التضخم وتقليل الإستقرار النقدي.

فالهدف الرئيسي الذي تتوخاه تدخلات بنك الجزائر هو مراقبة التضخم، طبقا للمعيار متوسط المدى الذي إعتمدته السلطات الجزائرية أثناء مناقشات حول مخطط الإنعاش الإقتصادي، ومن أجل بلوغ هذا الهدف، فإن السلطة النقدية المتمثلة في مجلس النقد والقرض تحدد بداية كل سنة برمجة نقدية، من أجل التحكم في وتيرة تطور مختلف العناصر النقدية، وجعلها تتماشى والهدف المنشود في مجال التضخم، وعليه أصبح تحقيق نسبة تضخم معتدلة، يعود لتضافر سياسة مالية توسعية، لكنها محصورة في حدود التوازنات المنشودة وسياسة نقدية حذرة.

المطلب الثاني: تحليل تطور بعض المؤشرات الإجتماعية بعد سنة 1998.

إن تقييم آثار التصحيح في السياسة المالية الجزائرية لا يقتصر على المعيار الإقتصادي فقط، وإنما يتعداه لتقييمها وفقا للمعيار الإجتماعي، هذا الأخير الذي ينصرف لقياس فاعلية السياسة المالية، من خلال تجاوبها مع الإعتبارات والأهداف الإجتماعية المختلفة التي تسعى الدولة لتحقيقها.

وينطلق هذا الطرح من حالة التهميش الإجتماعي الذي ميز فترة التصحيح الهيكلي، على إعتبار محدودية مراعاته للجوانب الإجتماعية، الأمر الذي لا يتنافى وطرح البعد الإجتماعي، الذي يعاني في نظرنا البحث عن سبل معالجة وإستدراك الإنعكاسات السلبية لعملية التأقلم مع الميكانيزمات الإقتصادية الجديدة، على إعتبار أن الآداء الإقتصادي لا يتم بالكفاءة المتوقعة، إلا إذا تحقق الآداء الإجتماعي بالمستويات الإجتماعية المرغوبة.

ومن أجل كل ما سبق ذكره، نحاول فيما يلي التطرق لأهم التطورات التي مست بعض المؤشرات الإجتماعية، والتي من أهمها ظاهرة البطالة، وهذا كما يشير إليه الجدول أدناه:

الجدول رقم (94): تطور معدل البطالة في الجزائر بعد سنة 1998.

الوحدة: %

البيان / السنوات	1999	2000	2001	2002
معدل البطالة	29.0	29.0	27.3	25.7
البيان / السنوات	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**
معدل البطالة	23.7	17.7	15.3	12.3

Source : - 1999-2000 : Banque d'Algerie, **évolution économique et monétaire en Algerie**, 2002, op.cit , p.6.
- 2001-2005 : Banque d'Algerie, **évolution économique et monétaire en Algerie**, Avril 2006, op.cit, p.180.
- 2006 : Banque d'Algerie, **évolution économique et monétaire en Algerie**, Juin 2007, op.cit, p.164.

إن إلقاء نظرة عابرة عن البيانات الواردة في الجدول أعلاه، تسمح لنا بإستنتاج أن معدلات البطالة في الجزائر – بعد سنة 1998– في إنخفاض مستمر، حيث إنتقلت من 29% سنة 1999 إلى 25.7% سنة 2002، ثم إلى 17.7% سنة 2004، لتصل سنة 2006 إلى 12.3%، وهو ما يدل على تحسن ملحوظ في الأوضاع الإقتصادية بصورة عامة، ساهم فيه وإلى حد كبير إرتفاع أسعار النفط العالمية مع مطلع الألفية الثالثة، بما إنعكس على زيادة الإيرادات النفطية، وبالتالي تكوين الفوائض المالية، وإنشاء ما يسمى بصندوق ضبط الإيرادات (FRR)، من خلال قانون المالية لسنة 2000، إضافة إلى تشجيع الإستثمار وترقيته خاصة ما يتعلق بولايات الجنوب الجزائري، وهو ما تصبو إليه الدولة، عن طريق محاولة خلق توازن جهوي للتوزيع الجغرافي للمشاريع الإستثمارية، الأمر الذي نستشفه من خلال البرنامج التكميلي لترقية ولايات الجنوب، وهذا بغية تطوير المناطق الجنوبية المعزولة، وفك الخناق عن المدن الكبرى (للمزيد من المعلومات حول هذا البرنامج أنظر الملحق رقم 1).

وقد نجم عن كل ما سبق، خلق العديد من المناصب المالية الجديدة للعمل، "ورفع الحد الأدنى لأجر المتقاعد إلى 10000 دج للشهر، ضف إلى ذلك، تضاعف طلبات عقود ما قبل التشغيل من 32323 طلب سنة 2000 إلى 103617 طلب سنة 2005 "[1].

وقد ساعد التحسن في قطاع التشغيل (إنخفاض معدلات البطالة)، وبالتالي تحسين ظروف المعيشة، إضافة إلى الزيادة المعتبرة في الأجور في تقليص ظاهرة الفقر، حيث " إنتقل معدل الفقر في المجتمع الجزائري من 23.35% سنة 1999 إلى 22.98% سنة 2000، ثم إلى 18.15% سنة 2004، ليصل إلى 16.60% سنة 2005"[2].

كما إرتبط تقلص معدل الفقر في الجزائر خلال السنوات القليلة الماضية، بزيادة النفقات العامة بسبب تكون الفوائض المالية، نظير إرتفاع أسعار النفط العالمية، بما إنعكس بالإيجاب على ظروف معيشة المجتمع الجزائري.

وقد تمخض عن تقلص معدل البطالة، وبالتالي معدل الفقر في المجتمع الجزائري، ضف إلى ذلك الإستقرار النسبي للوضع الأمني تحسنا في ظروف المعيشة إجمالا، الأمر الذي إنعكس بالإيجاب على ظروف التمدرس والتعليم، وهو ما توضحه بيانات الجدول أدناه:

---

[1] conseil national économique et social , **note de conjoncture du premier semestre 2006** , op.cit , pp.41.43.

[2] conseil national économique et social, **rapport national sur le developpement humain**, Algerie, 2006, p.33.

الجدول رقم (95): تطور عدد المتمدرسين في الجزائر بعد سنة 1998.

البيان / السنوات	1999/1998	2003/2002	2007/2006
ذكـــور	4319770	4644941	4621466
إنـــاث	3950580	4422826	4514129
إجمالي عدد المتمدرسين	8270350	9067767	9135595

Source : conseil national économique et social, **rapport national sur le developpement humain**, Algerie 2007, p.100.

وعليه فقد جاء الجدول أعلاه، ليثبت صحة كل ما قيل سابقا، حيث يحضى قطاع التعليم بإهتمام كبير من طرف الدولة، وهو ما جعلها تخصص جانبا كبيرا من إيراداتها العامة، مـن أجـل تغطيـة النفقات العامة للتعليم بكل أطواره (الأمر الذي يوضحه الجدول رقم 94)، إيمانا منها بدوره في القضاء على الجهل، ورفع مستوى الوعي الفكري والثقافي للمواطن الجزائري، وهذا من أجل اللحاق بمصاف الدول المتقدمة.

الجدول رقم (96): تطور النفقات المخصصة لقطاع التعليم في الجزائر بعد سنة 1998.

الوحدة: مليار دج.

البيان / السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
إجمالي نفقات قطاع التعليم:	223	274	302	338	376	400	439
- نفقات تسيير القطاع	80.8	77	77.9	78.8	77.6	78	73.8
- نفقات تجهيز القطاع	19.2	23	22.1	21.2	22.4	22	26.2

Source : Groupe pour le développement socioéconomique –Region moyen orient et Afrique du nort– **Une Revue de dépence publique** (volume 1), 15 août 2007, p.139.

أما النفقات العامة لقطاع الصحة العمومية، فقد كانت على النحو المبين في الجدول أدناه:

الجدول رقم (97): تطور النفقات المخصصة لقطاع الصحة في الجزائر بعد سنة 1998.

الوحدة: مليار دج.

البيان / السنوات	1999	2000	2001	2002
إجمالي النفقات العامة لقطاع الصحة	117	145	165	192

Source : Groupe pour le développement socioéconomique –Region moyen orient et Afrique du nort– op.cit, p.171.

تبرز البيانات الإحصائية الواردة في الجدول أعلاه، الأهمية النسبية التي توليها الدولـــة لقطـــاع الصحة العمومية، وهذا بالنظر لحجم النفقات العامة المخصصة له، والتي تتزايد سنة بعد ســنة، بمـــا ينعكس بالإيجاب على المستوى الصحي للمواطن الجزائري، ويقلل بالتالي من نسبة الوفيات المسجلة، وبالخصوص عند الأطفال الرضع، وهذا ما نستشفه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (98): تطور معدل وفيات الأطفال الرضع في الجزائر بعد سنة 1998.

الوحدة: لكل 1000 مولود حي.

البيان / السنوات	2000	2002	2004	2006
ذكـــور	38.40	36.10	32.20	28.30
إنـــاث	35.30	33.30	28.50	25.30
معدل وفيات الأطفال الرضع	36.90	34.70	30.40	26.9

Source: conseil national économique et social, **rapport national sur le developpement humain**, op.cit, p.94.

وعليه ومن خلال الجدول السابق، يمكن إستنتاج أن الوضع الصحي للمجتمع الجزائري قد تحسن على العموم، وهذا بفضل تدعيم الهياكل الصحية الوطنية إن ماديا أو بشريا، نظير إرتفـــاع النفقـــات العامة المخصصة للقطاع (بسبب البحبوحة المالية التي تعيشها البلاد مؤخرا وعلى كل الأصعدة)، بما إنعكس على النسبة المسجلة سنويا بخصوص وفيات الأطفال، خاصة إذا تعلق الأمر بالمناطق الريفية، التي ظلت ولسنوات عديدة تعاني التهميش من حيث توفير الهياكل الإجتماعية، القادرة على النهـــوض بمستوى معيشة الريف الجزائري.

خاتمة الفصل:

بناءا على المعطيات الإقتصادية والإجتماعية الواردة سابقا، والخاصة بتقييم عملية التصحيح في السياسة المالية الجزائرية بعد سنة 1998، يكون بإمكاننا الإقرار أن السنوات القليلة الماضية، قد عرفت آفاقا واعدة للإقتصاد الوطني، وهذا بفضل المستوى الجيد لأسعار النفط المسجلة مؤخرا، وقد خلقت هذه الوضعية مناخا غير مسبوق لتعزيز التوازنات الإقتصادية الكلية، وكرست بالتالي التعزيز الملموس للأمن المالي للبلاد، مع بروز الإستقرار النقدي والتخفيض المحسوس في حجم الديون الخارجية، وكذا الوضع المالي الخارجي، الذي ترافق وإنفتاح الإقتصاد الوطني، وهذا بدخول إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر 2005.

وقد تمكّنت الجزائر من تحييد عدة صعوبات تراكمت خلال الأعوام الماضية، كما أنها إستطاعت وبشكل ملحوظ متابعة عملية الإصلاح الإقتصادي، حيث أشار صندوق النقد الدولي في هذا الصدد أن الوضع المالي والإقتصادي في الجزائر مريح وملائم جدا لتطبيق المزيد من الإصلاحات من قبل الحكومة الجزائرية، مؤكّداً أن الجزائر قادرة على تطبيق الإصلاحات الإقتصادية، بإعتبارها في وضعية جد مريحة بفضل الإستقرار المالي.

وقد تم تعزيز هذه العدة، بالإنظمام إلى الإتفاقيات الدولية المتعلقة بتحكيم وضمان الإستثمار، ومنح المزيد من المزايا الجبائية للذين يرغبون في الحصول على حيز في الإقتصاد الجزائري، كما رصدت إمكانيات ضخمة لإنعاش وتنمية الإقتصاد الوطني، قدرت خلال الفترة (2005-2009) بحوالي 100 مليار دولار، وهذا في إطار مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي والبرنامج الخاص بولايات الجنوب ومناطق الهضاب العليا.

الفصل الثالث عشر:

دراسة وصفية تحليلية مقارنة لعملية التصحيح في السياسة المالية في بعض الدول النامية.

مقدمة الفصل:

منذ بداية عقد الثمانينات، تعرضت إقتصاديات معظم الدول النامية لمجموعة من الصدمات الخارجية، التي أثرت تأثيرا سلبيا على آدائها الإقتصادي، ونتيجة لهذا، لجأت هذه الدول إلى تبني برامج الإصلاح الإقتصادي، سواءا في إطار الإتفاقيات الرسمية مع المؤسسات المالية الدولية، أو في إطار المبادرات الذاتية، من أجل التكيف مع المتغيرات التي طرأت على الساحة العالمية.

وقد تباينت نتائج تطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي في تلك الدول، بالرغم من تشابه السياسات الإقتصادية – وبالخصوص المالية – التي إنطوت عليها، ومن ثمة، فإن الدراسة التحليلية لتجارب بعض الدول النامية في مجال تصحيح سياستها المالية (موضوع بحثنا)، تعكس إختلاف الظروف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية فيما بين هذه الدول، وكذا طبيعة الإستراتيجية التي تنتهجها كل دولة في تطبيق السياسة المالية الواردة في تلك البرامج، وتأثيرها في بلوغ معدلات النمو المستهدفة.

والجدير بالذكر، أنه لتحليل أثر السياسات المالية المقترحة ضمن برامج التصحيح الهيكلي، في علاج الإختلالات الهيكلية والإقتصادية في الدول النامية (خاصة ما يتعلق بالديون الخارجية)، يجب التركيز على إنتماء هذه الأخيرة لمناطق جغرافية مختلفة، وبما أن المجال في هذه الدراسة لا يتسع لتحليل التجربة التصحيحية للسياسة المالية في كل البلدان النامية بشكل تفصيلي، إرتأينا أن نتناول فيما يلي تحليلا وتقييما لعملية التصحيح في السياسة المالية، من خلال تجربتي دولتين ناميتين – نلمس بصددهما درجة من التقارب في هياكلهما الإقتصادية، الإجتماعية والسياسية – هما مصر والمغرب.

وفي ضوء كل ما سبق، ومن أجل معرفة مواطن التشابه والإختلاف بين هاتين التجربتين، وبالتالي مقارنتهما مع التجربة الجزائرية، إرتأينا تقسيم هذا الجزء من الدراسة إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: موقع السياسة المالية ضمن برنامج التصحيح الهيكلي لمصر.

المبحث الثاني: مكانة السياسة المالية ضمن برنامج التصحيح الهيكلي للمغرب.

المبحث الثالث: مقارنة عملية التصحيح في السياسة المالية في كل من الجزائر ومصر والمغرب.

المبحث الأول: موقع السياسة المالية ضمن برنامج التصحيح الهيكلي لمصر.

بدأت مصر في تطبيق برنامج التصحيح الإقتصادي منذ عام 1962، وهذا عندما واجه الإقتصاد المصري مشكلة ندرة العملات الأجنبية، وتدهور قيمة الجنيه المصري، علاوة على العجز في ميزان المدفوعات، وقد لجأت الحكومة المصرية – من أجل مواجهة تلك المشاكل – إلى الحصول على قروض من صندوق النقد الدولي، مقابل إلتزامها بقبول حد أدنى من الشروط التي فرضها هذا الأخير عليها، مما أدى إلى ظهور برنامجين للتصحيح الإقتصادي، أولهما في ماي سنة 1962، وثانيهما في أفريل سنة 1964[1].

وفي سنة 1974، إنتهجت الحكومة المصرية سياسة الإنفتاح الإقتصادي، الذي إنجر عنه بعض الآثار الإقتصادية السلبية، والتي ساهمت في تزايد معدلات العجز في ميزان المدفوعات، وتراكم أعباء الديون الخارجية، علاوة على تسارع معدلات التضخم، ومن ثمة، لجأت مجددا للمؤسسات المالية الدولية، وتم عقد برنامج جديد للتصحيح الإقتصادي في جوان سنة 1978 وهذا لمدة ثلاث سنوات[2].

وفي النصف الثاني من الثمانينات، واجه الإقتصاد المصري مجددا العديد من المشاكل الإقتصادية، كان أبرزها العجز في ميزان المدفوعات، وتفاقم مشكلة المديونية الخارجية، الأمر الذي إستدعى اللجوء مجددا لصندوق النقد الدولي، لتنفيذ برنامج جديد للتصحيح الإقتصادي، تم التوقيع عليه في ماي سنة 1987.

وبسبب تعثر البرنامج الإصلاحي الأخير، وتوقف البنك الدولي عن إقراض مصر، لم يكن هناك من مفر سوى التوصل إلى إتفاق مع صندوق النقد الدولي ونادي باريس، على إعادة جدولة الديون المصرية، لدى الحكومات الغربية الدائنة نهاية سنة 1990، وبالتالي القيام بتنفيذ برنامج تصحيح إقتصادي شامل، يتضمن مجموع الإجراءات، التي تهدف إلى إعادة هيكلة الإقتصاد المصري من جديد، والسماح لقوى السوق بأن تلعب دورها كاملا[3].

المطلب الأول: نظرة عامة حول برنامج التصحيح الإقتصادي المصري الشامل لسنة 1991.

بعد أن وقعت مصر على إتفاقية التصحيح الإقتصادي مع صندوق النقد الدولي، وبموافقة نادي باريس على إعادة جدولة ديونها الخارجية، حصلت الحكومة المصرية على قرض من البنك الدولي مقداره 300 مليون دولار، إضافة إلى 140 مليون دولار من الرابطة الدولية للتنمية، وبشروط ميسرة،

---

[1] سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سابق، ص.179.

[2] نفس المرجع السابق، ص.180.

[3] منى قاسم، **الإصلاح الإقتصادي في مصر**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1997، ص.25.

بهدف تأسيس "الصندوق الإجتماعي للتنمية"، وهذا من أجل توجيه مخصصاته لتعويض المتضررين من سياسة الخصخصة التي يحتويها البرنامج[1].

ويمكن حصر أهم أهداف البرنامج في النقاط التالية:[2]

- تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة من 17% خلال السنة المالية 1991/1990 إلى 10% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة الموالية، وإلى 2.5% خلال السنة المالية 1995/1994؛
- تحديد حجم الإئتمان للقطاع العام وتوسيعه للقطاع الخاص، وتحديد سعر الفائدة عن طريق قوى السوق؛
- خلق ضريبة للإستهلاك بدلا من ضريبة المبيعات قدرها 10%، من أجل تعزيز نمو الإيرادات وإعفاء السلع الأساسية بشكل مؤقت من هذه الضريبة؛
- تعديل أسعار الطاقة بشكل تدريجي لتبلغ مستواها الحقيقي بعد خمس (05) سنوات؛
- بالنسبة للتجارة الخارجية، يهدف البرنامج إلى تخفيض التعريفات الجمركية التي تبلغ 240 إلى 80% خلال السنوات الثلاث الموالية، مع إلغاء بعض القيود المفروضة على إستيراد وتصدير بعض البنود، وتحرير سوق القطن الذي يعتبر من الأسواق الكبرى في العالم؛
- إعتماد برنامج لخوصصة المؤسسات العمومية.

وتبعا لإستجابة مصر وتجاوبها لشروط المؤسسات المالية الدولية، جرى إسقاط الديون الخارجية المصرية، التي تراجعت إلى نحو 31 مليار دولار سنة 1995، وهذا بعد أن كانت في حدود 40 مليار دولار، وقد كان بالإمكان أن تصل إلى أكثر من ذلك، لو تم إسقاط الشريحة الثالثة من الديون الخارجية، وهذا بسبب الخلافات التي نشبت بين الجانب المصري والمؤسسات المالية الدولية، حول قضيتي تخفيض قيمة الجنيه المصري بواقع 30%، ليصبح سعره في حدود 4.4 جنيه مقابل الدولار الأمريكي، أما القضية الثانية، فتخص إحتياطي مصر في الخارج، والذي بلغ نحو 19 مليار دولار، وطالبها بذلك صندوق النقد الدولي بتنويع العملات، التي تكون هذا الإحتياطي وعدم إقتصارها على الدولار فقط، وقد تم تسوية هذه الخلافات مع المؤسسات المالية الدولية، إثر زيارة الرئيس حسني مبارك إلى الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1996، حيث تقرر إسقاط الشريحة الثالثة من ديون مصر الخارجية، والتي تصل قيمتها إلى نحو 3.9 مليار دولار[3].

---

[1] ناصر عبيد الناصر، **سياسات الإصلاح الإقتصادي وبرامج التثبيت والتكييف الهيكلي «حالة مصر العربية »**، إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2001 ، ص.67.

[2] الأمم المتحدة، **مسح التطورات الإقتصادية والإجتماعية في منطقة الأسكوا**، المجموعة الإحصائية للجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، واشنطن، 1994، ص.116.

[3] ناصر عبيد الناصر ، مرجع سابق، ص.ص.68 .69.

وعلى الرغم من الخلافات الطارئة، فإن المؤسسات المالية الدولية قد وصفت مصر بالدولة النموذج في تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادي في الدول النامية، وهي بذلك تكون - حسب رأيه- قد حققت إصلاحا شاملا ومتوازنا.

المطلب الثاني: تدابير تصحيح السياسة المالية في إطار برنامج الإصلاح الإقتصادي بمصر.

شهدت السياسة المالية تطورا إقترن بمسار إصلاح الإقتصاد المصري، وضمن هذا الصدد، إنتهجت الحكومة المصرية سياسة مالية توسعية خلال النصف الثاني من السبعينات، حيث ساعدها في ذلك زيادة تدفق حصيلة النقد الأجنبي، وقد إستمر العمل بها خلال فترة الثمانينات، على الرغم من زوال الظروف السابقة المواتية للقيام بذلك، الأمر الذي ترتب عليه التزايد في عجز الموازنة العامة للدولة المصرية، حيث وصل إلى نحو 20% من الناتج المحلي الإجمالي، كمتوسط خلال الفترة (1981-1988)، وقد إقترن ذلك بإرتفاع نسبة التمويل الخارجي، بشكل ألحق الضرر بوضع الإستقرار الإقتصادي، وبالتالي - وفي ظل هذه الظروف - أصبح إصلاح السياسة المالية- ومن خلالها السياسات الإقتصادية الأخرى- ضرورة لتحقيق الإستقرار الإقتصادي من منظوره الشامل[1].

وهو ما كان بالفعل، حيث تستند رؤية البرنامج الإصلاحي المدعوم للسياسة المالية، أن السبب في الإختلال المالي لمصر هو زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي، ومن ثمة، شرعت الحكومة المصرية مع بداية التسعينات في تنفيذ سياسة مالية إنكماشية، سعيا نحو ضبط حجم الطلب الكلي، وذلك إستنادا إلى محورين أساسيين هما:

أولا: تنمية الإيرادات العامة.

إقترح صندوق النقد الدولي في هذا الصدد، إجراءات تستهدف زيادة الإيرادات العامة للدولة المصرية، وتحسين مرونتها نسبة للناتج المحلي الإجمالي، وهذا عن طريق مايلي:[2]

- رفع أسعار بعض السلع والخدمات الأساسية وأهمها منتجات الطاقة والكهرباء، وزيادة الرسوم المفروضة، مقابل تقديم خدمات عامة في عدد من المجالات بهدف تعويض التكلفة، وأهمها خدمات الموانئ والمطارات ورسوم تسجيل الممتلكات العينية وتذاكر القطارات، فضلا عن تحرير أسعار كل من المنتجات الصناعية والمحاصيل الزراعية (عدا قصب السكر والقطن)؛
- خصخصة العديد من المشروعات العامة، حيث بلغ إجمالي عدد المؤسسات التي تم خصخصتها نحو 194 مؤسسة، وهذا حتى 30 أفريل 2004؛

---

[1] علياء نبيل بسيوني خضير، **هيكل السوق وفعالية السياسة المالية** -حالة مصر- أطروحة دكتوراه في فلسفة الإقتصاد، كلية التجارة والتجارة الخارجية، جامعة حلوان، 2007، ص.ص.148 .149.

[2] علياء نبيل بسيوني خضير، مرجع سابق، ص.150.

- تعديل النظام الضريبي، وهذا عن طريق فرض الضريبة العامة على المبيعات في مـــاي 1991، لتحل محل الضريبة على الإستهلاك مع توسيع قاعدتها تدريجيا، إضافة إلـــى تعـــديل الضـــرائب الجمركية في إتجاه الحد الأدنى للضريبة، حيث تتراوح بين 30 إلى 70% على كافة السلع، فيمـــا عدا السلع الرأسمالية والتموينية[1]، فضلا عن إصدار قانون الضرائب على الدخل رقـــم 91 لســـنة 2005، وإلغاء قانون الضرائب على الدخل رقم 57 لسنة 1981.

وعليه، ومن أجل معرفة منحى تطور الإيرادات العامة لمصر، ندرج الجدول التالي:

الجدول رقم (99): تطور الإيرادات العامة للدولة المصرية خلال الفترة (1990-2008).

الوحدة: مليار جنيه مصري

البيان / السنوات	1991/1990	1997/1996	2001/2000	2005/2004	2008/2007
إجمالي الإيرادات العامة	36.9	65.8	96.9	110.9	211.9

المصدر:- محمود عبد الحافظ محمد عبد الله، **منهج مقترح للسياسات الإقتصادية تجاه إدارة الدين العام الداخلي بمصر في إطار برنامج الإصلاح الإقتصادي**، أطروحة دكتوراه في الإقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس ، 2001 ، ص.5.

- جمهورية مصر العربية، وزارة التخطيط والتنمية المحلية، **خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية لعام 2007/2006**، العام الخامس من الخطة الخمسية، أفريل 2006، ص.22.
- جمهورية مصر العربية، وزارة المالية، **عرض مشروع الموازنة العامة للدولة لسنة 2009/2008**، ص.4، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

-http://www.mof.gov.eg/arabic/pe/elmowazana08.htm (23:24, 3/12/2008)

بتحليل أرقام الجدول أعلاه، يمكننا إستنتاج أن إجمالي الإيرادات العامة لمصر قـــد إنتقـــل إلـــى 36.9 مليار جنيه مصري خلال السنة المالية 1991/1990، وهذا بعد أن كان في حدود 23.5 مليـــار جنيه مصري خلال السنة المالية 1990/1989[2]، ويرجع ذلك إلى بـــدء تطبيـــق برنـــامج الإصـــلاح الإقتصادي الشامل سنة 1991، ليصل نهاية المدة المقررة لتطبيق هذا البرنامج إلى 65.8 مليار جنيه مصري، ثم إلى 110.9 مليار جنيه مصري خلال السنة المالية 2001/2000، وصولا إلـــى حـــدود 211.9 مليار جنيه مصري خلال السنة المالية 2008/2007، ويرجع ذلك برأينا، إلى تبني السلطات الإقتصادية المصرية لسياسات مالية توسعية (حسبما ورد سابقا)، إعتمادا وبالخصوص علـــى زيـــادة الجهد الضريبي، وبالتالي تعظيم حصيلته، بما ينعكس على زيادة إجمالي الإيرادات العامة للدولة.

---

[1] جنات السمالوطي، " **الإصلاح المالي والضريبي في مصر بين إعتبارات الكفاءة الإقتصادية ومقتضيات العدل الإجتماعي**"، ورقة مقدمة ضمن فعاليات مؤتمر "الآثار التوزيعية للإصلاح الإقتصادي"، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1992، ص.9.

[2] محمود عبد الحافظ محمد عبد الله، مرجع سابق، ص.5.

ثانيا: تقييد معدل النمو في الإنفاق العام.

تجسدت مقترحات صندوق النقد الدولي في هذا المجال، بإتخاذ الحكومة المصـــرية للإجـــراءات التالية، من أجل كبح معدلات نمو النفقات العامة:[1]

- إلغاء الدعم على الأسمدة الزراعية، وخفض الدعم تدريجيا على السلع الإستهلاكية؛
- تقليص الإستثمارات العامة الثابتة؛
- الحد من الزيادة في مخصصات الأجور في الموازنة العامة للدولة، من خلال إبطاء التعيينات فـــي الوظائف الحكومية؛
- إلغاء الدعم الإقتصادي الذي كانت تتحمله موازنة الدولة لتمويل خسائر المؤسسات العمومية؛
- التخفيض التدريجي في بند النفقات التحويلية ذات الطابع الإجتماعي، خاصة ما يتعلق بدعم أسعار السلع التموينية.

وبغية معرفة التطور الفعلي في جانب النفقات العامة لمصر، نستقرء بيانات الجدول التالي:

الجدول رقم (100): تطور النفقات العامة للدولة المصرية خلال الفترة (1990-2008).

الوحدة: مليار جنيه مصري

البيان / السنوات	1991/1990	1997/1996	2001/2000	2005/2004	2008/2007
إجمالي النفقات العامة	46.5	88.0	111.6	161.6	272.1

المصدر:- محمود عبد الحافظ محمد عبد الله، مرجع سابق، ص.16.

- جمهورية مصر العربية، وزارة التخطيط والتنمية المحلية، **خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية لعام 2007/2006**، مرجع سابق، ص.22.
- جمهورية مصر العربية، وزارة المالية، **عرض مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة 2009/2008**، مرجع سابق، ص.4.

من خلال بيانات الجدول أعلاه، يمكننا ملاحظة التزايد المطرد في حجم النفقات العامـــة للدولـــة المصرية، الذي إنتقل من 46.5 مليار جنيه مصري خلال السنة المالية 1991/1990 (تـــاريخ بدايـــة تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادي الشامل في مصر) إلى 88.0 مليار جنيه مصري خـــلال الســـنة المالية 1997/1996 (تاريخ نهاية تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادي الشامل في مصر)، ليصل إلى حدود 111.6 مليار جنيه مصري خلال السنة المالية 2001/2000، ثم يقفز إلى 272.1 مليار جنيـــه مصري خلال السنة المالية 2008/2007، وهذا مرورا بمقدار 161.6 مليار جنيه مصري خلال السنة المالية 2005/2004.

[1] علياء نبيل بسيوني خضير، مرجع سابق، ص.149.

وبالرغم من الإرتفاع في إجمالي النفقات العامة للدولة المصرية، إلا أن الواقع يثبت إنخفاض معدلات نمو الإستثمارات الثابتة الإجمالية وكذا الحكومية والخاصة، الأمر الذي يعكس حدة الأثر الإنكماشي لسياسات الإصلاح الشامل على معدلات الإستثمار الثلاثة، وهو ما أدى إلى التأثير السلبي على حوافز العمل والإدخار والإستثمار[1]، ضف إلى ذلك إنخفاض نسب الإنفاق على الدعم، وهو ما يتفق مع محاور برنامج الإصلاح الإقتصادي المصري، الذي يسعى لتحرير الأسعار، وبالتالي إلغاء الدعم السلعي وتحويله للدعم النقدي (في صورة العلاوة الإجتماعية التي قررتها الحكومة للعاملين)، وهذا فيما عدا رغيف الخبز[2].

ومن خلال كل ما سبق، يمكننا تصور وضعية الرصيد الميزاني لمصر، الذي نستشفه من خلال الإيرادات والنفقات العامة، وهذا من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (101): تطور الرصيد الميزاني للدولة المصرية خلال الفترة (1990-2008).

الوحدة: مليار جنيه مصري

البيان / السنوات	1991/1990	1997/1996	2001/2000	2005/2004	2008/2007
الرصيد الميزاني	9.6-	22.2-	14.6-	50.7-	60.2-

المصدر:- محمود عبد الحافظ محمد عبد الله، مرجع سابق، ص.29.

- جمهورية مصر العربية، وزارة التخطيط والتنمية المحلية، **خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية لعام 2007/2006**، مرجع سابق، ص.22.
- جمهورية مصر العربية، وزارة المالية، **عرض مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة 2009/2008**، مرجع سابق، ص.4.

إعتمادا على بيانات الجدول الواردة أعلاه، يمكننا وبسهولة ملاحظة تكرار العجز المسجل في الموازنة العامة للدولة المصرية، الذي إرتفع من 9.6 مليار جنيه مصري خلال السنة المالية 1991/1990 (تاريخ بداية تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادي الشامل في مصر) إلى 22.2 مليار جنيه مصري خلال السنة المالية 1997/1996 (تاريخ نهاية تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادي الشامل في مصر)، لينخفض إلى حدود 14.6 مليار جنيه مصري خلال السنة المالية 2001/2000، ثم يقفز إلى مقدار 60.2 مليار جنيه مصري خلال السنة المالية 2008/2007، وهذا بعد أن كان في حدود 50.7 مليار جنيه مصري خلال السنة المالية 2005/2004، ويرجع هذا حسب رأينا لحجم التزايد في بند النفقات العامة للدولة المصرية، الذي كان أكبر من مقدار التزايد في بند الإيرادات العامة للدولة المصرية، الأمر الذي أدى إلى إرتفاع العجز في الموازنة العامة للدولة.

---

[1] سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سابق، ص.301.

[2] محمود عبد الحافظ محمد عبد الله، مرجع سابق، ص.21.

وتكمن خطورة هذا التزايد، في أن تمويله يتم عادة من خلال الإقتراض من البنك المركزي المصري، لتغطيته بالإصدار النقدي الجديد، وما يترتب على ذلك، من إحتمال زيادة الضغوط التضخمية في الإقتصاد المصري، الأمر الذي ينجر عليه آثارا سلبية واسعة على تخصيص الموارد من جهة، وتوزيع الدخل من جهة أخرى.

المطلب الثالث: تحليل آثار تصحيح السياسة المالية المصرية على تطور معدلات الآداء الإقتصادي عامة والإجتماعي بصفة خاصة.

لقد إتضح من العرض السابق لتجربة مصر مع برامج الإصلاح الإقتصادي المدعوم من طرف المؤسسات المالية الدولية، أن تطبيق سياسات تلك البرامج – ومن خلالها السياسة المالية – قد تمخض عنه آثارا إيجابية وأخرى سلبية، وهذا على المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية على حد سواء.

وإستنادا لهذا الطرح، نحاول فيما يلي من أسطر، تتبع آثار تصحيح السياسة المالية في مصر على المتغيرات الإقتصادية من جهة، والإجتماعية من جهة أخرى.

أولا: آثار تصحيح السياسة المالية المصرية على بعض المتغيرات الإقتصادية.

بالنظر للإجراءات المتخذة من طرف السلطات المصرية بغرض تصحيح بنود السياسة المالية، نتعرف تباعا على آثار هذا التصحيح على بعض المؤشرات الإقتصادية، مع العلم أن المستجدات السريعة والكبيرة التي شهدتها الساحة المصرية والدولية مؤخرا، وبالخصوص الإرتفاعات المتتالية في الأسعار العالمية للنفط، قد لعبت وساهمت إلى جانب التدابير التصحيحية للإقتصاد المصري، في تحسن بعض المؤشرات وتراجع البعض الآخر.

ومن أجل كل هذا، يمكن ملاحظة التطور في بعض المؤشرات الإقتصادية المنتقاة، حسبما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (102): تطور بعض المؤشرات الإقتصادية في مصر خلال الفترة (1994-2008).

الوحدة: مليار دولار

البيان / السنوات	1994	1998	2002	2006	2008
إجمالي الدين الخارجي	32.379	32.440	30.750	29.339	34.516
خدمات الدين الخارجي	2.223	1.898	2.066	2.201	2.861
الميزان التجاري	0.191 +	2.479 -	1.163 -	0.868 +	0.888 +
إحتياطات الصرف	14.413	18.824	14.076	24.456	29.700
معدل التضخم (%)	9.046	5.041	2.849	4.198	11.704
الناتج المحلي الإجمالي	51.879	84.821	99.155	107.375	158.255

Source: - the world bank, **world debts tables**, external finance for developing countries, 2004, p.p.188.190.

- IMF, **world economic outlook database**, October 2008, (www.imf.org, 23:30,08/07/2008)

- جمهورية مصر العربية، وزارة المالية، **عرض مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة 2009/2008**، مرجع سابق، ص.4.

يتضح من البيانات الكمية في الجدول أعلاه، أن إجمالي الديون الخارجية قد إنخفض من 32 مليار دولار تقريبا، خلال سنوات التسعينات إلى 30.750 مليار دولار سنة 2002، ثم إلى 29.339 مليار دولار سنة 2006، وهو ما يؤكد نجاح السياسة المصرية آنذاك في ضبط الموازين الخارجية، التي تحتل فيها الديون الخارجية مركز الصدارة، إلا أنها عادت للإرتفاع مجددا خلال سنة 2008، لتصل إلى 34.516 مليار دولار، ويعزى ذلك بالخصوص "لإرتفاع أسعار صرف معظم العملات المقترض بها أمام الدولار الأمريكي، بما يعادل 2.9 مليار دولار"[1].

وفي المقابل، إنخفضت خدمات الدين الخارجي إلى ما يقارب 1.898 مليار دولار سنة 1998، وهذا بعد أن كانت في حدود 2.223 مليار دولار سنة 1994، ومرد ذلك إلى إنخفاض حجم الأقساط وفوائد الدين الخارجي المسددة خلال ذات الفترة، إلا أنها عاودت الإرتفاع مجددا، لتصل إلى 2.201 مليار دولار سنة 2006، ثم إلى 2.861 مليار دولار سنة 2008.

وفيما يخص الميزان التجاري لمصر، فقد شهد هو الآخر تطورات عدة خلال الفترة محل الدراسة، حيث تحول من حالة الفائض (+0.191) مليار دولار سنة 1994، إلى حالة العجز خلال الفترة (1998-2002)، وهو ما يعكس عدم التوافق بين معدلات نمو الصادرات والواردات، حيث إتسمت الأولى بالثبات النسبي، في حين تزايدت الثانية وبإستمرار، الأمر الذي تمخض عنه تدهور نسبة تغطية الصادرات للواردات (إنخفاض الآداء التصديري لمصر)، إلا أننا نلاحظ أن الميزان

[1] البنك المركزي المصري، **المجلة الإقتصادية**، المجلد الثامن والأربعون، العدد الثالث، 2007-2008، ص.66.

التجاري قد إنتعش مؤخرا، ليسجل فائضا وصل سنة 2008 إلى قرابة 888 مليون دولار، وهذا راجع للإرتفاع المتتالي الذي سجلته أسعار البترول العالمية مؤخرا، الأمر الذي إنعكس إيجابا على حصيلة الصادرات المصرية، وبالتالي على وضعية الميزان التجاري.

وكمحصلة للظروف العالمية المواتية مؤخرا (إرتفاع أسعار النفط)، فقد تأثر مستوى إحتياطات الصرف الخارجية لمصر – كغيرها من الدول- حيث وصل إلى ما مقداره 29.700 مليار دولار سنة 2008، الأمر الذي يدعم موقف مصر الخارجي تجاه دائنيها.

وفيما يخص التوازنات الداخلية، فقد شهد معدل التضخم تذبذبا واضحا خلال الفترة محل الدراسة، حيث إنخفض من 9.046% سنة 1994 إلى 2.849% سنة 2002، وقد إقترن ذلك بتوقف البنك المركزي المصري منذ جانفي 1991 عن تمويل العجز الموازني بواسطة الإصدار النقدي، "وأصبح التمويل بالتالي يتم من خلال طرح أذون الخزانة للإكتتاب العام، بإعتبارها بديلا غير تضخمي لتمويل عجز الموازنة العامة في مصر"[1]، لكنه وخلال الفترة (2002-2008) عاد للإرتفاع مجددا، وهذا نظير إرتفاع أسعار المواد الغذائية محليا، والتي تأثرت بتصاعد الأسعار العالمية خاصة ما يتعلق بأسعار القمح، الذرة وزيت الطعام، الأمر الذي ساهم في إنتقال الضغوط التضخمية المتولدة عنها للسلع الأخرى (البقول، الخضروات، الفواكه، القطن...)، مما أدى وبشكل كبير إلى إرتفاع معدل التضخم إلى 11.704% خلال سنة 2008.

أما إذا تعلق الأمر بالناتج المحلي الإجمالي لمصر، فقد شهد إرتفاعا ملحوظا خلال نفس الفترة، وهذا بإنتقاله من 51.879 مليار دولار سنة 1994 إلى 99.155 مليار دولار سنة 2002، ليصل إلى حدود 158.255 مليار دولار سنة 2008، ومرد ذلك لتحسن آداء الإقتصاد المصري بسبب الآتي:[2]

- زيادة الطلب المحلي والصادرات غير البترولية؛
- إنتعاش سوق الأوراق المالية؛
- إستمرار العمل على خلق بيئة مواتية للإستثمار؛
- إستقرار سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي.

---

[1] سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سابق، ص.283.

[2] البنك المركزي المصري، **المجلة الإقتصادية**، المجلد الثامن والأربعون، العدد الأول، 2007-2008، ص.6.

ثانيا: الحصيلة الإجتماعية لتصحيح السياسة المالية المصرية.

إن حوصلة نتائج التصحيح في السياسة المالية المصرية لا يقتصر على المعيار الإقتصادي فقط، وإما يتعداه للمعيار الإجتماعي، هذا الأخير الذي ينصرف لمعرفة وإدراك الآثار الإيجابية والسلبية على حد سواء التي خلفها التصحيح في السياسة المالية المصرية، مساسا بالإعتبارات والأهداف الإجتماعية المختلفة، التي تسعى الدولة المصرية لتحقيقها، وهذا على إعتبار أن الآداء الإقتصادي، لا يتم بالكفاءة المتوقعة، إلا إذا تحقق الآداء الإجتماعي بالمستويات المستهدفة.

ومن أجل كل ما سبق، نحاول فيما يلي التطرق لأهم التطورات التي مست بعض المؤشرات الإجتماعية، والتي من أهمها ظاهرة البطالة، وهذا كما يشير إليه الجدول أدناه:

الجدول رقم (103): تطور معدل البطالة في مصر خلال الفترة (1994-2008).

الوحدة: %

البيان / السنوات	1995/1994	1997/1996	1999/1998	2001/2000
معدل البطالة	8.3	7.4	9.2	9.8
البيان / السنوات	**2003/2002**	**2005/2004**	**2007/2006**	**2009/2008**
معدل البطالة	10.1	9.9	9.1	8.6

المصدر: - الفايدي، "**أثر الديون الخارجية على الدول النامية**"، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

-http://www.arabs2day.ws/Cars.new.html (16:13,18/12/2008).

- جمهورية مصر العربية، وزارة التنمية الإقتصادية، **النمو الإقتصادي والتنمية:** خمسة وعشرون عاما من التنمية"، ص.31.

- جمهورية مصر العربية، وزارة التنمية الإقتصادية،"**مؤشرات الآداء الإقتصادي والإجتماعي خلال الربع الأول (جويلية ، سبتمبر)**"، 2009/2008، ص.9.

إن إلقاء نظرة على البيانات الواردة في الجدول أعلاه، تسمح لنا بإستنتاج أن معدلات البطالة في مصر- بعد الشروع في عملية التصحيح الإقتصادي لسنة 1991 وحتى نهايته - في إنخفاض مستمر، حيث إنتقلت من 8.3% خلال السنة المالية 1995/1994 إلى 7.4% خلال السنة المالية 1997/1996، وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى إستحداث الصندوق الإجتماعي للتنمية، "الذي أنشئ طبقا للقرار الجمهوري رقم 40 لسنة 1991، وذلك بهدف التعامل مع الآثار الجانبية لبرنامج الإصلاح الإقتصادى، وتخفيف وطأته على محدودي الدخل، إضافة إلى المساهمة فى حل مشكلة البطالة من خلال توفير فرص عمل جديدة.

وتتلخص مهام الصندوق أساسا فى تعبئة الموارد المالية والفنية العالمية والمحلية، ثم إستخدامها فى تنفيذ برامج تتضمن مشروعات عديدة في مجالى الإنتاج والخدمات، وذلك بغرض توفير فرص عمل جديدة دائمة ومؤقتة، لمساعدة الفئات الأكثر إحتياجا، وتحقيق التنمية الإجتماعية والبشرية لها، وتنمية المؤسسات القادرة على الإحتفاظ بإستمرارية برامج الصندوق ومشاريعه، عن طريق دعم قدراتها المؤسسية ورفع آدائها الفني والإداري"[1].

وقد بدأت معدلات البطالة في الإرتفاع مجددا نهاية التسعينات من القرن الماضي، حيث إنتقلت من 7.4% خلال السنة المالية 1997/1996 إلى 9.2% خلال السنة المالية 1999/1998، ثم إلى 9.8% خلال السنة المالية 2001/2000، لتقفز إلى 10.1% خلال السنة المالية 2003/2002، وبعدها تعود وتنخفض إلى 9.9% خلال السنة المالية 2005/2004، لتصل إلى 8.6% خلال السنة المالية 2009/2008، محققة إنخفاضا مقداره 1.5% خلال ست (06) سنوات، وهذا نتيجة جهود السلطات المصرية خلال السنوات القليلة الماضية، من أجل التحكم في معدلات البطالة، والتي يمكن حصرها في النقاط التالية:[2]

- البرامج المختلفة للصندوق الإجتماعي، خاصة تنمية المشروعات الصغيرة وبرامج الأشغال العامة، وكذا مشروعات صناديق التنمية والمؤسسات الدولية؛
- برامج التوسع في إستصلاح الأراضي وتوزيعها على الشباب الخريجين؛
- شبكة مكاتب الإستخدام التابعة لوزارة القوى العاملة، ونشرات سوق العمل والتوظيف، التي توفر معلومات عن سوق العمل بالداخل والخارج؛
- برامج التشغيل في المحليات، وفي مقدمتها مشروعات الأشغال العامة في المناطق الريفية؛
- برامج التشغيل الحكومية، لمواجهة الإحتياجات المتجددة، خاصة في مجال التعليم والصحة والخدمات العامة؛
- برامج الإقراض الشعبي والجمعيات الأهلية وأنشطة الأسر المنتجة وبنك ناصر الإجتماعي؛
- البرنامج القومي لإعادة تأهيل الشباب الخريجين.

وقد ساعد التحسن في قطاع التشغيل (إنخفاض معدلات البطالة) في السنوات القليلة الماضية، وبالتالي تحسين ظروف المعيشة في التأثير على ظاهرة الفقر، الأمر الذي يوضحه الجدول أدناه:

---

[1] عمرو محمود رياض، "**الصندوق الإجتماعي للتنمية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة**"، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الإقتصاديات المغاربية ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 25-28 ماي 2003.

[2] جمهورية مصر العربية، وزارة التنمية الإقتصادية،" **النمو الإقتصادي والتنمية: خمسة وعشرون عاما من التنمية**"، مرجع سابق، ص.32.

الجدول رقم (104) : تطور معدل الفقر في المجتمع المصري خلال الفترة (2001-2006).

الوحدة: %

البيان / السنوات	2002/2001	2003/2002	2005/2004	2007/2006
معدل الفقر	20.1	16.7	20.7	19.6

المصدر: جمهورية مصر العربية، معهد التخطيط القومي، **تقرير التنمية البشرية لمصر لسنة 2008**، ص.34.

كما هو واضح من خلال الجدول أعلاه، فإن معدل الفقر يتذبذب صعودا ونزولا، حيث إنخفض من 20.1% خلال السنة المالية 2002/2001 إلى 16.7% خلال السنة المالية 2003/2002، ليرتفع بعدها إلى 20.7% خلال السنة المالية 2005/2004، ثم يعود للإنخفاض مجددا إلى حدود 19.6% خلال السنة المالية 2007/2006، وهو ما يعكس الرغبة الجادة للحكومة المصرية في تقليص معدلات الفقر، من خلال تحسين ظروف معيشة المواطن المصري، الأمر الذي إنعكس إيجابا على ظروف التمدرس والتعليم، وبالتالي معدلات الأمية في المجتمع المصري، وهو ما يوضحه الجدول أدناه:

الجدول رقم (105): تطور معدل الأمية في المجتمع المصري خلال الفترة (1990-2005).

الوحدة: %

البيان / السنوات	1990	2000	2001	2004	2005
معدل الأمية	52	32	30.6	25	13

المصدر: جمهورية مصر العربية، وزارة التخطيط، **تقرير متابعة التنمية الإقتصادية والإجتماعية لعام 2001/2000**، ص.50.

إعتمادا على بيانات الجدول أعلاه، نلاحظ وبوضوح الإنخفاض الكبير في نسبة الأمية في المجتمع المصري، حيث إنتقلت من 52% سنة 1990 إلى 30.6% سنة 2001 ، ثم إلى 13% سنة 2005، وهو ما يشير إلى حقيقة هامة مفادها الإهتمام الكبير الذي توليه السلطات المصرية للجانب التعليمي، بإعتباره أساس التنمية البشرية، وعماد تقدم المجتمع، وبالتالي زيادة قدرته على مواكبة ركب التطور العلمي السريع.

وبناءا على الحقائق السابقة، فإن الإستراتيجية التعليمية المصرية ترتكز علـــى نقـــاط أساســـية أهمها:[1]

- سد منابع الأمية ومحو أمية الكبار؛
- الإرتقاء بمستوى جودة التعليم في مراحله المختلفة، من أجل الوصول إلى خريج ذو مستوى علمي كفء، وبالتالي يستطيع الحصول على فرصة عمل مناسبة؛
- زيادة القدرة الإستيعابية للمدارس وتخفيض كثافة الفصول؛
- تطوير المناهج وأساليب التقويم؛
- الإهتمام بالتدريب وتحسين أوضاع المعلمين؛
- توجيه التعليم نحو التخصصات والخبرات التي يحتاجها سوق العمل داخليا وخارجيا، وهـــذا بمـــا يتفق والمعايير الدولية للتدريب والتعليم.

وعليه فقد جاء كل ما سبق، ليثبت الإهتمام الكبير الذي يحضى به قطاع التعليم من طرف الدولة المصرية، وهو ما جعلها تخصص جانبا كبيرا من إيراداتها العامة، من أجل تغطية النفقـــات العامـــة للتعليم بكل أطواره (الأمر الذي يوضحه الجدول رقم 106)، وذلك إيمانا منها بدوره في القضاء على الجهل، ورفع مستوى الوعي الفكري والثقافي للمواطن المصري، وهذا من أجل اللحاق بمصاف الدول المتقدمة.

الجدول رقم (106): تطور نسبة النفقات المخصصة لقطاع التعليم بالنسبة لمجموع النفقات العامة في مصر بعد سنة 1990.

الوحدة: %

البيان / السنوات	1992/1991	1994/1993	1996/1995
نسبة نفقات التعليم إلى إجمالي النفقات العامة	9.05	11.70	13.4
البيان / السنوات	**2003/2002**	**2005/2004**	**2007/2006**
نسبة نفقات التعليم إلى إجمالي النفقات العامة	19.5	14.7	11.5

المصدر: - هدى السيد، "**آثار برنامج التثبيت والتكييف الهيكلي على مستوى المعيشة في مصر**"، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العدد التاسع، القاهرة،1997، ص.171.

- جمهورية مصر العربية، معهد التخطيط القومي، **تقرير التنمية البشرية لمصر لسنة 2008**، مرجع سابق، ص.33.

[1] جمهورية مصر العربية، وزارة التخطيط والتنمية المحلية، **خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية لعام 2007/2006**، مرجع سابق، ص.70.

أما نسبة النفقات المخصصة لقطاع الصحة إلى إجمالي النفقات العامة في مصر، فقد كانت على النحو المبين في الجدول أدناه:

الجدول رقم (107): تطور نسبة النفقات المخصصة لقطاع الصحة بالنسبة لمجموع النفقات العامة في مصر بعد سنة 1990.

الوحدة: %

البيان / السنوات	1992/1991	1994/1993	2002/2001
نسبة نفقات الصحة إلى إجمالي النفقات العامة	1.7	1.9	7.2
البيان / السنوات	**2003/2002**	**2005/2004**	**2007/2006**
نسبة نفقات الصحة إلى إجمالي النفقات العامة	2.9	5.2	3.8

المصدر: - هدى السيد، " **آثار برنامج التثبيت والتكييف الهيكلي على مستوى المعيشة في مصر**"، مرجع سابق، ص.171.

- جمهورية مصر العربية، معهد التخطيط القومي، **تقرير التنمية البشرية لمصر لسنة 2008**، مرجع سابق، ص.32.

تبرز البيانات الإحصائية الواردة في الجدول أعلاه، الإرتفاع الكبير في النسبة المخصصة من إجمالي النفقات العامة للدولة المصرية لقطاع الصحة، وهذا خلال الفترة (1991-2001)، حيث إرتفعت هذه النسبة من 1.7% خلال السنة المالية 1992/1991 إلى 1.9% خلال السنة المالية 1994/1993، لتسجل قفزة نوعية بوصولها إلى مستوى 7.2% خلال السنة المالية 2002/2001، وهو ما يؤكد الأهمية النسبية التي توليها الدولة المصرية لقطاع الصحة العمومية سنة بعد سنة.

إلا أننا وفي المقابل، نلاحظ التراجع الكبير لهذه النسبة إبتداءا من السنة المالية 2003/2002 إلى مستوى 2.9%، لتعود وترتفع مجددا إلى 5.2% خلال السنة المالية 2005/2004، ثم نلاحظ إنخفاضها مجددا إلى 3.8% خلال السنة المالية 2007/2006.

وعلى الرغم من إنخفاض الإعتمادات المالية لقطاع الصحة المصرية خلال السنوات القليلة الماضية، إلا أن برنامج الحكومة المصرية ضمن خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية لسنة 2007/2006، قد تضمن رؤية جديدة لإصلاح منظومة الرعاية الصحية والتأمين الصحي، من خلال محاور أساسية أهمها:[1]

[1] جمهورية مصر العربية، وزارة التخطيط والتنمية المحلية، **خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية لعام 2007/2006**، مرجع سابق، ص.79.

- تطوير هيئة التأمين الصحي من الناحية الإدارية والمالية؛
- تطوير ونشر صندوق رعاية الأسرة في كافة محافظات مصر؛
- تحقيق تغطية شاملة لكل المواطنين الذين لا يشملهم نظام التأمين الصحي الحالي؛
- إستمرار التوسع في إنشاء وحدات الرعاية الصحية الأولية في كافة المحافظات؛
- تطوير المستشفيات العامة ومستشفيات التأمين الصحي وكافة المستشفيات المملوكة للدولة، على نحو يتوافق وتطوير نظم التأمين؛
- إندماج مكونات المنظومة الصحية خلال خمس سنوات في نظام واحد، بما يضمن تغطية تأمينية شاملة لكافة المواطنين.

وعلى هذا يكون بإمكاننا الإقرار – تبعا لما سبق ذكره– أن الحكومة المصرية تُولي إهتماما كبيرا لقطاع الصحة، بما ينعكس بالإيجاب على المستوى الصحي للمواطن المصري، ويقلل بالتالي من نسبة الوفيات المسجلة بالخصوص عند الأطفال الرضع، وهو ما نستشفه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (108): تطور معدل وفيات الأطفال الرضع في مصر خلال الفترة (2000-2006).

الوحدة: لكل 1000 مولود حي.

البيان / السنوات	2001/2000	2003/2002	2005/2004	2007/2006
معدل وفيات الأطفال الرضع	30	24	22	17

المصدر: جمهورية مصر العربية، وزارة التخطيط، **تقرير متابعة التنمية الإقتصادية والإجتماعية لعام 2001/2000**، مرجع سابق، ص.51.

من خلال الجدول السابق أعلاه، يمكن إستنتاج أن الوضع الصحي للمجتمع المصري، قد تحسن على العموم، وهذا بفضل تدعيم الهياكل الصحية إن ماديا أو بشريا (كما سبقت الإشارة إليه سابقا)، بما إنعكس على النسبة المسجلة سنويا بخصوص وفيات الأطفال الرضع، خاصة إذا تعلق الأمر بالمناطق الريفية المصرية، التي ظلت ولسنوات عديدة تعاني التهميش، من حيث توفير الهياكل الإجتماعية القادرة على النهوض بمستوى معيشة الريف المصري.

ومن خلال المعطيات الإقتصادية والإجتماعية الواردة سابقا، والخاصة بتقييم عملية التصحيح في السياسة المالية المصرية بعد سنة 1991، يكون بإمكاننا التأكيد أن الحكم على الآثار الإقتصادية والإجتماعية لبرنامج الإصلاح الإقتصادي المصري (وهذا بالتركيز على تصحيح السياسة المالية المصرية)، لا يمكن أن يتم بشكل مطلق، دون الأخذ بعين الإعتبار لكل الظروف المحيطة بالإقتصاد والمجتمع المصري إجمالا.

فبرنامج الإصلاح الإقتصادي المصري قد حقق – من منظور البعد الإقتصادي – نتائجا طيبة، من بينها كبح جماح التضخم، رفع مستوى الأجور، وتحرير أسعار السلع الزراعية، كما تم إستحداث الصندوق الإجتماعي للتنمية، وهذا للحد من الآثار السلبية للإصلاح الإقتصادي المصري على ذوي الدخل المحدود، وتوفير بعض فرص العمل في المناطق الفقيرة والمهمشة، وذلك على إعتبار أن البعد الإجتماعي يعد من الثوابت التي تلتزم بها الحكومة المصرية، حيث أن دعم الفئات الضعيفة وحمايتها من أي آثار جانبية لعمليات الإصلاح الإقتصادي، وتوفير البرامج والمشروعات التي تمكنها من تحسين أحوالها، وبالتالي تمكينها من المشاركة في خطط التنمية، كلها أساسيات في برامج الحكومات المصرية المتعاقبة.

المبحث الثاني: مكانة السياسة المالية ضمن برنامج التصحيح الهيكلي للمغرب.

بدأ تنامي المديونية الخارجية للمغرب منذ أواسط السبعينات، بسبب الشروع في إنجاز مشاريع ضخمة كالسدود والتجهيزات المائية الكبرى، التي كانت تمتص أكثر من 30% من الإستثمارات العمومية المغربية، إضافة إلى تدعيم مؤسسات عمومية كبرى كالمكتب الشريف للفوسفات، القرض العقاري والسياحي، بنك الإنماء الإقتصادي والقرض الفلاحي ...إلخ.

وفي نهاية السبعينيات، بدأ المغرب يدخل في منعرج إقتصادي وسياسي خطير، حيث عرف أزمة إقتصادية حادة مع إنهيار أسعار الفوسفات بحوالي 47% سنة 1979، وهو ما جعله يفقد أحد المصادر الهامة من العملة الصعبة، كما واكب ذلك بداية الحرب مع الصحراء الغربية، وبالتالي زيادة الإنفاق العسكري، الأمر الذي أدى إلى تفاقم حجم المديونية الخارجية والعجز في الميزانية العامة والميزان التجاري، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (109): تطور بعض المؤشرات الإقتصادية في المغرب قبل سنة 1983.

الوحدة: مليار دولار

البيان / السنوات	1980	1981	1982
إجمالي حجم الدين الخارجي	9.678	10.632	12.401
خدمة الدين الخارجي	1.413	1.517	1.640
الصادرات من السلع والخدمات	4.324	4.097	3.794
خدمة الدين الخارجي/الصادرات من السلع والخدمات(%)	223.8	259.5	326.9
الواردات من السلع والخدمات	5.807	6.014	5.824
الميزان التجاري	1.419 -	1.839 -	1.875 -
رصيد الموازنة العامة (مليار درهم مغربي)	7.1 -	10.1 -	10.6 -
رصيد الموازنة العامة/ PIB (%)	9.9	13.2	11.2

Source: - **the world bank**, world debts tables, external finance for developing countries, 1989-1990, p.258.
- Hocine Benisaad, **L'ajustement structurel**, op.cit, p.58.

من خلال الجدول أعلاه، يمكننا الخروج بالملاحظات التالية:

- الإرتفاع المتتالي في حجم الديون الخارجية قبل سنة 1983، حيث وصلت سنة 1982 إلى ما مقداره 12.401 مليار دولار، وهذا بعد أن كانت في "حدود 0.9 مليار دولار في 1972"[1]؛
- في مقابل إرتفاع حجم الديون الخارجية، فقد إرتفعت خدماتها التي وصلت إلى 1.640 مليار دولار سنة 1982، وبذلك فقد أصبحت تزيد عن حجم صادرات المملكة بمقدار 226.9%؛
- توالي العجز في الميزان التجاري والموازنة العامة للمملكة المغربية سنة بعد سنة، حيث وصل العجز في الموازنة العامة نسبة 13.2% من الناتج الداخلي الخام سنة 1981.

وأمام هذه الوضعية السابق تفصيلها، باشرت المملكة المغربية برنامجا تصحيحيا سنة 1983، وهذا بدعم من المؤسسات المالية الدولية، حيث تعتبر المغرب من البلدان العربية التي تبنت برنامجا مبكرا للتصحيح الهيكلي، وهو ما سنحاول التطرق إليه تباعا، من خلال معرفة واقع الإقتصاد المغربي في ظل برنامج التصحيح الهيكلي لسنة 1983، وذلك بالتركيز على جانب تصحيح السياسة المالية المغربية موضوع بحثنا هذا.

المطلب الأول: لمحة عامة حول برنامج التصحيح الهيكلي المغربي لسنة 1983.

باشرت المملكة المغربية برنامجا للتصحيح الهيكلي سنة 1983، نتيجة للأزمة الإقتصادية التي شهدتها بداية الثمانينات، وذلك كمحصلة طبيعية لتضافر العديد من الأسباب لعل من أهمها ما يلي:[2]

- الإرتفاع العنيف في قيمة الدولار الأمريكي، الذي أدى إلى تنامي مبالغ الإسترداد بشكل هائل؛
- إرتفاع معدلات الفائدة العالمية، التي أدت إلى تضخم خدمة الدين الخارجي للمملكة المغربية، حيث وضمن هذا المجال، نسجل حصول المملكة المغربية على حوالي 50 مليار درهم مغربي خلال الفترة (1974-1983)، لكنها سددت وبرسم فوائد الدين الخارجي ما مقداره 18 مليار درهم مغربي، أي أكثر من ثلث القروض الخارجية التي تحصلت عليها؛
- الإنخفاض الكبير في أسعار الصادرات الأساسية للمغرب في السوق العالمية، مما نتج عنه تقلص عائداتها من العملة الصعبة لتمويل الدين الخارجي وخدماته.

---

[1] "**الغاء الديون شرط لا غنى عنه لوقف إستنزاف الثروات وتلبية حاجات شعبنا**"، مقال مأخوذ عن الموقع الإلكتروني:
- **http://www.almounadil-a.info/article198.html** (19/12/2008, 19:02).

[2] نفس المرجع السابق.

ومن أجل كل ما سبق، جاء برنامج التصحيح الهيكلي للمغرب سنة 1983، والذي تحصلت من خلاله على "315 مليون دولار، من بينها 200 مليون دولار تخصص لإتمام إجراءات برنامج التصحيح الهيكلي، إضافة إلى 1.8 مليار دولار أخرى سنة 1985، في إطار إعادة جدولة الديون الخارجية"[1]، لذلك فقد كان الهدف الأساسي لهذا البرنامج هو الخروج من دوامة الأزمة، وإعادة التوازن المفقود، بالإضافة إلى أهداف فرعية أخرى – من خلال مجموعة من التدابير التقشفية – نحاول إجمالها في النقاط التالية:[2]

- تحسين التوازنات الداخلية، من خلال سياسة مالية ونقدية متشددة؛
- تعبئة الإدخار العمومي وتحسين تخصيص الموارد مع ترقية الإستثمار، وهذا من أجل إعادة بعث النمو الإقتصادي، وذلك بإتباع سياسة مرنة لمعدلات الفائدة؛
- تحسين التوازنات الخارجية، أي إعادة التوازن لميزان المدفوعات؛
- خلق الظروف الملائمة لتحقيق نمو دائم.

وحسب رأي المؤسسات المالية الدولية، فقد تمكن المغرب – بعد تطبيقه لبرنامج التصحيح الهيكلي المدعوم – من تحقيق تقدم مهم وملموس في العديد من المجالات، الأمر الذي جعل ذات المصدر يعتبر هذه التجربة جديرة بالإهتمام، وفي طليعة تجارب الإصلاحات الإقتصادية للدول النامية.

المطلب الثاني: تدابير تصحيح السياسة المالية في إطار برنامج الإصلاح الإقتصادي بالمغرب.

بسبب نقص عوائد المملكة المغربية من العملة الصعبة، نتيجة لتدهور أسعار الفوسفات وزيادة الإنفاق العسكري نظير الحرب مع الصحراء الغربية، إضافة إلى إرتفاع معدلات الفائدة العالمية وتدهور قيمة الدولار الأمريكي، بما إنعكس على تدني مداخيل الصادرات المغربية، الأمر الذي أدى إلى تفاقم العجز في الموازنة العامة للدولة، هذا الأخير الذي إقترن بإنفجار أزمة المديونية الخارجية في معظم الدول النامية، ومن خلالها المملكة المغربية، وما لها من تداعيات سلبية، إن داخليا أو خارجيا، بما إستدعى ضرورة الإسراع بتبني برنامج إصلاحي شامل للسياسة المالية – ومن خلالها السياسات الإقتصادية الأخرى– وهذا من أجل تحقيق الإستقرار الميزاني نسبيا (التوافق النسبي بين العرض الكلي والطلب الكلي) والإقتصادي من منظوره العام.

وإستنادا لما تم الإشارة إليه مسبقا، شرعت السلطات المغربية في تنفيذ سياسة مالية إنكماشية، سعيا وراء ضبط حجم الطلب الكلي، وذلك بالتركيز على ما يلي:

---

[1] Jean Paul Asam , Chrestian Morrisson , **la faisabilité politique de l'ajustement en Côte D'ivoire et au Maroc**, étude du centre de développement O.C.D.E, Paris, p.118 .

[3] روابح عبد الباقي، مرجع سابق، ص.173.

أولا: زيادة الإيرادات العامة.

ضمن هذا الإطار، إتخذت المملكة المغربية العديد من الإجراءات التي تهدف إلى تنمية الإيرادات العامة للدولة، وهذا عن طريق ما يلي:[1]

- مباشرة إصلاحات ضريبية، من أجل تبسيط وتنسيق الإقتطاع الضريبي، بما يرفع من المردودية الضريبية، حيث تم إدخال ثلاث أنواع من الضرائب خلال الفترة (1984-1986) وهي الضريبة على الشركات (I.S)، الرسم على القيمة المضافة (T.V.A) والضريبة على المداخيل (I.R)؛
- إصدار قانون الخوصصة لسنة 1990، والمتعلق بخوصصة 112 مؤسسة عمومية، منها 34 فندق سياحي، حيث تتم هذه العملية على ست (06) سنوات، وتهدف المملكة من خلالها جلب إيرادات هامة للميزانية العمومية، قدرت بحوالي 3.3 مليار درهم مغربي سنويا، توجه معظمها لتغطية أو تسديد خدمات الديون الخارجية عشية إنتهاء فترة إعادة الجدولة سنة 1993.

وإستنادا لكل هذه الإجراءات السابق ذكرها، والهادفة لتنمية إجمالي الإيرادات العامة للمملكة المغربية، وبغية معرفة منحى تطورها الحقيقي خلال وبعد فترة تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي لسنة 1983، نورد الجدول أدناه:

الجدول رقم (110): تطور الإيرادات العامة للمملكة المغربية خلال الفترة (1982-2008).

الوحدة: مليار دولار

البيان / السنوات	1982	1984	1986	1988	1990	1992	1994
إجمالي الإيرادات العامة	3.538	3.729	2.594	4.599	6.213	6.688	7.565
البيان / السنوات	**1996**	**1998**	**2000**	**2002**	**2004**	**2006**	**2008**
إجمالي الإيرادات العامة	8.614	8.736	8.726	9.009	12.860	16.714	18.857

المصدر: - صندوق النقد العربي، **التقرير الإقتصادي العربي الموحد** للسنوات: 2000، 2006،2007.

-http://**www.afdb.org**/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Statistics/30717659-EN COUNTRY-TABLES.PDF (20/2/2009, 20:34).

بتحليل أرقام الجدول أعلاه، يمكننا إستنتاج أن إجمالي الإيرادات العامة للمملكة المغربية، قد إنتقل إلى 3.729 مليار دولار سنة 1984، وهذا بعد أن كان في حدود 3.538 مليار دولار سنة 1982، ويرجع ذلك إلى بدء تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادي سنة 1983، إلا أنه ومع إنخفاض أسعار البترول من 27.5 دولار للبرميل سنة 1985 إلى 16.55 دولار للبرميل سنة 1988، وصل إجمالي الإيرادات العامة للمملكة إلى حدود 2.594 مليار دولار سنة 1986، لينتعش بعدها مجددا بوصوله إلى 4.599 مليار دولار سنة 1988، وهذا بعد إدخال ثلاث أنواع للضرائب خلال الفترة

[1] Fethallah Oualalou,**"L'etat de l'économie marocaine au debut de la decenie 90"**, Bilan à la veuille de réechelonnement de la dette, Annales de l'institut d'économie douanière et fiscale, 1995, P.30.

(1984–1988) كما أوردنا سابقا، وقد تواصل إرتفاعه بعد ذلك، ليصل إلى 7.565 مليار دولار سنة 1994، ثم إلى 8.726 مليار دولار سنة 2000، وصولا إلى 18.857 مليار دولار سنة 2008، ويرجع ذلك برأينا إلى تبني السلطات الإقتصادية المغربية لسياسات مالية توسعية (حسبما ورد سابقا)، إعتمادا وبالخصوص على زيادة الجهد الضريبي والخوصصة، بما ينعكس على زيادة إجمالي الإيرادات العامة للمملكة.

ثانيا: تقليص الإنفاق العام.

ضمن هذا المجال، قامت الحكومة المغربية بإتخاذ الإجراءات الآتي ذكرها، من أجل كبح معدلات نمو النفقات العامة:[1]

- تخفيض النفقات الإستثمارية السنوية، التي تعتبر من منظور خبراء المؤسسات المالية الدولية مرتفعة؛
- تخفيض النفقات الإجتماعية كالتعليم، الصحة والسكن؛
- رفع الدعم عن السلع ذات الإستهلاك الواسع؛
- تخفيض الإعتمادات الموجهة للصندوق التعويضي، الذي يتمثل هدفه في دعم أسعار المواد الأولية الضرورية والمواد الإستراتيجية؛
- تقليص حجم العمالة في القطاع العام، حيث تم تخفيض عدد المناصب المالية المقررة في قانون المالية لسنة 1983 من 44000 منصبا ماليا إلى 25000 منصبا ماليا فقط، بمعنى أنه قد تم إلغاء حوالي 19000 منصبا ماليا، أي بتخفيض قدره 43%.

وبغية معرفة التطور الفعلي في جانب النفقات العامة للمملكة المغربية، نستقرء بيانات الجدول التالي:

الجدول رقم (111): تطور النفقات العامة للمملكة المغربية خلال الفترة (1982–2008).

الوحدة: مليار دولار

البيان / السنوات	1982	1984	1986	1988	1990	1992	1994
إجمالي النفقات العامة	5.420	4.967	3.481	5.398	6.342	7.260	8.558
البيان / السنوات	**1996**	**1998**	**2000**	**2002**	**2004**	**2006**	**2008**
إجمالي النفقات العامة	9.832	9.359	10.242	10.570	15.400	17.967	21.131

المصدر: - صندوق النقد العربي، **التقرير الإقتصادي العربي الموحد** للسنوات: 2000، 2006، 2007.

–http://**www.afdb.org**/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Statistics/30717659-EN COUNTRY-TABLES.PDF(20/2/2009, 20:34).

[1] Jean Paul Asam, Chrestian Morrisson, op.cit, p.106 .

من خلال بيانات الجدول أعلاه، يمكننا ملاحظة إنخفاض النفقات العامة للمملكة المغربية خلال الفترة (1982–1986)، وهذا بسبب السياسة التقشفية المنتهجة أعلاه، إثر تبني برنامج الإصلاح الإقتصادي، إلا أننا نلاحظ بعد ذلك التزايد المطرد في حجم النفقات العامة للمملكة المغربية، الذي إنتقل من 5.398 مليار دولار سنة 1988 إلى 8.558 مليار دولار سنة 1994، ثم إلى 10.242 مليار دولار سنة 2000، وصولا إلى 21.131 مليار دولار سنة 2008.

وبالرغم من الإرتفاع في إجمالي النفقات العامة للمملكة المغربية، إلا أن الواقع يثبت إنخفاض نسب الإنفاق على الدعم السلعي، ضف إلى ذلك تقليص حجم العمالة المغربية، وهو ما يتفق مع محاور برنامج الإصلاح الإقتصادي المغربي، الذي يسعى لتحرير الأسعار، وتخفيض النفقات الإستثمارية والإجتماعية.

ومن خلال كل ما سبق، يمكننا تصور وضعية الرصيد الميزاني للمغرب، والذي نستنتجه من خلال الإيرادات والنفقات العامة للمملكة السابق التطرق إليها، وهذا إعتمادا على الجدول التالي:

الجدول رقم (112): تطور الرصيد الميزاني للمملكة المغربية خلال الفترة (1982-2008).

الوحدة: مليار دولار

البيان / السنوات	1982	1984	1986	1988	1990	1992	1994
الرصيد الميزاني	1.822–	1.238–	0.887–	0.799–	0.129–	0.572–	0.993–
البيان / السنوات	**1996**	**1998**	**2000**	**2002**	**2004**	**2006**	**2008**
الرصيد الميزاني	1.218–	0.623–	1.516–	1.561–	2.540–	1.253–	2.274–

المصدر: - صندوق النقد العربي، **التقرير الإقتصادي العربي الموحد** للسنوات: 2000، 2006، 2007.

–http://**www.afdb.org**/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Statistics/30717659-EN COUNTRY-TABLES.PDF(20/2/2009, 20:34).

إعتمادا على بيانات الجدول الواردة أعلاه، يمكننا وبسهولة ملاحظة تكرار العجز المسجل في الموازنة العامة للمملكة المغربية خلال فترة الدراسة، إلا أنه إنخفض نوعا ما من (–1.822) مليار دولار سنة 1982 إلى (–0.129) مليار دولار سنة 1990، وهي الفترة التي توافق تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي في المغرب، إلا أن هذا العجز إرتفع إبتداءا من سنة 1992، ليصل إلى (–0.572) مليار دولار في ذات السنة، ثم (–1.218) مليار دولار سنة 1996، ليقفز إلى مقدار(–2.274) مليار دولار سنة 2008، وهذا بعد أن كان في حدود (–1.561) مليار دولار سنة 2002.

ويرجع هذا حسب رأينا لحجم التزايد في بند النفقات العامة للمملكة المغربية، الذي كان أكبر من مقدار التزايد في بند الإيرادات العامة للدولة، الأمر الذي أدى إلى إرتفاع العجز في الموازنة العامة للمملكة سنة بعد سنة.

المطلب الثالث: آثار تصحيح السياسة المالية المغربية على تطور بعض المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية.

بعد الإسترسال في تبيان منحى التصحيح في السياسة المالية للمغرب، وهذا عن طريق دراسة تطور كل من الإيرادات والنفقات العامة للمملكة ومن خلالهما الرصيد الميزاني، وذلك أثناء وبعد فترة تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي لسنة 1983، إتضح لنا أن هذه التجربة لا تخل كسابقتها (التجربة المصرية) من حصيلة إقتصادية وإجتماعية إيجابية في بعض الأحيان وسلبية في أحيان أخرى.

وإستنادا لهذا الطرح، نحاول فيما يلي من أسطر، تتبع آثار تصحيح السياسة المالية في المملكة المغربية على بعض المتغيرات الإقتصادية من جهة، والإجتماعية من جهة أخرى، وهذا من خلال مقارنتها مع الأهداف المسطرة من ناحية، ومثيلتها قبل مباشرة عملية التصحيح من ناحية أخرى، على أن التقييم الموضوعي في هذه الحالة، يستدعي الأخذ بعين الإعتبار لكل العوامل أو العناصر المؤثرة إن سلبا أو إيجابا على حصيلة التصحيح الميزاني، ونقصد بذلك الظروف المناخية، تغيرات أسعار البترول، تباين معدلات الفائدة وتطور الوضعية الإقتصادية الدولية.

أولا: آثار تصحيح السياسة المالية المغربية على بعض المتغيرات الإقتصادية.

بالنظر للمستجدات السريعة والكبيرة مؤخرا، والتي شهدتها الساحة المغربية والدولية على حد سواء، ونقصد بالخصوص الإرتفاعات المتتالية في الأسعار العالمية للنفط والأزمة المالية العالمية، فقد تأثر الإقتصاد المغربي – ومن خلاله إقتصاديات باقي الدول في العالم – أيما تأثير، وقد إنعكس كل ذلك على العديد من الميادين الإقتصادية والإجتماعية.

ومن أجل كل ماسبق، فقد لعبت هذه الظروف الدولية وساهمت إلى جانب التدابير التصحيحية للإقتصاد المغربي في تحسن بعض المؤشرات وتراجع البعض الآخر، حيث يمكن ملاحظة التطور في بعض المؤشرات الإقتصادية المنتقاة، حسبما يوضحه الجدول أدناه:

الجدول رقم (113): تطور بعض المؤشرات الإقتصادية في المغرب خلال الفترة (1984-2007).

الوحدة: مليار دولار

البيان / السنوات	1984	1988	1992	1996	2000	2004	2007
إجمالي الدين الخارجي	13.96	19.92	21.12	24.26	17.94	13.99	12.18
خدمات الدين الخارجي	1.03	1.95	2.60	3.38	3.33	2.55	1.38
الميزان التجاري	1.27 -	0.00	1.70 -	2.19 -	3.22 -	6.48 -	4.27 -
إحتياطات الصرف	0.266	0.836	1.789	4.054	5.017	17.963	25.623
معدل التضخم (%)	6.2	2.7	8.0	3.0	1.9	1.5	3.5
الناتج المحلي الإجمالي	12.75	22.19	28.45	36.63	37.06	56.39	73.30

Source: - **the world bank**, world debts tables, external finance for developing countries, 1989-1990, 2002, 2004 .
- International Monetary Fund, **Morroco: statistical appendix** , IMF country report, June 2004 , p.65.
- World Bank, **world development indicators**, (http ://ddp - ext.worldbank.org) (22.00, 14/12/2008) .
- International Monetary Fund, **global financial stability report**, October 2008, p.198.
- African Development Bank, **Selected Statistics On Africain Countries**, 2008.

يتضح من البيانات الكمية في الجدول أعلاه، أن إجمالي الديون الخارجية للمملكة المغربية، قد إرتفع من 13.96 مليار دولار سنة 1984 إلى 24.26 مليار دولار سنة 1996، وهذا على الرغم من مباشرة المملكة لبرنامج الإصلاح الإقتصادي سنة 1983، إلا أننا نستشف – ومن خلال نفس الجدول– أن الديون الخارجية قد بدأت في الإنخفاض بداية الألفية الثالثة، حيث إنتقلت من 17.94 مليار دولار سنة 2000 إلى 12.18 مليار دولار سنة 2007، الأمر الذي يعكس تحسن الوضعية الخارجية للمملكة المغربية، التي تحتل فيها الديون الخارجية جانب الصدارة، وهذا من دون تناسي التأثير الإيجابي الذي خلفه تحسن الظروف العالمية، والتي نقصد بها وعلى وجه الخصوص الإرتفاعات المتتالية في أسعار النفط العالمية بداية هذه الألفية.

وبخصوص خدمات الدين الخارجي للمملكة، نجد أن إرتفاعها توالى إلى غاية سنة 1996، حيث إنتقلت من 1.03 مليار دولار سنة 1984 إلى 2.60 مليار دولار سنة 1992، لتصل إلى حدود 3.38 مليار دولار سنة 1996، ومرد ذلك لإرتفاع الحجم الإجمالي للديون الخارجية للمملكة خلال ذات الفترة، إلا أننا نلاحظ تراجعها بداية الألفية الثالثة إلى مقدار 3.33 مليار دولار سنة 2000، ثم إلى 2.55 مليار دولار سنة 2004، لتصل إلى حدود 1.38 مليار دولار سنة 2007، وهذا راجع لتحسن وضعية الديون الخارجية للمملكة (كما أوردنا سابقا).

وفيما يخص الميزان التجاري للمغرب، فقد شهد هو الآخر تطورات عدة خلال الفترة محل الدراسة، حيث تحول من حالة العجز (-1.27) مليار دولار سنة 1984 إلى الحالة المعدومة سنة 1988، إلا أنه عاود تسجيل العجز من جديد إبتداءا من سنة 1992، وهذا بوصوله إلى مستوى (1.70) مليار دولار خلال ذات السنة، لينتقل هذا العجز بعد ذلك إلى مستوى (-6.48) مليار دولار سنة 2004، وهو ما يعكس عدم التوافق بين معدلات نمو الصادرات والواردات، حيث إتسمت الأولى بالثبات النسبي، في حين تزايدت الثانية وبإستمرار، الأمر الذي تمخض عنه تدهور نسبة تغطية الصادرات للواردات (إنخفاض الآداء التصديري للمملكة المغربية).

إلا أننا نلاحظ أن الميزان التجاري للمغرب قد إنتعش نسبيا سنة 2007، حيث تراجع العجز إلى مستوى (-4.27) مليار دولار، وهذا راجع للإرتفاع المتتالي الذي سجلته أسعار البترول العالمية مؤخرا، الأمر الذي إنعكس إيجابا على حصيلة الصادرات المغربية، وبالتالي على وضعية الميزان التجاري.

وكمحصلة للظروف العالمية المواتية مؤخرا (إرتفاع أسعار النفط)، فقد تأثر مستوى إحتياطات الصرف الخارجية للمملكة المغربية – كغيرها من الدول- حيث وصل إلى ما مقداره 25.623 مليار دولار سنة 2007، وهذا بعد أن كان في حدود 5.017 مليار دولار سنة 2000، الأمر الذي يدعم موقف المملكة المغربية الخارجي تجاه دائنيها.

وفيما يخص التوازنات الداخلية، فقد شهد معدل التضخم تذبذبا واضحا خلال الفترة محل الدراسة حيث إنخفض من 6.2% سنة 1984 إلى 2.7% سنة 1988، لكنه عاد للإرتفاع مجددا سنة 1992 بوصوله إلى مستوى 8%، لينخفض بعد ذلك إلى 3% سنة 1996، ثم إلى 1.5% سنة 2004، وهو ما يدل على التحكم الجيد للسلطات المغربية في الكتلة النقدية خلال هذه الفترة، هذا الأخير الذي لم يدم طويلا، بوصول معدل التضخم مجددا إلى 3.5% سنة 2007، وهذا نظير إرتفاع أسعار المواد الغذائية محليا، والتي تأثرت بتصاعد الأسعار العالمية، الأمر الذي ساهم وبشكل كبير في إرتفاع معدل التضخم خلال ذات السنة.

أما إذا تعلق الأمر بالناتج المحلي الإجمالي للمملكة المغربية، فقد شهد إرتفاعا ملحوظا خلال نفس الفترة، وهذا بإنتقاله من 12.75 مليار دولار سنة 1984 إلى 36.63 مليار دولار سنة 1996، ليصل إلى حدود 73.30 مليار دولار سنة 2007، ومرد ذلك لتحسن آداء الإقتصاد المغربي بسبب تحسن الأوضاع الإقتصادية الداخلية والخارجية التي شهدتها المملكة مؤخرا، خاصة بعد الإرتفاعات المتتالية لأسعار النفط، إضافة إلى الظروف المناخية الملائمة، التي أدت إلى التطور الحاصل في الإنتاج الزراعي للمغرب خلال السنوات القليلة الماضية.

ثانيا: الحصيلة الإجتماعية لتصحيح السياسة المالية المغربية.

إن إجمال نتائج التصحيح الميزاني المغربي لا يقتصر على المعيار الإقتصادي فقط، بل يتعداه للمعيار الإجتماعي، هذا الأخير الذي ينصرف لمعرفة وإدراك الآثار الإيجابية والسلبية على حد سواء، التي خلفها التصحيح في السياسة المالية المغربية، مساسا بالإعتبارات والأهداف الإجتماعية المختلفة التي تسعى المملكة المغربية لتحقيقها، وهذا على إعتبار أن الآداء الإقتصادي لا يتم بالكفاءة المتوقعة إلا إذا تحقق الآداء الإجتماعي بالمستويات المستهدفة.

ومن أجل كل ما سبق، نشير إلى أن المغرب قد عرف وضمن هذا الإطار العديد من الأحداث الإجتماعية الخطيرة، التي إرتبطت بتدهور مختلف المؤشرات الإجتماعية، وهذا بسبب التدابير التقشفية لبرنامج التصحيح الهيكلي للمغرب، ونذكر في هذا الصدد، أحداث جانفي لسنة 1984 بمراكش والمدن الغربية الشمالية وأحداث ديسمبر سنة 1990، التي عرفت بمظاهرات الجوع، حيث جاءت كل هذه الأحداث كرد فعل عنيف عن تدهور الأوضاع الإجتماعية في ظل البرنامج المعتمد، وهذا تركيزا وبالخصوص على الضغط الذي يمارس من قبل السلطات المغربية على النفقات الإجتماعية.

وتأسيسا على المعطيات السابق ذكرها، نحاول فيما يلي التطرق لأهم التطورات التي مست بعض المؤشرات الإجتماعية، والتي من أهمها ظاهرة البطالة، وهذا كما يشير إليه الجدول أدناه:

الجدول رقم (114): تطور معدل البطالة في المغرب خلال الفترة (1982-2008).

الوحدة: %

البيان / السنوات	1982	1990	1995	2000	2004	2008
معدل البطالة	13.2	15.8	22.9	13.9	10.8	9.8

المصدر: - المملكة المغربية، وزارة الإقتصاد والمالية، **التقرير الإقتصادي والمالي لسنة 2009**، نقلا عن الموقع الإلكتروني : (22/12/2008,14:00) -http://www.finances.gov.maportalpage_pageid=173,1775776

- Ministère des finances et de la privatisation marocain , **bilan du 2002**, actualitè économique nationale, février 2003, p. 25.

إن إلقاء نظرة متفحصة لبيانات الجدول أعلاه، تسمح لنا بإستنتاج أن معدلات البطالة في المملكة المغربية – بعد الشروع في عملية التصحيح الهيكلي لسنة 1983 – في إرتفاع مستمر، وهذا إلى غاية سنة 1995، أين سجلت معدلات البطالة أعلى مستوياتها، وذلك ببلوغها مستوى 22.9%، بعد أن كانت في حدود 13.2% سنة 1982 (قبل الشروع في تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي للمغرب)، وقد يجد الإرتفاع الكبير لمعدلات البطالة في المغرب – خلال هذه الفترة بالذات– تفسيره في شروع السلطات المغربية إبتداءا من سنة 1990 في خوصصة المؤسسات العمومية، وما ينجر عنه من تبعات في

المجتمع المغربي – ومن خلاله جميع الدول التي تبنت عملية الخوصصة – تتمثل بالأساس في تسريح العمال، وبالتالي إرتفاع معدلات البطالة داخل المجتمع المغربي.

وقد بدأت معدلات البطالة في الإنخفاض مع بداية الألفية الثالثة، حيث إنتقلت من 13.9% سنة 2000 إلى 10.8% سنة 2004، لتصل إلى 9.8% سنة 2008، محققة بذلك إنخفاضا مقداره 13.1% خلال الفترة (1995-2008)، وهو إنجاز هائل يسجل للمملكة المغربية، ولم يأت من العدم، ولكن بتضافر جهود السلطات المغربية خلال السنوات القليلة الماضية، وذلك من أجل التحكم في معدلات البطالة، من خلال تطوير سلسلة من البرامج والإجراءات لصالح العاطلين عن العمل، وبالذات الشباب، حيث مكنت هذه البرامج (التي نوجزها في النقاط التالية) من تسجيل نتائج مشجعة:[1]

- حقق برنامج المملكة المغربية "**إدماج**" – الذي يهدف إلى تحسين تنافسية المقاولة وتطوير كفاءات الشباب حاملي الشهادات، وتمكينهم بالتالي من إكتساب أول تجربة مهنية في المقاولة – نهاية سنة 2008 ما يناهز 28531 مدمجا من الشباب، حيث يشكل قطاع الخدمات والصناعة أهم القطاعات المستفيدة من هذا البرنامج؛
- فيما يخص البرنامج الثاني "**تأهيل**" – الذي يستهدف حاملي الشهادات والمسجلين في الوكالة المغربية لإنعاش التشغيل والكفاءات – فقد إستفاد منه 1819 شخصا في إطار التكوين التعاقدي، وهذا نهاية جوان 2008، كما إستفاد 1216 شخصا من 81 إجراءا في إطار التكوين التأهيلي؛
- أما البرنامج الثالث "**مقاولاتي**" – الذي يشكل أول برنامج لدعم إنشاء المقاولات الصغرى في المغرب– فقد دعم ومّول نهاية جوان 2008 ما يناهز عن 1051 مشروعا، أسفر عن توفير 3230 منصب عمل، وضمن نفس المجال، مكنّت مختلف التشخيصات التي قامت بها الوكالة المغربية لإنعاش التشغيل والكفاءات، من إستخلاص أهم الصعوبات التي تعوق إنطلاق عدد أكبر من المقاولات، وقد تم إتخاذ عدة إجراءات تسمح بتسريع تفعيل البرنامج.

وقد ساعد التحسن في قطاع التشغيل (إنخفاض معدلات البطالة) في السنوات القليلة الماضية وبالتالي تحسين ظروف المعيشة في التأثير على ظاهرة الفقر، الأمر الذي يوضحه الجدول أدناه:

---

[1] المملكة المغربية، وزارة الإقتصاد والمالية، **التقرير الإقتصادي والمالي لسنة 2009**، مرجع سابق، ص.67.

الجدول رقم (115): تطور معدل الفقر في المجتمع المغربي خلال الفترة (1984-2008).

الوحدة: %

البيان / السنوات	1984	1994	2004	2008
معدل الفقر	21.0	16.5	14.2	9.0

المصدر: المملكة المغربية، وزارة الإقتصاد والمالية، **التقرير الإقتصادي والمالي لسنة 2009**، مرجع سابق، ص.209.

بملاحظة بيانات الجدول أعلاه، نستشف أن معدل الفقر في المجتمع المغربي في إنخفاض مستمر، حيث إنتقل من 21% سنة 1984 إلى 16.5% سنة 1994، أي بإنخفاض قدره 4.5% خلال عشر سنوات، ليتراجع بعدها إلى 14.2% سنة 2004، مسجلا إنخفاضا قدره 2.3% خلال عشر سنوات أخرى، وهو ما يشير إلى أن وضعية المجتمع المغربي عامة، قد لاقت تحسنا أكثر خلال الفترة (1984-1994) مقارنة بالفترة الثانية (1994-2004)، وبعبارة أخرى، فإن إجراءات التصحيح الهيكلي لسنة 1983- ومن خلالها إجراءات تصحيح السياسة المالية المغربية - قد جاءت مثمرة فيما يخص معدل الفقر في المجتمع المغربي، بما يعكس الرغبة الجادة للسلطات المغربية في تقليص معدلات الفقر، حيث تضاعفت جهود المملكة في هذا المجال مع إعطاء الإنطلاقة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية سنة 2005، مما أدى إلى إنخفاض معدل الفقر في المجتمع المغربي إلى مستوى 9% سنة 2008.

وقد مكنت دراسة نوعية أجراها البنك الدولي (الخروج من الفقر في المغرب) من تحديد العوامل المسببة للفقر وتقديم توصيات للحد من الظاهرة، من خلال إتخاذ جملة من الإجراءات أهمها:[1]

- تشجيع تنمية الفرص الإقتصادية ودعم الشراكة، عن طريق تحسين مناخ الإستثمار ودعم التعاونيات؛
- تحسين جودة التعليم، مع الأخذ بعين الإعتبار لحاجيات السوق وتطوير فرص المعيشة والخدمات الترفيهية، بما يساهم في إدماج الشباب في الحياة الإقتصادية والسياسية؛
- إنعاش دور المرأة ورفع العوائق أمام تطورها وإستقلاليتها، وذلك بالنظر للدور الهام الذي باتت تلعبه في تنمية الممتلكات العائلية؛
- ضرورة توفر المملكة على آليات رسمية للحماية الإجتماعية، ودعم البرامج التي تستهدف الأسر الفقيرة؛

[1] المملكة المغربية، وزارة الإقتصاد والمالية، **التقرير الإقتصادي والمالي لسنة 2009**، مرجع سابق، ص ص.121 .122.

- إستعجالية إصلاح صندوق المقاصة (الدعم) الذي يقوم بتسيير نظام دعم أسعار المواد الأولية (القمح، السكر وغاز البوتان)، حيث بلغت تكاليف هذا الصندوق 12 مليار درهم مغربي سنة 2006، لتصل إلى حدود 31.5 مليار درهم مغربي نهاية سنة 2008.

وقد إنعكس تحسن ظروف المجتمع المغربي عموما (إنخفاض معدل الفقر) بالإيجاب على ظروف التمدرس والتعليم، وبالتالي معدلات الأمية في المجتمع المغربي، وهو ما يوضحه الجدول أدناه:

الجدول رقم (116): تطور معدل الأمية في المجتمع المغربي خلال الفترة (1980-2007).

الوحدة: %

البيان / السنوات	1980	1990	2000	2004	2007
معدل الأمية	71.5	61.3	54.9	47.7	38.5

المصدر: - المملكة المغربية، وزارة الإقتصاد والمالية، **التقرير الإقتصادي والمالي لسنة 2009**، مرجع سابق، ص.207.

- صندوق النقد العربي، **التقرير الإقتصادي العربي الموحد** للسنوات: 2000، 2006، 2007، مرجع سابق.

إعتمادا على بيانات الجدول أعلاه، نلاحظ وبوضوح الإنخفاض الكبير في نسبة الأمية في المجتمع المغربي، حيث إنتقلت من 71.5% سنة 1980 إلى 61.3% سنة 1990، ثم إلى 54.9% سنة 2000، لتصل إلى 38.5% سنة 2007، وهو ما يشير إلى حقيقة هامة، مفادها الإهتمام الكبير الذي توليه السلطات المغربية للجانب التعليمي بإعتباره أساس التنمية البشرية.

وبناءا على كل ما سبق ذكره، وضعت المملكة المغربية سنة 2002 إستراتيجية لمحاربة الأمية التي تعيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية - وضمن نفس الإطار- ومن أجل الحد من الإختلالات التي يعرفها النظام التربوي في المملكة، تم بلورة البرنامج الإستعجالي "**تجاح**" من أجل تسريع وتيرة تنفيذ الميثاق المغربي للتربية والتكوين، حيث يمتد هذا المخطط من 2009 إلى 2012 بميزانية إجمالية تقدر بحوالي 43.7 مليار درهم مغربي، ويهدف أساسا إلى تحقيق مايلي:[1]

- التحقيق الفعلي لإلزامية التعليم إلى حدود 15 سنة؛
- حفز المبادرات والإمتياز في الثانويات والجامعات؛
- معالجة الإشكاليات الأساسية لمنظومة التربية المغربية؛
- توفير الموارد اللازمة للنجاح.

[1] نفس المرجع السابق، ص ص.117 .118.

وتأسيسا على كل ما سبق ذكره، فإن جميع هذه الإجراءات والمبادرات، قد جاءت لتثبت بما لا يستدع الشك الإهتمام الكبير الذي يحضى به قطاع التعليم في المملكة المغربية، الأمر الذي جعلها تخصص جانبا كبيرا من إيراداتها العامة، من أجل تغطية النفقات العامة لهذا القطاع وبكل أطواره (الشأن الذي يوضحه الجدول رقم 117)، وذلك إيمانا منها بدوره في القضاء على الجهل، ورفع مستوى الوعي الفكري والثقافي للمواطن المغربي، وهذا من أجل اللحاق بمصاف الدول المتقدمة.

الجدول رقم (117): تطور نسبة النفقات المخصصة لقطاع التعليم بالنسبة لمجموع النفقات العامة في المملكة المغربية خلال الفترة (1983-2007).

الوحدة: %

البيان / السنوات	1983	1989	1995	2001	2007
نسبة نفقات التعليم إلى إجمالي النفقات العامة	20.1	19.6	18.9	21.7	25.3

المصدر: - صندوق النقد العربي، **التقرير الإقتصادي العربي الموحد** للسنوات: 2000، 2006، 2007، مرجع سابق.
- Ministère des finances et de la privatisation marocain, op.cit, p.18.

يتضح من البيانات الكمية المبينة في الجدول أعلاه، أن نسبة النفقات الموجهة لقطاع التعليم مقارنة بإجمالي النفقات العامة للمملكة المغربية، قد إنخفضت خلال الفترة (1983-1995) بمقدار 1.2%، وهذا على إعتبار أن هذه الفترة مخصصة لتصحيح الإقتصاد المغربي عامة وسياسته المالية بصفة خاصة (هذه الأخيرة التي ينجر عن تصحيحها غالبا تخفيض النفقات الإجتماعية ومن خلالها النفقات الموجهة لقطاع التعليم).

وبتتبع تطور نسبة نفقات التعليم للمملكة المغربية إلى إجمالي النفقات العامة، نلاحظ أنها عادت للإرتفاع مجددا، حيث وصلت إلى 21.7% سنة 2001، لتقفز إلى 25.3% سنة 2007، ويحتمل أن تصل إلى أكثر من ذلك خلال السنوات القادمة (وهذا عند الشروع في تطبيق البرنامج التعليمي للمملكة المغربية "نجاح").

أما بالنسبة للنفقات المخصصة لقطاع الصحة إلى إجمالي النفقات العامة للمملكة المغربية، فقد كانت على النحو المبين في الجدول أدناه:

الجدول رقم (118): تطور نسبة النفقات المخصصة لقطاع الصحة بالنسبة لمجموع النفقات العامة في المملكة المغربية خلال الفترة (1983-2007).

الوحدة: %

البيان / السنوات	1983	1989	1995	2001	2007
نسبة نفقات الصحة إلى إجمالي النفقات العامة	3.3	3.0	3.7	4.5	5.3

المصدر: - صندوق النقد العربي، **التقرير الإقتصادي العربي الموحد** للسنوات: 2000، 2006، 2007، مرجع سابق.
- Ministère des finances et de la privatisation marocain, op.cit, p.25.

تبرز البيانات الإحصائية الواردة في الجدول أعلاه، إنخفاض النسبة المخصصة من إجمالي النفقات العامة للمملكة المغربية لقطاع الصحة خلال الفترة (1983-1989)، وذلك بمقدار 0.3%، وهذا يجد تفسيره حسبما أوردنا سابقا في الإجراءات التقشفية التي إنتهجتها المملكة المغربية خلال فترة تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي لسنة 1983، إلا أننا نلاحظ إرتفاع هذه النسبة مجددا، لتصل إلى 3.7% سنة 1995، ثم إلى 4.5% سنة 2001، وصولا إلى 5.3% سنة 2007، وهو ما يؤكد الأهمية النسبية التي توليها المملكة المغربية لقطاع الصحة سنة بعد سنة.

ومن أجل إصلاح القطاع الصحي في المملكة، وتمكينه بالتالي من أن يلعب دوره بفعالية، تم وضع إستراتيجية طموحة للفترة (2008-2012)، وهذا عن طريق:[1]

- ضمان المساواة في قطاع الصحة، وهذا فيما يتعلق بالولوج للخدمات الصحية بين جهات المملكة، إضافة إلى تسهيل ولوج الطبقات المعوّزة للعلاجات الصحية؛
- توفير خدمة صحية عمومية فعّالة وتنافسية، وإعادة الثقة للمواطنين في النظام الصحي؛
- الحد من تكاليف العلاجات الصحية، وبالتالي من تكاليف الأدوية، وتخفيض الحصة التي تتحملها الأسر من هذه التكاليف إلى أقل من 25%، إضافة إلى التكفل بالأمراض المزمنة بشكل كلي؛
- الحد من نسبة وفيات الأمهات إلى 50 لكل 100000 ولادة حية ونسبة وفيات الأطفال إلى 15‰.

وفيما يخص الهدف الأخير، فهو يعتبر من الأولويات الأساسية للسلطات المغربية بالنسبة للقطاع الصحي، بما ينعكس بالإيجاب على المستوى الصحي للمواطن المغربي، الأمر الذي نستشفه من خلال بيانات الجدول التالي:

[1] نفس المرجع السابق، ص.124.

الجدول رقم (119): تطور معدل وفيات الأطفال الرضع في المغرب خلال الفترة (1980-2005).

الوحدة: لكل 1000 مولود حي.

البيان / السنوات	1980	1990	2000	2005
معدل وفيات الأطفال الرضع	99.0	69.0	46.6	36.0

المصدر: صندوق النقد العربي، **التقرير الإقتصادي العربي الموحد** للسنوات: 2000، 2006،2007، مرجع سابق.

من خلال الجدول أعلاه، يمكن إستنتاج أن الوضع الصحي للمجتمع المغربي، قد تحسن على العموم، بما إنعكس بالإيجاب على النسبة المسجلة سنويا بخصوص وفيات الأطفال الرضع، حيث إنتقلت هذه النسبة وبشكل كبير من 99 ‰ سنة 1980، إلى 69 ‰ سنة 1990، لتصل إلى حدود 46.6 ‰ سنة 2000، ثم إلى 36 ‰ سنة 2005، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على الأهمية التي توليها السلطات المغربية للجانب الصحي للمواطن المغربي، بما يدعم إستقراره الصحي والنفسي في آن واحد.

وإستنادا إلى جميع المعطيات الإقتصادية والإجتماعية السابق ذكرها، وبعد قيامنا بتقييم عملية التصحيح في السياسة المالية للمملكة المغربية بعد سنة 1983، يكون بإمكاننا الإقرار أن برنامج التصحيح الهيكلي للمملكة المغربية قد حقق وعلى العموم – كغيره من التجارب الأخرى في هذا الميدان – نتائجا إقتصادية إيجابية وأخرى سلبية، إلا أن ذلك، قد صاحبه ترديا في الأوضاع الإجتماعية للمواطن المغربي، وهذا بسبب إجراءات تصحيح السياسة المالية المغربية التقشفية، التي شكلت عاملا ضاغطا، وبالأساس على الإنفاق الموجه للجانب الإجتماعي، هذا الأخير الذي إستفاق نسبيا خلال السنوات القليلة الماضية، بسبب إعتماد المملكة المغربية لإجراءات أساسية تم إعتبارها كأولوية حكومية، ونقصد بذلك تفعيل آليات مكافحة الفقر، وتحسين جودة وفعالية التعليم، من خلال إعتماد خطة إستعجالية لإصلاحه، وهذا في سياق ميثاق المملكة المغربية للتعليم والتكوين، إضافة إلى تحسين جودة العناية الطبية مع تسهيل حصول المواطنين عليها، وضمان العمل المستقر والمستدام، مع مراعاة التكوين الملائم لحاجيات سوق العمل.

المبحث الثالث: مقارنة عملية التصحيح في السياسة المالية في كل من الجزائر ومصر والمغرب.

من خلال كل ما سبق، وبتتبع تدابير ونتائج تصحيح السياسة المالية في كل بلد من البلدان الثلاث المدروسة (الجزائر، مصر والمغرب)، يمكننا من خلال مايلي إجراء مقارنة للظروف العامة قبل وبعد الشروع في التصحيح الميزاني في خضم التجارب السابق ذكرها، وهذا من أجل معرفة أوجه التشابه والإختلاف بينها، على إعتبار أساسي مفاده التشابه النسبي للبيئة الإقتصادية، الإجتماعية، الجغرافية وحتى السياسية أحيانا.

وتأسيسا على أهمية ودور العوامل الخارجية إلى جانب الداخلية، في إشتداد الأزمة وتداعياتها على البلدان الثلاث، نحاول فيما يلي من نقاط، تبيان أهم الدوافع الخارجية المشتركة والداخلية الخاصة بكل بلد، والتي إستدعت اللجوء لطلب معونة ودعم المؤسسات المالية الدولية.

المطلب الأول: الدوافع الخارجية والداخلية وراء إشتداد الأزمة في كل من الجزائر ومصر والمغرب.

لا شك في أن هناك عدة دوافع خارجية، أفرزت العديد من التداعيات السلبية على البلدان الثلاث محل الدراسة، بما ساهم في تضخيم الأزمة، وبالتالي الشروع في تنفيذ برنامج التصحيح الهيكلي المدعوم – ومن خلاله تصحيح السياسة المالية – والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- تدهور أسعار النفط التي مست الإقتصاد الجزائري خصوصا والإقتصاد المصري أيضا، إضافة إلى إنهيار أسعار مادة الفوسفات مساسا بالإقتصاد المغربي؛
- الأثر البالغ للأزمة الإقتصادية العالمية، وبالتالي تدهور شروط التبادل الدولي على كل البلدان، ومن خلالها الدول محل الدراسة؛
- التأثير السلبي للظروف المناخية على القطاع الزراعي بالخصوص، خاصة ما يتعلق بالمملكة المغربية ومصر وحتى الجزائر، ولكن بنسبة أقل، وذلك بالنظر للأهمية النسبية للقطاع الزراعي الجزائري.

أما عن الدوافع الداخلية التي أسهمت بصورة مباشرة في خلق الإختلالات الإقتصادية وتزايدها في هذه الدول، فهي ترتبط بطبيعة وتاريخ كل دولة على حدى، حيث يمكن ذكر بعضها في النقاط التالية:

- فشل معظم السياسات التنموية، التي إنتهجتها الدول محل الدراسة، في الوصول إلى المساعي الحقيقية من تبنيها، وهذا بسبب غياب الإرادة الشعبية والسياسية في غالب الأحيان؛
- عشرية التسعينات بالنسبة للجزائر، أو كما يحبذ البعض تسميتها بالعشرية السوداء، وهذا لتدهور الأوضاع السياسية، الإقتصادية، السياسية وخاصة الأمنية؛
- إرهاق الإقتصاد المغربي عن طريق الإنفاق العسكري على حرب الصحراء الغربية؛

- حرب الخليج وما لها من تداعيات سلبية، خصوصا في منطقة الشرق الأوسط، حيث ألحقت الضرر بالقطاع السياحي المصري خاصة، وبإيرادات قناة السويس؛
- النزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب، وبالتالي غلق الحدود البرية، وماله من أثر سلبي على البلدين.

وإنطلاقا مما سبق، فقد تضافرت الجهود الخارجية والداخلية بالخصوص، مولدة تشوها هيكليا في بنية إقتصاديات كل من الجزائر، المغرب ومصر (وبالخصوص تفاقم أزمة المديونية الخارجية) بما إستدعى لجوؤها مرغمة للمؤسسات المالية الدولية، هذه الأخيرة التي بدأت بإملاء شروطها، بإعتبارها في مركز قوة مقارنة بهذه البلدان.

ومن أجل معرفة أوجه التشابه والإختلاف بين هذه التجارب، نحاول فيما يلي من أسطر مقارنة أوضاع هذه البلدان قبل وبعد برنامج التصحيح الهيكلي، وذلك تركيزا على شقه الميزاني، وما لعبه من دور وبالخصوص تخليص هذه البلدان من أزمة المديونية الخارجية أو تخفيض تأثيرها على إقتصادياتها.

المطلب الثاني: دراسة مقارنة للظروف العامة قبل الشروع في تصحيح السياسة المالية في كل من الجزائر ومصر والمغرب.

لعل من الأهمية بمكان مقارنة الظروف والمؤشرات الإقتصادية عامة (بإعتبار مجال تخصصنا) للبلدان الثلاث، قبل الشروع في تطبيق برامج التصحيح الهيكلي – بالتركيز على تصحيح السياسة المالية– وذلك بمراعاة إختلاف تواريخ تبنيها لهذه البرامج (الجزائر:1994، مصر:1991، المغرب:1983).

ومن أجل تدعيم الدراسة وتوضيحها، نورد الجدول التالي (جدول رقم 120)، الذي يعطي صورة مقارنة عن بعض المؤشرات الإقتصادية في البلدان السابق ذكرها قبل عملية تصحيح السياسة المالية، مبتدئين بالمغرب، بإعتبار تجربته تسبق تاريخيا التجربتين السابقتين.

الجدول رقم (120): تطور بعض المؤشرات الإقتصادية في كل من المغرب ومصر والجزائر قبل الشروع في عملية تصحيح السياسة المالية.

الوحدة: مليار دولار

البلد	البيان / السنوات	1980	1981	1982
المغرب	إجمالي حجم الدين الخارجي	9.67	10.63	12.40
	خدمة الدين الخارجي	1.41	1.51	1.64
	الإحتياطات الدولية	0.81	0.51	0.54
	الميزان التجاري	1.41 -	1.83 -	1.87 -
	رصيد الموازنة العامة (مليار درهم مغربي)	7.1 -	10.1 -	10.6 -
	رصيد الموازنة العامة / PIB (%)	9.9 -	13.2 -	11.2 -
البلد	البيان / السنوات	1988	1989	1990
مصر	إجمالي حجم الدين الخارجي	49.29	48.63	33.01
	خدمة الدين الخارجي	2.40	2.95	3.07
	الإحتياطات الدولية	2.26	2.49	3.62
	الميزان التجاري	2.87 -	3.54 -	1.72 -
	رصيد الموازنة العامة (مليار جنيه مصري)	14.4 -	10.7 -	9.6 -
	رصيد الموازنة العامة / PIB (%)	27.4 -	23.5 -	19.3 -
البلد	البيان / السنوات	1991	1992	1993
الجزائر	إجمالي حجم الدين الخارجي	27.0	26.1	26.4
	خدمة الدين الخارجي	6.72	7.22	7.00
	الإحتياطات الدولية	1.6	1.5	1.5
	الميزان التجاري	48.1+	60.5+	34.6 +
	رصيد الموازنة العامة (مليار دينار جزائري)	36.8+	24.0 -	86.1-
	رصيد الموازنة العامة / PIB (%)	1.7	1.2 -	8.7 -

Source: - the world bank, **world debts tables**, external finance for developing countries, 1989-1990, 1990-1991, 2002, p.258.
- Hocine Benisaad, **L'ajustement structurel**, op.cit, p.58
- **O.N.S**, Rétrospective statistique, (1970-2002).
- **Media bank**, n=40, fevrier-mars 1999, p.6.

بملاحظة الجدول أعلاه، يمكننا الخروج بالملاحظات التالية:

1- فيما يخص **المملكة المغربية**، فمن الملاحظ أن حجم الديون الخارجية قد تزايد قبل فترة التصحيح الهيكلي، حيث إنتقل من 9.67 مليار دولار سنة 1980 إلى 10.63 مليار دولار سنة 1981، ليصل إلى 12.40 مليار دولار سنة 1982، وبذلك فقد كانت نسبة الزيادة في حجم الديون الخارجية تقدر بـ 28.23% خلال الفترة (1980-1982)، وفي المقابل إرتفعت أعباء الديون الخارجية من 1.41 مليار دولار سنة 1980 إلى 1.51 مليار دولار سنة 1981، ثم إلى 1.64 مليار دولار سنة 1982.

وقد أثر كل ما سبق على حجم الإحتياطات الدولية للمملكة، الذي إنتقل من 81 مليون دولار سنة 1980 إلى 54 مليون دولار سنة 1982، ضف إلى ذلك زيادة العجز في الميزان التجاري من 1.41 مليار دولار سنة 1980 إلى 1.83 مليار دولار سنة 1981، ليصل إلى 1.87 مليار دولار سنة 1982، وهذا راجع بالأساس لإنخفاض الصادرات المغربية خلال هذه الفترة، كما أن العجز في الموازنة العامة وكنسبة من الناتج الداخلي الخام، قد وصل سنة 1981 إلى 13.2%، وهذا بعد أن كان في حدود 9.9% سنة 1980، وذلك يرجع بالأساس إلى زيادة النفقات وبالخصوص العسكرية، نظير الحرب مع الصحراء الغربية، ضف إلى ذلك السياسة التوسعية التي إتبعتها المملكة.

كل هذه المؤشرات وغيرها، إستدعت لجوء المملكة المغربية سنة 1983 للمؤسسات المالية الدولية، من أجل مباشرة برنامجا للتصحيح الهيكلي كما أوردنا سابقا.

2- إذا تعلق الأمر **بجمهورية مصر العربية** ومقارنة بالحالة السابقة (المملكة المغربية)، فقد إنخفض فيها حجم الديون الخارجية من 49.29 مليار دولار سنة 1988 إلى 33.01 مليار دولار سنة 1990، أي بإنخفاض قدره 16.28 مليار دولار خلال الفترة (1988-1990)، وهذا يرجع لظروف سياسية بحتة، مفادها إسقاط جزء من الديون الخارجية لمصر من قبل دائنيها (الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الخليجية) نظير مشاركة مصر إلى جانب الحلفاء في حرب الخليج الأولى.

وفيما يخص خدمات الديون الخارجية لمصر، فقد إرتفعت بمقدار 27.91% خلال ذات الفترة، أما الإحتياطات الدولية، فقد إرتفعت (عكس المملكة المغربية) من 2.26 مليار دولار سنة 1988 إلى 2.49 مليار دولار سنة 1989، لتقفز إلى 3.62 مليار دولار سنة 1990، مسجلة بذلك إرتفاعا مقداره 60.17%، ضف إلى ذلك، إنخفاض العجز في الميزان التجاري إلى 1.72 مليار دولار سنة 1990، وهذا بعد أن كان في حدود 2.87 مليار دولار سنة 1988.

أما عن عجز الموازنة العامة للدولة، فقد إنخفض كنسبة من الناتج الداخلي الخام من 27.4% سنة 1988 إلى 23.5% سنة 1989، ليصل إلى 19.3% سنة 1990، وبالرغم من تحسن كل هذه المؤشرات، فهذا لم يمنع مصر من طلب مساعدة الجهات المالية الدولية، والشروع في تطبيق برنامج

للتصحيح الهيكلي سنة 1991، وذلك في ظل تراجع مداخيل السياحة، وإنخفاض مداخيل قناة السويس، بسبب حرب الخليج الأولى، التي أدت إلى تراجع الحركة التجارية بالمنطقة.

3- أما إذا إنتقلنا لحالة **الجزائر**، فهي تعتبر حديثة نوعا ما مقارنة بالحالات السابقة (المغرب ومصر)، حيث نجد أن إجمالي الدين الخارجي للجزائر – قبل تبنيها لبرنامج التصحيح الهيكلي- قد إنخفض من 27 مليار دولار سنة 1991 إلى 26.1 مليار دولار سنة 1992، ليسجل إرتفاعا نسبيا بعد ذلك، ويصل إلى مستوى 26.4 مليار دولار سنة 1993، وعلى العكس من ذلك، فقد سجلت خدمات الدين الخارجي إرتفاعا خلال الفترة (1991-1992) بمعدل 7.44%، لتشهد بعد ذلك إنخفاضا نسبيا، وتصل إلى حدود 7 مليار دولار سنة 1993، وهي وضعية صعبة وحرجة مقارنة بالحالات السابقة، حيث أصبحت أعباء الدين الخارجي تلتهم نسبة كبيرة من عائدات الصادرات.

وبالنسبة للإحتياطات الدولية، فقد سجلت تراجعا خلال الفترة (1991-1993)، حيث إنتقلت من 1.6 مليار دولار سنة 1991 إلى 1.5 مليار دولار سنة 1993، وهي تختلف بذلك عن الميزان التجاري، الذي لم يشهد العجز طوال الفترة المدروسة.

أما عن التوازن الداخلي للجزائر، فالجدول السابق يوضح إنتقال الموازنة العامة للدولة من حالة الفائض سنة 1991 إلى حالة العجز سنة 1992، ليتعمق هذا الأخير ويصل إلى 86.1 مليار دولار سنة 1993، أي ما يقارب 8.7% من الناتج الداخلي الخام، وقد كان ذلك للأسباب التالية:

- تراجع أسعار المحروقات، بما أثر سلبا على الجباية البترولية وبالتالي الإيرادات العامة للدولة، حيث إنتقل سعر البرميل من النفط من "23.61 دولار سنة 1990 إلى 17 دولار سنة 1993"[1]؛
- زيادة النفقات العامة للدولة، نظير قرار الدولة بزيادة الأجور قبل الإنتخابات البرلمانية لسنة 1992.

ومع تزايد العجز في الموازنة العامة للدولة لسنة 1993، إرتفع معدل التضخم بشكل كبير، حيث تؤكد البيانات في هذا المجال وصوله إلى مستوى 20.5%[2]، الأمر الذي إستدعى –مع كل هذه الظروف– اللجوء للمؤسسات المالية الدولية سنة 1994، وتبني برنامجا للتصحيح الهيكلي.

---

[1] Ministère de Finance, **la situation économique et financière en 2000**, p.36.

[2] كريم النشاشيبي، مرجع سابق، ص.21.

المطلب الثالث: دراسة مقارنة لنتائج تصحيح السياسة المالية في كل من الجزائر ومصر والمغرب.

تعرفنا فيما سبق عن الظروف العامة، التي إستدعت لجوء كل من المغرب، مصر والجزائر للمؤسسات المالية الدولية، وتبني برامج التصحيح الهيكلي، هذه الأخيرة التي حققت نتائجا إيجابية وأخرى سلبية وعلى كل الأصعدة (محتوى المبحثين الأول والثاني)، لذلك سنحاول من خلال مايلي، إجراء دراسة مقارنة لنتائج هذه البرامج في البلدان الثلاث، وهذا بالتركيز على أثر التصحيح الميزاني على بعض المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية في هذه البلدان، مع مراعاة تباين الأنظمة السياسية والإقتصادية لها، وإختلاف فترات تبنيها لهذه البرامج تاريخيا.

وبغية مجاراة موضوع بحثنا هذا، سنستهل الدراسة المقارنة بالتعرف على أثر التصحيح الميزاني على تطور بنود الموازنة العامة في البلدان الثلاث، ومن ثم، تحليل نتائج تصحيح السياسة المالية على بعض المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية، وهذا بالتركيز على أثر التصحيح الميزاني في الخروج من مأزق المديونية الخارجية في ذات البلدان.

أولا: دراسة مقارنة لأثر تصحيح السياسة المالية على تطور بنود الموازنة العامة في كل من الجزائر و مصر والمغرب.

إستنادا لكل ما ذكر سابقا، وبسبب زيادة العجز في الموازنة العامة، نظير إنتهاج الحكومات لسياسات مالية توسعية، وتراجع مستوى الإيرادات العامة في المقابل، شرعت كل من المملكة المغربية، مصر والجزائر في تصحيح سياستها المالية، من خلال تبني برامج تصحيح هيكلي مدعومة من قبل المؤسسات المالية الدولية.

ومن أجل معرفة نقاط التشابه والإختلاف بين التجارب الثلاث، فيما يخص أثر التصحيح الميزاني على تطور الإيرادات والنفقات العامة، ومن خلالهما الرصيد الميزاني، وبغية تدعيم المقارنة بين الحالات الثلاث وتوضيحها نورد الجدول التالي:

الجدول رقم (121): تطور بنود الموازنة العامة في كل من المغرب ومصر والجزائر بعد عملية تصحيح السياسة المالية.

البلد	البيان / السنوات	1988	1992	1996	2000	2004	2008
المغرب	الإيرادات العامة(مليار دولار)	4.599	6.688	8.614	8.726	12.860	18.857
	النفقات العامة (مليار دولار)	5.398	7.260	9.832	10.242	15.400	21.131
	الرصيد الميزاني(مليار دولار)	0.799-	0.572-	1.218-	1.516-	2.540-	2.274-
البلد	**البيان / السنوات**	**99/98**	**01/00**	**03/02**	**05/04**	**07/06**	**09/08**
مصر	الإيرادات العامة(مليار جنيه)	76.4	96.9	101.61	110.9	180.2	275.7
	النفقات العامة(مليار جنيه)	83.5	111.6	128.72	161.6	222.0	349.9
	الرصيد الميزاني(مليار جنيه)	7.1 -	14.6 -	27.11-	50.7-	41.8 -	65.1 -
البلد	**البيان / السنوات**	**1999**	**2000**	**2002**	**2004**	**2006**	**2008**
الجزائر	الإيرادات العامة (مليار دج)	950.5	1578.2	1903.2	1528	1828.9	1924.0
	النفقات العامة (مليار دج)	961.7	1178.1	1550.6	1920	2660.6	4322.9
	الرصيد الميزاني (مليار دج)	11.2 -	400.1+	52.6 +	392 -	831.7 -	2398.9 -

المصدر: تم إعداد الجدول إعتمادا على البيانات الواردة في الجداول الآتي ذكرها: 81، 97، 98، 99، 108، 109، 110.

بالرجوع إلى بيانات الجدول أعلاه، يمكننا الخروج بالملاحظات التالية:

1- فيما يخص المملكة المغربية، نجد أن إجمالي الإيرادات العامة، قد إنتقل من 4.599 مليار دولار سنة 1988 إلى 8.614 مليار دولار سنة 1996، بزيادة قدرها 87.3% خلال الفترة (1988-1996)، ليصل إلى حدود 18.857 مليار دولار سنة 2008، بزيادة قدرها 118.91% خلال الفترة (1996-2008)، الأمر الذي يعني أن وتيرة نمو الإيرادات العامة للمملكة، قد تسارعت من مرحلة لأخرى، ويرجع ذلك برأينا إلى تبني السلطات الإقتصادية المغربية لسياسات مالية توسعية، إعتمادا وبالخصوص على زيادة الجهد الضريبي والخوصصة، بما إنعكس على زيادة إجمالي الإيرادات العامة للمملكة، أما فيما يخص النفقات العامة للمملكة، فقد إنتقلت من 5.398 مليار دولار سنة 1988 إلى 9.832 مليار دولار سنة 1996، بزيادة قدرها 82.14% خلال الفترة (1988-1996)، وصولا إلى 21.131 مليار دولار سنة 2008، بزيادة قدرها 114.92% خلال الفترة (1996-2008).

ومن خلال تتبع منحى الإيرادات والنفقات العامة للمملكة، يمكننا تصور وضعية الرصيد الميزاني، الذي إنتقل من (-0.799) مليار دولار سنة 1988 إلى (-1.218) مليار دولار سنة 1996، وصولا إلى مقدار (-2.274) مليار دولار سنة 2008.

وهذا يرجع حسب رأينا لحجم التزايد في بند النفقات العامة للمملكة المغربية (كما أوردنا سابقا)، الذي كان أكبر من مقدار التزايد في بند الإيرادات العامة للدولة، الأمر الذي أدى إلى إرتفاع العجز في الموازنة العامة للمملكة سنة بعد سنة.

2- إذا تعلق الأمر **بجمهورية مصر العربية** ومقارنة بالحالة السابقة (المملكة المغربية)، نجد أن إجمالي الإيرادات العامة لمصر، قد إنتقل من 76.4 مليار جنيه مصري خلال السنة المالية 1999/1998 إلى حدود 101.61 مليار جنيه مصري خلال السنة المالية 2003/2002، بزيادة قدرها 32.99% خلال الفترة (1998-2002)، وصولا إلى 275.7 مليار جنيه مصري خلال السنة المالية 2009/2008، بزيادة قدرها 171.33% خلال الفترة (2002-2008)، ويرجع ذلك برأينا إلى تبني السلطات الإقتصادية المصرية لسياسات مالية توسعية (حسبما ورد سابقا)، إعتمادا وبالخصوص على زيادة الجهد الضريبي، وبالتالي تعظيم حصيلته، بما ينعكس على زيادة إجمالي الإيرادات العامة للدولة.

أما فيما يخص النفقات العامة للدولة المصرية، فقد إنتقلت من 83.5 مليار جنيه مصري خلال السنة المالية 1999/1998 إلى حدود 128.72 مليار جنيه مصري خلال السنة المالية 2003/2002 ، بزيادة قدرها 54.15% خلال الفترة (1998-2002)، وصولا إلى مقدار 349.9 مليار جنيه مصري خلال السنة المالية 2009/2008، بزيادة قدرها 171.83% خلال الفترة (2002-2008).

من خلال كل ما سبق، نجد أن معدل الزيادة في النفقات العامة كان أكبر من معدل الزيادة في الإيرادات العامة خلال الفترة (1998-2002)، إلا أنهما يقتربان من التساوي خلال الفترة (2002-2008)، الأمر الذي إنعكس على منحى الرصيد الميزاني، الذي إنتقل من (-7.1) مليار جنيه مصري خلال السنة المالية 1999/1998 إلى (-27.11) مليار جنيه مصري خلال السنة المالية 2003/2002، وصولا إلى (-65.1) مليار جنيه مصري خلال السنة المالية 2009/2008.

3- أما إذا إنتقلنا لحالة **الجزائر**، فنجد أن الإيرادات العامة قد إنتقلت من 950.5 مليار دج سنة 1999 (كما أوردنا سابقا) إلى ما مقداره 1903.2 مليار دج سنة 2002، وذلك بإرتفاع مقداره 100.23% خلال الفترة (1999-2002)، وما تجدر إليه الإشارة أنه وفي سنة 2002، كان السعر المرجح للبرميل هو 20 دولار، وذلك ما أدى إلى تضخيم الإيرادات العامة للدولة[1].

وبوصول سنة 2008، بلغت الإيرادت العامة للدولة ما مقداره 1924.0 مليار دج، وذلك بزيادة قدرها 1.09% خلال الفترة (2002-2008)، وهذا بعد أن فاق سعر البرميل عتبة 100 دولار.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، **التقرير التقييمي لمشروع قانون المالية لسنة 2004**، ص.16.

وبملاحظة وتيرة تطور النفقات العامة للدولة، نجد أنها إنتقلت من 961.7 مليار دج سنة 1999 إلى 1550.6 مليار دج سنة 2002، بزيادة قدرها 61.23% خلال الفترة (1999–2002)، وصولا إلى 4322.9 مليار دج سنة 2008، وذلك بزيادة تقدر بحوالي 178.78% خلال الفترة (2002–2008)، وهذا بسبب مواصلة الدولة في تطبيقها لبرنامج الإنعاش الإقتصادي، الذي رصد له مبلغ 520 مليار دج وإنتهى في أفريل 2004[1]، إضافة إلى البحبوحة المالية التي تعيشها الجزائر بسبب إرتفاع أسعار النفط، وهذا على إعتبار أساسي مفاده أن الجزائر بلد نفطي بالدرجة الأولى.

وبخلاف الحالتين السابقتين (المغرب ومصر)، نلمح الرصيد الميزاني الجزائري يتأرجح بين السالب والموجب، حيث إنتقل من الوضعية السالبة بمقدار (-11.2) مليار دج سنة 1999 إلى الوضعية الموجبة بمبلغ (+400.1) مليار دج سنة 2000، وذلك بعد أن وصل سعر برميل النفط إلى 28 دولار، وبعد ذلك إنخفض هذا الفائض، حيث وصل سنة 2002 إلى 52.6 مليار دج، وذلك جراء الزيادة في النفقات العامة للدولة، بسبب المشاريع التنموية التي تقوم بها الدولة، أما خلال سنة 2004، فقد عاد العجز إلى الموازنة العامة للدولة مرة أخرى، حيث وصل إلى 392 مليار دج، ويرجع ذلك لكون الزيادة في الإيرادات العامة للدولة سنة 2004 (بسبب زيادة الإيرادات النفطية لإرتفاع أسعار النفط، التي وصلت إلى 40 دولار للبرميل ذات السنة) كانت أقل من وتيرة الزيادة في النفقات العامة للدولة، أما خلال سنة 2006، فقد وصل عجز الميزانية العامة للدولة إلى 831.7 مليار دج، ليقفز إلى ما مقداره 2398.9 مليار دج سنة 2008.

وبملاحظة تطور الإيرادات والنفقات العامة ومن خلالهما رصيد الموازنة العامة للبلدان الثلاث، يتبين لنا أن هذه الأخيرة تعتمد إعتمادا كبيرا على إيرادات الجباية البترولية (التي تعتبر عنصرا متقلبا ومن الصعب التحكم فيه)، إضافة إلى المحاصيل الزراعية التي يعتبر أغلبها موسمي، لذلك فإن تزايد النفقات العامة لهذه البلدان تزايدا كبيرا، وفي المقابل عدم نمو الإيرادات العامة، بالقدر الذي يمكّنها من تغطية هذا التزايد في النفقات العامة، يؤدي إلى إستمرار عجز الموازنة العامة وإرتفاعه سنة بعد سنة، وهذا راجع بالأساس إلى تقلب أسعار النفط العالمية والمحاصيل الزراعية، هذا من جانب، ومن جانب آخر، لتزايد النفقات العامة نظير رغبة صادقة من هذه البلدان في الرقي بمجتماعاتها وهياكلها القاعدية.

ثانيا: دراسة مقارنة لأثر تصحيح السياسة المالية على بعض المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية في كل من الجزائر مصر والمغرب (بالتركيز على حجم الديون الخارجية).

بالنظر للإجراءات المتخذة من طرف الحكومات الثلاث بغرض تصحيح بنود السياسة المالية، نحاول فيما يلي أن نقارن بين آثار هذا التصحيح على تطور بعض المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية.

---

[2] "**البنوك تتوفر على 10 ملايير دولار كقروض للإستثمار**"، جريدة الخبر اليومية، العدد 4084، الصادرة يوم 12 ماي 2004، ص.2.

ومن أجل تدعيم هذه المقارنة، نستقرء بيانات الجدول التالي:

الجدول رقم (122): تطور بعض المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية في كل من المغرب ومصر والجزائر بعد عملية تصحيح السياسة المالية.

الوحدة: مليار دولار

البلد	البيان / السنوات	1990	1995	2000	2004	2007
المغرب	إجمالي حجم الدين الخارجي	24.45	22.66	17.94	13.99	12.18
	خدمة الدين الخارجي	1.79	3.76	3.33	2.55	1.38
	الإحتياطات الدولية	2.338	3.874	5.017	17.963	25.623
	الميزان التجاري	0.52 -	1.09 -	3.22 -	6.48 -	4.27 -
	الناتج المحلي الإجمالي	28.85	36.86	37.06	56.39	73.42
	معدل التضخم (%)	6.0	6.1	1.9	1.5	2.0
	معدل البطالة (%)	15.8	22.9	13.9	10.8	9.8
البلد	**البيان / السنوات**	**01/00**	**03/02**	**05/04**	**07/06**	**09/08**
مصر	إجمالي حجم الدين الخارجي	26.60	30.750	27.530	29.339	34.516
	خدمة الدين الخارجي	1.719	2.066	2.582	2.201	2.861
	الإحتياطات الدولية	13.104	14.076	14.260	24.456	29.700
	الميزان التجاري	8.320 -	1.163 -	6.621 -	0.868 +	0.888 +
	الناتج المحلي الإجمالي	95.801	99.155	78.802	107.375	158.255
	معدل التضخم (%)	3.800	2.849	17.300	4.198	11.704
	معدل البطالة (%)	9.8	10.1	9.9	9.1	8.6
البلد	**البيان / السنوات**	**2000**	**2002**	**2004**	**2006**	**2007**
الجزائر	إجمالي حجم الدين الخارجي	25.261	22.642	22.158	5.583	5.573
	خدمة الدين الخارجي	4.500	4.150	5.740	13.351	1.431
	الإحتياطات الدولية	11.910	23.108	35.753	77.780	110.180
	الميزان التجاري	08.93	04.37	11.12	33.28	33.06
	الناتج المحلي الإجمالي	40.23	45.37	61.26	84.60	93.25
	معدل التضخم (%)	0.34	4.00	4.01	2.5	3.0
	معدل البطالة (%)	29.0	25.7	17.7	12.3	11.8

المصدر: تم إعداد الجدول إعتمادا على البيانات الواردة في الجداول الآتي ذكرها : 84، 86، 87، 88، 89، 92، 100،101، 103، 111، 112، 114.

بإستقراء البيانات الكمية للجدول أعلاه، يمكننا الخروج بالملاحظات التالية:

فيما يتعلق **بإجمالي الدين الخارجي وخدماته**، فإن المملكة المغربية قد تمكنت من تخفيضه، حيث إنتقل إجمالي الدين الخارجي للمغرب من 24.45 مليار دولار سنة 1990 إلى 17.94 مليار دولار سنة 2000، ثم إلى 12.18 مليار دولار سنة 2007، وهذا بإنخفاض قدره 49.81% خلال الفترة (1990-2007)، وذلك نظير مقايضة المغرب لجزء من ديونه الخارجية بالأسهم[1]، كما قام بشراء مسبق لديونه، وفي المقابل، إرتفعت خدمات الدين الخارجي خلال الفترة (1990-1995)، لتعود وتنخفض مجددا بعد ذلك، حيث وصلت سنة 2007 إلى مستوى 1.38 مليار دولار.

أما بالنسبة للحالة المصرية، فإن الوضع يختلف عن الحالة السابقة، حيث وعلى الرغم من قيام مصر بتخفيض ديونها الخارجية، عن طريق مبادلتها بالعملة المحلية (الجنيه المصري)، إلا أن مخزون الدين الخارجي قد تذبذب صعودا وهبوطا، حيث إرتفع من 26.6 مليار دولار خلال السنة المالية 2001/2000 إلى 30.75 مليار دولار خلال السنة المالية 2003/2002، ثم إنخفض إلى 27.53 مليار دولار خلال السنة المالية 2005/2004، ليعود ويرتفع مجددا ويصل إلى حدود 34.51 مليار دولار خلال السنة المالية 2009/2008، ونفس الشئ يقال عن أعباء الديون الخارجية المصرية، التي وصلت إلى 2.861 مليار دولار خلال السنة المالية 2009/2008، وهذا بعد أن كانت في حدود 1.719 مليار دولار خلال السنة المالية 2001/2000.

وفيما يخص حالة الجزائر، وبالنظر للوفرة المالية التي عاشتها مؤخرا بسبب إرتفاع أسعار النفط، فقد بادرت في سابقة من نوعها للتسديد المسبق لمعظم ديونها، كما سبق التطرق إليه سابقا، إضافة إلى تحويل جزء منها لإستثمارات أجنبية مباشرة، حيث لا تزال العملية في مراحلها الأولى.

وتأسيسا على ما سبق ذكره، تراجعت الديون الخارجية للجزائر من 25.261 مليار دولار سنة 2000 إلى 5.573 مليار دولار سنة 2007، وذلك بإنخفاض قدره 19.688 مليار دولار خلال الفترة (2000-2007)، وفي المقابل شهدت خدمات الديون تراجعا نوعا ما خلال الفترة (2000-2002)، إلا أنها عادت لترتفع مجددا إلى 13.351 مليار دولار سنة 2006، لتنخفض إلى 1.431 مليار دولار سنة 2007.

وقد إنعكست الظروف الخارجية الجيدة والوفرة المالية، بسبب إرتفاع أسعار المحروقات على حجم **الإحتياطات الدولية**، الذي إنتقل في المملكة المغربية من 2.338 مليار دولار سنة 1990 إلى 5.017 مليار دولار سنة 2000، ليسجل قفزة نوعية بوصوله إلى 25.623 مليار دولار سنة 2007، مسجلا بذلك إرتفاعا قدره 995.93% خلال الفترة (1990-2007)، ومن جهة أخرى، سجلت الإحتياطات الدولية لمصر إرتفاعا محسوسا، بإنتقالها من 13.104 مليار دولار خلال السنة المالية

[1] مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص.96.

2001/2000 إلى 14.260 مليار دولار خلال السنة المالية 2005/2004، ثم إلى 29.700 مليار دولار خلال السنة المالية 2009/2008 ، وذلك بإرتفاع قدره 126.64% خلال الفترة (2000-2008)، وهي بذلك أقل إرتفاعا من حجم الإحتياطات المغربية.

وقد سمحت البحبوحة المالية، التي تكلمنا عليها سابقا للجزائر، من تحقيق مستوى غير مسبوق في تاريخها من الإحتياطات الدولية، التي قفزت من 11.910 مليار دولار سنة 2000 إلى 35.753 مليار دولار سنة 2004، وصولا إلى مستوى 140 مليار دولار سنة 2008[1]، لتسجل بذلك إرتفاعا قدره 1075% خلال الفترة (2000-2008).

وفيما يخص **الميزان التجاري** للدول الثلاث، فقد زاد عجزه بالنسبة للمغرب من 0.52 مليار دولار سنة 1990 إلى 3.22 مليار دولار سنة 2000، ثم إلى 6.48 مليار دولار سنة 2004، ليتراجع سنة 2007، وصولا إلى 4.27 مليار دولار، وهذا يجد تفسيره في تراجع الصادرات المغربية خلال هذه الفترة لظروف داخلية ودولية، إضافة إلى الضغط الممارس من قبل أعباء الديون الخارجية على حصيلة الصادرات المغربية، أما بالنسبة لمصر، فقد إنخفض فيها عجز الميزان التجاري من 8.320 مليار دولار خلال السنة المالية 2001/2000 إلى 1.163 مليار دولار خلال السنة المالية 2003/2002، ليعود ويرتفع مجددا خلال السنة المالية 2005/2004 إلى 6.621 مليار دولار، ثم يبدأ في تحقيق الفوائض بدءا من السنوات القليلة الماضية، حيث وصل الفائض خلال السنة المالية 2009/2008 ما مقداره 888 مليون دولار، الأمر الذي مكّن مصر، من بناء إحتياطي هام من العملات الأجنبية خلال هذه المرحلة (كما بيّنا سابقا)، وفيما يخص فائض الميزان التجاري الجزائري، فقد تراجع من 8.93 مليار دولار سنة 2000 إلى 4.37 مليار دولار سنة 2002، وهذا يعود للإرتفاع المسجل في إجمالي الواردات الوطنية خلال ذات السنة من جهة، ومن جهة أخرى، إنخفاض الجباية النفطية التي سببت إنخفاض حجم الصادرات الكلية، ومرد ذلك، يعود لإنخفاض أسعار النفط، التي وصلت إلى "24.03 دولار للبرميل سنة 2002"[2]، ثم يعود هذا الفائض للإرتفاع مجددا، وصولا إلى 11.12 مليار دولار سنة 2004، ثم إلى 33.06 مليار دولار سنة 2007، وذلك بعد أن "وصل متوسط سعر برميل النفط سنة 2007 ما مقداره 74.44 دولار"[3]، وهو ما يدل على عدم وجود سياسة حقيقية لتحفيز الصادرات خارج قطاع المحروقات، حيث أن جل النتائج الإقتصادية، تبقى خاضعة للتقلبات العنيفة في أسعار المحروقات والظروف المناخية من جهة أخرى.

---

[1] طبقا لتصريحات رئيس الحكومة أحمد أويحي في كلمته بمناسبة عرض مشروع الحكومة لسنة 2009/2008 أمام مجلس الأمة بتاريخ 2008/12/21.

[2] Ministère de Finance, **la situation économique et financière en 2003**,op.cit, p.21.

[3] Ministère de Finance, **Le comportement des principaux indicateur macroéconomique et financiers en 2007**, op.cit, p.12 .

وإذا إنتقلنا للمؤشرات الداخلية، فإن **الناتج الداخلي الخام** قد إرتفع في البلدان الثلاث، حيث سجل سنة 2007 ما مقداره 73.42 مليار دولار في المغرب، 93.25 مليار دولار في الجزائر و107.375 مليار دولار في مصر، ومرد ذلك لتحسن الأوضاع الإقتصادية الداخلية والخارجية، التي شهدتها البلدان الثلاث مؤخرا، خاصة بعد الإرتفاعات المتتالية لأسعار النفط، إضافة إلى الظروف المناخية الملائمة، التي أدت إلى التطور الحاصل في الإنتاج الزراعي.

أما عن **معدل التضخم**، فقد إنعكست وضعية الموازنة العامة في البلدان الثلاث على مستواه ، حيث إنخفض في المغرب من 6% في المتوسط خلال سنوات التسعينات إلى 2% في المتوسط خلال الألفية الثالثة، وإرتفع في الجزائر من 0.34% سنة 2000 (صنفت الجزائر سنة 2000 حسب تقرير صندوق النقد الدولي من البلدان ذات التضخم المنعدم) إلى 4.01% سنة 2004، وتعود هذه النتيجة إلى السيولة المفرطة في السوق النقدية، وقد شهد بعدها معدل التضخم تراجعا ، ليستقر عند 2.5% سنة 2006، وهذا بسبب الإجراءات النقدية المتشددة من أجل كبح معدل التضخم، الذي عاد للإرتفاع مجددا، بوصوله إلى مستوى 3% سنة 2007، وهذا بسبب زيادة العجز الموازني، الأمر الذي نجم عنه ضغوطا تضخمية.

ولم يكن هذا المعدل مستقرا على الإطلاق في مصر، حيث شهد ثباتا نسبيا بداية هذه الألفية، ليقفز بشكل صاروخي إلى 17.3% خلال السنة المالية 2005/2004، وهذا يعود بالدرجة الأولى للإفراط في الإصدار النقدي، إضافة إلى إرتفاع أسعار المواد الغذائية محليا، التي تأثرت بتصاعد الأسعار العالمية، الأمر الذي ساهم وبشكل كبير في إرتفاع معدل التضخم، الذي تم التحكم فيه بعد ذلك نسبيا من طرف السلطات النقدية المصرية، وهذا بوصوله إلى معدل 4.1% خلال السنة المالية 2007/2006، ليعود ويرتفع مجددا إلى 11.7% خلال السنة المالية 2009/2008.

وقد إنعكس تحسن بعض المؤشرات الإقتصادية من جهة، وتراجع البعض الآخر من جهة ثانية، على الوضع الإجتماعي عامة، حيث تراجعت معدلات **البطالة** في الجزائر من 29.0% سنة 2000 إلى 17.7% سنة 2004، وصولا إلى 11.8% سنة 2007، أما في المغرب، فقد تراجعت فيها معدلات البطالة إبتداءا من سنة 1995 إلى 13.9% سنة 2000، ثم إلى 9.8% سنة 2007، ونفس ما يمكن قوله على المجتمع المصري، الذي إنتقلت فيه معدلات البطالة من 10.1% خلال السنة المالية 2003/2000 إلى 8.6% خلال السنة المالية 2009/2008.

خاتمة الفصل:

من أجل التعرف حقيقة على أوجه التشابه والإختلاف في تطبيق برامج التصحيح الهيكلي ونتائجه في دولتين، نلمس بصددهما نوعا من التقارب الجغرافي والإقتصادي والثقافي مع التجربة الجزائرية، إرتأينا تخصيص الفصل الأخير من الأطروحة لتجربتي مصر والمغرب.

ومن خلال عرض التجربة المصرية في التصحيح الهيكلي (تركيزا على تصحيح السياسة المالية المصرية)، يكون بإمكاننا الإقرار أن هذا البرنامج قد حقق نتائجا طيبة، من بينها كبح جماح التضخم، رفع مستوى الأجور وتحرير أسعار السلع الزراعية، كما تم إستحداث الصندوق الإجتماعي للتنمية، وهذا للحد من الآثار السلبية للإصلاح الإقتصادي المصري على ذوي الدخل المحدود، وتوفير بعض فرص العمل في المناطق الفقيرة والمهمشة، وذلك على إعتبار أن البعد الإجتماعي يعد من الثوابت التي تلتزم بها الحكومة المصرية.

وتباعا لذلك، مكّن برنامج التصحيح الهيكلي للمملكة المغربية من بلوغ نتائج إقتصادية إيجابية وأخرى سلبية، إلا أن ذلك قد صاحبه ترديا في الأوضاع الإجتماعية للمواطن المغربي، وهذا بسبب إجراءات تصحيح السياسة المالية المغربية التقشفية، التي شكلت عاملا ضاغطا، وبالأساس على الإنفاق الموجه للجانب الإجتماعي، هذا الأخير الذي شهد طفرة نوعية خلال السنوات القليلة الماضية، بسبب قيام المملكة المغربية بتفعيل آليات مكافحة الفقر، تحسين جودة وفعالية التعليم، إضافة إلى تحسين جودة العناية الطبية مع تسهيل حصول المواطنين عليها.

ومن خلال كل ما سبق، يكون بإمكاننا الإقرار أن كل من المغرب، مصر والجزائر- وبعد عملية التصحيح الميزاني- قد تمكن من تحقيق نتائجا إيجابية، يعتد بها وعلى كل الأصعدة، خاصة ما يتعلق بمخزون الدين الخارجي، إلا أنها وفي المقابل، قد شهدت تراجع بعض المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية، وهذا دون تناسي الدور الهام، الذي لعبته الظروف العالمية الجيدة في السنوات القليلة الماضية، خاصة ما يتعلق بجانب المحروقات، هذا الأخير الذي تبقى العديد من الإقتصاديات وعلى رأسها الإقتصاد الجزائري رهينة لتقلباته العديدة.

خاتمة الباب:

صاحب إنتقال الجزائر من إقتصاد مخطط مركزيا إلى إقتصاد يعتمد على آليات السوق القيام بعملية ضخمة لإعادة توجيه سياسته المالية، تمثلت بالأساس في الإصلاحات الذاتية نهاية الثمانينات، هذه الأخيرة التي لم تأت أكلها، ولم تصل بالإقتصاد الجزائري- ومن خلاله السياسة المالية- إلى أهدافه المنشودة، وبالتالي تولدت القناعة بضرورة اللجوء لمساندة المؤسسات المالية الدولية، من خلال تبني مجموعة من البرامج الإصلاحية، هذه الأخيرة التي تعتبر تصحيح السياسة المالية الجزائرية في مقدمة أهدافها، بإعتبار أنها ترتكز في النظام القديم على تخصيص العائد المحقق من صادرات المحروقات، من أجل توفير الخدمات ذات الحجم الكبير، بالإضافة إلى التحويلات والإعانات العامة لكل من الإنتاج والإستهلاك والقيام بالبرامج الإستثمارية الضخمة غير ذات الأولوية.

وفي عام 1986، تجلت مظاهر الضعف المالي في الجزائر بدرجة كبيرة، عندما إنخفضت إيرادات الصادرات الهيدروكربونية، حيث نتج عن ذلك إختلالات مالية كبيرة، صاحبها تراكم الديون الخارجية وأعبائها، هذه الأخيرة التي أصبحت تستنزف نسبة كبيرة من حصيلة الصادرات الجزائرية، وتشكل بالتالي خطرا كبيرا يهدد الإقتصاد الوطني.

إن إستمرار مثل هذه الإختلالات المالية، أجبر الحكومة الجزائرية آنذاك ومع مطلع التسعينات، على القيام بتصحيح مالي أكثر قوة بمساندة المؤسسات المالية الدولية، حيث يكون هدفه الأساسي تصحيح الإختلالات المالية والتخفيض من عجوزات الميزانية العامة.

وقد تمكنت الجزائر بعد تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي ومن خلاله تصحيح السياسة المالية -وإلى حدّ كبير- من تحسين التوازنات الداخلية والخارجية، وهذا بمساندة الظروف العالمية المواتية خلال السنوات الماضية، والتي من أهمها الإرتفاعات المتتالية في أسعار النفط، هذه الأخيرة التي أثرت وبشكل إيجابي على حصيلة الجباية البترولية، وبالتالي حجم الإيرادات العامة، حيث ومن خلال هذه الوضعية الجيدة، تمكنت الجزائر سنة 2005 – وفي قرار جرئ- من وقف الإستدانة من الخارج، والشروع في تسديد مسبق لديونها الخارجية.

وبإسترسالنا في تفصيل وتحليل التجربة الجزائرية في التصحيح الميزاني، وبغية معرفة مواطن التشابه والإختلاف بينها وبين تجارب الدول النامية الأخرى، وبإعتبار أن مجال الدراسة لا يكف لتحليل تجارب كل هذه الدول، إرتأينا تحليل وتقييم التصحيح الميزاني من خلال تجربتي دولتين ناميتين هما مصر والمغرب، حيث توصلنا إلى أن دور إجراءات التصحيح الميزاني في كلتا الدولتين، في علاج الإختلالات الإقتصادية والمالية، والتي من أهمها أزمة الديون الخارجية، يبقى رهين الظروف

الإقتصادية والسياسية الدولية، إضافة للتقلبات المناخية، وغيرها من العوامل التي تمارس في تأثيرهـا إلى جانب إجراءات السياسة المالية، في علاج الإختلالات الإقتصادية والمالية في الدول النامية.

الخاتـــمة العـــامة

تحتوي الخاتمة العامة على الخلاصة العامة، نتائج إختبار الفروض، نتائج البحث، التوصيات وآفاق البحث، وهي مرتبة كالتالي:

I- الخلاصة العامة:

من منطلق حرصها للحاق بركب الدول المتقدمة، وفي ظل شح مصادر التمويل الداخلية ، لم يكن أمام الدول النامية من طريق للوصول إلى هذا الهدف المنشود، سوى اللجوء للإستدانة الخارجية من الدول المتقدمة، المؤسسات المالية الدولية أو البنوك التجارية العالمية.

وقد وجدت هذه الدول في الإقتراض الخارجي منجما سهلا لحل جميع مشاكلها، ورفع مستوى معيشة شعوبها، إلى حد يفوق إمكانات البلد الحقيقية، كما أنها أقامت العديد من المشاريع التي لم تثبت جدواها، بل كانت لمجرد التباهي وإكتساب الشرعية الدولية، وقد رافق ذلك إعتماد أسعار صرف مبالغ فيها، الأمر الذي أدى بدوره إلى هروب رأس المال الوطني، تشجيع الإستيراد، تثبيط التصدير، وبالتالي تفاقم العجز في موازين مدفوعاتها، وإستنزاف إحتياطاتها الدولية، الشئ الذي جعل هذه الدول غير قادرة على الوفاء حتى بأعباء ديونها الخارجية.

ومع تكرار اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجي، وإستعمالها في مجالات إستهلاكية غير منتجة، كالوفاء بأعباء الديون السابقة، إضافة إلى الدور الذي لعبه تضافر العديد من المتغيرات الدولية (الصدمات النفطية، تغير أسعار الفائدة العالمية ...) دخلت الدول النامية فيما يسمى بالحلقة المفرغة، وهنا إنفجرت أزمة المديونية العالمية في صيف سنة 1982، معلنة بذلك دخول العالم بأسره شقين من المخاطر، أحدهما يتعلق بإحتمال إنهيار النظام المصرفي العالمي ووقوع سلسلة من الإنهيارات المصرفية الكبرى، وثانيهما يهدد الدول النامية المدينة، فيما يتعلق بتجميد برامج التنمية فيها ، ومن هنا، تعالت الأصوات الداعية لضرورة وجود حل عاجل لهذه الأزمة، التي باتت تهدد العالم بأسره.

وتأسيسا على كل ما سبق، فقد تعددت الحلول المطروحة لحل الأزمة، وإختلفت في مضامينها وخلفياتها وفي النتائج التي يمكن أن تسفر عنها، بإختلاف الفرق المعنية بها وتباين مصالحها (حلول فنية تصب في صالح الدائنين وديمومة إستغلالهم ونظامهم الإقتصادي الجائر من جهة، وإلغاء الديون وجبهة ثورية من المدينين للقضاء على الإستعمار الجديد من جهة مقابلة)، وهو ما جعل الدول الدائنة تنتهج سياسة جديدة تجاه المدينين، ومنها طلبها من المؤسسات المالية الدولية تبني دور جديد لحماية النظام المصرفي العالمي، وهكذا بدأت سياسة الإقراض بالشروط الموضوعة من قبل هذه المؤسسات، عن طريق تبني برامج التصحيح الهيكلي، بحجة النهوض بإقتصاديات الدول النامية.

وما شجع الدول النامية في الإسراع بتبني هذه البرامج، الأفكار التي روجها خبراء صندوق النقد والبنك العالميين وغيرهم، حول حتمية هذه البرامج بالنسبة لهذه الدول، على إعتبار أنه لا يمكنها أن تعيش فوق طاقتها الإستيعابية وقدرتها الإنتاجية، وأن أي تأخير في تطبيق هذه البرامج سيجر البلد المعني إلى الركون للإقتراض الخارجي المفرط، الذي يتطلب منه فيما بعد إجراء تصحيحات أخرى تكون تكاليفها أكبر.

وتعبر برامج التصحيح الهيكلي عن جملة من السياسات المتفاعلة مع بعضها البعض، والتي من أهمها السياسة المالية (موضوع بحثنا هذا)، هذه الأخيرة التي تحتل مكانة رئيسية بين سائر السياسات الإقتصادية الأخرى التي تشملها هذه البرامج، خاصة بعدما بدأت مشكلة عجز الموازنة العامة تطرح نفسها وبقوة في أي برنامج يهدف إلى الإصلاح الإقتصادي، وعلى رأسها برامج المؤسسات المالية الدولية التي تبنتها الدول النامية المدينة.

والجزائر ليست بعيدة عن كل ما سبق ذكره، بإعتبارها إحدى الدول النامية التي عانت مطولا من أزمة المديونية الخارجية، وما إنجر عنها من تبعات أثرت أيما تأثير على كل نواحي الحياة، وساهمت بالتالي في وصول الإقتصاد الوطني إلى نقطة حرجة، إستلزمت التوقف لتدارك الأمر بسرعة ومهما كان ذلك مكلفا، وهو ما كان بالفعل، حيث قامت الجزائر بإصلاحات إقتصادية ذاتية كان الهدف منها محاولة النهوض بالإقتصاد الوطني من جديد، إلا أن نتائج هذه الإصلاحات كانت محدودة، وما ساعد على ذلك تدهور الوضع السياسي والأمني، وهو ما إستدعى لجوء الجزائر للأطراف الخارجية المتمثلة في صندوق النقد والبنك الدوليين، من أجل مباشرة برنامجا للتصحيح الهيكلي ، ومن خلاله تصحيح السياسة المالية.

وقد أسفر تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي- ومن خلاله تصحيح السياسة المالية – عن معالجة بعض مظاهر الإختلال في العديد من الميادين، سواءا خص ذلك الإقتصادية منها أو الإجتماعية، إلا أنه وفي المقابل، سجل المختصون في ذلك تراجعا في بعض المؤشرات والقطاعات الوطنية ، كما أكدوا أن التحسن الملاحظ في بعض المجالات، قد ساهم فيه – وإلى حد كبير- إرتفاع أسعار النفط العالمية بنسبة كبيرة.

وقد تباينت نتائج تطبيق برامج التصحيح الهيكلي في الدول النامية، بالرغم من تشابه السياسات الإقتصادية – وبالخصوص المالية – التي إنطوت عليها ، ومن ثم، فإن الدراسة التحليلية لتجارب بعض الدول النامية في مجال تصحيح سياستها المالية (موضوع بحثنا)، تصبح ضرورة حتمية تعكس إختلاف الظروف الإقتصادية، الإجتماعية والسياسية فيما بين هذه الدول، وكذا طبيعة الإستراتيجية التي تنتهجها كل دولة في تطبيق السياسة المالية الواردة في تلك البرامج، وتأثيرها في بلوغ معدلات النمو المستهدفة.

ومن أجل التعرف حقيقة على أوجه التشابه والإختلاف في تطبيق برامج التصحيح الهيكلي ونتائجه في دولتين، نلمس بصددهما نوعا من التقارب الجغرافي، الإقتصادي والثقافي مع التجربة الجزائرية، خصصنا الجزء الأخير من هذه الأطروحة لتجربتي مصر والمغرب، ومقارنتهما مع التجربة الجزائرية، الأمر الذي مكّننا من التوصل إلى أن كل من المغرب، مصر والجزائر- وبعد عملية التصحيح الميزاني- قد تمكن من تحقيق نتائج إيجابية، يعتد بها وعلى كل الأصعدة ، خاصة ما يتعلق بمخزون الدين الخارجي، إلا أنها وفي المقابل، قد شهدت تراجع بعض المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية، وهذا دون تناسي الدور الهام، الذي لعبته الظروف العالمية الجيدة في السنوات القليلة الماضية، خاصة ما يتعلق بجانب المحروقات، هذا الأخير الذي تبقى العديد من الإقتصاديات وعلى رأسها الإقتصاد الجزائري رهينة لتقلباته العديدة.

II- نتائج إختبار الفروض:

تم وضع مجموعة من الفرضيات في بداية هذا البحث، يمكن إجمال أهم نتائج إختبارها في النقاط الآتي ذكرها:

1. مع عدم الإستخفاف بأهمية ودور العوامل الخارجية الرئيسي، في تكريس أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، فإن هذا لا يعني إهمال الدور الذي لعبته السياسات الداخلية لهذه الدول، والتي كانت بمثابة البذرة الرئيسية في نشأة أزمة المديونية الخارجية لديها، بل إن البعض يتمادى – ضمن نفس الإطار- بالقول أن الإقتراض الخارجي لتمويل مسيرة التنمية في الدول النامية، نابع من خصوصياتها وجزءا لا يتجزء من ذهنية مجتماعاتها وحكوماتها، التي أثبت السياق التاريخي تبعيتها للخارج وإحتياجها له، بالرغم من كل الظروف والمستجدات، سواءا أكان ذلك على الساحة الوطنية أو الدولية.
2. تتفاوت الآثار التي يحدثها الإقتراض الخارجي من دولة إلى أخرى، نظرا لإختلاف آجال إستحقاقه، وكذا إختلاف الهياكل الإقتصادية في الدول المدينة، أي درجة تخلفها أو تقدمها، ومدى نمو قطاع التصدير وطبيعة النظام الإقتصادي والإجتماعي القائم...إلخ.
3. أكد واقع تبني السياسات المقترحة بواسطة كل من صندوق النقد والبنك الدوليين في مجال تصحيح الإختلالات الإقتصادية في الدول النامية – ومثالها تقييد حجم الإئتمان الكلي، رفع أسعار الفائدة الدائنة والمدينة، وضع سقوف لحجم الإئتمان وذلك لعلاج التضخم، أو رفع أسعار السلع والمنتجات المحلية والإنهاء التدريجي للدعم، أملا في علاج مشاكل الموازنة العامة للدولة، أو تخفيض القيمة الخارجية لسعر صرف العملات الوطنية لعلاج مشاكل موازين المدفوعات- عدم جدوى كل ما يزعمه البنك وصندوق النقد الدوليين، بل أن هذه السياسات والإجراءات المقترحة، من الممكن أن تؤد عند تطبيقها إلى زيادة حدة المشاكل والإختلالات

الإقتصادية عما هي عليه، وذلك فضلا عما تتضمنه من إخلال بإعتبارات العدالة الإجتماعية، وإهدار لإعتبارات التوازن الإجتماعي، وهذا لأنها تلقي تبعة تحقيق التوازن الداخلي والخارجي بالكامل، على كاهل من لا يقدرون على تحملها من الطبقات الفقيرة ومحدودي الدخل – التي تمثل الأغلبية العظمى في معظم الدول النامية – الأمر الذي يتضمن في حد ذاته ، تهديدا لإعتبارات الإستقرار السياسي والإجتماعي داخل معظم هذه الدول.

4. وقعت الجزائر كغيرها من الدول النامية في فخ المديونية الخارجية، وهذا بالنظر إلى نموذج التنمية القائم على الصناعات المصنعة، والذي يتطلب رصد أموال ضخمة، الأمر الذي دفع بها إلى اللجوء إلى المصادر الخارجية، للحصول على أموال إضافية، من أجل تمويل البرامج الإستثمارية المخططة، وقد ساعدها في ذلك الظروف المشجعة للإقتراض التي سادت خلال فترة السبعينات، خاصة وأن الجزائر كانت تتمتع آنذاك بثقة إئتمانية كبيرة لدى الأوساط المالية الدولية، بإعتبارها زبونا هاما يمكن التعامل معه دون أي مخاطرة، الأمر الذي جعل المقرضين الدوليين يتسابقون على منحها المزيد من القروض.

5. بإنتهاء الفترة المخصصة لتطبيق برامج التصحيح الهيكلي في الجزائر، هناك إختلاف في وجهات النظر حول مدى ملاءمة هذه البرامج للإقتصاد الوطني، حيث ترى الهيئات المالية الدولية والسلطات العمومية المحلية أنها ناجعة إلى حد بعيد ، وتجاوزت بكثير المعايير المحددة في الإتفاق، وفي المقابل، يرى خبراء الإقتصاد وغالبية الطبقة الشعبية أن الإقتصاد الوطني في فترة ما بعد التصحيح لم يخرج من دائرة الخطر، فبالرغم من التحسينات الملحوظة، تبقى الأوضاع هشة، حيث لم تتمكن الإصلاحات من تحسين مناخ الإستثمارات وتطوير الصادرات الصناعية، كما أكدوا أن التحسن الملاحظ في بعض المجالات، قد ساهم فيه – وإلى حد كبير– إرتفاع أسعار النفط العالمية بنسبة كبيرة.

6. بناءا على المعطيات الإقتصادية والإجتماعية الخاصة بتقييم عملية التصحيح في السياسة المالية الجزائرية بعد سنة 1998، يكون بإمكاننا الإقرار أن السنوات القليلة الماضية، قد عرفت آفاقا واعدة للإقتصاد الوطني، وهذا بفضل المستوى الجيد لأسعار النفط المسجلة مؤخرا، وقد خلقت هذه الوضعية مناخا غير مسبوق لتعزيز التوازنات الإقتصادية الكلية، وكرست بالتالي التعزيز الملموس للأمن المالي للبلاد، مع بروز الإستقرار النقدي والتخفيض المحسوس في حجم الديون الخارجية، فلولا إجراءات السياسة المالية التي تسعى دائما لمحاربة العجز في الميزانية العامة (ترشيد الإنفاق العام، توجيه السياسة الضريبية...) لما وجهت الفوائض النفطية لتسديد الديون الخارجية، كما لعب إبقاء السعر المرجعي لبرميل النفط على وضعه القديم (كإجراء ميزاني) في تحقيق فوائضا مالية نظير الإرتفاعات المتتالية في أسعار النفط، وجهت في الأساس للتسديد المسبق للديون الخارجية الجزائرية.

7. إستنادا إلى جميع المؤشرات الإجتماعية الخاصة بتقييم عملية التصحيح في السياسة المالية، لكل من الجزائر، مصر والمغرب، وهذا كنماذج محاكاة، يكون بإمكاننا الإقرار أن برنامج التصحيح الهيكلي لهذه الدول، قد حقق وعلى العموم نتائجا إقتصادية إيجابية وأخرى سلبية، إلا أن ذلك، قد صاحبه ترديا في الأوضاع الإجتماعية، وهذا بسبب إجراءات تصحيح السياسة المالية التقشفية، التي شكلت عاملا ضاغطا، وبالأساس على الإنفاق الموجه للجانب الإجتماعي، هذا الأخير الذي إستفاق نسبيا خلال السنوات القليلة الماضية، بسبب إعتماد السلطات المسؤولة في هذه الدول على إجراءات أساسية تم إعتبارها كأولوية حكومية، ونقصد بذلك تفعيل آليات مكافحة الفقر وتحسين جودة وفعالية التعليم، من خلال إعتماد خطة إستعجالية لإصلاحه، إضافة إلى تحسين جودة العناية الطبية مع تسهيل حصول المواطنين عليها، حيث أن دعم الفئات الضعيفة وحمايتها من أي آثار جانبية لعمليات الإصلاح الإقتصادي، وتوفير البرامج والمشروعات التي تمكنها من تحسين أحوالها، وبالتالي تمكينها من المشاركة في خطط التنمية، كلها أساسيات في البرامج الحكومية لهذه الدول، ومن خلالها كل الدول النامية المدينة.

III- نتائج الدراسة:

يمكن حصر أهم النتائج المتوخاة من هذه الدراسة في النقاط التالية:

1. بعد أن نالت معظم البلدان النامية إستقلالها السياسي، أرادت أن تعزز ذلك بالسعي إلى تحقيق الإستقلال الإقتصادي، وذلك من خلال تبني برامج تنمية إقتصادية وإجتماعية طموحة قصد التخلص من التخلف الإقتصادي والإجتماعي الموروث عن الحقبة الإستعمارية، غير أن ذلك إعترضه العديد من المشاكل الإقتصادية والإجتماعية، وفي مقدمتها ندرة رؤوس الأموال الوطنية، أو عدم كفايتها لتمويل عمليات التنمية المنشودة.
2. إن مشكلة إنخفاض معدلات الإدخار المحلي، تعني عدم كفاية الموارد المحلية المتوفرة لتمويل عملية التنمية المنشودة، وهذا يعني أن هناك فجوة في الموارد المحلية، يقابلها فجوة مناظرة في التجارة الخارجية، وهو ما جعل العديد من البلدان النامية تعتمد على التمويل الخارجي، لمواجهة حاجات التنمية الإقتصادية والإجتماعية، دون تعبئة الفائض الإقتصادي الممكن.
3. لجأت البلدان النامية المدينة إلى الإقتراض الخارجي من مصادر دولية عديدة، وشجعها على ذلك توافر الفوائض المالية لدى بعض الدول الدائنة، وبالتالي توفر إمكانيات الإقتراض المختلفة، إضافة إلى إستقرار الإقتصاد العالمي في ذلك الوقت ونموه الملحوظ، وسهولة شروط الإقتراض، كل هذه العوامل أسهمت في تشجيع معظم البلدان النامية على الإفراط في الاقتراض الخارجي.

4. في بداية السبعينيات بدأ الإقتصاد العالمي يعاني من أزمة هيكلية حادة، من أهم معالمها مايلي:
   - إيقاف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب بقرار منفرد من الرئيس الأمريكي آنذاك؛
   - تعويم أسعار الصرف، وذلك ما شجع عمليات المضاربة على الذهب، وأدى بالتالي إلى إضطراب الأسواق النقدية والمالية الدولية؛
   - ظهور التضخم المتزامن مع البطالة، أو ما يعرف بأزمة بظاهرة الكساد التضخمي.

   إضافة إلى العديد من المشاكل التي بدأت تهدد إستقرار النظام الإقتصادي العالمي برمته، وذلك ما سبب إنخفاض معدلات الربح، وبالتالي معدلات النمو، بما إنعكس سلبيا على البلدان النامية، التي إنخفضت حصيلة صادراتها، وإرتفعت أسعار وارداتها، نتيجة إرتفاع تكاليف المواد المصنعة في الدول الصناعية، وبالتالي إتجهت موازين مدفوعاتها نحو تسجيل مزيد من العجز، بما عرض مستويات المعيشة والإنتاج والإستثمار والعمالة فيها لضغوط عديدة، فأصبحت مواجهة هذه المشاكل مرتبطة بمدى القدرة على تمويل العجز المتفاقم في موازين المدفوعات.
5. نتيجة لنمو حجم المديونية الخارجية للدول النامية وبمعدلات كبيرة من جهة، وعدم قدرتها على مواصلة تسديد أقساطها من جهة ثانية، إزدادت أعباء خدمات هذه الديون بشكل كبير جدا، حيث فاقت معدلات نمو صادرات تلك الدول، مما أدى إلى تناقص القدرة الذاتية لتلك البلدان على الإستيراد، إضافة إلى تدهور أسعار الصرف وإنخفاض حجم التدفقات الصافية للموارد، وبهذا، أصبحت المديونية الخارجية وأعباءها، تشكل أحد العوامل الهامة في إختلال موازين المدفوعات لهذه الدول، مما أدى إلى لجوئها للإقتراض الخارجي مجددا، الأمر الذي عمق من حدة الأزمة.
6. إنفجرت أزمة المديونية العالمية شهر أوت عام 1982، حين أعلنت المكسيك عجزها عن دفع أعباء ديونها الخارجية، ثم تبعتها كل من البرازيل والأرجنتين ودول أخرى، الأمر الذي أوقع النظام المصرفي الدولي، وخاصة المصارف التجارية الأمريكية في مأزق كبير، بإعتبار أن توقف كبريات الدول المدينة عن الدفع هو بمثابة إفلاس لهذه البنوك، ولهذا بدأت هذه الأخيرة بتقييد حجم الإئتمان المصرفي، خصوصا ذلك الموجه للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ولم تعد توافق على منح القروض، إلا بعد إذعان هذه البلدان لتوصيات المؤسسات المالية الدولية، وتنفيذها لبرامج تصحيح هيكلي، لكي تتمكن من توجيه إقتصادياتها بشكل يضمن سداد الديون المستحقة عليها.
7. ظهرت العديد من المبادرات والإجراءات الدولية للتخفيف من أعباء المديونية الخارجية للبلدان النامية، سواءا خص ذلك المبادرات التي تعمل على تأجيل السداد، أو الإجراءات المتخذة قصد إلغاء جزء من الديون الخارجية لبعض البلدان، ولكن تجارب الدول النامية المدينة – في هذا المجال– أثبت فشلها على العموم، وذلك إنطلاقا من إعادة جدولة الديون، وصولا إلى جميع المبادرات التي أقترحت من أجل تأجيل السداد أو التخفيف من حجم المديونية الخارجية للبلدان

النامية، ذلك أن الأزمة بقيت قائمة، وظلت العديد من البلدان المدينة تعاني من زيادة العجز في موازين مدفوعاتها، وإنخفاض معدلات النمو فيها.

8. إن تبني البلدان النامية المدينة برامج تصحيح هيكلي، قد إنعكس -في العموم- سلبيا على الأوضاع الإقتصادية، الإجتماعية والسياسية، خصوصا في العديد من البلدان النامية، أين ظهرت العديد من الإضطرابات الإجتماعية والسياسية، وفي هذا الصدد، يرى البعض أن التطرف الذي ظهر في أكثر من بلد، يرجع إلى سوء الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية فيها.
9. تحتل السياسة المالية موقعا مهما بين سائر السياسات التي تقرها المؤسسات المالية الدولية وتشرف على تنفيذها، في إطار برامج التصحيح الهيكلي، وقد جاءت هذه الأهمية بالنظر لمحدودية فعالية السياسات الإقتصادية الأخرى، في الوصول لمعدلات التنمية المنشودة.
10. تميزت فترة التنمية الإقتصادية المخططة مركزيا في الجزائر بالحجم الكبير للإستثمارات، وبمشاكل في إنجاز المشاريع المبرمجة، مما أدى إلى اللجوء المفرط للإقتراض الخارجي، بالإضافة إلى الإصدار النقدي من البنك المركزي، دون مقابل في الإنتاج، الأمر الذي ساعد على توسيع الفجوة التضخمية وتفاقم أزمة المديونية الخارجية.
11. في أوائل الثمانينات بدأت تظهر مساوئ التخطيط المركزي، فبالرغم من ضخامة الإستثمارات الحكومية، لم يطرأ أي تحسن كبير على الإنتاج، وما زاد الطين بلة أزمة 1986، حيث ولمواجهتها ومعالجة الإختلالات الإقتصادية الكلية، إتجهت الجزائر لتبني سياسة جديدة، إتسمت آنذاك بنوع من المرونة والفعالية، والمتمثلة في سياسة التنمية اللامركزية، حيث تم إتخاذ عدة تدابير لتحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي والإصلاحات الهيكلية، غير أن خطى التصحيح كانت بطيئة في البداية، مما زاد في تكريس الإختلالات الإقتصادية الكلية.
12. إبتداءا من سنة 1988، حدث تحول جذري في مجال الإصلاحات الإقتصادية الوطنية، وأتخذت عدة إجراءات بهدف ذلك، حيث عززت الحكومة من جهودها في تصحيح الإقتصاد الكلي، عندما شرعت في تنفيذ برنامجين بدعم من صندوق النقد والبنك الدوليين، والمتمثلة في برنامجي الإستقرار والتعديل الهيكلي.
13. تمثلت أهداف برنامج الإستقرار في تقليص عجز الميزانية العامة من جهة، وترشيد النفقات العامة ورفع إيرادات الميزانية العامة من جهة أخرى، أما أهداف برنامج التعديل الهيكلي، فتمثلت في إصلاح النظام الضريبي لتأقلمه مع النظم الضريبية الدولية، إضافة إلى إصلاح الإدارة الضريبية بهدف زيادة حصيلتها، كما تضمن البرنامج عدة إصلاحات أخرى، كإصلاح السياسة التجارية والسعرية والسياسة النقدية ...إلخ.
14. إن النتائج الإيجابية الهامة التي حققتها الجزائر على مستوى إسترجاع التوازنات المالية والنقدية الكلية، وذلك بفضل تطبيق برامج المؤسسات المالية الدولية، قد تمت بتكاليف إجتماعية باهضة،

وستبقى تلك النتائج هشة، في ظل غياب النمو الإقتصادي القوي، ومن المحتمل أن تعود المشاكل التي عرفتها الجزائر من قبل، وفي مقدمتها مشكلة المديونية الخارجية، وهذا طالما بقي الإقتصاد الجزائري معرضا بقوة للصدمات الخارجية، نتيجة إعتماده بصورة أساسية على الصادرات من المحروقات للحصول على العملة الصعبة.

15. من أجل إستكمال مسيرة الإصلاح الإقتصادي الجزائري وإنجاحها، لابد من الأخذ بعين الإعتبار للمحيط الذي يتم فيه هذا الإصلاح، وذلك من خلال القضاء على أشكال الفساد، أو التقليل منها على الأقل، بغية تحقيق الأهداف المرجوة من جهة، وعدم تعميق تدهور الوضعية الإقتصادية والإجتماعية من جهة أخرى.

16. من خلال معالجتنا لمسار السياسة المالية في الجزائر، إتضح لنا أن السياسة الإنفاقية قد تميزت بنمو النفقات العامة وإرتفاع معدلاتها من سنة لأخرى، وهذا راجع لتوسع نشاط الدولة، حيث مثلت نفقات التسيير فيها أكبر نسبة، أين بلغت في المتوسط 72%، وهذا راجع لإرتفاع نفقات القطاع العام من صحة وتعليم ...إلخ، بالإضافة إلى نمو كتلة الأجور، خاصة تلك المتعلقة بإطارات الدولة، التي أخذت نسبة لا يستهان بها من جهة، وإلى سوء إستعمال النفقة العامة وتبديد الأموال العمومية من جهة أخرى، أما ما يخص نفقات التجهيز، فقد عرفت هي الأخرى نموا متواصلا، وهذا راجع لتراكم المشاريع غير المنجزة (الباقية) وخلق إستثمارات جديدة.

أما إذا تعلق الأمر بالسياسة الإيرادية في الجزائر، فهي تعتمد إعتمادا شبه كلي على إيرادات الجباية البترولية، وقد عرفت مؤخرا تزايدا مستمرا، وذلك بعد أن شارفت أسعار البرميل من النفط على عتبة 100 دولار خلال النصف الأول من سنة 2008، الأمر الذي جعل الإقتصاد الجزائري رهين التغيرات الخارجية، خاصة تلك المتعلقة بسعر النفط.

مما خلال كل ما سبق، يتضح لنا جليا أن كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة، قد تزايد بإستمرار مؤخرا وبمعدلات متفاوتة، لكن الشيء الجدير بالتنويه، هو أن الزيادة في الإيرادات العامة، قد عجزت عن ملاحقة الزيادة المتواصلة في النفقات العامة، وكان من نتيجة ذلك أن الموازنة العامة للدولة الجزائرية، إتصفت بالعجز المزمن والمستمر، وهذا لا يعتبر خطأ في حد ذاته، إذ أن هناك ظروفا إقتصادية تملي على الدولة التوسع في إنفاقها في فترة معينة، وقد كان لهذا العجز أن يبلغ مستويات أعلى من ذلك، إلا أن الإجراءات العديدة التي إتخذتها الحكومة حالت دون ذلك، حيث تركزت هذه الأخيرة على وضع النفقات العامة عند حدود معينة، ومحاولة زيادة الموارد بأشكالها المتعددة.

17. تبين لنا من خلال العينة المختارة من الدول النامية كنماذج محاكاة، أن المديونية الخارجية قد كانت الدافع الأساسي لهذه الدول في تبنيها لبرامج التصحيح الهيكلي، وذلك بعد تردي وتدهور مختلف المؤشرات الإقتصادية، وزيادة حدة الإختلالات الداخلية والخارجية بها، وقد ركّزنا في

هذه البرامج على جانب التصحيح الميزاني (موضوع بحثنا هذا)، أين تمكّنا من الخروج بنتيجة مفادها أن كل من المغرب، مصر والجزائر قد تمكّن من تحقيق نتائجا إيجابية، يعتد بها وعلى كل الأصعدة، خاصة ما يتعلق بمخزون الدين الخارجي، وهذا دون تناسي الدور الهام، الذي لعبته العوامل الخارجية المواتية في ذلك، حيث تأكد لنا أن كل من الزراعة، المحروقات، الفوسفات، إضافة للسياحة هي قطاعات أساسية في إقتصاديات الدول المعنية، أين يسبب تذبذب أسعارها في الأسواق الدولية آثارا سلبية مباشرة ومتباينة من بلد لآخر، إضافة لبعض التقنيات المعتمدة في هذه البلدان، والتي ساهمت بدورها في تقليص حجم الديون الخارجية، والتي نذكر منها تحويل جزء من الديون الخارجية لإستثمارات كما حصل في المغرب، أو التسديد المسبق للديون الخارجية، كما هو الشأن في الجزائر، أو الإستفادة ولأسباب جيو- سياسية من المسح الجزئي للمديونية الخارجية، كما هو الحال بالنسبة لمصر.

IV- التوصيات المقترحة:

إن الوصول للأهداف والنتائج المرجوة من هذا البحث، لا يمكن أن يتم – حسب وجهة نظرنا – إلا من خلال التشديد على تنفيذ التوصيات التالية، سواءا خص ذلك الدول النامية بصفة عامة أو الجزائر بصفة خاصة:

1. على البلدان النامية أن تعيد النظر في إستراتيجياتها التنموية، على النحو الذي يؤهلها لبناء تنمية مستقلة معتمدة على الذات، وبالتالي تحسين وضعها في النظام الإقتصادي العالمي، ولهذا نرى ضرورة العمل على مواجهة أزمة المديونية الخارجية على كافة الأصعدة، ابتداءا بمبادرة القيام بإصلاحات عميقة لرفع مقدرتها على التمويل المحلي وتعبئة الفائض الإقتصادي الكامن بها، وتقليل إعتمادها على الإقتراض الخارجي، وذلك من خلال الإعتناء أكثر بالطاقات الإنتاجية، ومعالجة كل ما هو معطل، بمعنى ضرورة علاج مشكلة الطاقات العاطلة بالقطاعات والصناعات التي تنتج إنتاجا يحل محل الواردات، أو إنتاجا موجها للتصدير، الأمر الذي يساعد على زيادة موارد البلد من العملة الصعبة.
2. من أجل تلافي أخطاء الماضي، لابد للدول النامية من وضع سياسة رشيدة للإقتراض الخارجي، وذلك من خلال وضع معايير دقيقة وواضحة، تتعلق بأسس وشروط القروض الخارجية من ناحية، وبكيفية إستخدامها من ناحية ثانية، وذلك على النحو الذي يكفل التخفيف من أعباء المديونية الخارجية، ويسمح بزيادة فاعليتها في التنمية الإقتصادية، كما يجب أن يحرص المسؤولون عند التعاقد مع الدائنين أن تكون فترة السماح كافية وتتماشى والبداية الحقيقية للإستثمار، حتى لا تكون مواعيد السداد غير ملائمة.
3. إرساء قواعد وأطر قانونية دولية، تهدف إلى المساهمة في تصفية المديونية الخارجية وزيادة حجم التحويلات الصافية غير المشروطة إلى الدول النامية المدينة.

4. تعميق أوجه تعاون التكتلات الإقتصادية الموجودة بين مختلف مجموعات دول العالم النـــامي، ومن أهم أشكال التعاون تشجيع التبادل التجاري وتطويره بين هذه البلدان بصـــورة مباشـــرة، تشجيع حركة تدفق رؤوس الأموال، تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر على أسس تجارية، دعم وتشجيع روابط وإتحادات منتجي المواد الأولية، من أجل تحسين أسعارها.
5. لابد من إعتماد سياسات وإجراءات تهدف إلى وضع حد لظاهرة هجرة الأمـــوال مـــن الـــدول النامية إلى الدول الرأسمالية، كالعمل على إعادة توطين رؤوس الأموال المستثمرة في الخارج إلى داخل الدول النامية وتوظيفها توظيفا أمثلا، بما يساعد على حل مشكلة المديونية الخارجية لهذه الدول.
6. إن التأخر في مواجهة ومكافحة الفساد وعدم تطبيق الحكم الراشد في الدول النامية، سيؤدي إلى ضعف مصداقية الدولة وإلى تهميشها في الإقتصاد الدولي، وبالتالي إتاحـــة الفرصـــة للتـــدخل الخارجي والحرمان من فرص الإستثمار ومن المساعدات التي تمنحهـــا المؤسســـات الماليـــة الدولية، حيث أصبحت هذه الأخيرة لا تمنح القروض والمساعدات للدول التي لا يكون لـــديها إدارة قوية ونظم وأجهزة لمكافحة الفساد فيها.
7. لمعالجة العجز في الميزانية العامة للدولة بطريقة فعالة، ينبغي ترشيد الإنفاق العـــام بصـــورة عامة، وترشيد نفقات التمثيل الخارجي والدبلوماسي والبرلماني، والحد من الإنفاق العام الترفي وغير الضروري، ومن ناحية أخرى، العمل على عدم تجاوز نمو النفقات العامة نمو الإيرادات العامة للدولة إلا في الحالات الحتمية.
8. الإهتمام بإدارة الضرائب وتطويرها، بهدف تحسين التحصيل الضريبي، إضافة إلـــى العمـــل بجدية من أجل نشر الوعي الضريبي بين أفراد المجتمع، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة، ومحاربة الغش والتهرب الضريبي بأي شكل من الأشكال.
9. يجب إعادة النظر في سياسة الإعفاءات الضريبية والجمركية، والتأكد من عدم إقرار إعفاء دون أن يكون له مبرراته الإقتصادية والإجتماعية القوية.
10. تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، عن طريق منح مزايا للمستثمرين وتشجيعهم على التصدير للخارج، وبالتالي تخليص الميزانية العامة للدولة والإقتصاد الوطني ككـــل مـــن أثـــر التغيرات الخارجية.
11. في مقابل تشديد القيود على إقتراض القطاع العام من الخارج، يمكن تخفيـــف القيـــود علـــى إقتراض القطاع الخاص من دون كفالة الدولة، لثبوت مردودية أفضل للإستثمار فـــي القطـــاع الخاص، لأنه أقدر على خدمة قروضه من مردود الإستثمار الممول، وحرص المقرض علـــى التأكد من جدوى المشروع وقدرته على التسديد.

12. تشجيع تصدير المنتجات الوطنية، بإلغاء الضرائب والرسوم على الصادرات، وتقليل الإستيراد بقدر الإمكان، عن طريق الرسوم الجمركية المتساوية على جميع المواد منعا للإختلالات.
13. التنسيق بين الجهات المسؤولة عن التخطيط الإنمائي، ميزان المدفوعات، الموازنة العامة، الخزينة العمومية والبنك المركزي، لتصب جميعا في أهداف عامة واحدة، ولا يتم إلغاء أو تحييد سياسات متشددة من قبل إحداها عن طريق سياسات متراخية من قبل أخرى.
14. العمل على إستعادة الإستقرار السياسي والأمني، كشرط أساسي، ضروري وأكيد للتنمية الإقتصادية المستدامة.
15. العمل على إستقرار النظام السياسي ومناصب المسؤوليات، وإختيار المسؤولين على الإدارات الإقتصادية والسياسية في جميع المسؤوليات على أساس الشهادة والكفاءة وروح المبادرة.
16. تنشيط دور صندوق النقد العربي، ليقوم بدور فعّال في مساعدة الدول العربية المدينة على تعديل أوضاعها عن طريق التمويل المشروط، شأن البرامج التي يقوم بها صندوق النقد الدولي في دول أمريكا اللاتينية وإفريقيا مع مراعاة الظروف العربية.
17. العمل بجد للقضاء على الأضرار والآفات الإجتماعية، وإستعادة الطبقة المتوسطة لمكانتها، والقضاء التدريجي على ظاهرة الفقر والمعاناة الإجتماعية، على إعتبار أساسي مفاده أن أي نشاط إقتصادي للدولة، يجب أن يكون هدفه الأساسي رفاهية الإنسان والمجتمع.

V- آفاق البحث:

من خلال دراستنا لموضوع مكانة السياسة المالية ضمن برنامج التصحيح الهيكلي في حل أزمة المديونية الخارجية للدول النامية " دراسة حالة الجزائر"، وبعد توصلنا لكل النتائج المذكورة أعلاه، نرى أنه مازالت بعض النقاط التي يمكن التعمق في بحثها أكثر، ويمكن بالتالي أن تكون أساسا لبحوث لاحقة وهي آفاق مفتوحة على إشكاليات جديدة، يمكن حصرها فيما يلي:

1. ما مدى فعالية السياسة المالية للخروج من الأزمة الإقتصادية العالمية الحالية؟
2. أمام خروج الجزائر تقريبا من أزمة الديون الخارجية، هل تستفيد من هذا الوضع وتعمل على بناء إقتصاد قوي قادر على مواجهة الصعاب الإقتصادية في المستقبل؟
3. كيف يمكن للإقتصاد الوطني البحث عن مصادر أخرى للعملة الصعبة، والإبتعاد بالتالي عن الجباية البترولية الأكثر تقلبا وتأثرا بالصدمات والمتغيرات الخارجية؟

جميع هذه التساؤلات تفتح المجال أمام الباحثين لمواصلة البحث في هذا الموضوع، لأنها تعتبر مواضيع الساعة.

وفي نهاية هذا البحث نسأل السميع العليم، أن نكون قد وفقنا في إختيار هذا الموضوع ومعالجته.

الملاحق

الملحق رقم (1):

Programme Spécial Complémentaire de Développement pour les Wilayas du Sud [1]

Ce programme est destiné d'une part, à améliorer les conditions de vie des citoyens et d'autre part, à promouvoir les conditions de développement d'une économie durable dans cette partie du territoire national. Il concerne les 10 wilayas suivantes : Adrar, Laghouat, Biskra, Bechar, Tamanrasset, Ouargla, Illizi, Tindouf, El Oued et Ghardaia.

Le projet portait initialement sur une enveloppe de plus de 250 milliards de dinars. Par la suite , il a décidé que soit également lancé en 2006 le projet de transfert d'eau potable, sur plus de 700 kilomètres, de l'importante nappe située dans la région de Ain Salah vers la ville de Tamanrasset et sa région.

Pour le financement de ce projet, une première tranche de 50 milliards de DA a été ajoutée au programme spécial complémentaire de développement des wilayas du Sud.

En outre, il a décidé de consacrer une enveloppe de 50 milliards de dinars à la réalisation de la nouvelle ville de Hassi Messaoud dans le cadre de la préservation de ce champ pétrolier des risques majeurs.

Ce faisant, l'enveloppe décidée dans le cadre du programme spécial pour le développement du Sud s'élève à un total de 377 milliards de dinars.

Premièrement : Plus de 296 milliards DA pour l'amélioration des conditions de vie des populations dont :

- plus 110 milliards DA pour la réalisation de 60.000 logements supplémentaires ;
- près de 20 milliards DA pour le raccordement des foyers au gaz naturel et à l'électricité ;
- plus de 80 milliards DA pour les ressources en eau ;
- près de 7 milliards DA à l'Enseignement supérieur notamment pour la réalisation de 10.000 places pédagogiques supplémentaires et de 7.500 lits d'hébergement ;
- près de 12 milliards DA à l'Education nationale pour la réalisation de 14 lycées, 50 écoles fondamentales, 497 salles de classes, 202 cantine scolaires et 372 installations sportives ;
- plus de 3 milliards DA pour la Formation professionnelle, en vue de la réalisation de 11 centres de formation, 10 annexes et des internats ;
- près de 15 milliards DA pour la Santé, destinés à la construction de 09 hôpitaux, 02 établissements hospitaliers universitaires, 20 unités légères de soins et 13 centres spécialisés ;
- près de 06 milliards DA pour le secteur de la Jeunesse et des Sports pour la réalisation notamment de 10 salles omnisports, 16 complexes sportifs de proximité, 11 piscines et 20 bassins de natation ;
- près de 19 milliards D A au titre des programmes communaux de développement ;

[1] D'après le communiqué du conseil des ministres du 14 janvier 2006

- plus de 9 milliards DA au titre du renforcement des dispositifs de promotion de l'emploi.
- près de 3 milliards DA pour le secteur de la culture pour la réalisation de 19 bibliothèques, 02 théâtres, 01 musée et 01 conservatoire de musique.
- 2,5 milliards DA pour la protection de l'environnement ;

Deuxièmement : Près de 74 milliards DA destinés au développement économique dont :

- plus de 47 milliards DA pour le développement et le renforcement du réseau routier ;
- plus de 02 milliards DA pour les secteur des transports ;
- plus de 17 milliards DA pour le secteur de l'agriculture ;
- plus de 2 milliards DA pour le développement des zones industrielles et d'activités ;
- plus d'un milliard DA pour la promotion et au développement de la PMR, de l'artisanat et du tourisme ;
- 03 milliards DA pour la bonification des taux d'intérêts de crédits bancaires destinés aux investissements dans la PME et l'agriculture.

Troisièmement : près de 20 milliards DA destinés à l'amélioration des moyens de l'administration et notamment la Justice et les services de contrôle.

Il est à rappeler que ce programme complémentaire de développement des dix wilayas du Sud qui représentent plus de 80% du territoire national, vient s'ajouter à des crédits supérieurs à 300 milliards DA déjà consacrés à ces mêmes wilayas dans le cadre du programme quinquennal, 2005-2009, de soutien à la croissance.

قائـــمة المـــراجع

أولا : المراجع باللغة العربية:

I. القرآن الكريم:

II. الكتب:

1. إبراهيم أيوب، سميرة، **صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الإقتصادي والمالي**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2000.
2. الببلاوي، حازم، **النظام الإقتصادي الدولي**، الطبعة الثانية، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2005.
3. بن بحتور، عبد العزيز سالم، **إدارة عملية الخوصصة وآثارها على إقتصاديات الوطن العربي**، " دراسة مقارنة "، دار الصفا للنشر والتوزيع، الأردن، 1997.
4. بهلول، محمد بلقاسم حسن، **سياسة تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
5. ـــــــــــــــ، **الجزائر بين الأزمة الإقتصادية والأزمة السياسية**، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993.
6. الحسني، عرفان تقي، **التمويل الدولي**، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999.
7. حسين أفندي، عطية، **الممارسات غير الأخلاقية في الإدارة العامة**، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 1999.
8. خالدي الهادي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، دار هومة للنشر، الجزائر، 1996.
9. خرابشة عبد الحميد، **نظرة الإسلام للديون الخارجية وأثر هذه الديون على الدول النامية**، دار البيان العربي للطباعة والنشر والتوزيع، جدة، 1988.
10. دادي عدون، ناصر، **إقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998.
11. رمزي زكي، **فكر الأزمة** – دراسة في أزمة الإقتصاد الرأسمالي والفكر التنموي العربي – مكتبة مدبولي، القاهرة،1987.
12. ـــــــــ، **الديون والتنمية**، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1985.
13. ـــــــــ، **الإقتصاد العربي تحت الحصار**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1989.
14. ـــــــــ، **التضخم المستورد**، دار المستقبل، الطبعة الأولى، القاهرة، 1986.
15. ـــــــــ، **التاريخ النقدي للتخلف**، مطابع الرسالة، الكويت، 1987.
16. ـــــــــ، **الصراع الفكري والإجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث**، الطبعة الأولى، سينا للنشر، القاهرة، 1992.
17. السيد حسين محمد القاضي، حسين، **إدارة الدين العام الخارجي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002.
18. صالحي صالح، **أوهام وكماليات الانفتاح الليبرالي والعولمة القسرية**، دار الخلودية، الجزائر، 1998.
19. عباس، صلاح، **الخوصصة** –المصطلح والتطبيق – مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003.

20. عبد الحميد، عبد المطلب، **السياسات الإقتصادية**، مكتبة زهران الشرق، القاهرة،1997.
21. عبد الخالق، أحمد، **التمويل من القطاع العام إلى القطاع الخاص بين التنظير والواقع**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993.
22. عبيد الناصر، ناصر، **سياسات الإصلاح الإقتصادي وبرامج التثبيت والتكييف الهيكلي** – حالة مصر العربية– إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2001.
23. علاوي لعلاوي وآخرون، **إستقلالية المؤسسات العمومية الإقتصادية**، الجزائر، 1994.
24. قاسم منى، **الإصلاح الإقتصادي في مصر**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1997 .
25. قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
26. قرم، جورج، **التبعية الإقتصادية** – مأزق الإستدانة في العالم الثالث في المنظار التاريخي– دار الطليعة للطباعة والنشر، الطبعة الثالثة، بيروت، 1986.
27. كامل السيد، مصطفى، **الشروط السياسية للتنمية** (الشفافية، المساءلة، الحكم الراشد،، قضايا التنمية)، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 1999.
28. لعمارة جمال، **منهجية الميزانية العامة في الدولة الجزائرية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.
29. لعويسات، جمال الدين، **التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد والصلب (1968-1978)**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، الجزائر، 1986.
30. ليريتو ماري فرانس، **صندوق النقد الدولي وبلدان العالم الثالث**، ترجمة: هشام متولي، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1993.
31. محبوب الحق، **ستار الفقر** – خيارات أمام العالم الثالث– ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة،1977.
32. محمد عطية، عبد القادر، **الإتجاهات الحديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.
33. محمود شهاب، مجدي، **الإتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية** – بالتطبيق على بعض البلدان العربية – دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998.
34. مرسي فؤاد، **الرأسمالية تجدد نفسها**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1990.
35. الموسوي، ضياء مجيد، **الخوصصة والتصحيحات الهيكلية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.
36. النجار، سعيد، **نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الإقتصادي**، دار الشرق، القاهرة، 1991.
37. هاشم عوض، فؤاد، **التجارة الخارجية والدخل القومي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1976.
38. هني، أحمد، **المديونية**، مؤسسة الفنون المطبعية، الجزائر، 1992.
39. وادي عطية، عبد الحسين، **الإقتصاديات النامية** – آزمات وحلول – الطبعة الأولى، مكتبة الشروق، الأردن، دون تاريخ.

III. الأطروحات والرسائل الجامعية:

1. أرميص، علي سالم، **أزمة المديونية الخارجية للأقطار العربية** – دراسة مقارنة لمصر والجزائر (1985-2002)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007.
2. بوجعدار الهاشمي، **أزمة المديونية الخارجية وبرامج التصحيح الهيكلي في البلدان المتخلفة** – دراسة حالة الجزائر– أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2002-2003.
3. بوزيدة حميد، **النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الإقتصادي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.
4. حميدات محمود، **دور السياسة الميزانية في تمويل التنمية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، معهد العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 1996.
5. دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق الإستقرار الإقتصادي** – حالة الجزائر– أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.
6. راتول محمد، **سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للإختلال الخارجي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999-2000.
7. روابح عبد الباقي، **المديونية الخارجية والإصلاحات الإقتصادية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2005- 2006.
8. عبد الحافظ محمد عبد الله، محمود، **منهج مقترح للسياسات الإقتصادية تجاه إدارة الدين العام الداخلي بمصر في إطار برنامج الإصلاح الإقتصادي**، أطروحة دكتوراه في الإقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2001.
9. مفتاح صالح، **النقود والسياسة النقدية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002-2003.
10. نبيل بسيوني خضير، علياء، **هيكل السوق وفعالية السياسة المالية** -حالة مصر- أطروحة دكتوراه في فلسفة الإقتصاد، كلية التجارة والتجارة الخارجية، جامعة حلوان، 2007.
11. بلوناس عبد الله، **أزمة المديونية الخارجية في الدول النامية وخيار إعادة الجدولة**، رسالة ماجستير، معهد العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 1994-1995.
12. بن بقاسم سفيان، **تسيير المديونية الخارجية وسياسات التصحيح الهيكلي في الدول النامية** -مع التركيز على حالة الجزائر (1987-1994)- رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، معهد العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 1994-1995.

13. بوزيقة موسى، **المديونية الخارجية** -دراسة حالة الجزائر- رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2003-2004.
14. تومي عبد الرحمن، **واقع وآفاق الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر (1980-2000)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر،2001.
15. جاري فاتح، **الإصلاحات الإقتصادية وآثارها على التجارة الخارجية الجزائرية (1989-2000)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.
16. حسن خضير، خضير، **دور القروض الخارجية في التنمية الإقتصادية في إفريقيا خلال الفترة (1973-1982)**، رسالة ماجستير، معهد الدراسات الإفريقية، 1989.
17. حشماوي محمد، **التجارة الدولية والتنمية الإقتصادية بالبلاد النامية خلال عقد الثمانينات مع الإهتمام بحالة الجزائر**، رسالة ماجستير، معهد العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 1993.
18. زرقين عبود، **صناعة الحديد والصلب في إستراتيجية التنمية الصناعية بالجزائر**، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996.
19. زرنوح ياسمينة، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر** -دراسة تقييمية- رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2005- 2006.
20. سنوسي ليلى، **واقع وآفاق الخوصصة في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000.
21. شيخ أمينة، **أثر إعادة الهيكلة الصناعية على القطاع الصناعي العمومي** -حالة الجزائر- رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 1999.
22. طويلب محمد، **السياسة الميزانية للجزائر خلال مرحلة الإنتقال إلى إقتصاد السوق**، رسالة ماجستير، معهد العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 1996-1997.
23. محفوظ أمين، أمين، **مواجهة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 1995.
24. موزاي بلال، **الإستثمار والتنمية الاقتصادية** - تجربة الجزائر- رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2003.
25. الوردي مشير، **المديونية الخارجية وأثرها على التنمية الإقتصادية في الدول النامية** -دراسة قياسية إقتصادية لحالة الجزائر في الفترة (1970-2003)- رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

IV. <u>الندوات والملتقيات:</u>

1. الإتحاد العام لنقابات عمال مصر،" **تطور الأزمة الإقتصادية والنقدية في النظام الإقتصادي العالمي ونشـوء ظاهرة المديونية**"، الندوة العربية حول المديونية، الجزائر، 1992.
2. البرادعي، ليلى، " **الحكمانية والهيئات الدولية في مجال التعاون الدولي**"، بحث مقدم بمؤتمر الحكم الرشـيد والتنمية، القاهرة، مارس 2003.

3. بربري محمد الأمين، "**البعد الإقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري**"، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الإقتصادية في الدول النامية، 4-5 ديسمبر2006، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس.

4. برويقات، عبد الكريم يحيى، فيصل بوطيبة، "**إشكالية تحويل الدين الخارجي**"، ملتقى دولي حول العولمة المالية، جامعة باجي مختار، عنابة، ديسمبر، 2004.

5. بن بوزيان محمد، نوال بن خالدي، نزيهة فندي، "**الإصلاحات الإقتصادية من الجيل الثاني في الجزائر**" ، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الإقتصادية في الدول النامية، 4-5 ديسمبر 2006، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس.

6. بن دعيدة، عبد الله، "**التجربة الجزائرية في الإصلاحات الإقتصادية**"، ندوة الإصلاحات الإقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997.

7. بن سمينة عزيزة،" **الآثار الإقتصادية والإجتماعية للإصلاحات الإقتصادية في الجزائر**"، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الإقتصادية في الدول النامية، 4-5 ديسمبر 2006، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس.

8. بن ناصر عيسى، "**أثر برنامج التكييف والتعديل الهيكلي على المؤسسة الإقتصادية في الجزائر**"، الملتقى الدولي حول "تأهيل المؤسسة الإقتصادية وتعظيم مكاسب الإندماج في الحركية الإقتصادية العالمية، 29-30 أكتوبر 2001، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف.

9. بوعتروس عبد الحق، " **سياسات الإصلاح الإقتصادي في الجزائر**"، الملتقى الدولي حول " تأهيل المؤسسة الإقتصادية وتعظيم مكاسب الإندماج في الحركية الإقتصادية العالمية"، 29-30 أكتوبر 2001، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف.

10. جاري، فاتح، "**عرض وتقييم نتائج الجيل الأول من الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر**"، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الإقتصادية في الدول النامية، 4-5 ديسمبر 2006، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس.

11. رمزي، زكي، "**الخروج من مأزق المديونية الخارجية بين التصور الموضوعي والأفكار الرومانسية**"، ورقة قدمت إلى منتدى الفكر العربي، ندوة الأرصدة العربية والمديونية الخارجية، عمان، 1987.

12. رميدي عبد الوهاب، سماي علي، "**حتمية الإصلاحات الإقتصادية من الجيل الثاني**"، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الإقتصادية في الدول النامية، 4-5 ديسمبر 2006، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس.

13. روابح عبد الباقي، علي همال، "**التقييم الأولي لمضمون نتائج برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر**"، الملتقى الدولي حول "العولمة وبرامج التصحيح الهيكلي والتنمية"، جامعة فرحات عباس، سطيف،15-16 ماي 1999.

14. السمالوطي، جنات، "**الإصلاح المالي والضريبي في مصر بين إعتبارات الكفاءة الإقتصادية ومقتضيات العدل الإجتماعي**"، ورقة مقدمة ضمن فعاليات مؤتمر "الآثار التوزيعية للإصلاح الإقتصادي "، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1992.

15. شعوبي محمود فوزي، كماسي محمود أمين، "**الإقتصاد الجزائري من منظور متغيرات حساب الإنتاج وحساب الإستغلال للفترة (1998-1999)**"، مقال بالملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الإقتصادية وتحديات المناخ الإقتصادي الجديد، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، جامعة ورقلة، 22-23 أفريل، 2003.

16. العباس بلقاسم، "**سياسات تدعيم دور القطاع الخاص**"، ندوة الإصلاحات الإقتصادية والمالية، الجمهورية اليمنية، 2000.

17. عبد القادر علي، علي، "**حول سياسة التصحيح وهروب رأس المال**"، ورقة قدمت في ندوة السياسات التصحيحية والتنمية في الوطن العربي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 20-26 أفريل 1989.

18. محمد عبد الشفيع، عيسى، "**الأبعاد الإجتماعية للتكييف الهيكلي والخوصصة في مصر**"، ندوة الإصلاحات الإقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.

19. محمد العبد الله، مصطفى، "**التصحيحات الهيكلية والتحول إلى إقتصاد السوق في البلدان النامية**"، ندوة الإصلاحات الإقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997.

20. محمود رياض، عمرو، "**الصندوق الإجتماعي للتنمية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة**"، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الإقتصاديات المغاربية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 25-28 ماي 2003.

21. مهدي، ميلود، "**مضمون برامج الإصلاح الهيكلي المدعمة من طرف المؤسسات المالية الدولية وإنعكاساتها الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر**"، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الإقتصادية في الدول النامية، 4-5 ديسمبر 2006، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس.

22. ميرو ، أديب ، " **رؤية نقابية لتوجهات أولية على طريق معالجة أزمة المديونية**" ، الندوة العربية حول المديونية ، الجزائر، 1992.

23. ياسر حسن، صالح، "**طبيعة علاقات المديونية الخارجية للبلدان العربية مع الإقتصاد الرأسمالي العالمي ومؤسساته المالية الدولية وآثارها الإقتصادية والإجتماعية**"، الندوة العربية حول المديونية، الجزائر، 1992.

V. <u>الدراسات والمنشورات:</u>

1. بن شهرة، مدني، "**سياسات التعديل الهيكلي في الجزائر**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 18، جامعة تيارت، فيفري، 2005.

2. بوجعدار، الهاشمي، "**أزمة المديونية الخارجية للجزائر**" – أسبابها وآثارها– مجلة العلوم الإنسانية، العدد 12، جامعة منتوري، قسنطينة، 1999.

3. بوعتروس عبد الحق، "**الآثار الإقتصادية والإجتماعية لسياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية في البلاد العربية**" – حالة الجزائر– مجلة بحوث إقتصادية عربية، العدد 12، 1998.
4. بوعشة مبارك، "**السياسة النقدية وآثار تخفيض قيمة العملة الوطنية**"، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العدد 12، 1999.
5. خضور، رسلان، "**منعكسات تخفيض سعر صرف الليرة السورية على الصادرات والواردات وإعادة توزيع الدخل**"، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العدد 21، 2000.
6. السيد، هدى، "**آثار برنامج التثبيت والتكييف الهيكلي على مستوى المعيشة في مصر**"، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العدد التاسع، القاهرة، 1997.
7. عبد العزيز محمود، يوسف، "**برامج التكييف الإقتصادي وفقا للمؤسسات الدولية وآثارها عل الدول النامية**"، مجلة جامعة تشرين للدرسات والبحوث العلمية، العدد الثاني، 2005.
8. محمد بطاينة، طلال، "**المديونية الخارجية وأثرها على إقتصاديات الدول النامية**"، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2000.
9. النشاشيبي كريم وآخرون، "**الجزائر: تحقيق الإستقرار والتحول إلى إقتصاد السوق**"، صندوق النقد الدولي، 1988.
10. نور الدين، محمد، "**المؤسسات المالية وديون العالم الثالث**"، مجلة السياسة الدولية، عدد أكتوبر، القاهرة، 1986.

VI. المجلات والجرائد:

1. صندوق النقد الدولي، "**مجلة التمويل والتنمية**"، العدد الثالث، سبتمبر، 1981.
2. صندوق النقد الدولي، "**مجلة التمويل والتنمية**"، العدد الثالث، سبتمبر، 1983.
3. صندوق النقد الدولي، "**مجلة التمويل والتنمية**"، العدد الأول، مارس، 1986.
4. صندوق النقد الدولي، "**مجلة التمويل والتنمية**"، العدد الثاني، جوان، 1988.
5. صندوق النقد الدولي، "**مجلة التمويل والتنمية**"، العدد الرابع ، ديسمبر، 1992.
6. البنك المركزي المصري، "**المجلة الإقتصادية**"، المجلد الثامن والأربعون، العدد الأول، 2007-2008.
7. البنك المركزي المصري، "**المجلة الإقتصادية**"، المجلد الثامن والأربعون، العدد الثالث، 2007-2008.
8. المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، "**دليل الجزائر الإقتصادي والإجتماعي**"، 1989.
9. "**مجلة الجزائر بالأرقام**" رقم 29، 31، 32، 33 على التوالي، نشرات: 1999، 2002، 2003، 2004.
10. "**جريدة الشروق**"، يومية وطنية، العدد 1381، الصادرة في 17 ماي 2005.
11. "**جريدة الشروق**"، يومية وطنية، العدد 1405، الصادرة في 14 جوان 2005.
12. "**جريدة الشروق**"، يومية وطنية، العدد 1423، الصادرة في 06 جويلية 2005.
13. "**جريدة الخبر**"، يومية وطنية، العدد 4084، الصادرة في 12 ماي 2004 .

VII. القوانين والمراسيم والتعليمات:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون رقم (84-17)**، المتعلق بقانون المالية.
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون رقم (88-01)**، المتعلق بتوجيه المؤسسات العمومية.
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون رقم (88-02)**، المتعلق بإصلاح منظومة التخطيط بالجزائر.
4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون رقم (88-03)**، المتعلق بصناديق المساهمة.
5. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون رقم (88-04)**، المتعلق بقانون التجارة.
6. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون رقم (88-05)**، المتعلق بقانون المالية.
7. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون رقم (88-06)**، المتعلق بقانون البنوك والقرض.
8. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، **قوانين المالية لسنوات:** 1988، 1989، 1990،1991، 1992، 1993، 1994، 1995، 1996، 1997، 2003، 2004، 2005، 2006، 2007، 2008.
9. **المرسوم التنفيذي رقم (91-75)**، المؤرخ في 1991/03/16، حساب التخصيص الخاص رقم (302-063) الذي عنوانه صندوق تطهير المؤسسات العمومية.
10. **المرسوم التنفيذي رقم (92-267)**، المؤرخ في 1992/11/88، يتعلق بتحويل ديون الخزينة المترتبة على المؤسسات العمومية وتجميدها.
11. **المرسوم التنفيذي رقم (95- 22)** المؤرخ في 26/ 1995/08، المعدّل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم **(97-12)**.
12. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، **التقرير التقييمي لمشروع قانون المالية لسنة 2004**.
13. جمهورية مصر العربية، وزارة المالية، **عرض مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة 2009/2008**.

VIII. التقارير والمواثيق والتصريحات:

1. **ميثاق الجزائر لسنة 1964**، نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني، اللجنة المركزية للتوجيه، المطبعة الوطنية الجزائرية، الجزائر، 1964.
2. **المخطط الخماسي الأول (1980-1984)**، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، الجزائر، 1984.
3. **تقرير عام عن المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1986.
4. البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم**، واشنطن، 1982.

5. البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم**، واشنطن، 1983.
6. البنك الدولي، **تقريرعن التنمية في العالم**، واشنطن، 1985.
7. البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم**، واشنطن، 1995.
8. البنك الدولي، **تقرير عن التنمية الإنسانية العربية**، واشنطن، 2002.
9. صندوق النقد العربي، **التقرير الإقتصادي العربي الموحد** لسنة 1999.
10. صندوق النقد العربي، **التقرير الإقتصادي العربي الموحد** لسنة 2000.
11. صندوق النقد العربي، **التقرير الإقتصادي العربي الموحد** لسنة 2002 .
12. صندوق النقد العربي، **التقرير الإقتصادي العربي الموحد** لسنة 2006.
13. صندوق النقد العربي، **التقرير الإقتصادي العربي الموحد** لسنة 2007.
14. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، **تقريرعن التنمية البشرية لعام 1992**.
15. الأمم المتحدة، **مسح التطورات الإقتصادية والإجتماعية في منطقة الأسكوا**، المجموعة الإحصائية للجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، واشنطن، 1994.
16. بنك الجزائر، **التطورات الإقتصادية والنقدية في الجزائر لسنة 2002**، أكتوبر 2003.
17. المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، **مشروع التقرير التمهيدي حول الإنعكاسات الإقتصادية والإجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي**، الدورة العادية الثانية عشر، الجزائر، نوفمبر 1998.
18. المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، **تقرير حول الظروف الإقتصادية والإجتماعية للسداسي الثاني من سنة 2000**، الجزائر، ماي 2001.
19. المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، **التقرير الظرفي للسداسي الأول من سنة 2004**، الدورة العامة الخامسة والعشرون، الجزائر، 29/28 نوفمبر 2004.
20. جمهورية مصر العربية، وزارة التخطيط، **تقرير متابعة التنمية الإقتصادية والإجتماعية لعام 2001/2000**.
21. جمهورية مصر العربية، وزارة التخطيط والتنمية المحلية، **خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية لعام 2007/2006**، العام الخامس من الخطة الخمسية، أفريل 2006.
22. جمهورية مصر العربية، وزارة التنمية الإقتصادية، **النمو الإقتصادي والتنمية**: خمسة وعشرون عاما من التنمية".
23. جمهورية مصر العربية، وزارة التنمية الإقتصادية ،"**مؤشرات الآداء الإقتصادي والإجتماعي خلال الربع الأول (جويلية ، سبتمبر)**"، 2009/2008.
24. جمهورية مصر العربية، معهد التخطيط القومي، **تقرير التنمية البشرية لمصر لسنة 2008**.
25. المملكة المغربية، وزارة الإقتصاد والمالية، **التقرير الإقتصادي والمالي لسنة 2009**.
26. تصريحات رئيس الحكومة **أحمد أويحي** في كلمته بمناسبة **عرض مشروع الحكومة** لسنة 2009/2008 أمام **مجلس الأمة** بتاريخ 2008/12/21.

IX. مواقع الأنترنات:

1. http://**www.eljazeera.net**, le 12/01/2007,09:31.
2. http://**www.alsabah.com**, le 3/02/2007,09:17
3. http://**www.ahewar.org**/debat/show.art.asp?aid=72716, le 12/02/2007, 21:33.
4. http : // **www .undp.org**, le 18/01/2008,08:50.
5. http : // **www.mafhoum.com**, le 20/03/2007, 21:30.
6. http://**www.uluminsania, net**, le 29/07/2006,12:05.
7. http://**www. islamfin .go.forum.net**, le 24/03/2008, 14:07.
8. http: // **ddp - ext . world bank. org** , le 14/07/2008 , 22:00.
9. http : // **www. Unctad.org,** le 03/08/2008 14:21.
10. http: // **Devdata . worldbank . org,** le 14/07/2008 ,10:32 .
11. http: // **www.web. worldbank . org,** le 13/07/2008 ,16:19 .
12. http://**www.mahkoum.com**/syr/articles.02/koury.htm , le 2/3/2008 , 20:12
13. http://**www.mahkoum.com**/syr/articles.03/koury.htm , le10/3/2008 , 20:12.
14. http://**www.islamtoday.net** , le 24/6/2008,19:46.
15. http://**ar.wikipedia.org, le** 13/3/2008, 21:08.
16. http://**www.alarabia.net**, le 11/11/2007,11:13.
17. http://**kadimoha.perso.cegetel.net**/6/6/2.doc, le 31/12/2007,11:18.
18. http://**www.asharqalawsat.com**, le 08/04/2007, 18:47.
19. http://**www. echoroukonline.com,** le 08/04/2007, 18:47.
20. http://**www.akhersaa-dz.com,** le 09/04/2007, 15:00.
21. http://**www.almounadil-a.info/article198.html** , le 19/12/2008, 19:02.
22. http://**www. .aljazeera.net**, le 19/11/2008, 19:20.
23. http : //**www.bank_of_algeria_dzindicateur.htm**, le 14/07/2008, 22.00.
24. http://**www.mof.gov.eg**/arabic/pe/elmowazana08.htm, le3/12/2008, 23:24.
25. http://**www.arabs2day.ws**/Cars.new.html, le 18/12/2008,16:13.
26. http://**www.finances.gov**.maportalpage_pageid=173,1775776, le 22/12/2008,14:00.
27. http://**www.afdb.org**/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Statistics/30717659-EN COUNTRY-TABLES.PDF, le 20/2/2009, 20:34.

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية

I. Les Ouvrages :

1. Arnoud Pascal, **la dette du tiers monde**, édition le découverte, paris, 1988.
2. Askari Hossein, **Innovation financière et dette du tiers monde,** OCDE, paris, 1991.
3. BELHIMER Ammar, **La Dette Extérieure de l'Algérie,** Casbah Editions, Alger, 1998.
4. BENACHENHOU Mourad, **Dette et Démocratie,** Echarifa, Alger, sans date.
5. BENHOURIA Tahar, **L'économie de l'Algérie,** Français Maspera, 1980.
6. BENISSAD Hocine, **L'ajustement structurel**, «l'expérience du Maghreb » édition OPU, Alger, 1999.
7. BENISSAD Hocine "**Algerie : réstructuration et réformes économique (1979-1993),** O.P.U, Algerie, 1993.
8. Bennetot Philipe, **la dette du tiers monde**, mécanisme et Enjeux, La documentation française, 1991.
9. BENMAROUF Abddelkader, **introduction à l'économie de la finance publique**, OPU, Algerie, 1993. .
10. Brahimi Abdelhamid, **L'économie algérienne**, OPU, Alger, 1991.
11. Chikhi Said, **Ajustement struturel,** configurtion sociale et précarisation des conditions d'existence en Algerie, cread, Alger, 1991.
12. Corm George, **L'endettement des pays ou voie de développement,** Mécanismes et conséquences de l'endettemnt des tiers – monde, o.p.u, 1982.
13. DEBOUB YOUCEF, **le nouveau mécanisme économique en algerie**, OPU, Alger, 1993.
14. Gauthier yves, **la crise mondiale de 1973 au nous jours**, édition la complèxe, Paris, 1989.
15. Ighemat Arezki, **l'endettement international** – la crise de l'endettement des pays en developpement – édition ENAP, 1990.
16. Jaquemot pierre, Raffinot marc, **la Nouvelle politique économique en Afrique**, EDICEF, PARIS, 1993.
17. J.C.Berthélemy, **Dette des tiers-monde**, AFAQ, 2eme edition, Alger, sans date.
18. J.Ducruet, **les capitaux européens au proche- orient**, P.U.F .paris .1964.
19. Mekideche Mustapha, **L'Algerie entre économie de reste et économie émergente** (1986–1990), édition Dahlab, Alger, 2000.
20. R. clein. William, **international debt systematic and policy reponce**, institute of international economics, D.C, Washington, 1989.
21. Raffinot Mark, **dette éxterieurs et ajustement structurel**, édition C.E.F, 1991.
22. Rodriguez.R.Rosa," **les problémes structurel des relations économiques internationales de L'Amérique Latine** «, Dross, Genéve, 1963.
23. S. George, **"enquête sur la dette du tiers monde"**, édition la découverte, paris, 1988.

II. Articles et rapports:

1. Documents diplomatique français , **AFFaire de l'egypt** , 1880.
2. World Bank, **Developments and Perspect for External Debt of the Developing countries**: 1970-1980, Washington, D.C.1982.
3. World Bank, **World Debts tables**, External Debt of Developing countries, Washington, D .C, 1981.
4. World Bank, **World Debts tables**, External Debt of Developing countries, Washington, D .C, 1983.
5. World Bank, **World Debts tables**, External Debt of Developing countries, Washington, D .C, 1986.
6. World Bank, **World Debts tables**, External Debt of Developing countries, Washington, D .C, 1988.
7. World Bank, **World Debts tables**, External Debt of Developing countries, Washington, D .C, 1989.
8. World Bank, **World Debts tables**, External Debt of Developing countries, Washington, D .C, 1990.
9. World Bank, **World Debts tables**, External Debt of Developing countries, Washington, D .C, 1993.
10. World Bank, **World debt tables**, external debt of developing countries, Washington, D .C, 1996-1997.
11. World Bank, World **debt tables**, external debt of developing countries, Washington, D .C, 1999-2000.
12. The World Bank, **world debts tables**, external finance for developing countries, Washington, D .C, 2001.
13. The World Bank, **world debts tables**, external finance for developing countries, Washington, D .C, 2002.
14. The World Bank, **world debts tables**, external finance for developing countries, Washington, D .C, 2004.
15. Banque Mondiale," **Rapport sur le développement dans le monde 1983**", Washington, 1983.
16. F.M.I, **Finance et development**, septembre ,1989.
17. F.M.I, **La réforme fiscale en Algérie**, contribution à la réflexion, 1988.
18. IMF, country report, **Morocco: statistical appendix**, Washington, D.C, June 2004.
19. IMF, country report, **Algeria: statistical appendix**, Washington, D.C, march 2008.
20. IMF, **world economic outlook database**, October, 2008,
21. IMF, **global financial stability report**, October, 2008.
22. African Development Bank, **Selected Statistics on Africain Countries**, 2008.
23. Republique Algerienne Democratique Et Populaire, Ministère de Finance , **la situation économique et financière en 2000**.
24. Republique Algerienne Democratique Et Populaire, Ministère de Finance , **la situation économique et financière à fin du 2001**.
25. Republique Algerienne Democratique Et Populaire, Ministère de Finance , **la situation économique et financière en 2003**.
26. Republique Algerienne Democratique Et Populaire, Ministère de Finance , **la situation économique et financière à fin du septembre 2005**.

27. Republique Algerienne Democratique Et Populaire, Ministère de Finance , **Le comportement des principaux indicateurs macroéconomiques et financiers en 2007**.
28. Banque d'Algérie, **Résumé du programme « Stand By ».**
29. Banque d'Algerie ,**évolution économique et monétaire en Algerie**, 2002.
30. Banque d'Algerie,**évolution économique et monétaire en Algerie**, Avril 2006.
31. Banque d'Algerie,**évolution économique et monétaire en Algerie,** Juin 2007.
32. C.N.E.S, **Rapport préliminaire sur les éffets économiques et sociaux du programme d'ajustement structurel**, ALGER, 1998.
33. C.N.E.S, **La dette extérieure des pays du sud**, colloque international, Annaba, Décembre, 1999.
34. C.N.E.S, **note de conjoncture du premier semestre 2006,** Algerie, juillet 2006.
35. C.N.E.S, **rapport national sur le developpement humain,** Algerie, 2006.
36. C.N.E.S, **rapport national sur le developpement humain,** Algerie, 2007.
37. Ministère des finances et de la privatisation marocain, **bilan du 2002**, actualitè économique nationale, février 2003.
38. Ali Brahiti, ministre délégué au budget, journé détude organisée par L'I.E.D.F, **« la politique budgétaire en période de transition vers léconomie de marché».**
39. Jean Paul Asam, Chrestian Morrisson, **la faisabilité politique de l'ajustement en Côte D'ivoire et au Maroc**, étude du centre de développement, O.C.D.E, Paris.
40. Fethallah Oualalou,**"L'etat de l'économie marocaine au debut de la decenie 90 "**, Bilan à la veuille de réechelonnement de la dette, Annales de l'institut d'économie douanière et fiscale, 1995.

III. <u>Revues Périodiques</u> :

1. Cherif Chakib, **la Privatisation en Algérie,** Institut des sciences économiques, Université de Telmecen, Mai ,1995.
2. Mohamed Bouhazza**, la Privatisation de l'entreprise Public Algérienne et le rôle de l'etat dans le processus**, Révue des sciences economiques et de gestion, Université ferhat Abbas, N°3, 2004.
3. Susanne Erbe, **the Fight of capital from developing countries,** review of international trade and development, November–December, 1995.
4. L'économie, **mensuel économique,** publié par Algérie-presse-service N°160, Novembre, 1994.
5. **Investir Magazine**, Octobre- Novembre, 2004.
6. O.N.S, **collection statistique**, n-40, Alger ,1992 .
7. O.N.S, **L'Algerie en quelques chiffres**, N-27, Alger, 1996.
8. O.N.S, **Rétrospective statistique** (1970-2002), Alger, 2005.
9. Banque d'Algérie, **media bank**, n=40, fevrier-mars 1999.
10. Banque d'Algérie, **media bank**, n=70, fevrier-mars, 2004.
11. Groupe pour le développement socioéconomique –Region moyen orient et Afrique du nort– **Une Revue de dépence publique** (volume 1) ,15 août 2007.

IV. Lois ,Textes et Instructions :

1. Republique Algerienne Democratique Et Populaire, Ministère de Finance , **rapport de présentation de l'avant projet de la loi de finances pour 2003** , 26 Aout 2002.
2. Republique Algerienne Democratique Et Populaire, Ministère de Finance, **rapport de présentation du projet de la loi de finances pour 2005**, septembre 2004.
3. Republique Algerienne Democratique Et Populaire, Ministère de Finance,**rapport de présentation du projet de la loi de finances pour 2008** , septembre 2007.